# جمهورية مصر
# في عامها الأول

أعــده

محمــد أمــين حسونه

صدر عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة

مطبعة التحرير (سابقاً بول باربيه)
٨ حارة قايد عابدين تليفون ٤٩٠١٩

# مقــــدمــة

هذا هو كتاب « جمهورية مصر » تبرز الحقائق من خلال سطوره ناصعة قوية ، عن مشروعات الإصلاح الزراعى ، والإنتاج الصناعى ، والنشاط الإقتصادى ، ونواحى التعمير والانشاء ، ونشر ألوان المعرفة ، وضروب الثقافة ، التى اضطلعت بها الثورة ، مؤيدة بالأرقام ، مشفوعة بالإحصائيات والرسوم البيانية ... تلك المشروعات التى أخرجت مصر من مجرد ضيعة كبيرة يستغلها الدخلاء والأغراب والإقطاعيون ، إلى دولة محـترمة ، لها كيانها وهيبتها وسيادتها ، ولن تمضى سنوات حتى تكون مصر دولة مصدرة للصناعات الثقيلة بعد ان كانت مستوردة .

والواقع أن تاريخنا يكتب الآن من جديد ، والصفحات القاتمة ، الحاشدة بالآلام والمتاعب والفساد والانحلال ، قد مضت إلى غير رجعة ، بعد أن طوتها الثورة ، ونشرت صفحات أخرى ناصعة ، وتحولت مصر من عصر يقوم على الأنانية والفردية والاحتكار ، إلى عصر يسود فيه الشعب ويحكم نفسه بنفسه .

وهذه المرحلة التى طفرت بها الثورة ، لاتتمثل فى نوع من « من خطب العرش » حيث كانت لا توزع سوى ألفاظ ووعود براقة ، وأمانى معسولة ، وليست من ألوان الدعاية التى تعودنا سماعها فى الماضى عن مشروعات ارتجالية وهمية باسم محاربة الفقر والجهل والمرض ، ثم لا يتحقق منها شىء إلا على الورق . وإنما تتجلى فى مشروعات الإنتاج والتنمية والتصنيع والتوسع الزراعى ، وأوجه النشاط المختلفة التى قامت بها الثورة من أجل المجموع .

لقد بدأ الشعب يجنى ثمار ثورته ، فالبذرة التى غرست يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نمت وأينعت وبدأت تؤتى أكلها ، فهى لم تكن ثورة فرد ولاثورة طائفة ، وإنما هى ثورة الكادحين العاملين من أبناء الوطن . . . . إنها ثورة شعب حطم الأغلال وكسر القيود ، ووصل إلى درجة كبيرة من الوعى ، وانطلق يحقق مثله العليا وأهدافه السامية ، ورغبته فى أن يحيا حياة حرة كريمة ، ويؤمن للأجيال القادمة الرفاهية والعزة والكرامة .

محمد أمين حسونه

# مقدمات الجمهورية

ان النظام الملكى أساسه سيادة الملك لا سيادة الشعب . ويقوم هذا النظام على نظرية موغلة فى القدم ، وهى أن الملوك يستمدون سلطتهم من عند الله . وأنهم ظله على الارض . ومن ثم نبتت نظرية الحق الآلهى الذى استمسك به الملوك زمنا ، فظلوا ينكرون سيادة الشعب ، ويعمدون إلى تقوية نفوذهم ، واغتصاب ما يمكنهم اغتصابه من حقوق الافراد والجماعات ، وتحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح من يلوذون بهم من أفراد أسرتهم وبطانتهم . ومناهضة مطالب الشعب ، وبذلك يفقد السبب الأصلى لقيام الحكومة المنظمة .

ذلك أن الإنسان ينشد لنفسه الحرية المطلقة من كل قيد ، الواسعة إلى أبعد مدى كما كان عليه الحال عند الإنسان الأول . والحرية على هذا الوجه تصطدم حتما بحريات الآخرين ، ومن هذا الأصطدام نشأت فكرة إيجاد نوع من النظام يكفل لكل ذى حق حقه دون مساس بحقوق الآخرين وحرياتهم ، فنظم الإنسان حياته فى الأسرة ، ثم فى القبيلة ، ثم فى الأمة ، بحيث يحتفظ له بحرياته دون عدوان على الآخرين ، ويمنع الاخرون من الأعتداء عليها أو التعرض لها .

وكان الأمر فى مبدئه شورى . ثم وجد أفراد تمكنوا من السيطرة على أسرهم أو قبائلهم أو الأمم التى ينتمون إليها لكفاياتهم الخاصة إلا أن هذه السيطرة استمرت لصالح المحكومين . حتى تولى السلطة أفراد أرادوا أن يثبتوا هذه السلطة لذريتهم ولو لم تتوافر فيهم ما توافر لابائهم من قوة وكفاية ، ومن ثم أصبح تولى السلطة خاضعاً لمحض المصادفة عن طريق المولد ، وأصبح ابن ذى السلطة وارثاً لها ، كأنما هى متاع طـــول حياته ، ثم يورثها إلى ذريته من بعده بطريق المصادفة كذلك .

ونتج عن انعدام الاختيار السليم وتولى الولاية على الحكم للمصادفة والوراثة وحدهما ، أن تولى العرش ملوك غير صالحين ، أو تولاه ملوك فسدوا فيما بعد نظراً إلى ما يحيطهم من أسباب العز والرفاهية . وما يبديه أتباعهم من خنوع وملق

وشقاق . ولم يكن من السهل إصلاح ملك فاسد إلا بخلعه . وإلا بعد نضال شاق وكفاح مرير ، وثورات عارمة قاست منها الشعوب ، وكان الملوك والقياصرة يلجأون بطرق مختلفة لإذلال الشعوب كإبقائها فى حالة جهل مطبق وبمحاربة نشر التعليم حتى لا يعرف كل فرد حقوقه أو الاستعانة بقوة أجنبية لحماية مصالحهم الشخصية .

والواقع أن الملكية لم تهذب تماشى ركب الحضارة وتطور عقلية الجماعة ، مما أدى الى تفككها وانحلالها وتبددها فى أغلب بلاد العالم واستبدالها بنظم تتفق والتطور الاجتماعى للنهوض بالجماعات واثبات كيانها وشخصيتها ، وحتى فى البلاد التى ما زالت تبقى على نظام الملكية . وهى ذات عدد محدود من الدول ، فإنها لجأت الى ترويض النظام الملكى وتقلصه الى نظام احتفظ من الملكية بصورتها ومظهرها الشكلى وسحب كل السلطات التى كان يتمتع بها الملوك والاباطرة بنظام يكفل للجماعات والشعوب حقوقها وكيانها وسيادتها . وبذلك نجد أنه فى أغلب بلاد العالم تقلص نظام الملكية المطلق واقتلع من جذوره واستبدل بنظام يعترف بحق الشعوب والجماعات وسيادة القانون ، وهذا لا يتأتى إلا فى نظام شورى جمهورى .

وقد سار النظام الملكى يخطى حثيثة نحو النهاية المحتومة ، فبعد أن كان العالم يحكمه حفنة من الملوك والاباطرة والقياصرة ، انهارت العروش الكبرى وألغيت الملكية من بلادها . فلم يعد هناك سوى عدد محدود من الدول التى تستظل بلواء الملكية لا يتجاوز عدد سكانها المائتى مليون نسمة ، على حين يبلغ عدد سكان الجمهوريات فى العالم ١٨٢٠ مليون نسمة أى تسعة أضعاف سكان البلاد ذات النظام الملكى .

ويقوم النظام الملكى الان فى قليل من الدول الأوروبية ، ولكن الملك فيها كما ذكرنا بمثابة صورة رمزية ، فهو يملك ولا يحكم ، وهذه الدول هى : السويد ، النرويج . الدنيمرك . هولندا ، لوكسمبرج ، انجلترا ، بلجيكا ، موناكو ، اليونان .

وفى بعض الدول الشرقية وهى : اليابان ، أفغانستان ، إيران . العراق ، الاردن ، السعودية . اليمن . ليبيا . الحبشة . نيبال . تايلاند .

وإلى جانب هـذه القلة الضئيلة من الملـكيات تقوم مجموعة ضخمه من الجمهوريات يقدر عددها بأربع وخمسين دولة فى قارات العالم الخمس . فبعد أن كان فى العـالم ثلاث جمهوريات فقط فى عام ١٨٢٠ وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، وسويسرا وهايتى . أخذت بقية الدول تنبذ نظامها الملـكى شيئاً فشيئاً وتعتنق النظام الجمهورى ، فمن دول أوربا الجمهورية : فرنسا . إيطاليـا . ألمانيـا . روسيـا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا ، بولندا . النمسا . المجر . البانيا . بلغاريا . سويسرا . أسبانيا . البرتغال استونيا . لتوانيا . لاتافيا . إيسلاند . ايرلندا . سان مورينو .

وفى القارتين الأمريكيتين : الولايات المتحدة ، البرازيل ، دومنيكا ، هايتى ، كوبا هندوراس ، المـكسيك ، جواتيمالا ، فنزويلا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، نيكاراجوا ، سلفادور ، باراجواى ، أوروجواى ، بوليفيا ، بيرو ، أكوادور ، بنما ، الارجنتين شيلى ، الفيلبين .

وفى آسيا : سورية ، لبنان ، باكستان ، الهند ، تركيا ، اندونيسيا ، الصين ، كوريا المنغول . سيلان . بورما .

وفى افريقية : ليبريا . مصر .

وهكذا نرى أن أحداث العالم جميعاً والتطور الاجتماعى الطبيعى لنمو الشعوب كلها تتضافر فى الدلالة على أن النظام الملـكى بسبيله إلى الزوال . وأنه إذا فقد هيبته فى بلد ما ، مضى إلى غير رجعة ، بل إنه فى فرنسا حاولت الملـكية أن تعود إليها . ولـكنها لم تستقر طويلا ثم انقطع كل أمل فى عودتها بعد أن تغلغلت فـكرة الجمهورية فى نفوس الأفراد والجماعات ، وكـذلك الحال فى المجر فى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأخيرتين .

واذا رجعنا إلى البلاد التى يقوم فيها نظام الملـكية الان نجد اما أنها فى دول استقرت فيها الملـكية لمدة طويلة من الزمن وصاحبها تطور ديمقراطى أمكن به ترويض الملـكية ليجعل منها صورة رمزية ، والتى بها تسترد الشعوب سيطرتها وكيانها . واما أنها فى دول ناشئة حديثه العهد لـكل منها ظروفها فى إقامة هذا النظام .

والدروس التى نستقيها من التاريخ ومن التطور الاجتماعى للشعوب تجعلنا نلمس فى نظام الملـكية مرحلة من المراحل التى تمر بها الشعوب حتى تصل الى درجة كبيرة من

الوعى والنضج الاجتماعى فتنتقل بطبيعتها الى نظام اكثر اتفاقا مع نمو وتطور الوعى الاجتماعى .

ولهذا فان مصر وقد قطعت شوطا غير قصير فى تربيتها السياسية وخطت خطوات غير قليلة فى نظامها الديمقراطى ، فليس من شك فى أن أصلح نظام لها هو النظام الجمهورى إذ يعاونها على استكمال نضجها دون أن تعرض إلى الهزات العنيفة التى تعانيها البلاد ذات النظام الملكى فى ثوراتها على العروش .

## ماهية الملكية فى مصر :

كان جميع الذين تعاقبوا على الحكم من الأسرة التى نصبت نفسها لحكم البلاد ، ليسوا مصريين ، بل كانوا غرباء عنا روحا وشعوراً ولسانا . لم يحاولوا أن يندمجوا أو يتغلغلوا فى صميم الشعب ، فكانوا يتعالون على الشعب ولا يعطفون على أمانيه فى الحرية والاستقلال ، ولا يحسون بالأمة أو يحترمون تقاليدها . وكانوا إلى جانب هذا يتكلمون فى بيوتهم بالتركية أو الفرنسية أو الانجليزية ، ويتزوجون من أجنبيات عن مصر ، ويستوردون حشمهم وخدمهم من الخارج ، كما يستوردون طعامهم وشرابهم ولباسهم من عواصم الغرب ، وكانت عاداتهم وتقاليدهم خليطاً من عادات وتقاليد غريبة عنا . فكانت الملكية عبارة عن مجافاة للطابع المصرى ، واستبداد يتنافى مع استقرار أداة الحكم .

وكان الملك السابق وأسلافه وراء كل انقلاب رجعى . عبثوا بالدستور وعطلوا نصوصه أكثر من مرة . وحلوا البرلمان فى نفس اليوم الذى اجتمع فيه مجلس النواب الجديد ، ودفعوا بالشيوخ والنواب إلى أن يسلكوا مسلكا مذموما ، وأشاعوا الشعوذة السياسية ، وصرفوا النواب عن خدمة المصلحة العامة إلى جر المغانم لأنفسهم كما كان الحكم بين الأحزاب ، يتلاعب بها ، ويوقع النفور والفرقة بينها ، ويستغل بعضها للتنكيل بالاخر ، حتى إذا عدم حزبا يواتى رغباته ، خلقه من العدم خلقاً ، ثم يأتى ببطانته وحاشيته فيجعلها فوق الأحزاب بل يرفعها فوق البرلمان .

وكان الملك ومن سبقوه أداة طيعة فى قبضة الاستعمار ... كان عباس الاول و توفيق وحسين كامل وفؤاد وفاروق حلفاء الانجليز ، استعدوهم على التدخل فى شئوننا السياسية والاقتصادية ، ومكنوهم من توطيد أقدامهم فى أرضنا الطيبة ، وكان محمد على وابراهيم وسعيد واسماعيل عملاء للاستعمار الفرنسى ، وكان عباس الثانى جاسوساً للاستعمار التركى ينكل بالابرياء ويحارب الأحرار الذين يطالبون بالدستور ومنهم أعضاء جماعة « تركيا الفتاة » التى حررت تركيا من حكم الاستبداد الذى فرضه السلطان عبد الحميد .

وجاء الملك السابق فهادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حربا عوانا على الحركة الوطنية ، فاستمسك بأعداء البلاد الذين صار يباهى بصداقته لهم . فما كادت مراسيم توليته العرش تتم ، حتى هرع فى اليوم ذاته إلى دار السفارة البريطانية يقدم مظاهر خضوعه وولائه . ثم أنعم عليه المستعمر بلقب « جنرال فى الجيش البريطانى » فكان يفخر بهذه الرتبة العسكرية ، ويرتدى بزتها ويمضى إلى منطقة القنال ، يستعرض قوات الاحتلال وهو واقف تحت العلم البريطانى ، ويدعو قواد جيش الاحتلال إلى حفلات فى قصوره سواء فى العاصمة أو فى مزارعه فى انشاص .

وتجلى عداء الملك السابق للشعب وانضمامه بصورة سافرة إلى أعداء مصر ، عندما تمسك بنظرية الدفاع المشترك وصرح لهم باتخاذ القناة قاعدة عسكرية ، وحطم روح المقاومة الشعبية إلى حد جعله يحرق القاهرة حين اشتدت هجمات الفدائيين فى معركة القناة ، وكان العميل الاول للقوات المعادية ، حيث يورد لها المؤن من انتاج تفاتيشه الزراعية . ثم أعلن الأحكام العرفية التى بوساطتها أمكنه أن يعتقل الفدائيين ويحد من نشاطهم ويأتى برجاله إلى الحكم .

أضف إلى ذلك أن الأسرة المالكة زاد أفرادها وكانت الدولة مكلفة بأن تدفع لكل منهم مرتبات ضخمة لا لعمل يؤدونه للدولة ولكن لمجرد انتسابهم بالقرابة للملك . وكان للملك مخصصات كبيرة وكانت هذه الأموال من المرتبات والمخصصات تستهلك قسطا كبيراً من ميزانية الدولة . أى من حصيلة الضرائب التى يدفعها الفلاح والعامل والصانع والتاجر والموظف ، وكانوا يعمدون إلى تسخير جهاز الدولة واستدرار مرافق البلاد لمصالحهم الخاصة ، وبسط أيديهم فى الانفاق

على حساب المحكومين ، ويتحايلون على التهرب من دفع الضرائب والمكوس بشتى السبل .

وكانت الأسرة المالكة تعد أغنى أسرة فى العالم ، فأفرادها يملكون الاراضى الزراعية والعقارات التى اغتصبوها توازى ربع مساحة مصر تقريباً ، على حين كان الفلاح المصرى أفقر فلاح فى العالم . يعرى فى بلاد تنتج أفخر الاقطان . ويجوع فى بلاد الوفرة والخصوبة ، ويمرض فى بلاد الصحة والعافية . ويعيش عقله فى ظلام دامس فى بلاد هى مهد المعرفة والحضارة .

وقد جمع الملك السابق كل العيوب التى كانت موزعة بين أسلافه . ورسبت فى دمائه كل النقائص والرذائل ، فسعى وأفراد أسرته إلى نشر الفساد فى أبشع صوره وأسوأ معانيه والاتجار بأقوات الشعب !! كانوا قدوة سيئة فى شرب الخمر وغشيان الحفلات الماجنة والمراقص ولعب الميسر ، وكان لاهم لهم سوى تعميم المساوىء الخلقية وضروب المجون والرشوة سواء فى مصر أو فى عواصم الغرب مما شوه سمعتنا فى نظر العالم وكانوا فى تصرفاتهم وسلوكهم أسوأ دعاية لنا فى الخارج .

وكان الملك موضع سخرية فى المسارح والملاهى وعلى صفحات الصحف . حيث يقوم الممثلون الهزليون والرسامون بتصويره فى أحط الاوضاع ! وكان موضع تجريح على أقلام كتاب الصحف ، وفى المحافل والمجتمعات حيث تتناقل فضائحه وتستفيض الاحاديث عنه ، ولم تخل من هذا مجلة أو جريدة فى الخارج .

وقد جاء الدستور بعد أن توجه الملك بديباجة تعيد إلى الاذهان نظرية الحق الالهى وإنه منحة منه إلى الشعب ، ونصت مواده على أن الجالس على العرش يحتفظ بالسلطان كاملا ، حتى حين يخون الوطن ، وأنه رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأن ذاته مصونة لا تمس . وله حق حل مجلس النواب . وسلطة تعيين الوزراء وإقالتهم وإعلان الحرب دون قيد أو شرط ، وإعلان الأحكام العرفية . وفى يده منح الرتب العسكرية والمدنية والأوسمة وألقاب الشرف . وسك العملة . واختص نفسه بألقاب

التفخيم حتى بلغت به المكابرة فى اعطاء نفسه لقب صاحب الجلالة ، وفيه اعتداء صريح على الله سبحانه وتعالى لأنه وحده صاحب الجلالة .

والواقع أن الشعب فى مصر كان فى صراع دائم مع الملكية ، فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع إلى الديموقراطية وإعلان سيادته . فكان الحكام يعمدون إلى ما أسموه « تأديبه بالعصا » والبطش بزعمائه والتنكيل بالأحرار ، والاستناد إلى الأجنبي والإستعانة به فى إخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد إلى الاجنبي ليتعاون معهم فى الحكم وتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

وفى الوقت الذى كان فيه هؤلاء الحكام يطغون ويتجبرون ، كانوا أذلة أمام المستعمرين الذين يسندون العرش بحرابهم . فكانوا يركعون تحت أقدامهم . ويعملون على رفاهيتهم وإسعادهم ، ويحنون لهم هاماتهم لأنهم يستمدون منهم العون والسلطان .

ولهذا قامت ثورة فى نفوس الشعب ضد هذه الأوضاع ولم يقتصر على الهمس بين الأفراد بل رددها الشعب بصور مختلفة إلى أن وفق الجيش ليترجم عن هذه الثورة ويصيغها فى قالب إيجابى محققا ماكان يتردد ويتجاوب فى النفوس . فقام بثورته فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وطرد الطاغية المستبد وقضى على حاشيته الفاسدة وأتباعه وأعوانه ومؤيديه من الخونة . وكان من الضرورى القضاء على هذا النظام المقام على أساس من العبودية والظلم والاستغلال والاستبداد .

فثورة ٢٣ يوليه قامت لاعادة بناء الوطن من جديد ورفع لواء العدالة والمساواة بين المواطنين وتدعيم حقوق الجماعات ، وأفراد الشعب . ولم يكن هناك سبيل لذلك إلا بعد التخلص من جذور الفساد المركزة فى الملك السابق ومن نظامه الذى أقامه حوله . والواقع ان ثورة ٢٣ يوليه هى ترديد لثورة الشعب وهى خطوة جريئة لمسايرة الوعى والتطور الاجتماعى والتمشى مع ركب الحضارة فى العالم .

وهذه مأثرة للثورة التى أطاحت بالملكية وعبدت الطريق أمام الجمهورية .

النظام الجمهورى :

حطمت الثورة نظام الملكية وأقامت نظام الجمهورية الذى يؤدى إلى أن يجعل من الشعب مرجعاً ومصدراً معاً ، مرجعاً لأنه يرجع اليه بين حين وآخر كلما اقتضت الضرورة ومصدراً ليكون مصدر السلطات .

وأهم مزايا النظام الجمهورى ان رئيس الدولة فيه فرد من أفراد الشعب ، ينتخبه الشعب بمحض ارادته . فيشعر طول الفترة المحددة لحكمه بأنه مدين لهذا الشعب بمنصبه ، وان هذا الشعب هو مصدر ماله من اختصاص ، ثم هو المرجع الاخير فى كل تصرفاته .

وهذا الرئيس إنما هو ابن من أبناء الوطن خرج من صفوف الشعب ونشأ فيه فهو يحس بإحساساته ويدرك مدى آماله وأمانيه ، بعكس الملك الذى خرج من القصر ونشأ فيه نشأة تعمد آباؤه وأسرته أن تكون على أساس تلقينه بأنه من طينة غير طينة الشعب وانه السيد الأوحد ، وانه غير مسئول عن تصرفاته ولا رقيب عليه فيها ، وعلى أساس تثبيت فكرة واحدة فى مخيلته هى أن يستبقى العرش لنفسه ولخلفه بأى ثمن وبأى طريق .

وفى النظام الجمهورى لا يختار الشعب رئيس الدولة طول حياته ، حتى لا يحاول الاستبداد أو يفسد بعد صلاح . بل انه يختاره لمدة معينة تنتهى ولايته بانتهائها ، وعندئذ يرجع الى الشعب لمراجعة تصرفاته والحكم عليه أحسن أم أساء .

واذا كان النظام الجمهورى نظاما صالحا فى ذاته ، فانه بالنسبة الى مصر أصلح وألزم بعد أن عانت من الويلات فى ظل النظام الملكى ، الذى فقدت فيه استقلالها وعزتها وكان سوط عذاب على كل فرد فيها . وعلى أساسه وبسببه تمكن المستعمر من دخول البلاد والسيطرة عليها والبقاء فيها مستندا الى الملك وحاشيته وأسرته ، هذا الى ما عانته البلاد طوال الفترة التى قام فيها هذا النظام من فساد وإفساد ، واستهتار بحقوق الشعب وحرياته ومقدساته ، وما لابس ذلك من إخلال بمصالح البلاد العليا واستغلالها لأغراض شخصية ومصالح خاصة .

## الخطوات التي سبقت اعلان الجمهورية :

لم يحطم رجال الثورة النظام الملكى منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة وتغييره بالنظام الجمهورى بل سبق ذلك دراسات كثيرة للتعرف إلى رغبات وميول الشعب .

فأقامت الهيئات الثقافية محاضرات ومناظرات حول الملكية والجمهورية انتهت جميعا بانتصار رأى الجمهوريين وتغلغل هذه الفكرة وتفاعلها فى نفوس الملايين من أفراد الشعب .

وجرت فكرة الجمهورية على أقلام الكثيرين من الكتاب والمفكرين والأحرار على صفحات الصحف .

فمنذ يوم ٨ اكتوبر عام ١٩٥٢ نشرت سلسلة مقالات فى صحف مختلفة ومما جاء فيها :

« إن النظام الجمهورى هو النظام الطبيعى الذى لا يحتاج إلى تبرير أو إلى دفاع ، لأن من الحقوق البديهية لكل مجتمع أن يختار رئيسه وحاكمه ورمز كيانه ، وأن يكون له الحق فى سحب الثقة من هذا الرئيس أو هذا الرمز ، إذا ما أخطأ أو أفسد دون حاجة إلى ثورة قد تنجح وقد تفشل ، وقد تكون ثورة بيضاء وقد تراق فيها الدماء . أما غير الطبيعى فهو أن تصل أسرة من الأسرات الى الحكم لسبب ما . وهو غالباً الغزو أو الاغتصاب . فتصبح لها الرئاسة والحكم والرمز مئات السنين ، مهما أفسد أفرادها وطغوا وتجبروا . دون أن يكون للشعب عليهم حق إلا حق الثورة » .

وانتهى الرأى إلى تحديد نوع الجمهورية فقالت إحدى الصحف : إنما الجمهورية الديمقراطية هى التى يكون رئيس الجمهورية فيها « لا يملك ولا يحكم » وإنما هو مجرد رمز للدولة .

وإيماناً بالفكرة الديمقراطية نفسها طرح الموضوع فى استفتاء واسع النطاق يقرر فيه الشعب ماذا يختار : الملكية أم الجمهورية .

وطيرت وكالات الأنباء خبر الاستفتاء فى صحفها فى جميع أنحاء العالم مؤكدة أن هذا الاستفتاء ليس له سوى معنى واحد هو : أن الجمهوريه آتية لا ريب فيها .

واشترك عدد كبير من الطبقة المستنيرة فى الاستفتاء ، وكانت النتيجة أن ٩٥ر٥ ٪ طالبوا بالنظام الجمهورى ، ووضعت نتيجة الاستفتاء أمام لجنة الدستور كصورة لرأى الأمة فى النظام الذى تنشده .

وفى الوقت ذاته أذاع الأستاذ مكرم عبيد — أحد أعضاء لجنة الدستور — بياناً فى الصحف قال فيه : ولو أنى أنا شخصياً ناديت بالجمهورية من وحى فكرتى أو خبرتى لما كان لها الأثر الذى نشهده الآن فى مختلف الأوساط الشعبية ، فما من شك أن الاتجاه الشعبى فى تطورنا الحاضر إنما هو اتجاه جمهورى صميم وهو لحسن الطالع اتجاه عملى لا نظرى .

وكتب الدكتور طه حسين يقول : ان مصر سئمت النفاق للملوك وحواشى الملوك والمتصلين بهم من قرب أو من بعد ، وآن لها أن تستقبل حياة سياسية سمحة لا نفاق فيها. والمستقبل بعد هذا للجمهوريات ، فقد أصبحت الملكيات الباقية آثاراً وتقاليد لا أكثر. ولكنها فى مصر لا تستطيع أن تكون أثراً ولا تقليداً بل هى تستطيع أن تكون كابوساً يجثم على صدور الشعب كله . إعلنوها جمهورية صريحة لاقدس فيها ولا تقديس ، وإنما على نظام يضعه المواطنون ويستطيعون أن ينقدوه ويصلحوه ويطوروه كما يحبون .

وأثارت صحيفة « التحرير » الموضوع نفسه فى عددها الصادر فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٣ بعنوان : اعلنوها جمهورية فوراً ، فقالت : لقد تخلص الشعب من كابوس الملك السابق وأصبح يتطلع إلى اليوم الذى يتخلص فيه من النظام الملكى مستعيضاً عنه بالنظام الجمهورى ، الذى هو تعبير صادق عن إرادة الامة . وتطبيق كامل لأول مبادىء الدساتير الديمقراطية : الأمة مصدر السلطات . لقد آن الأوان لكى نتنفس بحرية ونملأ صدورنا هواء نقياً ، ونشبع فى نفوسنا غريزة الرغبة فى أن نكون شيئاً هاماً .

ونشرت صحيفة التحرير فى عددها الصادر فى ١٨ إبريل عام ١٩٥٣ تصريحا للوصى على العرش الأمير السابق محمد عبد المنعم عن النظامين الملكى والجمهورى حيث قال : إن المرجع الأول والأخير فى هذه المسألة هو الشعب نفسه . وإذا كان لى أن أبدى رأيى فى هذه المسألة . فأنا لا أتردد فى اختيار النظام الجمهورى . وأريد الأخذ به مائة فى المائة .

وحددت اللجنة الخماسية المنبثقة من لجنة الدستور نظام الحكم ، فاتفق الأعضاء بالإجماع على استبعاد المناقشة فى النظام الملكى ، واختيار النظام الجمهورى البرلمانى لحكم البلاد .

تمثلت إرادة الشعب إذن فى لجنة الدستور التى شكلت لوضع دستور جديد . فنادت بأن الملكية قد فقدت هيبتها وانحطت قيمتها ، وأن سيرة الملك السابق كانت إيذاناً بانتهاء حكم أسرة محمد على بل بقيام الجمهورية .

وأخيراً صرح البكباشى جمال عبد الناصر نائب الرئيس بأن الجمهورية آتية لا ريب فيها ، بعد أن تآكل النظام الملكى وانتهى ، وأتى عليه سوس الفساد ، وهذا ما أجمع عليه الشعب وما قررته لجنة الدستور التى تمثل مختلف طوائف الأمة .

# إعلان الجمهورية

فى ليلة الجمعة ١٩ يونيه عام ١٩٥٣ كانت مصر المكافحة الصابرة ساهرة وهى تحس بأن نسمة جديدة من نسمات الأمل سوف تهب على قلوب بنيها ، وأن حدثا تاريخيا سيقع فى تلك الليلة ، فيكون بمثابة نقطة تحول فى تاريخها الحافل المجيد .

وانبرى صوت المذيع من محطة الإذاعة يعلن بين لحظة وأخرى ، بأن نبأ هاما سوف ينقله الأثير بعد دقائق ، فجفا النوم عيون المواطنين ، وواصلوا سهرتهم إلى جانب أجهزة الراديو وقد ألهمهم احساسهم بأن حدثا خطيراً سيحدث فى مصر . وتركزت الخواطر وأنصت الجميع .

والواقع إن اعلان الجمهورية كان مرتقبا منذ فجر الثورة . لأنه نتيجة طبيعية للتطور الفكرى والاجتماعى . وخاتمة آخر العهد بالرجعية والطغيان والفساد ، ولأنها فرصة للتحرر من نظام ثبت فشله منذ مئات السنين .

وقبيل منتصف الليل أعلن مجلس الثورة رغبة الشعب فى « ميلاد الجمهورية المصرية الأولى » ونهاية الملكية التى تحالفت مع الاستعمار منذ ساعاتها الأولى ضد الشعب وحرياته وكرامته وآدمية أفراده .

وأنصت الشعب إلى محمد نجيب وهو يعلن قيام الجمهورية ، نيابة عن مجلس الثورة وأن مصر لن يحكمها بعد اليوم إلا بنوها ، فرددت الملايين بقلوبها ومشاعرها إلى جانب المذياع : تحيا جمهورية مصر .

وفيما يلى البيان التاريخى لإعلان الجمهورية .

## بيان مجلس قيادة الثورة

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار . ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر . كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات اغراق اسماعيل فى ملذاته واغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب . حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين ، ثم جاء توفيق ، فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه ، فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش . الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها . وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة ! فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب . وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ! وطغى وتجبر وكفر ! فخط بنفسه نهايته ومصيره فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع فنعلن اليوم باسم الشعب .

أولا ـــ الغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على مع الغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانيا ـــ اعلان الجمهورية بتولى الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

ثالثا ـــ يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد .

فيجب علينا أن نثق بالله وبانفسنا وأن نحس العزة التى اختص الله بهـــا عباده المؤمنين والله المستعان والله ولى التوفيق .

| | |
|---|---|
| محمد نجيب | حسن ابراهيم |
| جمال عبد الناصر | كمال الدين حسين |
| صلاح سالم | جمال سالم |
| عبد الحكيم عامر | حسين الشافعى |
| أنور السادات | عبد اللطيف البغدادى |
| زكريا محى الدين | خالد محى الدين |

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

وأعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى والمتحدث الرسمى باسم الحكومة فى اجتماع صحفى ما يلى :

اقتضت الضرورة الاعتراف بالحقيقة الواقعة ، وعليه قد صار وضع النظام الكامل للحكم فى مرحلة الانتقال لـكى تستقر الأمور فى البلاد .

وسيعلن الان الغاء النظام الملـكى فى مصر وخلع الملك احمـد فؤاد الثانى ، والغاء حكم أسرة محمد على واعلان الجمهورية وتولى قائد الثورة الرئيس محمد نجيب رياسة الجمهورية . على أن يحتفظ بكافة سلطاته الحالية أثناء مرحلة الانتقال ، أى أنه سيظل إلى جانب توليه رئاسة الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

أما الكلمة الأخيرة فى نظام أو شكل الحـكم الجمهورى فسيترك للشعب أن يقره عند استفتائه فى الدستور الجديد والحياة النيابية فى البلاد .

وسيكون للشعب الحق فى تقرير الجمهورية البرلمانية .

وواضح أن الوضع الان بالنسبة لتولى الرئيس نجيب رياسة الجمهورية وضع طبيعى .

وقد اقتضت سلامة الوضع أيضا دخول بعض ضباط القيـادة فى مجلس الوزراء وتوليهم بعض السلطات التنفيذية فتقرر ما يأتى :

١ ــ يتولى البـكباشى أركان الحرب جمال عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب وزير الداخلية .

٢ ــ يتولى قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى منصب وزير الحربية والبحرية .

٣ — يتولى الصاغ صلاح سالم منصب وزير الارشاد القومي ومنصب وزير الدولة لشئون السودان .

٤ — يتولى اللواء عبد الحكيم عامر منصب القائد العام للقوات المسلحة .

وقد تقرر أن يحتفظ هؤلاء الضباط بصفاتهم في مجلس الثورة . وكل ما في الأمر أن إجراء دخولهم الوزارة قد اتخذ ليدعم الصلة بين الأداة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء وبين مجلس الثورة .

وواضح أن هؤلاء الضباط الذين دخلوا الوزارة ستظل أماكنهم في الجيش محفوظة حتى يعودوا إلى مراكزهم عند انتهاء مهمتهم » .

وعلى أثر اعلان الجمهورية أرسلت وزارة الخارجية برقيات مفتوحة إلى جميع الهيئات الدبلوماسية المصرية في الخارج تبلغها اعلان الجمهورية باسم الشعب . وان الرئيس محمد نجيب تولى رئاسة الجمهورية لمدة فترة الانتقال ، وطلبت الوزارة ابلاغ هذا النبأ لحكومات الدول الأجنبية .

## أسباب اعلان الجمهورية :

وفي يوم ٢٠ يونيه أدلى البكباشي جمال عبد الناصر بحديث إلى وكالة الأنباء المصرية عن الأسباب التي دعت إلى إعلان الجمهورية فقال :

حين قمنا بثورتنا باسم الشعب لم يكن هدفنا شخصاً معيناً فحسب . وإنما كنا ندرك تمام الإدراك أن العلة الكبرى هي ذلك النظام الذي فرضته على البلاد قسراً أسرة دخيلة عليها وعلى تقاليدها . وكان هذا النظام يصور مبلغ اتساع الهوة بينه وبين الشعب ، فأراد أن يبقى سلطانه بحكم مطلق غاشم وأن يدعمه بالاستناد إلى عنصر أجنبي آخر ، فانتهز الفرصة المواتية له ودعا الجيش البريطاني منذ سبعين عاما ليسند عرشاً متهالكا تحت سخط المصريين .

أما أن الشعب كان يتوقع اعلان الجمهورية لمناسبة انقضاء عام على قيام الثورة فإننا أردنا أن نسرع بالاستجابة إلى الارادة الشعبية قبل ذلك . حتى نضع حداً نهائياً لأية وساوس قد تدور بخلد البعض . وأكثر من هذا فلا ريب في أن تصحيح الأوضاع

يقضى بأن يكون على رأس الدولة المصرية مصرى صميم من أبنائها مما يقوى مركزها فى نظر العالم الخارجى بأسره .

فرحة الشعب :

لم تر مصر البشر والسعادة تملأ الوجوه كما شاهدته فى هذا اليوم ، فقد بلغت الفرحة من المواطنين أنهم لم يذوقوا النوم فى تلك الليلة التاريخية الخالدة إلا غرارا ، حتى إذا ما أسفر صبح الجمعة ١٩ يونيه غادر الألوف من أفراد الشعب بيوتهم إلى الشوارع وتدفقت جموعهم أمام دار الرئيس محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر يزجون إليه التهانى ويحيونه فى شخص الثورة تحية الصباح بدموع امتزجت فيها دلائل الوفاء بالفرحة .

ثم استقل سيارته إلى دار السيد محمد عبد المنعم الوصى السابق لزيارته . واستأنف الموكب سيره إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة . حيث كان فى انتظاره ضباط الجيش من جميع الرتب ، وبعد استراحة وجيزة ، استقل الرئيس ومعه البكباشى جمال عبد الناصر وأعضـــاء مجلس قيادة الثورة السيارات إلى المسجد الحسينى لتأدية فريضة الجمعة ، حيث استقبلتهم الجماهير المحتشدة على جوانب الطرق بعاصفة من الهتاف والدعاء بأن يحفظ الله للكنانة رمز أمانيها .

وفى المساء قدم الوزراء إلى مقر رياسة الجمهورية ، وكانت جموع الشعب أمام القصر تهتف فى حرارة وإيمان للعهد الجديد ، وبعد أن حلف الوزراء اليمين واحداً واحداً ، اتجهوا إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء حيث عقد المجلس أول اجتماع له فى عهد الجمهورية برياسة اللواء محمد نجيب ، وفى هذا الاجتماع التاريخى الحافل تقرر أن يطلق اسم « قصر الجمهورية » على عابدين ، وأن يسمى بالمقر الرسمى لرياسة الجمهورية ، كما تقرر اطلاق اسم ميدان الجمهورية على الساحة التى يطل عليها القصر ، وجعل يوم ١٨ يونيه من كل عام عيداً وطنياً من الأعياد الرسمية .

احتفالات الشعب :

لقد تجلى مقدار تعلق المصريين بالنظام الجمهورى وفرحهم بزوال كابوس الملكية فى الاستقبالات الشعبية التى استقبل بها الشعب رئيس الجمهورية وذلك بعد اعلانها .

فى يوم ٢٣ يونيه تجمع أكثر من مليون مواطن من سكان العاصمة فى الاحتفال الذى أقامته هيئة التحرير فى ميدان الجمهوريه . لتحية رئيس الجمهورية ورجال الثورة .

وفى يوم ٢٦ يونيه احتشد نحو نصف مليون مواطن فى ميدان المنشية بالاسكندرية أمام مقر هيئة التحرير لاستقبال رئيس الجمهوريه واعلان سرورهم بهذا الانتقال .

وفى ٣ يوليه و١٠ يوليه احتشدت جموع الشعب أيضاً لتحية رئيس الجمهورية فى زيارته لعواصم الغربية ( طنطا ) والقليوبية ( بنها ) والمنوفية ( شبين الكوم )

## طريقة انتخاب رئيس الجمهورية :

وجاءت لجنة الدستور فتعددت الاراء فيها بصدد طريقة انتخاب رئيس الجمهوريه ففضل فريق انتخابه عن طريق الاستفتاء الشعبى ، ونادى فريق آخر بأن يكون انتخابه عن طريق أعضاء البرلمان ، وأخيراً فضل فريق ثالث أن يكون انتخابه عن طريق هيئة خاصة يشترك فيها أعضاء البرلمان .

وبعد أن استعرضت اللجنة ما ورد فى مختلف الدساتير عن طريقة انتخاب رئيس الجمهوريه . خلصت إلى وضع المواد التالية التى ستعرض ضمن مواد الدستور للاستفتاء الشعبى توطئة للموافقة عليها أو تعديلها ،

وفيما يلى بيان الأحكام والمبادىء التى انتهت اللجنة إلى تقريرها .

## الباب الثالث

م — ١

السلطات

جميع السلطات مصدرها الأمة . واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

### الفصل الأول

م — ٢

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة . ويتولى سلطاته وفقاً لأحكام هذا الدستور .

## الفرع الأول

### م — ٣
### انتخاب رئيس الجمهورية

١ — يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً مولوداً لأب وجد مصريين ، متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية . وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن خمس وأربعين سنة ميلادية .

٢ — ولا يجوز أن ينتخب لرياسة الجمهورية أحد من أعضاء الأسرة التى كانت تتولى الملك فى مصر .

### م — ٤
### الطريقة الأولى

رئيس الجمهورية تنتخبه بالاقتراع السرى هيئة مكونة من أعضاء مجلسى البرلمان منضما إليهم هيئة تضم ثلاثة أمثال أعضاء البرلمان عدا الخمس المعين فى مجلس الشيوخ . وينظم القانون اجراءات انتخاب هذه الهيئة .

ومدته خمس سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه أكثر من مرة واحدة .

### طريقة أخــــرى

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السرى المباشر لمدة خمس سنوات . ولا يجوز تجديد انتخابه إلا مرة واحدة . ويشترك فى الانتخاب جميع الأشخاص الذين لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب . وينظم القانون اجراءات هذا الانتخاب وطريقة الترشيح .

( لم تنته اللجنة إلى اختيار أحد هذين النصين وستعقد جلسة خاصة لذلك كما ستعيد صياغة الطريقة الأولى فيما بعد ) .

### م — ٥

قبل أن يباشر رئيس الجمهورية سلطاته الدستورية يحلف أمام البرلمان منعقداً فى هيئة مؤتمر . اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أكون أميناً على النظام الجمهورى ،

وأن أحترم الدستور وقوانين البلاد ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأن أعمل على رقى الأمة ورفاهيتها ، وأن أتجرد فى جميع أعمالى عن كل تحزب أو تحيز »

م — ٦

يعين القانون مرتبات رئيس الجمهورية . ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس الجمهورية وأية وظيفة عامة أخرى ، كما لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يزاول ولو بطريق غير مباشر أية مهنة حرة ، ولا أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة ولو كان ذلك بالمزاد العام ، كما لا يجوز له أن يبيع أو يؤجر للحكومة شيئاً من أملاكه أو أن يقايض عليه معها . ولا أن يكون مساهما فى أى عمل تجارى أو صناعى أو مالى .

م — ٧

١ ) رئيس الجمهورية مسئول جنائياً عن الجرائم التى يعاقب عليها القانون . ويقرر قانون خاص مسئوليته فى حالات الخيانة العظمى . وانتهاك حرمة الدستور واستغلال النفوذ . ويتولى فى جميع الأحوال مجلس النواب التحقيق معه واتهامه بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس . ويحاكم أمام المحكمة العليا الدستورية . وذلك كله وفقا للأوضاع وطبقاً للأجراءات التى ينص عليها القانون .

٢ ) فاذا ثبتت أدانته فى جريمة أتاها بسبب تأدية وظيفته أو فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف قضى بعزله مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى التى يجوز توقيعها عليه .

٨ -

١ ) قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما على الأكثر وخمسين يوما على الأقل تبدأ الاجراءات لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد . ويجب أن يتم انتخابه قبل انتهاء مدة الرئيس القائم بثلاثة أيام على الأقل .

٢ ) وإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم انتخاب الرئيس الجديد تولى رئيس مجلس الشيوخ منصب الرياسة مؤقتاً حتى يتم الانتخاب .

م — ٩

١ ) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته . أناب عنه رئيس مجلس الشيوخ .

٢) واذا كان المانع دائما كالوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم عن العمل - اذا ثبت بقرار يصدر بأغلبية أعضاء كل من مجلسى البرلمان - أعلن رئيس مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الجمهورية ، وتولى الرياسة مؤقتا . ويجرى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد خلال خمسين يوما من تاريخ اعلان خلو المنصب .

٣) وفى جميع الأحوال التى يتولى فيها رئيس مجلس الشيوخ منصب رئيس الجمهورية أو ينوب عنه ، يختار مجلس الشيوخ أحد وكيليه للقيام بأعمال الرياسة فى هذا المجلس .

الفرع الثانى

م — ١٠

سلطات رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يقترح القوانين ، وهو الذى يصدرها ، وله حق الاعتراض عليها ، وذلك على الوجه المبين فى هذا الدستور .

( أجل بحث هذا الحكم حتى تناقش الاختصاصات الواردة فيه كل فى موضعه . )

م — ١١

رئيس الجمهورية يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها . أو تعطيلا لها . أو اعفاء من تنفيذها . ويجوز تفويض غير رئيس الجمهورية فى وضع هذه اللوائح بنص خاص فى القانون .

م — ١٢

رئيس الجمهورية يضع لوائح الضبط ، ويرتب المصالح العامة . بما لا يتعارض مع القوانين .

م — ١٣

١) لا يجوز لرئيس الجمهورية اصدار مراسيم لها قوة القانون الا بتفويض من البرلمان يعين المبادىء الرئيسية التى تقوم عليها هذه المراسيم . على أن يكون التفويض لمدة معينة وفى حدود أغراض مرسومة .

٢) ومع ذلك اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد، أو فى فترة حل مجلس النواب ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. فلرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور. ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان فى اجتماع غير عادى يتم خلال اسبوع من يوم صدورها واذا كان مجلس النواب منحلا وجبت دعوة المجلس القديم. فاذا لم تعرض هذه المراسيم على البرلمان خلال هذه المدة أو عرضت وانقضى ستون يوما دون أن يقرها كل من المجلسين. زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون. ويجوز فى هذه الحالة بموافقة البرلمان تسوية ما سبق أن ترتب على هذه المراسيم من الآثار.

م — ١٤

للحكومة فى حالة الحرب أو وقوع اضطرابات جسيمة تخل بالامن اخلالا خطيراً أن تطلب من البرلمان تفويضها على وجه الاستعجال فى سلطات معينة تكون ضرورية لمواجهة الحال.

وهذه السلطات تقدرها الضرورة فيجوز أن تحدد بمنطقة معينة. أو لمواجهة حوادث معينة ويجب دائما تحديدها بزمن معين. واذا كان البرلمان فى غير أدوار الانعقاد دعى للاجتماع فوراً. واذا كان مجلس النواب منحلا وجبت دعوته.

ويظل البرلمان مجتمعاً تحقيقاً لكفالة الحريات العامة. وللرقابة البرلمانية الكاملة ما دام التفويض قائما وتودع الحكومة البرلمان الأوامر التنظيمية بمقتضى السلطات المفوضة لها.

وللحكومة عند الاقتضاء أن تطلب كذلك التفويض فى سلطات جديدة. وللبرلمان أن يقرر فى أى وقت الغاء جميع السلطات التى منحها للحكومة أو بعضها أو الحد منها.

وتكون القوانين التى يقررها البرلمان فى جميع هذه الأحوال بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين.

وتبقى قائمة لا يجوز المساس بها: الحريات والحقوق العامة التى لم تقيد بمقتضى السلطات التى فوضها البرلمان للحكومة.

وتكون ممارسة هذه السلطات خاضعة للرقابة القضائية .

كما قررت اللجنة أن تضاف المبادىء الآتية :

١ ) لا يجوز بحال من الأحوال أن يتعرض التفويض البرلمانى لمبدأ تحريم القبض على أعضاء البرلمان بدون إذن المجلس المختص .

٢) عدم جواز الاعفاء من المسئولية المترتبة على ممارسة السلطات التى يخولها البرلمان للحكومة أثناء الحرب أو الاضطرابات الجسيمة التى تخل بالأمن إخلالا خطيرا .

٣) تؤلف هيئة برلمانية على الوجه الذى يبينه قانون التفويض البرلمانى تمثل فيه الجماعات السياسية فى المجلسين وتستشيرها السلطة التنفيذية فى ممارسة السلطات الممنوحة لها .

م — ١٥

رئيس الجمهورية يدعو البرلمان الى الاجتماع العادى وغير العادى ويؤجل انعقاده ويحل مجلس النواب ويعين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين كل ذلك على الوجه المبين فى هذا الدستور .

( تأجل البت فى هذا الحكم لحين البت فى المبادىء التى تضمنتها كل فى موضعه من المشروع المعروض )

م — ١٦

رئيس الجمهورية يولى الوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم على الوجه المبين بالدستور والقوانين .

م — ١٧

رئيس الجمهورية يعتمد ممثلى الدول الاجنبية السياسيين وهو الذى يعين الممثلين السياسيين لدى الدول والهيئات الأجنبية ويعزلهم على الوجه المبين بالقانون .

م — ١٨

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب ولا يكون ذلك الا بموافقة البرلمان ( وافقت اللجنة على هذا الحكم على أساس أن المراد بالقيادة العليا قيادة شرفية محضة )

م — ١٩

رئيس الجمهورية هو الذى يبرم المعاهدات وعليه أن يبلغها البرلمان مشفوعة بما يناسب من البيان على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات الخاصة بأراضى الدولة التى تتعلق بحقوق سيادتها أو بحقوق المصريين العامة والخاصة والمعاهدات الخاصة بالتنظيم الدولى ومعاهدات التجارة والملاحة ومعاهدات الاقامة والمعاهدات التى تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات والمعاهدات التى يكون فيها تعديل للقوانين المصرية الداخلية لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها بقانون .

م — ٢٠

المعاهدات التى يتم التصديق عليها وفقا للاوضاع المقررة وتنشر تكون لها قوة القانون ولا يحتاج تطبيقها إلى اجراءات تشريعية أخرى غير الاجراءات التى اقتضاها التصديق عليها .

م — ٢١

رئيس الجمهورية ينشىء الرتب العسكرية وأوسمة الشرف المدنية والعسكرية ويمنحها على الوجه المبين بالقانون . أما الرتب المدنية وألقاب الشرف فلا يجوز انشاؤها .

( م — ٢٢ الخاصة بسك النقود حذفت )

م — ٢٣

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة وتخفيضها . أما العفو الشامل عن الجريمة فلا يكون الا بقانون .

م — ٢٤

١ — يتولى رئيس الجمهورية جميع سلطاته بواسطة الوزراء . وتوقيعاته فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . بعد موافقة مجلس الوزراء . وأوامره شفوية كانت أو كتابيه لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

٢ — غير أن رئيس الجمهورية يستقل بتعيين رئيس مجلس الوزراء وإقالته وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين . واذا

قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه الاستقالة الى البرلمان والى مجلس الوزراء فى رسالة لا يوقعها معه أحد ،

( تقرر الموافقة على الحكم الاول وأجلت مناقشة الحكم الثانى حتى تناقش المبادىء الواردة فيها كل فى موضعه ) .

وهكذا أعلنت الجمهوريه . . . أمل الشعب فى تحقيق آماله واستعادة سيادته . . . وقد تحققت هذه الامال فى عهد الثورة . . . عهد العمل والكد والكفاح فى سبيل تحقيق رغبات ملايين المواطنين . . .

# الجمهورية في عامها الأول

مضى عام على إعلان الجمهوريه ، عام حافل بالأحداث الجسام والانتاج المثمر . وهى جميعاً تمتاز بما صاحبها من تقدم نحو بلوغ الهدف ونحو تحقيق الأمل فى إيجاد دولة تعمل فى الداخل من أجل رفاهية المواطنين وخيرهم ، وتسعى فى الخارج إلى تحقيق استقلال البلاد لتتبوأ مصر المكانة اللائقة بها ، وأن تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول المستكملة السيادة .

إن عاما واحداً ليس شيئاً مذكوراً فى قياس الزمن ، ولكنه بالنسبة إلينا كل شيء ، فقد ورثنا عن العهود البائدة الإقطاع والرجعية ، والفساد والرشوة . والتهريج السياسى وانحلال جهاز الدولة ، وهى جميعاً أسلحة الاستعمار التى ترمى الى إذلال المواطنين والتسلط عليهم واستنزاف ثمار كدهم ، فقضت الجمهورية على هذه العوامل واستأصلتها من جسم الوطن .

إن للشعوب وثباتها وجلال صحوها بعد السبات العميق ، والهجوع الطويل ، وقد أثبت الشعب المصرى فى مراحل حياته كافة ، أنه قد يستنيم الى الظلم والطغيان ويخلد الى الدعة والراحة فترة من الزمن ، ولكنه لا يلبث أن ينهض ويثور فى وجوه المستبدين والمفسدين ، فيكتسح ما يوضع فى طريقه من عقبات وسدود ، ويحطم الحواجز التى تعترض طريق نهضته ، ويفك القيود والأغلال التى يطوقه بها الطواغيت ، ويتخلص مما نفثه المستعمر فى جسمه من سموم وأدران ، وسرعان ما يصبح فى وثبته الجريئة نحو الحرية والتحرر موضع إعجاب العالم بأسره .

وقد واتت الفرصة الشعب لأن يتخلص من كابوس الطغيان ، ويزيحه من طريقه فى ثورة ٢٣ يولية وأن يطرد الحاكم الظالم ، ويقصى سماسرة الفساد الذين كانوا يتآمرون على سلامته ، والخوارج الذين يتاجرون باقواته ، وأن يقضى قضاء مبرما على الحزبية

العمياء البغيضة . وعلى الدكتاتورية البرلمانية . والشعوذة السياسية ، ولكن هذا لم يكن هدف الثورة المنشود . وإنما هي ترمى الى تعبئة القوى الروحية والمادية ، والى تنظيم الصفوف . وتكتل الجهود لتحرير الوادى من إسار كل قيد يعـــوقه عن التقدم والرقى . وهكذا أعلنت الثورة النظام الجمهورى . بعد أن كانت « الجمهورية » فى الماضى أملا يتناجى به الأحرار ، ولا يجرؤون على أن يجرى اسمها على ألسنتهم خشية السجن والاعتقال والتشريد ، وكان المواطنون ينظرون بعين الحسرة الى دول أقل من مصر علماً وثروة ، وثقافة ومكانة ، وهى تنعم بنظام الشورى فى ظلال الجمهورية .

أعلنت الجمهوريه تلبية لرغبات المواطنين واستجابة للنداءات الصادرة عن النضج الاجتماعى والوعى القومى لتحقيق انقلاب شامل يضع حداً للفوضى التى كانت سائدة ، ويسير بالبلاد على أسس انشائية إيجابية ، تحقق اصلاحا شاملا فى مختلف نواحى الحياة، وتحرر مصر من القيود الثقيلة وتخلصها من عجلة أصحاب النفوذ وتنفض عن الوطن شعار الإذلال والهوان ، وتدق أسفيناً فى جبهة الأستعمار الأجنبى الذى كان يعتمد على الملوك والحكام وأمراء الإقطاع .

أعلنت الجمهورية لتؤمن الإخاء بين المواطنين وتوطد أركان العدل والمساواة بينهم ، واحترام الحقوق والحريات الطبيعية ، ومنع الظلم والطغيان عن الأفراد والجماعات ، وتحرير المواطنين من الفقر والجهل ، وتعزيز روح التضحية فى سبيل المجموع . وتكوين المجتمع على أساس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ورفض الامتيازات والاستثناءات لكى تنسجم مصلحة الفرد فى حدود مصلحة الأمة .

## مكاسب الجولة الأولى :

كانت أداة الحكم تجرى فى الماضى طوعا لأهواء الحاكمين ونزواتهم فصارت الان فى مصلحة المحكومين وباسمهم .

وكانت الحرية مقيدة بإرادة الحاكم وبالتقاليد الرثة المتوارثة . فصارت الحرية مقدسة ودكت صروح الظلم والطغيان ، ومحيت معالم الرشوة والفساد والمحسوبية وهى أسلحة الرجعية القذرة فى دوائر الحكم .

كانت القوانين أقرب إلى العرف منها إلى الشرائع المدنية ، وكان الحاكم يسخرها لمصلحته ومصلحة ذويه ، فأصدرت الجمهورية التشريعات التى اقتضت روح الثورة إصدارها لتحقيق الأهداف السامية التى قامت من أجلها ، وفى مقدمتها العدالة والمساواة ورعاية الضعيف حتى يأخذ حقه ، ومساندة المظلوم حتى ينصف .

كانت الأمة تكافح وتناضل فى عدة ميادين ، تناضل حكم الارهاب الذى فرضته أسرة محمد على . وتناضل فى سبيل الظفر بحقوقها وحرياتها ، وتكافح المستعمر البغيض الذى يدنس أرضها الطيبة ، وهى اليوم تقبض بيدها على أزمة شئونها وتكافح فى مضمار واحد هو الاستعمار .

كانت الملكية تتنافى مع استقرار الحكم ومع استقرار أوضاع الدستور والحياة النيابية ، وكان الملك وأسلافه وراء كل انقلاب رجعى ، فأتت الجمهورية لتقر الأوضاع السليمة وتهيء الشعب لينعم بدستور تكون الكلمة الأولى فيه للشعب نفسه .

كانت الأرض الصالحة للزراعة لا تزيد رقعتها على ستة ملايين فدان ، وهى فى حوزة حفنة من الاقطاعيين . يسيطرون على منابع الرزق ، وكان الفلاح شأنه شأن رقيق الأرض فى العصور المظلمة ، وهى الآن تستصلح وتنمو وتزداد رقعتها ، وانتقلت هذه الأرض وأصبحت ملكا للذين يفلحونها وقضى على الاقطاع والعبودية ، وتحرر الفلاح عقلا وجسما وروحا .

وكان العامل خاضعاً لنفر من طغاة الرأسماليين ، غلاظ القلوب . يستغلونه أسوأ استغلال ولا يعترفون بحقوقه . فحررت الجمهورية العامل من سيطرة أصحاب الأعمال وصارت الأقدار توزن بالعمل الصالح والكفاءات لا بالرتب والألقاب .

لقد جاءت الجمهورية لتجعل من الشعب مصدراً ومرجعاً معاً ، مصدر السلطات ومرجع شئون الحكم ، ورئيسها يختاره الشعب ويجدد انتخابه بالرجوع إلى الشعب ويمارس حقوقه برضاء الشعب .

والواقع أن الجمهورية عدلت الموازين المختلة . وألغت القيم الفاسدة ، وجعلت قيمة كل مواطن بما يقدمه من عمل وما يتقنه من واجب وما يؤديه للمصلحة العامة من خدمات . وهكذا اندمجت مصلحة الفرد فى مصلحة الشعب .

## الشئون الخارجية :

أدركت الجمهورية تمام الإدراك أنه لن يتحقق الاستقلال المنشود ما دام الاستعمار جاثماً على صدر البلاد يحطم معنوياتها ويخل بقواعد اقتصادياتها ويسعى إلى إشاعة الفقر والجهل بين أبنائها ويشارك أهلها الأرض والماء والهواء . فوقف رجالها الأخيار فى وجه الاستعمار الغاشم ورفضوا أساليبه الخائنة حين حاول أن يشترى الثورة ووعدها بالمساعدة ، فرفضوا التهاون فى حقوق البلاد تحت خديعة المساعدات الاقتصادية أو العسكرية أو التخويف بخطر الحرب .

وجاءت انتخابات السودان ونتائجها فكانت لطمة فى وجه الاستعمار وخنجراً مسدداً إلى قلب بريطانيا ، ووثبة أمة جثم الاستعمار على صدرها قرابة نصف قرن ، وانتصارا للحرية فى كل مكان .

وقوبل فوز السودانيين بالغبطة لا فى مصر وحدها وإنما فى كل بلد عربى ، وبداية خروج دولة لها كيانها ومقوماتها إلى المجتمع العربى .

وفى المحافل الدولية أسهمت مصر بنصيب ملموس ، وأسمعت صوتها فى كل ركن من أركان العالم ، وكان نشاطها السياسى ونهضتها مثار إعجاب العالم .

وانتهجت الجمهورية فى عامها الأول سياسة عالمية فيما يختص بتنظيم علاقاتها التجارية والاقتصادية بمختلف الدول ، فقد طوفت أربع بعثات اقتصادية مصرية ببلدان العالم ، قوامها حوالى أربعين شخصاً . نصفهم من الموظفين الفنيين والباقى من رجال المال والأعمال . فاتصل رجالها بأولى الأمر فى الهند والصين واليابان وأندونيسيا . ودول غرب أوربا . والبلاد العربية . ودول شرق أوروبا وروسيا . كما ستقوم بعثة أخرى إلى الأمريكتين . وكان الغرض الرئيسى من إيفاد هذه البعثات هو تسويق القطن وفتح أسواق جديدة له وتوثيق العلاقات التجارية بين مصر وبين مختلف الدول . ثم تعديل القائم منها فعلا بحيث يتمشى مع احتياجاتنا فى الوقت الحاضر .

ولهذا رسمت فى مصر فى عهد الجمهورية سياسة اقتصادية حكيمة وتكونت هيئات اقتصادية وأقيمت المنشآت الاقتصادية حتى تنعم البلاد بالاستقرار الاقتصادى المنشود.

## الشئون الداخلية :

وأما فى الداخل فقد نجحت جمهورية مصر فى وضع أساس متين لبناء دولة موطدة الأركان ، وقطعت أشواطاً ملموسة فى نواحى الاصلاح والتعمير والإنشاء . فالتف حول الجمهورية المواطنون المخاصون الذين يدركون أنها قامت لتحقيق أهداف الشعب وإقرار قواعد الحرية والعدالة والمساواة ، والقضاء على الخونة وأخدان الاستعمار فأصدرت سلسلة من تشريعات الاصلاح المتعددة فى ميادين الادارة والاقتصاد والمال والتعليم والصحة والزراعة ووضعتها موضع التنفيذ ورائدها فى هذه التشريعات جميعاً بناء دولة حديثة تتبوأ المكانة اللائقة بها بين الأمم وتعيد للحياة ما اندثر من مجدها الأثيل وتجعلها قدوة مثلى ومنارة عالية للحضارة فى ربوع الشرق .

وكانت تشريعات الإصلاحات والإنتاج التى صدرت فى العام الأول للعهد الجمهورى وافية بحاجات الشعب ، حيث كانت تتعارض فى الماضى وأنانية الملكية العاتية المستبدة وفوضى الحياة النيابية وطغيانها على المصلحة العامة ووقوفها سدا منيعاً دون أمانى الشعب وعائقا يعوق تقدمه ونهوضه ، وستاراً يحجب عنه أضواء الحياة .

لم يكن مستساغا بعد أن أعلن النظام الجمهورى أن يظل الوضع الراهن لأفراد أسرة محمد على . فكان فى طليعة التشريعات التى صدرت اعلاء لكلمة الشعب ، القرار الخاص بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة . ولقد ظل المواطنون يقرأون ويسمعون ويتحدثون حول ذلك القرار وما كشف عنه من حقائق كانت تبدو كالخيال . فقد بلغت الأحصائيات الأولية لثروة هذه الأسرة ما يقرب من خمسة وسبعين مليونا من الجنيهات أو تزيد . أكثر من نصفها مجوهرات وتحف وأدوات للزينة لها قيم خيالية والنصف الاخر عبارة عن ممتلكات عقارية منها ٢٨٥ قصراً وفيلا كانت الحياة تجرى بداخلها كالأحلام ، وأراضى زراعية بلغت فى مجموعها ٢٠٥٠٠٠ فدان مائتين وخمسة ألف فدان وكان المتمعون بكل ذلك قلة غريبة عن الشعب . والأموال هى أموال الشعب . وكانت هذه الأموال والنفائس تهرب جزءا فجزءا إلى الخارج بعد أن تبينوا أنه لا مجال لمجونهم وعبثهم فى هذا الوطن المتحرر .

وكان المنطق الطبيعى أن تصادر هذه الأموال لتنفق لصالح الشعب . فصدر قرار بتخويل مجلس الخدمات العامة وضع السياسة اللازمة للتصرف فى الأموال المصادرة وانفاقها فى الوجوه التى تعود على الشعب بالخير . وبذلك عادت الأموال التى اغتصبت من الشعب لصالح الشعب .

وفى ظلال النظام الجمهورى . قامت محكمة الثورة . لتعقب الذين أجرموا فى حق الوطن . ولتضرب بقوة على يد كل آثم يعترض سبيل الاصلاح ويعطل عملية التقدم والقضاء على أعداء البلاد من الخونة المارقين الذين يتطلعون إلى ما يمنيهم به الاستعمار من وعود كاذبة وأمان باطلة ، كما تقضى القضاء المبرم على من شايعوا الفساد . وناصروه حتى أودوا بحياة البلاد وغرروا بفريق من المواطنين لمصلحة نفر أثرى على حساب الشعب ، فكان من الواجب أن ترد الحقوق إلى أهلها وأن تستخلص الأموال من غاصبيها .

ونظمت كتائب « الحرس الوطنى » لرد العاديات عن الوطن ، وادخار شباب مصر لدفع النوازل عنها ودرء الملمات . لا لغرض سياسة حزبية عمياء ، بل لتنفيذ رغبات الشعب بتوحيد الصفوف وإشاعة روح الفتوة والنظام الجامع بين المواطنين .

وشكلت « الجمعية التأسيسية » لتجمع خلاصة الشعب كله ، ويتبلور فيها كفاحه ، وتستطيع أن تتمم رسالة مصر الثائرة فيستقر فيها حكم دستورى على أساس سليم ويسود فيها نظام اقتصادى منتج ، وتقوم فيها حياة اجتماعية عادلة . ويتم لها استقلال سياسى مشرف .

مظاهر الإنتاج :

حالف التوفيق النظام الجمهورى لأنه يتحرك بإيمان الملايين من المواطنين الذين يعطونها القوة ويباركون خطاها . فهم الجهاز الذى نفذت به مشروعات الإنتاج لزيادة رقعة الأرض المنزرعة . وإنشاء الصناعات الثقيلة . واستغلال المناجم ومساقط المياه ، واستخراج الحديد والسماد ، وفتح أسواق مصر لتجارة العالم . وطرح مشروعاتها الانتاجية على الدول الشرقية والغربية وكل ما يرمى إلى تصنيع البلاد .

ولقد أخذ النظام الاقطاعى فى الانقراض . وزادت حركة توزيع الأراضى إلى حد أن مائة ألف فدان وزعت فى غضون هذا العام . لا على الوزراء والحكام ولكن على من يزرعها من الفلاحين المعدمين .

ودبت الحياة فى أوصال القرية ، بفضل مراكز الإصلاح والتدريب وما بذلته الدولة من جهد فى تنوير الفلاحين ورفع مستوى حياتهم الاقتصادية والمعنوية ، وإشاعة روح المساواة بينهم . وتدريبهم على أن يكونوا عنصرا إيجابياً فى المجتمع الذى يعيشون فيه فأصبح سكان القرية يؤلفون من أنفسهم مجالس نيابية مصغرة ، ويقومون متطوعين بالكثير من الخدمات .



الرئيس جمال عبد الناصر فى طريقه لتوزيع الأرض على من يفلحونها

وبعد إتمام مشروعات الرى والصرف وتنفيذ « السد العالى » ستكون رقعة الأرض المنزرعة عشرة ملايين من الأفدنة . وتستصلح ألوف الأفدنة من الأرض البور ومن الصحراء . ولن يشرب الفلاح بعد اليوم الماء الملوث المختلط بالطين والجراثيم بل سيجد ماء نقياً مرشحا إلى جانب المسكن الصحى الملائم .

وكان محصول القطن يباع ويشترى فيربح منه الممول والحاكم على حساب الفلاحين الكادحين ، فأغلقت الحكومة البورصة لكى تدخل أرباح القطن فى جيب الفلاح ولا يوزع جزء منها على الأنصار والمحاسيب .

ولم تنس الجمهورية قدر التعليم ونشره بكافة الوسائل الميسورة وغير الميسورة ، وتوجيهه توجيهاً قومياً صحيحاً فانشأت فى غضون عام واحد أربعمائة مدرسة ابتدائية جديدة تستوعب ٢٥٠,٠٠٠ طالب ، غير عشرات المدارس الثانوية والفنية والريفية ووسعت التعليم الجامعى ، ونجحت فى مكافحة الأمية نجاحا ملحوظا .

وعملت « الجمهورية » على حماية الأسرة والطفولة من التشرد ،ورعاية الشيخوخة والعجز ، وتحقيق الضمان الاجتماعى لجميع المواطنين ، وحماية النبوغ ، والعناية بالرياضة والفتوة لأعداد جيل قوى سليم ، ورفع مستوى المرأة لتعدها لتأدية واجباتها فى نطاق الأسرة والمجتمع ، كما تهدف إلى تأمين العمل ، وتنظيم العلاقات بين أرباب العمل والعمال ، وأصحاب الأراضى والمزارعين . وتمليك المعدمين . وتقديم المساعدات والخدمات اللازمة لتحسين واستثمار خيرات الأرض ، وتنظيم الاقتصاد القومى ، وتشجيع المشروعات الاقتصادية وحمايتها ، والمساهمة فيها عند الاقتضاء ، وتنمية الميزانية العامة وتخصيص الجانب الأكبر منها لمشروعات الانتاج والخدمات العامة ، واتباع سياسة الضريبة التصاعدية وتضييق نطاق الضرائب غير المباشرة للتخفيف عن كاهل الممول الصغير ، وتوجيه سياسة البلاد توجيهاً مستمداً من المصلحة القومية .

ولم يفت هذا العهد ما لإنشاء وتهذيب شبكة الطرق والمواصلات بالبلاد من أثر فى نجاح المشروعات الإنتاجية . فوضع برنامجا عاجلا لشق عشرات من الطرق الزراعية والصحراوية والسياحية ،وذلك على أحدث الأسس والأساليب العلميةالتى تضمن لهذه الطرق وفاءها بالالتزامات .

واعتمدت مبالغ طائلة لرفع المستوى الصحى وتعميم المستشفيات وتيسير العلاج ومكافحة الدرن ، وتحقيق مشروعات الانتاج الصناعى فى حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تنفق على عدة سنوات ، وتشجيع رءوس الأموال الأجنبية لإقامة مصانع جديدة . وهكذا جاءت الجمهورية لتفتح فى بلادنا صفحة جديدة وعهداً مشرقا يجمع بين العزة والكرامة وبين الرفاء والسعادة .

# الإنتاج الصناعى

لم يكن جوهر الثورة وهدفها الأسمى ، خلع الملك ، أو إلغاء الألقاب ، أو القضاء على الفساد فحسب ، بل إن هذا الجوهر يتمثل فيما هو أبعد مدى من ذلك ، يتمثل فى الثورة الاقتصادية التى حقق بها رجال العهد الحاضر معجزة من معجزات العصر الحديث وإن ما ينتظر فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعيـة من رخاء تدفع الشعب كله إلى مستوى أرفع ، بعد أن تحطمت قيود الفساد والرجعية والاستعمار نتيجة لما يعتمل فى صدور رجال الثورة من وفاء واخلاص وحب للكنانة .

ولئن كان الاستعمار والرجعية قد تحالفا فى العهد البائد على حبس الخير عن المصريين لينعم به حفنة من الخونة والمارقين ، وأعانا الأجانب على استغلال الشعب والتفنن فى حرمانه ، . فإن هذا العهد مضى إلى غير رجعة ولن يعود أبداً ما دامت مصر فى أيدى الصفوة المختارة من أبنائها البررة الذين ضربوا أحسن الأمثال فى التضحية وإنكار الذات من أجل المجموع .

لقد أصبحت أمور المصريين فى أيديهم أنفسهم ، وأضحت إمكانيات مصر تستغل لصالح المصريين وحدهم بعد أن انزاح عن صـدر الكنانة العرش الفاسد ، وانهار الاقطاع البغيض . وتقلص ظل الاستعمار المقنع . وبسط رجال مصر الأحرار أيديهم إلى مواطنيهم كافة ليسهموا معهم فى إعادة بناء الوطن من جديد ، والاشتراك فى الثورة الاقتصادية . والنهوض بالانتاج ، والتعاون على أساس الخير للمجموع واستغلال الثروات الدفينة فى أرض الكنانة . وغرس الرجال الأحرار هذه الروح وهذه العقيدة فى أبناء الوطن وأصبح كل فرد يشعر بأنه بناء لأمته وأن كل حجر يوضع سيرفع حتما من صرح البناء .

وكان العهد الماضى لا يعنى إلا بالمشروعات الفردية نظراً إلى ارتباط الأفراد بمصالح ذاتية مع الحاكمين . والمشروعات الفردية إذا تركت حرة مطلقة من كل رقابة لا تلبث

أن تتجه إلى الأعمال التى تدر أكبر ربح ، إذ يغدو الحافز الأول فى نشاطها هو الجزاء الماضى . لذلك كان رجال المال والصناعة يؤثرون انشاء مصانع الكماليات كالروائح العطرية مثلا بدلا من أن يستثمروا أموالهم فى صناعات متكتلة حيوية كانتاج الحديد واستخراج الفحم ، ومن ثم لم تكن المصلحة العامة هى العامل الأول .

كذلك تفتقر المشروعات الفردية إلى صلة تنسق بها ، مما يؤدى إلى خطر اتجاهها إلى ناحية معينة من الانتاج يشتد فيها التنافس حتى ينتهى إلى قضاء المشروعات الضخمة على المشروعات الصغيرة وخلق احتكار ضد مصلحة المجموع .

ومن هنا نشأ التخطيط الاقتصادى للثورة ومطالبة الدولة بالإشراف المباشر وغير المباشر على شئون الانتاج لمنع تضارب المصالح المختلفة والحد من مساوىء الرأسمالية دون القضاء على الحرية فى المشروعات الفردية .

وهكذا مضت الثورة قدما فى تنفيذ سلسلة من مشروعات الانتاج والتصنيع التى وعدت بها الشعب لتحقيق المصلحة القومية الكبرى ومن ثم أنشىء مجلس الانتاج القومى لدراسة واستغلال وتقدير امكانيات البلاد الاقتصادية والمالية ، بقصد تعبئة هذه الموارد وتنمية الإنتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الرى واستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية ، وتنمية الانتاج الحيوانى . ومشروعات توليد القوى الكهربائية ، وانشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى ، والبحث عن البترول والمعادن وتشجيع الصناعات القائمة ، وإنشاء صناعات جديدة ، وتقوية حركة التصنيع مما يجعل الصناعة مورداً رئيسيا للبلاد . وتنظيم الأسواق الداخلية ، والبحث عن أسواق خارجية للصادرات . والنظر فى تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات .

وقد تم إعداد مشروع شامل مفصل ينفذ على فترة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس ، مع تقدير تكاليفه ووسائل تنفيذه والنتائج المترتبة عليه .

ويمكن أن نوجز المشروعات التى اعتمدت ودبرت وسائل تمويلها وبدأ تنفيذها فعلا :

أولا — مشروعات الاصلاح الزراعى الخاص باستصلاح ۳۷٥٫۰۰۰ فدان ومشروع الطرق ، والتكاليف المقررة لهذين المشروعين وحدهما تقرب من ۱۸ مليون جنيه ، وينفذان فى مدة أقصاها أربع سنوات .

ثانياً — وضع أسس السياسة العامة فى نواح متعددة ، كالسياسة الزراعية والصناعية والتعدين وما إلى ذلك من كل ما يفيد البلاد ويعود عليها بالنفع .

وقد صيغت بعض هذه الأسس على هيئة مشروعات وتوصيات ، وبدأ المجلس القومى للانتاج فى إعداد السبل لتنفيذ بعضها .

ثالثا — عالج المجلس موضوعات قد لا تعتبر فى حكم المشروعات بالمعنى الظاهر من هذه الكلمة ، ولكنها أبحاث أساسية لتحقيق الهدف من تنمية الموارد الاقتصادية .

ومن ذلك أنه تعاون مع الوزارات والهيئات المختلفة فى بحث الوسائل الكفيلة بتيسير الائتمان الزراعى والصناعى ، ومعنى ذلك بالنسبة للنوع الأول أن تزيد موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وتتيسر اجراءاتها وتتحدد اختصاصاتها بحيث يوفر المال اللازم لعملية الزراعة . ولاسيما صغار المزارعين .

أما من ناحية الائتمان الصناعى فإن المجلس انتهى من دراسته إلى ضرورة زيادة موارد البنك الصناعى ورأسماله من مليون ونصف مليون من الجنيهات إلى نحو ۱۱ مليون جنيه ، ويستطيع أن يحصل على سبعة ملايين ونصف مليون من هذا المبلغ عن طريق إصدار سندات تعادل خمسة أمثال رأس المال ، كما يستطيع البنك أن يقترض من الحكومة مبالغ فى حدود مليونى جنيه ، وله أن يدرس الوسائل التى تمكنه من توفير بعض العملات الأجنبية .

وعنى المجلس أيضا بالنظر فى التشريعات والاجراءات الإدارية وغيرها لازالة العقبات التى تحد من نشاط عملية تنمية موارد البلاد . ولجأ إلى اقتراح بعض النظم لكفالة حسن تنفيذ المشروعات ، فمن ذلك مثلا الاقتراح الخاص بانشاء مجلس ادارة لمعمل تكرير البترول فى السويس ليتخلص من قيود الروتين الحكومى التى تعطل العمل .

رابعا — وفى الوقت الذى يضع فيه المجلس المشروعات ويرسم السياسة العامة يعنى بتقدير التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروعات ووسائل تدبيرها . وهو عنصر فعال هام لنجاح عمليات الإصلاح .

خامسا — ويتصل المجلس برجال الأعمال على اختلاف نواحى نشاطهم ليتعرف آراءهم وأهدافهم ومتاعبهم ومقترحاتهم ، وذلك فى اللجان الفرعية التى يدعوهم إلى المساهمة فى أعمالها .

ويحاول المجلس ما وسعه الجهد أن يزيل العراقيل التى تعترض سبيل رجال الأعمال ، ويقضى على أسباب الشكوى كما فعل فى حالة صناعة سماد السوبر فوسفات والألبان المعقمة ، والاجراءات المتبعة فى منح تراخيص التعدين وغيرها .

وقدر رجال الأعمال هذا الاتجاه المحمود من جانب المجلس فأقبلوا على معاونته وتلبية دعوته .

سادسا — وجه المجلس دعوتين إلى الشركات العالمية والمحلية ، إحداهما لإنشاء مصنع ينتج ورق الطباعة والكتابة بحد أدنى قدره ثلاثين الف طن فى السنة بحيث يسد حاجة الاستهلاك المحلى كلها ويوفر على البلاد سنويا ما يقرب من مليونى جنيه .

وكانت الدعوة الثانية لإنشاء صومعتين لخزن الغلال إحداهما بالاسكندرية وسعتها ثلاثون الف طن ، والأخرى بالقاهرة وسعتها أربعون الف طن ، وتبلغ تكاليف هاتين الصومعتين حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ومما هو جدير بالذكر أن المجلس يستعين دائما فى لجانه بالخبراء والفنيين من حكوميين وجامعيين ورجال أعمال على اختلاف طوائفهم ، إلى جانب أعضائه وأعضاء السكرتيرية الفنية . وقد تضمنت ميزانية المجلس فى هذا العام مائة الف جنيه للأبحاث والخبراء .

وقد وافق مجلس الوزراء على جميع مشروعات المجلس وتوصياته ، وهكذا نجد التعاون قائما فعالا .

وإن الأسس التى اتخذها رجال الثورة للنهضة الصناعية بالبلاد ، أسس سليمة قررت بعد دراسة وبحث واستشارات .

## توليد الكهرباء من خزان أسوان :

لم يمض على حكم الثورة الا شهور قلائل حتى بدأت فى تنفيذ مشروع مصر الأول الذى ظل حلما يراود أذهان أبنائها أكثر من ربع قرن من الزمان كان فى غضونه ضحية الاهواء السياسية والحزبية والشخصية ، وكان بمثابة مادة رخيصة الدعاية فى أيدى وزراء العهود البائدة . فتارة يعلنون أنهم بسبيل تنفيذه ، وأخرى يقولون أن المصلحة العامة تدعو الى التريث فى تنفيذه بسبب الخلاف بين آراء الخبراء والاخصائيين ، والمستعمر من ورائهم يبارك هذه الدعاية المضللة لتظل مصر حبيسة فى قفص الاقتصاد الاجنبى لا تتصنع .

كانت التكاليف الإجمالية لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان لا تتجاوز عشرة ملايين من الجنيهات ، واتضحت حاجة البلاد إلى السماد فى غضون الحرب العالمية الاخيرة وبذلت جهود مضنية للحصول على هذه المادة الحيويه لإخصاب الأرض فلو حسبنا مجموع الخسائر التى نجمت عن عدم تنفيذ المشروع فى حينه لما ضاعت علينا نحن الشعب الفقير مئات الملايين من الجنيهات التى خرجت من بلادنا فى صورة أثمان للسماد ، وإتلاف جانب من الزراعه نتيجة الحاجة الى سماد ، وحاجتنا الى الحديد والحبوب ، بل لما ارتفعت نفقات المشروع من عشرة ملايين الى سبعة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

لذلك كانت باكورة أعمال هذا العهد تنفيذ المشروع على الفور ، ولم تستمر فترة الدراسة وطرح العملية فى مناقصة عالمية أكثر من ستة أشهر ، وبدأت مصر تحس أنها مقبلة على بعث جديد فى ميادين الصناعة والاقتصاد والعمران وأنها سوف تجنى أطيب الثمرات فى مدى لا يتجاوز سنوات خمس .

والمشروع يتيح لمصر الاستفادة من قوة كهربائية هائلة ، تقدر بملايين من الكيلووات سنويا ، سوف يستخدم جزء منها فى انشاء مصنع للسماد ينتج نصف مليون طن فى السنة ، ويوفر على الخزانة العامة أكثر من اثنى عشر مليوناً من الجنيهات كنا نستورد به أسمدة من الخارج بالعملات الصعبة ، كذلك يستخدم جزء من هذه الطاقة الكهربائية فى انشاء مصنع للصلب ، وبذلك تتحول مصر الى أول بلد صناعى فى الشرق .

وقد وجد أنه من المصلحة إقامة المشروع بعيداً عن الخزان ، فى منخفض يقع قبلى الخزان ، على أن تتام قناطر من ثمان عيون ، لتنظيم دخول المياه الى التربينات على أن تركب على السبع عيون الأولى سبع تربينات ، وعلى العين الثامنة وحدتان صغيرتان ، ثم يخرج الماء بعد المرور على التربينات الى أنفاق أربعة ، يبلغ سطح كل منها ١٥٠ مترا ومتوسط طولها ٨٢٠ متراً لتصريف الماء فى الجهة البحرية من الخزان ، على أن لا تزيد كمية الماء المنصرفة من الجهة القبلية للخزان الى الجهة البحرية ، بهذه الطريقة عن كمية الصرف اليومى عن طريق الخزان نفسه .

وتولد مجموعة التربينات كلها قوى كهربائية قدرها ١٫٧٥ مليار كيلو وات سنويا وهذه الكمية توازى خمسة أمثال كمية الكهرباء التى تستهلك فى مدينة القاهرة وضواحيها للانارة وادارة المصانع وجميع الحاجات وسيستعمل ٨٠ ٪ من كمية الكهرباء المولدة من المشروع فى مصنع السماد الذى سيقام فى بلدة الخطارة ، التى تقع شمالى أسوان بخمسة عشر كيلومتراً . وسينتج من هذا المشروع ٢٥٠ الف طن من السماد الذى يحتوى على ٢٠ ٪ آزوت ، ترتفع الى نصف مليون طن بعد انشاء السد العالى .

وسيبدأ فى تنفيذ مصنع السماد حالا حتى يتم الانتهاء منه مع الانتهاء من مشروع الكهرباء .

أما باقى كمية الكهرباء ، وهى الـ ٢٠ ٪ فستستعمل فى تشغيل طلمبات الرى والصرف فى مديريتى قنا وأسوان . وبلاد النوبة . وتقدر مساحة الاراضى التى ستتم زراعتها نتيجة لهذا المشروع بحوالى ٢٠٠ فدان فضلا عن المنزرع حاليا .

وقد استوعب المشروع حوالى ٣٠٠٠ عامل يوميا . يشرف عليهم سبعة من المهندسين المصريين . كان لهم فضل كبير فى إنجاز الاعمال الضخمة التى تمت فى هذه الفترة القصيرة .

وسيعمل فى مشروع السماد بصفة مستديمة حوالى ثلاثة آلاف عامل منهم ألفان فى مصنع السماد . والف فى المحاجر . فضلا عن المهندسين والفنيين .

والمفروض أن ينتهى العمل فى المشروع فى آخر يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الفنيين يتوقعون الانتهاء منه قبل الموعد المحدد بسنة أى فى آخر يناير سنة ١٩٥٧

## مصنع الحديد :

ظل مشروع صناعة الحديد فى مصر أمنية تطوف بالخيال وأملا يصبو إليه كل مواطن . إذ أن أية نهضة صناعية بالمعنى الصحيح ، لا يمكن أن تنهض إلا على أساس الصناعات الثقيلة ، عنوان العزة والقوة .

ولهذا كان يوم ١١ فبراير عام ١٩٥٤ بمثابة نقطة تحول فى تطورنا الاقتصادى لاستغلال ثروة دفينة لم تر النور منذ فجر التاريخ ، ففى هذا اليوم تم توقيع عقد الاتفاق بين مجلس الانتاج القومى وبين شركة ديماج الألمانية على إقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب فى مدينة حلوان بتكاليف قدرها خمسة عشر مليوناً من الجنيهات تسهم الحكومة فيه بقيمة مصنعها فى حلوان على أن ينتج المصنع مبدئياً ١٢٠٫٠٠٠ طن من الحديد بعد سنوات ثلاث ويتزايد الإنتاج ليصل الى ٢٤٠٫٠٠٠ طن من الحديد الزهر فى السنة الرابعة ، ويظهر لنا قيمة هذا المشروع الحيوى اذا علمنا قيمة ما ستوفره مصر سنوياً نظير ما تستورده من حديد ما زنته ٢٥٠٫٠٠٠ طن قيمتها ١٣ مليوناً من الجنيهات .

وليس من شك فى أن إقامة هذا المصنع يعد بمثابة حجر أساسى فى بناء اقتصادنا القومى ، وتحقيقاً للآمال التى تجيش فى صدر كل مواطن فى التوسع الصناعى ، وهو انتصار رائع لسياسة الإنتاج المرسومة التى تهدف إلى استغلال ما تملك البلاد من إمكانيات مادية واستغلال القوى البشرية فى البلاد ، ومصادر الثروة الطبيعية بما يؤدى إلى زيادة التوسع فى تصنيع البلاد .

ويعتبر الحديد من أهم الخامات المعدنية فى مصر . ويقدر الموجود منه بحوالى ١٥٠ مليوناً من الأطنان كما أنه من نوع جيد تصل النسبة فيه إلى أكثر من خمسين فى المائة وهو قريب من النيل ، مما ييسر نقله ، وثمن الخام المنتج للطن الواحد تسليم المصنع من الحديد ثلاثمائة قرش بينما يتراوح ثمنه فى أوربا بين تسعة وعشرة جنيهات، وهذه ميزة لها قيمتها تربو على ما تتمتع به البلدان الأوربية من ميزة بالنسبة إلى الفحم. ذلك أن الطن من الأخير سيكلفنا تسعة جنيهات بينما يتراوح سعره بالنسبه إلى هذه البلدان بين خمسة وستة جنيهات .

ويقوم المشروع على استخراج الحديد من ركاز أسوان بطريقة الفرن العالى ويحول الزهر الغفل إلى صلب بطريقة النفخ فى محولات « بيسمر » القاعدية ، فضلا عن إنتاج كمية من الصلب فى الأفران الكهربائية .

ويشمل المصنع العناصر التالية : المناجم فى منطقة أسوان . بناء ومعدات التفريغ بمنطقة القاهرة . الأفران العالية وملحقاتها . مصنع الصلب . وإلى جانب ذلك كثير من المعدات الإضافية والخدمات العامة .

وحين يصل المصنع إلى أقصى كفايتـه الانتاجية سيزودنا بمائتين وعشرين ألف طن من الصلب منها عشرة آلاف طن قضبان سكة حديد و ٧٥٠٠٠ طن قطاعات مختلفة وفلنكات . و ٥٠٠٠٠ ألواح سميكة و ٣٥٠٠٠ ألواح متوسطة و ١٥٠٠٠ ألواح رفيعة و ٨٠٠٠٠ قطع صلب غير تامة التشكيل .

ولقطع الصلب الغير تامة التشكيل أهميتها لأنها ستمكن مصانع الحديد الحالية من مواصلة العمل . إذ المعروف أن مقادير الخردة الحالية التى تعتمد عليها هذه المصانع مآلها إلى النفاد فى فترة أقصاها أربع سنوات ، فاذا ما استهلكت ولم يبق سوى المقادير العادية التى تتخلف سنوياً لتعرضت الصناعة القائمة — والتى تستثمر فيها أموال كبيرة وتستوعب عدداً طيباً من الأيدى العاملة — إلى أزمات تعطل انتاجها وليس من السهل تصورها .

وبلغت تكاليف المشروع الإجمالية ١٥ مليونا من الجنيهات منها ١٢ مليوناً تكاليف إنشاء المصنع ومليونان قيمة معدات المصنع الحكومى ومليون قيمة رأس المال السائل .

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٩ فبراير عام ١٩٥٤ على الارتباط مع شركة ديماج اكتينجسل شافت فى ألمانيا لاستغلال خام الحديد المصرى وتوحيد المعدات التى يحتاج إليها الأمر لاستخراج الخام من المناجم ونقله إلى مراسى النقل المائى ومحطات السكك الحديدية وإنشاء المراسى وإقامة فرنين عاليين لاختزال خام الحديد والأجهزة اللازمة بتحويله إلى صلب يصنع منه مختلف المقيمات التى تحتاج إليها السوق المصرية على أن يدمج فى هذه العملية الالات والأجهزة والمعدات المملوكة للحكومة

لاستصناع المنتجات المذكورة ، ما يصلح منها لأن يدمج فى المصنع المذكور . وبلغت قيمة المعدات التى عرضتها الشركة مبلغ سبعة ملايين من الجنيهات .

وتكونت شركة مساهمة مصرية باسم « شركة الحـديد والصلب المصرية » من هيئات لها قوتها ومنها : الحكومة المصرية والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والبنك الصناعى وهو مؤسسة شبه حكومية ، وبنك مصر وهو المؤسسة القومية الكبرى التى لعبت دورا واضحاً فى إنشاء ودعم الصناعة المصرية منذ قيامه ، وشركة ديماج .

مصنع السماد :

استكمالا للاستفادة من مشروع كهربة خزان أسوان ، قرر العهد الحاضر إنشـاء مصنع للسماد الازوتى يسد حاجة البلاد ويغنيها عن الاستيراد ويحفظ ثروتها لرفاهية أبنائها . وتم الاتفاق على تكوين شركة برأسمال قدره ستة ملايين من الجنيهات يسهم فيها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وهيئة الاصـلاح الزراعى وبنك التسليف الصناعى وبنك التسليف الزراعى وبنك مصر وشركة مصر للتأمين .

كان يجب أن ينشأ هذا المصنع منذ زمن بعيد ، ولكن التسويف فى مشروع كهربة خزان أسوان ، هو الباعث الأول على تأخير تنفيذه إلى الآن . ولو أنشىء المصنع بدون كهرباء رخيصة – أى قبل مشروع كهربة الخزان – لأصبح سعر الطن الواحد أضعاف ما يستورد من الخارج . ولو فعلنا ذلك لأحيينا صناعة يعمل فيها ألوف من العمال . ويقدر الخبراء أن ثمن الطن الواحد من السماد الذى سينتجه المصنع الجديد ، حين يكمل بناؤه ويبدأ إنتاجه ، سيقل عشرة جنيهات عن ثمن الطن من السماد المستورد من الخارج . وتدل الإحصاءات على أننا نستورد من السماد سنوياً قرابة الستمائة ألف طن قيمتها نحو ١٢ مليون جنيه . ومعنى هـذا أننا كنا نوفر نحو نصف هذا المبلغ لو أنتجنا السماد فى بلادنا . فالأيدى العاملة فى مصر أرخص منها فى البلاد الأجنبية .

وسيسير إنتاج المصنع على مراحل حتى يبلغ ثلاثمائة ألف طن كل عام ، وينتظر – بعد إنتاج السماد للفلاحين – أن يزداد استهلاك البلاد من السماد ، وقد يساعد الانتاج فى مصر وتوسع مصانعه بعد ذلك على تحويله إلى مادة للتصدير .

ومشروع السماد أعظم أهمية لمصر منه لأية دولة أخرى فى الشرق الأوسط . فان أكثر البلاد الأخرى تعتمد على مياه الأمطار فى زراعة غير منتظمة ، أو على العيون أو الأنهار الصغيرة التى تتألف منها مياه هذه العيون المتدفقة ، ولهذا تقتصر على زراعة أشجار الفاكهة والزيتون والنخيل ، أما التربة المصرية فإنها تنتج محصولين كل سنة ، وعدة محاصيل صغيرة إذا كانت تزرع خضراً أو ما يماثلها . وليس من شك فى أن السماد يعوض الأرض عن الإجهاد الذى تعانيه .

ومن هذا ندرك أن مصر أشد أمم الشرق حاجة إلى السماد ، وأن فيها المواد اللازمة لصناعته ، وأنها تحتاج إلى القوى المحركة لانتاج سماد أرخص مما تستورده حتى يستفيد العامل والفلاح معاً ، وتهبط أسعار المواد الغذائية الناتجة من الزراعة .

## السد العالى :

إن كل مشروعات السدود العالية تبدو خيالية براقة وسط باقة من الأحلام الجميلة ، قبل أن تعيش فى رءوس الرواد من المهندسين ، ثم تصبح بعد البحث وإمعان الفكر حقيقة واقعة ، ولا يسأل الناس عند ذلك كم من الزمن أو التكاليف استنفد البحث، لأنهم يفاجأون فى النهاية بالنتائج الباهرة التى تتحول معها الأحلام والأخيلة إلى بناء ضخم من الحجر والخرسانة ، يتحكم فى جبروت الأنهار ، ويولد من قوة الماء كهرباء ، تضىء حياة الملايين الذين يعيشون فى الظلام . وتملأ هذه الحياة حركة وانتعاشا وقدرة على التمتع بثروات الطبيعة وخيرات الخالق الذى جعل من الماء كل شىء حى .

وها هو مشروع السد العالى الذى سيخلق من مصر شعبا جديداً جديراً بماضيه ينافس أرقى شعوب العالم . إنه يقوم على الانتفاع بمياه النيل . حيث يكون السبيل إلى التوسع الزراعى فى مساحة تربو على مليونين من الأفدنة . وكذلك ضمان زراعة

نحو سبعمائة الف فدان أرز سنوياً مما يساعد على تصدير الفائض إلى الخارج . فضلا عن توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو عشرة مليار كيلو وات ساعة سنوياً . مما يغنى عن إنشاء المحطات الكهربائية الحرارية ويقوم بأعظم الوسائل نحو تصنيع البلاد وإمكان إنتاج السماد على نطاق واسع وادارة محطات الرى .

ومن مزايا المشروع : استقرار الزراعة فتتخلص من تلك الهزات العنيفة التى تتعرض لها بسبب تغير إيراد النهر من سنة إلى أخرى . فتتوفر بذلك المياه بالكميات اللازمة وفى الأوقات المناسبة . وحماية البلاد من غوائل أعلى الفيضانات . وتحويل مليون فدان من نظام الرى الحوضى إلى نظام الرى المستديم . أى من زراعة واحدة فى السنة إلى أكثر من زراعة فى السنة . فضلا عن زيادة الانتاج فى المساحة المنزرعة نتيجة لانخفاض المياه الجوفية عموما .

وقد حشدت حكومة العهد الحاضر الخبراء المصريين والأجانب للتوفر على إخراج المشروع من النواحى الفنية والمالية . ومما يبعث على الطمأنينة إلى سلامة البحوث والدراسات التى أجريت ويضاعف الرجاء فى أن المشروع ماض فى طريقه إلى التنفيذ ، أن الحزبية العمياء أو السياسة الاستعمارية لم تستطع أن تنفذ من أية ثغرة إلى المشروع . وهذه أول مرة فى تاريخ مشروعات النيل الكبرى . يخلص فيها أهم وأخطر مشروع من الألاعيب السياسية ونزوات المنفعة . وقد بدىء فى تنفيذ الأعمال التمهيدية ، وهناك آلاف العمال يعدون للعمل فى إقامة صرح هذا البناء الضخم الذى يعد بلا فخر أعظم مشروع فى العالم وسجلا تاريخيا من سجلات الثورة .

## سياسة التصنيع :

شجعت حكومة الثورة قيام صناعات جديدة وتدعيم الصناعات الموجودة بمختلف التشريعات والقوانين مثل الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية للشركات الجديدة لفترة أقصاها سبع سنوات ، وتدعيم البنك الصناعى ، إلى حد أن دب النشاط فى الصناعات الجديدة والقديمة . فأنشىء مصنع للكابلات يوفر على البلاد مليون جنيه

سنويا . وتجرى شركة كفر الدوار توسيع مصانعها بمقدار نصف طاقتها الحالية ، كما أن البرنامج الذى تنفذه شركة الحرير الصناعى سيؤدى إلى كفاية الطلب المحلى من الحرير الصناعى فى نهاية سنة ١٩٥٥ ، وتعمل مصانع سماد الفوسفات على زيادة إنتاجها من ١١٠٫٠٠٠ طن فى السنة إلى ٢٠٠٫٠٠٠ طن فى نهاية ١٩٥٤ .

وأصبح فى حكم المقرر تنفيذ مشروع لدعم صناعة الجوت المصرية بحيث يصل إنتاجها السنوى إلى ٢٠٠٫٠٠٠ طن فى نهاية هذه السنة وبذلك لا نصبح فى حاجة إلى الاستيراد الضخم الذى يكلفنا أربعة ملايين من الجنيهات فى السنة .

وتدعيما لسياسة التصنيع كان لابد من الاهتمام بالكشف عن الثروة المعدنية من حيث مقاديرها ومناطقها بطريقة عملية منظمة ولهذا أرصدت مصلحة المناجم والمحاجر اعتمادات مالية ضخمة للقيام بالأبحاث المتصلة بهذا الغرض ، وتشجيعا للتنقيب عن المعادن واستغلالها صدر قانون المناجم والمحاجر الذى ظلت الحكومات السابقة تماطل فى إصداره منذ عام ١٩٤٨ .

وتوفيرا للوقود الرخيص اللازم للصناعات سيشرع قريبا فى مد خط أنابيب نقل المازوت ومشتقاته من السويس إلى القاهرة ، وتوسيع معمل البترول الحكومى لترتفع كفاءته من ثلاثمائة الف طن إلى مليون وثلاثمائة الف طن سنويا ، وأنشىء له مجلس ادارة مستقل حتى يبعد عن الروتين البغيض ويسير على نمط المشروعات التجارية .

ومن أبرز مظاهر السياسة البترولية الجديدة ، ذلك الاتفاق الذى تم بين الحكومة وبين الشركات ، والذى ينتظر أن يسفر عن كشوف جديدة تزيد من الانتاج المحلى لمواجهة الاستهلاك المتزايد ، وتشجيع شركات أخرى على استغلال حقول بترول جديدة فى منطقة وادى فيران بصحراء سيناء وغيرها من المناطق ، وإجراء أبحاث بترولية فى الصحراوين الشرقية والغربية .

## مصانع للإطارات وقطع السيارات والبطاريات :

وتحقيقاً لسياسة العهد الجديد فى الاكتفاء الذاتى واتخاذ الحيطة للأحداث الدولية

رئى إنشاء ثلاث مصانع لصنع الإطارات وقطع الغيار للسيارات والبطاريات السائلة والجافة .

وتبلغ نفقات إنشاء المصنع الأول مليونا ونصف مليون جنيه . وتبلغ القوة الإنتاجية له ١٥٠ ألف إطار خارجى وداخلى للسيارات . وهى كمية كافية لحاجة الاستهلاك المحلى ويوفر على البلاد مليونا و ٨٠٠ ألف جنيه سنويا تنفقها الدولة فى استيراد هذه الاطارات .

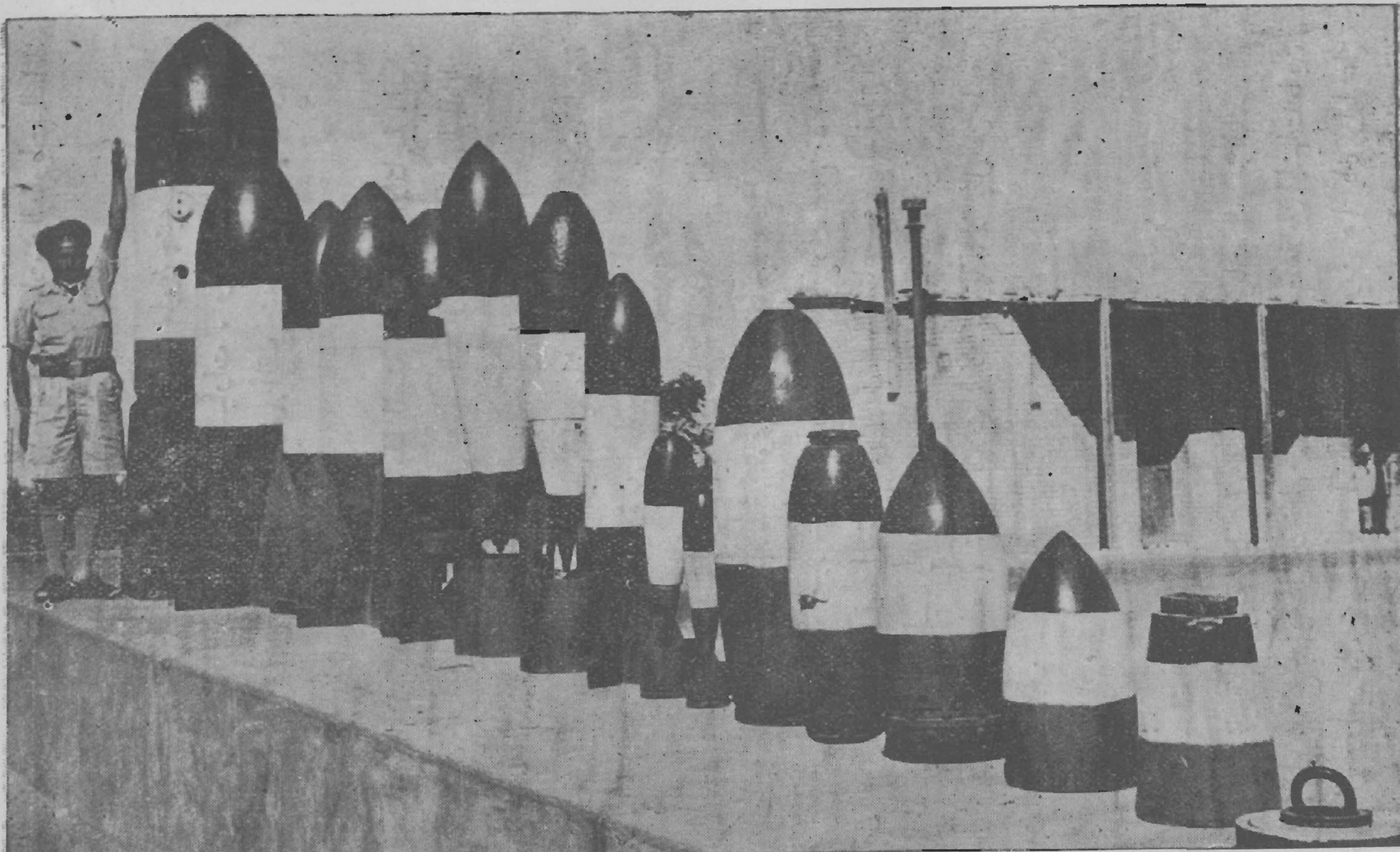
ومن المقرر أن يتم مستقبلا التوسع فى هذا المصنع وزيادة قوته الانتاجية ، ليمكن تصدير الفائض . وكذلك إنتاج كل مايتصل بصناعة الكاوتشوك كصناديق البطاريات والخراطيم وغيرها .

وسيوفر قيام مصنع السيارات حوالى ثمانية ملايين جنيه من العملات الصعبة تستورد بها مصر حوالى ١٢ ألف سيارة من الخارج .

أما المصنع الثالث فسينتج البطاريات الجافة والسائلة طبقاً للأسس الفنية الحديثة وسيكفى انتاجه الحاجة المحلية للاستهلاك ثم تقوى الطاقة الانتاجية له فيما بعد بحيث يمكن تصدير الفائض إلى الخارج . وسيترتب على إنتاج هذه الصناعة توفير مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من العملة الصعبة وهى قيمة المستورد سنويا من هذه الصناعة ، ومن الأنواع التى سينتجها المصنع بطاريات الجيب واللاسلكية والتليفونات والسكك الحديدية وأجهزة الراديو . وسيوفر قيام هذه الصناعات الثلاث للبلاد سنويا ما لا يقل عن مليونى جنيه من العملة الصعبة .

## المصانع الحربية :

كان من نتيجة سياسة الارتجال التى اتبعتها حكومات العهد البائد ، أن بدىء فى إنشاء مصانع حربية على غير خطة مرسومة . فضاعت ملايين الجنيهات ما بين تنفيذ معطل ورأس مال محبوس من أموال الشعب . ومن هنا كان لزاما على العهد الحاضر أن يضع خطة متناسقة متكاملة مكنته من سرعة استغلال هذه



الانتاج الضخم .... قنابل من الوزن الثقيل

المصانع على أحسن وجه يحقق المصلحة العامة ، ويصل بها إلى الغايات التى تستهدفها بأقل التكاليف .

وقد قامت المصانع الحربية على أسس تجعلها من أعظم وأحدث مافى نوعها فى العالم بأسره . وهى ليست حلولا مؤقتة لأزمة التسلح وإنما هى أساس متين لخدمة البلاد فى الحرب والسلم على السواء . فهى تفى مطالبنا الحربية كافة، وتكفى لتسليح البلاد العربية الصديقة ، والتصدير للخارج . وبهذه الصناعة ستكون قوتنا بأيدينا لا نخضع لدولة ولا نستجدى أخرى .

كما أن هناك مشروعا لإنشاء ترسانة بحرية بالاسكندرية وإنشاء حوض جاف لإصلاح السفن الحربية والتجارية وتقدر تكاليف المشروع بخمسة ملايين جنيه .

## مصنـــع الورق :

نظراً لأهميـة صناعة ورق الطباعـة والكتابة والصحف ، وما تستورده مصر سنويا من الخارج بما قيمته أربعة ملايين من الجنيهات . فقد دعا مجلس الانتاج القومى الشركات العالمية إلى إنشاء مصنع للورق يقوم على اســتخدام الخامات المصرية بصفة أساسية مثل قش الأرز وحطب القطن ومصاص القصب والبردى والخرق .

وقد تقدمت عروض من شركات لها شهرتها العالمية وخبرتها الطويلة وتم فحص هذه العروض . ولن يمضى وقت طويل حتى يقوم هذا المصنع بسد حاجة البلاد من ورق الطباعة والكتابة . على أساس إنتاج خمسة وثلاثين ألف طن سنويا .

## الكهرباء :

وبدراسة الحاجات الكهربائية المستقبلة اللازمة لتغذية المصانع الحربية والنواحى العمرانية بمدينة القاهرة . تبين أن المحطات الكهربائية الحالية فى القاهرة سوف تعجز عن مواجهة تلك الحاجات ابتداء من عام ١٩٥٨ . ولهذا تقرر البدء فوراً فى إنشاء

محطة جنوب القاهرة . وتم فعلا اختيار موقعها وتعبيده فى شمال مدينة حلوان . وتبلغ القوة التى ستولد من هذه المرحلة ١٢٠٫٠٠٠ كيلو وات . وتقدر تكاليفها بحوالى ٦٫٥ مليون جنيه وسيتم التنفيذ فى عام ١٩٥٧ .

## البنك الصناعى ومشروعات الإنتاج :

ليس البنك الصناعى مصرفا عاديا بل هو مؤسسة قومية شبه حكومية . فالدولة تسهم فيه بواحد وخمسين فى المائة من رأس ماله وقدره مليون ونصف مليون من الجنيهات فضلا عن أن له أن يقترض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه ، وقد وافقت الحكومة أخيراً على إقراض البنك مليوناً من الجنيهات بفائدة بسيطة لتمويل بعض مشروعات الانتاج الصناعى .



التفتيش النهائى على القنابل قبل وضعها فى صناديق العبوة

ويشترك البنك فى إنشاء الصناعات بالمساهمة فى الأصل ، أو بشراء أسهم المشروعات ، أو بتقديم قروض ، ولذلك يوالى المسئولون دراسة الصناعات التى يرجى النجاح لها ، والتى فى وسعها أن تقف على أقدامها دون حماية مستمرة ، وعلى هذا الأساس ساهم البنك فى مشروعات مصانع : الحديد ، والسماد ، والكاوتشوك ، والورق وقطع الغيار ، والبطاريات الجافة ، والجوت .

ويتوافر البنك بالاشتراك مع مجلس الانتاج ووزارتى التجارة والصناعة والمالية على دراسة مشروع إنشاء هيئة يشترك فيها البنك لتنهض بإنشاء المبانى الصناعية للراغبين فى إقامة المصانع مباشرة أو بالواسطة ، وبذلك تخف الأعباء على رجل الصناعة الجديد . كما نظم سياسة منح القروض لرجال الصناعة الذين يريدون استيراد الآلات ، بحيث يستوثق البنك من أنواع الآلات ومصادر صناعتها ومدى كفايتها الإنتاجية ليتولى بنفسه استيرادها للطالبين .

وهذه القروض جميعاً إما متوسطة أو طويلة الأجل . أما القروض القصيرة الأجل والتى تسمى فى العرف التجارى بالقروض التمويلية ، فقد رئى وقفها إلا فى حالات الضرورة القصوى لأن موارد البنك محدودة ويخشى أن تستنفد هذه القروض الجانب الأكبر منها ، فتضطره إلى التقصير فى مهمته الأساسية ، على أنه علاجا لهذه الحالة وضع نظام ثلاثى يقتضى أن تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض التى من هذا النوع ويضطلع البنك الصناعى بضمان الكمبيالات الخاصة بها على أن يتسنى قطعها فى البنك المركزى ، وبذلك تتوفر للعملية كافة الضمانات .

# الإنتاج الزراعى

ومع هذا الاهتمام بالنشاط الصناعى المتشعب الأطراف ، حرصت حكومة الثورة على تنمية الانتاج الزراعى خلال السنوات القلائل القادمة ، فوضعت مشروعات لإصلاح الأراضى على نطاق واسع ، وتوفير مياه الرى ، وزيادة الرقعة المنزرعة ، واستغلال المياه الجوفية بالواحات ، ومياه الأمطار بالساحل الشمالى ، وذلك إلى جانب العمل على زيادة محصول الفدان الواحد ، بتوفير السماد أو البذور المنتقاة ، وبتوزيع المحصولات والغلات ، وتلافى الخسائر الناشئة عن تلف المحصولات وعن الافات ، واستخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة ، وتوفير النصح والإرشاد للزراع .

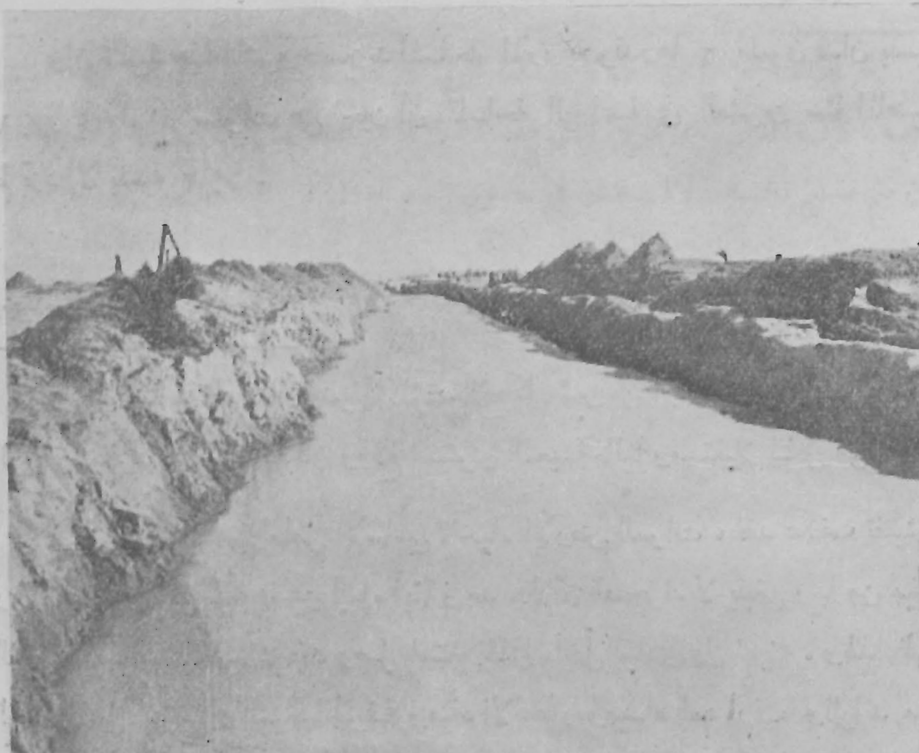
والواقع أن إنتاج البلاد من الحاصلات والمواد الغذائية لم يعد يتكافأ والزيادة المطردة فى عدد السكان ، والدليل على ذلك أن مساحة الأراضى المنزرعة لم تزد بنسبة تذكر عما كانت عليه قبل نصف قرن ، حين كان عدد السكان لا يتجاوز عشرة ملايين نسمة ، بينما الزيادة الآن فى السكان ١٢ مليون نسمة ، وهذا هو السبب فى انتشار الفقر والمرض وخفض مستوى المعيشة عامة .

وللخروج من هذا المأزق ، كان من أولى واجبات حكومة الثورة ، العمل على زيادة الانتاج الزراعى لمواجهة المطالب الحالية لأفراد الشعب ، وتنفيذ المشروعات التى تضمن الرفاهية للأجيال القادمة ، والاعتماد على الزراعة كأساس للاقتصاد القومى بتوجيه الفائض منها نحو التصدير لتعديل ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومى .

وقد بدأ العهد الحاضر بتنفيذ برنامج عاجل لتوسيع الرقعة الزراعية واستصلاح قرابة نصف مليون فدان(١) من الأراضى البور فى الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٦ وهى مسافة تزيد عما أمكن لهذه البلاد ريه واستصلاحه من الأراضى البور فى الربع

(١) تفصيل ذلك فى مشروعات الرى .

قرن الماضى ، كما بدىء فعلا بإدخال وسائل التعمير والسكنى فى نحو خمسين ألف فدان من هذه المساحات الجديدة ، وفضلا عن ذلك فقد شرع فى تنفيذ برنامج واسع النطاق يرمى إلى تعديل نظم الرى والصرف فى الرقعة الزراعية الحالية حتى يمكن الوصول بهذه النظم إلى درجة الكمال مما سيتكلف قرابة ٣٨ مليون جنيه على عشر سنوات .



وجعلنا من الماء كل شىء حى

التوسع الزراعى فى الدلتا والصعيد :

يرمى هذا المشروع إلى استصلاح مساحات قدرها ٢٠٠ر٠٠٠ فدان من الأراضى البور فى الوجهين البحرى والقبلى وبعض المناطق الصحراوية بتوفير سبل الرى والصرف والمرافق العامة فيها تمهيداً لاستغلالها فى الزراعة ، وذلك بخلاف تحسين وسائل صرف منطقة شرق المنوفية والدشودى وتبلغ مساحتها ٢٠٧ر٠٠٠ فدان .

وتحويل أراضى الحياض فى مركز أبنوب إلى نظام الرى المستديم . وستكون هذه المنطقة ومساحتها ٣١٫٠٠٠ فدان معدة للزراعات الصيفية والنيلية هذا العام بما يزيد المساحة المحصولية ، وإن استصلاح هـــذه المساحة فى وقت قصير سيهىء للعمال المتعطلين وخريجى الجامعات العمل ، ويهىء للفلاحين المعدمين فرصة التملك فى تلك المساحة الكبيرة بما يوفر لهم حياة منتجة طيبة .

وإن تنفيذ هذا المشروع سيزيد المساحة المنزرعة وقدرها ٦ مليون فدان بنسبة ٧ ٪ فى أربع سنوات على حين أن المساحة الزراعية فى العشرين سنة الماضية لم تزد إلا بنسبة ٢ ٪ .

## إحياء كل شبر فى الواحات :

وترمى سياسة العهد الحاضر إلى استصلاح كل شبر من أراضى الواحات لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان ورفع مستوى المعيشة حاليا ومستقبلا لكل مواطن .

ولما كان الماء هو العامل الأساسى لإحياء الأرض الموات ، فقد عكف تفتيش رى الصحارى على البحث عن الماء أينما وجد ، لأن الصحراء لا ينبغى ريها من مياه التخزين الصيفية الحالية . فقد وصل استغلالها فى داخل الوادى إلى نهايته ، ولهذا ظهر الحرص على استخدام المياه الجوفية ومياه الأمطار ومياه المصارف والزائد من ماء الفيضان الذى يلقى هباء فى البحر الأبيض المتوسط حتى يتم إنشاء مشروعات التخزين الجديدة على النيل .

## فى الواحات البحرية :

كان كل ما يستطاع عمله فى الماضى حفر بئر فى كل سنتين فى إحدى الواحات ، ولكن العهد الحاضر حرص على حفر عشرين بئراً فى عام واحد تكفى لرى سبعة آلاف فدان فى الواحتين الداخلة والخارجة ، وتقرر اتباع أسرع الطرق فى حفر هذه الآبار ، كالطريقة المتبعة فى تونس والجزائر وحفر آبار البترول فى مصر ، وهى

طريقة الحفر الدائرى مع تبطين المواسير بالاسمنت لمنع تآكلها كما حدث فى الماضى. كما عثر على منابع المياه الحلوة فى الواحات البحرية فبدىء بحفر بئرين هناك لرى ألف فدان تزيد إلى ٢٥٠٠ فدان بعد نجاح التجربة.

وفى سيوه :

تم استصلاح ٥٥٠ فداناً كدفعة أولى فى سيوه تليها دفعات أخرى مجموعها خمسة آلاف فدان، ويجرى الآن اعداد آبارها وتنفيذ مشروعات ريها وصرفها على أن يتم تسليم الخمسة آلاف فدان فى غضون العام الحالى.



الينابيع تتفجر بالمياه لرى أراضى سيوه

وإذا علمنا أن المساحة المنزرعه حالياً فى سيوه لا تزيد على ثلاثة آلاف فدان منذ عشرات السنين، أدركنا أن المساحة الجديدة تعتبر حلما من الأحلام

بالنسبة إلى سكان سيوه البالغ عددهم أربعة آلاف نسمة ، ويعتبر المشروع متنفسا طبيعياً لسكان الواحة ويتمشى مع طبيعة التوسع الزراعى .

وقد رئى استغلال هذه المساحات فى زراعة النخيل والزيتون ، بعد أن تبين أن غلة الفدان من هذين النوعين فى هذه المنطقة تبلغ أضعاف ما تصل إليه من الزراعات العادية فى الريف ، كما سيسهل هجرة فريق من المواطنين الصالحين إلى الواحة حتى يعود إليها مجدها القديم .

## وفى واحة المنايف :

يجرى رى واستصلاح عشرة آلاف فدان بزمام واحة المنايف القريبة من الاسماعيلية ، وهى مساحات منبسطة صالحة للزراعة ، ولا ينقصها سوى المياه لتنتج أوفر المحصولات .

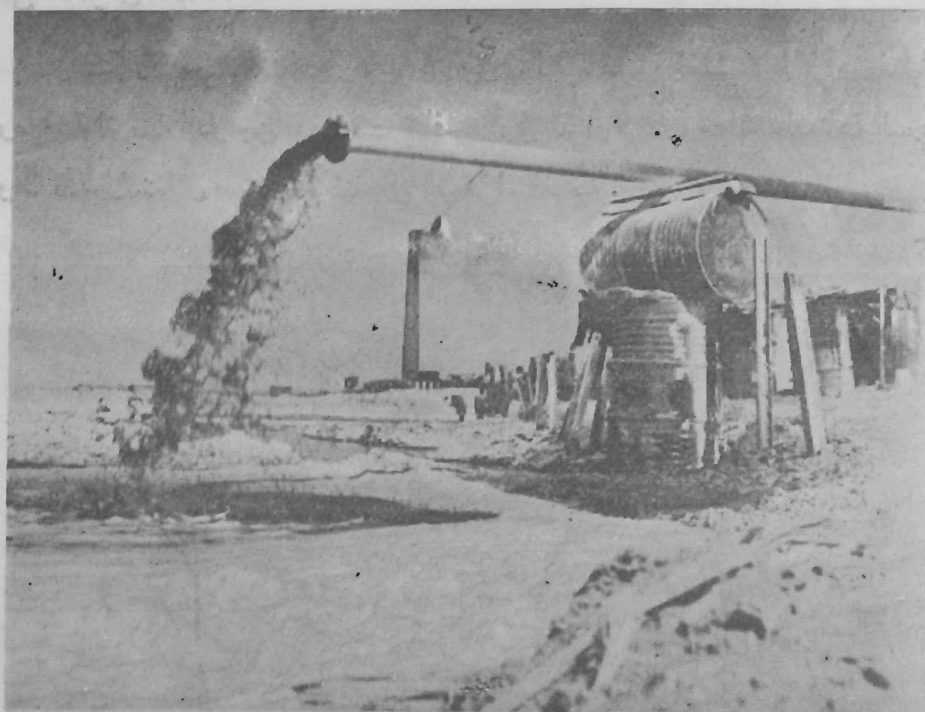
وستروى هذه المساحة من مصرف المحسمة فى مدة الصيف الذى تذهب مياهه سدى إلى البحيرات المرة ، وكذلك من مياه الفيضانات الزائدة فى ترعة الاسماعيلية ، وسيكون الرى منها ، ومن الممكن زيادة هذه الرقعة من الأرض إلى خمسة عشر الف فدان فى المستقبل .

## وفى وادى النطرون :

يبذل رجال الجيش جهوداً موفقة فى زراعة مساحة واسعة من الأراضى ، أى فى منطقة لا تعرف الزرع ولا تتمتع بشىء من خيرات الأرض . وقد تم إعداد مشروع للمصارف المغطاة ، وهى أنسب المصارف فى مثل هذه الأراضى الرملية التى يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية إلى مسافة ٣٠ سم من سطح الأرض . وسوف تنخفض المياه الجوفية بعد إنشاء هذه المصارف إلى المستوى الملائم لنجاح الزراعة الشجرية التى بدىء فى غرسها وكذلك نمو المحصولات الأخرى .

ويقوم مشروع وادى النطرون على أساسين أولها : تشغيل مصنع الصودا . وثانيهما استغلال أراضى الوادى فى الزراعة وتنمية الانتاج الحيوانى بما يوفر للسكان

عملا دائماً طوال السنة ، ويهيء لهم مستوى معيشة أفضل بعد أن كانوا مهددين بالتعطل نتيجة توقف المصنع عن العمل فى ظل الحكومات السابقة .



آلة لامتصاص المياه من الملاحات . . . حتى تبقى رواسب الاملاح

والواقع أن سياسة العهد الماضى أدت إلى حالة بطالة مروعة عاناها سكان وادى النطرون ، وذلك نتيجة إغلاق مصنع الصودا وتشريد عماله ونزول النكبة بعدد من الأسر بلغ عددها ٤٦٦ أسرة . فشكلت لجنة فنية من رجال الجيش لفحص إمكانيات وادى النطرون ومكافحة حالة البطالة . ولم تكد اللجنة تبدأ عملها حتى استطاعت أن تتم إصلاح معظم أجهزة المصنع بأيدى العمال أنفسهم ، ومضت اللجنة فى طريقها فدرست طريقة المادة الخام فى الطبيعة ، وتعديل فنى فى طريقة صناعة الصودا أدت إلى خفض تكاليف الطن من مائتى جنيه إلى أقل من خمسين جنيهاً . كما أمكن رفع درجة النقاوة للصودا من ٧٠ ٪ إلى ٩٨ ٪ وهى درجة نقاوة الصودا الواردة من الخارج ، مما شجع على وضع نواة مصنع للصابون فى المنطقة .

أما الناحية الزراعية فقد أمكن استغلال مساحات بلغت ٦١٠ فدان تمت زراعتها فعلا منذ عام ويكفى الإشارة إلى أن التقدير العام لصافى غلة الفدان الواحد بلغ ١٥٠ جنيها على الأقل فى السنة ؟ ؟

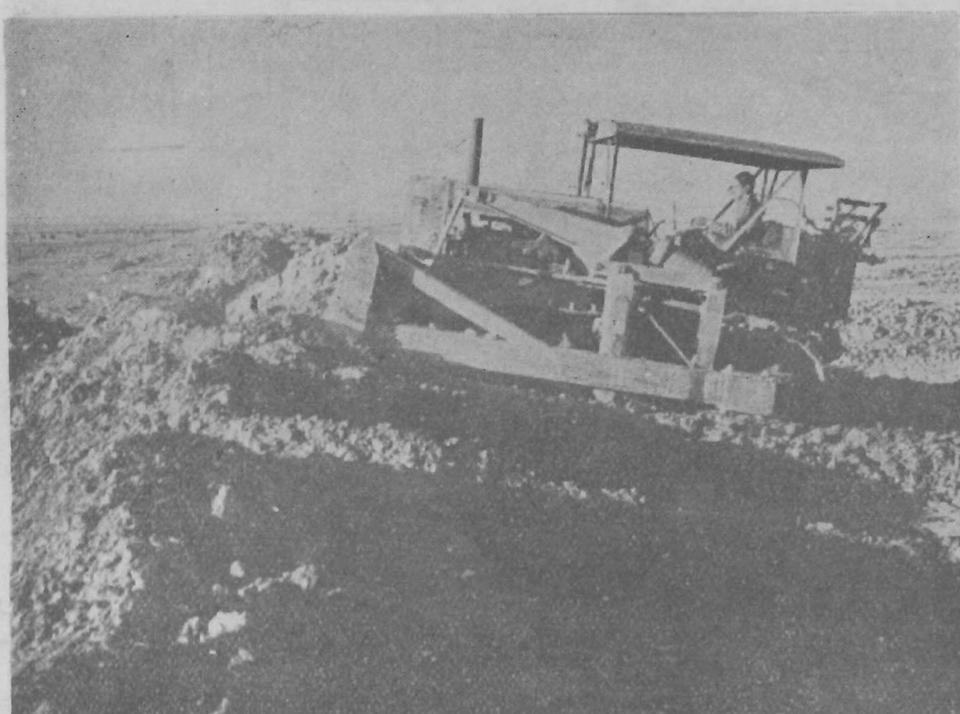
واستكمالا لاحياء منطقة وادى النطرون أنشىء مصنع لعصر الطماطم وحفظها ، ومزرعة لتربية الدواجن أصبحت تنافس أرقى المزارع .. ومصنع لصناعة السجاد والأكلمة لاستغلال صوف الأغنام فى الصحراء الغربية .



إصلاح الاراضى فى وادى النطرون

ومن أهم المنشآت الحديثة فى المنطقة ، قيام الجمعية التعاونية لتربية الماشية ، وهى أول جمعية من نوعها فى الجمهورية . أما وقت الفراغ فقد استغل أحسن استغلال بإنشاء مصنع تديره نقابة العمال ويتقاسم الأعضاء أسهمه وأرباحه ، ويعمل فيه العجزة والأطفال فى الصناعات المحلية الخفيفة .

ويبذل رجال الجيش أيضاً جهوداً موفقة لإنبات المراعى الصـــالحة على المنطقة المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط من الصحراء الغربية ، وقد مهدوا مساحة ألفى فدان بالقرب من فوكه ورأس الحكمة وإزالة ما بها من حشائش لا تصلح للمرعى ، وبذر بذور نباتات المراعى المجلوبة من أمريكا وغيرها ، وقد نبت بعضها بعامل رطوبة الجو فقط ، ولو هطلت الأمطار لصادف المشروع نجاحا منقطع النظير ، ومن هنا بدأ التفكير يتجه نحو استخدام الوسائل العلمية المستحدثة لإدرار المطر الصناعى فى أوقاته



الجرارات تشق الارض لينبت الزرع

المناسبة بعد أن ثبت عملياً فى كريت وفى أمريكا كيف استطاع العلم إدرار المطر الصناعى ، وإن نجاح هذا المشروع فى بلاد طويلة السواحل كمصر ، سيترتب عليه الخير للمناطق الصحراوية عامة ، وإن أية اعتمادات مالية تنفق فى إجراء التجارب التى

نساير بها ركب العلم والحضارة لا تساوى شيئاً إلى جانب الفوائد المرجوة من هطول المطر الصناعى ، والصحراء كما نعلم هى تسعة أعشار مساحة الأراضى المصرية .




تمهيد الطرق الصحراوية

وفى سينا :

كما أن الدولة ستفيد فائدة قصوى من البحوث التى تقوم بها بالاشتراك مع بعثة الإغاثة الدولية لزراعة خمسين ألف فدان فى سينا وذلك بزراعة مائة ألف فدان أخرى .

## تنمية الإنتاج الزراعى :

كان الانتاج الزراعى متخلفا عن ملاحقة الاحتياجات المطردة للسكان ، الأمر الذى استلزم وضع سياسة مستقرة تستوحى روح العهد الجديد فى ثورته على الأوضاع البالية التى أنهكت البلاد وأنهكت إنتاجها .

وتقوم هذه السياسة على خمسة أسس : زيادة الكفاية الإنتاجية ، ورفع مستوى التغذية ، وتنويع الإنتاج الزراعى ، وتحسين وسائل تسويق وتصريف الحاصلات ، ودعم التصنيع الزراعى .

وقد شرع فى تنفيذ مشروعات لها أهميتها فى زيادة وصيانة الإنتاج الزراعى ، وذلك بتعميم التقاوى المنتقاة للقمح والأذرة الهجين والأرز ، إذ أن تعميمها يؤدى إلى زيادة المحصول السنوى من كل منهـــا بنسبة تزيد على ٢٠ ٪ من الانتاج الحالى أى بمعـــدل مليونين وربع مليون أردب فى السنة ، وهى زيادة لها قيمتها فى مواجهة حاجة الاستهلاك المحلى والاستغناء عن الحصول عليه عن طريق الاستيراد من الخارج ، فقد بلغت قيمة ما استوردته البلاد من القمح ودقيق القمح فى العــام الماضى ٣٩٫٧ مليون جنيه . وأن تعميم التقاوى المنتقاة من هذه المحاصيل وفر على البلاد نحـــو ١٥ مليون جنيه سنوياً ، ووقع الاختيار على الحقول التى تؤخذ منها هذه التقاوى المنتقاة مع فحصها وتنظيفها وبيعها بأسعار تقرب من أســـعار البذرة التجارى .

ومن المعروف أن الذرة هى غذاء الفلاح الرئيسى ، لذلك وضعت حكومة الثورة نصب أعينها العمل على توفيرهذا المحصول — الغذاء الأساسى — بأن وضعت مشروعاً للتوسع فى إنتاج تقاوى الذرة الهجين لتميزها بوفرة الغلة إذ أنهـا تزيد فى المتوسط بمقدار ٢٥ ٪ من أصناف الذرة العادية .

أما الأرز ففضلا عن كونه من الحاصلات الغذائية الهامة فإنه أيضاً محصول تصديرى يترقبه مستقبل مرموق ، لذلك عنى بتوفير التقاوى لزراعته نظرا للعجز الذى واجهته البلاد من قبل . كما عنيت كذلك بانتخاب واختبار وتنظيف تقاويه ، كما جربت بعض سلالات من الأرز وبخاصة الأصناف الجبلية التى لا تستلزم زراعتها كميات كبيرة من المياه .

ويرجع اهتمام حكومة الثورة بمحاصيل الحبوب ، إلى أنها غذاء رئيسى لعامة الشعب يجب العمل على توفيره .

## مقاومة الافات الزراعية :

يستهدف هذا المشروع مكافحة الحشرات والافات التى تفتك بالحاصلات الزراعية ، وينجم عنها خسائر فادحة فى الانتاج تقدر بثلاثين مليون جنيه سنوياً ، وقد شرع فى تنفيذ هذا النظام ، بتنظيم حملات موسمية لمكافحة الحشرات والآفات المختلفة ، بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع .

ونظراً لأهمية التخزين السليم للحبوب والى الخسائر الجسيمة نتيجة تلف الحبوب — سواء فى الشون المكشوفة أو المخازن غير المعدة إعداداً فنياً لاستقبال وتوزيع الحبوب — ، رئى وضع سياسة ترمى إلى تعميم إنشاء صوامع الغلال والحبوب ، إحداها بالقاهرة وسعتها ٤٠٫٠٠٠ طن والثانية فى الاسكندرية وسعتها ٣٠٫٠٠٠ طن وتبلغ تكاليفهما أكثر من ثلاثة ملايين جنيه .

## زراعة البنجر وتصنيعه :

وقد أقرت حكومة الثورة قيام شركة مصرية بتنفيذ استصلاح ٣٠٫٠٠٠ فدان من الأراضى البور بمنطقة النوبارية وتعميرها واستغلالها فى زراعة البنجر وإقامة مصنع لإنتاج السكر منه وتكريره بسعة إنتاجية قدرها ١٠٠٫٠٠٠ طن من السكر سنوياً مما يوفر هذه الكمية للاستهلاك المحلى ، ويغنى البلاد عن استيرادها من الخارج بما يقدر بأربعة ملايين جنيه سنوياً فضلا عما ستضيفه هذه المساحة الزراعية إلى إنتاج الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى ، وما تهيئه للعمال من مجالات العمل والكسب والمعيشة الكريمة .

وتم فعلا فى أواخر فبراير الماضى توقيع عقد بيع هذه المساحة من الأرض ، بثمن قدره ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه ، أسهمت الحكومة فيه بمبلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه أما باقى الثمن فتدفعه الشركة إلى الحكومة على أقساط سنوية لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٣ ٪

ورأسمال الشركة خمسة ملايين من الجنيهات وقد تعهد مؤسسو الشركة بتخصيص نصيب من الأرباح للعمال والموظفين الذين يستخدمون فيها مع تخصيص نسبة من أسهم الشركة لهم فى حدود عشرة فى المائة من رأس المال وبناء المساكن اللازمة لهم .

وستوفر الدولة للشركة مياه الرى اللازمة لاستصلاح الأرض وإعدادها للإنتاج الزراعى ، علاوة على الاستزادة من توفير مادة تموينية جديدة وهى السكر من البنجر وما يقوم على هذا الانتاج عادة من تربية الحيوان على المخلفات الخضراء لنبات البنجر الذى يصلح غذاء جيداً لها ، كما ستقوم بالصناعات التى تنشأ عن تربية الماشية والأغنام كصناعة الألبان والصوف .

ولا يخفى أن نجاح هذا المشروع سيضفى محصولا غذائياً جديداً يدعم الدخل القومى ، ويرفع مستوى التغذية لمستوى الشعب ، خصوصاً وأنه لا يسهل التوسع فى زراعة القصب ، لمواجهة الزيادة المطردة فى استهلاك السكر نتيجة للزيادة المتابعة فى عدد السكان وارتفاع مستوى معيشة المواطنين ، لأن درجة المرونة فى التوسع فى زراعة البنجر أكبر منها فى زراعة القصب حيث يتحمل ملوحة الأرض ولا يحتاج فى زراعته إلى أراض عالية الخصوبة وجو خاص كما هو الحال فى زراعة القصب .

## حدائق الفاكهة والأشجار الخشبية :

وبدا واضحاً فى الآونة الأخيرة مقدار ما تعانيه البلاد من نقص فى إنتاج الخضر والفواكه ، فقامت الحكومة بحملة واسعة النطاق لتشجيع الزراع على غرس الخضر والفواكه ، كان من نتيجتها أن زادت نسبة التقاوى التى تم توزيعها والشتلات بدرجة كبيرة بالقياس الى العام الماضى ، حتى لقد زادت المساحات المزرعة من البطيخ والشمام والخيار والمقات بنحو ١٥,٠٠٠ فدان عن العام الماضى ، كما زادت أصناف الخضر الأخرى بحوالى ١٦,٠٠٠ فدان .

وبدىء بزيادة الرقعة المزروعة بحدائق الفاكهة وبالأشجار الخشبية ، بما يوفر للبلاد انتاجاً طيباً من الفاكهة الشعبية ومن الأخشاب التى نجحت زراعة أشجارها . وسيجعل هذا المشروع الفاكهة فى متناول جميع أفراد الشعب ويرفع مستواهم الغذائى والصحى ويغنى البلاد عن استيراد مقادير كبيرة من الأخشاب التى تستخدم فى صناعة البناء والأثاث .

## مكافحة أمراض الحيوان :

لم يسبق أن درس الحيوان الزراعى فى مصر على نطاق واسع ، توطئة لكشف النواحى الإنتاجية ، ولا أن كوفحت الأمراض التى تلحق بالماشية . وهى من العقبات الكؤود التى تقف فى سبيل التوسع فى تربية الحيوان والدواجن وتلحق بها خسائر جسيمة .

وقد نفذ مشروع يهدف الى حماية حيوانات الفلاحين من الأمراض الوبائية والطفيلية والمعدية وعلاج تلك الامراض على نطاق شامل ، وذلك بتقسيم بلاد الجمهورية الى مناطق تقام بها وحدات بيطرية وتجهز كل وحدة بأحدث معدات علاج الحيوان الزراعى ومقاومة أمراضه ووقايته من فتك تلك الأمراض وتزود بما تتطلبه هذه الأعمال من أطباء بيطريين وعمال وموظفين فضلا عن تزويد كل وحدة بوسائل نقل ميكانيكية لتيسير الاتصال بالزراع وبالقرى وتوصيل العلاج اليها بدلا من تكليف الزراع مشقة الإنتقال الى تلك الوحدات . واعتمد المال اللازم لانشاء ٤١ وحدة هذا العام .

## التسليف الزراعى :

كان نظام التسليف الزراعى فى الماضى لا يخدم سوى مصالح كبار الملاك ، فلما تغيرت الأوضاع وانتقلت الملكية الى صغار الزراع بفضل قانون الاصلاح الزراعى صار من واجب الدولة توفير المال لصغار الفلاحين من الملاك والمستأجرين بمقادير كافية وبشروط سهلة ، فوضعت الحكومة سياسة جديدة بمقتضاها زادت موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية ، كما تقرر لأول مرة فى تاريخ مصر الاقتصادى منح السلف بضمان المحاصيل .

## الثروة المائية :

لم تغفل حكومة الثورة أهمية زيادة الانتفاع بالثروة المائية غير المستعملة لسد النقص فى مستلزمات التغذية الشعبية من البروتينات الحيوانية ، فأقرت عدة

مشروعات تهدف الى تنمية الثروة المائيةوتوفير مقادير كبيرة من الأسماك المصيدة للاستهلاك المحلى .

ومن بين هذه المشروعات : إنشاء مزارع سمكية فى بحيرات الدلتا . وإقامة محطة لاستقبال الأسماك على شاطىء البحر الأحمر . واستغلال البرك الموجودة فى الريف فى تربية الأسماك ، والعمل على توصيل المياه العذبة إليها ، وصرف المياه الزائدة منها وجعلها مهيأة صالحة لتربية الأسماك فى مختلف المناطق ، وقد بدىء فى استغلال البرك التابعة للحكومة فى أنحاء الجمهورية لتكون نواة للمشروع الذى سيعم ، على أن تقوم الجهات المختصة بإمداد أصحاب البرك من المواطنين بالأسماك اللازمة للتربية فى هذه البرك . وسينفذ أيضاً مشروع تربية الأسماك فى مزارع الأرز فى الوجه البحرى على أن تستخدم الأسماك السريعة النمو .

وعلى ضوء المركز الإحصائى للأسماك الطازجة والكميات التى تحصل عليها البلاد ومدى ما يحتاج إليه من استهلاك محلى ، تقرر اجراء أبحاث لحفظ الأسماك وتجفيفها فى منطقة البحر الأحمر . واستغلال الجنبرى لتصدير الفائض منه إلى الخارج طازجا أو محفوظاً وإنشاء شركة لتصنيع الجنبرى للاستهلاك المحلى والتصدير .

# الإصلاح الزراعي

ان الهدف الرئيسي من وراء إصدار قانون الاصلاح الزراعي هو القضاء على الاقطاع بتفتيت الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين المعدمين ، ورفع مستوى الانتاج ، وإشاعة العدالة الاجتماعية بتوفير دخل مناسب يكفي معيشة كريمة راضية لكل أسرة فى الريف ، وأن الطابع الذى اتسم به هذا القانون هو أحد تشريعات الثورة التى تهدف الى خلق المواطن الصالح .

لقد حددت الثورة ملكية الارض ، لا لأن القائمين على الثورة يكرهون أصحاب الملكيات الكبيرة ، ولا بسبب أن تحديد الملكية يؤدى الى رفع الإنتاج الزراعى وتنمية الدخل القومى فحسب ، ولا لأنه يضع حداً لتخمة الاقطاعيين وجوع المعوزين فقط ، ولكن لأن تحديد الملكية يكسر شوكة الاقطاع ، ويحرر ألوف الناخبين من سيطرة الكبار المالكين ، الذين يتحكمون فى أرزاقهم ، ويهددونهم بالحرمان من أقواتهم . ثم يحشرونهم حشراً بالألوف ، ويسوقونهم تحت سياط الحاجة الى صناديق الانتخاب ، ليختاروا رغماً عنهم السادة الرجعيين الذين يحكمون ويتحكمون ، ليضمنوا سيطرة الاقطاع والرشوة والفساد ، ويظل الشعب الجاهل جاهلا ، والفقير معوزاً ، والمريض مريضاً الى أن يلقى حتفه . الى أن جاءت الثورة لتحرر الشعب وتحطم الاقطاع وتطلق كلمة الشعب الحرة الحقيقية غير الزائفة لتعبر عن إرادة الشعب . . . ولهذا سن قانون الاصلاح الزراعى للتحرر من الفساد السياسى ورفع المستوى المعيشى للغالبية العظمى من أفراد الشعب البالغ حوالى ١٨ مليون نسمة .

وقد صدر قانون الاصلاح الزراعى ( القانون ١٧٨ / ١٩٥٢ ) فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويعتبر صدوره أول خطوة من خطوات الاصلاح بعد الثورة مباشرة وتنص المادة الأولى من هذا القانون على انه : لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من

(الاصلاح الزراعي) ( بيان التطور في التعداد والزمام المزروع ومساحة الحاصلات ) مطبوعات الاحصائية لوزارة الزراعة

| السنوات | عدد السكان (نسمة) | | الرقم النسبي % | الزمام المزروع (فدان) | الرقم النسبي % | مساحة الحاصلات (فدان) | الرقم النسبي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٩٧ | ٩ ٧١٥ ٠٠٠ | (تعدادات) | ١٠٠ | ٥ ٠٤٧ ٠٠٠ | ١٠٠ | ٦ ٧٦٤ ٠٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٠٧ | ١١ ٢٨٧ ٠٠٠ | ( « ) | ١١٦ | ٥ ٤٠٣ ٠٠٠ | ١٠٧ | ٧ ٦٦٢ ٠٠٠ | ١١٣ |
| ١٩١٧ | ١٢ ٧٥١ ٠٠٠ | ( « ) | ١٣١ | ٥ ٣١٩ ٠٠٠ | ١٠٥ | ٧ ٦٨٦ ٠٠٠ | ١١٤ |
| ١٩٢٧ | ١٤ ٢١٨ ٠٠٠ | ( « ) | ١٤٦ | ٥ ٥٤٤ ٠٠٠ | ١١٠ | ٨ ٦٦١ ٠٠٠ | ١٢٨ |
| ١٩٣٧ | ١٥ ٩٢٣ ٠٠٠ | ( « ) | ١٦٤ | ٥ ٢٨١ ٠٠٠ | ١٠٥ | ٨ ٣٥٨ ٠٠٠ | ١٢٤ |
| ١٩٤٧ | ١٩ ٠٨٨ ٠٠٠ | ( « ) | ١٩٦ | ٥ ٧٦١ ٠٠٠ | ١١٤ | ٩ ١٦٧ ٠٠٠ | ١٣٦ |
| ١٩٤٨ | ١٩ ٥٩٨ ٠٠٠ | (تقديرات في ٧/١) | ٢٠١ | ٥ ٧٥٣ ٠٠٠ | ١١٤ | ٩ ١٦٤ ٠٠٠ | ١٣٥ |
| ١٩٤٩ | ٢٠ ٠٠٤ ٠٠٠ | ( « « « ) | ٢٠٦ | ٥ ٨٣٤ ٠٠٠ | ١١٦ | ٩ ١٦٧ ٠٠٠ | ١٣٦ |
| ١٩٥٠ | ٢٠ ٤٣٩ ٠٠٠ | ( « « « ) | ٢١٠ | | | ٩ ٢٣٥ ٠٠٠ | ١٣٩ |
| ١٩٥١ | ٢٠ ٩٠٩ ٠٠٠ | (تعدادات) | ٢١٥ | | | ٩ ٢٧٠ ٠٠٠ | ١٣٧ |
| ١٩٥٢ | ٢١ ٤٢٥ ٠٠٠ | ( « ) | ٢٢١ | | | ٩ ٢٩٩ ٠٠٠ | ١٣٧ |
| ١٩٥٧ | ٢٣ ٢٠٠ ٠٠٠ | (رقم تقديري) | ٢٣٩ | ٦ ١٠٠ ٠٠٠ | ١٢١ | | |
| ١٩٧٥ | ٣٣ ٥٠٠ ٠٠٠ | ( « ) | ٣٤٥ | ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ | ١٥٩ | | |

الأراضي أكثر من مائتي فدان . وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله . والقضاء على نظام الاقطاع الزراعي باعادة توزيع الملكيه الزراعيه توزيعاً عادلا ، وذلك بتحديد حد أعلى لهذه الملكيه وهو ٢٠٠ فدان . وقد أعطى القانون أيضاً للمالك الحق في الاحتفاظ بمساحة ٥٠ فدانا لكل ولد من أولاده على ألا تزيد المساحة المحتفظ بها للأولاد جميعهم عن ١٠٠ فدان ، وأن يعوض المالك السابق عن الارض المنزوع ملكيتها بسندات قيمتها تساوي سبعين مثلا للضريبة المفروضة على الأرض . وتستهلك هذه السندات في خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣ ٪ ، وأن يدفع المالك الجديد قيمة الارض المملكة له على اقساط سنوية لمدة ثلاثين عاما مضافا إليها الآتي : —

١ — حصة كل فدان من ثمن المنشآت والأشجار وغيرها .

٢ — ٣ ٪ فوائد .

٣ — ١٥ ٪ مصاريف توزيع .

وحدد قانون الاصلاح الزراعي فئات الايجار لجميع الاراضي الزراعية في جمهورية مصر بسبعة أمثال الضريبة الحكومية المفروضة عليها . وبهذا استفاد من هذه المادة نحو ٧٥ ٪ من زراع الارض في مصر . وتنص المادة ٣٢ من القانون على أنه لا يجوز تأجير الارض الزراعية الا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

كما تنص المادة ٣٣ على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعيه على سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها وفي حالة الايجار بالمزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

وقد بلغت جملة المساحة التي ينطبق عليها قانون الاصلاح الزراعي بما فيها أراضي أسرة محمد علي التي صودرت حوالي ٦٢١,٤٧٩ فداناً بينما جملة الأراضي المنزرعة في مصر تبلغ حوالي ٥,٩٧٤,٧٨٤ فداناً .

## الإستيلاء :

بدأ تنفيذ القانون بالاستيلاء على المساحات التي تخضع له . وقد تم الاستيلاء حتى أول نوفمبر سنه ١٩٥٣ على مساحة ١٨٧,٧٤٢ فداناً ، والباقي تحت الاستيلاء

(الإصلاح الزراعي)

# استهلاك الفرد من المواد الغذائية في السنوات المختلفة

عن البيانات الإحصائية لوزارة الزراعة

| بيان | سنة ١٩٢٩ / ١٩٣٠ كيلوجرام في السنة | كالورى في اليوم | بروتين في اليوم | دهون في اليوم | سنة ١٩٣٤/١٩٣٥ الى سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ كيلوجرام في السنة | كالورى في اليوم | بروتين في اليوم | دهون في اليوم | سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ كيلوجرام في السنة | كالورى في اليوم | بروتين في اليوم | دهون في اليوم | سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ كيلوجرام في السنة | كالورى في اليوم | بروتين في اليوم | دهون في اليوم | سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ كيلوجرام في السنة | كالورى في اليوم | بروتين في اليوم | دهون في اليوم | سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ كيلوجرام في السنة | كالورى في اليوم | بروتين في اليوم | دهون في اليوم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموحدات | كيلوجرام | كالورى | جرام | جرام | كيلوجرام | كالورى | جرام | جرام | كيلوجرام | كالورى | جرام | جرام | كيلوجرام | كالورى | جرام | جرام | كيلوجرام | كالورى | جرام | جرام | كيلوجرام | كالورى | جرام | جرام |
| حبوب | ٢٤٤,٣ | ٢٣٧٩ | ٦٦,٠ | ١٨,٩ | ١٨٢,١ | ١٧٧١ | ٤٩,٠ | ١٤,٣ | ١٨١,٩ | ١٧٥٥ | ٤٨,٣ | ١٣,٢ | ١٨٥,٦ | ١٨٠٤ | ٥٠,١ | ١٣,٥ | ١٦٤,٢ | ١٥٩٣ | ٤٤,٥ | ١١,٥ | ١٧١,٠ | ١٦٦٢ | ٤٦,٦ | ١١,٦ |
| المحاصيل النشوية | ٤,٧ | ١٣ | ٠,٢ | — | ٤,٢ | ١٢ | ٠,١ | — | ٦,٧ | ١٧ | ٠,٣ | — | ٩,٨ | ٢٤ | ٠,٥ | — | ٨,٧ | ٢١ | ٠,٤ | — | ٦,٩ | ١٨ | ٠,٣ | — |
| السكر والعسل | ٧,٥٥ | ٧٢ | — | — | ١٣,٦ | ١٣٠ | — | — | ١١,٣ | ١١٦ | — | — | ١٥,٨ | ١٥٨ | — | — | ١٤,٢ | ١٤٧ | — | — | ١٤,٦ | ١٥٢ | — | — |
| بقوليات ونقل | ١٦,٠ | ١٦١ | ٩,٦ | ٣,٠ | ١٢,٤ | ١٢٥ | ٧,٥ | ٢,٢ | ٨,٧ | ٨٨ | ٥,٢ | ١,٥ | ١٢,٠ | ١١٩ | ٧,٢ | ٢,٠ | ١٢,٤ | ١٢٣ | ٧,٧ | ١,٨ | ٩,٨ | ٩٨ | ٦,٠ | ١,٧ |
| خضر طازجة | ٣١,٨ | ٢٥ | ١,١ | ٠,٣ | ٢٧,٦ | ١٩ | ١,٠ | ٠,١ | ٤٤,٢ | ٤٣ | ٢,٤ | ٠,٣ | ٤٨,٤ | ٣٢ | ١,٧ | ٥,٢ | ٣٤,١ | ٢٥ | ١,٣ | ٠,٢ | ٣٤,٢ | ٢٦ | ١,٤ | ٠,١ |
| فواكه | ٢٤,٥ | ٧٥ | ١,٠ | ٠,٤ | ٣٩,٩ | ٨٠ | ١,١ | ٠,٥ | ٢١,٣ | ٦٠ | ٠,٧ | ٠,٤٥ | ٢٤,٩ | ٥٣ | ٠,٨ | ٠,٢ | ٢٩,٥ | ٦٩ | ٠,٩ | ٠,٣ | ٣٣,٤ | ٧٦ | ١,١ | ٠,٣ |
| لحوم | ١١,٤ | ٦٨ | ٥,٩ | ٤,٨ | ٩,٩ | ٦٠ | ٤,٩ | ٤,٣ | ٨,٩ | ٣٥ | ٣,٣ | ٢,٢ | ٧,٣٥ | ٤٢ | ٣,٩ | ٢,٩ | ٨,١ | ٥١ | ٤,٠ | ٣,٧ | ٩,٣ | ٥٧ | ٤,٥ | ٤,١ |
| بيض | ١,٧ | ٨ | ٠,٦ | ٠,٥ | ١,٢ | ٦ | ٠,٤ | ٠,٤ | ١,٠ | ٤ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٨ | ٤ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٦ | ٣ | ٠,٢ | ٠,٢ | ٠,٦ | ٣ | ٢,٥ | ٢,٥ |
| أسماك | ٢,٣ | ٩ | ١,٣ | ٠,٥ | ٢,٦ | ١١ | ١,٤ | ٠,٥ | ٢,٦ | ٤ | ٠,٦ | ٠,٢ | ٣,٠ | ١٢ | ١,٦ | ٠,٦ | ٣,٠ | ١٤ | ١,٧ | ٠,٧ | ٣,٥ | ١٦ | ٢,٠ | ٠,٩ |
| ألبان | ٣٧,٢ | ٩٤ | ٤,١ | ٦,٧ | ٤٣,٤ | ١٠٥ | ٤,٦ | ٦,٧ | ٥٤,١ | ١٣٤ | ٥,٦٥ | ٩,٤ | ٥٣,٢ | ١٣٣ | ٥,٦ | ٩,٤ | ٦٥,٥ | ١٦٤ | ٧,١ | ١٠,٦ | ٦٠,١ | ١٤٥ | ٦,٣ | ١٥,٥ |
| زيوت نباتية | ٢,٠ | ٤٨ | — | ٥,٤ | ١,٩ | ٤٧ | — | ٥٣ | ٣,٣ | ٨٠ | — | ٩,٠ | ٣,٥ | ٨٥ | — | ٩,٦ | ٣,٦ | ٨٦ | — | ٩,٨ | ٣,٥ | ٨٤ | — | ٩,٥ |
| المجموع | ٣٩٣,١٥ | ٢٩٠٢ | ٨٩,٨ | ٤٠,٥ | ٣٣٨,٩ | ٢٣٦٦ | ٧٠,٠ | ٣٤,٣ | ٣٤٤,٠ | ٢٣٣٦ | ٦٦,٧٥ | ٢٦,٥٥ | ٣٦٤,٣٥ | ٢٤٦٦ | ٧١,٧ | ٢٨,٧ | ٣١٣,٩٥ | ٢٢٩٦ | ٦٧,٨ | ٢٨,٨ | ٣١٦,٩ | ٢٢٢٧ | ٦٨,٤ | ٢٨,٤ |

وهو ٤٣٣,٧٢٧ فدانا منها ٧٥,٠٠٠ فدان صودرت من أمـــلاك أسرة محمد على .

وصحبت عملية الاستيلاء جرد لجميع المخازن والالات الزراعية بالتفاتيش التى تم الاستيلاء عليها لاستبقاء ما يلزم منها لاستمرار زراعة هذه الاراضى . وكذلك عمل الاصلاحات اللازمة للآلات، وتجهيز المراوى والمصارف بهذه المساحات .

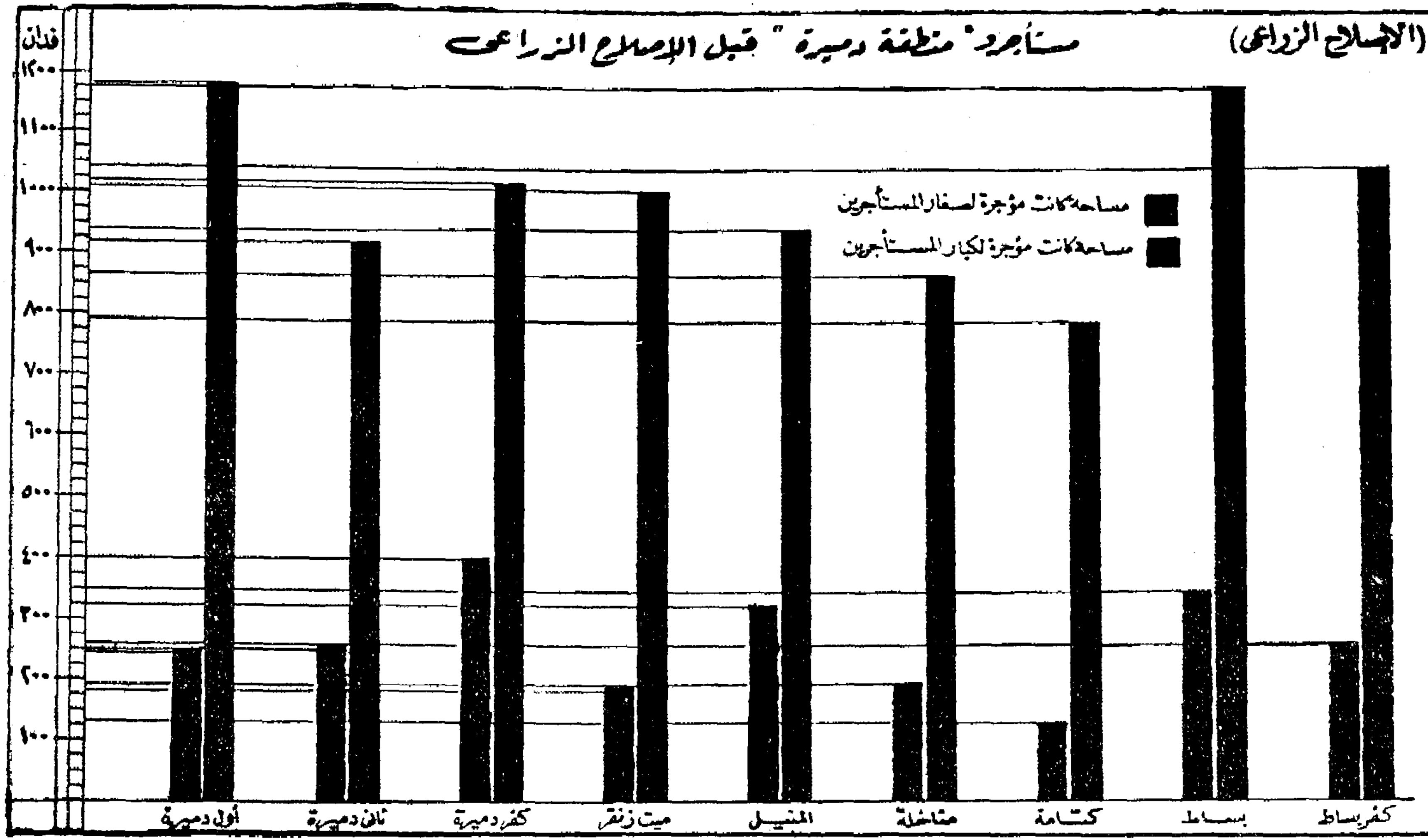
فترة الانتقال :

أجر الاصلاح الزراعى الأرض المستولى عليها لمستأجريها السابقين بسبعة أمثال الضريبة. واعتبر هؤلاء المنتفعون كمستأجرين من الاصلاح الزراعى لمدة سنة انتقالية قبل التوزيع . وقد قدمت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى خدمات مادية وفنية لهؤلاء المستأجرين ، تساعدهم على حسن استغلال الأرض طبقاً لأحدث القواعد الاقتصادية التى تضمن مزيداً من الانتاج بأقل نفقات ممكنة . وبذلك بددت الشائعات القائلة بأن نقل ملكية الأراضى من أيدى كبار المزارعين الى صغارهم سيترتب عليه ضعف المحصول وقلة الانتاج . إذ ثبت على العكس أن الانتقال الى أيدى صغار الزراع مع إشراف الاصلاح الزراعى ، أدى الى زيادة محسوسة فى الانتاج .

وخفضت اللجنة العليا قيمة الايجارات فى بعض المناطق عن الحد المقرر فى القانون وذلك لاعتبارات فنية استهدفت منها مصلحة الفلاح أولا وآخراً ، وبلغت جملة التخفيض المترتب على هذا القرار ١٥٧,٠٠٠ جنيه .

وأقبل هؤلاء المستأجرون من تلقاء أنفسهم على دفع الايجارات المستحقة عليهم فى موعدها بدون أى ضغط من اللجنة ، وبلغت نسبة التحصيل فى جميع الجهات ١٠٠ ٪ تقريباً كما بلغ مجموع الايجارات المحصلة عن السنة الزراعية المنتهية فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣,٢٤٣,٥٩٩ جنيهاً بينما كانت مصروفات اللجنة فى هذا العام بما فيها مرتبات الموظفين ٣٦٠,٥٢٤ جنيها .

وقدم بنك التسليف الزراعى لهؤلاء المستأجرين ، وبضمانة الاصلاح الزراعى سلفاً فى عام ١٩٥٣ بلغت ٦١١,٠٠٠ جنيه ، وذلك لأن الاصلاح الزراعى حل محل



مستأجرو " منطقة دميرة " قبل الإصلاح الزراعي
(الإصلاح الزراعي)
فدان
١٢٠٠
١١٠٠
١٠٠٠
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
مساحة كانت مؤجرة لصغار المستأجرين
مساحة كانت مؤجرة لكبار المستأجرين
أولى دميرة
ثانى دميرة
كفر دميرة
ميت زنقر
المنيل
مشاخلة
كتامة
بساط
كفر بساط

الملاك السابقين فى تسهيل عمليات التسليف ، كما حصل المستأجر فى مناطق زراعة القصب بالوجه القبلى على سلفة مقدارها ١٥ جنيهاً عن كل فدان .

البحث الاجتماعى :

قبل عملية التوزيع قام الفنيون بالاصلاح الزراعى بدراسة أربعة نقاط هامة كانت هى الأساس الذى بنيت عليه عملية التوزيع ، وهذه النقاط هى : —

١ — حصر مستأجرى هذه التفاتيش فى السنة الزراعية ١٩٥١ — ١٩٥٢ والمستمرين فى الزراعة وذلك من واقع السجلات الموجودة بالتفانيش والتى تم الاستيلاء عليها .

٢ — قام بحاث اجتماعيون ببحث حالة كل مستأجر واضع اليد ، وذلك على استمارات توضح تماماً حالته وحالة أسرته من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

٣ — قدرت الكفاءة الانتاجية للفدان على أساس الدورة الزراعية الثلاثية وذلك لتحديد ما يغله الفدان من دخل عند التمليك .

٤ — تم تقدير متوسط نفقات المعيشة للعائلة بمختلف أحجامها .

وبهذا أمكن تحديد من تطبق عليه شروط التوزيع وتحديد الوحدة المساحية من الأرض الزراعية التى تكفل للعائلة دخلا يغطى نفقات المعيشة ويزيد قليلا .

التـــوزيع :

تنص المادة التاسعة من قانون الاصلاح الزراعى على أن الارض المستولى عليها توزع فى كل قرية على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لاتقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنه تبعاً لجودة الارض .

١ — على أن يكون مصرياً ، بالغاً سن الرشد ، لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف .

٢ — أن تكون حرفته الزراعة .

٣ — أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنه .

وتكون الأولويه لمن كان يزرع الارض فعلا . مستأجراً أو مزارعاً :

(الإصلاح الزراعي)

**الدخل الأهلي الزراعي في السنوات ٣٩/١٩٤٠ و ٤٩/١٩٥٠ و ٥٠/١٩٥١ و ١٩٥٢**

عن البيانات الإحصائية لوزارة الزراعة

| السنوات | جملة الدخل الأهلي الزراعي | جملة دخل المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم | جملة دخل ذوي الأملاك الزراعية غير المشتغلين بالزراعة | جملة الدخل الأهلي الزراعي على أساس أسعار ١٩٢٩ | متوسط الدخل الحقيقي للفرد من المشتغلين بالزراعة في السنة | متوسط دخل الفرد على أساس أسعار ١٩٣٩ في السنة | عدد المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم | القيمة النقدية للقطن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٩ | ١٠١,٥٣٩,٠٠٠ جنيه | ٩٧,٤٦١,٠٠٠ جنيه | ٣,٠٧٨,٠٠٠ جنيه | ١٠١,٥٣٩,٠٠٠ جنيه | ٢٣ جنيها | ٢٣ جنيها | ٤,٢٦٣,٠٠٠ نسمة | ٢٧,٤٢٤,٠٠٠ جنيه |
| ١٩٤٩ ١٩٥٠ | ٤٠٣,٤٦٢,٠٠٠ جنيه | ٣٣٣,٣٤٠,٠٠٠ جنيه | ٧٠,١٢٢,٠٠٠ جنيه | ٩٢,١٤٤,٠٠٠ جنيه | ٤٤ جنيها | ١٢ جنيها | ٧,٤٩٣,٠٠٠ نسمة | ١٣٩,٧٩٢,٠٠٠ جنيه |
| ١٩٥٠ ١٩٥١ | ٤٧٨,٨٣٥,٠٠٠ جنيه | ٤٠٤,٦٦٩,٠٠٠ جنيه | ٧٤,١٦٦,٠٠٠ جنيه | ٨٩,٧٩٥,٠٠٠ جنيه | ٥١ جنيها | ١١ جنيها | ٧,٩١١,٠٠٠ نسمة | ١١٥,٢٤٨,٠٠٠ جنيه |
| ١٩٥٢ ١٩٥٣ | ٣٨٨,١١١,٠٠٠ جنيه | ٣١٨,١١١,٠٠٠ جنيه | ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه | ٩١,٦٠٣,٠٠٠ جنيه | ٣٩ جنيها | ١١ جنيها | ٨,١٤٠,٠٠٠ نسمة | ١١٥,٢٤٨,٠٠٠ جنيه |
| ١٩٥٧ | | | | ١٢٠,٢٠٠,٠٠٠ جنيه | | ١٣,٢٥٠ جنيها | ٩,٠٢٣,٠٠٠ نسمة | |
| ١٩٧٥ | | | | ١٥٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه | | ١٢,٢٥٠ جنيها | ١٢,٨٨٩,٠٠٠ نسمة | |

١ – لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية .

٢ – لمن هو أقل مالا منهم .

٣ – لغير أهل القرية

٤ – لا يجوز أخذ الاراضى التى توزع بالشفعة .

ووجد أن هناك عائلات كبيرة العدد يلزم لكل منها – لتغطية نفقات معيشتها – مساحة تزيد عن الخمسة أفدنه التى جعلها القانون حداً أعلا ، لذلك جزئت هذه العائلات الكبيرة الى عائلات فرعية وجعل لكل منها ملكية خاصة .

وقد تم حتى الآن توزيع مساحة مقدارها ١٧,٢١٠ أفدنة على صغار الزراع من مستأجرى تفاتيش دميرة والزعفران ومعنيا . وسيتم فى سنة ١٩٥٤ توزيع حوالى ١٠٠,٠٠٠ فدان بحيث يتسلمها الملاك الجدد قبل ابتداء الموسم الزراعى فى نوفمبر المقبل .

كما روعيت عند التوزيع الاعتبارات الاتية : –

١ – إعطاء أرض المنتفعين أقرب ما يمكن الى النواحى السكنية التى يقيمون بها .

٢ – أن يكون المنتفعون بالوحدات الصغيرة أقرب ما يكونون لمساكنهم وتتدرج مساحة البعد كلما زاد مسطح الوحدة فى الاتساع .

٣ – قسمت كل وحدة تمليك الى ثلاثة أقسام متقاربة بمسطحات متساوية بقدر الامكان . حتى يمكن تطبيق نظام الدورة الزراعية الثلاثية .

٤ – روعى تناسق الجيرة بين الملاك الجدد ، أى أن جار كل منتفع فى قطعة هو جاره فى القطعة الثانية والثالثة .

٥ – روعى ترك مسطحات حول كل ناحية سكنية لتكون مجالا للاتساع السكنى وإقامة المنشآت الصحية والتعليمية والإجتماعية .

عمل احصاء عن الدخل السنوى الذى سيعود على المالك الجديد من الفدان فى المناطق التى تم توزيعها . فمثلا فى تفتيش دميرة وجد الآتى : –

| | | |
|---|---|---|
| | مليم | جنيه |
| ١ ـ الفائض النقدى للمستأجر من الفدان قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى . | ٧٥٠ | ١٧ |
| ٢ ـ الفائض النقدى للمستأجر من الفدان بعد صدور قانون الأصلاح ٧ أمثال الضريبة . | ٧٥٠ | ٢١ |
| ٣ ـ الفائض النقدى للمالك الجديد فى فترة تسديد الأقساط السنوية | ـــ | ٢٩ |
| ٤ ـ صافى دخل المالك الجديد من الفدان بعد سداد جميع الأقساط | ٥٠٠ | ٤٠ |

وذلك باعتبار أن أسعار الحاصلات فى عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ هى أساس البحث . كما أنه لم يحتسب كذلك المجهود اليدوى الذى يقوم به الفلاح فى الزراعة ، إذ أنه يؤديه هو وأفراد عائلته غير مستعينين باجراء .

التعاون :

وقام الاصلاح الزراعى بوضع مشروع الجمعيات التعاونية الزراعية ، للإشراف على أعمال الملاك الجدد ، وإرشادهم فنياً إلى أحدث وسائل الزراعة لزيادة الانتاج وإمدادهم بالالات والتقاوى والأسمدة والمواشى ، وكذلك لتسويق حاصلاتهم تعاونياً ، وهذا المشروع فى طريقه إلى التنفيذ فى المناطق التى تم توزيعها .

الحرث الآلى :

وقام الاصلاح الزراعى بإدخال نظام الحرث الالى فى المناطق التى تم توزيعها ، وقد أجريت لذلك مناقصة عامة تقدم فيها عدد كبير من الشركات للقيام بهذه المهمة ، ويهدف الاصلاح الزراعى من وراء ذلك إلى تحسين حالة ماشية الفلاح وزيادة إنتاجها من اللبن واللحم وكذلك إلى سرعة إنجاز العمليات الزراعية المختلفة .

الأراضى البور :

سارت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى قدما فى سبيل استصلاح الأراضى البور إذ اشتركت مع المختصين لتكوين هيئة تتبع مجلس الانتاج القومى وتنظم مشاريع استصلاح الأراضى .

ولقد روعى فيها تمثيل الوزارات والهيئات المختلفة . وسيختص المشروع بالآتى : —

١ — حصر الأراضى البور القابلة للاصلاح فى أنحـــاء الجمهورية ، وإجراء الأبحاث الفنية والزراعية عنها ، والقيام بالمشروعات اللازمة لاستصلاحها واستغلالها .

٢ — رسم السياسة العامة لاســتصلاح تلك الأراضى وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .

٣ — استصلاح الأراضى البور والضعيفة المملوكة للحكومة وتعميرها واستعمالها . وتتبع فى الوقت الحاضر وزارتى الزراعة والمالية واللجنة العليا للاصلاح الزراعى . وكذلك استصلاح الأراضى البور والمشروعات الاستصلاحيه الأخرى التى تقبل الهيئة أن يعهد بها إليها وذلك لذاتها أو بالواسطة التى تراها .

## المزارع الـكثيفه :

لما كان الاصلاح الزراعى بصدد توزيع تفاتيش تتم باتساع المساحة إلى الحد الذى يفيض عن حاجة المستأجرين بها ، فقد فكر فى إنشاء نظام المزارع الـكثيفه فى هذه المساحات والاستفادة بطبقة العمال الزارعين فى هذا المشروع ، ويؤدى هذا إلى تطبيق دورة زراعية تهدف إلى التصنيع الزراعى أو التصدير إلى الخارج علاوة على العمل على سد حاجة السوق المحلى .

ويمكن تلخيص فكرة المزارع الـكثيفة الموحدة الاستغلال فى الآتى : —

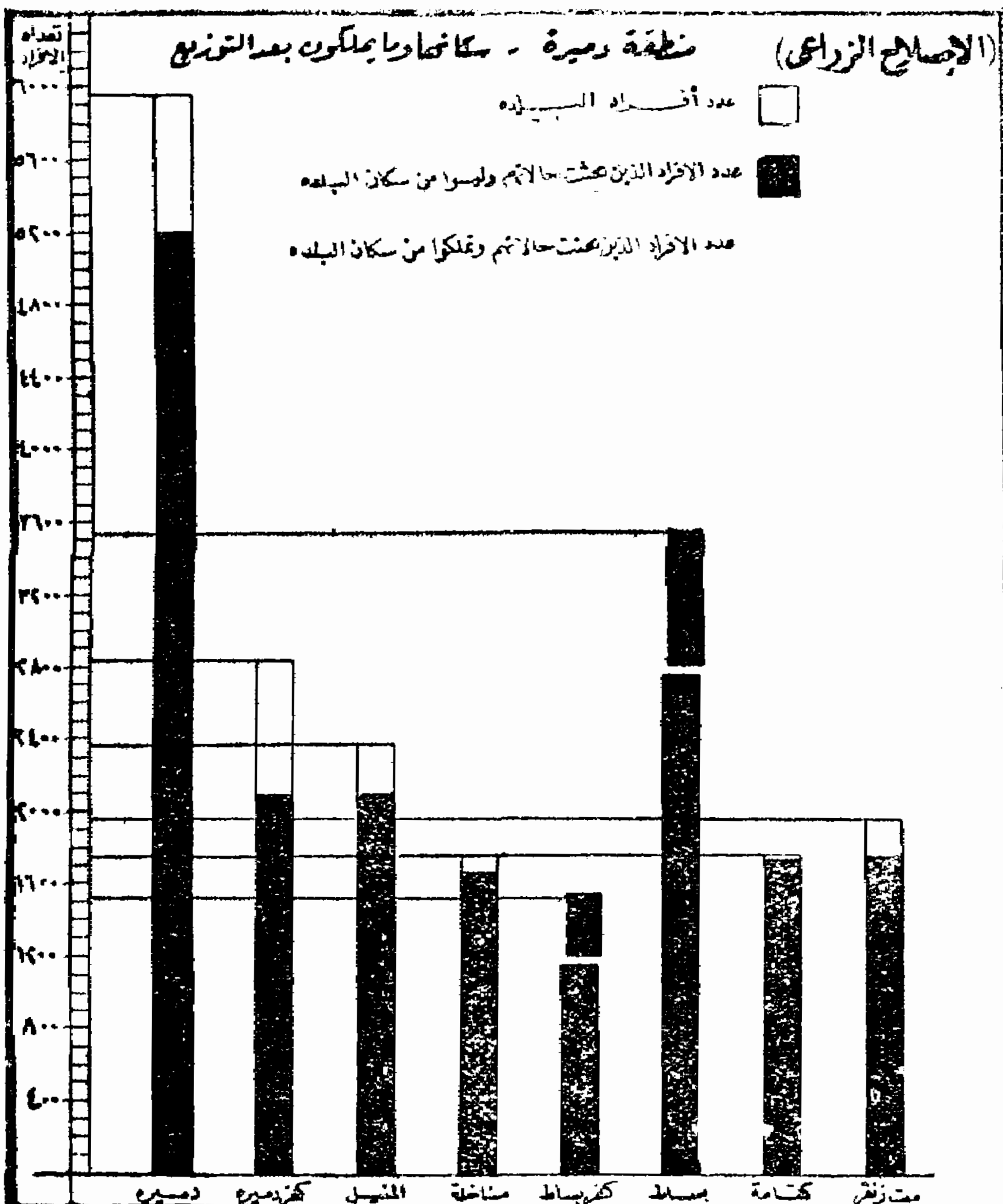
١ — استغلال زراعى كثيف بطرق فنية وأساليب حديثة بزراعه أصناف من الخضر تجهز للاستهلاك المحلى أو التصدير أو التصنيع وتلائم مناطق زراعتها .

٢ — إنشاء صناعات ريفية متنوعة تتفق والبيئة التى تقوم فيها وتؤدى إلى زيادة الدخل بتلك المناطق وتفى بحاجة السوق الداخلى .

٣ — إيجاد إنتاج حيوانى محسن عن طريق تربية سلالات عالية الانتاج فى اللحم واللبن ويصحب هذا طبعاً ، بل ويسير معه جنباً إلى جنب ، قيام معامل ألبان مجهزة بأحسن الوسائل لضمان تسويق اقتصادى لهذا الإنتاج .

## المشاكل وحلها :

يدرك القائمون على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى، أن جدة هذه التجربة على أنظمة الاقتصاد المصرى تستدعى الأخذ بكل أسباب الحيطة والحذر فى بحث المشاكل وإيجاد



الحلول المناسبة لها ، وقد راعت اللجنة العليا فى جميع قراراتها مصلحة الإنتاج ، ومصلحة المالك والمنتفع الجديد على السواء .

١ ــ فمثلا صرحت اللجنة للمستأجر الذى يزرع جزءا من الأرض المؤجرة له على الذمة ، ويقوم بتأجير من الباطن أن يستمر فيما يزرعه على الذمة ، على أن ينقل إيجار الأرض المؤجرة من الباطن إلى صغار الزراع الذين يقومون بزراعتها فعلا .

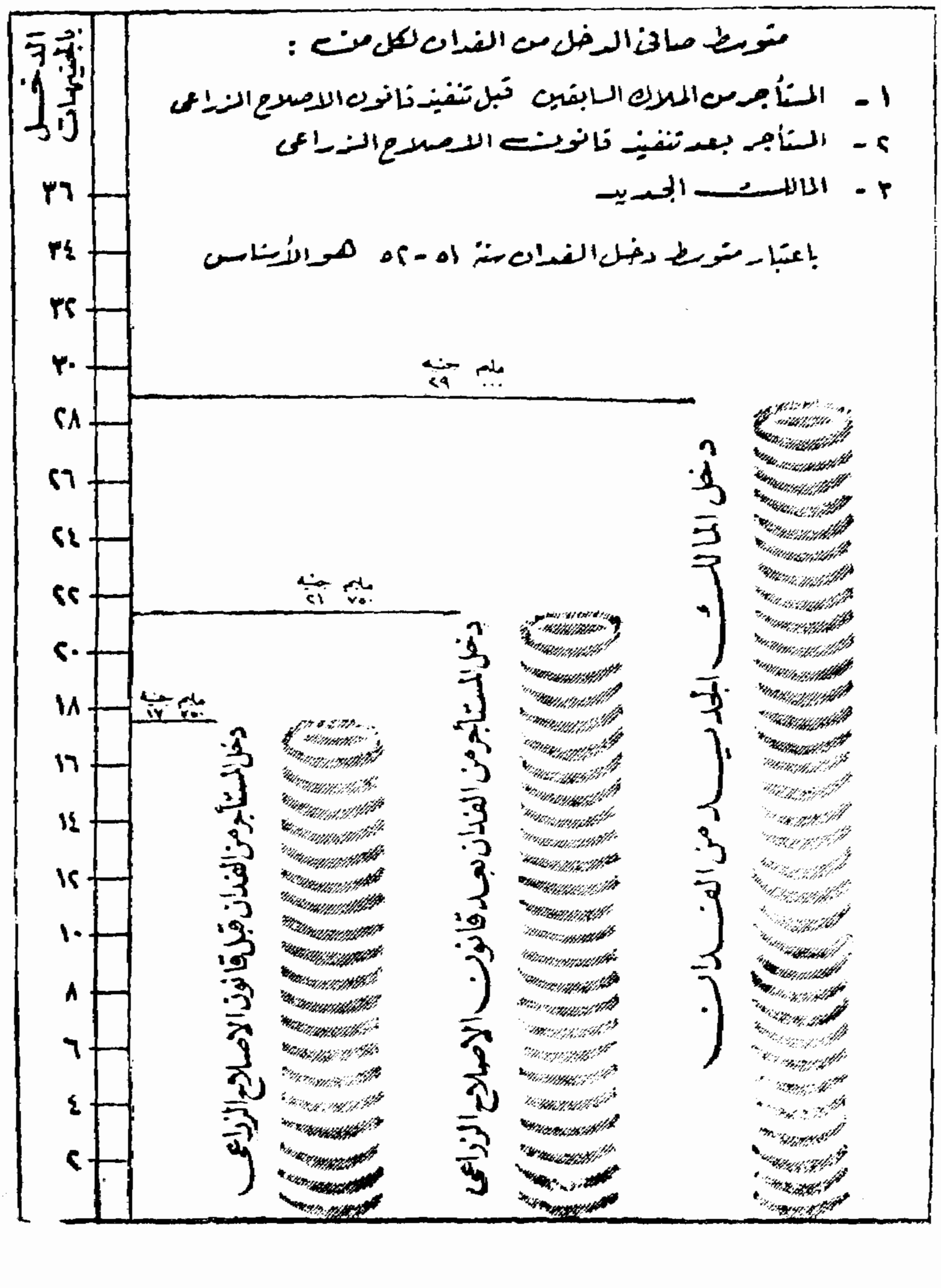
٢ ــ عمد الملاك بعد انتهاء سنة الامتداد التى نص عليها قانون الاصلاح الزراعى إلى إنذار المستأجرين الموجودين فعلا بالطرد ، مما أوجد مشكلة كبيرة ، فقامت اللجنة باستصدار القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ الذى فرض امتداد عقود الإيجار التى تنتهى بنهاية السنة الزراعية ٥٢/١٩٥٣ سنة زراعية أخرى فى نصف المساحة ما دام المستأجر قائماً بسداد التزاماته :

٣ ــ واجهت اللجنة العليا للإصـــلاح الزراعى مشكلة الشيوع بتأليف لجان لفرز المشاع وأعلنت المشاعين بضرورة التقدم بمشروع قسمة وفرز وتجنيب نصيب الحكومة .

٤ ــ انتهز كثير من الملاك فرصة الترخيص الذى منحه لهم القانون بامتلاك الأراضى البور أو التى تحت الاصلاح وذلك لمدة ٢٥ عاما من استصلاحها ، ومن وقت إعطاء فتحة الرى الصيفى . فتقدموا بشكاوى يعتبرون فيها جزءا من أراضيهم من تلك الأراضى لاثبات ما إذا كان يسرى عليها هذا النص من القانون أم لا ، ولا زالت هذه اللجان تباشر أعمالها وتقدم تقارير إلى اللجنة العليا للاعتماد .

٥ ــ أصدرت اللجنة العليا عدة قرارات بشأن أراضى الكردون كما صدرت بصددها تفسيرات عادية وتشريعية آخرها القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وفيه ينص على أنه لا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى : الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى ، ومع ذلك تخضع هذه الأراضى لحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى .

٦ — قامت اللجنة العليا باستصدار قرار من وزارة الأشغال بتحديد أجور الرى بالآلات للفدان فى المناطق المختلفة مما ساعد على فض منازعات كثيرة بين المالك وزارع الارض . وتسرى عليها أحكام الضريبة الإضافية ما لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية . ومثل هذه الأراضى لا تستولى عليها اللجان الفرعية للاستيلاء وتستولى على ما عدا ذلك ما دامت تقع تحت طائلة قانون الاصلاح الزراعى .



٧ ـ البدل والتجنيب ـ وهى من ضمن المشاكل التى تعرضت لها الهيئة ، فقد تقدم بعض الملاك وخصوصاً من يمتلك أرضاً على الشيوع أو من يمتلكون جهات متفرقة فى أنحاء الجمهورية بطلبات لتجنيب أنصبتهم فى جهة واحدة أو ضم أملاكهم إلى أملاك باقى عائلاتهم سواء بطريق الفرز أو البدل .

واللجنة تقر كل حالة تتمشى مع صالح التوزيع على صغار الزراع .

٨ ـ الآلات الزراعية ـ احتفظ الملاك لأنفسهم بما أجازه لهم القانون من الآلات الثابتة وغيرها . ولما كانت الأرض المستولى عليها تتطلب ـ وخصوصا من جهة ريها ـ الاشتراك بين الحكومة وبين الملاك ، فقد تقرر الاستيلاء على هذه الآلات والقيام بالرى لقدامى الملاك بالأجر ، أو تقوم لجان الاستيلاء بأخذ حقوق ارتفاق ثابتة على هذه الآلات ودفع نفقات ادارتها بالاشتراك مع الملاك .

٩ ـ المسائل المالية والادارية ـ لما كانت الهيئة العليا لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ناشئة ويحتاج العمل فيها الى سرعة البت فى الأمور التى تعرض عليها خصوصاً من الوجهة المالية والادارية ، ولما كانت المساحات المستولى عليها قبل الاستيلاء ، متحللة من كل قيد مالى تحت ادارة ملاكها السابقين ، ولما كان فى تبعية الهيئة لإشراف الحكومة المالى ما يربطها بعجلة الروتين الحكومى البطيئة مما يعطل سير العمل بها ، فقد رأت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى أن تستقل استقلالا ماليا تاماً تحت اشراف ديوان المحاسبة لتتمكن من أداء الرسالة التى أنشئت من أجلها على خير وجه وأتمه وهى تنفيذ نصوص القانون مع المحافظة على الانتاج .

## المساحات المستولى عليها :

منذ صدر قانون الاصلاح الزراعى والهيئة التنفيذية التى تتولى تطبيق مواده تستولى على مساحات من الأرض تخضع لقرارات الاستيلاء ، وقد بلغت جملة المساحة المستولى عليها حتى اول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ـ ١٨٧٫٧٤٢ فدانا . بخلاف ٣٥٨٫٧٢٧ فدانا تحت الاستيلاء و ٧٥٫٠٠٠ فدان من أراضى أسرة محمد على المصادرة .

وقد وزعت فى يوم ٢٣ يوليه عام ١٩٥٣ من هذه الأراضى : ١١٫٢٧٤ فدانا فى دميرة على ٣٠٤٦ أسرة و٥٠٠٠ فدان فى الزعفران على ٩٧٣ أسرة و٩٥٣ فدانا فى معنيا على ٣٠٩ أسرة ، وسيظل اسم دميرة فاتحة كتاب الإصلاح الزراعى الذى هزمت به مصر الاقطاع وسيئاته ، . . . وكانت هذه المساحة من الأرض بعض ما تمتلكه أسرة طوسون فى شمال الدلتا ، وتبلغ مساحتها مع ملحقاتها اكثر من أحدعشر الف فدان ، وكان صافى ايراده فى السنة ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وتمضى السنون ، وهذه المئات من الألوف تتحول إلى ملايين من الجنيهات يتكدس بعضها فوق بعض ، ولم يكن يصل خزانة الدولة من هذه الدخول الضخمة بصفة ضرائب ، الا النزر اليسير بسبب انخفاض فئاتها انخفاضا كبيرا ، مجاملة لأصحاب الأراضى وتأثرا بنفوذهم . ويقع هذا التفتيش فى الناحية الغربية من فرع دمياط ، ويمتد محاذيا لترعة الساحل وأرضه تمتد فى المنطقة بين بلقاس ومركز طلخا بالغربية ، ويبلغ سكان منطقة دميرة وملحقاتها ٢٠٫٢٦٣ نسمة يكونون ٣٠٤٦ أسرة ، وكان دخل المستأجر من الفدان قبل قانون الاصلاح الزراعى ١٧ جنيها و٧٥٠ مليما فارتفع بعد صدور القانون الى ٢٩ جنيها .

وفى يوم ١٣ ابريل عام ١٩٥٤ وزع ١٢٧٥ فدانا من تفتيش الفاروقية على ٥١١ أسرة ، وقد كانت الفاروقية من حصون الإقطاع التى تمتلكها أسرة محمد على وقد ردتها ثورة الجيش وعزيمة المصريين الى الشعب من جديد ، وتربة الأرض سوداء جيدة الخصوبة .

وكان ايجار الفدان فيها يتراوح بين ٤٥ و٥٠ جنيها ، ولكن عند ما طبق قانون الاصلاح الزراعى قدر الايجار بسبعة أمثال الضريبة ، فهبط الايجار لمصلحة المستأجر الى ٢٢ جنيها تقريبا .

وفى ١٩ ابريل عام ١٩٥٤ وزعت أراضى الكريون ومساحتها ٢٥١٩ فدانا على ٧٨٩ أسرة وأراضى التوفيقية ومساحتها ٣٠٤ فدانا على ٨٠ أسرة ، وتقع هذه الأراضى فى مديرية البحيرة ، الجناح الأيسر للدلتا وهى أول مديرية فى الجمهورية

وزعت فيها أراضى على الفلاحين ونعنى بها تفتيش معنيا ، ودلت التجربة فى العام الماضى على أن قانون الاصلاح الزراعى سار بقدم ثابتة نحو النجاح ، إذ أحس فلاحو هذه المنطقة بمدى الفرق فى دخلهم وفى حياتهم الاجتماعية ، اذا قورن بما كانوا عليه تحت نير الاقطاع .

وفى ٢مايو عام ١٩٥٤ وزعت أراضى بلتاج ومساحتها ٢٦٥٨ فدانا على ٧٣٧ أسرة . والابشيط ومساحتها ١٠٦٦ فدانا على ٣٤٠ أسرة وسندسيس ومساحتها ٢٧١ فدانا على ١١٧ أسرة . وتقع هذه الأراضى فى مديرية الغربية حيث تغلغلت براثن الاقطاع وتبعد زراعة بلتاج عن مدينة المحلة الكبرى بحوالى ٢٠ كيلو مترا وكانت ملكا للامير السابق محمد على توفيق وكان ايجار الفدان ٢٥ جنيها ثم خفض الى ١٦ جنيها بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى . وكذلك تبعد زراعة الابشيط عن المحلة الكبرى بعشرين كيلو مترا وكانت ملكا لالهامى حسين ، أحد اصهار أسرة محمد على المنقرضة ، وكان صافى دخل المستأجر قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى من الفدان الواحد ١١ جنيها فأصبح الان ٤٠ جنيها . أما ايجار الفدان فكان ٣٥ جنيها وقد خفض الى حوالى ١٥ جنيها . ويقع تفتيش سندسيس على بعد ٥ كيلو مترات من المحلة الكبرى وكانت ملكا للأمير السابق محمد على حسن ، وكان دخل المستأجر من الفدان الواحد ١١ جنيها ونصف جنيه تقريبا أما الان فهو ٤١ جنيها تقريبا ، وكان ايجار الفدان ٣٥ جنيها مخفض الى احدى عشر جنيها تقريبا .

وتبلغ جملة المساحة من الأراضى الزراعية التى ستوزع فى غضون هذا العام ٩٧٫٠٥٧ فدانا فى الدلتا والصعيد ، وبذلك ينتقل الفلاح الى مرحلة جديدة من مراحل المعيشة الكريمة ويصبح ثلاثة أرباع سكان الريف مالكين للأرض التى يزرعونها .

ومن هذا يتبين أن قانون الإصلاح الزراعى قد اجتاز فترته الأولى بنجاح ودخل فى فترة الاستقلال بعد أن قام بتوزيع الثروة الزراعية توزيعا عادلا وخلق طبقة من الزراع الصغار وذلك عملا بالقول المأثور : الأرض لمن يفلحها .

## هذه الأرض أرضكم :

لقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر بوضوح عن شعور مواطنيه عند ما قال فى خطابه الذى ألقاه فى حفل توزيع أراضى الكريون والتوفيقية :

« ان أهم هدف نرمى اليه بتحديد الملكية هو ان نخلص أنفسنا من الاقطاع الذى استمر سنين طويلة يرمز للاستبعاد السياسى .

كان الفلاح المكادح فى هذه الارض ينظر الى المالك الكبير على أنه الرجل الذى يتحكم فى مصيره وفى مصدر رزقه ، ولم يكن فى وسع الفلاح أن يتخلص من الاتجاه السياسى الذى يشير به صاحب الارض ورمز الأقطاع فى هذه المنطقة ، وكان هذا الاتجاه يرمز دائما الى التمكين للاقطاع والاستزادة من نفوذه . . . وهكذا استمر ملاك الارض قرونا يتحكمون فينا ، ويسيطرون على مصيرنا . . . وكانوا دائما ينظرون الى الفلاح على انه عبد لاحسانهم ورقيق تملكه يمينهم ، وليس من حق العبيد ، ولا من حق الرقيق أن يشعروا بحرية ، أو يطالبوا بتعليم أو علاج أو رفع فى مستوى الدخل . . . واذا شعر بأن هذا كله من حقه ، فكيف يطلبه ؟ هل يطلبه من الإقطاعى . . . وهل يعقل أن يجتمع الظلم والعدل فى انسان .

ارجعوا الى عصر محمد على واذكروا ما فعل . . انه جمع مستندات تمليك الارض من أصحابها ، واحرقها ، وأصبح هو المالك لارض مصر . ثم بدأ يوزع الارض على البطانة الاجنبية التى أحضرها من الخارج وعلى أفراد أسرته ، لكن يخلق منهم طبقة السادة ، وليحول بقية الفلاحين الى عبيد يتحكم فى لقمة القوت التى يقيمون بها أودهم .

ومن هذا التاريخ وضع أساس الحياة السياسية فى بلادنا ، وهى تقوم على السيطرة على الفلاحين الذين كانوا وما زالوا السواد الاعظم من هذا الشعب .

ولقد سمعت من يقول أن الارض ردت الى أصحابها الفلاحين فى غمضة عين . . . ولكن هذا اعتقاد خاطىء . . . فالارض التى توزع الان ، كافح فى سبيل استردادها أباؤنا وأجدادنا كفاحا طويلا مريرا شاقا ، كانت له ضحايا

فى الأرواح والأبدان بالمئات والألوف ، وذاقوا من مرارة الحرمان كئوسا مترعه ، ولم تقعدهم الهزائم التى صادفتهم فى هذا الزمن الطويل عن مواصلة الكفاح , لاسترداد الحقوق المغتصبة ، لا للحصول على مغنم ، ولكن للعيش فى بلادهم متساوين متمتعين بالعدل والحرية ، آمنين على لقمة قوتهم من أن يغير عليها طامع أو مغتصب .

كانت معركة استمرت عشرات السنين . . . وكانت لها ضحايا .

فكيف يقال ان النصر جاء فى غمضة عين ، وكيف ننسى الذين ماتوا من الجوع والتعب والأذى ، والذين هاجروا من ديارهم التماسا الأمن والظلم يطاردهم . .

باسم هذه الضحايا ثرنا نحن أبناء الفلاحين ، وكانت ثورتنا خاتمة هذه المرحلة الطويلة من الالام والعذاب وقد كللها الله بنصر من عنده ، والله يؤتى فضله من يشاء .

واذن فلم تكن معركتنا ضد الاقطاع ، وضد الاستغلال السياسى معركة قصيرة ، ولم تسترد الارض لاصحابها فى غمضة عين . . . والنصر السهل ، والمكسب الذى يأتى مفاجئا ، يضيع سهلا وفجأة كما جاء .

ولكن الأمر لم يكن كذلك .

فاحرصوا على ما ردته الثورة لكم ، ولا يجب أن نطمئن أبدا ، لان الطمأنينة تدعو الى التكاسل . واذا تهاونا انقض علينا الاقطاع مرة أخرى وانشب أظافر الاستغلال فى أعناقنا ، وعاد يتحكم فى أرزاقنا وفى حرياتنا .

هذه الارض ليست للتمليك فقط ، ولكنها ضمان لتحريركم ، وتحرير أبنائكم وأحفادكم من بعدكم .

هذه الأرض العزيزة ليست الوسيله التى يرتفع بها مستواكم المادى والاجتماعى فقط ، ولكنها الوسيلة لرفع مستواكم النفسى وايجاد العزة والكرامة وشعور الفرد منا بالمساواة وبالحرية .

ولهذا أطالبكم دائما بأن تتيقظوا ، ولا تظنوا أن الرجعيه ذهبت الى غير عود .... انها تتربص بكم . وتريد أن تنفذ الى صفوفكم بالخديعة والدس والتضليل ... وإنها تريد أن تعود الى عهد محمد على ... عهد الكرباج ودفن الناس أحياء ، وسوقهم كقطعان الماشية الى حيث لا يعلمون وليست لدى الرجعيه القوة التى تهزمكم بها الا اذا ضعفتم أنتم وتخاذلتم , ومكنتموهم من رقابكم بالتغرير بكم .

ولقد أثبتت حوادث مارس ١٩٥٤ ان أعداءكم خفضوا رؤوسهم للعاصفة ، ولما خيل لهم ان فى وسعهم أن يرفعوها ، تنمروا ، وشمخوا ، وحسبوا ان الفرصة جاءت ليعودوا الى ما كانوا فيه ... ولكن خاب فألهم . فنحن فى أماكننا باسمكم ، ما نزال فى موقف الحراسة من أهدافكم التى هى أهدافنا .

ولكننا نريد من كل منكم أن يكون هو الحارس ، وهو الأمين على حقه ان الثورة هى أنتم ... لا جمال عبد الناصر وعشرة أو اثنى عشر شخصا معه

وأنتم الآن تبنون حاضركم ومستقبلكم وبايديكم ما يصون كرامتكم وعزتكم وينشىء وطناً كريما قويا نفخر بأنا كنا من العاملين على انشائه .

# مديرية التحرير

فى طليعة أهداف الثورة خلق المواطن الصالح الذى تفخر به الكنانة ويفخر هو بوطنه ومصريته قبل كل شيء ، وقد دفع ذلك المسؤلين إلى التفكير فى حالة الفلاح وما وصلت إليه من شقاء وبؤس ، والذى ظل مدى حقب نسيا منسيا لا تربطه بحكومته سوى الضريبة التى يؤديها إلى خزانة الدولة ، فتذهب إلى جيوب حفنة من الحاكمين والمحظوظين وتعود بالنفع على طبقة الاقطاعيين وحدهم .

من أجل ذلك نبتت فكرة إنشاء مديرية التحرير التى تستهدف غايتين كلتاهما بعيدة الأثر جليلة الشأن فى حياة الأمة . فأما الغاية العاجلة فهى العمل عل زيادة الرقعة المنزرعة فى البلاد بما يتراوح بين ٥ فى المائة و١٠ فى المائة عن الرقعة المنزرعة حاليا . فضلا عما يؤدى إليه ذلك من تعمير شامل للأراضى المستصلحة . وتخفيف الضغط عن المناطق المكتظة بالسكان ، وتوفير مجال الرزق لمئات الألوف من أفراد الشعب الذين سيستوطنون المديرية أو يعملون فى الصناعات والأعمال التجارية بها .

وأما الغاية القصوى فإنها تستهدف إيجاد بيئة ريفية نموذجية تكون مثلا يحتذى فى سائر أنحاء الجمهورية ، يتدرب فيها طوائف من الاخصائيين فى ادارة الاعمال الزراعية الواسعة ويكونون هم نواة الاضطلاع بالسياسة الانشائية الجديدة فى الريف المصرى .

## موقع المديرية ومساحتها :

تبدأ مساحة المديرية من مسافة تبعد حوالى ٨٠ كيلومتراً من القاهرة ، فى المنطقة الواقعة غربى الدلتا بين الترعة النوبارية شمالا ، والطريق الصحراوى جنوبا . وتقدر مساحتها مبدئيا بنحو ستمائة الف فدان قد تمتد إلى مليون ومائتى الف فدان .

وقد وقع الاختيار على هذه المنطقة لانشاء مديرية التحرير لعدة عوامل جوهرية أهمها أنها ملتصقة بالاراضى الزراعية القريبة من النيل ، وهى فى صميم العمران بين القاهرة والاسكندرية . فضلا عن سهولة المواصلات منها وإليها . وإلى هذا فهى رملية صالحة لإنتاج جميع الأنواع من المحصولات . كما تتوافر بهـا المياه الجوفية ، والمواد الأساسية للإنشاء كالرمل والزلط والحجر .

وبدأ العمل فى عام فى المرحلة الأولى باستصلاح عشرة آلاف فدان ، وينتظر أن يشمل برنامج الاصلاح أربعة وعشرين الف فدان فى العامين التاليين . ويتناول الاصلاح بعد ذلك ما لا يقل عن خمسين الف فدان سنويا .

وقد بدأ العمل فى منطقة المديرية بحفر الترعة الأولى التى سميت « ترعة التحرير » وهى تستمد المياه من رياح البحيرة ، ويبلغ طولها عشرة كيلومترات تكفى بعد اتمام حفرها لرى عشرة آلاف فدان .

وتعتمد المديرية فى ريها على المياه المستمدة من نهر النيل على أن تروى نظام الرى المستديم . ولن تستخدم أية وسيلة من وسائل الرى البدائية الحالية . كما ستنشأ محطة كهربائية رئيسية لرفع المياه وتوزيعها على الأراضى حسب حاجتها .

ويبدو من سياق الدراسات المستفيضة التى قامت بها اللجان الفنية أن اعتمادالرى فى هاتين المرحلتين سيكون على مياه النيل والمياه الجوفية ، وأما المرحلة الثالثة فسوف تعتمد فى ريها على تنفيذ مشروع السد العالى ، الذى سيوفر مياها تكفى لرى مليون فدان .

## المبانى والمنشآت :

وقد تم إنشاء القرية الأولى فى المديرية ـ وهى تحمل اسم « أم صابر » تخليداً لذكرى المصرية الشهيدة التى صرعها رصاص الانجليز ـ وتتألف القرية من ٢٣٠ منزلا عدا المبانى العامة ، وهى معدة لإسكان ١٤٠٠ شخص ، وروعيت الجدة فى تصميم المنزل . فقد جعلت جدرانه من الطوب المفرغ مما يجعله مكيف الهواء صيفا وشتاء

وزود بالماء الجارى والكهرباء والمرافق الصحية ، ويحتوى كل منزل، على غرفتين وصالة ومطبخ وحمام ومخزن ، وتقدر تكاليفه بنحو مائتى جنيه ، وستخصص حظيرة كبرى لمواشى القرية كلها ، وفقا للنظام الزراعى التعاونى ، تلافيا لمساوىء ايواء الماشية فى بيت الفلاح . كما يخصص فرن عام للقرية كلهـــا أيضا . وقد وضع تصميم كل قرية بحيث تضم مبانيها ومنشآتها من صحية واجتماعية وتعليمية فى وحدة مستقلة .

وأنشىء فى القرية مصنع لصنع الطوب يخرج يومياً ما يكفى لبناء ستة منازل ، فضلا عن إنشاء محطة طلمبات لرفع المياه الجوفية ، وتم إنشاء الطريق الرئيسى بالمديرية وإقامة محطة سكة حديدية .

## الزراعـــة :

تزرع الآن فى المديرية بعض المحصولات التى تزيد المادة العضوية فى الأرض الرملية كتجارب لما يمكن زراعته فى المستقبل على نطاق واسع ، وسيعقب ذلك زراعة كثير من أنواع الفاكهة والخضر وأخصها البطيخ والشمام والطماطم . وسيخصص نصف زمام القرية فى المستقبل لإنتاج المحاصيل الزيتية كالفول السودانى ، ونصفها الآخر لإنتاج أشجار الفاكهة والخضر .

ويستخدم فى زراعة مديرية التحرير جيش جرار من الآلات الزراعيـة الحديثة الضخمة التى تم استيراها من الخارج فعـــلا . ووصل إلى تلك الأرض الطيبة بالفعل عدد ٩٠ جراراً .

وتتم العمليات الزراعية بوساطة الآلات على أساس علمى ، ولن تستخدم الماشية فى الزراعة ، وسيقتصر على تربيتها ، لإيجاد سلالات نقية ينتفع بلحومها وألبانها وأصوافها على نطاق كبير ، وستولى عناية خاصة بتصنيـع المنتجات .

## التخطيط :

ولا يقتصر المشروع على زيادة الإنتاج الزراعى فحسب ، بل يرمى أيضـــا إلى الاستثمار الكامل لكل إمكانيات الإنتاج فى هـذه المنطقة البكر ، من انشاء صناعات

متعددة تعتمد على ما سيتوفر فى المنطقة من خامات زراعية ، كمعاصر الزيوت والأطعمة المحفوظة ، والفواكه المجففة وتربية الحيوان والدواجن .

وقد اتبع فى تعمير الاقليم أحدث الطرق التخطيطية ، بما يضمن مستوى مرتفع لمعيشة السكان . ووضع التخطيط على أساس أن تكون هذه المديرية نموذجا مثاليا فيتوفر لكل فرد من أهلها : السكن الصحى والخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والإدارية على أكمل وجه .

ورئى أن تكون الوحدة الأساسية هى القرية . والخدمة العامة الأساسية التى روعى وجوب توفرها ، هى تعليم المرحلة الأولى ، وأن تخدم المدرسة بالقرية من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ طفلا .

وسيكون لكل أسرة خمسة أفدنة ، وروعى مدى المسافة التى يمكن أن يقطعها الفلاح من داره إلى حقله ، فحددت بكيلومتر وربع كيلومتر . ومن هذا تحدد عـــدد المساكن بنحو ٢٣٠ مسكنا ، ويحدد زمام القرية بالف وأربعمائة فدان ، منها ١١٥٠ فدانا للزراعة ، والباقى للمرافق العامة كالطرق والترع والمبانى العامة وغيرها . ومن الطبيعى أن تتوفر فى القرية خدمات عامة أخرى كالساحات الشعبية والحمامات وفرع من مركز الخدمة الاجتماعية ومنطقة تجارية .

ورئى أن تتوسط كل ست قرى نقطة تتخذ مقراً لمركز الخدمة الاجتماعية ، ولم يأت تحديد هذا العدد من القرى اعتباطا ، وإنما نتيجة للأسس التى وضعتها وزارة الشئون الاجتماعيه ، فإن مركز الخدمة الاجتماعية يجب أن يقدم خدماته لحوالى عشرة آلاف شخص . . . وهذا يقابل بالنسبة لتخطيط المديرية ست قرى بخلاف قرية النقطة ، وليس من شك فى أن هذه القريةالأخيرة ستكون أكثر أهمية من العادية بحكم وجود المركز الاجتماعى فيها ، كما ستتوفر بها مرافق أخرى مثل المراكز التعاونية ، وفروع الوحدة الصحية ونقطة البوليس ، ومدارس التوجيه الريفى والمهنى وبعض فروع الادارة .

وستوسط كل وحدتين ، وحدة ثالثة مكونة من ست قرى ومدينة ، المركز الذى تقوم فيه الوحدة الصحية . وجاء تحديد هذا العدد بناء على الأسس التى وضعتها

وزارة الصحة التى تقول بأن الوحدة الصحية يجب أن تخدم عدداً من السكان يتراوح عددهم بين ثلاثين وخمسة وثلاثين ألف شخص ، وبذلك تكون مساحة المركز كله ثلاثة وثلاثين الف فدان .

وستوسط الاقليم الجديد عاصمة المديرية التالية . وسيكون موقعها حسب التخطيط الموضوع ، شمال استراحة الطريق الصحراوى الممتد بين القاهرة والاسكندرية ، فى وضع متوسط بينه وبين ترعة النوبارية ، ويمر بجوارها طريق رئيسى يصل بين القاهرة والاسكندرية .

## السكان :

لما كانت النية متجهة إلى أن يكون عمران المديرية نموذجيا لريف مصر كلها ، فإن اختيار السكان الذين يعمرونها سيخضع لقواعد معينة ، طبقا للانتخاب الآتى :

٦٠ ٪ من السكان الجدد من رديف القوات المسلحة الملمين بالزراعة ، ومن المناطق المكتظة بالسكان .

٢٠ ٪ من خريجى المدارس المتوسطة زراعية وصناعية وتجارية .

١٠ ٪ من خريجى الجامعات على أن يمنح كل متخرج عشرة أفدنة .

١٠ ٪ من طبقات مختلفة .

وسيكون التعليم اجباريا بحيث لا يكون هناك أثر للأمية بين أبنائها نهائيا ، وسيشرف على توجيههم وبث المعانى الوطنية فى نفوسهم طائفة من الإخصائيين والمشرفين الاجتماعيين ، والفنيين المتخصصين فى هذه الشئون ، رغبة فى انشاء جيل جديد يقدس وطنه ويبغض الاستعمار ، ويتفانى فى الدفاع عن بلاده ، وتلك هى الوطنية المثلى التى تحرص الثورة على غرسها فى النفوس ، وتقوية دعائمها فى القلوب .

ومن مميزات المديرية الجديدة ، أن فلاحيها سينعمون بزى موحد ، روعى فيه أن يكون ملائما وعمليا ، كما أنهم سيدربون على صناعات ريفية تساعدهم على زيادة دخلهم علاوة على تطبيق النظام التعاونى بينهم سواء فى الانتاج أو التوزيع .

وبعد أن يتم تأهيل القرية سيقوم السكان بانتخاب مجلس قروى من بينهم ، يحكم القرية الجديدة بما يضمن تطبيق النظم الديمقراطية على أحسن الوجوه وأكملها . كما ستكون المديرية أول منطقة فى مصر يتحقق فيها نظام اللامركزية فى أتم صورها ، وسيختص مجلس ادارة المديرية بتصريف شئونها كافة ، وتعيين موظفيها وعمالها ، وستمضى الحياة فى المديرية على أساس الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أنها لا تستعين بأية جهة أخرى فى سد حاجاتها ، وستسمى عاصمة المديرية باسم « نصر » وهى كلمة السر فى الليلة الخالدة ، ليلة ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢ .

# القرية في عهد الجمهورية

اتجه العهد الجديد نحو إعداد وتنفيذ برامج الانشاء والتعمير طبقاً لخطة موضوعة تنفذ على مراحل محددة ، ومشروع الاصلاح الريفي الذى شملته حكومة الثورة بعنايتها واهتمامها من المشروعات الحيوية التى تهدف إلى خلق بيئة نموذجية للنهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى بين الفلاحين ، وتتعاون وزارات عدة فى تنفيذ هذا المشروع ، فوزارة الأشغال تقوم بشق المصارف وتوفير مياه الرى ، ووزارة المالية تقوم باستصلاح الأراضى ، ووزارة الصحة تؤدى رسالتها الانسانية بإنشاء المستشفيات ومجموعات العلاج ، ووزارة الشئون البلدية تركز مجهودها فى تزويد القرية بالمياه المرشحة ، واستكمال المرافق العامة لتهيء للمواطنين حياة صحية سليمة ، ووزارة الشئون الاجتماعية تنشر الوعى الاجتماعى بإنشاء المراكز الاجتماعية ، وتعمل على رفع المستوى الاقتصادى وإصلاح القرية ومساكنها :

والقرية هى الحجر الأساسى فى البناء الذى يريد العهد الجديد أن ينشئه فى الريف ، وتنال من عناية الحكومة أكبر قسط . وكان لكل وزارة عمل يتصل بالقرية ، وكان بعضها يتضارب أو يتكرر ، بل كان العمل يتكرر بين مصالح الوزارة الواحدة ، فكان الفلاح حائراً بين مصالح : العمل والضمان الاجتماعى والتعاون والمركز الاجتماعى وغير ذلك من المصالح الأخرى . ولذلك اتجهت النية فى مجلس الخدمات العامة إلى تنسيق الخدمات التى تقدمها الوزارات من شئون اجتماعية وصحية وبلدية وتعليم وأوقاف .

والمجلس لا ينفذ مشروعاته مستقلا عن الوزارات ، بل هو يرسم السياسة العليا ويوحى بأداء أعمال معينه ، ثم يرسل توصياته إلى مجلس الوزراء ليقرها وتنفذها

الوزارة المختصة ، ولكن الفائدة العليا التى تجنيها القرية بعد هذا التنسيق هو أنها ستستفيد أعظم فائدة ، بطريقة واضحة موحدة لا غموض ولا تكرار فيها .

وفوق هذا وذاك فإن غرض العهد الجديد هو إيقاظ الوعى فى نفوس الفلاحين ، فالمرشد الاجتماعى صديق للفلاح ، ولكنه صديق مطلع مثقف ، فهو يفيده أكبر فائدة ويساعده على تفهم كل الشئون التى تعرض له وحل المشكلات التى تعترض سبيل حياته .

## الاصـــلاح الريفى :

إن مشروع الاصلاح الريفى وخلق القرية النموذجية يسيران جنباً إلى جنب سيراً مطرداً . وقد أسند جانب من مشروع الاصـلاح الريفى إلى اخصائيين من « مشروع النقطة الرابعة » وفقا لاتفاقية وضعت بين الحكومتين المصرية والأمريكية لاستصلاح ثمانين ألف فدان تستوعب ستة عشر ألف أسرة .

ففى منطقة إبيس بالبحيرة تم إعداد وتكوين الجهاز الذى سيقوم على عمليات التعمير فى تلك المنطقة . أما حركة حفر الترع ودق الطلمبات فى الأرض فانها مستمرة دون انقطاع ، كما شرع فى عملية فحص التربة ومعرفة نوعها .

وتوضع الآن رسوم دقيقة للجزء الأول من المشروع ويشمل استصلاح ٣٥٠٠ فدان ، تقام فى وسطها مساكن صحية ، فيحس الفلاح لأول مرة فى حياته انه أكرم من أن يعيش مع الماشية فى فناء واحد وقاعة واحدة .

ومن بين هذه المساحة ٢١٫٠٠٠ فدان فى الاسكندرية . وهى التى كان يتولى استصلاحها تفتيش مريوط التابع لمصلحة الأملاك ، كما يوجد عشرة آلاف فدان أخرى فى الجزء الغربى من الفيوم تقوم الهيئة باستصلاحها وزراعتها .

وستضم هـذه الأراضى بعد استصلاحها وزراعتها ١١ مجموعة أو مستعمرة ، يلحق بكل منها مساكن للفلاحين ومستشفيات ومدارس أى جميع مستلزمات المعيشة وأسبابها الكريمة ، كما ستنشأ محطتان للرى والصرف تكونا معدتين للعمل فى بداية عام ١٩٥٦ .

وسوف تنتهى الهيئة من مهمتها فى استصلاح وزراعة الثمانين ألف فدان فى عام ١٩٦٦ وهو الأجل المحدد لمأموريتها فى هذا السبيل .

## القرية النمـوذجية :

إن مستقبل القرية وبيت الفلاح هما موطن الداء ، ولا تستطيع الحكومة أن تستمر سنوات طوالا فى ترميم وترقيع القرية ، وقد ينتهى العمل بالفشـل ، ولذلك اتجه التفكير إلى اختيار مكان خال إلى جانب القرية ثم تبدأ عملية التخطيط والترميم على أساس صحى نظيف جديد ، وبعد إنشائها ينتقل إليها سكان القرية القديمة فتهدم هذه ويزول ما فيها من آثار لا تحمل غير مخلفات قرون من الخول والأوبئة والأمراض .

ومن هنا تستطيع الجمعية التعاونية للقرية أن تلعب دوراً هاماً يساعد الفلاح على تنفيذ مشروع القرية النموذجية وإنشاء المساكن التى تقى الفلاح شر الأمراض المتوطنة وغيرها .

وقد دلت الأبحاث المقارنة على أن تكاليف الأسمنت والمواد الأخرى المستوردة لبناء بيوت للفلاحين كثيرة النفقات ، وأن الطوب النىء هو خير مادة لبناء البيوت الرخيصة التكاليف ، وقد نجحت التجارب التى أجريت فى هذا الشأن وأثبتت أن ثمة نوعاً من الطوب يمكن الحصول عليه لو خلا من القش الذى تمزج به عجينته ، وأحل محله أحد مركبات الزيوت ، فإن القوة المتزايدة فى كثافة الطوب فى هذه الحالة تسمح ببناء أقدر احتمالا ، يضاف إلى ذلك أن صنع هذا النوع من الطوب وبناء البيوت به من الأمور الميسورة ، حتى يستطيع الفلاح أن يبنى بيته بنفسه بثمن زهيد .

وقد تعاقدت وزارة الشئون البلدية والقروية على تخطيط وإنشاء قرية صهرجت الصغرى التى أصابها الحريق فى العام الماضى فى حدود مبلغ عشرين ألف جنيه .

كما أنشأت الوزارة إدارة للتخطيط مهمتها تحديد المناطق الصالحة لامتداد القرية القديمة ووضع تخطيط شامل لها ولامتدادها فى السنوات المقبلة على أن يحصر نمو

العمران فى مناطق الامتداد المذكورة ، وعلى أن تكون المساكن المنشأة فيها طبقاً للنماذج التى تعدها تلك الادارة .

توفير ميــــاه الشرب :

من أهم المشكلات الرئيسية التى تواجه رجال الصحة العامة مشكلة مياه الشرب ، فإن مصر تعتمد اعتماداً كليا فى زراعتها وانتاجها على مياه نهر النيل وحده ، على حين يجرى إلى جانبى هذا النهر العظيم نهران جوفيان يبعدان ويقربان حسب طبيعة الطبقات الأرضية .

وكان من نتيجة وجود هذين النهرين أن ظهرت الواحات ، ولـكن المياه الجوفية لا تصلح للشرب شمالى خط عرض ٣٥ تقريبا ، أى شمالى الخط الذى يمر بطنطا والمنصورة ودمنهور ، وذلك لتزايد نسبة الملح فى الطبقات التى تجتازها فى هذه المنطقة فهى لا تصلح للشرب إلا بعد عمليات خاصة لاستخلاص الملح منها .

أما مياه النيل فلا تصلح للشرب من الوجهة الصحية إلا بعد أن تطهر من المواد العالقة بها وتنق من الطمى وغيره ، على حين أن مياه الترع والقنوات المأخوذة من النيل ، تتعرض للقاذورات ويرقات الأمراض المتوطنة التى تزداد فيها باطراد مما يجعل استعمالها للشرب مصدرا ثابتا لانتشار الأمراض المتوطنة التى تهدد طاقة الفلاح وتقعد به عن العمل والإنتاج .

لـكل ذلك كان من أهم ما اتجه إليه ولاة الأمور فى مشروعاتهم الصحية ، إنشاء عمليات لتوفير المياه النقية بالقرى لاستعمالها للشرب .

والمشروعات التى نفذت والتى ما زالت فى دور التنفيذ لهذا الغرض ، موزعة على أربعة أنواع ، تشرف وزارة الشئون البلدية والقروية على نوعين منها ، بينما تشرف على النوعين الآخرين وزارة الشئون الاجتماعية .

محطات التنقية والتكرير :

فى المناطق التى لا تصلح مياهها الجوفية للشرب مثل شمال الدلتا والفيوم حرصت الوزارة على إنشاء محطات لترسيب المياه وتنقيتها وتطهيرها . وقد تم من مشروعاتها

التى من هذا القبيل ، مشروع المحطات الضخمة التى أقيمت بمديرية الفيــــوم ، والتى تمد مدن وقرى المديرية كلها بالماء النقى . كما أنشأت فى قرية « بساط كـــريم الدين » بالقرب من المنصورة ، محطات مماثلة ، تمد جميع القرى والبلدان القائمة إلى الشمال من مدينة المنصورة . بمياه الشرب ، وأنشئت فى محطة « بساط كريم الدين » محطات قوية مماثلة ، وهى توزع المياه النقية المكررة على جميع القرى والبلدان الواقعة إلى الشمال من مدينة المنصورة .

وتقوم وزارة الشئون البلدية والقروية الآن بتنفيذ مشروعين من هذا النوع من المشروعات — أى إنشاء محطات لترسيب وتنقية مياه النيل — فى مديرية الغربية . كما ينتظر أن ينفذ مشروع مماثل « فى فوة وأبو حمص » يغذى بالماء النقى المكرر قرى وبلاد مديرية البحيرة إلى دمنهور .

وأهم ما يلاحظ على المشروعات التى من هذا النوع ، أنها غالية النفقات ، حتى أن الفرد غالبا ما كلف الحكومة مبلغا لا يقل فى المتوسط عن ثمانين قرشا فى العام .

وقد تم صرف مليونى جنيه على تعميم مياه الشرب بالقرى منها ١٫٥٥٠٫٠٠٠ جنيه على عمليات المياه المرشحة بشمال الدلتا وهى :

ا — محطة مياه بساط كريم الدين وتغذى قرى مديرية الدقهلية وشطوط دمياط ومصيف رأس البر وتعداد السكان ٩٠٠٫٠٠٠ نسمة .

ب — محطة مياه شربين لتغذية القرى الواقعة فى الشمال الشرقى من مديرية الغربية وتعدادها ٦٢٠٫٠٠٠ نسمة .

حـ — محطة فوه لتغذية قرى مديرية الفؤادية وبعض بلاد مركـــزى رشيد والمحمودية بمديرية البحيرة وتعدادها ٥٠٥٫٠٠٠ نسمة .

ء — محطة أبو حمص لتغذية قرى مراكز الدلنجات وأبو حمص وأبو المطامير وكفر الدوار وبعض قرى مراكز ايتاى البارود وشبراخيت ودمنهور وتعـــدادها ٧٢٠٫٠٠٠ نسمة .

ويبلغ جملة تعداد السكان المنتفعين من عمليات مياه الشرب الكبرى المرشحة

٣٫٦٠٠٫٠٠٠ نسمة حاليا وخمسة مليون نسمة مستقبلا ، كما تبلغ تكاليف الأعمال اللازمة لها ثمانية عشر مليونا من الجنيهات .

المضخات الميكانيكية :

أما النوع الثانى من هذه المشروعات الحيوية فيرمى إلى تعميم المضخات الميكانيكية المقفلة ذات التصرف الضخم ، وقد اعتمدت الوزارة لها ١٩ مليونا من الجنيهات تنفق على عدة مضخات .

وتعتمد المضخات التى من هذا النوع على المياه الجوفية أو الارتوازية ، وعلى مياه نقية بطبيعتها لا تحتاج إلى تكرير ، فترفعها المضخات من عمق كبير تحت الأرض ثم توزعها فى أنابيب على مجموعات القرى المجاورة وتتكلف الوحدة من هذا النوع نحو سبعة آلاف جنيه تقريبا ، فإذا ضمت إليه نفقات الأنابيب التى تمتد إلى القرى ارتفعت التكاليف إلى ١٢٫٠٠٠ جنيه وتغذى الوحدة من ١٥ الف إلى ٢٠ الف جنيـــه .

وتبلغ الاعتمادات التى صرفت فى العام الماضى على عمليات مياه الشرب الارتوازية ٦٥٠٫٠٠٠ جنيه وهذه العمليات منتشرة فى جميع مديريات الوجه القبلى وبعض مديريات الوجه البحرى الغير مزودة بعمليات المياه المرشحة .

المضخات اليدوية المقفلة :

أما النوع الثالث من هذه المشروعات ، فانه يهدف إلى تعميم مضخات المياه اليدوية المقفلة أو المضخات الماصة الكابسة ، وتشرف عليه مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية ووحدات من وزارة الصحة ، وهى تجلب الماء من عمق ٣٠ متراً على الأقل بماسورة قطرها بوصتان ونصف البوصة وتغذى الوحدة منه حوالى ١٢٠٠ شخص إذا ما أنشىء لها مستودع مرتفع يتسع لستة امتار مكعبة لتوفير الماء اللازم لست حنفيات ومغسل .

وتستطيع القرية المتوسطة أن تنشئ من هذا النوع أربع عمليات على الأقل ، واحدة فى كل ركن من أركانها ، دون أن تتجاوز تكاليف ذلك ١٥٠ جنيها ، ودون أن تحتاج إلى فنيين فى استعمال المضخات وصيانتها ، ودون أن تحتاج إلى عمليات تنقية أو تكرير ، لأن المياه تجلب من عمق بعيد ، فتكون نقية بطبيعتها .

المضخات اليدوية المفتوحة :

أما النوع الرابع والأخير من هذه المشروعات التى يجرى تنفيذها فإنه يتعلق بمضخات المياه اليدوية المفتوحة ، التى تعرف باسم « الحبشية والسكارجة » وهى تجلب المياه الجوفية القريبة ، من أعماق لا تزيد على ١٥ متراً ، وذلك بماسورة قطرها بوصة وربع بوصة ، ولا تستطيع المضخة من هذا النوع أن تمد بالماء النقى أكثر من ٢٠٠ شخص ، ولكنها سهلة الاستعمال بسيطة التكاليف إذ أنها لا تتطلب أكثر من ستة جنيهات . ويمكن وضعها فى أى مكان حتى فى داخل دور الفلاحين . وإن كان ماؤها يتعرض للتلوث أحيانا ، ويجب أن تكون بعيدة عن خزانات المراحيض .

وهكذا تقوم وزارتا الشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية عن طريق هذه المشروعات بالنهوض بالقرية ، إذ أن تعميم المياه النقية فى الريف كفيل بأن يخلص الفلاحين من الأمراض التى تفتك بصحتهم وبقواهم الانتاجية وبروحهم المعنوية ، فهى مشروعات ذات فوائد صحية واقتصادية واجتماعية فى آن واحد .

العلاج الريفى :

شرعت المراكز الاجتماعية فى مقاومة آفات الريف الثلاث : الجهل والفقر والمرض ، مستخدمة فى ذلك طبيبا وإخصائيا زراعيا واجتماعيا ، وزائرة صحية ومولدة .

على أن الأطباء لم يقبلوا اقبالا كافيا على العمل فى الريف ، مما أدى إلى قعود المراكز الاجتماعية عن القيام بالتزاماتها ، وحرمت القرى حرمانا تاما من أسباب العلاج والوقاية .

وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة، تكونت لجنة للتعبئة الصحية لدراسة النشاط الطبي والصحي الذى تقوم به المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية فى الريف.

وأوصت اللجنة بضرورة العناية بالخدمات الصحية التى تهدف إلى اصلاح البيئة فى القرية عن طريق لجنة صحية ينشئها الأهالى أنفسهم، وتعمل هذه اللجنة على تعميم عمليات المياه الصغيرة، ونظافة القرية، ورشها بمبيدات الحشرات، وحث السكان على نظافة مساكنهم وإنشاء المراحيض القروية البسيطة التكاليف.

وقامت اللجنة باحصاء عدد الأطباء المشتغلين، فتبين لها أنهم يناهزون ٥٣١٤ طبيبا. منهم ٣١٠٠ يعملون فى القاهرة والاسكندرية، و١٩٦٠ فى عواصم المديريات والمراكز و٢٢٤ فى المجموعات الصحية و٢٠ باقى الأطباء الذين يعملون أحراراً فى القرى.

واتضح من هذه الاحصائية مقدار حاجة الريف إلى الرعاية والعناية، وخاصة إذا علمنا أن عدد سكان الريف يبلغ ثلاثة أرباع سكان الجمهورية، وأن الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والانكلستوما والملاريا والأرماد تصيب سكان القرية أكثر مما تصيب أهل المدينة، وأن القرية الموبوءة بمختلف الأمراض هى التى تحمل إلى المدينة كل أنواع الغذاء سواء من اللبن أو الخضر أو الفواكه.

لذلك استقر الرأى على وضع مشروع صحى ريفى يتلخص فيما يلى:

أولا — يتفق الطبيب مع هيئة أهلية تمثل سكان المنطقة الريفيـة الذين يتعاونون فيما بينهم على دفع الأجر المتفق عليه، فيشعر كل من الطرفين بحاجته للآخر فيتبادلان المنفعة والرأى.

ثانيا — يؤسس سكان القرية — سواء أكانوا جمعية مركز اجتماعى أم جمعية تعاونية — عيادة طبية مجهزة بالآلات والأدوات اللازمة لعمل الطبيب.

ثالثا — يلتزم الطبيب أن يقـدم لسكان القرية مختلف الخدمات الطبية والعلاجية والوقائية والتعليمية وإعطاء عناية خاصة لمقاومة أسباب العدوى بالأمراض المتوطنة والرمد وتسجيل الاحصاءات الصحية الحيوية ونشر المبادىء الأساسية للثقافة والإرشاد الصحى.

رابعا — يقوم المشروع على مبدأ الشركة والتعاون بين السكان أنفسهم ، حيث يعتمد أولا على اشتراكات العائلات ، على أن يكون مستوى الاشتراكات التى تدفع أول العام فى محيط امكانياتهم فى حدود مبلغ يتراوح بين ٢٥ قرشا و ٧٠ قرشا فى العام الواحد للأسرة ، على أن يعفى من دفع الاشتراك الفقراء المقيدون فى سجلات الضمان الاجتماعى .

كما يعتمد المشروع اعتماداً وثيقا على اعانة من الحكومة المركزية — فنية ومادية — لجمعية القرية حتى تساعدها على تنفيذ برنامجها الصحى دون أن تتقيد الحكومة بنظام الكادر العام أو الروتين أو اللوائح أو النظم العامة .

خامسا — يحصل الطبيب على مكافأة سنوية قدرها ٢٤٠ جنيها ومسكن لائق فى القرية بالمجان ، كما يحصل على ٢٠ قرشا عن كل زيارة منزلية للمريض فى بيته ويعطى عن كل مريض يتردد على العيادة الخارجية قرشا واحداً من رسم العيادة الذى يدفعه المريض على أن تحسب له هذه المبالغ فى نهاية كل شهر مع المكافأة المتفق عليها .

ويحتم المشروع أن تكون أعمال مقاومة وعلاج الأمراض المتوطنة والأرماد والتطعيم العمومى ورعاية صحة الحوامل بدون أجر ، كما يعافى الفقراء فى حالات الحوادث .

سادسا — يعين الطبيب بعقد لمدة سنة يتجدد من تلقاء نفسه .

سابعا — ينظم المشروع طريقة مؤاخذة الطبيب إذا لوحظ عليه مخالفات من ناحية سلوكه أو عمله .

ثامنا — راعى المشروع استمرار اطلاع الطبيب على تقدم العلوم والفنون الطبية وذلك بامكان انتداب الطبيب كل ثلاث سنوات لمدة محدودة لأحدى الكليات الطبية بمصر لكى يقف على التطور الفنى فى فروع العلوم الطبية .

تاسعا — يحسن تنظيم الأعمال العلاجية عامة ، ولامكان التعاون والاستفادة من مختلف الهيئات الفنية والمستشفيات التى تقوم وزارة الصحة بالاشراف عليها ، يراعى مستقبلا فى توزيع المؤسسات العلاجية الحكومية فى أنحاء الريف ، أن تكون فى مكان

يسمح باستقبال ورعاية الحالات الصعبـــة التى يمكن أن تحول اليهامن طبيب القرية وبذلك يرتفع مستوى العلاج ويشعر الطبيب أن هناك معينا له من زملائه بالمؤسسة الحكومية القريبة يمكن أن يستعين به لضمان علاج القرويين بأسهل الطرق وأحسنها

وقد بدىء فى تنفيذ المشروع بتعيين نخبة من الأطباء الامتياز بمستشفيات وزارة الصحة فى المراكز الاجتماعية فى الريف بلغ مجموعهم زهاء ٢٠٠ طبيب كدفعة أولى . كما تعمل مصلحة الفلاح على نشر الدعوة العامة بإنشاء جمعية إصلاح ريفى واعتمدت لها الجمعيات مبالغ من ميزانيتها لهذا الغرض .

# الخدمات العامة

يقاس رقى الأمم بمستوى الخدمات التى يتيسر لأفرادها الحصول عليها سواء فى ذلك تلك الخدمات التى تقدمها الدولة أو تقوم عليها مؤسسات أخرى ، سواء أكانت فرديه أو جماعية أو « تعاونية » . وهذه الخدمات منها مايقدم بالمجان ومنها مايقدم لقاء أجر قليل أو كثير . ومنها مايعم أو يكاد يعم أفراد الشعب جميعا ، ومنها ماينصب على فريق من الأفراد فى مرحلة معينة من العمر أو تحت ظروف عامة معينة ، ومنها ما ينصب على ذوى الحاجة فى وقت حاجتهم إلى الخدمة . ولا شك فى أن الأصل فى الخدمات انها تنشأ نتيجة للشعور بالحاجة إليها فى أغلب الأحيان ، وكلما ترقى المستوى الاجتماعى والفكرى ومستوى الوعى الخاص والعام كلما نشأت حاجات جديدة فى مستوى أعلى فأعلى . وكثيرا ما تنشأ « خدمات » ولا يكون هناك شعور بالحاجة إليها ، إما لنقص فى الوعى أو لأن هذه الخدمات تبعد كثيراً أو قليلا عن المساس بحاجات الناس .

ولا يخفى ان مستوى الخدمات مرتبط أوثق ارتباط بمستوى الإنتاج ، فكلما ارتفع المستوى الإنتاجى فالاقتصادى لأمة ما ، كلما تهيأت لها السبل لتقديم خدمات أوفر وأوفى وأوسع مدى للمواطنين ، وفى هذه الحالة يتسع مجال الخدمات فيشمل كل محتاج إلى الخدمه ، وتنظم الخدمات وتوزع توزيعا يجعلها فى متناول الأفراد والجماعات فتتيسر لهم الحياة الإنسانية الكريمة .

والمقصود بالخدمات العامة هو ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية للشعب لرفع مستواه وتهيئة أسباب الطمأنينة والرغد والعيش الكريم لأفراده ، فتيسير سبل التعليم وحفظ الأمن وإشاعة العدل والعناية بالصحة والاشراف على المرافق العامة كالمياه والنور والمجارى والمواصلات ، كلها خدمات رئيسية تؤديها الدولة لأفراد الشعب.

وتقدم الدولة إلى جانب هذا نوعاً آخر من الخدمات يقوم على رعاية الأفراد وتنظيم شئونهم من الناحية الاجتماعية ، فتقدم المساعدات للعجزة وذوى العاهات ومن ضاقت بهم سبل العيش وهو ما يعرف بالضمان الاجتماعى ، وتنظم شئون العمال فى ميادين الصناعة والزراعة وتؤمنهم على مستقبلهم ، وتعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة للاستهلاك وتوفير الشروط الصحية فى المساكن ، وتنظم وسائل التوجيه العام والترفيه كالاذاعه والسينما والمسرح .

## الجهات التى تقدم الخدمات :

وتشترك وزارات المعارف والصحة والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والزراعة والأوقاف والارشاد القومى والداخلية ، فى تقديم هذه الخدمات كما تساهم بعض الهيئات والمؤسسات الأهلية فى تقديم أنواع أخرى من الخدمات : فالمؤسسات العالية والتعاونية ومؤسسات الشباب التى تتناول النواحى الثقافية والرياضية والترويحية وتنظيم أوقات الفراغ ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التى تقوم على رعاية الاسرة والطفولة والاحداث المشردين — كلها تكمل ما تقدمه الدوله من خدمات .

وغنى عن البيان ان الجهود الحكومية لن تفى بكل حاجات الشعب ، ولهذا كان الواجب يقضى بتعبئة الجهود الأهلية لكى تتضامن مع الجهود الحكومية فى ميادين الخدمة العامة .

## ماذا تفيد من الخدمات العامة :

وتهدف الخدمات العامة ، سواء الحكومية أم الأهلية إلى رفع مستوى الشعب وتيسر لأفراده سبل الحياة الرغدة . وتنظيم هذه الخدمات وتوزيعها توزيعاً صحيحاً وجعلها فى متناول جميع الأفراد ، من شأنه أن يرفع روحهم المعنوية ويكون منهم مواطنين صالحين قادرين على تحمل أعباء الحياة ومسئولياتها فى مجتمع متحضر .

ولا جدال فى أن رفع مستوى الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأفراده يزيد من قدرتهم على الانتاج ويوفر أسباب الرخاء فى البلاد . والصلة بين الخدمة العامة والانتاج واضحة جلية فكل منهما وسيلة للأخرى ونتيجة لها فى الوقت نفسه ، ومراعاة التوازن

السليم بينهما يضمن للبلاد نهضة انتاجية مضطردة وارتفاعا متزايداً لمستوى المعيشة ، وينشر الطمأنينة بين أفراد الشعب ويشيع الثقة والأمل فى نفوسهم .

## رسالة مجلس الخدمات العامة :

وقد أخذت حكومة الثورة على عاتقها تحقيق هذين الأمرين ، فكما انشىء مجلس الإنتاج القومى لرفع مستوى الإنتاج ورسم سياسة لبناء صرح الاقتصاد القومى ، كذلك أنشىء مجلس الخدمات العامة لرسم سياسة تهدف إلى رفع مستوى الأفراد والجماعات وتيسر لهم سبل الارتقاء والنهوض .

ويقوم المجلس الدائم للخدمات العامة فى الوقت الحاضر برسم سياسة شاملة تقوم على النقطتين التاليتين :

أولا — تنظيم الخدمات الحكومية عن طريق المساهمة فى اعداد ميزانيات دقيقة لكل فرع من فروعها بحيث لا ينفق المال ولا يبذل الجهد إلا فى الموضع الذى يثمر فيه الثمرة المرجوة ويعود بأكبر الفائدة على المواطنين .

ثانيا — التنسيق بين الخدمات الحكومية من جهة والخدمات الأهلية من جهة أخرى والعمل على تشجيع الهيئات والمؤسسات الأهلية — وهى التى يضطلع بها جماعات من أفراد الشعب — وتوسيع نطاقها وتوجيهها ، واثارة اهتمام الأفراد بها كى تزيد مساهمتهم فيها وكى تفيد البلاد من هذه الطاقة البشرية المتمثلة فى ملايين المواطنين فى المدن والقرى . ولا شك أن دعم الجهود الأهلية وتشجيعها ، فيه تنمية لوعى الشعب وضمان لاستجابته لحركة الاصلاح الشامل التى بدأتها الحكومة .

## ماذا كان يحدث فى الماضى :

وتجدر الاشارة هنا الى أن الخدمات العامة كانت تؤدى فى العهود الماضية بطريقة مرتجله لا تعتمد على الدراسة أو النضج ولا تناسق فيها ولا ترابط ، فكانت لا تحقق الغرض منها على الرغم مما كان ينفق عليها من المال ، بل انها لم تؤد إلى رفع مستوى المعيشة فى مصر إلى الحد اللائق بشعب يعيش فى عالم متحضر .

وتقوم الدراسة التى يضطلع بها الان أعضاء مجلس الخدمات وخبراؤه على البحث فى توزيع الخدمات بالنسبة للمناطق وكثافة السكان ومدى حاجتهم إلى الخدمة ، وتقدير تكاليفها ومدى مايصرف على الفرد حتى يحصل على الخدمة ، وقياس كفاءة الأداة التى تقدم الخدمات بتقدير مايفيده الأفراد منها ، وتبسيط اجراءات الخدمة وتيسير حصول الأفراد عليها .

وتتناول مشروعات الإصلاح التى أخذ مجلس الخدمات العامه على عاتقه دراستها ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها فى النقط الآتية :

أولا — الإنشاء والتعمـــير :

اعادة تخطيط القرى والمدن ، واعداد المساكن الملائمة الأفراد ولا سيما فى الريف وتزويد القرى بمياه الشرب النقية وإنشاء عمليات المجارى .

ثانياً — الصحـــة :

علاج الأوضاع التى تضر بالصحة العامة فى القرى والمدن ومكافحة الأمراض وتوسيع نطاق الخدمات الصحية القائمة عن طريق بناء المستشفيات وإنشاء المستوصفات وزيادة عدد الأسرة فى المستشفيات الموجودة .ومن بين المشروعات التى استأثرت بأولوية البحث ،مشروعات مكافحة الدرن وانشاء معهد ومركز تدريبي لمرضى شلل الأطفال والسرطان .

ثالثاً — التعليم :

التوسع فى انشاء المدارس والمعاهد الفنية فى المدن والقرى ونشر الثقافة العامة والتعليم المهنى ومحو الأمية من الريف .

رابعاً — الخدمة الاجتماعية :

وضع برنامج واسع النطاق للخدمة الاجتماعية فى الريف والمدن ، بحيث يفيد الأفراد أكبر فائدة ممكنه من خطة الاصلاح الشاملة — بما فى ذلك زيادة عدد المراكز الاجتماعية وزيادة عدد القائمين على الخدمة فيها ، ودعم المؤسسات التعاونية والعمالية ومؤسسات خدمة الشباب والهيئات التى تقوم

على رعاية الأسرة والطفولة والأحداث والمشردين . وإصدار التشريعات التى تكفل صيانة الأسرة والمحافظة على كيانها .

خامساً — الانتاج :

تنمية دخل الفرد فى المدن والقرى عن طريق تشجيع الصناعات المختلفة ولاسيما الصناعات الريفية الصغرى وزيادة الانتاج الحيوانى ومراعاة التوافق بين توزيع السكان فى المناطق المختلفة وبين توزيع مواد الانتاج .

## المشروعات التى أقرها المجلس :

وقد أقر المجلس الدائم للخدمات العامة سلسلة من المشروعات وأعد طائفة أخرى وصل البحث فيها الى المرحلة النهائية وأمكن تدبير مبلغ سبعة ملايين ونصف مليون جنيه من جملة الأموال المصادرة ، ومبلغ مليون وسبعمائة الف جنيه من مؤسسة أبنية التعليم ، وتدبير مبلغ ٥ مليون و ٣٨٢٫٠٠٠ جنيه من ميزانية الدولة للقيام بتنفيذ سلسلة مشروعات يستغرق تنفيذها حوالى سنة ونصف سنة وهى تشمل مايلى :

برنامج مكافحة الدرن ، وتبلغ نفقاته مليونا و ١٧٤ الف جنيه .
ومشروع مستشفيات الأمراض العقلية وتبلغ نفقاته ٦٢١ الفا و ١٠٠ جنيه .
ومشروع مقاومة الأمراض المتوطنة ، ويتكلف ٤٤٦ الفا و ٦٠٠ جنيه .
ومستشفى خاص لعلاج السرطان ، ويتكلف ١٠٩ آلاف و ٥٠٠ جنيه .
ومستشفى للموظفين ويتكلف ١٠٩ آلاف و ٥٠٠ جنيه .
ومستشفيات للعمال ، وتتكلف ٧٤٦ الفا و ٥٠٠ جنيه .
ومساكن اطلبة الجامعات ، وتتكلف ٧٤٦ الفا و ٥٠٠ جنيه .
والوحدات المجمعة للخدمات بالريف بما فى ذلك انشاء ٢٠٠ مدرسة ، وتتكلف ٤ ملايين و٥٧٧ الف جنيه .

وبرنامج تعميم مياه الشرب ، ويتكلف ٥ ملايين و ٥٠٨ آلاف جنيه .
ومساكن للطلبه السودانين ، وتتكلف ٩٩ الفا و ٥٠٠ جنيه .

وانشاء نقط بوليس وتتكلف ٩٩ الفا و ٥٠٠ جنيه .

وسيتم تنفيذ جميع هذه المشروعات خلال السنة المقبلة ، ماعدا برنامج تعميم مياه الشرب ، الذى سينتهى خلال سنة ١٩٥٦ .

وفيما يلى تفصيلات هذه المشروعات :

١ — المركز التدريبى لمرض شلل الأطفال :

درست وزارة الصحة خلال صيف عام ١٩٥٣ مشروع انشاء معهد لشلل الاطفال وألفت لذلك لجنة من بعض أساتذة كلية الطب بجامعة القاهرة ومستشفى الاطفال بوزارة الصحة ورأت اللجنة ضرورة إنشاء معهد للتدريب واجراء التجارب والأبحاث الوقائية من مرض شلل الأطفال .

كما أوصت هذه اللجنة أيضا بالاستعانة بالهيئات الدولية المختصة فى إنشاء هذا المعهد وتجهيزه وإمداده بالخبراء اللازمين ، والعمل على جعله مركزاً اقليمياً تفيد منه دول المنطقة أيضاً .

وأحالت وزارة الصحة هذا المشروع إلى المجلس وأوضحت أنها من جانبها توافق على اعتماد مبلغ عشرة آلاف جنيه من وفورات ميزانيتها أو من الأموال المصادرة لشراء الأجهزة الخاصة بالمعهد .

وقرر المجلس فى جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ الموافقه على انشاء مركز تدريبى لمرض شلل الأطفال فى حدود مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه تدبر من وفورات الميزانية العامه .

٢ — سياسة امداد القرى بمياه الشرب :

قدم إلى المجلس تقرير مفصل عن هذا الموضوع من اللجنة الفنية التحضيرية الأولى بوزارة الشئون البلدية والقروية خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ . واستعرضت لجنة الشئون الصحية والعمرانية تفاصيل المشروع ودرسته دراسة مستفيضة خلال عدة جلسات ووضعت فى صدده ثلاثة تقارير تناولت الخطوات المختلفة لانشاء محطات وعمليات المياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلى منذ عام ١٩٣٦ إلى الآن ، ونسبة المنتفعين من سكان الجمهورية بتلك المياه ، وما يخص الفرد من تكاليف مشروعات المياه الكبرى ( المياه المرشحة ) والصغرى ( المياه الجوفية ) .

وأوصت اللجنه بأن يراعى فى تصميم شبكات وخزانات العمليات الصغرى الجوفية إمكان استعمالها عندما تستمد المياه المرشحة من العمليات الكبرى أو من عمليات المياه المرشحة التابعة لمصلحة البلديات فى المنطقة بعد توسيعها وتقويتها حتى لايحدث ازدواج فى التكاليف . على أن تنفذ هذه السياسة خلال ست سنوات تبدأ من السنة المالية القادمة وقدر المبلغ المطلوب لكل عام بحوالى ٣ مليون جنيه .

وقد وافق المجلس فى جلسة ٩ فبراير على سياسة امداد القرى بالمياه الصالحة للشرب على أن يحدد لتنفيذ البرنامج المرسوم ست سنوات .

٣ — مشروع مكافحة الدرن :

قدم هذا المشروع إلى المجلس من وزارة الصحة ، فتولت بحثه لجنة الشئون الصحية والعمرانية فى عدة جلسات وقدمت عنه تقريراً مفصلا عرض على المجلس . كما تألفت لجنة فرعية للبحث فى « ضغط تكاليف منشآت الدرن » .

وقد لاحظت اللجنة على ضوء البيانات والاحصاءات المقدمة من وزارة الصحة انه يوجد فى جمهورية مصر حوالى ٤٠٠٠ سرير مخصصة لمرضى الدرن . وان الحاجة تقضى بضرورة وجود سرير واحد لكل ألف من السكان على الأقل أى حوالى ٢٥ ألف سرير . وانه إذا ووفق على تحقيق المشروع كله خلال عشر سنوات ، كان الواجب اعتماد برنامج لانشاء ٢١ ألف سرير جديد بواقع ٢١٠٠ سرير كل عام .

وأوصت لجنة الشئون الصحية والعمرانية :

أولا — باعطاء الأولوية لمشروعات مكافحة الدرن بين باقى المشروعات الأخرى لوزارة الصحة .

وثانياً — وجوب المبادرة إلى اتخاذ خطوات سريعة حاسمة حتى لاتزداد مسألة انتشار الدرن خطورة عاما بعد عام .

كما رأت اللجنة زيادة عدد الأسرة المخصصة لمرضى الدرن بمقدار ٤١٧٠ سريراً جديداً أى ما يعادل برنامج سنتين من برنامج السنوات العشر المقترح تنفيذه .

كما وضعت تقديرات مخفضه لتكاليف انشاء السرير الواحد وتجهيزه وادارته بلغت

نحو ٢٩١ جنيها بدلا من ١٣٠٠ جنيه التى كان يتكلفها من قبل أو ٧٠٠ جنيه كما هو مطلوب فى الاعتمادات المخفضة التى طلبتها وزارة الصحة .

وقد قدرت تكاليف انشاء ٤١٧٠ سريراً جديداً للدرن بمبلغ ٩٧٠ ألف جنيه تقريباً مع مراعاة ان حوالى ١٦٥٠ سريراً سيتم تأثيثها وتجهيزها فقط ويمكن وضعها فى مبانى المستشفيات الحالية .

٤ ــ المساعدات والخدمات اللازمه لإقليم النوبه :

أحيل هذا الموضوع على المجلس ، من مجلس الوزراء فى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ فدرست لجنة الشئون الصحية والعمرانية تفاصيله فى جلسة ٣٠ نوفمبر وألفت لجنتين فرعيتين لاستكمال بحثه . وقد أوصت اللجنة بما يأتى :

فيما يتعلق بتوحيد وتبسيط منشآت الخدمات :

ا ــ الاستعانه بالوحدات العائمة فى أداء الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية .

ب ــ تعزيز الخدمات القائمة حاليا بحيث تزيد من كفايتها لاستيعاب احتياجات الأهالى والوفاء بها إلى أقصى حد ممكن .

ج ــ دراسة موقف سكان النوبة ــ بمناسبة انشاء السد العالى ــ بالاشتراك مع المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، حتى يمكن تهيئة التدابير اللازمة لاسكانهم ورسم سياسة الخدمات فى المناطق التى ستقرر ترحيلهم إليها .

ورأت اللجنة :

أولا ــ البدء فوراً فى إنشاء مدرسة للمعلمين لاعداد مدرسين من أبناء النوبه .

ثانياً ــ إمداد المدارس الحالية فى النوبه باخصائيين من وزارة الشئون الاجتماعية .

ثالثاً ــ إنشاء وحدتين صحيتين من المبانى الخشبية التى يمكن نقلها من مكان إلى آخر لمعالجة الأمراض المتوطنه .

وفيما يتعلق بتجميع وسائل النقل النهرى وتوحيد ادارتها .

رابعاً ــ السماح لوزارة المعارف باستئجار « لنش » لاستعماله فى المرور والتفتيش على المدارس .

خامساً — السماح لوزارة الصحة باستئجار « لنشين » مجهزين للإغاثه والإسعاف ونقل المرضى .

سادساً — الاتصال بمصلحة السكك الحديدية لعمل مشروع تنظيم خطوط منتظمة للنقل المائى ببلاد النوبه — على أن تكون مصرية صميمة .

— وقد وافق المجلس على هذه التوصيات بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٤ . كما وافق على اقتراح الاعتمادات التالية الخاصة بالخدمات اللازمة لأقليم النوبه .

جنيه — بالنسبة لوزارة المعارف :

٥٣٨٨ لإنشاء فصل بمدرسة المعلمين .

١٤٦٢ استئجار لنش للأغراض التعليميه .

— بالنسبة لوزارة الشئون الإجتماعية .

٤٨٠٠ لانشاء ٣ وحدات اجتماعية .

— بالنسبة لوزارة الصحة :

٢٩٢٥ استئجار لنشين الأغراض الطبية .

٢٤٠٠ إنشاء وحدتين طبيتين متنقلتين .

١٦٫٩٧٥ المجمـــوع

٥ — تخطيط القرية ومرافقها ومساكنها :

قدم هذا الموضوع إلى المجلس من اللجنة الفنية التحضيرية الثانية بوزارة الشئون البلدية والقرويه ، وأخذت فى دراسته لجنة الشئون الصحية والعمرانية منذ شهر نوفمبر سـنة ١٩٥٣ ، وقد حضر مداولاتها مقرر اللجنة الوزارية ، وقد قدمت لجنة الشئون الصحية والعمرانية ، التوصيات التاليه :

أولا — تكوين نواة للتخطيط من مختلف الادارات الهندسية بالأقاليم ، وقدرت الاعتمادات اللازمة لتدعيم مصلحة الشئون القروية بالمهندسين والاخصائيين بمبلغ ٣٠ ألف جنيه سنوياً ، كما قدرت مبلغ ٥٠ ألف جنيه سنوياً لتحضير الخرائط ورفع المستوى فى القرى .

ثانياً ـــ إنشاء هيئة خاصة لبحوث البناء المختلفه .

ثالثاً ـــ إعداد فنيين فى التخطيط .

٦ ـــ المشروعات الخاصة بواحة سيوه :

أحيل هذا الموضوع على المجلس من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وقد بحث مجلس الخدمات التقارير التى قدمت إليه من مجلس الانتاج عن التوسع الزراعى فى واحة سيوه . ورأى مجلس الخدمات إيفاد بعثة من الاخصائيين إلى الواحة لدراسة أحوالها من جميع النواحى . وأمضت البعثة فى الواحه نحو ١٥ يوما من أواخر ديسمبر إلى أوائل ينايرسنة ١٩٥٤ ، وقدمت تقريراً مفصلا شاملا تناول جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعيه والتعليمية والصحية للواحه ، ويعد هـــذا أول تقرير دقيق مدعم بالاحصائيات والبيانات ، عن واحة سيوه .

وقدمت بعثة سيوه توصياتها إلى المجلس فوافق عليها فى جلسة ٢مارس سنة ١٩٥٤ وهى تتلخص فيما يلى :

١ ـــ توزيع بعض الأراضى المستصلحة على عائلات تهاجر من وادى النيل للاستيطان بالواحه ، بعد التحقق من خلوهم من الأمراض مع تيسير نقلهم وإعانتهم .

٢ ـــ تصنيع المنتجات الزراعيه وتيسير نقلها .

٣ ـــ إيجاد خدمات صحية واجتماعيه وتعليميه .

تنـــظيمات :

وقد قامت لجنة الشئون التعليمية والاجتماعية بدراسة موضوع تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمـــل وتقدمت إلى المجلس بسياسة ثابتة تقوم على الأهداف الرئيسية الاتية :

ا ) تنظيم العلاقات الصناعية وتجنب المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال قبل وقوعها أو تسهيل فضها إن وقعت .

ب ) ضمان شروط العمل العادلة ، وحماية العمال و تأمينهم ضد طوارىء العمل .

ج ) توحيد المنظمات العمالية ، ومساعدتها على تفهم رسالتها ،

د ) تحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة عن طريق رفع المستوى الثقافى والمهنى بين العمال .

٨ — قامت لجنة الشئون التعليمية والاجتماعية بدراسة تنظيم الأسرة وقد قدم هذا الموضوع إلى المجلس من لجنة مشروع السنوات الخمس بوزارة الشئون الاجتماعية . فأقر المجلس بعض التوصيات الخاصة بتنظيم الأسرة فى جلسته المنعقدة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وشكلت لجنة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ من السادة وزراء العدل والأوقاف والمعارف والشئون الاجتماعية ومقرر اللجنة الوزارية للشئون الاجتماعية ورئيس مجلس الخدمات وسكرتيره العام .

وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ورأت ضرورة ادخال تعديلات على بعض القوانين الخاصة بالزواج والطلاق ، تتناول تقييد الزواج بأكثر من واحدة ووجوب الحصول قبل عقده على إذن من القاضى الشرعى ، وتنظيم الطلاق وتقرير التعويض المناسب للزوجة إذا طلقها زوجها دون مسوغ ، وكذلك تعديل لائحة المأذونين الشرعيين . وقد أقر المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ هذه التوصيات مع استمرار المناقشة فى المواد . وقامت لجنة الخدمات غير الحكومية بدراسة موضوع رعاية الشباب والتربية الرياضية . وقدمت بعد انتهاء بحثه مشروعا لانشاء مجلس أعلى للشباب والتربية الرياضية — تمثل فيه الهيئات الحكومية والأهلية التى تعمل فى محيط الشباب ، ويتولى هذا المجلس رسم السياسة العامة لرعاية الشباب وتنسيقه على أساس من الدراسة والبحث والتقويم والإحصاء .

وتكونت بالمجلس الدائم للخدمات العامة هيئة يطلق عليها « اللجنة الأهلية لمسائل السكان » تمثل فيها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والارشاد القومى والمجلس الدائم للإنتاج القومى وعدد من رجال الاقتصاد والاجتماع والصحة ومن المختصين فى علم النفس والاحصاء .

وتعنى هذه اللجنة بالمسائل التاليه بصفة خاصة :ـ

أ ) دراسة جميع الحقائق المتصلة بالاتجاهات السكانية فى مصر مع الاهتمام ببحث العوامل النفسية والاجتماعية التى تؤثر فى البيئات المختلفة وفى طبقات الشعب .

ب) دراسة العلاقة بين نمو السكان فى مصر وبين نموها الاقتصادى على ضوء مواردها الحالية وإمكانياتها الفعلية .

ج ) التقدم باقتراحات وتوصيات يمكن اتخاذها أساساً لرسم سياسة سكانية تتفق وأهدافنا القومية وتحقق للبلاد مانرجوه لها من مكانة دولية عظيمة .

وبدأت اللجنة عملها ببعض الأبحاث التمهيدية عن علاقة نمو السكان بنمو الموارد ، وأثبتت هذه الأبحاث تخلف الموارد عن السكان فى الماضى وعدم ربط الزيادة فى السكان بالزيادة فى الموارد .

وستقوم اللجنة خلال ستة أشهر بوضع توصياتها فى صدد السياسة السكانية التى تقترح على الحكومة الأخذ بها .

# هيئة التحرير

إن هيئة التحرير — كما تبدو من الخطوط الرئيسية التي يرسمها شعارها وتتجه إليه أهدافها — هي جمعية قومية تؤمن بالشعب وتعتمد على وطنيته وتوكد سيادته وتحترم إرادته ، فهي تدعو إلى تعبئة قواه المادية والروحية وتفتح بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة .

ينص دستور الهيئة على بذل النفس والنفيس لاجلاء الغاصب عن وادي النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أي استعمار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي . وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أي مؤثر خارجي .

وفيما يختص بالأهداف الداخلية فهي تعمل على تحقيق المصالح والرغبات الأساسية للشعب بحيث يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته . وإقامة مجتمع على أسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشييد الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رءوس الأموال فيها . مع كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة . وتبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها الخارجية بالسعى إلى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدولة العربية

ليكون أداة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانيها المشتركة . والتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمطالبة بالعمل على خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها .

## نظام التكوين :

كان أفراد الشعب طوائفه وجماعاته ما تجتمع إلا لتنفض أو لتهتف وتصفق ولم يكن هناك ما يربط بينها . . . كانت مفككة لا تشعر بمسئولية معينة أو التزام معين نحو مجتمعهم ونحو أمتهم ، فقامت هيئة التحرير لتجمع شعث هذا الشعب المفكك وتلك الجماعات المتنافرة فى وحدة قوية متماسكة على أهداف واضحة مرسومة وبرنامج قوى محدد يعالج مشاكل الوطن واحتياجات أفراده ويرسم سياسة الاصلاح المادى والروحى ويوجه الجهود إلى القضاء على أمراض الشعب الاجتماعية وتوفير الرفاهية الاجتماعية والعزة القومية للمواطنين .

فأوجدت هيئة التحرير نظاما يقوم على أساس ديمقراطى صحيح أساسه قيام الأفراد بأنفسهم بكافة ما تطلبه الحياة الحرة الكريمة معتمدين على قواهم وجهودهم التعاونية مجندين كل ما لديهم من موارد فى سبيل ذلك . فجعلت فى كل بيئة (مجتمع محلى) — قرية أو شياخة — مجلس إدارة يمثلها أصدق تمثيل تحيط به جمعية عمومية من أهل القرية أو الشياخة ثم يكون لكل مجموعة متقاربة من القرى أو الشياخات مجلس إدارة آخر أعلى درجة ، هو مجلس إدارة النقطة تمثل فيه مجالس إدارة هذه القرى أو الشياخات ثم يكون لكل مجموعة متقاربة من النقط مجلس إدارة هو مجلس إدارة المركز أو القسم الذى تمثل فيه مجالس إدارة النقط ثم يلى بعد ذلك مجلس إدارة المديرية أو المحافظة الذى تمثل فيه مجالس إدارة المراكز أو الأقسام بدائرتها ، ثم يأتى المجلس الأعلى الذى تمثل فيه جميع مجالس المديريات والمحافظات وهو الذى يشرف على جميع هيئات التحرير فى أنحاء الجمهورية ويعتبر أعضاء مجالس الادارة فى المستوى الأدنى بمثابة أعضاء الجمعية العمومية لمجلس الادارة التالى مباشرة ، بمعنى أن أعضاء مجالس إدارة القرى أو الشياخات الداخلة فى نطاق النقطة هم جميعا أعضاء الجمعية العمومية لها ، وأعضاء مجالس إدارة النقط بدائرة المركز أو القسم ، هم جميعاً أعضاء الجمعية العمومية بمجلس

إدارته ، وهكذ حتى نصل إلى الجمعية العمومية الرئيسية التى يكون أعضاؤها هم أعضاء مجالس إدارة المديريات والمحافظات .

ويوجد إلى جانب المجلس الأعلى والجمعية العمومية الرئيسية للهيئة ، لجنة عليا تتألف من ذوى الخبرة الطويلة والتجارب فى ميادين الخدمة العامة يكونون بمثابة هيئة استشارية للاسترشاد برأيها فى توجيه النشاط العام للهيئة ورسم الخطط الرئيسية لتحقيق الأهداف — وذلك فضلا عن الجهاز الادارى التنفيذى بالمقر الرئيسى للهيئة الذى يتكون من سبعة أقسام ، وهى إدارة الشبـــاب ، وإدارة العمل . وإدارة الهيئات ، والأمانة العامة . وإدارة العـلاقات الخارجية ، وإدارة الدعوة والارشاد ، وإدارة النشر والدعاية

١ — فادارة الشباب تقوم برعاية الشباب ثقافياً واجتماعياً وروحيا ورياضياً .

وبحث مشاكل الشباب وطرق عـلاجها وشغل أوقات الفراغ وتنظيم الرحـلات العملية للطلبة فى داخل مصر وخارجها للتعرف بنهضات الشباب فى العالم .

وبصفة عامة تهدف هذه الادارة إلى توحيد صفوف الشباب وبث الوعى القومى بينهم وإطلاعهم على تاريخ بلادهم وأهداف ثورتهم وما يتطلبه الوطن منهم فى معركته مع الاستعمار ، وإعدادهم لخوض هذه المعركة صفاواحداً شعاره نصرة لله وعزة للوطن وسبيله تحرير العقل والنفس والجسد والخلوص لله ولمصر .

٢ — إدارة العمل وتقوم بتوحيد صفوف العمال وتوثيق العـــلاقات بينهم وبين أصحاب الأعمـال . وتحقيق التعاون بينهما وحـل المشاكل العمالية بالطرق الودية القائمـة على المحبة والتكاتف فى سبيل غرض واحد هو رفع المستوى الانتاجى وقيام الصناعة فى البلاد .

كما ترمى إلى تقوية وتدعيم الحركة النقابية العمالية وتوجيهها إلى الطريق النقابى الصحيح .

وبصفة عامة تسعى لتحقيق قيام النهضة الصناعية الكبرى لمصر عن طريق الوعى والإدراك السليم من العامل باعتباره عماد نهضة وطنه .

وبين صاحب العمل باعتباره المسئول عن تدعيم عظمة وطنه بماله وحبه لابنائه من العمال .

٣ ــ وإدارة الهيئات تقوم بالاتصال بجميع هيئات وطوائف الأمة وتنسيق التعاون بينها وفتح مجال النشاط والعمل أمام أفرادها بحيث يمكن توجيه هذه الطوائف والهيئات معا لخوض معركة واحدة هى تحرير الوطن وبناء المجتمع الجديد كما تسهم بقدر إمكانياتها فى بحث مشاكل الهيئات المختلفة ومعاونتها على حلها ووضع علاج لها .

أى أن مهمة هذه الادارة بصفة عامة هى تقوية كل طائفة وكل هيئة وتقوية صفوفها وبذا يوجد الوطن القوى .

٤ ــ إدارة الأمانة العامة وتقوم بأعمال الجهاز الادارى الذى يشرف على تنظيم وإدارة الهيئة من النواحى الادارية .

٥ ــ وإدارة العلاقات الخارجية وهى تشرف على تنظيم وإيجاد العلاقات مع الشعوب والدول الأجنبية كما تقوم بتحقيق التعاون والاتصال الوثيق بإخواننا أبناء البلاد العربية والاسلامية فمحنة هذه البلاد جميعاً محنة واحدة هى الاستعمار . وبالتعاون الفعال وتوحيد الجهود يمكن لهذه القوة العربية والاسلامية أن تتخلص من عدوها وأن تقوى . وبذا تصبح عاملا قويا فى إقرار السلام وتحقيق العزة لهذه الشعوب التى طال عليها الظلم وتمكن منها الطغيان .

٦ ــ وتنهض إدارة الدعوة والارشاد بوضع الأسس الثابتة الروحية والخلقية التى يقوم عليها بناء الوطن ، وتهدف إلى تحرير العقول من التيارات المضللة التى استولت على عقول بعض الشباب والشيوخ والتى لا ترمى إلا إلى الفرقة والتحزب أو إلى بث عقائد ضالة بين الناس تهدف الى استغلال بعض الشباب الطيب والسيطرة عليه وتوجيهه لصالح قلة من الأشخاص تحركهم أطماعهم أو يغويهم ذهب العدو ووعوده . كما تقوم هذه الادارة ببث روح التدين بين المواطنين وإيجاد جيل يعرف ربه معرفة سليمة ويسعى إليه ويعمل ابتغاء وجهه . وتشرف أيضاً على معهد التحرير الذى افتتح دورته الأولى بقصد تكوين طبقة من المواطنين الصالحين الذين يعرفون رسالة الانسان على الأرض ، نحو ربه ونحو وطنه ونحو نفسه .

٧ـ وأخيراً تقوم إدارة النشر والدعاية بنشر عقيدة التحرير بين الناس بالوسائل المختلفة وإصدار الكتب والنشرات التى تشرح للناس رسالة التحرير وأهداف الثورة .

## أسس التنظيم :

تنشد الهيئة ، التحرير للوطن وللنفس . وتحرير الوطن يكون فى ميدانين : الاول الخارجى وهو القضاء على الاستعمار ، والثانى الداخلى وهو القضاء على كل ضعف واستكمال كل نقص والنهوض الشامل بكافة المرافق ، ولا بد من أن نسلك السبيلين فى آن واحد لتحرير الوطن وتحرير النفس فكلاهما مرتبط بالآخر أشد الارتباط .

وهذا هو الأساس الأول .

أما الأساس الثانى فهو أن تحرير الوطن وتحرير النفس معناهما أن يعمل المواطنون جميعا من أجل أمتهم ومن أجل أنفسهم . ولكن كيف يعملون وهم على هذه الحال من التفكك وعدم التماسك ؟ إن أبناء الحى لا يعرفون بعضهم بعضا ولا تجمعهم رابطة ، فما بالنا بأبناء الأمة جميعا ؟ لذلك كان من الضرورى أن يحقق التنظيم التماسك والقوة بين أبناء الحى الواحد والقرية الواحدة ثم الوطن الواحد .

اما الأساس الثالث فهو تكافؤ الفرص أمام طوائف الشعب المختلفة للمساهمة فى معركة التحرير فلا تكون قاصرة على فئة أو طائفة دون أخرى ، الكل فى ميدان الجهاد سواء . وقد روعى هذا فى التنظيم فتلاقت الطوائف والفئات المختلفة التى يضمها هذا الشعب حول أهداف موحدة مشتركة جمعت بين قلوبها ووحدت بين مشاعرها وساوت بينها فى شرف الجهاد .

والأساس الرابع هو الديمقراطية الحقة التى يميزها الاحترام المتبادل والثقة بالنفس والإخاء والتراحم ، وإنكار الذات والتعاون التام المطلق . فكفل التنظيم لابناء الحى الواحد التكتل ليتدارسوا شئونهم ومشاكلهم بشكل جماعى ويضعوا خطط العلاج وبرامج التنفيذ التى يشترك فيها الجميع كل حسب استعداده وقدرته .

وعلى هذه الأسس الأربعة وهدى التجارب ، قام تنظيم الهيئة بأنحاء الجمهورية ورسمت سياسته ووسائله ووضعت لوائحه وقوانينه التى بدأت تؤتى ثمارها بصورة

لم تشهدها البلاد من قبل برغم حداثة الهيئة وبرغم ما استنفد من جهود ضخمة ووقت ليس بالقصير فى الانشاء والتكوين والتنظيم ، وهذه الثمار تتمثل فيما قامت به الهيئة من أوجه النشاط المختلفة فى معركة التحرير وأصبح ذلك السيل الجارف من المواطنين الاحرار قوة شعبية متماسكة تقف الى جانب أولى الامر وقادة الأمة جنباً الى جنب فى طريق واحد نحو هدف واحد وغاية واحدة .

## فروع الهيئة :

بلغت فروع هيئة التحرير منذ تأسيسها ١٢٠٠ فرع من كافة أنحاء الجمهورية منها ٤٠١ فرعا فى المحافظات و ٤٠٩ فرع من الوجه البحرى و ٣٤٠ فرع فى الوجه القبلى .

وكان من مظاهر الإعجاب بمبادىء هيئة التحرير أن قامت جماعات فى أنحاء متفرقة من العالم تدعو للهيئة وسياستها وتؤيدها . ففى فرنسا تكونت جماعة ( أصدقاء هيئة التحرير المصرية ) تضم نخبة من العلماء والسياسيين والأدباء والفنانين . وفى الولايات المتحدة (جماعة أصدقاء مصر) وعلى رأسها الصحفية والكاتبة النابهة ( دروثى طومسون ) والصحفى المشهور ( جارلاند ايفانز هوبكنز ) . وفى بونس ايرس ( جماعة مصر — الارجنتين ) تدعو الى مناصرة فكرة هيئة التحرير ومبادئها ، كما تكونت فروع أخرى فى معظم العواصم العربية وفى مقدمتها : دمشق ، الخرطوم .

وعندما يتم اعتماد مجلس ادارة لأى فرع من فروع الهيئة ، يبدأ المجلس فى تشكيل لجانه الدائمة التى تختص بميدان معين من ميادين النشاط . ويختار لكل لجنة أصلح المواطنين للقيام برسالتها على الوجه الصحيح ممن تتوافر فيهم الخبرة والاستعداد للخدمة فى هذا الميدان ، وأهم اللجان التى تعمل فى محيط كل هيئة فرعية بصفة دائمة هى : اللجنة الصحية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والرياضية ، والشئون العمرانية ، والمصالحات والتحكيم ، والدعاية والارشاد .

## نشاط الهيئـــة فى عامها الأول :

### ١ — التكافل الاجتماعى :

قامت جميع هيئات التحرير بحصر الفقراء والمعوزين بدائرتها حصراً دقيقا ، وفحص حالاتهم وأنشأت سجلا سريا بدائرتها لتدوين أسمائهم ، ولم تترك مناسبة تمر دون أن تشعر هؤلاء المعوزين بحدب المجتمع عليهم ممثلا فى أبناء جيرتهم وذلك بما تقدمه اليهم من مؤن وكساء ومساعدات مالية .

وفى غضون شهر رمضان المعظم تقوم جميع هيئات التحرير بدعوة (ضيوف التحرير) من المعوزين الى موائد الافطار يوميا ، يشاركهم إفطارهم بالتناوب أعضاء الهيئة الذين يرحبون بوفادتهم ويقومون بخدمتهم . والى جانب هذه الموائد ترسل كل هيئة الى الأسر الفقيرة التى تحول ظروفها دون الحضور ما يكفيها من طعام طوال هذا الشهر المبارك .

كما تقدم الكساء فى عيد الفطر وهدايا للأطفال وتوزع كميات من اللحوم والأغذية الجافة والحلوى بمناســبة المولد النبوى وذكرى إعلان الجمهوريه ، مع العطف على المرضى فى المستشفيات وزيارتهم وتوزيع الهدايا عليهم والترفيه عنهم .

ولم تكتف هيئـات التحرير بتقديم هـذه المساعدات ، بل رأت أن واجبها يقتضيها أن تنشىء جمعية دائمة لرعاية الفقراء والمعوزين بدائرتها . ومن أمثلة ذلك هيئة التحرير بحدائق القبة التى أنشأت « جمعية التحرير للخدمات الاجتماعية » وهى تهدف إلى العمل على تحسين حالة الأسر الفقيرة ، وإقامة المنشئات الاجتماعية والخيرية المختلفة التى تساعد على رفع المستوى الاجتماعى لهذه الأسر . ورفع مستوى المعيشــة لسكان الحى على ضوء البحث على أساس الدراسات والفحص والتقييم ، ونشر التربية الرياضية بين شباب الحى .

وقد بلغ ما أنفقته هيئات التحرير الفرعية على أعمال البر والخير فى العام الماضى عشرين ألفاً من الجنيهات . ومن أبرز جهود هيئات التحرير فى ميدان التكافل الاجتماعى بالإضافة إلى ما تقدم ، العمل على نشر السـلام والوئام بين المواطنين ، وإزالة ما بينهم من منازعات وأحقاد وفرقة ، تحقيقاً للوحدة . وتمكنت لجان المصـالحات والتحكيم

بالهيئات الفرعية من الفصل فى آلاف المنازعات بالطرق الودية السلمية مما ساعد كثيرا على استتباب الأمن والإخاء والمحبة .

وتقوم بعض الهيئات الفرعية بواجبها الانسانى فى حالات الإغاثة نحو المنكوبين بسبب الحرائق أو الفيضانات وما إليها ، وقد تبرعت هيئة تحرير بنى مزار بمبلغ ٥٧٠ جنيهاً لجمعية الاسعاف بها لتتمكن من تأدية رسالتها .

## ٢ — الميدان الثقافى :

من أبرز مشاكلنا الجهل ... فالأمية المتفشية بين المواطنين هى نتيجة لإهمال العهود السابقة تنفيذاً لسياسة الاستعمار والرجعية التى لا تقوم لها قائمة إلا حيث يوجد الجهل، وقد آلت هيئة التحرير على نفسها تحقيقاً لرسالتها أن تعالج هذه المشكلة بالعمل على نشر ألوان الثقافة والمعرفة بين المواطنين وتهيئة سبلها بمختلف الوسائل واهمها

### أ — إنشاء مراكز لمحو الأمية

قامت أغلب الهيئات الفرعية بإنشاء مدارس كاملة أو فصول كمراكز لمحو الأمية بين المواطنين وخاصة بين الشباب وكبار السن ممن لم تساعدهم ظروفهم على التعليم فى الوقت المناسب وذلك فى أوقات فراغهم . ويتولى مهمة التدريس لهم بعض المدرسين المتطوعين أو المثقفين من أعضاء الهيئة بلا مقابل طبقاً لأحدث الأساليب وبما يتفق وظروف كل إقليم وذلك بالتعاون مع الجهات والهيئات الأخرى المعنية بهذه المشكلة كوزارة المعارف . ولا تدخر هيئات التحرير وسعاً فى الدعاية بين الأميين لحثهم على الاقبال على هذه المراكز والانتظام فيها .

### ب — إنشاء المدارس

لم يقتصر دور هيئات التحرير على إنشاء مراكز لمحو الأمية فحسب ، بل قام بعضها بإنشاء مدارس خاصة لتستوعب من لم يجد له مكاناً فى المدارس الحكومية ، كما قامت هيئات التحرير الأخرى بتيسير مهمة وزارة المعارف فى نشر العلم وذلك بأن مهدت لها الأرض بالمجان لتقيم عليها المدارس وقد أسهم بعضها مادياً فى تكاليف الإنشاء والبعض الآخر قام بعملية الإنشاء وسلم عملية المبانى جاهزة للوزارة لتتولى إدارتها .

ج — المكتبات الشعبية

قام الكثير من هيئات التحرير الفرعية بتجهيز مكتبات تضم مختلف الكتب والنشرات والمطبوعات والمجلات التى تبرع بها أعضاؤها وغيرهم من المواطنين وجعلتها فى متناول أفراد الشعب ودعت لها ليقبلوا عليها ويقضوا وقت فراغهم بها فيما ينفعهم ويقيهم مغبة سوء استغلال وقت الفراغ .

د — المحاضرات الثقافية

نظمت كل هيئة تحرير فى دائرتها سلسلة من المحاضرات ، والمناظرات الثقافية وجندت لها خيرة الخطباء والمحدثين ، تتناول مختلف الموضوعات التى تمس حياة المواطنين وتعمل على نمو مداركهم والنهوض بتفكيرهم .

ه — دروس خاصة

بلغ من اهتمام بعض هيئات التحرير بالنواحى الثقافية ونضوج الوعى الثقافى أن قامت فى الصيف الماضى بتنظيم دراسات خاصة فى مجموعات بالمجان للطلبة الراسبين فى مختلف مراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والمتوسط وقام بالتدريس فيها أساتذة المدارس المتطوعون وأتت بنتائج باهرة ، وقد تم ذلك فى هيئات تحرير المنصورة ومنوف ودكرنس وميت غمر وبعض هيئات تحرير القاهرة .

و — المجلات والنشرات

تقوم أكثر من خمسة عشرة هيئة تحرير حاليا بإصدار مجلات ونشرات محلية تحمل اسمها ويشترك فى إعدادها وتدبيج موضوعاتها أهل البيئة أنفسهم .

## ٣ — الميدان الصحى :

تؤمن هيئات التحرير بأن العقل السليم فى الجسم السليم وبأن المرض من المشكلات الرئيسية الثلاثة التى نعانى منها الأمرين، فقامت بجهود جبارة فى هذا الميدان نجملها فيما يلى:

ا — المستوصفات العلاجية

أعد الكثير من هيئات التحرير وجهزت مستوصفات علاجية شعبية تقدم الخدمات الطبية للمواطنين بالمجان لغير القادرين منهم وبأجور اسمية لمحدودى الدخل بما فى ذلك

صرف الدواء اللازم والعمليات الجراحية البسيطة . وقد بلغ عدد المستوصفات التى تم أعدادها وتزاول نشاطها فعلا أكثر من مائة مستوصف وفى القاهرة منها خمسة مستوصفات وكذلك فى المنصورة ودكرنس وميت غمر وديرب نجم والمنزلة وسمنود وبسيون وبلقاس ورشيد والسنطة وبنها وشبين الكوم والاسكندرية ودمياط والاسماعيلية والسويس والفيوم وبنى مزار والحرص ومطاى وأبو قرقاص . وأنشىء فى بعض هذه المدن أكثر من مستوصف .

ب — المستشفيات :

أنشأت أكثر من هيئة تحرير مستشفى محلياً لعلاج مختلف الأمراض . فقد أنشأت هيئة تحرير الفيوم داراً للعلاج وأخرى للولادة للفقيرات تتولى رعاية الحامل ثم تستقبلها عند الولادة وتبقى بها مدة أسبوع يصرف لها خلاله الغذاء الجيد ، كما يصرف الكساء المولود بالمجان . وكذلك هيئة تحرير طنطا وبلقاس — وقامت هيئات أخرى بالتبرع بالأرض وجزء من تكاليف البناء لاقامة مستشفيات أو مجموعات صحية لتسهل لوزارة الصحية ووزارة الشئون البلدية والقروية مهمتهما فى توفير سبل العلاج أمام المرضى .

حـ — الحملات الطبية :

نظمت بعض هيئات التحرير كهيئة تحرير القاهرة والغربية ومغاغة حملات طبية قوامها الأطباء والممرضون وبعض المتطوعين والمتطوعات ، مزودة بمعدات الكشف والعلاج والأدوية . تنتقل فى يوم معين من كل أسبوع أو أكثر بدائرتها تفحص خلالها المرضى بها ، وتصرف لهم الدواء اللازم وتحيل ما يلزم إحالته إلى أقرب مستشفى ليعالج بها تحت إشراف الهيئة ، فضلا عن قيام الهيئة بعمل بحث طبى شامل للبيئة من حيث مواردها ومشاكلها الصحية ، ثم تقدم نتيجة هذا البحث إلى الجهات المختصة ليكون موضع نظرها .

وقد قامت هيئة تحرير بنى سويف بتكوين جمعية صحية لكل مدرسة بدائرتها زودتها بالأدوية ومعدات الإسعاف الأولى وكذلك تقديم المساعدات العينية لأسر المصدورين والملابس الضرورية بالمجان لفقراء التلاميذ .

## ٤ — الدعاية والإرشاد الصحى :

وتقوم هيئات التحرير أيضا بكافة وسائل الدعاية والإرشاد الصحى عن طريق لجانها الصحية مستعينة فى ذلك بالمحاضرات والأشرطة السينمائية والاعلان والمسرح الشعبى وتنتهز فرص تجمع الأهالى فى الموالد والمناسبات لهذا الغرض .

## ٤ — الميدان العمرانى :

من أهم المشروعات العمرانية التى تبنتها هيئات التحرير — وخاصة القروية منها — مشروع إنارة القرى ، وذلك بوساطة دق عواميد فى الشوارع الرئيسية بالقرية ودروبها يعلق فى كل منها مصباح يتولى المواطنون بالمناوبة تزويده بالكيروسين اللازم ، بالتعاون فيما بينهم وفى ذلك ما يكسب القرية بهجة بتبديد ظلامها وخاصة فى ساعات الليل الأولى مما يساعد على استتباب الأمن بها ، وقد بلغ عدد القرى التى طبق فيها هذا المشروع حتى الآن أكثر من مائة قرية . ولن يمضى وقت طويل حتى يعم القرى جميعاً .

وقد قامت هيئة التحرير بأبى حماد بشراء ماكينة رفع مياه لملء عربات الرش وأعارتها للمجلس البلدى . كما أنشأت هيئة تحرير مركز أرمنت قنطرة ثابتة على ترعة نجع أبو حليمة . وقامت هيئة ديروط بإقامة ثلاث حدائق خصصت إحداها للأهالى والثانية ( للاطفال ) والثالثة مكان مدافن قديمة كانت تشوه جمال المدينة . وأسهمت هيئة تحرير بنى مزار فى تركيب ماكينة إنارة قوة ٣٧٥ حصانا لانارة البلدة . كما قامت هيئة تحرير العدوة بإنشاء طريق بنزلة الأشراف بطول ٢١٠ أمتار وأصلحت الطريق الموصل من المستشفى إلى بحر يوسف ، فضلا عن جهودها فى تنظيف شوارع القرى . وأسهمت هيئة تحرير بلقاس فى تنظيف شوارعها شتاء ، وكونت هيئة تحرير شربين شركات أهلية بمعونتها وإرشادها كما قامت بتوصيل التيار الكهربائى إلى كثير من المحال والمنازل والشوارع . وتنهض هيئة تحرير طنطا بمشروع للمساكن الشعبية على مساحة قدرها سبعة أفدنة ونصف كنواة ، وأعدت الأرض اللازمة ويجرى السير فى المشروع .

## ٥ — الميدان الاقتصادى :

كانت أبرز الهيئات فى هذا الميدان هيئة تحرير الفيوم التى درست مشروع الصناعة

قمر الدين من المشمش الذى يزرع بكثرة بها ، والزيت من الزيتون والموالح وتجفيف البلح ، وأقامت معهداً صناعيا لهذا الغرض زودته بكل ما يحتاجه واتفقت مع وزارة المعارف على أن تمده بالإخصائيين اللازمين .

وأوجدت هيئة تحرير طنطا بمقرها نولا يدويا لتدريب الشباب على صناعة النسيج اليدوى ليزيدوا من دخلهم فى أوقات فراغهم .

وقامت هيئات أخرى بتكوين جمعيات تعاونية منزلية وزراعية لتصريف المحاصيل وصناعة منتجات الألبان والأقراص وبيع السماد والبذور وغيرها .

يضاف إلى ذلك ما قامت به هيئات التحرير فى مشروع الدواجن بتطعيمها ضد الأمراض والاكثار منها ، وكذلك غابات التحرير التى غرست بها الأشجار استجابة لمشروع الشجرة .

## ٦ — الميدان الرياضى :

تدرك هيئات التحرير قيمة التربية الرياضية وأثرها فى تكوين المواطن الصالح جسما وخلقاً ، فعملت على تشجيع الرياضة ونشرها بمختلف الوسائل والسبل وخاصة بين طوائف الشباب فقامت كل هيئة بتكوين الفرق الرياضية وزودتها بكل ما تحتاج إليه من أدوات ومعدات وملابس ونظمت المباريات بينها . وخصصت جوائز رمزية وكؤوس التحرير للفرق الفائزة وشجعت المسابقات الأولية كما قامت هيئة تحرير دكرنس بإنشاء ناد رياضى مسجل يضم شباب التحرير ، وكذلك هيئة تحرير بالقاس التى أنشأت نادى التحرير الرياضى ، والسنطة ، وسمنود ، والفيوم ، وشبرا الخيمة ، والجمالية بالقاهرة وبنى سويف ، وأبو حماد . كما أقامت هيئة تحرير السويس ساحة شعبية وخصصت كؤوسا للمباريات .

يضاف إلى ما تقدم مجهود هيئات التحرير فى إحياء الشعائر الدينية وتعمير المساجد وإصلاح المعطل منها وبناء مساجد جديدة وتعريف المواطنين بدينهم على أسسه الصحيحة العميقة والإحتفال بالمناسبات الدينية وإحيائها لما فيها من عظات . وكذلك تعريف المواطنين ببلادهم وتوطيد أواصر الصلات والتعارف بينهم فى كل مكان بما تنظمه من رحلات تعليمية وترويحية .

٧ — الندوات :

وهى عبارة عن مؤتمرات شعبية تضم طوائف الشعب وأولى الأمر وممثلى الحكومة بكل أقليم وفى هذه المؤتمرات الشعبية تناقش مشاكل الإقليم وتعرض الحلول ووسائل العلاج وتحدد التزامات وواجبات كل جانب فيشعر المسئولون برقابة الشعب ويكون الشعب عونا للحكومه فى تأدية رسالتها ويتم التفاهم بينهما فتكون الاستجابة لما فيه الصالح العام .

وقد أتت هذه البرلمانات الشعبية بأعظم النتائج وترتب عليها النهوض بالمشروعات الاصلاحية بالبيئات المختلفة وعلاج المشاكل المحلية بما يكفل راحة المواطنين ورفاهيتهم .

ولا زالت هيئات التحرير فى عامها الثانى توطد ما قامت به فى عامها الأول وتستزيد منه وتبحث عن ميادين جديدة فى معركة التحرير .

## الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى

عبرت الهيئة عن هذه الأهداف بما وضعته من نظام للوصول إليها . وهو نظام مصرى خالص مستلهم من تقاليدنا المصرية وممتدة جذوره الى أعماق البيئة المصرية ويتميز نظام التعبئة الشعبية كما رسمته هيئة التحرير لبلوغ أهداف الميثاق بأنه :

أولا — لا يجعل الحكومة كل شىء ويجعل الشعب كل شىء .

ثانياً — يضع عناصر الثورة القومية على قدم المساواة متكافئة متعاونه ، رأس المال والعمل والملكات الفنية ، كل يضطلع بنصيبه فى تحرير الوطن وبناء مجده .

وبهذا لم تضع عبء التوجيه وعبء هذا البعث فى سائر أوضاعه وسائر ألوان نشاطه على عاتق الحكومة وحدها حتى لا تنوء به طاقتها ، أو يمتد بالأمة الزمن انتظاراً لتحقيقها ، بل رأت أن تنبع هذه النهضة من جوانح الشعب وأن يتكافل الجميع فى تحقيقه بأن يضم الفرد جهده المتواضع إلى جهد أخيه وأن تضم كل طبقة مواردها إلى موارد الطبقات الأخرى . ويكون دور الحكومة فى هذه التعبئة إنارة الطريق للشعب واستخدام سلطانها لنفاذ إرادته .

ولما كان من أهم الأمور وأخطرها إعادة بناء مصر الاقتصادى على أساس سليم ، يضمن الاستقرار لجميع عناصر الانتاج بحيث تقضى على أسباب التفرقة والتطاحن والعداء بينها ، والذى تقاسى منه دول الغرب والشرق لاعتناقها مذاهب تمالىء أحد العناصر على حساب العناصر الأخرى .

لذا جاء هذا النظام مختلفا عن النظم الفاشية والنازية التى تجعل الدولة كل شىء وتجعل الفرد بل الشعب برمته لا شىء . وكأنه عجلة صماء يحركه جهاز الدولة ويوجهه كيف يشاء فليس للشعب فيه رأى ولا وحى ولا اتجاه ذاتى .

كما جاء مختلفاً عن الشيوعية التى تستأثر فيها الدولة بملكية رأس المال ولا سبيل إلى الملكية الفردية فيه .

وأما العمل فمع ماتفرده له من سيطرة شاملة إلا أنه فى الواقع مكبل بأغلال الهيمنة الحكومية ، ومسلوب الارادة وحرية الحركة والحافز الذاتى .

كما جاء مختلفاً عن الرأسمالية التى تقدس عنصر المال فى موازنتها لعناصر الانتاج . وتبخس عنصر العمل وجميع الملكات الفنية فالمال تبعاً لهذه النظرية يستأثر بخيراتها

أما باقى العناصر فينظر إليها نظرة ثانوية وبالتالى لاتظفر من الانتاج القومى إلا بما يرتضيه عنصر رأس المال .

ومن هنا يقوم الصراع بين الطبقات فى النظام الرأسمالى وينعدم التعاون .

كما جاء مختلفاً عن الاشتراكية الحديثة لأنها وان كانت تبغى خير السواد الأعظم إلا أنها تسلك إليه سبيلا ملتوياً يخلق مزاحمة خانقة للنشاط الاقتصادى الحر .

إذ تنزع زمام المشروعات الاقتصادية الكبرى من أيدى الأفراد لتسلمها إلى الدواوين الحكومية فيضيق مجال النشاط الفردى ويتضاءل الحافز الذاتى لدى الأفراد على الدأب والابتكار .

ويتسع نطاق العمل الحكومى وما يقتضيه من إنفاق لاحد له ، يستند إلى ضرائب فادحة تهدد صرح الاقتصاد القومى بالانهيار .

فعلى عكس كل هذه المذاهب جاء هذا النظام ، يدعو إلى تركيز جهود البعث الاقتصادى فى أيدى الشعب نفسه .

يدعو إلى تعاون المال مع العمل والفكر والعلم ، وإلى تعاون الطبقات جميعا فى ظل عطف حكومى شامل يزيل العقبات التى تعترض طريق الكفاح . إلى تراحم وتساند بين جميع القوى القومية .

## التصنيع هو الطريق :

نظرت هيئة التحرير من زاوية مصرية بحتة إلى اقتصادنا فوجدته يتصف بضعف الإنتاج ، ووجدت أن ضعف الانتاج هو السبب الأول فى ضآلة دخل الفرد وبالتالى ضآلة الدخل القومى برمته .

وضآلة الدخل القومى أدت إلى العجز عن تكوين فائض فى المال لتوظيفه فى ميادين الانتاج المتعددة .

وان النشاط القومى محدود ، وقاصر على الميدان الزراعى ، الذى يسير بدوره بخطى متعثرة وبأضعف الأساليب .

ولا بد من تقوية الإنتاج فى شتى فروعه .

وقد كان من أهم أسباب اصدار قانون الاصلاح الزراعى هو تحقيق الهدف الأول أى توجيه رؤوس الأموال إلى التصنيع .

وأما الهدف الثانى وهو تقوية الانتاج فقد فشلت جميع الحلول السابقة لأنها كانت نوعا من التقليد الأعمى لاقتصاديات الغرب حتى التى يعدل عنها أنصارها خضوعاً لمقتضيات البيئة وملابسات التطور .

كما كانت لاتتبع خطة موضوعة بل كانت سياسة الارتجال هى الموجهة لكل نشاط فى الانتاج .

ولذا كان لابد للحل الموفق أن يكون وليد دراسة عملية لمطالب الوطن وإمكانياته مع الاسترشاد بتجارب الأمم فى الشرق والغرب فى مراحل تطورها ليحقق اقتصادا يكفل أحسن تدبير لموارد الرزق للشعب المصرى ، ويلائم خصائص البيئة المصرية وينسجم مع كيانها ومقاوماتها .

وقد رسمت الهيئة الخطوط الرئيسية التى على أساسها يمكن خلق التعبئة الشعبية للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى وقد تتجه هذه الخطوات إلى :

وضع عناصر الانتاج فى صف واحد على قدم المساواة فلا فضل للمال على العمل ولا للعمل على المال .

وقد نظرت الهيئة إلى عنصر رأس المال من زاويتين :

فهناك رأس المال الذى يستغله النشاط الفردى والنشاط المشترك الذى يتولاه الأفراد أو الشركات ويكون الحافز عليه هو مجرد ابتغاء الربح . وهذا النوع من رأس المال يستحق كل تشجيع ومعاونة .

ولما كانت رؤوس الأموال فى مصر واستثمارها فى الزراعة والصناعة أو التجارة لم تتبع أية خطط موضوعة ، كما لم يشملها أى تنسيق أو تعاون فيما بينها .

فيجب أن تنظم رؤوس الأموال على اختلاف أوجه نشاطها فى نظام موحد يضمن التعاون الكامل .

وحتى يمكن البدء فى تنفيذ ذلك يجب أولا تنظيم عنصر رأس المال الزراعى .

فعلى الرغم من أنه يكون النسبة العظمى من دخلنا القومى لكنه لم يحقق أهدافه من حيث توفير الكفاية الذاتية للبلاد ، بزيادة الإنتاج وباصلاح الأراضى البور ، وبنشر التصنيع الزراعى .

لذا يجب سرعة تكوين اتحاد للزراعة ، كاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية على أن يقسم إلى غرف زراعية مختلفة للقطن والقصب والأرز والقمح والصناعات الزراعية .

وعلى أن تتبع الاتحاد العام فى القاهرة فروع بالأقاليم والمديريات .

فإذا ما اكتمل هذا العنصر الحيوى أمكن الوصول إلى خطة حكيمة دقيقة بعيدة المدى تشمل المشروعات القصيرة الأجل والبعيدة الأجل ، فتكون لجنة فنية من الخبراء العالميين ومن أعضاء كل اتحاد لتشرف على وضع الخطط لتنفيذ السياسة الزراعية أو الصناعية أو التجارية بما يحقق استقلالنا الاقتصادى ويمكن لهذه الاتحادات وضع مشروع للسنوات الخمس على غرار ماتضعه الحكومة .

وأن نجاح هذه العناصر الثلاثة سيشجع أصحاب رؤوس الأموال البعيدين بها عن الاستثمار على المساهمة فيما تعده هذه الاتحادات من مشروعات عظيمة .

وبهذا يزول ما يحيط برءوس الأموال من ذعر أو قلق أو متاعب أو مشاكل .

وستترك الحرية الكاملة لكل صاحب مال لاستثمار أمواله كيفما شاء ، كما يجب الاستفادة من رءوس الأموال الأجنبية لأنها ذات أثر فعال وخطير فى اقتصادنا القومى فيجب تشجيعها وترك المجال لها فى المشروعات الضخمة وخاصة انها تجلب معها كفايات فنية عالمية .

ومما لاشك فيه أن التعاون هو أحد الحلول الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمواجهة المجتمع المصرى وأمراضه .

وعلى الرغم من أن مصر قد اجتازت فترة طويلة فى النظم التعاونية إلا أنها لم تصل إلى تحقيق نتائج مثمرة لأنها كانت ضعيفة فى مبناها كما أنها استغلت فى العهد البائد لصالح بعض الأفراد الذين جعلوا من الجمعيات التعاونية مصدراً للاستغلال على حساب المساهمين من صغار الزراع والعمال وغيرهم .

ان الطبقة الكادحة فى مصر وهى الغالبية العظمى من الشعب ، سواء الزراع أو الصناع أو التجار ، فى أشد الحاجه إلى النظم التعاونية لتحقيق المنفعة لهم ولزيادة دخلهم ولمنع الوسطاء من استغلالهم .

لذا يجب أن تنتشر الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية فى كل بلاد الجمهورية مدنها وقراها . وخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى . كما يجب أن تقوم الحركة العمالية على دعامتين هما : الحركة التعاونية والحركة النقابية حتى تعم الفائدة جميع المواطنين ،

وأن يكون للتعاون بنوك قوية مقتدرة على التمويل لكل المشروعات التعاونية وجمعيات الاتجار بالجملة تفى بحاجيات الجمعيات المختلفة ووسائل ميسرة للبحث والدراسة كالجمعية الزراعية بالنسبة للجمعيات التعاونية والزراعية — لذا يجب أن تتحول هذه الجمعية من مزرعة خاصة لبعض الأفراد إلى مزرعة وحقل تجارب لجمهور المزارعين وصغارهم بصفة خاصة لأنهم أكثرهم حاجة إلى هذه المعاونة الفنية .

ان عنصر العمل هو أحد العناصر الأساسية للإنتاج ، فهو مماثل لرأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

فلا يعتبر العمل سلعة أو تجارة بل وسيلة مشروعة للعامل لضمان حياة كريمة له ولعائلته .

والحركة العمالية فى مصر فى العهد البائد كانت مسرحاً لكل مفسد أو هدام . ولذا لم تتجه فى يوم من الأيام إلا لمعاداة صاحب العمل أو لتقويض أركان الإنتاج أو العمل لصالح أشخاص بعيدين عن وسط العمال .

أما اليوم فيجب أن تشق الحركة العمالية طريقها باعتبارها أحد الأركان الأساسية لبناء صرح الوطن الاقتصادى . بالاخلاص للوطن والتعاون الكامل مع صاحب العمل لتأدية الواجبات كاملة وزيادة الإنتاج قبل المطالبة بالحقوق .

وليعلم العمال جميعاً أنه لا وجود ولا كيان لهم بدون أصحاب رؤوس الأموال العاملين فى الإنتاج . ولهذا السبب الواقعى ضمت الهيئة الطرفين المتكاملين فى مجالس مشتركة فى المناطق الصناعية .

فأى اتجاه مخالف لهذه المبادىء القومية سيكون أول العوامل الأساسية فى امتناع رؤوس الأموال عن الاستثمار وهذا سيكون على حساب الوطن وحساب العمال أنفسهم ، فينقص الدخل القومى وتنتشر البطالة بين العمال . وتنخفض أجورهم تبعاً لذلك .

والعمل لا يعنى العمل اليدوى فقط ، بل العمل الفنى والذهنى وهو من أهم عناصر الإنتاج .

وهذا النوع من العمل يحتاج إلى عناية ورعاية حتى نصل إلى كفاية فنية تسد حاجتنا ونحن فى سبيل بناء نهضتنا الاقتصادية المستقبلة .

البـــر . . . :

لم يقتصر المشروع على دراسة العناصر السابقة وهى عناصر الإنتاج فى الدولة ، بل أضاف عنصراً هاماً وهو عنصر البر ، ففيه أكبر إبراز للناحية الانسانية .

وهذا العنصر يتكفل بعلاج مايصيب العناصر السابقة من جروح وآلام ويسد مايطرأ عليها من ثغرات وإصلاح مايعتريها من خلل . فكأنه ملك من ملائكة الرحمة والإنقاذ يرفرف بجناحيه على العناصر الأخرى كى يشد أزرها ويقيلها من عثراتها .

ولم يدفع الهيئة إلى إثارة بحث هذا العنصر إلا أن الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعيه التى تبلغ عدة آلاف فى مصر ، لايشعر بوجودها المواطنون إلا فى الأحوال التى تحتاج فيها إلى الأموال حينما ينتشر المتطوعون لجمع المال .




رجال الثورة افتتحوا بأنفسهم معظم مراكز التحرير

كما أن تعدد القوانين التى تنظم الجمعيات الخيرية وتعدد الجهات الحكومية التى تشرف عليها ، قد أدى إلى تضارب الأحكام وعدم إحكام الرقابة والإشراف ، سواء أكان ذلك فى الناحية الفنية أو الناحية المالية .

ومن العجيب أن نرى هذه الجمعيات والمؤسسات المسجلة تبعاً لهذه القوانين تؤسس لتحقيق خمسة أو ستة أغراض !!

فإذا نظرنا إلى هذه الحالة من الناحية العملية لوجدنا أنها لاتحقق غرضاً واحداً منها وذلك لأنها توزع جهودها لتنفيذ الأغراض كلها أو لأنها عاجزة عن أدائها . ولم يدفعنا إلى إثارة هذا البحث فى هذا المجال إلا ايمانا بأنه من أهم عوامل استقرار الحياة الاقتصاديه .

والمشروع يقرر تجميع هذه الهيئات فى دائرة واحدة ولنسمها - بالاتحاد الخيرى العام أو المركز العام - ويتفرع منه الإشراف الفنى من جهة واحدة مسئولة والمنبع المالى الذى تتركز فيه جميع إعانات الحكومة والتبرعات من أهل الخير واليانصيب الخيرى وما إلى ذلك من مصادر .

ثم توزع على الجمعيات المختلفة حسب نشاطها وحاجتها .

فإذا بدأنا فى إعادة التنظيم ، فلتكن أغراض الجمعية أو المؤسسة كالآتى على سبيل المثال لا على سبيل الحصر بشرط أن تقوم كل جمعية بتنفيذ غرض واحد :

- جمعية رعاية مرضى السل وأسرهم .
- جمعية رعاية الأمومة والطفولة .
- جمعية رعاية الشيخوخة والعجز عن العمل .
- جمعية الإعانات العاجلة فى الحريق والنكبات ودفن الموتى .
- جمعية رعاية مكفوفى البصر .
- جمعية إنشا المستشفيات .
- جمعية المساعدات المادية والخدمة الاجتماعية .

فإن إعادة تنظيم البر فى مصر يوفر على الدولة مشروعات الضمان الاجتماعى . كما يعاون فى إنشاء المستشفيات والملاجىء والمؤسسات .

ويعاون أيضا فى مختلف نواحى الخدمة الاجتماعية إذ يتحمل الشعب أعباء هذه الخدمات بمعاونة الجهات الحكومية المختصة معاونة فنية .

هذا هو نظام التعبئة الشعبية للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى الذى تسعى هيئة التحرير عن طريقه إلى تغيير السياسة الاقتصادية والاستعمارية . والمساوىء التى سادت البلاد مدة طويلة ، ولم تجلب على سواد الشعب إلا الفقر والمرض والجهل .

وحتى تدب الحياة قوية فى هذا الجهاز ، فان الهيئة تهيب بكل مواطن يجد فى نفسه كفاية فى ناحية من نواحى الإنتاج أو الخدمة العامه أن يسارع بالتطوع للعمل فى بناء وطنه .

هذا هو طريق الهيئة ، طريق التعارف والمحبة والوحدة بين جميع طبقات وطوائف الأمه ، لحل مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية وقد قطعت الهيئه على نفسها عهداً بأن تنفذ هذه الخطة دون هوادة .

## العـــلاج للعامل وأسرته

ومن المشروعات التى قامت الهيئة بدراستها وإعدادها ، علاج العامل وأسرته . وهدف الهيئة من هذا المشروع الجديد الضخم هو أن يحيا العامل حياة صحية كريمة بتوفير الكشف والعلاج له ولأسرته .

والاشتراك فى مؤسسة العلاج اختيارى لصاحب العمل والعمال ، ولن تزيد التزامات أصحاب الأعمال المالية نتيجة للاشتراك فى المؤسسة عما هو قائم قبل الاشتراك تنفيذاً للقوانين العمالية المعمول بها الآن . بل إن الهدف هو علاج المرضى بالكامل . المشترك عنهم صاحب العمل والمشتركين لعائلاتهم بغض النظر عن الوضع الذى نص عليه القانون العمالى من كون العامل فى منشأة عدد عمالها أكثر من ٥٠٠ عامل أو أقل من ٥٠٠ أو حتى أقل من ١٠٠ عامل .

والعلاج يجب أن يشمل كل ما يحتاج له المريض من الاقامة بمستشفيات المؤسسة والعمليات الجراحية والإسعاف والتحاليل . . وفى جميع فروع الطب .

والعمال الذين يسمح لهم بالاشتراك مبدئياً فى المؤسسة لعلاج عائلاتهم هم الذين يعملون فى منشآت اشترك صاحبها فى المؤسسة الصحية العماليـة لهيئة التحرير لعلاج هؤلاء العمال . وقيمة الاشتراك الذى يدفعه العامل لعلاج عائلته هو نسبة مئوية عن الأجر ستحدد فيما بعد .

إن العمال الذين يعملون فى مهنة أو منشأة لم يضع لها القانون أى التزام نحو صاحب العمل ، ينظر فى أمر علاجهم فيما بعد . وكذلك العمال الحكوميون . وإذا قامت نقابة بالتزامات صاحب العمل يجوز لعمالها الانتفاع بالمشروع منذ بدايته .

والاشتراك فى المؤسسة الصحية العمالية ، سواء كان المشترك صاحب العمل أو العامل ، سيكون بموجب تعاقد تلتزم به إدارة المؤسسة تحمل كل المسئوليات التى ينص عليها القانون ، نتيجة قيامها بالخدمات الطبية ، وذلك بعد استكمال كل المقومات القانونية لمثل هذا التعاقد . وتكون مدة التعاقد سنوية ويجدد من تلقاء نفسه ما لم يطلب أحد الطرفين عدم تجديده ، وذلك بموجب خطاب مسجل قبل انتهاء مدة التعاقد بشهر على الأقل مع إبداء الأسباب .




افتتاح هيئة تحرير جديدة فى مركز صفط تراب

وللمؤسسة الصحية العمالية مستشفيات خاصة بها ، وكذلك عيادات خارجيـــة . ويراعى فى توزيع هذه الوحدات العلاجية المناطق التى فيها تكتل عمالى ، حتى يمكن توفير ساعات العمل من الضياع عند توجه العامل المريض إلى المؤسسة . علماً بأنه

سيراعى النظام القائم الآن للمنشآت التى يحضر لها طبيب للكشف على عمالها ، والعمل على توفير ذلك بوساطة أطباء المؤسسة الصحية . ويخصص مستشفى لعائلات العمال من سيدات وأطفال فقط .

وسيوضع نظام خاص للأمراض الصدرية والحميات والجذام وغيرها من أمراض معدية . حتى يمكن للمرضى الحصول على العلاج **كاملا** .

والعمال الذين لهم حق العلاج بالمؤسسة لاشتراك صاحب العمل لهم ، يستمر حقهم فى العلاج حتى بعد فصلهم من العمل بالتوفير أو خلافه ، حتى يمن الله عليهم بعمل آخر يسمح لهم بالاشتراك فى المؤسسة عن طريق صاحب العمل الجديد .

وقد عين مجلس ادارة أعلى للمؤسسة الصحية العمالية . أعضاؤه لا يتقاضون أجراً . ومن أعضاء مجلس الادارة الأعلى تكون اللجان الفرعية المختلفة اللازمة وهى : اللجنة المالية والاقتصادية . واللجنة الفنية (أطباء ، صيادلة وخلافه) . ولجنة الخدمات العامة . واللجنة القانونية . ولجنة الاقتراحات والشكاوى .

ويمثل أصحاب الأعمال والعمال والمصالح الحكومية التى لها اتصال مباشر فى مجلس الادارة الأعلى . وتدار مستشفيات ووحدات المؤسسة الصحية العمالية بمجالس إدارة يكون لأصحاب الأعمال والعمال عضو يمثل كلا منها فى مجلس الادارة خلاف الأعضاء الذين يرى مجلس الادارة الأعلى أهمية عضويتهم فى هذه المجالس للمستشفيات والوحدات المختلفة .

وقد قسمت القاهرة إلى مناطق ، كل منطقة يشرف عليها مجلس إدارة منتخب من مجالس إدارة الوحدات الموجودة بالمنطقة . وقرارات جميع مجالس الادارة سواء للوحدات والمستشفيات أو المناطق ، تعرض على مجلس الادارة الأعلى ولا تصبح نافذة إلا بعد التصديق عليها من المجلس الأعلى . وإذا مضى عليها ٣٠ يوماً ولم يصل الرد من المجلس تعتبر هذه القرارات موافق عليها . ولمجلس الادارة الأعلى الحق فى الاستعانة بخبرة من يراه لازماً . وكذلك له الحق فى تكوين أى لجان أخرى يرى تكوينها لصالح العمل . وله الحق فى التنازل لهذه اللجان عن كل أو بعض الحقوق الممنوحة له .

وتتكون الجمعية العمومية على الوجه الآتى :

رجال الأعمال المشتركون لعمالهم فى المؤسسة الصحية والعمالية . ورؤساء وسكرتيرو وأمناء صناديق النقابات العمالية المشتركة نقاباتهم فى المؤسسة . ومندوبون عن عمال المنشئات المشتركة فى المؤسسة ولا تضمهم نقابات . وينتخب العمال هؤلاء المندوبين ويخطر مجلس الإدارة الأعلى بأسمائهم بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ عقد الجمعية العمومية . ويعرض مجلس الادارة الأعلى على الجمعية العمومية ما قام به من أعمال خلال العام المنصرم . وإحصائيات العمل المختلفة والميزانية ومشروع الميزانية للسنة القادمة . والجمعية العمومية هى التى تخلى طرف مجلس الإدارة الأعلى من الميزانية بعد الاطلاع على التقرير المقدم من المجلس . وتجتمع الجمعية العمومية لأول مرة بعد مضى سنة من ابتداء العمل بمستشفيات المؤسسة . ويعلن مجلس الادارة الأعلى عن تاريخ ابتداء العمل . ويكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إذا ما حضره ثلثا الأعضاء وإن لم يتوافر العدد ، فبعد ساعة من الميعاد المحدد يعتبر الاجتماع صحيحاً .



إحدى ندوات وموائد هيئة التحرير فى شهر رمضان

وينتخب كل مجلس إدارة — سواء كان مجلس إدارة أعلى أو مجلس إدارة المناطق أو مجالس إدارة الوحدات — مكتب مجلس من أعضائه يوكل له تنفيذ قرارات المجلس والقيام بالأعمال الفرعية التى يتطلبها تنفيذ هذه القرارات .

والمؤسسة الصحية العمالية تبدأ فى القاهرة أولا ثم تعمم فى جميع أنحاء القطر مستقبلا على مراحل .

وعند ما تبدأ المؤسسة العمل فى غير القاهرة سيكون علاوة على ما تقدم مجلس إدارة آخر للمديرية أو المحافظة .

إن من الأهداف الأساسية للمؤسسة إجراء فحص طبى شامل لجميع العمال المشتركين . فالعامل المريض الذى يمكنه الحضور لمقر عمله سيكشف عليه بوساطة طبيب المؤسسة الصحية العمالية — سواء فى عيادة المصنع التى كانت قائمة من قبل أو فى حالة عدم وجودها ، وفى العيادة الموجودة بوحدة المؤسسة الصحية العمالية التى روعى قربها للمصنع توفيراً لساعات العمل . ويمنح الإجازة إذا كان فى حاجة إليها ويعطى الدواء حسب مرضه بدون تحديد وحسب ما يراه الطبيب مهما كان ثمن الدواء . والعامل المريض الذى تجبره حالته المرضية على البقاء بالمنزل يتم الكشف عليه بمنزله بوساطة طبيب المؤسسة العمالية الصحية . ويعطى العلاج والإجازة اللازمة . وإذا احتاجت حالته المرضية إلى نقله للمستشفى يحول بخطاب من الطبيب إلى المستشفى وينقل بعربة إسعاف المؤسسة . والدواء يصرف من صيدلية المؤسسة سواء أكانت بالعيادة أو من صيدلية مستشفى المؤسسة ويصير تحويل المريض بموجب استمارة طبية كما يكون هناك سجل يحتفظ به طبيب العيادة أو المستشفى يدون فيه يومياً جميع هذه الاستمارات الطبية علاوة على تدوين أسماء الأدوية التى أعطيت للمريض وعند تحويله للمستشفى يذكر ذلك أيضاً .

وحيث أن القانون ينص على التأمين للعامل ضد الاصابات فى العمل . والذى يجرى الآن هو أن شركات التأمين ترسل هذه الحوادث لأطباء خصوصيين . وسوف يترك هذا نظام التأمين كما هو .

غير أنه سيعمل على أن تحل وحدات المؤسسة محل هؤلاء الأطباء الخصوصيين فى العلاج .

وعائلة العامل التى يقبل عنها الاشتراك هم أفراد العائلة الذين يعولهم العامل فعلا، ويقدم عنهم بياناً معتمداً من المنشأة التى يعمل بها . ولا يستحق منهم إلا الأولاد والأخوة الأناث اللاتى لم يتزوجن والذكور الذين يقل سنهم عن واحد وعشرين سنة ميلادية كاملة ، ولا يتقاضون أجراً من أى عمل خارجى . أو العاجزون جسمانياً عن كسب عيشهم . والوالد الغير قادر على الكسب والوالدة الأرملة التى يعولها فعلا .

أما موارد المؤسسة فتتكون من :

اشتراكات صحية يدفعها العامل واشتراك صاحب العمل وصندوق الغرامات وإعانات حكومية وتبرعات .



جمال عبد الناصر فى جولة من جولاته عند تأسيس هيئات التحرير

## التعبئة الشعبية

أحس قادة هيئة التحرير أن هدفا كبيرا لابد أن تحققه الهيئة وأن الواجب الملقى على عاتقهم يقتضى عملا متواصلا ، والهدف الذى على الهيئة أن تبلغه ، هو إرشاد الأفراد

للنهوض بمجتمعهم نهوضاً شاملاقويا ، والقضاء على ما فيه من الضعف والتفكك والانحلال ، وإعداد مواطنين صالحين مؤمنين بربهم وقوميتهم وبأنفسهم .

أما الوسيلة إلى ذلك ، فهى قيام الهيئة بتهيئة الفرص للمواطنين للاجتماع والتشاور والكشف عن النقائص ورسم وسائل علاجها ،وذلك بتجنيد كل ما يملكه المواطنون من مواهب وقوى ملموسة ، واستغلال موارد البيئة لهذا الغرض ،ووضع المشروعات والبرامج الكفيلة بإحداث انقلاب فعلى فى حياة المواطنين حتى تأتى ثمرة الاصلاح الثورى كما أرادتها مصر . وهذه معركة تعرف هيئة التحرير كم هى شاقة وعرة . تحتاج إلى عمل وجهد وصبر وتضحية ، وهى قبل هذا تقتضى أن يعمل كل مواطن على بلوغ هذه الأهداف لا هيئة التحرير وحدها .

وقد رأت الهيئة تنظيم حملة شعبية مركزة ومنسقة لمحو الأمية بين المواطنين فى أقصر وقت ممكن بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات والجهات المختصة حكومية وأهلية ،وسوف لا تدع مكانا — كنيسة كان أو مسجداً أو مدرسة — إلا وتشغله وتسخره فى هذا الغرض .

ويرمى هذا المشروع الضخم الذى تضطلع بأعبائه الآن الهيئة إلى القضاء على الأمية فى مدى سنوات خمس ، ورفع المستوى الثقافى للشعب ممثلا فى عماله الزراعيين والصناعيين والتجاريين بكافة الوسائل ، باسم « مؤسسة التحرير للتربية الشعبية » . ويهدف فى جملته إلى حشد جميع القوى والوسائل الشعبية بمعاونة الحكومة لتحقيق هذه الغاية ، فهو حركة شعبية تختلف فى إجراءاتها وفى آثارها عما قامت به الحكومة وحدها ، لأن من أهم مقومات نجاح أية حركة أن يشترك فيها الشعب نفسه بحافز من عنده ابتغاء رفع مستواه .وإعلاء شأنه وشأن الأفراد والوطن .

وسوف تكون هذه المؤسسات مجالا لإرساء الأسس ، وتحقيق الفوائد التى تعود على المواطنين بدراسات عامة وأخرى خاصة تشمل التعاون ومجالاته الاقتصادية للمنتج والمستهلك ، والنقابات وفوائدها ونظم تكوينها وعملها ،كما يشمل أسس استغلال أوقات الفراغ بما يعود على الفرد من فوائد مادية وصحية ومعنوية ، مع التدريب المهنى لزيادة الإنتاج أو لتحويل الصانع إلى صناعة جديدة بحسب احتياجات البيئة واحتياجات البلاد .

ولا تريد هيئة التحرير أن تنفرد وحدها بتنفيذ هذا المشروع ، نظراً لخطورته وتشعب أطرافه ،وهى لهذا قد اقترحت أن تتبع هذه المؤسسات المجلس الدائم للخدمات وأن تكون تحت اشرافه وتوجيهه .

وتقدمت الهيئة باقتراح لتمويل المشروع من الأموال المصادرة من أفراد أسرة محمد على بأن يرصد مبدئياً مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه كإعانة تكون بمثابة نواة للمشروع . على أن ترصد لهذه المؤسسة اعتمادات تعتبر رأس مال ثابت لها ، يدر دخلا ثابتاً يكفى للصرف على جزء من أوجه نشاط هذه المؤسسة ، ويجعل منها هيئة قادرة على أن تنفذ برنامجها كاملا دون أن تتعرض لنقص الموارد أو ضعف الإعانات . وذلك تمشياً مع قرار المؤتمر المشترك بصرف الأموال المصادرة لصالح المشروعات الثقافية والصحية والاجتماعية ذات الطابع الشعبى .

وتقترح الهيئة نقل المراقبة العامة لمكافحة الأمية بوزارة المعارف مع اختصاصاتها والمبلغ المخصص لها فى ميزانية الدولة ، إلى المجلس الدائم للخدمات الذى يخصص هذه الميزانية بدوره لمؤسسة التحرير للتربية الشعبية ،على أن تنقل جميع اختصاصات الجامعة الشعبية والمبلغ المخصص لها بميزانية الدولة ، إلى المجلس الدائم للخدمات الذى يخصصها بدوره لهذه المؤسسة .

وأن يعدل قانون مكافحة الأمية الصادر سنة ١٩٤٤ ، بحيث ينص فيه على أن تحصل نسبة ٣ فى المائة المنصوص عنها فى القانون سالف الذكر من الشركات والمحال التجارية بلا استثناء وبدون تحديد لعدد الأميين ، مع ملاحظة حد الاعفاء الذى نص عليه القانون العام وأن تحصل ضريبة ٣ فى المائة المنصوص عنها فى القانون سالف الذكر من أصحاب الأراضى الزراعية فى كل ما زاد عن المائة جنيه الأولى من الأموال المقررة حتى يعطى لهذه الضريبة صفة الاستدامة ( وليس لأربع سنوات كما نص فى القانون القديم ) إلى أن تتحرر مصر نهائياً من هذه الوصمة المشينة .

ويهدف المشروع إلى تعهد المواطنين الذين تخلفوا عن ركب التعليم بسبب أو لآخر بقصد تزويدهم بالقدر الواجب لهم من المعارف الضرورية ، مع تنمية قدرتهم العملية رفعاً لمستوى حياتهم وتمكينا لهم من مسايرة نهضة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما الأفراد الذين يتناولهم المشروع فهم : —

أولا — طائفة المواطنين الأميين .

وهؤلاء تكافح أميتهم الهجائية على ثلاث مراحل . الأولى : مرحلة تعليم القراءة والكتابة . والثانية مرحلة الطلاقة وفيها تزاد مقدرة التلاميذ على القراءة والكتابة حتى يستطيعوها فى يسر مع حذق معنى ما يقرأون وما يكتبون . والثالثة مرحلة المتابعة :

وفى هذه المرحلة يوضع أساس بسيط للثقافة الشعبية والتربية القومية ، ويعود الدارس على الاستمتاع بالقراءة والاستفادة منها ، وفى هذه المرحلة تنوع الكتب بحيث تساير النواحى الهامة فى التربية الشعبية (كتب فى المطالعة الصحية وأخرى فى المطالعة الريفية وثالثة فى المطالعة الاجتماعية . . الخ )

ثانياً — غير الأميين :

وهذه الطائفة التى كوفحت أميتها الهجائية وحصلت على قسط لا بأس به من حذق القراءة والكتابة ومبادىء الحساب . تحتاج إلى مكافحة الأمية الذهنية والفنية والمهنية وكل ما من شأنه أن يعين على تكوين المواطن الصالح للحياة فى المجتمع الحديث .

وتتكون مناهج هذا الفريق من :

ا ) ـ دراسات عامة تتناول :

١ — القدرة على التفكير والتعبير وزيادة المعرفة بأصول الحساب .

٢ — حذق مسائل الصحة الفردية والصحة الجماعية فى المدن والريف .

٣ — طرق التغلب على المشاكل القائمة ( مشاكل الأسرة ومشاكل المجتمع ) .

٤ — معرفه البيئة المحلية وما يحيط بها .

٥ — معرفة الأقطار المحيطة بمصر وأقطار العالم بصفة عامة وعلاقتنا بهذه الأقطار .

٦ — الإلمام بتاريخ البلاد بصفة إجمالية ، وقضايا مصر والبلاد العربية .

٧ — الواجبات الوطنية العامة ،

٨ — التحرر من الخوف والأوهام والتقاليد البالية .

٩ — الاقتصاديات العامة وطرق تنمية الدخل الفردى والدخل القومى العام .

ب ) ـ دراسات خاصة ( يختار منها الدارس مايراه ضرورياً لحياته الخاصة ) :

١ ـــ فى التعاونيات الزراعية والتجارية والصناعية .

٢ ـــ فى المسائل النقابية .

٣ ـــ فى التدريب المهنى العملى ( الزراعى والصناعى ) .

وتستغرق هذه المرحلة فى مجموعها ستة شهور .

وتباشر دراساتها فى أوقات الفراغ فى المبنى الخاص الذى يعد بكل الوسائل التى تمكن أفرادها من التحصيل .

ويتضمن المشروع أن تنشىء الهيئة معهداً فى القاهرة لتخريج المشرفين والمعلمين يختار له أساتذة اخصائيون فى مكافحة الأمية والتربية الشعبية الشاملة ، يقومون بإعداد المشرفين والمعلمين من بين الطوائف الآتية :

١ ـــ خريجى معاهد المعلمين الخاصة والعامة .

٢ ـــ خريجى المدارس الصناعية والزراعية والتجارية .

٣ ـــ التعاونيين والنقابيين .

٤ ـــ الحاذقين للمهن المختلفة .

وهؤلاء يدرسون :

١ ـــ فن إدارة المركز التربوى الشعبى .

٢ ـــ طرق مكافحة الأمية الهجائية .

٣ ـــ الأصول الحسابية والحساب الزراعى والتجارى والصناعى .

٤ ـــ مواد التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والسياسيه والإجتماعية .

٥ ـــ التعاونيات الصناعية والتجارية والزراعيه .

٦ ـــ النقابيات .

٧ ـــ الاقتصاديات العامة والخاصة .

٨ ـــ طريق تدريس هذه المواد بالنسبة للصغار وللكبار .

٩ ـــ طرق استغلال أوقات الفراغ وإدارة النشاط الرياضى والإجتماعى .

# منظمات الشبـــاب

ظلت مصر تفتقر حتى عهد الثورة الى هيئة ترعى الشباب فى أوقات فراغه ، وتسلكه فى نظام وتجمعه حول عقيدة قومية وأهداف محددة وتربطه بشباب العـالم ، وتهيئه للظهور بخير ما فيه من المزايا ليؤدى دوره الايجابى فى حركة البناء الجديدة باعتباره شباب الثورة الاصلاحية التى تمخضت عنها حركة التحرير .

من أجل هذا أقامت « منظمات الشباب المصرية » حركة تربوية شاملة تؤازر الجهود التى يبذلها المخلصون لخير الشباب ، وتدعمها ، وتخلق فى محيط الشباب المصرى وجوها جديدة من النشاط لم تكن معروفة من قبل ، غايتها تأهيل الشباب تأهيلا عملياً للمشاركة فى حيـاة البلاد العامة ، عن بصر بمطالب البلاد العاجلة والآجلة ومعرفة بواجبات الشباب فى هذه الحياة .

ومنظمات الشباب المصرية فلسفة جديدة فى تربية الشباب المصرى تقوم على أساس من إتاحة الفرص أمام جميع طوائف الشباب لتنال حقها من العناية وتتقدم بوعى صادق وتسارع عن طواعية الى المشاركة فى أداء الواجبات . ومن هذا التفاعل بين حقوق الشباب وواجباته تتم الدورة الإصلاحية التى تنشدها البلاد من خلق جيل صالح يستجيب الى هواتف الوطن العليا وينهض فى ثقة وجدارة بحمل التبعات .

وتهدف منظمات الشباب الى : ـ

١ ـــ تربية الشباب تربية رياضية تعالج الجسم والروح .

٢ ـــ تربية فكرية توقظ الوعى وتنير الطريق .

٣ ـــ تربية اجتماعية تجعل منه شباباً متعاوناً على خير المجموع .

٤ ـــ تربية وطنية ليكرس الشباب جهوده لخدمة قضايا الوطن الداخلية وقضاياه الخارجية على السواء .

٥ ـــ تربية عملية تهيئه للمشاركة الفعالة فى الخدمات الإصلاحية العامة وخدمات الإنشاء والتعمير .

٦ ـــ اعداده للمشاركة بروحه العالية فى تخفيف الويلات الانسانية . ودعم السـلام العالمى عن طريق ربطه بشباب العـالم العربى وشباب العالم

الاسلامى ، وشباب العالم الغربى الذى يقدر حرية الشعوب ويعترف بحق مصر فى الحياة الكريمة ومكانها الملحوظ بين الأمم الناهضة .

وبعد أن تبلورت فكرة المنظمات واتخذت شكلها النهائى وعرف الشباب المصرى كيف جنت عليه الرجعية والحزبية ، وكيف حطم الاستغلال عوده ولوث وجدانه ، وفتت وحدته تبين الشباب الرشد من الغى ، ووضح أمامه السبيل ، ولم يبق الا أن ينطلق ليأخذ نصيبه مما هيأت له منظماته من صنوف الخدمات حتى اذا ما حلت مشاكله واستقرت نفسه ، شق طريقه الى العمل المخلص الجاد لوجه الله ووجه الوطن لا يطمع فى جزاء .

وتعد المنظمات فى رمل الاسكندرية معسكراً كبيراً يؤمه أعضاء المنظمات من كل أنحاء الجمهورية على أفواج ستة أو سبعة كل منها مكون من ١٠٠٠ عضو يمارسون الرياضة ويتثقفون فى أخص شئونهم وشئون الوطن ، ويمرنون على حياة الجماعة المتآلفة التى تستطيع بالصبر والعزم مغالبة الصعاب وخدمة الوطن فى شتى ميادين الاصلاح ، فى ظروف السلم ومجابهة المستعمر فى صلابة المؤمن بحقه ، المتفانى فى سبيله فى ظروف الجهاد ، وتعد فى الوقت ذاته معسكرات أخرى فى رأس البر وعتاقة والقصير وغزة .

والى جانب كل معسكر للشباب يقوم « معسكر دراسى تدريبى » لإعداد الرواد الذين يناط بهم الإشراف على تربية الشباب ، وتتناول برامج العمل فى هذا المعسكر التدريبى دراسات لأحوال الشباب ومشاكله النفسية والاجتماعية ورسم خطط علاجه وبرامج رياضية ثقافية لانارة الشباب وتنبيه وعيه وحفز هممه الى العمل ، وبرامج فى الخدمة الاجتماعية وخدمات الإنشاء والتعمير .

وسوف يقوم الرواد بتجارب العمل فى المعسكر الصيفى الكبير حتى إذا فرغوا من تجاربهم بنجاح ، منح البعض « شارة رائد فريق» والآخر « شارة رائد منظمات » ففى الناحية الأولى يتخصص الرائد فى نوع أو نوعين من خدمات الشباب الرياضية والثقافية والاجتماعية وفى الناحية الثانية يتخصص الرائد فى طرق إدارة المنظمات ورسم سياستها ووضع برامجها والاشراف على التنفيذ فضلا عن حذقه لناحية من نواحى نشاط المنظمات ،

ولدعم روح المحبة والإخاء بين الشباب المصرى و شباب العروبة والإسلام تبدأ المنظمات برامجها فى الرحلات الخارجية برحلة يلتقى فيها شباب مصر بشباب سورية ولبنان والأردن والعراق والمملكة السعودية وغيرهم فى « لبنان » حيث يعقدون أول مؤتمر للشباب العربى للتداول فيما ينبغى القيام به من التعاون المشترك لمكافحة الاستعمار وخدمة القضايا العربية العامة والقضايا القومية الخاصه . وستوجه الدعوة عاجلا الى منظمات الشباب العربية لشهود هذا المؤتمر الذى ينتظر عقده فى « شتوره » فى شهر أغسطس القادم .

ولـكى يطلع شبابنا على حياة الشباب الأوروبى ويضع النواة الأولى لإحكام الصلة بينه وبين الشباب الغربى ترتب منظمات الشباب المصرية رحلة يزور فيها الشباب المصرى منظمات الشباب فى دول جنوب أوروبا — فى يوجوسلافيا وايطاليا وفرنسا واسبانيا صيف هذا العام .

ويعد أعضاء المنظمات لهذه الزياره إعدادا خاصا يجعل منهم « سفراء الشباب » فى عهد التحرير الذين ينقلون معهم صورة صادقة عن مصر فى عهد الثوره ، ويظهرون فى الاختلاط بأقرانهم من الشباب الأوروبى بخير ما فى الطبيعة المصرية الشابة من المواهب والعظات .

وحتى تثمر الجهود ويتهيأ الشباب لأداء الخدمات العامه ، ويحذق الشباب المثقف والشباب العامل أساليب الخدمة العمليه ، يدرس الشباب فى مراكز خدمته ومعسكراته ميكانيكا السيارات وقيادتها ، وطرق تسوية الأرض ، وتخطيط المشروعات ، وأساليب إقامة المنشآت الخفيفة بما تتطلبه من حذق فى البناء والنجارة فضلا عن الإسعاف والوقاية وخدمات الأمن — ويهيأ للخدمة فى الأحياء الوطنية والريف .

ومن المشروعات التى تعد لها العدة منذ الآن إنشاء بيوت الشباب المصرية على غرار مثيلاتها فى أوربا ، أشبه ما تكون باستراحات ينزلها الشباب فى رحلاته يجد فيها الراحة والخدمة مدة إقامته فيها . وستزود هـذه البيوت بالأثاث الخفيف والخرائط والكتب ووسائل التسلية . وقد تم اتفاق مبدئى مع مصلحة السياحة المصرية على تعاون المنظمات مع هذه المصلحة على استحداث هذه البيوت وتتجه النية إلى إقامة أحدها فى غابة كوم أوشيم ، وآخر على سفح المقطم حتى يتم تعميمها فى المناطق ذات الطبيعة الجميلة فى كل أنحاء الجمهورية .

وفى هذه البيوت يستضيف الشباب المصرى شباب العروبة والشباب الغربى ويقدم له خدمات مماثلة لتلك الخدمات التى تقدم له فى جولاته خارج البلاد .

وتتخذ الأهبة لإنشاء أول بيت من بيوت الطلبة الغرباء فى القاهرة حلا لمشاكل الشباب العادية ، وتيسيراً له فى حياته الدراسية . وستوضع هذه البيوت تحت إشراف دقيق مستنير . وتكفل فيها الرعاية الاجتماعية والعلمية والصحية حتى يفرغ الطلاب منذ أول العام الدراسى إلى الدراسة والتحصيل فى جو من الطمأنينة والاستقرار .

وسوف يستفيد الشباب من مزايا هذه البيوت التى سوف تعمم فى الأماكن التى يكثر فيها تجمع الطلاب للدراسة مقابل نفقات ضئيلة . وسوف يعيشون فيها عيشة تعاونية يتغلبون بها على العسر المادى الذى يجابه بعض طوائف الطلاب .

المعاونات الدراسية :

ولم يفت هذه المنظمات أن ترتب للطلاب مجموعات دراسية تنهض بهم علمياً وتلحقهم بقافلة النجاح . وقد بدأت هذه المجموعات عملها فعلا فى كثير من المدارس استعداداً لاجتياز امتحانات نهاية العام .

ودلت تجربة صيف العام الماضى على جدوى هذا النوع من الخدمة ، كما دلت على روح عالية بدت من جانب الأساتذة المعلمين الذين أسهموا بجهد وطنى مشكور فى الأخذ بيد الطلاب الذين خانهم الحظ فى امتحانات العام الماضى ، وهكذا قهرت العزيمة الوطنية أسباب الرسوب وحققت للشباب أسباب النجاح .

## الجهاز الادارى للنشاط بالمقر الرئيسى

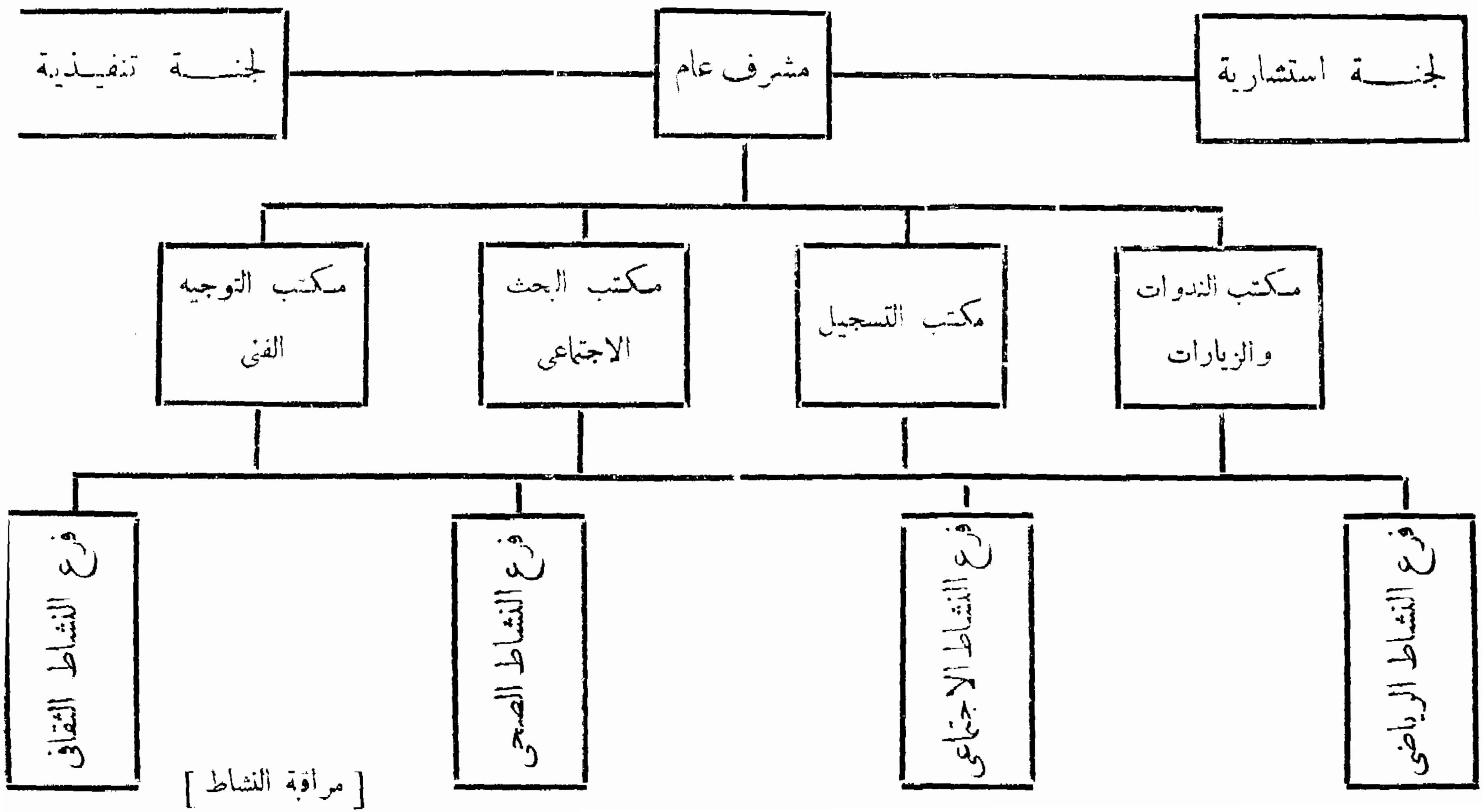
بعد أن استعرضنا أهداف النشاط ووسائله وسياسته يتعين أن نتناول الجهاز الإدارى الذى يكفل تحقيق هذه الأهداف وتبنى هذه السياسة وتوجيه نشاط الهيئات الوجهة المطلوبة .

ونظراً لإمكانيات الهيئة الحالية ومع مراعاة عدم الإخلال بالأغراض الرئيسية نضع فيما يلى تفصيلا مبدئيا كحد أدنى للجهاز الذى يمكنه القيام بهذه المهمة :

أولا — مكتب التوجيه الفنى :

يشرف عليه أخصائى اجتماعى يعاونه كاتبان ، مهمته تلقى تقارير ومحاضر جلسات

الجهاز الإدارى للنشاط لفروع هيئات التحرير



الهيئات الفرعية والمشروعات التى تتقدم بها ومقترحاتها والقيام بدراستها وفحصها وإبداء الرأى فيها وتزويد الهيئات الفرعية بالتوجيهات والإرشادات اللازمة .

وكذلك يقوم هذا المكتب باستخلاص الجهود والمشروعات المختلفة التى تقوم بها الهيئات الفرعية من واقع التقارير ومحاضر الجلسات الواردة إليه وتبويبها وإرسالها لمكتب التسجيل .

ثانياً — مكتب الزيارات والندوات :

يشرف عليه اخصائى اجتماعى يعاونه اثنان من الكتبة ، مهمته تنظيم الزيارات والندوات ووضع البرامج المختلفة واللوائح المنظمة وربطها بالمشروعات الاجتماعية وأوجه النشاط لهيئات الفروع واستغلالها لتحقيق بعض أو كل الأهداف المرسومة وتهيئة الفروع للاستفادة من هذه الزيارات والندوات ، حتى تصبح منتجة وتؤتى ثمارها ولا يكون أثرها وقتياً يزول بانتهاء الزيارة أو الندوة .

ثالثاً — مكتب البحوث الاجتماعية :

يشرف عليه إخصائى اجتماعى يعاونه ثلاثة من الكتبة مهمته إجراء البحوث الاجتماعية المختلفة على الطبيعة ، وعمل حقول تجارب فى مناطق مختلفة وجمع البيانات والاحصاءات الاجتماعية والحيوية ، ورسم ودراسة مشروعات اجتماعية ضرورية تثبت صلاحيتها ونجاحها والإشراف على تطبيقها بمعرفة هيئات التحرير الفرعية صاحبة الشأن ، والاتصال بالهيئات المختصة حسب الأحوال وتنظيم وسائل التعاون المشترك للقيام بتزويد مكتب التوجيه الفنى والتسجيل بما يلزمه من بيانات وتقارير تدخل فى اختصاصه .

رابعاً — مكتب التسجيل :

يشرف عليه اخصائى اجتماعى يعاونه كاتبان مهمته، وضع أسس التسجيل واتباع النماذج والسجلات وتبويب النشاط ورصده وإعداد تقارير النجاح وتزويد قسم النشر والدعاية وأقسام وإدارات المقر الرئيسى بما يلزمها من بيانات عن نشاط الهيئات كما يتلقى منها البيانات المختلفة الخاصة بالنشاط المشترك ويتولى تبويبها وتسجيلها كما يتولى إعداد بيانات النشاط المعدة للنشر بالمجلة الدورية ويشترك فى تنسيق البرامج .

خامساً — يتفرع من هذه المكاتب الأربعة طبقاً للرسم البيانى المرفق أربعة وحدات تخصص كالآتى :

١ — فرع النشاط الاجتماعى : ويتخصص فى نواحى النشاط الاجتماعى ويشرف عليه اخصائى اجتماعى .

٢ — فرع النشاط الصحى : ويتخصص فى نواحى النشاط الصحى ويشرف عليه اخصائى طبى .

٣ — فرع النشاط الثقافى : ويتخصص فى نواحى النشاط الثقافية ويشرف عليه أحد رجال الثقافة .

٤ — فرع النشاط الرياضى : ويتخصص فى نواحى النشاط الرياضية ويشرف عليه أحد رجال الرياضة .

سادساً — لجنة تنفيذية :

تتكون من المشرف العام على النشاط ورؤساء المكاتب الأربعة والمشرفين على الوحدات الأربعة ( بند خامساً ) ومندوب عن إدارات المقر الرئيسى ذات الصلة المباشرة بأعمال النشاط .

وتجتمع هذه اللجنة دورياً كل ١٥ يوماً ومهمة هذه اللجنة دراسة الخطوات التى تمت والخطوات التالية والإعداد لها وتنسيق الجهود ليتولى كل التنفيذ فيما يخصه بعد الاتفاق على التفاصيل .

سابعاً — لجنة استشارية :

وهذه يختار أعضاؤها من نخبة من الاخصائيين والخبراء والعاملين فى نواحى النشاط المختلفة وذلك استكمالا لعناصر النجاح وضماناً للسير فى الاتجاهات الصحيحة والاستفادة من الخبراء والكفايات اللازمة .

وتجتمع هذه اللجنة بين الحين والآخر ، ويمثل بها مشرف عام النشاط ورؤساء المكاتب الأربعة سالفة الذكر ، ومهمتها رسم السياسة العامة ودراسة ما قد يحال إليها من أعمال أو مشروعات اجتماعية ، وإبداء الرأى فيها فضلا عن النظر فى أسس العمل ونظامه ووسائله .

# الحرس الوطني

ظل الشباب محروما من صفات الرجولة والجلد على العمل المنتج ، والقدرة على المقاومة ، والرغبة فى المجازفة ، وذلك نتيجة التربية الرخوة التى أشاعها العهد الإقطاعى ورواسب السموم التى نفثها المستعمر فى جسم المجتمع ، وما كانت تتسم به الجندية من ضروب الإذلال والمهانة ، واقتصارها على طبقة الفقراء الكادحين الذين ليس فى وسعهم أن يدفعوا قيمة « البدل العسكرى » .

وفى الثورات السابقة كان الخطباء يعتلون أعواد المنابر ، يدعون إلى البذل والتضحية ويحضون على الفداء ؛ فتمتلىء نفوس الشباب حماسة وينزعون إلى لون من ألوان الكفاح العملى ، ولكنهم لا يدرون ما يفعلون ، فإما أن ترتد حماستهم إلى صدورهم وينكصون على أعقابهم ، وإما أن يعمدوا إلى التخريب والتدمير فيحطمون مصابيح الشوارع ويقتلعون الأشجار ويغتالون الأبرياء ويحسبون أن هذا اللون من الكفاح يرضى الوطنية .

فلما جاءت ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وتغلغلت مبادؤها السامية فى أعماق النفوس وقضت على العهد الإقطاعى ، وأطاحت بالملكية العاتية المستبدة ، استيقظت فى النفوس روح الكفاح العملى لتحطيم آخر قيد يعوق مصر عن الأخذ بنصيبها فى مضمار الحرية وهو الاستعمار ، وآن الأوان أن يكون للكنانة نظامها العسكرى الخاص الذى تستلهم فيه مقومات حياتها وطبيعة بيئتها وخصائص أفرادها وتقاليد أسلافها الأماجد ، ورفع الروح المعنوية . ومحو الأمية العسكرية .

وهكذا ولدت فكرة الحرس الوطنى . . .

فهو يأخذ بأيدى الشباب ، ويبصرهم بحق وطنهم عليهم ، ويرشدهم إلى الطريق القويم ، ويشيع الرجولة فى أبدانهم ، والعزة والكرامة فى نفوسهم ، ويخلق منهم أشبالا وأسودا ، يذودون عن عرينه . ويدربهم على استعمال الأسلحة الفتاكة التى سيخوضون

بها معركة التحرير ، تلك المعركة التى سيحرق وقودها المستعمر ، وتمزقه أسلحتها الماضية إرباً .

والواقع أن الحرس الوطنى هو الحد الفاصل بين الهزل والجد ، بين العمل المثمر والهتاف الرخيص ، بين عهود الظلام والأثرة والتهريج السياسى ، وبين عهد النور والتضحية الصامتة والتربية الإستقلالية والوعى القومى الصحيح .

وقد لعب الحرس الوطنى دوراً هاماً فى تاريخ الشعوب التى ظفرت بحرياتها ، وفى كفاحها الدامى المجيد ، والدفاع عن حرمة الوطن ، فأشباله بمثابة الجيش الثانى المدرب الذى يحمى ظهر الجيش المحارب ، فهم يشلون مقـــاومة العدو ، ويعطلون مواصلاته ، ويدمرون عتاده بطرقهم وأساليبهم السرية ، مشبعين بروح الفدائية والبذل والعطاء .

صدر قانون الحرس الوطنى فى ١٥ اكتوبر عام ١٩٥٣ وتحدث الصاغ ا . ح . كمال الدين حسين عن الغرض من إنشائه فقال ، « ان الحرب فى عصر الذرة لم تعد بين جيش وجيش ، بل إن الحرب اليوم صراع بين إرادة أمة وإرادة أمة . والأمم فى الحروب الحديثة لاتكتفى بتدريب جيوشها على القتال فى الميدان . بل تنظر كذلك إلى الحياة خلف الميدان حيث توجد القوى المدربة القادرة على حماية ظهر الجيش ، وحيث يستطيع الأهلون أنفسهم القيام بأعمال الدفاع المدنى ، ولقد وجدنا أنه لا بد من إعداد هذه الكتائب الفدائية التى انتشرت فى كل مكان من أنحاء البــلاد ، وننظمه فى فرق خاصة ، ووحدات خاصة ، وقيادات خاصة ، وتدريب جديد ، ليسهل تعبئة هذا الجيش عند أول نداء . وهدف هذا الجيش الشعبى معاونة القوات المسلحة فى الدفاع عن أرض الوطن بطريقة مبسطة لاتكلف الدولة كثيراً من المال . بحيث يقوم كل أقليم أو منطقة أو مصنع أو مؤسسة بنفقات الدفاع عن نفسه دفاعاً منظماً .

أما القانون الذى نحن بصدده فاليك نصه :

مادة ١ — ينشأ حرس وطنى يكون تابعاً لوزارة الحربية .

مادة ٢ — يتكون الحرس الوطنى من وحدات إقليمية يرأس كل منها قائد ويعين عددها ومكانها بقرار من القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ٣ — تشكل الوحدات الإقليمية للحرس الوطنى من متطوعين ، ويشترط فى المتطوع



متطوعات الحرس فى استعراض عام وهذه هى المرة الأولى التى تسير فيها فتيات مصر فى طابور عسكرى

أن يكون مصرياً وألا يقل عمره عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٤٠ سنة وأن يكون لائقاً صحياً ، وأن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة .

مادة ٤ — تقدم طلبات التطوع إلى قائد معسكر تدريب الحرس الوطني في المنطقة التي يقيم بها المتطوع ويصدر بقبول التطوع قرار من القائد المذكور بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٥ — يلتزم المتطوع بالخدمة في الحرس الوطني في الفترات التي يستدعى فيها للتدريب العسكري وبالقيام بالخدمات التي يطلب منه أداؤها ويكون التطوع لمدة سنتين يجوز تجديدها بناء على طلب المتطوع .

مادة ٦ — يدرب المتطوع عسكرياً وفقاً للنظام الذي يعينه القائد العام للقوات المسلحة بقرار منه يعود بعدها للقيام بأعماله العادية ثم يستدعى أفراد الحرس الوطني سنوياً لمدة ١٥ يوماً للتدريب في المعسكرات وفقاً للنظام وفي المواعيد التي يعينها القائد المذكور .

مادة ٧ — يكون تكليف أفراد الحرس الوطني بأداء الخدمات المنصوص عليها في المادة ٥ بأمر القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ٨ — يخضع أفراد الحرس الوطني في المدة التي يقضونها في التدريب وفي القيام بالخدمات المتقدمة للقوانين والنظم العسكرية .

مادة ٩ — على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون متطوعين في الحرس الوطني أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم مدة خدمتهم العسكرية

وتتحمل هذه الجهات مرتبات رجال الحرس الوطني وأجورهم خلال مدد التدريب العسكري بشرط ألا تزيد عن خمسة عشر يوماً في السنة . وألا يجاوز عدد الموظفين أو العمال الذين يستخدمون للقيام بالتدريب العسكري من جهة واحدة وفي وقت واحد عن ١٠ ٪ من مجموع الموظفين أو العمال فاذا زادت المدة عن ذلك أو جاوز العدد هذه النسبة تحملت الحكومة النفقات عن المدة أو العدد الزائد .

مادة ١٠ — تتحمل الحكومة أجور ومرتبات أفراد الحرس الوطنى خلال مدة قيامهم بالخدمات المتقدمة ، كما تتحمل نفقات سفرهم عند استدعائهم للتدريب العسكرى للقيام بالخدمات المذكورة .

مادة ١١ — يمنح أفراد الحرس الوطنى من غير الموظفين والعمال مكافآت شهرية عن مدة تدريبهم ومدة قيامهم بالخدمة وتحدد هذه المكافآت بقرار من القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ١٢ — تقوم الحكومة بتعويض المصابين من أفراد الحرس الوطنى أو تعويض ذويهم عن الإصابات التى تلحقهم أثناء التدريب العسكرى أو القيام بالخدمات وبسببهما وتعين بقرار من مجلس الوزراء الأحكام والشروط الخاصة بهذا التعويض ومقداره .

مادة ١٣ — يعين القائد العام للقوات المسلحة الزى الخاص بأفراد الحرس الوطنى وشاراتهم المميزة كما يبين الحالات التى يجوز لهم فيها ارتداء الزى الرسمى وحمل الشارات الخاصة .

مادة ١٤ — على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٣٧٣ (٥) أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب (لواء أ . ح)

وما أن أذيعت نصوص هذا القانون حتى انهالت الطلبات من جميع طبقات الشعب للانضواء تحت لواء الحرس الوطنى ، وسرت روح الجندية فى نفوس الأفراد والجماعات يحدوها أمل واحد هو مكافحة العدو الغاصب الذى يدنس بأقدامه أرضنا الطيبة .

ويقبل المتطوعون الذين تتوفر فيهم الشروط التى نص عليها القانون بعد استيفاء البيانات المدونة فى الاستمارة الخاصة بذلك ، وتبدأ مرحلة التدريب الأولى فى المعسكر الإبتدائى ، فى نطاق المنطقة المقيم فيها المتطوع .

وسيتلقى المتطوع خمسين طابوراً ، يضع بعدها الضابط المدرب تقريراً عنه يتضمن صلاحية المتطوع للأعمال الفدائية ومدى استعداده للقيام بأعبائها . فاذا كان المتطوع ضعيف الاستعداد وجه للدفاع داخل الأقليم حيث تدعو الضرورة لذلك . أما المتطوع الصالح فيدرب تدريباً تكميلياً فى معسكرات خاصة .

وتقوم المعسكرات الإبتدائية ببث روح التدريب على فترتين ، فى الصباح والمساء لمدة خمسة عشر يوماً ، يتلقى المتطوع فى خلالها تعليما أولياً داخل « الشكنة » وهو عبارة عن القيام بأعمال يسيرة مثل الوقوف على تركيب الأسلحة التى تستخدم فى التدريب وطريقة السير العسكرى ، وبعض التدريبات العسكرية الخفيفة ، ويخرج من هذا النطاق إلى التمرين على عمليات إطلاق النار وإصابة الهدف والتكتيك العنيف . والقتال داخل المدن ، وطرق الدفاع عن النفس ، وحماية المنشآت العامة .

وهناك المعسكرات الخاصة التى تستقبل المتطوعين الذين أتموا فترة التدريب الأولى فى المعسكرات الابتدائية . ويرغبون فى الدفاع خارج الإقليم ، وهؤلاء يتلقون تدريبات خاصة تتم على مرحلتين فى مدة خمسة عشر يوماً .

فالمرحلة الأولى هى مرحلة التدريب الانفرادى ويدرب المتطوع فيها على طريقة عبور الأنهار ، واقتناص الدبابات ، والزحف تحت الأسلاك الشائكة ، والمصارعة اليابانية ، وطرق الاشتباك مع العدو ، والدفاع عن النفس ، كما يدرب على استعمال الأسلحة الصغيرة كافة . وعلى الأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية وتجهيز عبوات النسف ثم يتلقى المتطوع تدريباً خاصاً على الجرى لمسافات طويلة حتى يصبح قادراً على العدو حوالى أربعة عشر كيلوا متراً دون توقف .

وأما المرحلة الثانية فهى مرحلة التدريب المشترك ، حيث يعمل المتطوعون جماعات ويقومون بعدة مشروعات فى صورة معركة بالذخيرة الحية ، وتمثل هذه المرحلة جميع أنواع الأراضى سواء فى الليل أو فى النهار ، والتى يحتمل أن يصادفها الفدائى فى حياته العمليـة أثناء القتال . كالهجوم على مطار بعدة مجموعات ، أو عملية تطهير المنازل ، واقتناص الدبابات ، والدفاع عن جنود المظلات ، وأعمال المخابرات ، واجتياز الموانع المائية .

وحرص العهد الجديد على أن يوفر للشباب القوة التى يتذرع بها للوصول إلى أهدافه من خلال التدريب العسكرى والاعداد المتين، فوجه عنايته إلى شباب الجامعات واهتم بإشاعة روح الرجولة والعزة والإباء فى نفوسهم، فأقيمت المعسكرات على نطاق واسع فى الجامعات والمدارس، وقسمت إلى مناطق متعددة، فهناك منطقة الجيزة وتشمل معسكر كليات جامعة القاهرة. ومنطقة العباسية وتشمل معسكرات كليات جامعة إبراهيم والمعاهد العليا الواقعة فى هذه المنطقة. ومنطقة الأزهر وتشمل معسكر كليات ومعاهد الأزهر والمدارس المجاورة لها. ومنطقه الاسكندرية وتشمل معسكر كليات جامعة الاسكندرية ومدارسها ومدارس دمنهور.

ويدرب الطلاب على جميع الأعمال الخاصة بالحرس الوطنى، كما يتلقى كل طالب حوالى خمسين طابوراً فى مدة شهر، ويستدعى الطلبة فى أوقات الأجازات، فاذا دعت الظروف إلى استدعائهم فى غير هذه الأوقات أخطرت كلياتهم ومعاهدهم حتى يقوم أساتذتهم بإعطائهم دروساً إضافية فيما يفوتهم من برامجهم الدراسية. ويعفى أفراد الحرس الوطنى فى فترة التدريب الأولى بالجيش والتى تستغرق ستة أشهر، كما تخصم هذه الفترة من مدة خدمتهم فى الجيش العامل.

وفيما يتعلق بالمدارس الثانوية، فتوجد فى كل مدرسة كتيبة مكونة من مائتى طالب يطلق عليها «كتيبة التحرير» ويشرف عليها ضابط احتياطى من مدرسى المدرسة، ويسمح للمدرسين بالانخراط فى الكتيبة، ولا يتقيد هؤلاء الطلاب بقوانين الحرس الوطنى لعدم بلوغهم سن السابعة عشرة.

واقتضى نظام الحرس الوطنى وجود معسكرات خاصة بالتعبئة، فى وسعها أن تنهض بتعبئة عشرة آلاف مقاتل فى وقت واحد، ويتكون المعسكر من قائد وأركان حرب وضابط مخازن، وهو مسئول عن كل ما يلزم لإيواء هذا العدد الضخم من المتطوعين.

هذا هو الحرس الوطنى وهذه هى تشكيلاته التى ستقاوم المستعمر وتؤرقه وتذيقه الموت الزؤام، بفضل مامرن أفراده على ألوان الكفاح والنضال وما يضطرم فى نفوسهم من التحفز إلى الطموح وتحرير ربقة الوطن من إسار كل قيد يعوقه عن التقدم والخلاص




قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى رئيس محكمة الثورة وعضو مجلس قيادة الثورة والبكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوا المحكمة ومجلس قيادة الثورة .

# محاكمة لصوص السياسة

ولد تاريخ مصر فى رحاب محكمة الثورة ، فقبل أن تخرج هـذه المحكمة إلى حيز الوجود ، كان تاريخنا عبارة عن صور باهتة مشوهة أقرب إلى الباطل منها إلى الحق ، وكان أفراد الشعب ينشأون ويشبون بين أكداس من الأكاذيب المنمقة والمفتريات الضالة ، أحاطتهم بها فئة من المشبوهين السياسيين استطاعوا فى غفلة الزمن أن يصلوا إلى مكان الصدارة ، وأن يرغموا بعض الطوائف المخدوعة على عبادتهم وتقديس مكانتهم . وكان الحكم فى نظر هؤلاء القوم عبارة عن مغامرة لبعض الاشخاص الذين لا يملكون من فضيلة أو عبقرية سوى النفوذ الخرافى الذى يقودون به الصفوف قيادة عمياء .

وجاءت محكمة الثورة لتصحح الأوضاع فى « تاريخ مصر الرسمى » وتعيد الثروات التى اغتصبت من الشعب لصالح الشعب . فعرف المواطنون عن طريق محاكماتها الرشيدة من هم المزورون والمرتشون ، والذين كانوا يبيعون ضمائرهم فى السوق السياسية السوداء ، ومن هم أفراد العصابة التى كانت تتاجر بأقوات الشعب وتمتص دماءه ، وتتقاذف بكراسى الحكم فيما بينها كالكرة . من هم المنافقون والمتملقون ، أصحاب الجاه الكاذب والمجد الزائف ، والمال المغتصب ، الذين مكنوا فاروق من الطغيان ، وزجوا بجيش مصر فى حرب فلسطين ، وصلوا أفراد الشعب عذابا ، لا رحمة فيه ولا هوادة ، وكانوا فى طغيانهم يندفعون كالوحوش الضارية تحركهم غرائزهم المفترسة ، فمن إرهاق إلى إرهاب ، ومن سجن إلى تشريد ، إلى غير ذلك من أفانين الظلم والإفك والاستبداد .

ومن هم الذين أفسدوا الآداب والأخلاق ، وعلموا الناس الرياء والنفاق ، والوصولية والزلفى ، ونزلوا بالمعانى الوطنية السامية إلى الحضيض ، واستغلوا مراكز الحكم للإثراء الفاحش وتكديس الثروات والتعالى على المحكومين ، وجر المغانم لهم ولذويهم ومن يتصل بهم من الصعاليك والمفاليك



اعوان الاستعمار يحاكمون على ما اقترفوه من جرائم فى حق مصر

لقد سجلت محكمة الثورة أولى المحاكمات السياسية من نوعها فى مصر بل فى الشرق بأسره وأزاحت الستار عن الكثير من الأسرار التاريخية التى كانت ستظل فى طى الكتمان لا يعرفها على وجه التحقيق إلا ذووها وخزنتها وصانعوها ، تلك الأسرار التى تلق الضوء لا على الثورة فحسب بل على تاريخنا القومى فى غضون الثلاثين عاما الماضية ، فقد كشفت تلك المحاكمات عن شخصيات كان الشعب يتصورها على غير حقيقتها ، وحوادث ودقائق كانت مطوية فى ثنايا الظلام والكتمان .

## كيف كانت تجرى المحاكمات السياسية ؟

عرفت مصر منذ عهد بعيد المحاكمات السياسية ،وكان الغرض منها الغلواء فى التعصب وإشباع شهوة الانتقام أكثر منها لوجه العدالة أو صالح المجموع ، ولم تعرف هذه المحاكمات طابع التشريع الحديث من جمع عناصر الاتهام وتوفر الأدلة والادعاءات ، والمرافعات والقضاء والعدالة ، بل كانت سلطات التشريع والقضاء والتنفيذ مركزة جميعها فى يد الحاكم وتصدر عنه حسبما يمليه وجدانه أو وحيه ، وكانت هذه المحاكمات يفصل فيها بكلمة واحدة تصدر عن ولى الأمر وهى الإعدام بحد السيف أو الإغراق فى النيل أو التعذيب البطىء إلى أن يلفظ المحكوم عليه أنفاسه .

ولعل أولى المحاكمات السياسية التى جرت فى مصر هى محاكمة السيد محمد كريم حاكم الثغر السكندرى الذى هب يقاوم الغزاة من الفرنسيين فقبض عليه وحوكم أمام ( ديوان عرفى ) وحكم عليه بالإعدام فكان أول ضحية فى الشرق على مذبح الإستعمار .

ثم محاكمة سليمان الحلبى ورفاقه الثلاثة ، فقد اغتال الحلبى قائد جيش الاحتلال الجنرال كليبر ليخلص المصريين من مظالمه ويرفع عن كواهلهم أثقال التكاليف ، فحكم عليه وعلى رفاقه بالإعدام وجرى التنفيذ بطريقة وحشية تتنافى والكرامة الإنسانية .

وجرت محاكمات أخرى فى عصر محمد على للتنكيل بخصومه وإشاعة أجواء من الإرهاب والذعر ، وفى طليعتها محاكمة لطيف باشا الذى اتهم بتدبير مؤامرة لخلع محمد على .

وكان عصر اسماعيل من أظلم العصور التى مرت بمصر ، وكان ( فنجان القهوة ) الممزوج بالسم هو الوسيلة الوحيدة التى يلجأ اليها للتخلص من خصومه السياسيين ،

أو نفيهم إلى أعالى النيل ، أو إغراقهم كما حدث فى محاكمة وزير ماليته اسماعيل صديق المفتش .

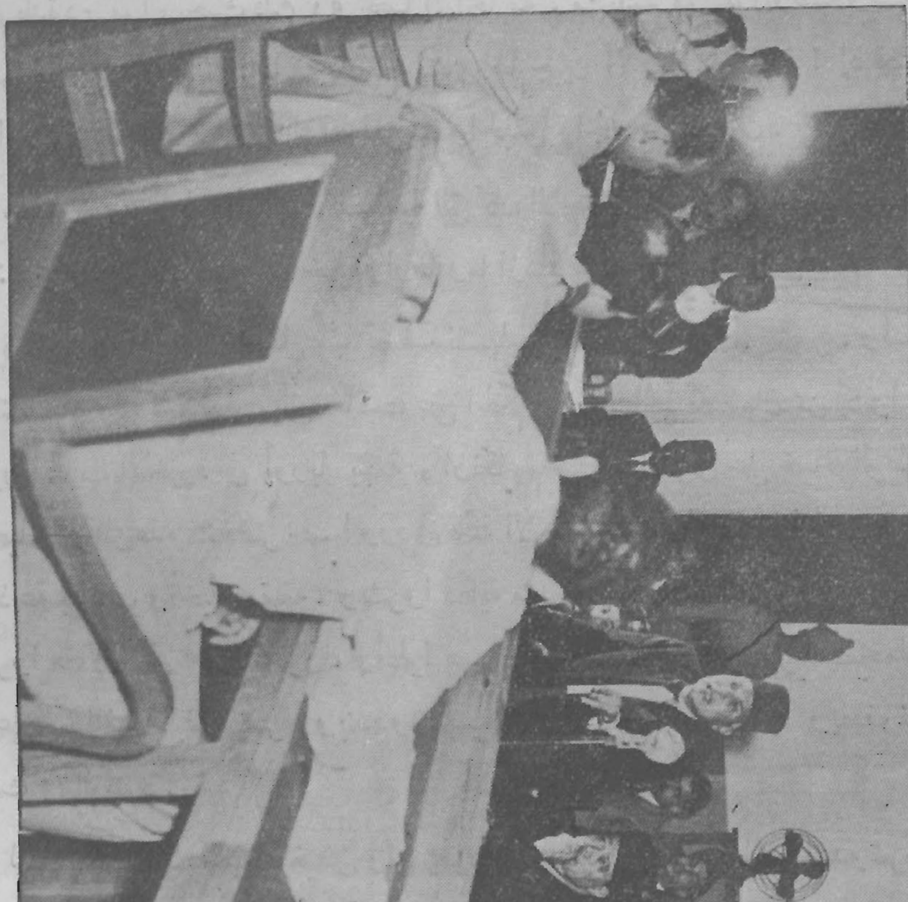
وقدم عرابى ورفاقه من زعماء الثورة إلى محكمة عسكرية لم يكن بين قضاتها مصرى واحد إلا بالإسم ، حوكموا لا لشيء سوى أنهم طالبوا بالحرية وناهضوا الإستبداد وذبوا عن حرمة العرض ودافعوا عن إخوانهم المواطنين .

وكان التحقيق يجرى معهم فى جو من الارهاب وتحت ستار من التهديد ، وبلغ من خسة الخديو توفيق أن كان يبعث إلى زعماء مصر بأجلاف الاتراك من بطانته وخدمه يهددونهم فى السجن وينعتونهم بعبارات بذيئة ويسلبونهم ما معهم من نقود ومصاحف ، ثم انتهى الأمر بهم إلى الحكم عليهم بالإعدام فالنفى وصودرت ممتلكاتهم وحورب أبناؤهم فى أرزاقهم .

وحوكم فى أعقاب الثورة تسعة وعشرون ألف مواطن وصاروا من المغضوب عليهم أمام حكومة ( الحضرة الفخيمة الخديوية ) بسبب أنهم دافعوا عن مصر ببسالة فى وجه الطغيان وأمام القوات المعادية التى كان هدفها إبادة الشعب وتحطيم قواه الروحية والمعنوية .

وجرت فى أيام الإحتلال البغيض سلسلة محاكمات سياسية ، نخص بالذكر منها محاكمة شهداء دنشواى أمام ( المحكمة المخصوصة ) التى أقامها المستعمر للنظر فيما يقع من المصريين من جنح أو جنايات على ضباط وجنود جيش الاحتلال ، لأنهم دافعوا عن أرضهم الطيبة . وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام والسجن والجلد ، ونفذت الأحكام بطريقة وحشية إذ سيق المحكوم عليهم إلى ساحة التنفيذ وكانت تقع أمام بيوت ذويهم ، وقد طوقتها كتيبة من الفرسان الانجليز ، وصعد المحكوم عليهم بالإعدام إلى المشنقة بخطى ثابتة وجباه عالية وإيمان عميق بأن اللعنة سوف تحل قريبا على رءوس المعتدين .

وفى غضون ثورة سنة ١٩١٩ حوكم أهالى العزيزية والبدرشين والشوبك أمام محكمة عسكرية بريطانية . وكانت المحاكمة فذة فى تاريخ الاستعمار ، فبعد أن أمروا الثوار بأن يحفروا قبورهم بأيديهم دفنوهم حتى أنصاف جسومهم ثم جرى التحقيق معهم على هذا الوضع الشاذ وأخيرا صدر الحكم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص .



المتهم كامل القاوقجي يرد على بعض الإدعاءات القائمة عليه

وأنشأت القيادة البريطانية فى العواصم والمدن عشرات من المحاكم العسكرية لمحاكمة كل مصرى يهتف لوطنه وللحرية والاستقلال . فقبض على الألوف وأصدرت هذه المحاكم أحكاما قاسية بالسجن والغرامة والإعدام ، يكفى أن نخص بالذكر منها محاكمة سكان بلدة دير مواس حيث قدم ٩١ شخصا إلى المحاكمة ، من بينهم موظفون وطلبة وضباط بوليس . وشهدت هذه المحاكمة فظائع يندى لها جبين الانسانية خجلا ! إذ قضت بإعدام ٥١ شخصا وبالأشغال الشاقة المؤبدة والحبس والجلد على الباقين .

هذا لون من ألوان المحاكمات السياسية التى كان الاحتلال يحاول أن يخضد بها شوكة الوطنية فى نفوس المصريين فما خبا أوارها وما ازداد لهيبها إلا اشتعالا .

وجاءت وزارات كانت كل منها تصف نفسها بالوطنية والاخلاص لمصر ، ولكن فى أثناء قيام هذه الوزارات التى تعاقبت على الحكم قدم إلى المحاكمة شبان ممن كانوا فى غضون الحرب الأخيرة فى أوربا بتهمة « ارتكابهم جرائم تنطوى على خيانة الوطن » أما خيانة الوطن هذه فتنحصر حسبما ورد فى قائمة الاتهام ، فى أنهم فى غضون الحرب عمدوا إلى إذاعة بيانات وأخبار مقلقه ، ونشروا دعاية مثيرة ضد بريطانيا ، بأن أنشأوا ونشروا مقالات فى صحف المحور ، وأدلوا من محطاتها الاذاعية بتصريحات يحملون فيها على بريطانيا حليفة مصر ، ويندددون بسياستها ويودون الهزيمة لها ويصفونها بالحنث فى الوعود .

لقد انقضى ذلك العهد البغيض ولن يعود ، مضى بكل ما يحويه من مفاسد وشرور وآثام ، وأصبح الشعب هو الحاكم بأمره ، ومصدر السلطات ، يقتص من الخونة ولصوص الحكم الذين غرروا به وقادوه إلى الهاوية .

## محكمة الثورة الأولى :

عندما استرد الشعب أول حق من حقوقه فى إبان الثورة الوطنية الكبرى ، بقيادة الزعيم عرابى ، فكر الضباط الجراكسة فى القيام بحركة انقلاب ، ودبروا فتنة فى صفوف الجيش لأنهم لم يطيقوا أن يروا راية الشعب مرفوعة وكلمته نافذة ، فقبض على المتآمرين وقدم منهم إلى المحاكمة ٤٨ ضابطاً من بينهم عثمان رفقى وزير الحربية الأسبق .

وكانت هذه المحاكمة هى الأولى من نوعها فى تاريخ مصر ، إذ لم يسبق للشعب أن

مارس حقوقه فى محاكمة الخوارج الذين كانوا يعدون أنفسهم « أسياداً » ويعتبرونه رعايا أو « فلاحين » .

وأصدرت المحكمة التاريخية أحكاما على أربعين من المتآمرين ضد سلامة الدولة ، منها النفى إلى أعالى النيل وتجريدهم من أوسمتهم ورتبهم العسكرية وطردهم من الخدمة . وأرسل الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فكبر عليه أن يحاكم الشعب سدنة الاستعمار ، وهرع إلى الباب العالى يستعديه على البارودى رئيس الوزارة وعلى عرابى وزير الحربية .

ورأى قنصل انجلترا أن يتخذ من الحادث وسيلة لتنفيذ مأرب من مآربه الاستعمارية ، فطلب إلى الخديو تحت ستار العدالة والنخوة الإنسانية ألا يعتمد الحكم بحجة أنه انتقام سياسى . . . واستبطأ البارودى التصديق على الحكم ، فأقبل على الخديو يلومه على وقوفه موقف التردد والحيرة ، وأفهمه أن الوزارة غير ملزمة بإطاعة الباب العالى فى مسألة داخلية هى من صميم السيادة ، وإذا حاولت الدولة العلية أن تحمى هؤلاء الخونة بإرسال وفد إلى مصر فسيمنع نزوله بالقوة ، وتكون النتيجة نشوب ثورة ضد السلطان .

وإزاء إصرار زعماء الشعب على ممارسة حقوقهم التى خولها لهم الشرع والقانون فى محاكمة « خونة الشعب » صدق على القرار بتجريد المتآمرين من رتبهم ونفيهم ، ولكن الباب العالى احتضنهم واستقبلهم بحفاوة وأجرى عليهم رواتبهم نفسها .

هكذا كان يعمل الاستعمار — سواء كانت عثمانيا أو بريطانيا أو فرنسيا — على حماية خونة الشعب من الشعب .

محكمة الثورة :

أعلن الصاغ صلاح سالم مولد محكمة الثورة فى المؤتمر الشعبى الذى عقد فى يوم ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٣ فقال مخاطبا المواطنين :

« لم يحدث فى تاريخ ثورة من الثورات أن احتكمت للقضاء العادى فى أمور حياتها ، فللقوانين العادية قيودها وحدودها ولا يمكن لقضاتها أن يتعدوا هذه القيود والحدود لأنها شرعت لظروف الحياة الطبيعية ، وإنى أجزم بأن كل من أجرم فى حق هذه البلاد ، لو قدر له أن يقدم إلى أى قضاء عادى لتعذر فى كثير من الجرائم التى نلمسها ونعيش فيها أن تثبت عليه .

« وكفانا أخطاء فى حق الثورة ، أننا ان كنا نملك التفريط فى حق أنفسنا فلا يمكننا أن نفرط فى حق الثورة ولا فى حق هذا الشعب فى أن يصل إلى الأهداف التى ثار من أجلها ، لذلك أعلن باسم مجلس الثورة تشكيل محكمة الثورة من بعض رجال مجلس الثورة وستنظر هذه المحكمة فورا فيما يقدم اليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة .

« وسيقوم مجلس الثورة مجتمعا بتقديم أسماء المتهمين تباعا إلى هذه المحكمة التى ستصدر أحكامها باسم مجلس الثورة . لقد اتخذنا هذا الإجراء لحمايتكم والمحافظة على وحدة صفوفكم فى هذه المرحلة العصيبة التى يتقرر فيها مصير البلاد ولكى لا يتمكن أى خائن أو مارق من العمل على انتكاس ثورتكم هذه كما انتكست ثورة سنة ١٩١٩ » .

وقال السيد رئيس الجمهورية فى خطاب له فى أسوان فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ :

« هل نكون قد تجنينا عليهم ، إذا أقمنا لهم محاكم الغدر والثورة ، ليظهروا لكم على حقيقتهم ، ولتعرفوا سر حرمانكم وجوعكم ، ولتدركوا لماذا لم تفتح المدارس لأولادكم والمستشفيات لمرضاكم ، ولماذا لم يدخل النور إلى بيوتكم ؟ ولماذا لم يسد العدل أفرادكم وجموعكم .

لندع الماضى فما جئت لأحدثكم عن الذين ظلموكم ، فسيتولى القضاء حسابهم فى الدنيا . ولهم فى الآخرة حساب دقيق، وإنما جئت لأحدثكم عن الحاضر والمستقبل » .

وفى اليوم السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٥٣ أذيع أمر تأليف محكمة **الثورة** وهو :

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الدستور المؤقت تقرر ما يأتى :

مادة ١ — تشكل محكمة الثورة على الوجه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من :

قائد جناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة — رئيسا .

البكباشى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة — عضوا .

قائد الأسراب حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة — عضوا .

مادة ٢ — تختص هذه المحكمة بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج ، وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم

الحاضر أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة ، وبالنظر فى الأفعال التى ساعدت على فساد الحكم ، وتمكين الاستعمار بالبلاد ، وكل ما كان من شأنه إفساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن سواء أكان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذى كان قائماً أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أياً كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضى الأخرى ما ، لم يصدر فيها حكم ، وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلية عن القضية ، فتحال إلى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

المادة ٣ — يعاقب على الأفعال التى تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس بالمدة التى تقدرها المحكمة ولها أن تقضى — فضلا عن ذلك — على المتهم بتعويض للخزانة العامة يقابل ما أفاد من أفعال أو ضاع على الخزانة العامة بسببها .

كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها إذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع .

وتقرر المحكمة الطريقة التى يتم بها تنفيذ الحكم .

المادة ٤ — ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء ، يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة ، يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة فى الأفعال التى تختص هذه المحكمة بنظرها ، ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطياً ولا يجوز المعارضة فى هذا الأمر .

المادة ٥ — يخطر المتهم بالتهمة ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ولا يجوز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة .

ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة فإذا تخلف جاز القبض عليه وحبسه ، وله أن يتولى الدفاع بنفسه أمام المحكمة أو ينيب محامياً واحداً للدفاع عنه فى جميع ما هو منسوب إليه .

المادة ٦ ــ تبدأ المحكمة بسؤال المتهم عن الأفعال المنسوبة إليه ثم تأخذ فى سماع شهود الادعاء إن كان هناك شهود ، ولها أن تسمع شهود النفى إذا رأت لذلك محلا ثم تسمع مرافعة المدعى ودفاع المتهم .

ولها أن تتبع من الإجراءات غير ما سبق إذا ما رأت وجهاً لذلك . ولا يجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها .

المادة ٧ ــ تجرى المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية إلا إذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ، ويصدر الحكم ويتلى فى جلسة علنية ، وذلك بعد التصديق عليه من مجلس قيادة الثورة الذى له تخفيف الحكم إلى الحد الذى يراه .

المادة ٨ ــ أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأية طريقة من الطرق أو أمام أية جهة من الجهات . وكذلك لا يجوز الطعن فى إجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

المادة ٩ ــ يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره .

القاهرة فى ٧ من محرم سنة ١٣٧٣ ( ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ) .

إمضاءات : أعضاء مجلس قيادة الثورة .

دروس وعظات :

وهكذا للمرة الأولى فى تاريخ مصر يحاكم لصوص السياسة وخونة الشعب أمام محكمة الشعب ، بعد أن كان الأحرار وطلاب التحرير هم الذين يحاكمون أمام المحتلين وعباد المناصب وسدنة الاستعمار . . .

لقد أتاحت محاكمات محكمة الثورة للشعب أن يمارس حقوقه ، وللمواطنين أن يروا الخبايا ويقفوا على جوانب من الأسرار العليا التى كانت محجوبة عنهم وكأنها فى حرز مكين .

كشفت هذه المحاكمات كيف كانت تؤلف الوزارات وراء الكواليس ، وكيف كان يقع الاختيار على رجال الحكم ، وتنمو الصداقات الحزبية وتعالج القضايا السياسية .

يكفى أن ترجع إلى ما أذيع من هذه المحاكمات لتقف على صور من الحكم فى العهد البائد حين أراد أحد رؤساء الحكومات السابقة أن يتشبه بكافور الأخشيدى والحاكم بأمر الله . فأصلى الشعب ناراً وأطعمه الزقوم ، وحين سعى أحد مستشارى الملك

السابق إلى إفساد الحكم وأحال القصور الملكية إلى أوكار للعشق والإجرام . وكيف كان الملك السابق وبلاطه وبطانته يستلهمون حلول المسائل العليا للدولة من بريق الكأس ومائدة الميسر وأحضان الراقصات . وإلى أى حد بلغت شهوة الحقد برئيس حزب سابق أن يستعدى مجلس الأمن على رئيس حكومته ، وهو يعرض قضية مصر على المجلس ، فزعم أن هـذا الرجل الذى يكافح لإخراج المحتلين من أرض الوطن ، لا يمثل مصر فى شيء ! وانظر إلى محاكمة سائق سيارة الملك السابق حين كان يوفد فى مهام سياسية خطيرة إلى رؤساء الدول الأجنبية كأن الدولة خلت من الأكفاء الصالحين ، وإلى أحد الأمراء السابقين الذى بصر الشعب بفضائح ومخازى أسرة محمد على ، وإلى الخونة من أمثال أحمد عوض وصبرى كنج . إلى غيرهما من المجرمين فى حق الوطن الذين حسبوا أن قيام الثورة، معناه قيام وزارة من الوزارات البائدة التى تعاقبت على الحكم فى العهود الغابرة ، فقاموا يناهضونها على الأساليب القديمة فى إسقاط الوزارات ، فاتصلوا بأعداء الوطن وإمدادهم بمعلومات وأسرار تتعلق بسلامة البلاد .

لقد أيقظت محكمة الثورة الوعى القومى فى نفوس الأفراد والجماعات ، وحطمت الأصنام الفاقدة الحس والروح التى خدعت فيها بعض الطوائف وقدستها زمناً ، لتخلص العقول من حالات الدعاية الكاذبة الجوفاء التى نشرها عباد الحكم حول أنفسهم ، ولتظهرهم على حقيقتهم العارية .

وصفوة القول أن محاكمات محكمة الثورة قضت على النفاق التاريخى الذى تغلغل إلى الأذهان وامتد إلى المؤلفات التى بين أيدى المواطنين،فطهرت هذه المحاكمات تاريخ مصر من الشوائب التى كانت عالقة به وأصبح فى وسع المؤرخ أن يدون أسفاره على نحو صحيح .

# السياسة المالية والاقتصادية

سارت الحكومة على نهج جديد فى وضع الميزانية العامة للدولة . قوامه الفصل التام بين الأعمال العادية والمشروعات الإنتاجية ، فقامت سياسة هذا العهد على معالجة اختلال الميزانية الذى ورثناه عن العهود البائدة ، والقضاء على سياسة التبذير والإسراف ومظاهر الترف ، والإنفاق بدون حساب من غير دراسة ولا تمحيص ، مع الضغط على المصروفات وإشاعة روح التقشف ، وأضيفت إلى ميزانية الدولة العادية ، ميزانية خاصة بالتنمية الزراعية والصناعية والتعدين وتوليد الطاقة الكهربائية وزيادة استنباط البترول إلى جانب تكريره وتيسير نقله ، وتدبير المال اللازم لميزانية الانتاج عن طريق عقد القروض حتى يتسنى فى الوقت ذاته تجميع المدخرات وتوجيه رءوس الأموال صوب النواحى الانتاجية المثمرة .

ووفقاً لهذه السياسة صدر قانون استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى البلاد مع منح التسهيلات والضمانات الكافية ، فضلا عما تسعى اليه الحكومة من تعديل قانون الشركات فيما يختص بمساهمة الأموال الأجنبية والفنيين والخبراء الأجانب فيها .

ووفقاً لهذه السياسة أيضاً نظمت الحكومة إقامة الأجانب ، فجعلت لهم حق الاقامة الطويلة بغير تعقيد . وكل تلك التنظيمات الجديدة إنما تنزع عن عقيدة واحدة هى أن مشكلاتنا الاقتصادية أصبحت أسرع حلا بالتعاون مع البلاد الصديقة ورءوس أموال أفرادها .

والدخل القومى يقدر بحوالى ٧٠٠ مليون جنيه سنوياً وعلى هذا الأساس فان المبلغ الذى يمكن لمصر أن تدخره سنوياً يتراوح بين ٤٠ و ٧٠ مليون جنيه .

فاذا أخذنا فى الاعتبار أن مشروعاً واحداً من مشروعاتنا الكبرى ، وهو مشروع السد العالى تقدر تكاليفه بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه ، وأن هناك عدة مشروعات هامة إلى جانب هذا المشروع تتكلف حوالى ٢٥٠ مليون جنيه أيضاً ، فاننا فى حاجة إلى

ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه لتحقيق المشروعات المختلفة اللازمة لخلق نهضة حيوية كبيرة فى مصر . ومن هذا يتضح جلياً أنه إذا أردنا تحقيق هذه النهضة سريعاً حتى تتغلب على المشاكل الناتجة من زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وقلة الانتاج ، فان مدخراتنا لن تكفى لتمويل هذه المشروعات ، ولا مفر إذن من الالتجاء إلى رأس المال الأجنبى ، فاذا أتانا هذا المال من أية دولة لا يخشى منها أى استعمار أو تدخل فى شئوننا السياسية الدولية ، فإننا أول من يرحب بهذا المال .

وفى سبيل ذلك أنشأت الحكومة لجنة للاستثمارات الأجنبية . وعدلت قانون المناجم ، وهذه القوانين كفيلة بحماية المستثمر من تجميد رأس المال . وسجلت سياسة الحكومة القطنية نجاحاً ملحوظاً ...

والقطن يحتل المركز الرئيسى فى حياتنا الاقتصادية ، ولذلك عمدت الحكومة إلى تأمين هذا المحصول وإعادة الثقة به فى الخارج ، فقررت مواصلة إغلاق بورصة العقود وقيام لجنة القطن المصرية بشراء كل ما يعرض عليها ، بعد أن تم الربط بين أسعار كل من المحصولين المصرى والأمريكى .

واتخذت إجراءات أخرى لتشجيع تصدير القطن ، فعقدت الكثير من الاتفاقات التجارية وأنشأت حسابات حق الاستيراد مما يساعد على زيادة التصدير ، فاذا أضفنا إلى ذلك كله خفض المساحة المنزرعة قطناً من مليونى فدان فى موسم ٥٢ / ١٩٥٣ إلى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فدان فى الموسم الحالى مما ترتب عليه هبوط الناتج من ٩٫٩٢٢٫٢٤٠ قنطار إلى ٦٫١٢٠٫٠٠٠ قنطار ، خلصنا إلى أن هذه الاجراءات جميعها كفيلة بتسهيل تصريف محصول القطن فى الموسم الحالى .

وعمدت الحكومة أيضاً إلى زيادة أسعار شراء القطن للموسم الجديد ، وذلك بسبب أن أسعار البيع الحالية تحقق أرباحاً للدولة ، ولا تود الحكومة أن تستأثر بها . وبدلا من توزيع هذه الأرباح المنتظرة فى شهور الصيف مع ما يصاحب هذا التوزيع من صعوبات وغبن بعض المزارعين مما لا يمكن تجنبه ، فقد رأت الحكومة أن يصل إلى أيدى المزارعين الثمن الذى يقدر للمحصول أن يباع به أو ما يقرب منه ، علاوة على أن فى هذا رفعاً للحد الأدنى لأسعار القطن فى البلاد للموسم الجديد . فزيد سعر

الأساس للأشمونى من ٥ إلى ١٢ ونصف فى المائة . وللكرنك من ٣٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ فوق أسعار بورصة نيويورك لرتبة الجود .

وتدل جميع التقديرات على أن الحكومة مطمئنة إلى سلامة مركز القطن الاحصائى فقد بلغت فضلة الأعوام السابقة المخزونة لدى لجنة القطن فى أول هذا الموسم حوالى ثلاثة مليون قنطار لم يبق منها شيء ، هذا بخلاف ما بيع من المحصول هذا العام . وكانت الأسعار على وجه العموم مجزية فان ما يدخل البلاد من العملات الأجنبية مقابل قنطار من الكرنك من الرتب العليا يعادل حوالى ١٩ جنيها بما فى ذلك المصاريف والضرائب المختلفة .

وقد أدى اختلال الميزان التجارى فى سنوات ١٩٥٠ ر ١٩٥١ و ١٩٥٢ إلى استنزاف أرصدتنا من العملات الأجنبية . وبلغ العجز فى ذلك الميزان فى تلك السنوات ٣٨ مليون و٣٩ مليون ، و٧١ مليون جنيه على التوالى ، وهذا العجز أثر من آثار السياسة القطنية الارتجالية فى ذلك الحين ، إذ تدخلت الحكومة فى سوق القطن وابتاعت كميات منه بأسعار مصطنعة تعلو على مستوى الأسعار العالمية .

ولما لم يكن من المستطاع تصدير كل محصول القطن بتلك الأسعار المرتفعة ، فقد بقيت منه فضلة كبيرة . وبذلك قلت حصيلتنا من العملات الأجنبية ، على حين بقى تيار الاستيراد ومدفوعات العملات الأجنبية مستمراً نتيجة لاستمرار المواطنين فى الانفاق مما حصلوا عليه من أثمان عالية لاخطائهم .

هكذا بقى رصيدنا من النقد الأجنبى يستنزف حتى كان يونية سنة ١٩٥٢ حين شح رصيد مصر من الإسترلينى وجرت محاولات للحد من المدفوعات الأجنبية وانتهت هذه المحاولات بتعميم نظام تراخيص الاستيراد فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ .

وأصبح من الضرورى حينئذ العمل على تلافى أسباب الخلل ، حتى نستعيد التوازن المفقود وذلك بزيادة الصادرات ، بالاضافة إلى تقليل الواردات ، لتزيد حصيلتنا من النقد الأجنبى ، ولنقلل من مدى استنزافه . وقد سعينا إلى تصريف محصول القطن وتصريف جزء من المخزون منه من الأعوام السابقة ، فبدأت محادثات مالية مع عدد من البلاد لعقد اتفاقات دفع معها ، كما قرر نظام جديد هو نظام حسابات حق الاستيراد بالاسترلينى والدولار .

وفى سنة ١٩٥٣ عقدت اتفاقات دفع جديدة مع هولندا ـ اليونان ـ جمهورية المانيا الديمقراطيـــة ـ بلجيكا ـ النمسا ـ الهند ـ أسبانيا ـ تركيا ـ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية واليابان .

وقد ابنى كل من هـذه الاتفاقات على المصلحة المشتركة . مصلحة مصر فى بيع قطنها ومصلحة كل من تلك البلاد فى تصريف منتجاتها التى عز عليها تصديرها إلى مصر بعد فرض نظام تراخيص الإستيراد . وقد كان إعفاء السلع المستوردة من القيود مرهونا بتصدير ما يقابلها من الصادرات المصرية وبخاصة القطن الذى اعتبر الوسيلة النهائية لسد أثمان الواردات فى ظل اتفاقات الدفع التى عقدت فى العام الماضى.

أما نظام حسابات حق الاستيراد ، فيتلخص فى أن كل من يصدر بضاعة يحصل مقابلها على استرلينيات أو دولارات يكون له الحق فى أن يستعمل نسبة مما حصله فى استيراد بضاعة إلى مصر ، كما أن له أن ينزل عن هـذا الحق لغيره . ولما كان النقـد الأجنبى الممنوح حقا الأستيراد أقل مما هو مطلوب منه لأغراض الاستيراد ،فقدتمكن المصدرون من أن يبيعوا حقهم بعلاوة إلى المستوردين ، وتنحصر هـذه العملية عن ربح للمصدر يمكنه من أن يبيع ما يصدره بسعر أقل من السعر العـادى . ويعوض المصدر ما ينزل عنه لعملائه فى الخارج مما يحصل عليـــه من المستوردين فى الداخل . وبذلك تمكن المصدرون فى مصر من منافسة من كانوا يتوسطون فى بيع قطننا ويحرموننا من ثمن بيعه بالاسترلينى أو بالدولار . هؤلاء الوسطاء كانوا يشترون القطن المصرى بعملات بلادهم ثم يعيدون بيعه بخصم إلى بلاد أخرى مقابل استرلينيات أو دولارات . وقد قضى نظام حسابات حق الاستيراد أو كاد يقضى على عمليات الوساطة وصرنا نحصل على ما يدفع ثمنا للأقطان المصرية بالأسترلينى أو الدولار بدلا مما كان يحدث من أيلولة بعض حصيلة هاتين العملتين إلى بلاد أخرى . . وفوق ذلك فان تصـدير القطن بخصم قد يسر لنا أن نستعيد عملاءنا من الغزالين الذين كانوا قد انصرفوا عن استهلاك القطن المصرى على أثر الاضطراب الذى أصاب سوقه .

وقد بلغت سياستنا ما استهدفته من زيادة تصريف القطن وزيادة رصيدنا من الأسترلينى الحر ، وبلغ رصيدنا من الأسترلينى فى نهاية عام ١٩٥٣ نحو ٢٣ مليون

جنيه منها حوالى ٩ ملايين من الجنيهات مقيدة فى حسابات حق الأستيراد ، هذا على حين أنه فى الربع الأخير من سنة ١٩٥٢ لم يقتصر الامر على نفاد رصيدنا من الاسترلينى الحر ، بل اضطررنا برغم ما بذلناه من جهد للحد من المدفوعات بالاسترلينى ، إلى أن نشترى ٤ ملايين من الجنيهات دفعنا ثمنها دولارات لنواجه بها ما لم يكن هناك بد من مواجهته من المدفوعات الجارية .

وهكذا بلغنا ما كنا ننشده من إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتنا .

وليس من شك فى أن الأحصاءات الخاصة بالأشهر الأخيرة تدل على نقص فى مقدار النقد المتداول بالقياس إلى ما كان عليه فى الفترة المماثلة من السنوات السابقة . . وذلك أمر طبيعى ورد فعل لازم للتضخم الذى صاحب قيام الحرب الكورية والارتفاع الكبير فى أسعار القطن سنتى ٥٠ و ٩٥١ وإذ عادت الأسعار الداخلية للقطن إلى المستوى الطبيعى الذى يتناسب وأسعار الأقطان المماثلة فقد نقص مقدار الائتمان اللازم لتمويل المحصول فى مراحله المختلفة . ومن جهة أخرى كان من أثر عجز الميزان الحسابى الذى يمثل الزيادة فى مجموع الواردات والمدفوعات الخارجية الأخرى ، أن نقص رقم التداول النقدى نقصا ملحوظا .

غير أنه ليس هناك ما يدل على قصور النقد المتداول عن مقابلة الاحتياجات الطبيعية للصناعة والتجاره . . وقد أسهمت الحكومة فى زيادة الائتمان المصرفى لبعض الطبقات فوضعت تحت تصرف البنك الصناعى مليونا من الجنيهات لتحقيق الأغراض التى يهدف اليها ، كما وضعت تحت تضرف بنك التسليف الزراعى اثنى عشر مليونا من الجنيهات لتمويل مشتريات الحكومة من القمح ، كما وضعت تحت تضرف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن مليونا من الجنيهات . . هذا إلى القروض التى منحتها لشركات الفنادق لاعادة بناء الفنادق وإعدادها لموسم السياحة القادم .

وتوحى ميزانيات بنوك المقاصة عن سنة ١٩٥٣ بشعور من الاستقرار والثبات بل وتشعر بتحسن الحال إذ بلغت قيمة الكمبيالات المخصومة ١١,٢ مليونا من الجنيهات يقابلها ٩,٣ مليونا من العام الماضى ، وكانت هناك زيادة ظاهرة فى قيمة القروض الممنوحة بالضمان الشخصى وبضمان كمبيالات .

وكان السبب الرئيسي لزيادة الضرائب الجمركية مؤخرا ، هو الرغبة فى الحد من الاستيراد لموازنة الميزان الحسابى ، وكان من الطبيعى أن تصيب القيود بوجه خاص السلع الكمالية التى تقتنيها الطبقات ذات الدخل المرتفع كأدوات الزينة والمنسوجات الحريرية والمأكولات المحفوظة والسلع التى تنتج محلياً ، ويمكن التوسع فى إنتاجها لزيادة تشغيل العمال وحتى لا نستورد من الخارج ما يمكن انتاجه محليا على نطاق واسع . وتلك سياسة الدول فى الوقت الحاضر إذ تضع اعتبارات العمل فى المكان الأول حتى ولو استلزم الأمر فرض بعض التضحيات على الخزانة وعلى الشعب .

ولو أن رصيدنا من العملات الأجنبية يكفى لتغطية كل الأغراض المهمة لما وضعنا أى قيد على السفر للخارج . ولكن الاسراف الذى حدث فى الماضى فى أرصدة العملات الأجنبية والتبذير فى الإنفاق فى الخارج دعانا منذ بداية الثورة إلى قصر تحويل العملات الأجنبية للمسافرين على الأغراض الضرورية كالتعليم والعلاج وعقد الصفقات التجارية والترويج للمنتجات المصرية . وقد بلغ ما حول لنفقات السفر للخارج فى سنة ١٩٥١ أكثر من ٩ ملايين جنيه ، وبلغ المحول فى سنة ١٩٥٢ أكثر من ٦ ملايين جنيه إذ حل موسم الاصطياف قبل أن تبدأ الثورة . أما فى سنة ١٩٥٣ فلم تتعد المبالغ المحولة للسفر ٢٫٧ مليون جنيه حولت كلها للأغراض الضرورية .

والقيود التى توضع فى سبيل المسافرين ليست غرضا فى ذاتها ، وإننا كنا نود لو كانت أرصدتنا من العملات الأجنبية تفيض على ما يكفى منها الأغراض الضرورية وتسمح بإباحة تحويل أية مبالغ معقولة لكل من يرغب فى السفر .

وهناك بعض الأصناف التى يستهلكها عامة الشعب كالمنسوجات القطنية والصابون اخضعت للرسوم الجمركية الإضافية ، مع أنه من المفروض أن السلع الكمالية هى التى كانت مقصودة بمثل هذه الرسوم .

وقد حددت مراسيم زيادة الرسوم الجمركية ، البواعث على تلك الزيادة وقررت أن المصلحة العامة تقضى بالتيسير على الواردات الضرورية وأن تضيق مدى التيسير كلما قلت أهمية السلع المستوردة ، ومعيار الأهمية هنا هو إمكان الاستغناء عن الاستيراد سواء كان هذا الاستغناء سببه أن السلعة كمالية أو ترفيه ، أم كان سببه أنه يمكن إحلال مثيل لها من المصنوعات الوطنية محلها .

بهذ يمكن أن نغير من عناصر تجارة وارداتنا تغييرا يجعلها أدنى إلى تلبية مطالب هذا الدور الجديد من أدوار تطور الإقتصاد المصرى ، وذلك بالترغيب عن استيراد كل ما يمكن أن نكون فى غنى عنه سواء كان سلعا كمالية أم سلعا ننتج مثيلا لها . وبهذا يمكننا أن نجمع رصيدا من النقد الأجنبى ، يمكننا أن نلجأ اليه فى استيراد الآلات ومعدات الصناعة وما عداها مما تستلزمه مشروعات إعادة بنيان مصر الإقتصادى .

وفيما يلى بيان بأوجه النشاط المختلفة فى مصالح وإدارات وزارة المالية والإقتصاد ، وهى العصب الحى فى جهاز الدولة .

## القطن .

إن مصلحة القطن هى الجهة المختصة بالإشراف التام على محصول مصر الرئيسى فى مراحله المختلفة ابتداء من مرحلة جنيه وهى بحكم اختصاصاتها المحددة تتوخى فى سياستها رعاية مصلحة المنتج . وضمان سعر مجز له . كما ترعى فى الوقت ذاته مصلحة المشتغلين فى تجارته واستهلاكه فى الداخل ، وباعتبار محصول القطن المحصول الأول فى البلاد والعنصر الرئيسى فى الحصول على العملات الأجنبية التى يتوقف عليها كيان الاقتصاد القومى فى البلاد فإنها تعمل جاهدة على تشجيع تصريفه فى الخارج بكافة وسائل الاقناع والترغيب سواء بنشر مزايا الأقطان المصرية لدى الغزالين فى الخارج عن طريق إيفاد إخصائيين فى هذا الشأن أو بتشجيع مستهلكى الاقطان المصرية بالمساهمة المالية فى الدعاية التى يقومون بها بقصد استمرار مأخوذاتهم من أقطاننا وفتح أسواق جديدة له .

وهى بسبيل تطبيق هذه الأهداف تستصدر التشريعات والقوانين التى تساعدها فى القيام بواجباتها ، كما تسهم فى الوقت ذاته بالدفاع عن محصول مصر الرئيسى فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية المختصة ببحث مسائل القطن .

وقد استدعى نشاطها منذ إعلان النظام الجمهورى إلى استصدار التشريعات الموضحة بعد :

١ — القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ بقيام الحكومة بشراء وبيع محصول قطن موسم ٥٣ / ١٩٥٤ بأسعار مجزية للمنتج ومتمشية مع الأسعار السائدة فى العالم .

٢ — قرار وزارى فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ بتوزيع الربح الناتج عن عملية شراء وبيع محصول القطن بنسبة ٧٥ ٪ للمنتجين و ٢٥ ٪ لصندوق موازنة الأسعار .

٣ — قرار مجلس الوزراء فى ٢ سبتمبر عام ١٩٥٣ بضمان الحكومة للبنك الأهلى بتغطية قروض المكتب المصرى لاختبار الرطوبة فى حدود مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مساهمة منها فى إنشاء مصنع اختبارات التيلة والغزل بالاسكندرية دعاية وبعثا للثقة فى الخارج للاقطان المصرية .

٤ — مرسوم ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥٣ باعتماد اللائحة العامة الجديدة لبورصة مينا البصل تتفق مع التطورات الحديثة .

٥ — مرسوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالسماح للجنة القطن المصرية بإقراض لجنة بورصة العقود مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لإعانة السماسرة والوسطاء والمياومين ببورصة العقود بسبب تعطيل العمل بها .

٦ — قرار مجلس الوزراء فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعتماد مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ من ميزانية لجنة القطن المصرية ووضعه تحت تصرف وزارة الزراعة لعملية انتقاء بذور تقاوى الأشمونى .

٧ — قرار مجلس الوزراء فى ٧ يناير سنة ١٩٥٤ باستمرار قيام الحكومة بعملية شراء وبيع القطن للمحصول موسم ٥٤ / ١٩٥٥ رغبة فى بث عامل الثقة والاستقرار فى سوق القطن فى الداخل والخارج .

٨ — الشروع فى استصدار قانون جديد لمراقبة أصناف القطن ومنع خلطه بدلا من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ بسد أوجه النقص فى القانون القديم .

## مؤتمرات ولجان القطن الدولية

١ — الاشتراك فى اجتماع لجنة اتحاد الغزالين الدولية الذى عقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ٢٧ — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لمناقشة المسائل المتعلقة بالقطن المصرى والاتصال بنقابة صناعة الغزل الفرنسية لتعرف ما تبذله من الجهود للدعاية للأقطان المصرية والمنسوجات المستخرجة منها .

٢ — الإشتراك فى اجتماع الدورة الثانيـــة للاجتماع الثانى عشر للجنة القطن الاستشارية الدولية الذى عقـد فى مدينـة واشنجتن فى الفترة من ٢ — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ لمناقشة مشروع عقد اتفاق دولى لتوزيع القطن على نمط اتفاقية القمح .

## الشـئون المالية والاقتصادية

وقد أدخلت عدة تعديلات على بعض اللوائح والنظم والقوانين المتعلقة بالشئون المالية والاقتصادية ، وفيما يلى بيان بأهم هذه المشروعات :

أولا — فيما يختص بالعلاقات الداخلية :

### ١ — البنـــك الصنـــاعى

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بتأسيس البنك الصناعى برأس مال قدره ١٫٥ مليون جنيه لغرض النهوض بالصناعة المصرية وذلك بالاشتراك فى إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية وإمدادها بالمواد الخام والأدوات اللازمة لها أو بغير ذلك من وسائل المساعدة بضمان عينى أو شخصى ومنح السلف لهذه المؤسسات لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة لإنشاء صناعات جديدة أو مكملة لصناعات قائمة .

ولما كانت سياسة البنك الجديدة تهدف إلى التوسع فى عملياته سواء أكان ذلك من ناحية المساهمة المباشرة أو غير المباشرة فى دعم المشروعات الصناعية المصرية .

ولما كانت سياسة حكومة الشعب تتجه إلى تشجيع وتنمية الصناعات المصرية بكافة الطرق . ولم تكن موارد البنك تكفى بوضعها لمواجهة التوسع المطلوب ، فقد استصدرت الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٣ فى شأن ضمان الحكومة للبنك الصناعى لدى البنك الأهلى المصرى لمنحه سلفة فى حدود مليون جنيه لمدة سنة قابلة للتجديد للتوسع فى عملياته الخاصة بدعم المشروعات الصناعية المصرية .

### ٢ — صنـدوق التوفـير

كان صندوق التوفير التابـع لمصلحة البريد يدفع فائدة بواقع ١ ٪ سنوياً على الأموال المودعة لديه . ونظراً لما تبين من أن صناديق التوفير بالبنوك تدفع فائدة على الأموال المودعة لديها تتراوح ما بين ١½ ٪ و ٢ ٪ وإلى ما تبين أيضاً فى الوقت ذاته

عن انخفاض رصيد المبالغ المودعة بصندوق توفير البريد واتجاه هذا الرصيد إلى النقصان بصفة مستمرة على حين أن رصيد المبالغ المودعة بصناديق توفير البنوك يتجه إلى الزيادة والنظر إلى كفاية أرباح استثمارات صندوق التوفير لمواجهة رفع سعر الفائدة . فقد ووفق على رفع سعر الفائدة عن المبالغ المودعة بصندوق توفير البريد إلى ٢ ٪ وذلك حتى تنتعش أسعار الفائدة التى يدفعها الصندوق مع أسعار الفائدة السوقية وما يترتب على ذلك من تشجيع الادخار الذى هو من أهم دعائم النهضة المرتقبة .

## ٣ — البنك العقارى الزراعى المصرى

تقدمت وزارة الشئون الاجتماعية بمشروع لإقامة مساكن للطبقة المتوسطة بوساطة الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، واقترحت منح هذه الجمعيات قروضاً لآجال طويلة بفائدة معتدلة حتى تتمكن من تأدية رسالتها .

وقد بحثت وزارة المالية هذا المشروع ورأت أنه يؤدى إلى تخفيف أزمة المساكن وتهيئة المسكن الملائم للمواطنين وتوفير العمل للطبقة العاملة ومكافحة البطالة . وارتأت أن يعهد إلى البنك العقارى الزراعى المصرى بإقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن علاوة على العمليات التى يقوم بها . وعلى أن يقوم البنك بهذه العملية بما تخصصه له الحكومة من اعتمادات وما يرخص له بعقده من قروض أو إصداره من سندات وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المالية .

وتنفيذاً لذلك صدر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣ مرسوم بإضافة بند جديد إلى المادة الثانيـة من المرسوم الصـادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤١ بتنظيم وإدارة البنك العقارى الزراعى المصرى بالترخيص للبنك فى إقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

ولما كان تمويل هذه العملية ، يتطلب توفير المال اللازم للبنك وهو ما لم يمكن تدبيره من موارده العادية . فقد استصدرت الوزارة القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ فى شأن ضمان الحكومة للبنك المذكور لدى البنك الأهلى المصرى لمنحه سلفة فى حدود مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات لتمويل عملية إقراض الجمعيات التعاونية لبنـاء المساكن .

## ٤ — خطابات الضمان

ولما كانت الحكومة فى سبيل تنفيذ مشروعاتها الإنتاجية الكبرى ، كما أن سياسة

الوزارة ، تيسير الائتمان بحيث يساير النهضة المرتقبة . ونظراً لما ترتب على توجيه الانفاق الحكومى إلى النواحى الإنتاجية من ازدياد الحاجة إلى وسائل الائتمان . فقد عملت الوزارة على التيسير على البنوك المعتمدة لاصدار كفالات لصالح الحكومة وذلك برفع الحدود القصوى المرخص بها للبنوك لإصدار الكفالات فى حدودها .

ولا يخفى ما يترتب على هذا من ازدياد مقدرة البنوك على زيادة الائتمان بالنظر إلى الدور الذى تلعبه خطابات الضمان بالنسبة إلى قبولها بدلا من التأمينات النقدية التى تدفع بوساطة الموردين أو المتعهدين أو قبولها عن ضرائب مستحقة بحيث تضمن البنوك الممولين فى دفع هذه الضرائب وما إلى ذلك من الأغراض التى تحل فيها خطابات الضمان محل الدفع النقدى .

## ثانياً — فيما يختص بالعلاقات الخارجية :

### ١ — الميزان التجارى

كان الميزان التجارى فى آخر يونيو سنة ١٩٥٣ به عجز مقداره ٧ر١ مليون جنيه مقابل عجز قدره ٤٤ر٠ مليون جنيه فى النصف الأول من سنة ١٩٥٢ ولقد بلغ العجز فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٣ — ٣٠ر٣٠ مليون جنيه مقابل ٤ر٢٧ مليون جنيه فى نفس الفترة من عام ١٩٥٢ .

وبذلك يكون إجمالى العجز فى الميزان التجارى فى سنة ١٩٥٣ — ٤ر٣٧ مليون جنيه مقابل ٤ر٧١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ .

وعلى الرغم من هبوط قيمة الواردات من ٦ر١٠٥ مليون جنيه فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٢ إلى ١ر٩٣ مليون جنيه فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٣ إلا أن قيمة الصادرات هبطت بنسبة أكبر ، فبعد أن كانت ٢ر٧٨ مليون جنيه فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٢ إلى ٨ر٦٣ مليون جنيه فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٣ ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض كمية وقيمة القطن المصدر فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٣ عن المستوى الذى كانت عليه فى نفس الفترة من سنة ١٩٥٢ .

وفيما يلى بيان إحصائى عن حركة الميزان التجارى فى سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣

| | صادرات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | قطن | بضائع أخرى(١) | جملة الصادرات(١) | الواردات | الفرق |
| | (بآلاف الجنيهات) | | | | |
| **١٩٥٢** | | | | | |
| النصف الأول | ٥٧٫٣٨٣ | ٩٫٥٥١ | ٦٦٫٩٣٤ | ١١٠٫٩١٧ | - ٤٣٫٩٨٣ |
| النصف الثانى | ٦٩٫٠٣١ | ٩٫١٥١ | ٧٨٫١٨٢ | ١٠٥٫٥٤٥ | - ٢٧٫٣٦٣ |
| المجموع | ١٢٦٫٤١٤ | ١٨٫٧٠٢ | ١٤٥٫١١٦ | ٢١٦٫٤٦٢ | - ٧١٫٣٤٦ |
| **١٩٥٣** | | | | | |
| النصف الأول | ٦٣٫٣٩٠ | ١١٫٠٨١ | ٧٤٫٤٧١ | ٨١٫٦٠٠ | - ٧٫١٢٩ |
| النصف الثانى | ٥٢٫٩٥٨ | ٩٫١١٦ | ٦٣٫٨٧٤ | ٩٣٫٠٩٧ | - ٣٠٫٢٢٣ |
| المجموع | ١١٫٣٤٨ | ٢٠٫٩٩٧ | ١٣٧٫٣٤٥ | ١٧٤٫٦٩٧ | - ٣٧٫٣٥٢ |

(١) هذه الأرقام تشمل المعاد تصديره.

## ٢ ــ الميزان الحسابى

أظهر الميزان الحسابى فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٣ عجزاً يقدر بنحو ١٧٫٣ مليون جنيه مقابل عجز مقداره ٢٤٫٥ مليون جنيه فى نفس الفترة من سنة ١٩٥٢ وإذا أخذنا سنة ١٩٥٣ كوحدة نجد أن العجز فى ميزان المدفوعات بلغ نحو ١٥ مليون جنيه مقابل ٥٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ حسب البيان الآتى :

| | مليون جنيه | | |
|---|---|---|---|
| | النصف الأول | النصف الثانى | المجموع |
| ١٩٥٢ | — ٣٩٫٥ | — ٢٤٫٥ | — ٥٥ |
| ١٩٥٣ | — ٢٫٣ | — ١٧٫٣ | — ١٥ |

## ٣ ــ أرصدة العملات الأجنبية

فى آخر سنة ١٩٥٣ مقارناً بآخر سنة ١٩٥٢

| | ٢٧/١٢/٥٢ | ٢٦/١٢/٥٣ |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| حساب الأسترليني رقم ١ | ٦ر٣ | ١٩ر١ |
| حساب الاسترليني رقم ٢ | ١٧٣ر٧ | ١٦٣ر٩ |
| ذهب | ٦٠ر٦ | ٦٠ر٦ |
| دولارات (بما فيها الدولارات الكندية) | ٢٠ر٦ | ١١ر٦ |
| عملات أخرى | ١٠ر٩ | ١٠ر٣ |
| المجموع | ٢٧٢ر٣ | ٢٦٥ر٥ |

٤ ــ الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع

عقدت مصر حتى أول يوليو سنة ١٩٥٣ تسعة عشر اتفاقا ماليا وتجاريا وبيانها كالآتى :

ألمانيا الغربية ــ إيطاليا ــ بلغاريا ــ بولنده ــ تشيكوسلوفاكيا ــ سويسرا فرنسا ــ لبنان ــ المجر ــ المملكة العربية السعودية ــ يوغوسلافيا ــ هولنده ألمانيا الشرقية ــ اليونان ــ بلجيكا ــ ليبيا ــ الباكستان ــ الأردن ــ سوريا

وكان الأساس فى عقد هذه الاتفاقات الثنائية والتوسع فيها ما يأتى :

ا ــ تيسير وسائل الدفع بين مصر وهذه البلدان .

ب ــ المساعدة فى تصريف القطن المصرى وسائر المنتجات الأخرى .

ج ــ تيسير حصول مصر على الواردات الضرورية التى تحتاج إليها .

واستمرارا فى هذه السياسة عقدت مصر اتفاقات مع البلاد الآتية :

النمسا ــ الهند ــ أسبانيا ــ روسيا ــ تركيا ــ اليابان ــ رومانيا .

وتتضح الأهمية النسبية لهذه المنطقة فى البيانات الآتية :

ا ــ بالنسبة للواردات . ( بالمليون جنيه )

| | إجمالى قيمة الواردات | الواردات من بلاد الاتفاقات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ٢١٦ر٥ | ١٤ر٣ | ٤٢ر٦ ٪ |
| ١٩٥٣ | ١٧٤ر٥ | ٩٠ر٢ | ٥١ر٧ ٪ |

ب ـ بالنسبة للصادرات : ( بالمليون جنيه )

| | إجمالى الصادرات | الصادرات إلى بلاد الاتفـــاقات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ١٤٥٫١ | ١٠٥٫٧ | ٧٢٫٨ ٪ |
| ١٩٥٣ | ١٣٧٫٣ | ٩٧٫٢ | ٧٠٫٨ ٪ |

## نظام التصدير والاستيراد

عند نشوب الحرب العالمية الثانية لجأت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات محافظة على تموين البلاد بالمواد الغذائية والسلع الضرورية ـ وكان ضمن هذه الإجراءات استصدار المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير المنتجات والبضائع إلا بترخيص خاص من وزير المالية .

وكانت وزارة المالية تسمح بتصدير الأصناف التى ترى إمكان تصديرها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وعلى ضوء ما يثبت من وجود فائض منها عن حاجة الاستهلاك المحلى ، وذلك بموجب تراخيص تصدرها المراقبة العامة للتصدير .

ولما انتهت الحرب تقرر إباحة تصدير بعض الأصناف دون التقيد بحصة وهى التى ثبت بصفة قاطعة عدم حاجة البلاد إليها . والبعض الآخر فى حدود حصة باعتبارها فائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى وذلك مقابل سداد القيمة إما بعملة البلد المصدر اليه أو بالعملات النادرة . واستمر الحال كذلك إلى قيام الجمهورية .

ولما كان هذا العهد يهدف إلى انعاش الحالة الإقتصادية والنهوض بالصناعات المحلية وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات المصرية عن طريق تشجيع تجارة الصادر ، فقد قامت وزارة المالية بإعادة النظر فى النظام العام والقواعد المتبعة فى تصدير كثير من السلع بغية تخفيف القيود المفروضة على تجارة الصادر وذلك تشجيعاً للمصدرين وحفزا لهم على مضاعفة جهودهم لزيادة تصريف المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية حتى يتسنى الوصول إلى موازنة الميزان التجارى وزيادة أرصدتنا من العملات الأجنبية التى كانت البلاد فى مسيس الحاجة اليهـــا . وتتلخص التعديلات التى أدخلت على النظم القديمة فيما يلى :

أولا — إلغاء قيود العملة المفروضة على تجارة الصادر من حيث وجوب اقتضاء قيمة بعض السلع المصدرة بعملة معينه كالدولار أو الجنيه الاسترليني أو المارك الألماني. وبذلك أصبح فى الامكان تسديد قيمة جميع ما يصدر من المحاصيل والمنتجات المصرية إلى الخارج اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٥٣ بعملة البلد المصدر اليه بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الادارة العامة للرقابة على عمليات النقد الأجنبى، وكان ذلك نتيجة لسياسة التوسع فى عقد الاتفاقات التجارية التى قامت الحكومة بإبرامها مع غالبية الدول. وعملا على تشجيع المصدرين على التصدير ومواجهة المنافسة الخارجية من جهة، وحفزهم على جلب العملات النادرة من جهة أخرى، رأت وزارة المالية أن يكون لمصدرى جميع أنواع السلع المصرية فى حالة تسديد قيمتها بالدولار أو الجنيه الاسترلينى أو المارك الألمانى، الانتفاع بنظام حسابات حق الاستيراد.

ثانيا — إلغاء نظام المزايدات الذى كان يقضى بإجراء مزايدات عند تصدير بعض السلع التى يكون الفائض منها المخصص للتصدير محدوداً، والاقبال عليها فى الأسواق الخارجية شديداً لغرض الحصول على أعلا الأسعار فى الأسواق الخارجية، وقصره على السلع المملوكة للحكومة أو التى لها حق الاستيلاء عليها، وقد كان الدافع إلى الإلغاء هو تبسيط إجراءات التصدير خاصة بعد أن كثر المعروض من تلك السلع فى الأسواق الخارجية، وتوخيا لمساعدة المصدرين على منافسة مصدرى الدول المنتجة لمثل هذه الأصناف والتى لا يفرض على تصديرها أية قيود.

ثالثاً — إعفاء تصدير معظم السلع والمنتجات المحلية وغيرها مما ثبت توافرها فى السوق المحلية من قيد الحصول على تراخيص من المراقبة العامة للتصدير وبذلك أصبح تصديرها مباحاً عن طريق مصلحة الجمارك رأساً.

أما المنتجات والسلع التجارية التى يكون الفائض منها محدوداً فإنه يسمح بتصديرها فى حدود حصص تحددها الجهات الحكومية المختصة على ضوء الفائض منها عن حاجة البلاد، وذلك عن طريق مصلحة الجمارك أو بموجب تراخيص من المراقبة العامة للتصدير.

وفيما يتعلق بالمنتجات أو السلع التى ثبت أنها تمس تموين البلاد أو لها صلة بالمجهود الحربى أو الأغراض المدنية، فلا يرخص بتصديرها إلا بعد الرجوع إلى الجهات المختصة والتأكد من إمكان الاستغناء عنها.

رابعاً — كما قرر مجلس الوزراء فى ١١ فبراير ١٩٥٤ إطلاق تصدير الأصناف الآتى بيانها عن طريق مصلحة الجمارك دون أى تقييد :

الأغذية المحفوظة — سماد السوبر فوسفات — الأكسجين والاستيلين — زيت البويه — البوية الدايرة — الجريد وأقفاص الجريد — الخوص الخام — حبال ودوبارة السيزال — المياه الغازية — المشغولات الفضية وحجر الفيروز المنتج محليا — قش المكانس — ثانى أكسيد الكربون — حامض الكلوردريك — خردة الألمونيوم المتخلفة من الطائرات — الاسفنج — البضائع التى من أصل أجنبى ويراد إعادة تصديرها — الخضر والفاكهة غير الشعبية والخضر والفاكهة عموما للبلاد العربية اعتبارا من أول مايو ١٩٥٤ ،

خامساً — والمراقبة بصدد إحالة ما تبقى من الأصناف التى ترخص بتصديرها فى حدود حصص كالمولاس والكحول وكسر وتراب ورماد الفحم الحيوانى والقرون إلى مصلحة الجمارك .

سادساً — على أثر نشوب حرب فلسطين وما تقرر من مقاطعة إسرائيل ، وضع نظام القصد منه مكافحة التهريب اليها . وقد تناولته عدة تعديلات آخرها بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٣ بحيث أصبح يتلخص فى إلزام المصدر بإيداع تأمين مالى أو خطاب ضمان بما يعادل ربع قيمة البضاعة التى يخشى من تهريبها إلى إسرائيل وذلك بالنسبة للبضائع المصدرة إلى بلادحوض البحر الأبيض المتوسط أو الشرق الأوسط . لا يرد إلا بعد أن يتقدم المصدر شهادة من جمرك الوصول مصدق عليها من القنصل المصرى المختص تثبت وصول البضاعة وسحبها إلى داخلية البلاد بعد تسديد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . أما إذا كان للتصدير الى غير هاتين المنطقتين فيكتفى بأخذ تعهد كتابى بتقديم شهادة جمرك الوصول سالفة الذكر فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وإلا أدرج إسمه فى القائمة السوداء وحرم من مزاولة عمليات التصدير .

إلا أنه فى الحالات التى يقوى فيها الشك من احتمال التهريب إلى إسرائيل ، فيحصل التأمين بما يوازى كامل قيمة البضاعة المصدرة .

وفضلا عما تقدم تخطر وزارة الخارجية بكافة البيانات التفصيلية عن الصادرات التى يخشى من تهريبها إلى اسرائيل ، وذلك لكى تصدر التعليمات اللازمة إلى ممثليها

الدبلوماسيين والتجاريين فى الخارج لمراقبة وصول البضاعة إلى مقصدها الموضح بالترخيص ومتابعة تصريفها هناك .

وإزاء ما تبين أخيراً من وفرة الإنتاج العالمى من مختلف السلع ، وحتى لا ينصرف المستوردون فى الخارج عن السوق المصرية إلى أسواق أخرى لاتكتنف نظام تجارتها الخارجية مثل هذه الاجراءات فقد تقرر تشجيعاً للتصدير وتبسيطاً لاجراءاته إخراج بعض الأصناف التى تبين أنه ليس ثمة خشية من تسربها إلى إسرائيل لوفرة ماتنتجه منها إسرائيل والدول الأخرى .

وبالنسبة للمؤسسات والشركات الكبرى فقد تقرر الاكتفاء بأخذ تعهد كتابى عليها بتقديم شهادة جمرك الوصول عند تصدير منتجاتها وذلك بدلا من إيداع التأمين نظراً لما لهذه الشركات من مكانة وسمعة تجارية تحملانها على الوفاء بتعهدها ولأن الجزاء الأدبى الذى يتمثل فى إدراجها فى القائمة السوداء وحرمانها من مزاولة عمليات التصدير أجدى بكثير من الجزاء المادى الذى يتمثل فى مصادرة التأمين إذا لم تقدم الشهادة المطلوبة .

ومما تقدم يتبين مدى التعديلات التى أدخلتها وزارة المالية والاقتصاد على نظام التصدير فى عهد الجمهورية مما أدى إلى تحسن ملموس فى الميزان التجارى ، كما أن الوزارة دائبة العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص من بقية القيود كلما تراءى لها أن فى الغائها عدم مساس بمصالح البلاد الاقتصادية وبذلك يمكن الرجوع بتجارة الصادر إلى الحالة الطبيعية التى كانت عليها قبل الحرب العالمية الأخيرة .

أما مراقبة الاستيراد فيمكن تلخيص نشاطها فيما يلى :

١ — فى خلال سنة ١٩٥٢ اتضح لوزارة المالية والاقتصاد أن الميزان التجارى فى كثير من الدول ليس فى صالح مصر ، وأن ترك الاستيراد حرا يؤدى حتما إلى استيراد كميات من الكماليات أكثر من الضروريات ، وذلك لزيادة نسبة الربح فى الأولى عن الأخرى . وأن هناك كميات كبيرة من القطن يكاد يتعذر تصريفها بسبب محاربة انجلترا لمصر اقتصاديا ، وأن الموجود لديها من العملات الأجنبية قد تضاءل إلى درجة تدعو إلى الاشفاق ، وأن قيمة الجنيه المصرى دوليا تكاد تكون منعدمة .

لهذا اتخذت التدابير الآتية .

أ ــ فى ٧ / ١٠ / ١٩٥٣ أخضعت جميع الواردات لنظام الترخيص واقتصر الإستيراد على الضروريات الملحة .

ب ــ وفى ١٥ / ١٩٥٢/١٢ أعلن عن البلاد التى بينها وبين مصر اتفاقات دفع، والتى يمكن أن نستورد منها ما نشاء من منتجاتها طبقا لنصوص هذه الاتفاقيات. وهى فرنسا وايطاليا وسويسرا وبولندا ويوغوسلافيا وبلغاريا والمجر والمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا ولبنان والمملكة العربية السعودية كما أعلن عن الأصناف التى يمكن أن نستوردها من الأخرى عن طريق حساب التصدير وعما يمكن استيراده بطريق المبادلة ( نظام ٥٠ ٪ )

ج ــ ومنذ هذا التاريخ إلى الآن أبرمت معاهدات تجارية واتفاقات دفع بين مصر والدول الآتية : هولندا والمانيا الشرقية واليونان وبلجيكا والنمسا والهند وليبيا واسبانيا وروسيا وتركيا واليابان .

د ــ وفى مارس سنة ١٩٥٣ ابتدع نظام حق الاستيراد ، وبموجبه تشترى الوزارة ٢٥ ٪ من العملة الأجنبية الناجمة عن بيع القطن بالعملة المصرية وتسمح المصدر ببيع باقى حصيلة بيع القطن للمستوردين الراغبين فى استيراد سلع من البلاد المذكورة بقائمة حساب التصدير من بلاد غير التى بينها وبين مصر اتفاق دفع .

هـ ــ فى أغسطس سنة ١٩٥٣ طبق هذا النظام على المانيا الغربية وكانت نتيجة هذه التدابير وتنفيذ المراقبة العامة للاستيراد لها بكل دقة وأمانة ، أن أصبح الميزان التجارى فى صالح مصر مع كثير من الدول وأن بيع أغلب القطن إلى الدول التى أبرمت معها اتفاقات تجارية وأن أصبح معظم ما يستورد هو من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والأغذية والأقمشة الشعبية وأن زاد الموجود لدى الوزارة من العملات الأجنبية زيادة تدعو إلى الاعجاب وأن ارتفعت قيمة النقد المصرى فى الخارج ارتفاعا يدعو إلى الفخر .

والان وقد استنفدت تلك التدابير الغرض من إجرائها ، فان المشروعات المستقبلة التى تختص بهذه المراقبة تميل إلى تخفيف قيود الاستيراد بالتدريج .

# الضـــرائب

نظراً لما للضرائب من أثر واضح فعال فى الإقتصاد القومى وتغلغل هذا الأثر فى كيان البلاد حتى لتمتد إلى حياة الأفراد والجماعات ...

لذلك كانت مصلحة الضرائب فى طليعة المرافق التى بادرت الثورة — منذ فجرها — بالنهوض بها . فصدرت بعض التشريعات المنظمة لها ووضعت موضع التنفيذ ولما يمض شهر واحد على قيام الثورة . وما انقضى العام الأول حتى كانت يد الاصلاح قد أحاطت بمعظم نواحى المصلحة ونفذت إلى أعماقها .

وقد كان طبيعياً أن يبادر العهد الحاضر — منذ البداية — بتوجيه بالغ عنايته إلى هذا الجهاز الذى يهيمن على الضرائب المباشرة بكافة أنواعها وذلك لأن هذا النوع من الضرائب يعتبر بحق أهم أنواع الضرائب لعدالتها من جهة ، ولإمكان اعتماد المالية العامة عليها من جهة أخرى .

وقد تناول هـــذا الاصلاح الناحيتين التشريعية والتنفيذية ، فمن ناحية التشريع صدرت عدة تشريعات لعلاج ما فى النصوص القائمة من قصور أو غموض ، أو لسد ثغرات ظهرت فى الأحكام الضريبية القائمة ، ومن ناحية التنفيذ أعيد النظر فى جهاز الإدارة التنفيذية لكى يتسنى لها النهوض بأعبائها على أكمل وجه وفى أسرع وقت . فكان من أبرز نتائج هذه الإصلاحات أن زادت حصيلة الضرائب زيادة محسوسة كما يتبين من الكشف المرفق .

ونظرة واحدة إلى وفرة التشريعات التى صدرت خلال العام الأول للعهد الجمهورى تلقى ضوءاً ساطعاً على الجهود الضخمة التى بذلت فى هذا السبيل .

وكانت التشريعات التى صدرت تستهدف أولا وقبل كل شىء ، إما تحقيق العدالة فى تحمل الأعباء العامـــة كفرض ضريبة التركات وزيادة فئات الضرائب الأخرى فى شرائحها العليا . وإما التيسير على الممولين وحسم الخلافات فى تفسير بعض مواد قوانين الضرائب ، وإما ضبط وإحكام جباية الضرائب .

أما التشريعات التى صدرت فى السنة الثانية ، فقـــد كان طابعها الغالب هو تدعيم

الاقتصاد القومي واجتذاب رءوس الأموال الأجنبية لاستثمارها فى إنشاء صناعات جديدة أو توسيع صناعات قائمة .

ويمكن تقسيم التشريعات التى صدرت منذ إعلان الجمهورية من حيث الغرض منها إلى تشريعات لتدعيم الاقتصاد القومى واجتذاب رءوس الأموال الأجنبية لاستثمارها فى إنشاء صناعات جديدة أو توسيع صناعات قائمة ، وأخرى للتيسير على الممولين وحسم الخلافات فى تفسير بعض مواد القانون .

أولا — تشريعات لتدعيم الاقتصاد القومى وتنميته :

(١) إعفاء شركات الأموال من الضرائب لمدد مختلفة فى حالة قيامها باستغلال أوجه نشاط معينة :

صـــدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتقرير أحوال جديدة للإعفاء من أداء الضريبة بقصد تدعيم الاقتصاد القومى وتنميته . وقد حدد هذا القانون الضريبة التى يتناولها الاعفاء كما قصر الاعفاء على شركات الأموال وحدها وهى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم لأنهـا أقـدر من غيرها على تحقيق الأغراض التى استهدفها القانون . وكذلك قصر الإعفاء على تلك الشركات التى تمارس أوجه نشاط معينة — عددت على سبيل الحصر — وهى صناعة التعدين والقوى المحركة والفنادق واستصلاح الأراضى البور وهى أنواع النشاط التى تحتاج إليها البلاد فى الوقت الحاضر .

(٢) إعفاء الفنيين والخبراء الأجانب المقيمين فى مصر من الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر :

صدر القانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣ بإضافة بند جديد إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالاعفاءات . وبمقتضى النص المستحدث يعفى هؤلاء الفنيون والخبراء الأجانب من الضريبة المقررة بهذا القانون بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر بشرط أن يكون استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد .

والغرض من تقرير هـذا الإعفاء هو تشجيعهم على القدوم إلى مصر والإقامة بها للانتفاع بخبرتهم فى خلق صناعات جديدة أو النهوض بالصناعات القائمة .

(٣) إعفاء شركات الطيران الأجنبية من الضرائب بشرط المعاملة بالمثل :

صدر القانون رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٥٣ بالترخيص لمجلس الوزراء فى إعفاء شركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر من الضرائب التى تستحق على أرباح نشاطها فى مصر ، بشرط المعاملة بالمثل . وذلك بقصد تشجيع القائمة منها على الإبقاء على نشاطها فى مصر واجتذاب شركات أخرى جديدة للعمل فى مصر .

(٤) إعفاء المنشآت التجارية والصناعية فى المناطق الحرة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

تشجيعا لفروع الشركات الأجنبية التى تعمل حاليا فى مصر للتوسع فى أعمالها الصناعية والتجارية عن طريق زيادة رأس مالها الأجنبى المستثمر فى مصر ، لمواجهة الصناعات الكبيرة المرغوب إدخالها الى البلاد عن طريق المناطق الحرة ، وكذلك لاجتذاب شركات أجنبية جديدة للعمل فى مصر ، تقرر إعفاء المنشآت التجارية والصناعية المصرية والأجنبية القائمة فى المناطق الحرة من الضرائب المستحقة على أرباحها الناتجة من مبيعاتها فى الخارج .

ثانيا — تشريعات للتيسير على الممولين :

(١) قبول الأوراق المالية غير المضمونة من الحكومة فى تسديد ضريبة التركات:

كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتقرير رسم الايلولة على التركات يجيز فى المادة ٤٠ منه أداء هذه الرسوم من سندات الحكومة أو السندات التى تضمنها الحكومة دون غيرها .

ورغبة فى توظيف الأموال المدخرة وتشجيع استثمارها فى الأوراق المالية وتيسيرا على الورثة صدر القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ٤٠ سالفة الذكر ، وأجاز الوفاء بما يوجد فى التركة من الاوراق المالية الأخرى المصرية والأجنبية والمقبولة فى التسعيرة الرسمية بإحدى البورصات المصرية بشرط ألا يزيد الاداء بها على ما يعادل نصف الرسم المستحق .

(٢) تبسيط الاجراءات وتقصير مواعيد التقاضى :

تتجه مصلحة الضرائب إلى بذل وافر جهدها للاجهاز على جميع الحالات المتأخرة حتى تستقر الأوضاع الاقتصادية . وقد قطعت شوطا بعيدا نحو إنجاز الحالات المتأخرة

وذلك بصدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية لها حتى سنة ١٩٥١ وبذا أصبح فى مقدور المصلحة الربط على الممولين عن تلك السنوات جميعها فى وقت واحد .

وتمشيا مع هـذا الاتجاه اقتضى الحال أن تقصر المواعيـد فى إجراءات التقاضى المتعلقة بالمنازعات الضريبية . ولما كانت الاجراءات المتبعة حاليا أمام المحاكم والمواعيد التى يحكم غالبيتها قانون المرافعات قد أدت إلى تعطيل المنازعات الضريبية ، بالمحاكم وقتا طويلا يتعارض مع ما يجب أن تتسم به تلك الاجراءات الضرائبية من السرعة حتى يتحدد موقف كل ممول فى أقصر وقت مستطاع ، لذا اقتضى الأمر استصدار تشريع بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد مواعيد خاصة استثناء من قانون المرافعات ، وذلك فيما يختص بتقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيـــه فى وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب .

وقد روعى عند وضع هذه القواعد الجديدة دراسة هذه المواعيد وجعلها مناسبة مع الامكانيات العملية لكل من الممول والمصلحة والمحكمة ، من حيث تقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات والمذكرات والرد عليها ، وكذا من حيث الفصل فى الدعوى لكى يتحقق الغرض المقصود منها ، وذلك بإنهاء النزاع فى أسرع وقت مع عدم الإخلال بحق الممول أو المصلحة فى استيفاء الدفاع عن وجهة نظر كل منهما ومع إعطاء المحكمة فرصة كافية للفصل فى الدعوى .

وتحقيقا لهـذا الغرض صدر القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ ، ونظرا لأهميته البالغة نورد فيما يلى موجزا بالمواعيد التى حددها .

نص القانون على أن يقدم الطاعن طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ، وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وقد ألزم الطاعن فى الخمسة عشر يوما التالية لتقديم صحيفة الطعن ، أن يعلن صورة منها إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وعلى قلم المحضرين أن يسلم قلم كتاب المحكمة المختصة صورة صحيفة الطعن المعلنة فى اليوم التالى لإعلانها على الأكثر .

كما ألزم القانون مصلحة الضرائب خلال خمسة وأربعين يوما من تقديم صحيفة الطعن إيداع ملف لجنة الطعن وملف الممول الفردى الخاصين بموضوع الطعن قلم المحكمة المختصة .

كما أوجب على الطاعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه صحيفة الطعن إيداع قلم كتاب المحكمة المختصة مذكرة بشرح أسباب طعنه والمستندات المؤيدة له . وإلا فلا يجوز قبولها بعد انقضاء هذا الميعاد ، وألزم المطعون عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية المدة السابقة مذكرة مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها ، فإن فعل كان على الطاعن فى ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الموعد المذكور أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها ، والمطعون عليه أن يودع خلال خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعا بما يرى تقديمه من المستندات .

ويتبين مما سبق أن الشارع حدد أجلا أقصاه ١٠٥ يوم لتقوم خلالها مصلحة الضرائب بإيداع ملف الطعن والملف الفردى إلى قلم كتاب المحكمة ولتبادل المذكرات والمستندات من كل من الطاعن والمطعون عليه .

وبعد انقضاء المواعيد المذكورة أو إذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه فى ميعاد الخمسة عشر يوما المخول له ، يحدد رئيس المحكمة خلال ثلاثة أيام الجلسة التى ينظر فيها الطعن وعلى الا يتجاوز تاريخها خمسة عشر يوما . فاذا وقع هذا التاريخ فى شهر يوليو أو أغسطس حدد يوم الجلسة خلال شهر سبتمبر ، ولا يجوز تأجيل نظر الطعن إلا لمرة واحدة ولسبب طارىء لم يكن فى الامكان أبداؤه من قبل ، ولا يجوز أن تزيد مدة التأجيل على مدة أربعة أسابيع ، وإذا قضت المحكمة بندب خبير فلا يجوز أن يزيد الأجل الذى حدد لإيداع الأمانة على خمسة عشر يوما ، أو أن يزيد الأجل الذى يحدد لإيداع تقرير الخبير على تسعين يوما ، كما لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد إيداع التقرير إلا مرة واحدة ، ولا أن تزيد مدة التاجيل على أربعة أسابيع تقدم خلالها ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير مشفوعة بالمستندات التى يرون تقديمها .

ومما تقدم يتضح أنه بعد نهاية المدة التى أقصاها ١٠٥ يوم المحددة لتقديم مصلحة الضرائب لملف الطعن والملف الفردى إلى قلم كتاب المحكمة وتبادل المذكرات من كل

من الطاعن والمطعون عليه ، هناك مدة أخرى أقصاها ١٦١ يوما لتحديد الجلسة وللتأجيل ولتقديم تقرير الخبير والرد عليه . ويصدر الحكم فى الدعوى بعد المدتين المذكورتين على الأكثر وقدرها ٢٦٦ يوما يضاف اليها فترة العطلة القضائية وهى على الأكثر ثلاثة شهور ، أى أن الحكم يصدر فى فترة أقصاها حوالى ٣٠٠ يوم . وفى هذا علاج حاسم لسرعة الفصل فى الدعاوى المنظورة أمام القضاء .

٣ ـ فض المنازعات بين المصلحة والممولين عن طريق التحكيم :

نظراً إلى أن القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتقصير المواعيد وتبسيط الإجراءات التقاضى يقتصر أثره على القضايا التى تنشأ اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ولما كان هناك كثير من المنازعات قائمة بين الممولين والحكومة ، وقد يطول أمد الفصل فيها إذا ما اتبعت فيها إجراءات التقاضى العادية فقد رئى إجازة التحكيم فى المنازعات بين الدولة والغير وصدر بذلك القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ . وقد نص فيه على أن يكون الاتفاق على التحكيم بمشارطة كتابية خاصة يحدد فيها موضوع النزاع وأسماء المحكمين وأجل الحكم ولا تصبح المشارطة ملزمة إلا بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء ، ولا يقل عدد المحكمين فى هذه المنازعات عن ثلاثة يختار كل طرف محكمه أو محكمين ويرأس المحكمين أحد رجال القضاء العاملين يعينه مجلس القضاء الأعلى ، ويكون الحكم الصادر نهائيا واجب النفاذ ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية كما لا يجوز طلب بطلانه ، هذا وقد نص فى القانون على أن يعمل به لمدة ستة شهور من تاريخ نشره فى ١٥ / ٨ / ١٩٥٣ .

وسيكون لهذا القانون أثر كبير فى فض منازعات الممولين الراغبين فى إنهائها عن طريق التحكيم وفى هذا ما يحقق الاستقرار لهم وللخزانة على السواء .

ثالثا ـ تشريعات قصد بها حسم الخلافات فى تفسير بعض نصوص قوانين الضرائب :

(١) صدر القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ محدداً تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بزيادة رسم الايلولة على التركات وجعله ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو نفس التاريخ الذى يحمله عدد الوقائع المنشور به القانون المذكور .

(٢) كما صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ باستبدال فقرة جديدة بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ٤٩ من مقتضاها أن يتخذ الحكم الصادر فى الطعن فى قرار اللجنة فى عنصر الأرباح التجارية أو فى عنصر المهن غير التجارية أساساً لتعديل ربط الضريبة العامة دون حاجة إلى الطعن بالنسبة لها عن ذلك العنصر .

## الاصلاحات فى الجهاز الادارى :

نظراً لاتساع نطاق العمل بالمصلحة بحيث أصبح أضعاف ما كان عليه وقت إنشائها فقد ثبتت فكرة إعادة تنظيمها من الناحية الإدارية ورئى تحريرها من قيود المركزية والعمل على تركيز السلطات فى المأمورية بقدر الإمكان .

ورغبة فى النهوض بالمصلحة وتنظيم جهازها الإدارى تقرر تقسيم كل مأمورية من مأمورياتها التى تضم عدداً كبيراً من الممولين إلى مأموريتين لما تبين أنه من المتعذر على مأمور أول واحد أن يشرف إشرافاً كاملا على أعماله الواسعة .

من أجل ذلك أنشئت ثلاث عشرة مأمورية جديدة وصدر بتحديد مقارها واختصاصها القرار الوزارى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٣ .

وقد اتجه الرأى أيضاً إلى فصل عملية ربط الضريبة عن عملية تحصلها ضماناً لحسن سير العمل فى العمليتين .

ومن أجل ذلك أنشئت مراقبة جديدة للإشراف على عملية الربط وأخرى للإشراف على عملية التحصيل ، وبذلك يمكن أن تسير العمليتان جنباً إلى جنب دون ارتباك فى العمل .

## إدخال النظام الإحصائى الآلى :

بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يكفل ضبط وتنظيم عملية حصر الممولين ، اتخذت الإجراءات اللازمة لإنشاء نظام إحصائى دقيق طبقاً لأحدث النظم المستعملة فى الخارج ، وهو النظام الإحصائى الالى الذى يهيىء لها الوصول إلى البيانات

التي تحتاج إليها أولا بأول بحيث يمكن في أي وقت تعرف المركز الدوري أو اليومي لحركة الربط والتحصيل وبيان الضرائب المدفوعة والمقسطة والأقساط الباقية، وكذلك إنشاء سجل أبجدي عام للمولين للحد من التهرب من الضرائب المستحقة ، وكذلك إنشاء حسابات شخصية لكل ممول تشمل كافة أنواع الضرائب التي يخضع لها ومقدار ما يربط عليه بكل منها سنة فسنة والمسدد والباقي .

وقد وافق مجلس الوزراء على إدخال هذا النظام في المصلحة وأدرج في الميزانية الأخيرة الاعتماد اللازم لذلك . وتم التعاقد فعلا مع إحدى الشركات العالمية لتوريد الماكينات وتم تركيبها كما تم تدريب الموظفين اللازمين لهذا الغرض لدى الشركة .

حصيلة الضرائب :

كان من أبرز نتائج الاصلاحات التشريعية والادارية التي تمت وما صاحب ذلك من طمأنينة واستقرار أن زادت حصيلة الضرائب زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المصلحة منذ إنشائها في سنة ١٩٣٩ وفيما يلي جدول مقارن لحصيلة الضرائب :

| السنة المالية | المحصل | السنة المالية | المحصل |
|---|---|---|---|
| ٣٩/٣٨ | ٨٤١٢١٣ | ٤٨/٤٧ عشرة شهور | ١٣٢٦٣٤٤٥ |
| ٤٠/٣٩ | ٢٧٨٩٠٥٠ | ٤٩/٤٨ | ٢٠١٤٤٦٧٥ |
| ٤١/٤٠ | ٢٧٣٨٢٥٨ | ٥٠/٤٩ | ١٨٩٧٧٩٢٧ |
| ٤٢/٤١ | ٤٧٥٥٠٢٠ | ٥١/٥٠ | ٢٠٢٢٦٣٦٣ |
| ٤٣/٤٢ | ١٢٦٦١٢٢٣ | مارس/يولية سنة ٥١ | ٨٨٦٠٣٦٤ |
| ٤٤/٤٣ | ١٥٩١٢٤٢٨ | ٥٢/٥١ | ٢٧٧٢٩٢١٠ |
| ٤٥/٤٤ | ١٥٧٧٨٦٩٤ | ٥٣/٥٢ | ٢٩٧٢٥٦٢٨ |
| ٤٦/٤٥ | ١٧٢٧٨٩٦٧ | من ١ يولية سنة ٩٥٣ | |
| ٤٧/٤٦ | ١٥٨٥٢١٢٧ | إلى آخر ديسمبر ٩٥٣ | ١١٤٢٤٦٣٢ |
| | | المجموع | ٢٣٨٩٥٩٢٢٤ |

ويتبين من ذلك أن مجموع ما حصلته المصلحة من الضرائب منذ إنشائها حتى نهاية سنة ١٩٥٣ بلغ ٢٣٨،٩٥٩،٢٢٤ جنيهاً اختصت منها السنة المالية ٥٣/٥٢ وحدها

بايرادات بلغت ٢٩٫٧٢٥٫٦٢٨ وهو رقم لم تحققه المصلحة من قبل . أما عن ايرادات المدة من ١/٧/١٩٥٣ الى ٣١/١٢/١٩٥٣ فقد بلغت ١١٤٢٤٦٣٢ جنيها وهو رقم قياسى يبشر باطراد زيادة الحصيلة هذا العام .

# الأموال المقررة

صدرت مجموعة من القوانين والاصلاحات والمشروعات نجملها فيما يلى :

١ — القانون رقم ٣٧٠ فى ٢٢ / ٧ / ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضى الزراعية ، والقرار الوزارى رقم ١٤٦ فى ٩ نوفمبر ١٩٥٣ بتنفيذ أحكام هذا القانون قد ألغى جميع القوانين السابقة له الخاصة بتخفيف الضريبة وأهم ميزاته أنه :

ا — أعفى صغار المولين الذين لايملكون إلا تكليفاً واحدا لاتزيد أمـــواله السنوية على عشرين جنيها من تقديم اقرارات التخفيف فى كل سـنة كما كانت تقضى بذلك القوانين السـابقة ، ويبلغ عدد هؤلاء المولين حوالى مليونين ونصف مليون مولا ، وأصبح التخفيف الان عملا بالقانون الجديد يعمل لهم تلقائيا ويخصم فى حساباتهم دون أن يكلفوا بتقديم أى اقرار .

ب — قصر القانون تقديم الإقرارات على من يملكون أكثر من تكليف واحد وهم من القلة بمكان كبير .

جـ — بسط هذا القانون الاجراءات الخاصة بالاعفاء والتخفيف وأحاط صغار المولين بجميع أنحاء الجمهورية بالرعاية الواجبه ، إذ رفع عن كواهل المولين ـ كما رفع عن الموظفين ـ أعباء لاضرورة لها فى سبيل تطبيقه وفى سبيل الانتفاع به ، كما وفر مبالغ طائلة كانت تنفق سنوياً فى طبع مئات الألوف من اقرارات التخفيف وحوافظها .

٢ — القانون رقم ٤٤٨ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنه ١٩٥١ الخاص بضريبة الملاهى :

أعفى هذا القانون المعارض وحفلات الألعاب الرياضية بجميع أنواعها من ضريبة الملاهى بشرط ألا يتخللها أو يعقبها أى نوع من أنواع الملاهى الأخرى وذلك تشجيعاً لإقامة المعارض وانتشار الرياضة ، كما سوى بين جميع دور اللهو ومحال الفرجة فى

الخضوع لفئة واحدة من الضريبة مما بسط اجراءاتها ، وكان القانون المعدل يفرض على بعضها ضريبة مضاعفة .

٣ — القانون رقم ٤٤٩ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ بشأن تنظيم مدرسة المحصلين والصيارف :

تضمن هذا القانون تشريعات خاصة بمدرسة المحصلين والصيارف وخريجيها استثناء من أحكام قانون التوظف مما كان له أثر ظاهر فى الإقبال على هذه المدرسة . . إذ بلغ عدد طلبتها فى سنة ١٩٥٣ : ٢٧٥ طالباً بما يساوى أكثر من ثلاثة أمثال عددهم فى السنوات الماضية ، وبذلك يتيسر شغل الخلوات التى كانت تزداد من سنة إلى أخرى فى وظائف الصيارف والمحصلين والتى كان متعذراً شغلها قبل صدور هذا القانون بسبب قلة الإقبال على هذه المدرسة ، ولهذا الأمر أثره فى تعزيز أداة التحصيل وهى أقوى الدعائم التى تستند إليها موارد الدولة المالية .

٤ — القانون رقم ٤٥٥ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ :

صحح هذا القانون خطأ مادياً وقع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضى الزراعية .

٥ — القانون رقم ٤٦٣ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣

أكسب هذا القانون المواطنين حقوقاً لم تكن موجودة فى القانون المعدل إذ أجاز رفع الضريبة عن الأطيان البور التى يتضح من معاينتها أنه لم تسبق زراعتها وتكون إما محرومة من وسائل الرى والصرف أو محتاجه إلى اصلاحات ومصروفات جسيمه ، كما ساوى فى المعاملة أطيان الرزقة التابعة لوزارة الأوقاف مع باقى الأراضى المماثلة لها بأن أخضعها للضريبة وقد كانت هذه الأراضى معفاة من الضريبة بحكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .

وجعل القانون المذكور إعادة ربط الضريبة على الأراضى التالفة من أول يناير التالى لتاريخ ثبوت اصلاحها حتى لا يضار أصحابها بسبب ربط الضريبة عليهم من يناير السابق لتاريخ المعاينة كما كان الحال فى القانون المعدل، وذلك تشجيعاً لملاكها على استصلاح تلك الأراضى واستغلالها .

٦ ــ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٣ الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله .

صدرت هذه اللائحة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ وأعقبتها تعليمات تكميلية اعتمدت من وزارة المالية والاقتصاد بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وأهم ميزات هذا القانون ولائحته التنفيذية :

(١) صرح بتسليم طرح النهر الداخل كردون البنادر المربوطة بالعوائد لأرباب الأكل بنفس البلد وكان محرماً تسليمه فى القانون السابق بل كان القانون السابق يبيح بيع هذا الطرح للغير ، وهذا عمل لايتفق والعدالة إذ أن أرباب الأكل بالمدينة أولى باستلام نصيبهم من الطرح الحادث بها بدلا من بيعه وحرمانهم منه .

(٢) أوجب اعتبار محور النهر بحسب طبيعته سنوياً حدا فاصلا بين البلاد الواقعة شرق النيل والبلاد الواقعة غربه ، وكان القانون الملغى يجعل هذا المحور بحسب الوارد بخرائط مساحة فك الزمام ، وقد نشأ عن ذلك وجود سواحل واقعة ـ بحسب طبيعتها الحالية ـ على أحد ضفتى النيل مع أنها مرسومة على الخرائط فى الضفة الأخرى فتتبع بحكم القانون لها وتحرم البلد المقابلة لها من الوصول لمياه النهر مما كان مثار نزاع مستمر .

(٣) أجاز تعويض أرباب أكل النهر باحدى ضفتى النيل من أى بلد من بلاد الجمهورية إذا استمروا خمس سنوات دون تعويض كامل بشرط أن يكون الطرح المراد استلامه فائضاً عن حاجة الناحية الواقع بها والناحيتين المجاورتين لها من قبلى وبحرى ـ وكان القانون الملغى يحرم التعويض من احدى ضفتى النهر لأرباب الأكل بالضفة الأخرى مهما طالت مدة عدم التعويض .

(٤) حرم بيع طرح النهر الذى يحدث فى أى وقت ، وكان القانون الملغى يقضى ببيع الطرح الذى يمضى على ظهوره أكثر من خمس سنوات بعد تعويض أرباب الأكل من ناحية ، والناحيتين المجاورتين تعويضاً كاملا . فاذا حدث أكل نهر يحرم أصحابه من التعويض ويباع الطرح المجاور لهم لغيرهم أو لهم أنفسهم بالثمن .

٧ — القانون رقم ٥٨٠ الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ :

أخضع هذا القانون دور التمثيل التى تقام بها حفلات الأوبرا والأوبريت والباليه والمسرحيات التمثيلية لنصف الضريبة المقررة على الملاهى الأخرى باعتبار هذه المسرحيات والتمثيليات تساعد على تثقيف الشعب من جهة ولأنها تلاقى منافسة شديدة من الأفلام السينمائية من جهة أخرى — الأمر الذى رأت معه الدولة تشجيع المضى فى إقامة الحفلات التمثيلية للفوائد الكبيرة التى تعود على الشعب منها .

٨ — القانون رقم ٥٨٩ الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعادة تقدير عوائد أبنية مدينة الإسماعيليه .

٩ — القانون رقم ٥٩٧ فى ٥ ديسمبر ١٩٥٣ :

صدر هذا القانون بفتح اعتماد إضافى بميزانية مصلحة الأموال المقررة لسنة ٥٣/١٩٥٤ قدره ٤٢٫٠٠٠ جنيه وذلك لتعزيز وظائفها وتنسيق درجاتها ، وهذا التعزيز سيكون له أثر طيب فى إيرادات الخزانة العامة من المستحقات الأميرية وغيرها الموكول إلى هذه المصلحة تحصيلها والتى تقدر بنحو ٤٤ مليوناً من الجنيهات سنوياً .

١٠ — القانون رقم ٦٤٦ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ :

جعل هذا القانون مدة تقادم الضرائب والرسوم خمس سنوات ، بدلا من ثلاث ، وبذلك حفظ حق الحكومة فى الضرائب والرسوم التى كانت عرضة للسقوط فى نهاية ديسمبر ١٩٥٣ لمدة سنتين أخريين ، كما أحاط تلك المستحقات بسياج من الضمانات تقطع مدة التقادم . وأعطى للممولين فى الوقت نفسه من الضمانات ما يكفل عدم سقوط حقهم فى استرداد ما يكونون قد دفعوه بغير وجه حق .

١١ — القانون رقم ٥٦ فى ٤ فبراير ١٩٥٤ :

ساوى هذا القانون بين دافعى ضريبة عوائد المبانى فى مختلف المدن بأن جعل هذه الضريبة بواقع ١٠ ٪ من صافى الايجار — وقد كانت طبقاً للأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ مارس ١٨٨٤ بواقع ٨٫٣ ٪ فى جميع المدن ما عدا القاهرة فكانت بواقع ١٠ ٪ وهذه النسبة تعادل النسبة المقررة لضريبة الأراضى الزراعية إذا ماروعى عامل الاستهلاك فى المبانى . وقضى بخصم ٢٠ ٪ من الايجار السنوى مقابل الصيانة وما يصرفه المالك

من مبالغ على ملكه لا يحملها للسكان ، وسيكون هذا الخصم عاما يستفيد منه المالك الكبير والمالك الصغير على السواء . كما نص على رفع حد الاعفاء للمبانى إلى ما تبلغ قيمته الايجارية ١٨ جنيهاً فى السنة بدلا من ٥ جنيهات فقط طبقاً لما كان ينص عليه الأمر العالى الملغى ، وذلك مساهمة من الحكومة فى مساعدة صغار الملاك . وعلى تمثيل سكان كل مدينة فى مجلس المراجعة المنوط به النظر فى شكاوى الاستئناف التى تقدم من الممولين بهذه المدينة ليكون بحث شكاوى كل مدينة والفصل فيها أقرب إلى العدل مما لو اشترك فى بحثها والفصل فيها أعضاء مدينة أخرى . بعكس ما كان عليه القانون القديم . فقد كان الأعضاء فى مجلس المراجعة من عاصمة المديرية يفصلون فى شكاوى جميع سكان المدن والبلاد الواقعة فى دائرتها .

وقضى القانون الجديد أيضاً بأن مايستجد من المبانى خلال فترة التقدير العام ـ وهى ثمانى سنوات ـ ينتهى تقديره وربط ضريبته بانتهاء فترة التقدير العام فلا يكون لكل مبنى مستجد فترة تقدير قدرها ثمانى سنوات كما كان الحال فى القانون القديم. وبذلك أصبح التقدير العام للضريبة فى كل المدن شاملا لجميع عقاراتها وخاضعاً كله لظروف اقتصادية واحدة ووجهات نظر واحدة وللجان تقدير منسقة تحت إشراف واحد وفى وقت واحد فلا تتفاوت القيم فى عقارات كل مدينة باختلاف العوامل الإقتصادية ووجهات النظر .

كذلك أعفى القانون الجديد بنص صريح أملاك الجمعيات والهيئات الخيرية والإجتماعية والأندية الرياضية وفقاً للقانون من أداء الضريبة طالما كانت أملاكها غير مستغلة ومستعمله لنشاطها الخيرى أو الإجتماعى أو الرياضى تشجيعاً لها على أداء رسالتها للشعب كاملا .

## الأملاك الحكومية

وفى مصلحة الأملاك تمت سلسلة من المشروعات التى تعود بالنفع على الفلاح ومنها :

١ ) منطقة إصلاح الستامونى :

سبق أن تخصصت بمقتضى قرار من مجلس الوزراء فى ٢١ / ١ / ١٩٥١ مساحة قدرها ٣١٥٠ فداناً من أملاك الحكومة الخصوصيه بالستامونى بتفتيش بلقاس مما

تشرف عليها هذه المصلحة — للتوزيع على الفلاحين المعدمين الذين يقع عليهم الإختيار من مناطق الجمهورية الأكثر ازدحاماً بالسكان — مع إقامة مساكن صحيه لكل عائله وكافة المنشآت الصحية والتعليمية ، وقد تم فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٣ إقامة قريتين نموذجيتين تشملان على الوحدات الآتية : القريه الشرقيه وتحتوى على ٢٣٦ منزلا للفلاحين ، ١٠ منازل للصناع و ٥ منازل للموظفين ومسجد ومدرسة ومكتب بريد ومغاسل وحمامات ومخازن ودكاكين ، القريه الغربية — وتحتوى على ٢١٠ منازل للفلاحين وبها مصلى وحمامات ومغاسل ودكاكين وتكلفت هذه الأعمال مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه ، وستشرع المصلحة فى العام الحالى فى تمهيد شوارع هاتين القريتين ، وتنسيق الموقع وإنشاء محطة لترشيح وتعقيم مياه الشرب فى حدود مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه .

وستوزع أراضى هذه المنطقة بواقع خمسة أفدنة لكل أسرة مع منزل وماشية .

٢ ) منطقة إصلاح ادكو :

وتمشياً مع سياسه التوسع فى زيادة رقعة الأراضى الزراعية والإكثار من الملكيات تقرر تجفيف وإصلاح مساحة قدرها ثلاثة آلاف فدان من أملاك الدولة فى بحيرة ادكو .

وقد تقرر توزيع ثلث هذه المساحة على الفلاحين المعدمين ، والثلث للاستبدال العقارى لمعاشات الموظفين والباقى على خريجى المعاهد الزراعية . وفى اكتوبر عام ١٩٥٣ تمت بها بعض أعمال الأتربة وإنشاء محطتين للصرف تكلفت ٣٥٠٠٠ جنيه وسيتم خلال العام الحالى استكمال المبانى والأعمال الترابيه الناقصة بهذه المنطقة مما يتكلف ١٠٢٠٠ر جنيه ، وبذلك يتم إعداد المنطقة لاستقبال المياه للرى والزراعه .

٣ ) منطقة السويس :

سبق أن وقع الإختيار على مساحة قدرها ٤٥٠ فداناً تقريبا من أملاك الحكومة الخصوصية التى تشرف عليها هذه المصلحة بالقرب من مدينة السويس ، وهى أرض كانت مغموره بمياه البحر . وذلك بقصد زراعتها بالخضر لتغذية المدينة بها — وقد تمت أخيراً أعمال الأتربة اللازمة ومأوى محطة الصرف والمبانى اللازمة لسكن عمال محطة الصرف وستقوم المصلحة بحرث الأرض وغمرها بالمياه هذا العام .

على أنه قد اتجه الرأى الى أفضلية تخصيص هذه المساحه لتوزيعها ملكيات صغيره

وتقوم وزارة الشئون الإجتماعيه ببحث أصلح المشروعات الإجتماعية التى تتفق وحالة المواطنين فى المنطقة لتقرير طريقة التوزيع .

٤ ) وفى الفترة من يونيه ١٩٥٣ عاونت المصلحة فى الأبحاث الخاصة ببيع ٣٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة البور فى نهاية النوبارية بمديرية البحيرة لتخصيصها لزراعة وصناعة البنجر بمعرفة شركة مصرية تسهم الحكومة فى رأس مالها بجزء من ثمن الأرض التى فقدرت اجمالا بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تدفع منه الشركة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه والباقى تسهم به الحكومة فى رأس المال . كما عاونت المصلحه فى المدة نفسها فى الأبحاث المتعلقة بتخصيص حوالى ٢٠٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة المستصلحة والبور بريوط وايبس لمشروعات الاصلاح الريفى عن طريق الهيئة المصرية الامريكية للإصلاح الريفى وتم إعداد جميع الأبحاث الخاصـــه بذلك وتسلمت هذه المنطقة للهيئة المذكورة فى الشهر الحالى .

وفى الأبحاث التى رئى القيام بها لبيع أراضى الحكومة البور التى تتوفر لها مشروعات الرى والصرف فى القريب للشركات بقصد الإصـلاح واعادة بيعها بمعرفتهـا مقسمة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة فى مدى فترة محدودة من الوقت ، وذلك مساهمة فى زيادة رقعة الأرض المنزرعه والإكثار من الملكيات . وفى تطبيق تشريعات الإصلاح الزراعى فيما يختص بأملاك الحكومة الخصوصية التى يستأجرها الأفراد . وفى مشروع المساكن الشعبية ، فقامت بتقدير وتسليم الأراضى التى طلبتها مصلحة المساكن الشعبية فى جهتى حلمية الزيتون وإمبابه — كما أنها بسبيل تسليم أراضى أخرى بحلوان وحلمية الزيتون والعباسية لهذا الغرض .

وتقرر أيضاً تخصيص جزء من أراضى الحكومة بجهتى حلمية الزيتون وأسطبل عنتر بمصر القديمة للبيع فيهما للجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، ويجرى تحديد المساحة التى ستخصص لكل جمعية بهاتين الجهتين بالاتحاد مع وزارة الشئون الإجتماعية .

## المســـاحة

منذ إعلان الجمهورية ومصلحة المساحة تسهم فى القيام بما يعهد اليها من الأعمـال الفنية التى تلقى على عاتقها وتبذل كل مجهود فى سبيل تنفيذها بالدقة والسرعة . وقد نظمت إدارتها وعدلت تكوينها بالوضع الذى يتمشى مع النهضة المباركة وهى جارية فى تنفيذ الأعمال الموضحة بعد :

## أولا ــ الاصلاح الزراعى

تقوم مصلحة المساحة بتنفيذ تطبيق القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، ومنذ أن تلقت قرار اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بأسماء من ينطبق عليهم هذا القانون راجعت الخرائط المساحية على الطبيعة حتى تكون صورة صادقة منها تسترشد بها لجان الاستيلاء وتستعين بها لجان فحص الأراضى البور ولجان التقسيم والتوزيع .

وقام مندوبو المصلحة بالاشتراك مع اللجان المختصة وتم الاستيلاء على مسطح قدره ١٩١٠٠٠ فدان لغاية يناير ١٩٥٤ وهى تشترك مع اللجان المختصة لاستلام ما ستقرره اللجنة العليا للاصلاح الزراعى .

وتجهز المصلحة خرائط وشفافات المناطق المطلوب توزيعها طبقا لبرنامج اللجنة العليا لدراسة طرق الرى والصرف والمرور وتبيان المنافع العامة قبل اجراء عملية التقسيم التى تنفذ على الطبيعة بوضع علامات حديدية عليها ، وقد تم توزيع ١٨٠٠٠ فدانا فى ٢٣ يوليه ١٩٥٣ بتفاتيش دميرة والزعفران ، معنيا كما جرى توزيع المسطحات فى التواريخ الموضحة بهذا طبقا لبرنامج اللجنة العليا للاصلاح الزراعى :

| المسطح | ميعاد التوزيع | اسم الناحية أو شهر الزراعة |
|---|---|---|
| ٥١٣٧ | ١٥ مارس ١٩٥٤ | التوفيقية والمعمل والملقة ودسونس وصيره ( مركز كفر الدوار بحيرة ) والفاروقيه ( مركز بلبيس شرقيه ) |
| ٥٨٠٨ | ٥ ابريل ١٩٥٤ | سيف الدين ( مركز فارسكور دقهلية ) كفور العرب ( مركز طلخا غربية ) بلتاج ( مركز قطور غربية ) |
| ٤٦٩٦ | ١٥ ابريل ١٩٥٤ | فارسكور ( مركز فارسكور دقهليه ) . الابشيط . سنديس ( المحله الكبرى غربية ) |
| ٥٤٠٧ | ٢٥ ابريل ١٩٥٤ | مطاى ( مركز مطاى المنيا ) قاوصنا . البيهو . اطسا ( مركز سمالوط ـ المنيا ) |

| المسطح | ميعاد التوزيع | اسم الناحية أو شهر الزراعة |
|---|---|---|
| ٤٩٩١ | أول مايو ١٩٥٤ | صبيح (هيا شرقيـــة) طوخ . القراموص (أبو كبير شرقية) |
| ٤٧٢٦ | يونية ١٩٥٤ | البرجايه . تله . زهرة البرجايه . الحواصليه . بنى أحمد . منشاه الحواصليه . ريده (مركز المنيا) منسافيس (مركز ابو قرقاص المنيا) |
| ٥٢٣٢ | يونيه ١٩٥٤ | الكردى (قلين غربية) الكوم الطويل . سريوه الكبرى . سريوه الصغرى . دويدار . المنشية . طارق وليلى . أم ستم . الجرايدة . أبو شريف (مركز بيلا غربية) |
| ٤٠٧٧ | يونيه ١٩٥٤ | الجبلايه (مركز بيلا غربيه) الفريدية ومحمد على حسن (مركز هيا شرقية) إيتاى البارود (بحيره) كنج عثمان (كفر الدوار بحيره) |
| ١٥٢٠٤ | يوليه١٩٥٤ | شبرا هور (أجا دقهليه) طرانيس البحر (مركز المنصوره دقهليه) |
| ٥٥٢٨٨ | المجموع | |

### ٢ — مديرية التحرير :

تم تحديد ورصد مشروع ترعة التحرير الرئيسية بطول ٥٠ كيلو مترا وتثبيت الروبيرات على طول الترعة ، ورئى احتياطيا للتوسع فى هذه المديرية إعداد خرائط بمقياس ٢٥٠٠٠ / ١ لمساحة ٦٠٠ كيلومتر مربع واعداد ميزانية شبكية لها وطلبت مؤسسة مديرية التحرير خرائط كنتورية بمقياس ١٠٠٠٠ / ١ لمساحة قدرها ١٠٠٠٠ فدان بجهة علقام وبدىء العمل فيها فعلا .

### ٣ — مشروع التوسع الزراعى غربى الفيوم :

اعدت ٣٢ لوحة كنتورية بمقياس ١٠٠٠٠ / ١ لمنطقة التوسع الزراعى خارج الزمام غربى مديرية الفيوم وتم اعداد ٤٣٠ كيلومترا ميزانية دقيقة وكذلك اعداد ١٥٥٠

كيلومترا طوليا ميزانية شبكية ، كما تم تعيين المناطق المطلوب تحليل تربتها فى ٢٥٩ موقعا على خرائط بمقياس ١٠٠٠٠/١ مسطحها ١٢٠ كيلومترا مربعا وتسلمت لمندوب اللجنة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف .

٤ — مشروع السد العالى

أ — أعدت ١٠ خرائط بمقياس ٥٠٠٠/١ مبينا عليها خطوط الكنتور للمنطقة الواقعة جنوب خزان أسوان الحالى وطبعت فى خريطتين بعد أن تبين عليها نقط الجهات .

ب — طلب المكتب الفنى للقوات المسلحة إنشاء شبكة مثلثات فى منطقة أبحاث السد العالى المقترح على النيل بين أسوان وحلفا فى مسافة طولها ٣٨٠ كيلومترا تقريبا تمهيدا لإعداد خرائط لهذا المشروع بوسائل المساحة الجوية بمقياس ٢٥٠٠٠/١ و ١٠٠٠٠ر١ لمسطح ١٧٠٠٠ كيلو مترا مربعا وقد أسقطت نقط المثلثات بهذه المنطقة على ٢٦ لوحة مطبوعة بمقياس ١٠٠٠٠ر١ و ٦ لوح بمقياس ٢٥٠٠٠ر١ ، ٥ لوحات مطبوعة بمقياس ٥٠٠٠٠ر١ وذلك لأعمال الغيط .

وتم اعداد ٢١٣ كيلومترا طوليا ميزانية درجة أولى و ٤٤٢ كيلومترا طوليا ميزانية درجة ثالثة وذلك لايجاد مناسيب النقط اللازمة لخرائط ١٠٠٠٠ر١ وتم عمل حساب جميع هذه الأرصاد وتعيين الاحداثيات الجغرافية والاحداثيات الكيلومترية والارتفاعات لنقط المثلثات ودونت فى كشوف .

كما تم إسقاط نقط المثلثات جميعها من واقع أحداثياتها على شفافات بمقياس ٥٠٠٠٠ر١ ويجرى العمل الآن فى إعداد وإرسال تلك الكشوف إلى وزارة الأشغال العمومية مرفقا بها الشفافات ومبينا عليها شبكة المثلثات التى تم إنشاؤها .

٥ — مشروع إغاثة وتشغيل اللاجئين العرب شرق قناة السويس بسينا .

طلب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اعداد خرائط كنتورية بمقياس ٢٥٠٠٠ر١ للمنطقة المنتخبة لإسكان اللاجئين العرب بشبه جزيرة سينا شرقى قناة السويس . وبدىء بأعمال الغيط وتم تثبيت الروبيرات وعمل ٢٧٠ كلومترا ميزانية دقيقة وتم تحديد خط كنتور ١٥ متر المسافة ١٠٠ كيلومتراً كما اعدت ميزانية شبكية لمسطح ٢٠٠ كيلو مترا مربعا تقريبا وتم أيضا استكشاف وبناء ورصد ٣٠ نقطة مثلثات

تم عمل حسابها وتعيين إحداثياتها وأسقطت على خرائط بمقياس ١٢٥٠٠٠ وأرسلت للغيط لرفع المعالم الطبوغرافية والروبيرات والعلامات الحديدية تمهيدا لتحشية نقط الميزانية وتبيان خطوط الكنتور عليها وما زال العمل مستمرا بها .

٦ — مشروع وادى النطرون :

طلب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اعداد خرائط لمنطقة وادى النطرون وتم العمل لمسطح ٤٥٠ كيلومترا مربعا عمل لها ٣ خرائط كنتورية بمقياس ١٢٥٠٠٠ وتمت جميع أعمال الغيط اللازمة لها ، كما طلب اعداد خرائط ١ر٥٠٠٠ لأربع مزارع فى نفس المنطقة وقد تم تحديدها ورصدها وجارى إسقاطها على الخرائط لرفعها وتبيان نقط الميزانية وخطوط الكنتور عليها .

٧ — إعدادخرائط طبوغرافية بوسائل المساحة الجوية :

طلب المجلس الدائم أيضا اعداد خرائط كنتورية بمقياس ١٢ر٥٠٠٠ و ١ر١٠٠٠٠٠ حسب ما تسمح به حالة الطبيعة بالصحراء الشرقية تمشيا مع السياسة التعدينية بوساطة المساحة الجوية وسيبدأ العمل فى وضع الروابط الأرضية بالطبيعة وهى نقط المثلثات ثم يقوم السلاح الجوى بتصوير المناطق المطلوبة وموافاتنا بالصور الفوتوغرافية لتجهيز الخرائط الطبوغرافية اللازمة لأغراض البحث عن الثروة المعدنية بالصحراء الشرقية .

وستكون هذه الخرائط باكورة إنتاج قسم المساحة الجوية الذى تم إنشاؤه بهذه المصلحة لرسم الخرائط اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية ، والقصد من إنشاء هذا القسم هو الاسراع فى إخراج الخرائط المساحية وخفض نفقاتها ويعتبر هذا القسم الأول من نوعه فى مصر .

٨ — مناطق مطلوب رفعها لصحراء سينا :

تقوم المصلحة بناء على طلب المساحة العسكرية باخراج بعض الخرائط بمقياس ١١ر٢٥٠٠٠٠ لشبه جزيرة سينا وقد تم رفع ٢٢٤ كيلو مترا مربعا ولا زال العمل مستمرا .

٩ — طريق الاسماعيلية العريش :ـ

طلبت المساحة العسكرية وضع روبيرات على طريق الاسماعيلية العريش واعداد ميزانية وقطاع طولى لمحور الطريق وجانبيه لمسافة ١٠ متر من المحور على كل جانب. وقد تم العمل المطلوب للطريق المذكور وطوله ٢٤٢ر٥ كيلو مترا كما تم تثبيت روبيرات على الطريق ما بين هذا الطريق الصحراوى وعين الجديرات وعمل ٦٥ كيلو مترا ميزانية دقيقة وقطاع طولى من عين القسيمة إلى عين الجديرات لمسافة ٧ كيلو مترات .

١٠ — طريق القنطرة شرق — الشط :

بناء على طلب المساحة العسكرية يجرى العمل الآن فى رفع طريق القنطرة شرق ـ الشط بالطبيعة وتبيانه على خرائط بمقياس ١/٢٥٠٠٠ وعددها ١٣ خريطة تم تجهيزها لهذا الغرض .

١١ — ميزانية موقع طابية الرمل بسيدى بشر :

بناء على طلب قيادة المنطقة الشمالية بالاسكندرية تم اعداد ميزانية لأراضى فضاء عددها ٩ قطعة أرض متفرقة حول موقع طابية الرمل بسيدى بشر بالاسكندرية وقد بنيت المناسيب على ٩ لوحة بمقياس ١/٥٠٠

١٢ — المساكن الشعبية :

اعداد ميزانية وتحديد الأراضى التى تم اختيارها لإقامة مساكن شعبية عليها بجهة الحلمية والزيتون وحلوان وامبابة ومصر القديمة والدقى .

١٣ — ميزانيه شبكية بمطار القاهرة الدولى :

بناء على طلب مصلحة الطيران المدنى يجرى العمل فى اعداد ميزانية شبكية للمنطقة التى على امتداد الممر ١٦/٣٤ من الناحية الجنوبية لمطار القاهرة الدولى ورسمها على خرائط ١/٢٥٠٠ وتم تحديد المنطقة كما تم عمل ٥ كيلو مترا مربعا ميزانية شبكية

١٤ — تحديد محطة استقبال لاسلكية ومكتب تلغراف لاسلكى بمحجر الطور :

بناء على طلب مصلحة السكك الحديدية تم تحديد وحساب المسطح اللازم للموقع

المذكور وتبين على خرائط بمقياس ١٠٠٠٠/١ وأرسلت المحاضر والخرائط لهذه العملية للجهات المختصة :

**١٥ — إعداد خرائط كنتورية لمنطقة اللقيطة :**

طلبت وزارة الزراعة تحديدورفع منطقة اللقيطة الواقعة عند ملتقى طريقى قنا — الأقصر والقصير والبالغ مساحتها ٣٠٠٠٠ فدان تقريبا على خرائط مساحية بمقياس ١٠٠٠٠/١ .

**١٦ — أعمال مختلفة :**

(أ) تم تجهيز ٥١ خريطة بمقياس ١٠٠٠٠٠/١ مسقوطا عليها نقط المثلثات للشواطىء المصرية بناء على طلب السلاح الجوى .

(ب) وتجهيز ٢ ملف بمقياس ٢٠٠/١ لمصانع الذخيرة .

(ج) وتجهيز ٥ خرائط بمقياس ٥٠٠٠٠٠/١ لأعمال مباحث البترول بناء على طلب مصلحة المناجم لشئون الوقود .

(د) وعمل حساب نتائج وتقاويم الحكومة سنة ١٩٥٤ .

**١٧ — مؤسسة أبنية التعليم :**

اشتركت المصلحة مع وزارة المعارف فى مشروع مؤسسة أبنية التعليم من حيث اختيار مواقع أبنية ٣٠٠٠ مدرسة تمهيدا لتحديدها ونزع ملكيتها فى مدى عشر سنوات بمعدل ٣٠٠ مدرسة فى السنة .

**١٨ — أعمال الشهر العقارى (التسجيل) :**

بجانب هذا العمل تقوم المكاتب المساحية البالغ عددها ٨٦ مكتبا فرعيا فى المراكز والمحافظات بمراجعة بيانات العقارات موضوع الطلبات التى ترد من الشهر العقارى فتبحث من الناحية الهندسية مع تطبيق مستندات التمليك على الطبيعة وتحديد هذه العقارات بعلامات ، وبعد شهر هذه المحررات تدخل كافة التغييرات على الخرائط الأصلية وتدون باستمارات خاصة وقدتم فى الستة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٣ ما مقداره ١١١٦١٩ طلبا .

## ١٩ — أعمال مشروعات نزع الملكية :

تتلقى المصلحة من الوزارات والمصالح المختلفة رسومات معتمدة منها لإنشاء أو توسيع أو تعديل مشروعات فتقوم المصلحة بتحديدها وتجهيز خرائط عنها وتثمين هذه الأراضي وتحرير العقود وصرف التعويضات لأربابها وتجهيز إجراءات المرسوم بنزع الملكية وقد تم فى الستة أشهر الأخيرة من سنة ٩٥٣—١٩٥٤ نحو ٢١٣٣٥ عقداً وصرفت المبالغ المستحقة لأربابها وهى ٥٨٢٥٩٠ جنيها .

ولما صدر القانون رقم٦٤سنة ١٩٥٤ بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية وزارة الأشغال بمبلغ ٢٠٥٥٠٠ جنيه شاملا تعويضات أراضى ناحية توماس وعافية وأراضى ناحية عنيبة ببلاد النوبة وتعلية قيمة هذا الاعتماد بالأمانات على ذمة مصلحة المساحة . أوفدت المصلحة موظفيها ابتداء من أول فبراير ١٩٥٤ لصرف التعويضات لأربابها ولازال العمل مستمرا حتى الآن .

## ٢٠ — أعمال مساحة المدن والبنادر :

( ا ) تقوم المصلحة بانشاء خرائط مقياس ١/٥٠٠ للمدن والبنادر بناء على طلب مصلحة البلديات والمجالس ويبين عليها المنازل والمنافع العامة والمرافق على اختلافها لتكون مرجعا للجمهور وتنتفع بها المصالح الحكومية كالتنظيم والأملاك والشهر العقارى والكهرباء والمجارى وغيرها ، وجارى العمل بالبنادر الآتيه . بندر الابراهيمية . بندر ههيا — — بندر دسوق — مدينة الاسكندرية — منطقة سيدى بشر — ضاحية الدخيلة — تقسيم أراضى الأوقاف بمنطقة فيكتوريا .

وفى مدينة القاهره يجرى العمل لمنطقة الزيتون والحلمية . وكذلك الجيزة والدقى . ومنطقة شارع الاهرام .

وفى الوجه القبلى يجرى العمل ببندر ببا . القوصية ، الواسطة . أبو تيج . أبنوب .

(ب) كما تقوم بتعيين حدود عوائد أملاك للمدن والبنادر وإعداد خرائط لاستصدار المراسيم اللازمة عنها لتحصيل الضرائب وتم من ذلك فى المدة من أول يونية ١٩٥٣ إلى ديسمبر سنة ١٩٥٣ فى البنادر : قليوب الابراهيمية — أبو المطامير بنى مزار — الحرص — ديروط المحطة — منشأة السلطة . وجارى تعيين حدود عوائد ٢٧ بندر أخرى .

(ج) إنشاء دفاتر لما يتم من خرائط البنادر والمدن ويبين به بيانات التكليف ووضع اليد ومسطح العقار وأوصافه ومشتملاته — ويجرى العمل فى نهو باقى الدفاتر لشياخات قسم عابدين — الموسكى — الأزبكية — الدرب الأحمر — بولاق — السيدة زينب — شبرا الخيمة .

**٢١ — أعمال الرسم والطباعة :**

١ — إخراج وطبع خرائط ومطبوعات لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى .

٢ — طبع رسومات متعددة عن نماذج أبنية التعليم وتجميعها وحبكها داخل غلافات بشكل البومات لادماجها مع المواصفات التى ستطرح فى مناقصات تنفيذ القانون رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء مؤسسة أبنية التعليم .

٣ — إخراج وطبع سندات تنفيذا للقانون رقم ٣٥٠ سنة ١٩٥٢ فى شأن إصدار قرض لأداء ثمن الأراضى المستولى عليها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى .

٤ — إعداد وطبع خرائط كنتورية بالألوان لمباحث السد العالى .

٥ — إعداد خرائط للتوسع الزراعى بمديرية الفيوم .

٦ — إعداد خرائط لمشروع تنمية دخل الفلاح عن طريق الإنتاج الحيوانى .

٧ — إخراج طبعة جديدة من طوابع البريد والأوراق البريدية وأذونات البريد الداخلية .

٨ — إخراج طبعة جديدة من أوراق العملة الرسمية من فئتى خمسة وعشرة قروش .

٩ — وضع تصميات مختلفة للعملات الجديدة من الفضة والبرونز والنيكل .

١٠ — إخراج وتكوين ورسم وطبع خرائط شبه جزيرة سينا بمقياس ١/٢٥٠٠٠٠ من عمل قسم المساحة العسكرية .

## صندوق التامين والادخار

صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بانشاء صندوق للتأمين للمثبتين وغير المثبتين وآخر للادخار والمعاشات لغير المثبتين من موظفى الدولة المربوطة مرتباتهم على

وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الأول من الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الأخرى التي حددتها المادة الأولى منه على أن ينفذ اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٣

وقد استهدفت الحكومة فيما اتخذته من اجراء باصدار هذا التشريع أن توفر للموظفين الطمأنينة على مستقبلهم بتدبير أمر معاشهم ومعاش أسرهم بعد تركهم الخدمة أو في حالة الوفاة أو العجز الصحي عن العمل .

كما أمكن بهذا التشريع تحديد مسئولية الحكومة المالية قبل موظفيها في نطاق معين الأمر الذي لم يكن من سبيل إلى تحقيقه في نظام المعاشات وتحقيق وفر كبير نتيجة استثمار أموال الصناديق .

ولما كان هذا النظام قد اقتصر على فئات الموظفين المدنيين دون غيرهم من طوائف الموظفين الاخرين كالعسكريين ورجال القضاء والنيابة ومجلس الدولة وهيئات التدريس بالجامعات وغيرهم من الطوائف التي كانت مستثناة من إيقاف التثبيت وتنتفع بنظم معينة ، فقد رأت الحكومة وجوب المساواة بين طوائف الموظفين في المعاملة .

فصدر القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر ، بحيث يعمم تطبيق نظام التأمين والادخار بين جميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وبذلك أوقف نظام التثبيت بالنسبة لمن لم يثبت من مختلف الطوائف التي كانت مستثناة من إيقاف التثبيت فتخلصت بذلك الحكومة من الإزدياد المطرد في اعباء الميزانية الذي أوجده نظام المعاشات .

ومن مقتضى هذا التشريع ألا يحصل الموظف المستقيل على المبالغ التي تؤديها الخزانة لحسابه بصندوق الإدخار إلا إذا كان قد مضى على اشتراكه بالصندوق ٢٥ سنة أو تجاوز سن الخمسين . إلا أنه عندما رأت الحكومة التيسير على الموظفين في اعتزال الخدمة مع صرف مرتب سنتين بالنسبة لمن ينتفع بهذا التيسير رئى أنه أصبح لزاماً تعديل هذا النظام بتقصير المدة التي حددها القانون لاستقالة الموظف مع حصوله على الحصة التي أدتها له الخزانة العامة بصندوق الادخار فجعلت ١٥ سنة بدلا من ٢٥ سنة .

ولما كان اشتراك الموظف بصندوق الادخار عن مدة خدمته السابقة على أول فبراير سنة ١٩٥٣ اختياريا فقد روعي النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ على

تحديد فترة معينة يبدى الموظف فيها الرغبة فى الاشتراك بهذا الصندوق بما يتفق ومقدرته المالية وأعباءه العائلية . وقد حددت هذه الفترة بسنة تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٥٣ تاريخ بدء العمل بهذا النظام وتنتهى فى آخر يناير سنة ١٩٥٤ .

وقد اقتضى الأمر حرصا على صالح الموظفين مد فترة الاختيار سته أشهر تنتهى فى آخر يوليو سنة ١٩٥٤ وتعديل نظام أداء الاشتراكات عن مدد الخدمة السابقة بحيث تتلاءم وحالة الموظف المالية والمدة الباقية له فى الخدمة وصدر بذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٤ .

وإلى جانب قيام الصندوق بالأغراض التى أنشىء من أجلها فانه يقوم بأغراض أخرى ذات أهمية بالغة فى مساعدة الحكومة فى تدعيم الاقتصاد القومى ، فقام بتمويل بعض المشروعات الإنتاجية أو بمنح قروض لهذا الغرض بضمان الحكومة . وقد بلغت أموال الصناديق المستثمرة حتى ١٥ مارس سنة ١٩٥٤ ، حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

وقرر مجلس إدارة الصناديق فى مارس سنة ١٩٥٣ ، اخضاع فئات جديدة من الموظفين لهذا النظام بحيث تشمل موظفى الباب الثالث كما تشمل موظفى الدرجات الشخصية الذين يخصمون بمرتباتهم على وظائف خارج هيئة العمال فكفل بذلك حقوق سائر موظفى الدولة .

ورغبة فى تعميم نظام التأمين والادخار على جميع المستخدمين والعمال فى الحكومة أو خارجها أعد مشروع بقانون بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لموظفى المجالس البلدية والقروية ومجالس المديريات ، مشروع آخر بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لمستخدمى الحكومة الخارجين عن هيئة العمال وعمال الحكومة الدائمين كما فرغ من إعداد البحوث الخاصة بتطبيق نظام التأمين والادخار على عمال وموظفى المؤسسات التجارية والصناعية الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى . وتتخذ الآن الاجراءات لإخراج هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ .

# الإحصاء والتعداد

كانت مصلحة الاحصاء والتعداد ومازالت ، تشعر بالنقص الذى يشوب الكثير من إحصائياتها ، وقد وضع ذلك للباحثين منذ زمن طويل وزاد وضوحه على مر الأيام مع الزيادة المطردة فى عدد الباحثين أفرادا وهيئات وطالما نادت المصلحة فى الماضى بوجوب تدعيمها وإعطائها ما تستحقه من عناية الدولة إلا أن صيحاتها ذهبت سدى إلى أن أقبل العهد الجديد بمشروعاته التى تعتمد أول ما تعتمد على الاحصائيات فى رسم السياسة الانشائية العامة وتلمس أوجه النقص المعيب الذى يتطلب علاجا سريعا حاسما ، لتقوم النهضة على أسس متينة .وفيما يلى ملخص وجيز لحركة التحسين فى الاحصاءات التى تقوم بها الادارات الفنية :

إدارة الاحصاءات التجارية : ـ

تقرر إضافة بعض البيانات على شهادات الاجراءات الجركية يمكن تتبع الترخيصات المصدرة والبضائع المستوردة بموجبها ، كما عدلت بعض بنود نشرة التجارة الخارجية بما يتفق ورغبات الهيئات الحكومية وهيئة الأمم المتحدة بحيث تسهل المقارنات الدولية ووضع نظام دقيق بدىء العمل به من أول العام الحالى على أساس البطاقات بحيث يمكن حصر السياح الوافدين على مصر . ولضمان تزويد المهتمين باحصاء السيارات والعربات بالمعلومات التى يرغبون الحصول عليها صممت استمارة بالاشتراك مع إدارة التعبئة بالجيش ووزارة الداخلية وسيبدأ العمل بها هذا العام .

إدارة الاحصاءات الحيوية . ـ

وضعت اللجنة الأهليـة للاحصاءات الصحية والحيوية ـ التى أعيد تكوينها ـ نظاما يكفل دقة وشمول البيانات التى تصل مصلحة الاحصاء . وقد أدخل تعديل على النشرات الصحية التى تصدرها ( أسبوعية ـ ربع سنوية ـ سنوية ) الغرض منها توفير الوقت والجهد والمال ويجرى فى الوقت الحاضر عمل الترتيبات اللازمة لإعداد إحصاء عن المرضى والأمراض بالمستشفيات كما تعمل المصلحة بالاشتراك مع وزارة الصحة على جمع ونشر إحصاءات الدرن الرئوى وبعض الأمراض المعدية وتفكر

حاليا فى إصدار نشرة سنوية للقطن بأجمعه تتضمن عـدد السكان التقديرى والوفيات والزواج والطلاق بغرض الوقوف على حركة السكان وإبراز أوجه النقص الذى يمكن أن تبرزه هذه الاحصاءات .

## إدارة الإحصاءات الاجتماعية :

وانشىء قسم للاستعلامات مهمته تزويد الباحثين والهيئات بما يطلبونه من بيانات لاستخدامها فى بحوثهم وقد أضيف إلى كتاب الاحصاء السنوى العـام بيانات تتناول الالات البخارية والمستشفيات وجمعيات الاسعاف والملاحه والداخلية ويدرس مشروع أخذ احصاء يتناول الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى نظمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ وآخر عن الـكتب وفقا لتوصية هيئة اليونسكو .

## إدارة الاحصاءات الزراعية:

يجرى الان تبويب نتائج التعداد الزراعى لعـام ١٩٤٩ كما بدىء فى جمع بيانات عن الجرارات وأنواعها وقوتها وعمرها . وستصدر نشرة سنوية خاصة باحصـاءات القطن وأخرى عن الانتاج الحيوانى يتناول الانتاج والتصدير والمذبوحات والبيض واللبن ،وثالثة عن الأسمدة الـكيماوية وأربعة عن الخضر والفاكهة والصناعات المرتبطة بها:

## ادارة الاحصاءات الصناعية:

شكلت لجنة فى يوليو الماضى ووافقت على ما سبق أن اتخذ من خطوات بشأن إعداد إحصاء سنوى للانتاج الصناعى إلى جانب ما جرت على اتباعه من أخذ إحصاء كل ثلاث سنوات وقد بدىء فى جمع بيـاناته طبقا للاستمارة المعدلة ابتداء من شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ ـ وقد أوشـكت المصلحة على الفراغ من استخراج نتائجه وستقوم بنشره فى أقرب فرصة . وتناول هـذا الاحصاء نشاط المؤسسـات الصناعية ( عدا التى تعمل فى البناء والتشييد ) خلال عام ١٩٥٢ ، وروعى فيـه أن يـكون شاملا لجميع المؤسسات التى توظف عشرة عمال أو أكثر دون سواها .

وقامت المصلحة بأخذ إحصائية الأجور وساعات العمل والتوظف عن الأسبوع الأول من شهر يوليو سنة ١٩٥٣ على أساس استبعاد المؤسسات التى توظف أقل من

عشرة عمال . وأوشك على الإنتهاء من استخراج النتائج ستنشر قريباً .

وتقوم المصلحة حاليا بعمل الترتيبات اللازمة للبدء فى أخذ بيانات احصائية عن التوظف والأجور عن الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٤ كما تقوم بدراسه احتمال استخدام عينة تكون مثالية على قدر الامكان بدلا من التعداد الشامل ابتداء من يوليوسنة ١٩٥٤ وبذلك توفر وقتا ومالا وتخصص جهدها للحصول على البيانات الدقيقة التى تصور حقيقة الظواهر موضع الاحصاء .

أما إحصائية الموظفين فقد اشتركت المصلحة مع ديوان الموظفين فى إعادة دراسة وتصميم الاستمارات التى تستخدم فى جمع البيانات بحيث تخدم أغراض الديوان فى وضع الخطوط الرئيسية التى تتبعها الحكومة فى شأنهم على أسس متينة سليمة ، تضمن للموظفين الاطمئنان الى مستقبلهم بحيث يتفرغون للعمل المنتج .

وأنشىء قسم لإحصاء العمل والبطالة وتم فعلا وضع الأسس الأولية بين المصلحة ومصلحة العمل (مراقبة القوى العاملة) التى تضمن ورود الاستمارات فى مواعيد محددة واستخراج البيانات التى تهم وزارة الشئون الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين وغيرهم .

## ادارة الاحصاءات الاقتصادية :

بحثت اللجنة الفنية بالمصلحة فى أولى جلساتها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ الرقم القياسى لنفقة المعيشة والرقم القياسى لأسعار الجملة اللذين تقوم المصلحة بنشرهما للنظر فى الأسس التى يبنى عليها كل منهما تمهيدا لادخال التعديلات اللازمة التى تكفل لهما تأدية رسالتهما على أفضل وجه وكونت لذلك الغرض لجنتين فرعيتين لدراسة الأسس الجديدة التى يبنى عليها كل منهما .

كما تقوم بإعداد الدراسات والترتيبات اللازمة لقياس الدخل القومى المصرى على فترات منتظمة لاستعمالها فى أغراض رسم السياسة العامة للمشروعات الانتاجية .

وكذلك دراسة احصاء الشركات لوضع البيانات التى تقوم بنشرها تلك الشركات عن مركزها المالى على أسس واحدة .

# الرقابة المالية

عندما وضع النظام الدستورى للدولة فى سنة ١٩٢٣ كان طبعياً أن يدور التفكير فى إنشاء رقابة على ميزانية الدولة تتبع السلطة التشريعية وذلك أسوة بالنظم المتبعة فى معظم الدول . بيد أن المشروع طوى مع الزمن ولم ينفذ إلا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية التى كان من أثرها زيادة النفقات العامة فى كل الدول زيادة بالغة مما أفضى إلى الإفراط فى فرض الضرائب والرسوم وإثقال كاهل المواطنين بالتزامات مالية منوعة

وبديهى أنه كلما زادت الاعباء المالية وثقلت وطأتها على المواطنين اشتد اهتمامهم بالتحقق من سلامة الإجراءات الخاصة بجباية الأموال العامة وكيفية انفاقها . ولذلك لم يكن ثمة بد من أن تفكر الدولة جديا فى خلق هذه الرقابة المالية للتثبت من تحصيل إيراداتها . ومن انفاقها فى الأوجه التى خصصتها لها السلطة التشريعية . وما أن حل صيف عام ١٩٤٢ حتى أعلن نبأ مولد هيئة المراقبة وأطلق عليها اسم ( ديوان المحاسبة )

وقد ظل الديوان منذ إنشائه يضطلع باعباء الرقابة ويرفع تقريراً سنويا إلى السلطة التشريعية يبسط فيه ما يسفر عنه فحصه وتفتيشه على حساب ختامى الدولة وحسابات الجهات ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية القروية . وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة إما بطريق الاعانة أو غرض الاستثمار .

وهكذا أصبح ديوان المحاسبة عين السلطة التشريعية الساهرة على مراقبة شئون الدولة المالية .

وقد كانت سياسة الديوان دائماً ترمى إلى إرساء قواعد الميزانية والسياسة المالية الرشيدة على أسس مالية صحيحة شعارها الرغبة فى المعاونة الصادقة مع المسئولين فى الوزارات، والمصالح .

بيد أن الديوان ظل منذ إنشائه يعمل ويكدح فى أرض وعرة زهاء عشر سنوات كاملة وكان ينوه فى تقاريره إلى البرلمان عاما بعد عام بما يلمسه من كثرة بالغة من المخالفات المالية التى يرتكبها الآمرون بالصرف أو الجباية فى شتى الوزارات والمصالح .

وما يشاهده من ذيوع روح التقصير والتهاون لدى طائفة كثيرة العدد من الموظفين الذين أتمنوا على إدارة الأموال العامة .

وقد طال العهد بهذه الحالة حتى ظن البعض أنه لاعاصم لهم من الجزاء إذا ما أحلوا لأنفسهم الباطل ، وإذاما أخلوا بالقوانين والأنظمة الموضوعة . فكانوا يبسطون حمايتهم على مرتكبي المخالفات المالية أو يحاولون ما وسعهم الجهد تبرئتهم حتى بلغ من أمر المصالح أنه مع تسليمها بوقوع المخالفة لم تكن تتردد فى القول بانه لا مسئولية على أحد!

استمر الحال على هذا المنوال إلى أن جاء يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ فدخلت البلاد فى طور جديد من الوعى القومى . إذ اتجهت أهداف الحركة إلى تطهير البلاد من الفساد والضرب على يد كل من تحدثه نفسه بتعطيل دولاب العمل المفروض قيامه على النظام والتعاون وكل من يرتكب من التصرفات ما يعرض حقوق الدولة المالية للضياع أو يكون فيه مساس بمصالحها المالية .

ومما يستحق الذكر فى هذا المقام أنه كان لجهود الديوان وتقارير مفتشيه أثر كبير فى إظهار كثير من المخالفات الماليه الجسيمة التى عرضت على لجان التطهير ومحكمة الغدر ومحكمة الثورة . وهكذا أسهم الديوان مساهمة فعالة فى حركة التطهير التى كانت فاتحة الخير فى عهد الجمهورية .

وفى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٣٢ بانشاء هيئة تأديبية مستقلة بالديوان تختص بمحاكمة المسئولين عن المخالفات المالية فكان هذا التشريع باكورة لتعاون ديوان المحاسبة والحكومة فى عهد الجمهورية .

وعندما انشئ ديوان المحاسبة فى عام ١٩٤٢ وأنبط به أمر الرقابة المالية رئى أن تقتصر مهمته على (المراجعة بعد الصرف) وهذا اللون من الرقابة وإن كان له أثر بعيد فى الحد من المخالفات والاخطاء إلا أنه بحكم طبيعته لا يحول دون وقوعها إذ أنه لا يتناول عمليتى الارتباط والصرف الا بعد حدوثها ، وبعد أن تكون الاجراءات الخاصة بهما قد تمت فعلا وغاية ما تستطيعه تلك المراجعة هو الكشف عن المخالفات أو الأخطاء بعد وقوعها والدعوة الى مؤاخذة المسئولين عنها . وقد دلت التحريات على أن هذه المراجعة قاصرة عن بلوغ الغاية المنشودة منها ولذلك ظلت الأخطاء والمخالفات المالية شائعة فى كثير من الوزارات والمصالح برغم إنشاء الديوان وامتلاء تقاريره السنوية بالعدد العديد منها .

وقد بذلت عدة محاولات لتلافى النقص الذى يتخلل نظام المراجعة بعد الصرف مما أدى الى صدور عدة قرارات وقوانين مكملة لقانون ديوان المحاسبة كان أهمها قانون ضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية والمرسوم بقانون الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية .

ومع هذا فإن شكوى الديوان من تكرر المخالفات لم تنقطع أبداً مما اضطر الرؤساء المتعاقبين إلى التفكير فى تعديل النظام المتبع فى الرقابة تعديلا يحول دون وقوع هذه الأخطاء . فقد نوه أحد رؤساء الديوان السابقين بهذه الحقيقة فى تقرير الديوان عن حساب ختامى الحكومة للسنة المالية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ بقوله « وقد كان أول ما اتجه إليه التفكير فى هذا الصدد - أى علاجا لموضوع الاسراف فى فتح الاعتمادات الإضافية - إدخال نظام الرقابة قبل الصرف على النحو المتبع قبل الحرب الأخيرة فى بلجيكا وفى إيطاليا أو على النحو المتبع فى النظام الانجليزى » .

كما قال الرئيس الأسبق للديوان فى تقريره عن حساب ختامى الحكومة للسنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ « وإذا كان التقرير المقدم إلى البرلمان فيما يلى كاشفاً بدوره عن تكرار وقوع كثير من المخالفات التى كانت محل الملاحظة فى التقارير الماضية فإن للمتصفح له بعض العذر فى أن يتساءل عما إذا كانت التجربة المصرية لنظام المحاسبة على أساس المراقبة بعد الصرف قد أسفرت عن النجاح المنشود ، وعما إذا لم يكن الأولى العدول عنها إلى نظام المراقبة قبل الصرف » .

كل ذلك وتمشياً مع حركة الاصلاح التى يضطلع بها العهد الحاضر ، دعا إلى أن ينصرف التفكير جدياً إلى إعادة النظر فى نظام الرقابة المالية بغية الوصول إلى احكام تلك الرقابة وسد ما بها من الثغرات .

ولذلك عنى ديوان المحاسبة ببحث الأمر بالاشتراك مع وزارة المالية بعد أن أقر مجلس الوزراء الموضوع من حيث المبدأ . وتألفت لجنة مشتركة من موظفى وزارة المالية والاقتصاد وديوان المحاسبة لدراسة الأنظمة والأوضاع الكفيلة بتحقيق التشريعات اللازمة تمهيداً لقيام ديوان المحاسبة بمهمة الرقابة قبل الصرف إلى جانب وظيفته فى المراجعة بعد الصرف وذلك على منوال ما يجرى عليه العمل فى بعض الدول الأخرى .

وقد استعانت اللجنة بدارسة الأنظمة والأوضاع المعمول بها فى كثير من الدول وقطعت شوطاً كبيراً فى مهمتها .

وهكذا تقوم سياسة الديوان فى عهد الجمهورية على تثبيت دعائم الرقابة المالية وفرضها على كافة الجهات دون استثناء مستهدفة فى ذلك المصلحة العامة . فإن العهد الجديد الذى أطاح بالملكية وحارب الفساد فى كل ميادينه قد ساوى بين كل الجهات فى إخضاعها لرقابة الديوان حتى يطمئن إلى أن أموال الدولة لاتبعثر هباء وإلى أن قوانين الميزانية تلقى الاحترام عند تنفيذها .

وقد لمس ديوان المحاسبة أثر تلك المبادىء الخلقية السامية التى نادى بها العهد الجديد ومدى تغلغلها فى النفوس مما دعا الى شعور الموظفين بواجبهم وبضرورة تعاونهم معه حتى قلت المخالفات التى كان يصادفها فى أثناء قيامه بعملية المراجعة أو التفتيش إلى درجة محسوسة ، ولم تعد الوزارات والمصالح تتلكأ فى الرد على مكاتبته كما كان الحال قبلا .

ولذلك فنحن نستبشر خيراً بهذا التطور الذى سيكون خير معوان لديوان المحاسبة على أداء رسالته على الوجه الأكمل فى سبيل المصلحة العامة .

# السياسة التجارية والصناعية والتموينية

كان من جراء الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر ، أن صار الدور الذى تقوم به وزارة التجارة والصناعة ووزارة التموين يزداد أهمية يوماً بعد يوم ، لعلاقته المباشرة بالاقتصاد القومى .

وتجارة مصر الخارجية تتأثر دائماً بما تتأثر به التجارة العالمية ، فقد بلغت الأوج فى سنة ١٩٥١ أسوة بالنشاط الذى طرأ على التبادل التجارى بين الدول المختلفة ، وأصابها بعض الفتور فى سنة ١٩٥٢ كما حدث للتجارة العالمية عموماً نتيجة لهبوط أسعار المواد الخام ووفرة المخزون من البضائع .

وقد زادت قيمة واردات مصر على قيمة صادراتها فى سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٦٦ر٥ مليون جنيه مصرى تقريباً ، وهذا عجز كبير ترتب على هبوط أسعار القطن الخام هبوطاً محسوساً فى تلك السنة فقد صدرنا خلالها ٦٠١٨٣٧٢ر٦ قنطارا قيمتها ١٦٤ر١ مليون جنيه مصرى تقريبا ، غير أنه يلاحظ أن ذلك العجز الذى سجله الميزان التجارى فى سنة ١٩٥٢ قد انكمش فى سنة ١٩٥٣ ، إذ اتضح من الاحصاءات الجمركية انه فى خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة بلغت قيمة واردات مصر ٦٧ر٩١٣ر١٧٠ جنيها . وبلغت قيمة صادراتها ٥٩ر٣٥٢ر٨٦٤ جنيهاً ، وبلغت قيمة إعادة الصادرات فى المدة نفسها ١ر٠٠٩ر٠٥٦ جنيها ، أى أن العجز فى الميدان التجارى فى إبان المدة المذكورة بلغ ٧ر٥٥١ر٢٥٠ جنيها فقط ، ومعنى ذلك أنه : إذا سارت تجارة مصر الخارجية على هذه الوتيرة فإن العجز فى الميزان التجارى لمصر فى غضون عام ١٩٥٣ هو ١٨ مليون جنيه مصرى فقط أى حوالى ربع العجز الذى سجلته سنة ١٩٥٢ .

وهذا التحسن الظاهر فى الميزان يرجع إلى السياسة التى اتبعتها مصر أخيراً حيال تجارتها الخارجية من حيث عقد اتفاقات تجارية ، واتفاقات دفع مع كثير من البلاد بقصد

تصريف محصول مصر الرئيسى ـ القطن ـ فى أسواق تلك البلاد وتسهيل عملية التبادل بين مصر وبينها ، والحد من الواردات بقدر الإمكان خصوصاً فيما يتعلق بالكماليات والسلع التى يمكن إنتاجها فى مصر ثم العمل على زيادة الصادرات كى يمكن الوصول إلى تعديل الميزان التجارى بما يحقق مصلحة البلاد .

## التجارة الخارجية

منذ إعلان الجمهورية قامت « إدارة الشئون التجارية » ببحث حالة التجارة الخارجية بصفة عامة وخاصة فيما يتعلق بالإستيراد والتصدير وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ، كما قامت ببحث الإتفاقات التجارية وتقديم الإقترحات اللازمة عن عقد إتفاقات تجارية مع الدول التجارية .

١ ـــ التصدير والاستيراد :

تقوم الإدارة ببحث طلبات التصدير والاستيراد التى تقدم إلى الوزارة أو تحال إليها من وزارة المالية لاستطلاع رأى الجهات المختصة ، ثم مناقشة هذه الاراء على ضوء صالح الاقتصاد القومى ، مع الاسترشاد بما تضعه اللجنة التنفيذية للاستيراد والتصدير من مبادىء وقواعد عامة .

وتسهيلا لاجراءات التصدير ، تقرر السماح بتصدير المصنوعات المعدنية المحلية إلى الخارج ، عن طريق مصلحة الجمارك رأساً فيما عدا المصنوعات النحاسية المحلية ، فانه يبت فيها بعد عرضها على اللجنة المشتركة المشكلة بهذه الوزارة والممثلة فيها كل من وزارتى الحربية والأشغال .

كما تقرر أخيراً عدم السماح بتصدير خردة الحديد و المعادن الأخرى التى يمكن استخدامها فى المصانع المحلية .

ولما كان من أهم أهداف الثورة السعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، بتشجيع تصدير المنتجات المحلية مع الحد من استيراد الكماليات بقدر الإمكان ، وبالتالى تعادل الميزان التجارى ، فقد قامت الوزارة تمشياً مع سياسة الثورة بالعمل على تسهيل اجراءات التصدير ، وذلك بالاستغناء عن نظام التصدير بالمزايدات فيما عدا السلع المملوكة للحكومة

أو التى يكون لها حق الاستيلاء عليها . كما تقرر الغاء قيود العملة المفروضة على تجارة الصادر من حيث وجوب اقتضاء قيمة بعض البضائع المصدرة بعملة صعبة وبذلك أصبح فى الإمكان تسديد قيمة جميع مايصدر إلى الخارج اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعملة البلد المصدر إليه بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الإدارة العامة للرقابة على عمليات النقد الإجنبى . ويستتبع ذلك أن يكون لمصدرى جميع أنواع البضائع فى حالة تسديد قيمتها بالعملات السابق الإشارة إليها — الحق فى الإنتفاع بنظام حساب إستحقاقات الإستيراد .

٢ — الرسوم الجمركية :

وتقوم الإدارة ببحث جميع ما يتعلق بالرسوم الجمركية ومدى أثرها على النشاط التجارى والاقتصادى والصناعى ودراسة طلبات حماية الصناعة المحلية وعرض النتيجة على لجنة التعريفة الجمركية بالوزارة للبت فيها والتوصية بما تراه وإبلاغ وزارة المالية بذلك للعرض على لجنة التعريفة الجمركية بها .

٣ — الاتفاقات التجارية :

وكذلك ببحث حالة الأسواق الخارجية على ضوء مايرد إليها من تقارير من ممثليها التجاريين بالخارج ودراسة التجارة الخارجية على وجه العموم مع إعداد البيانات والدراسات التمهيدية التى تستلزمها مفاوضات عقد الاتفاقات التجارية بين مصر والبلاد الأجنبية .

وقد أخذت مصر بمبدأ عقد اتفاقات تجارية ثنائية مع الدول الأجنبية على أساس أن تكون مدة الإتفاق سنة تتجدد من تلقاء نفسها لمدد سنوية أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بخلاف ذلك قبل انتهاء الإتفاق بمدة أقصاها ثلاثة شهور وأهم المبادىء التى تناولتها هذه الإتفاقات أن تكون مدة الإتفاق سنة مع وضع حد أقصى لمديونية كل من الطرفين المتعاقدين كما ألحق فى كل اتفاق جداول للسلع التى يمكن تبادلها بين البلدين هذا بخلاف التفصيلات التى اقتضتها حالة كل دولة .

وقامت الحكومة فى عهدها الجديد بالتوسع فى عقد الإتفاقات التجارية نظراً لأهميتها فى التنمية الاقتصادية ولتلافى العجز فى ميزان مصر التجارى وتمتاز هذه

الإتفاقات بالأخذ بنظام استعمال الجنيه المصرى فى إجراء المدفوعات بين مصر والدول الأجنبية . وأهم الإتفاقات التى عقدت هى :

إتفاق دفع بين مصر وإيطاليا نص على أنه إذا زاد الرصيد المدين عن ۱٫۵۰۰٫۰۰۰ جنيه فإن اللجنة المختلطة التى تشكل بمعرفة الحكومتين تعمل لإعادة التوازن فى المدفوعات .

وتجديد الإتفاق التجارى بين مصر وبولونيا نص على أنه إذا زاد رصيد المديونية عن ۳۵۰٫۰۰۰ جنيه مصرى فتسوى الزيادة بالجنيهات المصرية .

وتجدد الإتفاق التجارى وإتفاق الدفع بين مصر والهند على أن يدفع الجانب الهندى ٦٠ ٪ من ثمن الصادرات المصرية إلى الهند بالجنيه الإسترلينى ويدفع ٤٠ ٪ بالروبيات الهندية بحد أقصى ۱۰۰ مليون روبية هندية . وما يزيد عن ذلك يدفع بالجنيه الاسترلينى . وقد أزال الإتفاق التحديد الخاص بكمية السلع — التى يصح تبادلها — أو قيمتها ، ونص على اصدار رخص إستيراد الجوت الهندى بكمية لا تقل عن ۵۰۰۰ طن سنويا .

وتعهدت الحكومة الفرنسية عند تجديد الإتفاق التجارى مع مصر بأن تمنح تراخيص استيراد للمنتجات المصرية خلاف القطن فى حدود أربعة ملايين جنيه .

وعقدت مصر مع النمسا إتفاق تجارى وآخر للدفع نص على موافقة الطرفين على أعمال المقايضة كما نص على أن تتم المدفوعات بين البلدين بالجنيه المصرى ولم يلحق بهذا الإتفاق قوائم بالسلع الصادرة رغبة فى ترك الإستيراد والتصدير حراً فى حدود النظم السارية فى كل من البلدين .

وعقدت مصر مع بلجيكا اتفاق دفع حدد فيه سعر الجنيه المصرى على أساس المعروض والمطلوب منه ، أى على أساس حركة تبادل البضائع بين البلدين ، كما نص الاتفاق على أساس تسديد ثمن ٤٠ ٪ من واردات مصر من بلجيكا بالفرنك البلجيكى و ٦٠ ٪ بالجنيه المصرى .

ونظراً لأن الميزان التجارى الذى عقد ظل فى صالح تركيا فقد نص فى الاتفاق التجارى معها على أن تقوم تركيا بشراء الأسمنت من مصر بدلا من إسرائيل . كما وعدت تركيا بزيادة شراء الغزل المصرى .

وعقدت مصر إتفاق تجارى مع اليابان نص على إلغاء الرسم الاضافى وقدره ٤٠٪ الذى كانت تفرضه مصر على الوارد من المنسوجات القطنية والحريرية حيث أن اليابان دخلت منطقة الدولار الأمريكى وأصبحت لاتتبع طريقة تخفيض العملة لغزو الأسواق الخارجية ، وبذلك أصبح فى وسع مصر أن تصدر إلى اليابان القطن الشعر والأرز والمنجنيز والفوسفات والملح ، كما يمكنها أن تفيد من خبرة اليابانيين فى صناعة النسيج لانشاء مصانع تقوم بإنتاج منسوجات رخيصة ، كما يمكن إنشاء صناعات أخرى بالاشتراك مع اليابان كصناعة الصينى والسفن التجارية .

وعقدت مصر مع الاتحاد السوفيتى اتفاق تجارى لتسهيل حركة التبادل بين البلدين .

وأسفرت المباحثات التى أجراها وزراء المالية والاقتصاد لدول الجامعة العربية فى بيروت عن عقد اتفاقين بين دول الجامعة الأول لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية . والثانى بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رءوس الأموال بين دول الجامعة العربية .

من كل هذا نرى أن حكومة الشعب لم تدخر وسعاً فى تحقيق التنمية الاقتصادية . إما بعقد اتفاقات تجارية ثنائية أو بتشجيع تصدير المنتجات المحلية مع الحد من استيراد الكماليات . وقد أصبح فى الامكان تسديد قيمة جميع مايصدر إلى الخارج اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعملة البلد المصدر إليه بشرط أن تكون من العملات المقبولة لدى الادارة العامة للنقد .

٤ — إشترك الوزارة فى بعثات تجارية أوفدت للخارج .

أوفدت الحكومة عدة بعثات تجارية لدول أوربا وآسيا لتنظيم علاقاتنا التجارية مع هذه الدول وفتح أسواق تجارية جديدة وقد اشتركت وزارة التجارة فى إحدى هذه البعثات وهى البعثة التجارية إلى الهند والباكستان .

وهناك مشروعات فى دور التنفيذ منها :

١ — تسهيل عمليات التصدير إلى الخارج بوجه عام وذلك بالسماح بتصدير السلع والمنتجات المحلية ومن ضمنها الخضر والفاكهة والزهور التى تفيض عن حاجة

الاستهلاك المحلى مع تبسيط إجراءات التصدير بوجه عام وإلغاء قيود العملة المفروضة على تجارة الصادر .

٢ — تسهيل إجراءات تصدير الصابون الى الخارج وبالأخص الناتج من زيوت مستوردة .

٣ — تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الأولية المستخدمة فى تصنيع البلاد والمستوردة من الخارج والعمل على رفع الرسوم الجمركية على الكماليات ومواد الترف بغية الحد من إستيراد هذه الأصناف من الخارج .

٤ — التوسع فى عقد اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية نظراً لأهميتها فى تنمية الاقتصاد القومى .

## التجارة الداخلية

تقوم الإدارة بمراقبة السوق المحلى من ناحية توافر السلع الضروريه للإستهلاك والعمل على توفيرها وإيجاد التوازن بين العرض والطلب وترقب عن كثب مدى التطور فى أسعار المنتجات المحلية وتقف كذلك على مدى تنفيذ القرارات والتشريعات الخاصة بشئون التسعير والتى توضع لحماية المستهلك وتنظم عملية الإتجار ، وهى فى سبيل ذلك يقوم مفتشوها بتفقد حالة الأسواق المختلفه فى جهات الجمهورية وتضع التقارير الدورية التى تبين الحالة فى الأسواق ثم تتصل بالجهات المختصة للعمل على منع كل مخالفة وإزالة أسبابها كما لاتدخر وسعاً فى التنبيه إلى العمل على توفير السلع التى يكون عليها الطلب شديداً فى المواسم الدورية المختلفة .

ورغبة فى إيجاد أساس سليم لحركة الصادر من المحاصيل المضرية تقوم الإدارة بدراسة الفائض من الحاصلات المصرية والسلع المختلفة وذلك بالرجوع إلى الإحصائيات والبيانات الخاصة بالإنتاج والإستهلاك حتى يتبين ما إذا كان هنا فائض لتوصى بتصديره بما لا يمس حاجة الاستهلاك المحلى .

وتتصل الإدارة بالجمارك للوقوف على مدى كميات الوارد من البضائع وإعداد الاحصائيات اللازمة من ناحية الكمية والتكاليف الفعلية التى تتخذ أساساً فى الغالب فى

تحديد أسعار البيع ثم تراقب أسعارها فى السوق المحلية حتى لاتتعدى الأسعار الحد المناسب .

وتشترك الادارة فى لجان العطاءات الحكومية التى يطلب اشتراك الوزارة فيها وهى تقدم فى ذلك مالديها من بيانات عن الكميات والأسعار كما تبذل الجهود اللازم فى تدبير بعض السلع اللازمة للمصالح الحكومية مع بيان الأسعار المناسبة لها .

وتقوم الادارة كذلك بدراسة وبحث شكاوى التجار سواء أكانت مقدمة من تجار ضد تجار آخرين أو من المستهلكين ضد التجار ، وهى تعمل على إزالة أسبابها جميعاً وتوجيههم إلى مافيه مصلحتهم ، وفى ذلك مايوفر عليهم الخلافات والدخول فى منازعات تكون نتيجتها فى الغالب انفاق مصايف بدون جدوى وضياع الوقت ،بلا فائدة .

كما تراجع فواتير المشتريات الحكومية بأن تطلب بعض المصالح الحكومية معرفة السعر المناسب الذى تشترى به سلعة من السلع فتقوم الادارة بالاطلاع على المستندات الأصلية والأوراق الخاصة بتكاليف انتاجها أو استيرادها لمعرفة السعر المناسب الذى يجب أن يدفع ثمناً لها وتخطر به الجهة المختصة ، وقد كان من جراء مجهود الادارة فى هذا الشأن توفير مبالغ طائلة لمختلف المصالح الحكومية .

وبما أنه يوجد بالسوق نوعان من السلع ، سلع منتجة محلياً وأخرى مستوردة ، فإن الادارة تحرص فى كلتا الحالتين على مراقبة تداول هذه السلع بالسوق دون ان تتجه وجهة غير سليمة. فكثيراً ماقامت الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة عن طريق الاتصال بمصلحة الجمارك لايقاف تصدير بعض السلع (كالأسمنت) حتى تتبين أنها لن تصدر إلى جهة أخرى غير التى صرح بالتصدير لها . كما انها ترقب حالة السلع المستوردة فتعمل على محاربة التجار الجشعين الذين يعملون على اخفائها أو إعادة تصديرها أو رفع أسعارها بدون مبرر .

وتقوم الادارة بمراقبة نشاط بعض التجار والبيوت التجارية التى يطلب إليها مراقبتهم ودراسة موقفهم التجارى خصوصاً فى الأعوام الأخيرة وذلك منعاً لأية محاولة لتهريب الأموال إلى الخارج .

# التصـــدير

تعنى الوزارة بتشجيع الصادر من الحاصلات الزراعية والعمل على تنويعها . وفتح أسواق جديدة لها وتتبع حالة تصريفها وإجراء البحوث والتجارب الفنيه لحفظ هذه الحاصلات ، سواء أكان ذلك بطريقة التبريد أو بغيرها من الطرق ، بغية الوصول إلى أفضل وسائل الحفظ وأنسب العبوات وأحسن طرق التعبئة التى يمكن اتباعها ، ضمانا لوصول الحاصلات المصدرة إلى البلدان المستوردة سليمة وبحالة مرضية ، وقد أعدت لهذا الغرض خمس غرف للتبريد بدرجات حرارة مختلفه بقسم التجارب الكائن بسوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج . وتقوم الادارة بإرشاد المصدرين إلى خطوات الإعداد والتعبئة والنقل والشحن طبقاً للأصول الفنية المتبعة فى البلاد المصدرة الأخرى . ويتبع هذه الادارة داران لتعبئة الفاكهة والخضر إحداهما بينها والأخرى بالفيوم لاستخدامهما فى أغراض التصدير .

وعملا على رواج الحاصلات المصدرة فى الأسواق الأجنبية ، وحفظا على سمعتها وبثا للطمأنينه فى نفوس المستوردين ، فقد وضع القانون رقم ٦٢ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعيـــة والقرارات المنفذة له ، للأصناف الواردة بالجدول الملحق بهذا القــانون .

وتقوم الوزارة بتنفيـذ القانون المذكـور والقرارات المشار اليها ، وذلك بفحص جميع رسائل الأصناف المصدرة طبقا للشروط والمواصفات الموضوعة لها بمـكاتب مراقبة الصادرات بالاسـكندرية وبورسعيد والسويس والقـاهرة ودمياط والقنطرة . كما أنهـا تشرف على تسويق محصول البصل وتنظيم بيعه بالجملة ، عملا على حفظ حقوق المنتجين ومنع سبيل التلاعب . وقد وضعت قرارات وزارية خاصة بتنظيم تجارة الجملة للحاصلات الزراعية ، وهى تتضمن الشروط الـكفيلة بتنظيم هذا الإشراف ويقوم بتنفيذ ذلك مـكتب سوق البصل بالقبارى .

١ — تطبيق نظام المراقبة على جميع الصادرات المصرية

لمـا كان قانون مراقبة الصادرات الحالى رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ قاصرا على الحاصلات الزراعية ، ولا يتعداها إلى غيرها من المواد الطبيعية والسلع الصناعية . فقد إقتضى

الأمر تعديل القانون المذكور بما يمكن الحكومة من فرض الرقابة على الصادرات من أى نوع لتحقيق الغرض ذاته الذى شرع من أجله القانون بالنسبة للحاصلات الزراعية. كما رأت الوزارة أيضاً تسهيل بعض إجراءات القيد بسجل المصدرين والنص على توقيع عقوبة على كل من يضع بيانات على طرود رسائل حاصلات أو منتجات أجنبية تفيد أنها مصرية، وذلك قبل تصديرها. وكذلك توقيع عقوبة على كل من نشر أو تسبب فى نشر بيانات سواء فى الداخل أو الخارج، تسىء إلى سمعة الصادرات المصرية.

لهذا أعد مشروع قانون عام لتطبيقه على جميع الصادرات المصرية، سواء كانت مواد طبيعية أو حاصلات زراعية أو حيوانية أو منتجاتها أو من السلع الصناعية وغيرها من المواد ويتضمن المشروع أيضاً التعديلات السالف ذكرها وقد أحيل إلى مصلحة التشريع التجارى لاتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لاستصداره.

٢ ــ إخضاع بعض الحاصلات الزراعية المصرية لقانون مراقبة الصادرات

نظراً لأن قانون مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية الحالى رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ يقتصر على أصناف المحاصيل الزراعية، وهى البصل والبيض والبرتقال واليوسفى والنارنج والثوم والأرز والكتان والبصل المجفف، فقد أضيف إلى هذه الأصناف رجيع الكون بموجب القرار الوزارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن مراقبة الصادر منه.

وقامت الوزارة بالاشراف على الصادر من الأصناف التى تخضع لقانون المراقبة سالف الذكر، وبلغت الكميات التى صدرت منها كالآتى :ــ

| الصنف | الصادر من أول الموسم حتى ١٩٥٣/٦/١٧ | الصادر من أول ١٨ / ٦ / ٥٢ حتى ٥٣/١٢/٣١ | إجمالى الصادر | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | طن | طن | طن | |
| البصل الطازج | ١١٢٢٤٥٫٩ | ٧١٦٠٫١ | ١١٩٤٠٦٫٠ | |
| البصل المجفف | ٨٥٢٫١ | ١٢٧٣ــ | ٢١٢٥٫٠ | |
| الثوم | ١١٨٩٫٨ | ٤٢٧٫٨ | ١٦١٧٫٦ | طن |
| الكتان | ــ | ١٦٨٢٫٨ | ١٦٨٢٫٨ | منها ٣٢٤٫٢٥ |
| الارز | ــ | ١٧٠٫٤ | ١٧٠٫٤ | من الموسم السابق |

وتراعى الوزارة تطبيق نظام المراقبة على بعض أصناف المحاصيل الزراعية الأخرى ، التى تفيض عن حاجة استهلاك البلاد ، وذلك بناء على قرارات اللجنة الزراعية العليا للتموين ، وهى البطاطس والبلح المجفف والموز وكذا الحناء والنعناع . وتراقب هذه الاصناف طبقاً للشروط والمواصفات الموضوعة . وقد صدر من هذه الاصناف الكميات الآتية :ـ

| الصنف | الصادر من ٥٣/٦/١٨ حتى ٥٣/١٢/٣١ | اجمالى الصادر حتى ٥٣/١٢/٣١ | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| | | | طن |
| بطاطس | ١٠٣٩ر٥ | ١٠٣٩ر٥ | منها ٥ر١٤٠ من الموسم السابق |
| البلح المجفف | ١٠ر٠ | ١٠ر٠ | |
| الحناء | ٢٣٩ر٠ | ٢٣٩ر٠ | منها ١٧ طن من الموسم السابق |

٣ ـ التوسع فى تصدير مختلف الحاصلات الزراعية المصرية :

وتنفيذا للسياسة التى تنتهجها الحكومة فى الوقت الحاضر ، نحو التوسع فى تصدير مختلف الحاصلات الزراعية ومن بينها الخضر والفاكهة والأزهار والنباتات الطبية وغيرها عملا على زيادة صادرات مصر إلى البلاد الأجنبية حتى يكون الميزان التجارى فى صالحها فقد وافقت اللجنة الوزارية العليا للتموين على وضع سياسة ثابته للتوسع فى زراعة الخضر لغرض التصدير والتموين وهى :ـ

أ ـ تصدير خضر تنتج من مساحات خصيصاً لهذه الغاية ولا تؤثر على مساحات القمح .

ب ـ يتقدم كل من يرغب فى تصدير خضر بطلب لوزارة الزراعة يبين فيه الأصناف التى يرغب فى زراعتها للتصدير وكمياتها ومساحتها ومواقعها والجهة التى تصدر اليها ، على شرط ألا تقل المساحة المرغوب التصدير منها عن عشرة أفدنة لكل صنف من أصناف الخضر .

جـ ـ تعاين وزارة الزراعة المساحة المطلوب زراعتها ، فاذا ما ثبت أن المالك لم يسبق له زراعة هذه المساحة بالخضر المذكورة فى السنة السابقة ،أى قام بزراعة هذه الاصناف من الخضر خصيصاً لغرض التصدير علاوة على المعتاد زراعته منها سنويا يعطى الترخيص بتصدير ٥٠٪ من ناتج محصول هذه المساحة المنزعة حسب تقرير مصلحة البساتين ،وبشرط أن يتم التصدير فى الميعاد الذى تقترحه المصلحة المذكورة .

وسيستفيد الاستهلاك المحلى بالثمار النقضه المتخلفة عن التصدير والتى تقدر بنحو ٥٠٪

وبناء على هذه السياسة فقد تم وضع الشروط والمواصفات الخاصة بمراقبة بعض أصناف الخضر بالاشتراك مع وزارة الزراعة الأصناف الآتية : الطماطم والفاصوليا والبسلة والخرشوف .

وفيما يلى المساحات التى زرعت من هذه الأصناف خصيصا للتصدير والكميات التى سمح بتصديرها وما صدر منها فى المدة من ٥٣/٦/١٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

| الصنف | المساحة المنزرعة بالفدان | الكميات التى سمح بتصديرها | | الكميات التى صدرت منها | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | كيلو | طن | كيلو | طن |
| طماطم | ٦٦٣ | ٠٠٠ | ٣٠٤٥ | ٢٤٩ | ١٠٨ |
| فاصوليا خضراء | ١١ | ٠٠٠ | ١٤ | ٠٠٠ | ٥ |
| بسلة خضراء | ١١ | ٠٠٠ | ١١ | ٨٣٥ | ٠ |
| خرشوف | ١٣ | ٠٠٠ | ٢٦ | — | |

٤ ـ وضع سياسة ثابتة لتصدير الموز :

كانت السياسة العامة للتصدير هى أن تقرر اللجنة الوزارية العليا للتموين خصيصا لتصدير أصناف الحاصلات الزراعية بعد معرفة الناتج فعلا وتقدير الكمية اللازمة

للاستهلاك المحلى ، والباقى بعد ذلك يعتبر فائضاً ويخصص جزء منه للتصدير . وكثيراً ما كانت اللجنة تتأخر فى تقرير الحصة المخصصة للتصدير لشوانى وزارة الزراعة فى إعداد إحصائية المساحة المنزرعة والناتج الفعلى من المحصول، مما كان سبباً فى تفويت الفرصة على المصدرين للتصدير فى وقت مبكر قبل ظهور محاصيل البلاد المنتجة الأخرى وبالأسعار المجزية .

ولتلافى ذلك قررت اللجنة وضع سياسة ثابتة لتصدير الموز كالآتى :

(أ) يسمح بتصدير ١٠٠٠ طن من الموز سنويا ابتداء من شهر ديسمبر كل عام .

(ب) عندما يتم تصدير هذه الكمية يمكن النظر فى تصدير كميات أخرى على ضوء المركز الاحصائى للمحصول .

هذا علاوة على ما سبق وضعه من السياسة الثابتة لكل من البطاطس والبصل والثوم.

## ٥ — تصدير البذور العطرية :

تمشياً مع السياسة الجديدة التى تهدف إلى التوسع فى تصدير الحاصلات الزراعية فقد سمح بتخصيص حصة من البذور العطرية للتصدير للخارج مقدارها .

| | |
|---|---|
| ١٥٠ | طن من الكزبرة |
| ١٥ | « « الينسون |
| ٣ | « « الشمر |

وقامت الوزارة بالاشتراك مع وزارة الزراعة فى وضع شروط ومواصفات لهذه الأصناف . وصدر من هذه الكميات حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، ٧٥٠ كيلو جراما من الينسون فقط .

## ٦ — مشروع إنشاء صوامع ومخازن للغلال :

رأت مصلحة التجارة أن البلاد فى حاجة قصوى إلى تحسين وتنظيم أساليب تخزين الحبوب سواء أكانت مستوردة من الخارج أو من الانتاج المحلى .فقامت بدراسة مشروع إنشاء صوامع ومخازن للغلال للمحافظة عليها باعتبارها دعامة الغذاء الادمى . وقد تضاعف الاهتمام بضرورة إنشائها نظراً لما تبينته من قلة إنتاج الحبوب بوجه عام

والقمح بوجه خاص فى العالم ، مما أدى إلى صعوبة الحصول عليها أحيانا لتهافت الدول على شرائها ، وإلى تزايد عدد السكان المستمر مع إبقاء إنتاج الحبوب بها على ما هو عليه وبالتالى لضرورة الاستمرار فى استيراد كميات منها من الخارج ، مع شدة الحاجه إلى توفير كميات احتياطية منها وتخزينها كإجراء للدفاع المدنى علاوة على ما للصوامع والمخازن الحديثة من مزايا فى تقليل الخسـائر الجسيمة التى تقع سنوياً من إصابة الحبوب بسبب سوء عملية التخزين التى قدرت للقمح بنسبة لا تقل عن ٦ر٥ ٪ فاذا ما أضيفت إلى هذه الخسائر ما تخسره البلاد بالنسبة لأنواع الحبوب الأخرى كالأرز والذرة وأنواع البقول وغيرها ، لتبين بوضوح ضخامة الخسائر المادية الفعلية التى تتحملها البلاد بسبب سوء عملية تخزين الحاصلات التى تعتبر حتى الآن فى حالة بدائية وقد سبقتنا إلى تحسينها وتنظيمها كثير من الدول التى لم تبلغ بعد مستوى نهضتنا الزراعية والاقتصادية .

وقد استقر الرأى على إنشاء تلك الصوامع فى كل من القاهرة والاسكندرية والوجه البحرى ومصر الوسطى ، باعتبارها تمثل أهم مناطق الاستيراد والانتاج والاستهلاك . أما فى مصر العليا فيكتفى بإنشاء مخازن عادية مستوفاة ، وذلك لعدم تعرض الحبوب فى هذه المنطقة للاصابة بالحشرات أو التلف بسبب الظروف الجوية ، بعكس الحالة فى الدلتا ومصر الوسطى . كما يكتفى بانشاء مخازن مستوفاة فى السويس لاستقبال ما يرد اليها من الحبوب وغيرها وتخزينها إلى حين نقلها إلى داخل البلاد :

وبعد أن فرغت المصلحة من دراسة الموضوع ، رئى أن يحال المشروع إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ليستكمل دراسته من النواحى الفنية الأخرى .

٧ ــ إنشاء سوق لتجارة البصل بالجملة ببور سعيد :

نظراً لأن محصول البصل يعتبر من أهم المحاصيل التى تصدر إلى الخارج ، إذ أنه يقع فى المرتبة الثانية بعد محصول القطن ، فقد سبق أن أنشأت المصلحة سوقا للجملة لتجارته بالقبارى بالاسكندرية لتنظيم التعامل بين المنتجين والمصدرين لتسهيل تصريفه فى الأسواق الخارجية .

ولما كانت كميات كبيرة من محصول البصل تصدر إلى الخارج عن طريق ميناء بورسعيد ، فلتيسير حصول المصدرين على ما يلزم لهم من البصل بأسعار مناسبة لتصديره اتجه التفكير إلى إنشاء سوق لتجارة البصل ببورسعيد أسوة بالاسكندرية . ووقع الاختيار على قطعة من الأرض يجرى إعدادها لإنشاء سوق عليها .

٨ — إنشاء سوق لتجارة الجلود الخام بمنطقة المدابغ :

قامت المصلحة بدراسة موضوع انشاء سوق لتجاره الجلود الخام بمنطقة المدابغ لتحسين هذه الصناعة الحديثة وتشجيعها وحمايتها من المنافسة الخارجية والعمل على تنظيم تجارتها على أسس صحيحة من الناحية الفنية ، التى تتعلق بتنظيم تجارة الجلود والأشراف على التعامل فيها .

وقد قدرت التكاليف اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بمبلغ ٧٠ ألف جنيه وأدرج هذا المبلغ فى الميزانيه .

وبالنسبة إلى إعداد وضع الشروط والمواصفات الخاصة بالبطاطس والطماطم بالاشتراك مع وزارة الزراعة ـ وذلك لأنه تصدر منها سنويا كميات كبيرة على نطاق تجارى ، فستتخذ قريباً الاجراءات اللازمة لاستصدار القرارين الوزاريين الخاصين بمراقبة صادرات هذين الصنفين .

ولما كانت وزارة الزراعة تتولى فحص البذور المعدة للتقاوى عند تصديرها ، فقد أعد مشروع قرار بالاتفاق بين وزارة الزراعة لمراقبة صادرات هذه البذور تنفيذاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية ، وستتخذ الاجراءات التشريعية اللازمة لاستصداره :

وبناء على السياسة الثابتة للتوسع فى زراعة الخضر للتصدير ، فان وزارة الزراعة وافقت على السماح بتصدير كميات من أصناف الخضر المختلفة . وحيث أن الشهور المقبلة تعتبر أنسب فترة للتصدير بالنسبة لبرودة الطقس ، فينتظر تصدير الكميات التى سمح بتصديرها خلال هذه الفترة .

# الغرف التجارية

نظراً لما تتطلبه النهضة الحاضرة من قيام كل مواطن بتدعيم الاقتصاد القومي حتى يمكن بناء المجتمع المصري على أسس ثابتة وطيدة ، فقد طلب إلى الغرف التجارية أن تقوم فوراً بدراسات تجارية واقتصادية لما فيه مصلحة الاقليم والوطن .

وفعلا قامت الغرف جميعها بتقديم مقترحاتها بعد دراسةوافيةشاملة لجميع النواحي الاقتصادية ، وأرسلت هذه المقترحات والدراسات إلى جهة الاختصاص كل فيما يخصه وأهمها :

١ ــ تشجيع استثمار الأموال الأجنبية عن طريق السماح بخروج جانب من الأرباح واشتراك العنصر الأجنبي فى المشروعات الاقتصادية .

٢ ــ تعديل نظام رخص الاستيراد ونظام اشتراط الدفع بعملة خاصة ورفع القيود المفروضة على بعض الصادرات المصرية .

٣ ــ تشديد الرقابة على الجمارك والبنوك والهيئات الدبلوماسية للقضاء على تهريب الأموال للخارج .

٤ ــ إعادة النظر فى جميع المعاهدات التجارية .

٥ ــ إنشاء المناطق الحرة .

٦ ــ إفساح السبيل فى وجه الفنيين الأجانب ومنحهم إقامة طويلة .

٧ ــ تعديل السياسة التعليمية بالتوسع فى إنشاء المدارس الصناعيـــة العملية والفنية المتوسطة .

٨ ــ استصلاح الأرض البور والصحراوية باستخدام المياه الجوفيـة الموجودة بالصحارى والاستعانة بالاختراعات الميكانيكية .

٩ ــ العمل على تعمير الواحات بتسهيل وسائل المواصلات ، وقد أخذ بمعظمها

وأهم المشروعات الإصلاحية التى قامت الادارة بدراستها وتنفيذها بالاشتراك مع الغرف التجارية :

أولا — عقد مؤتمر عام للغرف التجارية المصرية والعربية فى بيروت ، لدراسة النظم المالية والتجارية والنقل لتسهيل التعامل بين الدول وتخفيف الحواجز الجمركية وتشجيع حركة السياحة بينها ، وكان هذا المؤتمر نواة لاجتماع مؤتمر وزراء للمالية والاقتصاد بالدول العربية .

ثانيا — رغبة فى نشر قوانين التسعيرة الجبرية ومعاونة الحكومة فى مهمتها ، قامت الإدارة مع الغرف التجارية بفتح الاعتمادات اللازمة فى ميزانيات جميع الغرف لنشر القوانين والمنشورات والتعليمات التى تصدرها وزارة التموين على جميع التجار ليقوموا بواجبهم نحو وطنهم ومواطنيهم .

ثالثا — توطيدا للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وغيرها من البلاد الشقيقة ، قامت الادارة بالاشتراك مع الغرف التجارية .

ا — باعادة تنظيم المعرض الدائم للصناعات والمنتجات المصرية بجدة .

ب — إنشاء المعارض الخارجية ، مؤقتة ودائمة لإيجاد سوق جديدة لنا وتثبيت الثقة التجارية وتوسيع الصرف التجارى بين هذه البلاد ومصر .

ح — بحث موضوع إنشاء معرض دائم بالخرطوم .

ى — إرسال بعثات تجارية للخارج على نفقة الغرف لدراسة الأسواق التجارية بهذه البلاد .

رابعا — أسهمت الغرف التجارية فى تعميم الأسواق التجارية فى عواصم المحافظات والمديريات ، لما لهذا المشروع الحيوى من أثر فعال فى استقرار الاسعار وإفادة التجار والمتعاملين على حد سواء .

وتحقيقا لهذا الغرض يجرى إنشاء أول سوق للخضر والفاكهة بالاسكندرية وبورسعيد ، ودراسة إنشاء أسواق مماثلة فى باقى الجهات الأخرى .

خامسا — على أثر تعدد شكاوى التجار من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أدخل عليه من تعديلات خاصة بمنع التهرب الضرائبى ، عقدت الادارة بالغرفة التجارية بالقاهرة بالاشتراك مع جميع أعضاء الغرف ورجال الأعمال والاقتصاد ومدير الضرائب مؤتمراً للتباحث فى هذا الموضوع الهام ، وكان من نتيجة البحث أن وافقت مصلحة الضرائب على أنه يجب على المصلحة أن تثبت التحايل ولا يترك أمر الاثبات على الممول

سادساً — تنفيذاً لرغبة السيد رئيس الجمهورية التي أبداها عند اجتماعه برجال المال والأعمال بالغرفة التجارية بالقاهرة ، بضرورة الاستعانة بآراء حضراتهم في بحث مختلف الشئون ذات الصلة بالاقتصاد القومي ، تكونت لجنة بالغرفة التجارية المصرية بالقاهرة من رجال المال والأعمال تحت إشراف الوزارة ، لتكون حلقة الاتصال بين مصالح الحكومة ورجال المال والاقتصاد أطلق عليها « لجنة الاتصال الاقتصادية » .

ومن أهم أغراضها توحيد الجهود في دراسة كافة الشئون الاقتصادية التي تمس الأحوال المالية والصناعية والتعاونية في البلاد ، بالاتصال مع الجهات الحكومية المسئولة وتقديم مقترحاتها في كل شأن يتصل بالمصلحة العامة .

ومن أهم المشروعات المطروحة للبحث والدراسة لتنفيذها خلال السنوات القادمة :

أولا : إصدار قانون الإتحاد العام للغرف التجارية للعناية بالشئون التجارية العامة وتوحيد جهود الغرف في هذا السبيل لتمثيلها لدى السلطات العامة والهيئات الدولية ، وتنظيم اشتراك الغرف في المؤتمرات الدولية الاقتصادية والمعارض داخلية كانت أو خارجية .

ثانياً : دراسة مشروع إنشاء مدارس للتعليم التجاري الفني ( التوجيه المهني ) تساعد على تخريج شبان وشابات من البائعين بالمحال التجارية أو من يقومون بتنسيق واجهات المحال التجارية من المصريين لأن هذه الأعمال أغلبها في أيدي الأجانب .

ثالثاً : دراسة استثمار احتياطي الغرف التجارية الحر وقدره ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه في المشروعات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي .

رابعاً : إعادة النظر في تعديل بعض مواد القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالغرف التجارية ولائحته العامة لما ظهر في بعض مواده من صعوبة عند التطبيق العملي وذلك للنهوض بالغرف لتساير العهد الجديد .

خامساً : نظراً للمزايا العديدة والفوائد الجمة في إنشاء أسواق دولية ، رأت غرفة الاسكندرية دراسة إنشاء سوق دولية بالاسكندرية لما وجدته من فائدة تعود على التجار من تعرض منتجاتنا المحلية والتعرف على مدى ماوصلت إليه مصنوعات الخارج والاستفادة من الابتكارات الحديثة في الصناعات الأجنبية .

وقد أعدت الغرفة التجارية بالإسكندرية مشروعا يهدف إلى إنشاء معرض دائم فى الخرطوم يتولى الدعاية للمصنوعات المصرية ، ويكون معداً للعرض والبيع ليتعود المستهلك السودانى استعمال هذه المصنوعات ، كما يكون من مهمة المشرفين على هذا المعرض الاتصال بالمستوردين السودانيين ، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة عن السوق المصرية وبالتالى تزويد المستوردين فى مصر بالمعلومات الدقيقة عن السوق السودانية .

كما اقترح إنشاء غرفة تجارية مصرية بالخرطوم تقوم بجمع المعلومات والاحصاءات الخاصة بالتجارة والصناعة فى السودان ، وأن يقوم بنك التسليف الزراعى والتعاونى بافتتاح فرع له فى السودان .

## السواحل والأسواق

استجابت إدارة السواحل والأسواق لنداء الاصلاح فى عهد الجمهورية ، فقامت بتنفيذ عدة مشروعات سيكون لها أثر عميق فى نمو الانتاج القومى ، ومنها : إيجار وصيانة سوق الجملة للخضر والفاكهة بروض الفرج ، وتكسية ساحل المحمودية ، وتحويل ١٦ مظلة بسوق الجملة إلى محال تجارية .

ويجرى العمل على تعميم أسواق الجملة للحاصلات الزراعية فى المحافظات والمديريات وذلك لتركيز التعامل وتنظيمه وتنشيطه ، وتدرس الادارة مشروع إقامة سوق الجملة للخضر والفاكهة بالاشتراك مع وزارة الأوقاف والغرفة التجارية بالإسكندرية . وقامت وزارة الأوقاف ببنائه على قطعة أرض من أملاكها تبلغ مساحتها ١٣ فدانا بمنطقة النزهة ، وينتظر افتتاحه قريبا .

وكذلك درست إنشاء سوق لتجارة الجملة فى البصل والثوم والليمون والزيتون بساحل أثر النبى بالقاهرة لعدم كفاية السوق الحالية لشمال القاهرة ، وقدمت التصميمات الخاصة بإنشاء هذه السوق .

ولما كانت الجلود من أهم المنتجات الحيوانية التى نجحت صناعتها فى البلاد ، وعملا على تدعيم هذه الصناعة وتنظيمها فى العهد الحاضر ، فقد تمت دراسة مشروع إنشاء سوق لتجارة الجلود الخام بالقاهرة ، ووقع الإختيار على قطعة أرض بمصر القديمة بجوار معهد تجارب الجلود وقدرت التكاليف بمبلغ سبعين الف جنيه .

## التبادل التجارى

أصدرت هذه الادارة تقريراً عن تجارة مصر الخارجية وزعت نسخه على هيئات التمثيل الديبلوماسى فى الخارج وعلى الهيئات التجارية المحلية . كما أنها تعد دليلا تجاريا يشتمل على أسماء وعناوين أهم المؤسسات والبيوت التجارية المشتغلة بالتصدير والاستيراد ، وسيوزع الدليل على هيئات التمثيل الديبلوماسى فى الخارج وعلى الهيئات التجارية والصناعية المحلية والأجنبية وذلك عملا على توثيق صلات التعارف التجارى بين الأوساط التجارية المختلفة فى مصر والدول الأجنبية .

## التشريع التجارى

إن أهم قانون استصدرته الادارة منذ إعلان الجمهورية هو القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية ، والذى يهدف إلى إلزام التجار الذين فى مستوى معين بمسك دفاتر تجارية منتظمه وفرض عقوبات رادعة على التجار الذين لا يمسكون هذه الدفاتر بانتظام ، وذلك كى يستطيع التاجر الوقوف على حقيقة مركزه التجارى والمالى من واقع دفاتره ويتسنى للدولة ربط الضرائب المقررة على التاجر بالرجوع إلى دفاتره المنتظمه . وهناك مشروعات قوانين محل بحث الادارة وهى : –

١ — مشروع قانون خاص بتنظيم رسو المراكب فى السواحل النهرية .
٢ — مشروع قانون خاص بتنظيم الأقراض على رهون .
٣ — مشروع قانون خاص بمراقبة الصادرات .
٤ — مشروع قانون خاص بتنظيم استيراد العدد والالات القديمة المستعملة .

وتهدف سياسة الادارة إلى سد مواطن النقص فى القانون التجارى باستصدار التشريعات التجارية التى يتطلبها التنظيم القانونى للنشاط التجارى والصناعى وفق ما تقتضيه النهضة الاقتصادية للبلاد .

### ثانيا — إدارة مكافحة الغش التجارى

تختص بإعداد مشروعات القوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بمكافحة الغش التجارى والبيانات التجارية وتطبيقها وتنفيذها . كما تقوم عن طريق مفتشيها بتنفيذ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . والقانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس التجارى والمراسيم والقرارات الوزارية التى تستصدرها بالاستناد اليها . والتحقيق فى جرائم الغش التجارى والبيانات التجارية وتزوير وتقليد العلامات التجارية وذلك على الوجه الآتى :

١ — التفتيش الدورى أو المفاجىء على المحال التجارية والصناعية وأخذ عينات من البضائع وإرسالها لمعامل التحليل المختصة للتأكد من سلامتها وخلوها من الغش ، أو للتحقيق من مطابقتها للبيانات الموضوعة عليها .

٢ — تحرير محاضر بالمخالفات التى تظهر من التحليل او من التفتيش تمهيداً لتقديم التجار المخالفين للمحاكمة وتنفيذ أحكام المصادرة التى تصدر فى القضايا .

٣ — تحقيق الشكاوى التى ترد بشأن تقليد أو تزوير العلامات التجارية أو عن غش البضائع المعروضة فى السوق .

٤ — معاينة البضائع التى تخطر عنها مصلحة الجمارك عند ورودها من الخارج للتحقق من توافر البيانات الواجب وضعها عليها .

وهناك مشروعات مراسيم خاصة بتنظيم صناعة وتجارة بعض المنتجات المحلية تبحثها الادارة تمهيداً لاستصدارها وهى : —

١ — مشروع مرسوم بتنظيم تجارة آلات ضبط الوقت ، وصناعة وتجارة المواد الغذائية المخلوطة ، وتجارة الشاى ، وصناعة وتجارة المنتجات المحفوظة من الطماطم ، وصناعة وتجارة الزيوت والدهون المعدة للطعام ، وصناعة وتجارة النشا ومسحوق الخبيز والخميرة . وتنظيم تجارة الأحذية ، وتنظيم صناعة وتجارة الورنيش والبوياب والزيوت الخاصة بالدهان ، وتنظيم صناعة وتجارة كبريت الاشتعال ، وتنظيم صناعة وتجارة السجائر والدخان ، وتنظيم صناعة وتجارة المشروبات الروحية ، وتنظيم صناعة وتجارة الثوم ، وتنظيم صناعة وتجارة البصل المجفف ، وتنظيم صناعة وتجارة الخضروات المحفوظة ، وتنظيم صناعة وتجارة المياه الغازيه ، وتنظيم صناعة وتجارة العسل الاسود ، وتنظيم صناعة وتجارة الاشربة السكرية ، وتنظيم صناعة وتجارة المربات ، وتنظيم صناعة وتجارة الارز ، وتنظيم صناعة وتجارة الكاكاو ومنتجاته ، وتنظيم صناعة وتجارة المنتجات الصوفية ومرسوم بايجاد بيان مصدر الحلوى ، ومرسوم بتنظيم تجارة اللمبات الكهربائية .

وترمى سياسة الادارة إلى مكافحة الغش التجارى فى كافة صوره وأنواعه مما يحقق سلامة المعاملات ، ويرفع مستوى الانتاج المصرى ويحفظ سمعته فى الأسواق المحلية والتجارية .

## المعارض

لعل من أهم المشروعات التى تنهض بها مراقبة التصميمات والمعارض فى الوقت الحاضر ، القيام بوضع مشروع لتنظيم إقامة المعارض . وقد اقتضاها ذلك القيام ببحث شامل مقارن لجميع التشريعات التى وضعت فى الخارج سواء بوساطة الحكومات أو المؤسسات والهيئات المختلفة لأقامة المعارض والأسواق حتى يوضع هذا المشروع على أساس سليم يتفق واحتياجات البلاد ، ويكون دستوراً تهتدى به المراقبة فى نواحى الاصلاح التى تعتزم القيام بها .

وقد تلقت المراقبة بالفعل بعض هذه التشريعات من دول كثيره وعلى الأخص من كل من فرنسا وايطاليا وأسبانيا وهى بصدد دراستها دراسة كاملة لأقتباس ما يصلح منها فى مصر وقد شكلت لجنة خاصة للقيام بهذه الدراسة

ولاشك أن وضع مشروع لتنظيم اقامة المعارض له أهمية خاصه فى تحديد سياسة الوزارة وأهدافها من اقامة المعارض مسترشدة بأحدث ما تقوم به البلاد الأجنبية فى هذه النواحى . وسيسهم بطريقة فعالة منتجة فى النهوض برسالة المعارض والدعاية للمنتجات المصرية على أوسع مدى فى الأسواق الخارجيه والداخليه مما يرفع من شأن البلاد ويتيح الفرصة فى الأخذ بكل جديد نافع ، ومسايرة حركة التطور فى الميادين الاقتصادية والتجارية والصناعية فى البلدان الاجنبية .

ومما هو جدير بالذكر أنه قد لوحظ فى الوقت الحالى أن دولا وهيئات عديدة من مختلف أنحاء العالم كالهند والمجر وألمانيا الشرقية وأسبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها تتهافت على إقامة معارض وأسواق لها فى مصر . ومن المؤكد أن وضع مشروع تنظيم إقامة المعارض فى مصر سيتيح الفرصة للوزارة فى التحرر من الروتين الحكومى الذى طالما عاق سرعة البت فى كل ما يتعلق بالمعارض ووقف حجرة عثرة فى سبيل الاكثار من اقامة الاسواق والمعارض

# الصـــناعة

اتجهت مصر فى عهدها الجديد نحو التصنيع وإنشاء صناعات جديدة تستوعب أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة، واستغلال موارد البلاد وموادها الأولية، ولهذا السبب قام رجال العهد الحاضر بدراسة استقصائية للامكانيات الصناعية، وهذه الدراسة تؤدى إلى تحديد الصناعات التى تكون جديرة بالتشجيع والدعم والتوسع.

وترمى سياسة التصنيع إلى زيادة قيمة المنتجات الزراعية، وإدخال العمليات الصناعية عليها. إذ أن تصدير حاصلات مصنوعة يدر على الدخل القومى أكثر مما لو صدرت كخامات، ولنضرب المثل بالفرق بين تصدير القطن الخام وبين تصديره مغزولا، فإن الغزل فى هذه الحالة يباع بثمن أكبر، فضلا عن أنه يساعد على تنمية صناعة الغزل وفتح مجال الأيدى العاملة.

والناحية الثانية التى ترمى إليها سياسة التصنيع: هى تنمية الموارد وتقديم التسهيلات الضرورية للتصنيع، كتسهيل الاجراءات التى لابد لرجال الصناعة من اتخاذها لانشاء مصانع، كالحصول على الرخص وما إليها.

والناحية الثالثة هى تقليل الاعتماد على السلع المستوردة التى نستطيع أن ننتجها اقتصادياً فى مصر، وتتصل بهذه ناحية رابعة، وهى تشجيع تقدم صـــناعات سلع الإستهلاك، سواء أكان ذلك بقصد استهلاكها فى السوق المحلية أم لغرض تصديرها إلى الأسواق الخارجية التى فى وسعها أن تكسبها.

وتقوم الحكومة باطلاع الشعب على المميزات والفوائد التى يحققها التصنيع، لخلق وعى صناعى يكفل تعضيد الشعب وبخاصة طبقات العمال لبرامج التصنيع، فإن خفض تكاليف الإنتاج، وإن كان أمراً ضرورياً لنجاح الصناعة، إلا أنه لايتجه إلى خفض أجر العامل.

كذلك تعمل الحكومة على تشجيع المستثمرين المصريين، بتوجيه الإدخار القومى إلى الصناعة، بعد أن كان يتجه إلى الأراضى الزراعية. وكان قانون الإصلاح الزراعى

من الخطوات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الصدد ، كما أن قانونى الشركات والاستثمار خطوتان ناجحتان .

والحكومة صادقة الرغبة فى تحسين ظروف الاستثمار لتجذب إلى مصر المال الأجنبى الذى سيساعد على ظهور فرص جديدة للعمل ، وهى من أجل ذلك تتخذ من الاجراءات مايكفل تشجيع قيام المشروعات الإنتاجية التى تشتد الحاجة إلى قيامها ، كما أن ورود أموال من الخارج بقصد الاستثمار مما يشجع على ظهور رءوس الأموال المحلية والاقدام على توظيفها .

وقد بدأت المنافسة بين بلدان الشرق الأوسط بقصد القبض على ناصية الزعامة الصناعية ، فقابلت مصر هذا التحدى بخلق جو يشجع المستثمر على إنشاء مشروعات جديده وغزو أسواق جديدة . وعملت الحكومة على مافيه الكفاية لتشجيع رءوس الأموال الأجنبية ، بتعديل قوانين الإستثمار والشركات بحيث يجوز تصدير المال بعد خمس سنوات من تاريخ تسجيل المشروع وبحيث تعفى الشركات الجديدة من القيود التى كانت تحدد نسبة المصريين فى رأس المال وفى مجلس الادارة .

أما الموارد الرئيسية التى يتطلبها التطور الصناعى ، فان الأراضى الزراعية ، تتيح الفرص للصناعات القائمة على الموارد الزراعية ومصائد الاسماك ، وخلق فرص صناعات تقوم على الثروة البحرية والحيوانية وموارد الوقود والقوى والمواصلات ، والعمل والادارة والمهارة الفنية مما يساعد على نجاح هذه الصناعات وما يضاف إليها من صناعات أخرى تقوم على الخامات المعدنية .

وتتوافر اليوم فرص النجاح لصناعات هامة مثل : مصنع لورق الكتابة والطباعة يستخدم على مجال واسع المادة الأولية الموجودة فى البلاد . التوسع فى صناعة القطن لانتاج الفتلة الرفيعة وبكر الخياطة . التوسع فى صناعة أكياس الجوت . كما أن صناعة الأطعمة المحفوظة تحتاج إلى إدخال كثير من التحسين عليها . ومن ذلك أيضاً التوسع فى عمليات حفظ الفواكه والخضر ، وتجفيف البصل والثوم ، وخزن الغلال على نظام الصوامع ، تحسين عمليات استخراج الزيوت من بذرة القطن . صناعات علف الحيوان وقيامها على أساس علمى بقصد تحسين إنتاج المواشى والدواجن وحيوانات الألبان ، قيام مصنع للألبان المعقمة ، استغلال مصائد الأسماك على أوجه صحيحة .

ولا يزال المجال متسعاً لزيادة إنتاج الأسمدة وطاقة تكرير البترول ، وحين يتم مشروع إنتاج الحديد والصلب سيتبع ذلك قيام الصناعات المعدنية بمختلف أنواعها ، وسوف تنتج مصر قريباً الآنية الصينية والخزفية ، والزجاج وإطارات السيارات والماكينات الصغيرة والمعدات والأجهزة المعدنية والحديدية والصناعات الكيماوية والمبيدات الحشرية .

وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتشجيع السياحة لأنها تمد البلاد بالعملة الأجنبية واتخذت تدابير فعالة فى هذا الشأن ، كما يجرى التوسع فى تشجيع تصدير المصنوعات اليدوية ، وإنتاج الأفلام السينمائية وتصديرها إلى البلاد العربية والاسلامية .

هذه هى الصورة العامة للإمكانيات الصناعية التى تعمل حكومة الثورة على إبرازها وهى بقدر ماتبشر بحسن النتائج ، تكشف عن معالم الطريق وعن الجهود التى تبذل لبلوغ هذه الغاية .

## الثروة المعدنية

إن سياسة الحكومة فى عهد الجمهورية ترمى إلى الكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها باعتبارها من أهم العوامل المؤدية إلى النهوض بالاقتصاد القومى وكفالة العيش للمواطنين ، ومنذ أن بدأ هذا العهد والحكومة لا تألو جهداً فى دراسة كافة الوسائل التى تحقق هذا الغرض .

كان قانون المناجم والمحاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ محل اعتراض من الهيئات المختلفة المعنية بصناعة التعدين ، فبدأت الحكومة فى التفكير فى تعديله ، ولكن برغم مابذل لتغييره لم ير التعديل سبيله إلى الظهور حتى جاءت الثورة ونفذت هذا التعديل فألغت قانون المناجم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ وسنت القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بدلا منه ، ابتداء من ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ ، واعتبر هذا التعديل خطوة أولى فى هذا السبيل .

ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل إنها دائبة السعى والتجديد فى هذا المضمار فشكلت لجنة لتعديل هذا القانون الجديد ولما يمض عليه إلا القليل من الزمن ، بل وتعديل

جميع القوانين التى لها مساس بالكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها مثل قوانين الرخص وعقد العمل الفردى والجنسية والإقامة الخ .

وتعنى الحكومة بتسهيل الحصول على تراخيص الكشف والبحث والاستغلال وذلك بالقضاء على الروتين العتيق والقصد فى الإجراءات الادارية إلى أقصى حد .

ونظراً لوجود ثروة مصر المعدنية فى الصحراء ، رأت الحكومة ضرورة إيجاد السبل لولوج فيافيها وقفارها والنفاذ إليها فأولت تعبيد المسالك الرئيسية فى الصحراء عنايتها ، ووضعت ضمن برامج إنشاء الطرق اعتمادات لشق الطرق فى الصحراء .

كما تدرس الحكومة تطبيق العلوم والفنون الحديثة لاكتشاف المناطق التى يوجد بها الماء بالصحراء توطئة لدق آبار المياه ، لتوفر لرواد هذه المناطق الصحراوية من الباحثين عن المعادن وغيرهم عنصراً هاماً من عناصر العيش والحياة .

وتنظر الحكومة فى تخفيض الرسوم المقررة على نقل خامات المعادن بوساطة السكك الحديدية ، وكذلك تخفيض الرسوم على السيارات التى تعمل فى المناطق الصحراوية .

وقد اتخذت خطوة طيبة ـ ستتلوها خطوات ـ فى تعزيز أداتها الفنية للكشف عن المعادن ، فزادت عدد بعثاتها الموسمية التى تقوم بعمل المساحة الجيولوجية التفصيلية ، كما زادت عدد بعثاتها التى تباشر الأبحاث التعدينية ، وستزود هذه البعثات بالأجهزة اللازمة للتعمق فى البحث للحصول على بيانات وافية عن إمكانيات ماقد يكتشف من خامات معدنية .

ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل إنها تدرس أحدث الوسائل للكشف عن خامات معدنية هامة لها خواص معينة فى مساحات كبيرة وفى وقت قصير ، وذلك باستعمال الطائرات التى تحمل أجهزة خاصة لمسح المناطق التى تحلق فوقها بالنسبة لهذه الخامات .

وقد وضعت الحكومة برنامجاً للأبحاث الجيولوجية والتعدينية وهو الآن فى دور التنفيذ ، ذلك أنها أفردت لهذه الأبحاث ١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى ميزانية مجلس الإنتاج للإنفاق على هذه البعثات .

المساحة الجيولوجية :

وقد قامت سبع بعثات جيولوجية للعمل بالصحراء الشرقية ، وأعطيت لكل بعثة مساحة معينة لبحثها من الناحية الجيولوجية ، وهذه البعثات تباشر الآن مهامها فى الصحراء .

الأبحاث التعدينية:

أوفدت بعثتان إلى منطقة حماطة بالصحراء الشرقية لبحث هذه المنطقة من الوجهة التعدينية ، كما أوفدت بعثة استطلاعية إلى شبه جزيرة سيناء لبحث منطقة جنوب خط عرض ٢٩ ، وفى الوقت نفسه للقيام برحلات استكشافية إلى المناطق التعدينية القديمة لجمع معلومات أولية مؤكدة عن إمكانيات هذه المناطق .

أبحاث الذهب :

تقوم الآن بعثة ميكانيكية للبحث عن الذهب ، ومهمتها التأكد من استمرار العروق القديمة سواء كانت للعملاء أو الشركات وأخذ العينات منها بقصد معرفة صلاحيتها للتوسع والاستغلال مستقبلا .

المعامل :

يقوم قسم الأبحاث التعدينية بتجهيز معمل للتحليل والتجارب بالقاهرة ، لتحليل العينات التى تحصل عليها البعثات من المناطق المختلفة ، وإجراء التجارب عليها لمعرفة أصلح الطرق لمعالجتها وتركيزها وصهرها .

كما يقوم قسم أبحاث الذهب بتزويد وحدة مرسى علم بالصحراء الشرقية بالمعدات والآلات اللازمة لإجراء تجارب على جميع الخامات من ذهب وغيره .

محاجر أبى زعبل :

كما تتخذ العدة لزيادة كفاءة محاجر الحكومة للبازلت بأبى زعبل إلى ثلاثة أمثالها وتقوم مصلحة الميكانيكا والكهرباء الآن نيابة عن مصلحة المناجم والمحاجر باستكمال الكسارات الجديدة وإعدادها للعمل .

# البترول

كانت مصر إلى عام ١٩٣٨ تنتج من البترول حوالى نصف مليون طن ، وتستورد ٢٠٠,٠٠٠ طن من البترول المكرر ، ثم زاد الإنتاج المحلى فى عامى ٥٢ و ١٩٥٣ حتى أصبح يزيد على المليونى طن سنويا ، كما زاد الاستيراد إلى أكثر من مليون طن من النوع المكرر ، ومن ذلك يتبين أن الاستهلاك المحلى من المواد البترولية قد زاد زيادة كبيرة خلال السنوات الست الأخيرة .

ونحن الآن نسير فى طريق التصنيع ، وهذا معناه زيادة الاستهلاك فى المواد البترولية زيادة مطردة ، وذلك يقتضى أن توضع سياسة مصر البترولية على أساس الإنتاج المحلى

وقد ظهرت عدة منازعات حول الإنتاج المحلى الذى أصبح الاستمرار فيه غير مضر للشركات ، ووجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة عويصة هى مشكلة التسعير الجبرى ، وأرادت أن تعالجها لكى تواجه ارتفاع أسعار البترول المستورد ، وكانت المشكلة فى حقيقتها قسمين ، قسم خاص بالتسعيرة ومشكلته وقتية ، وقسم خاص بزيادة الإنتاج ومشكلته دائمة وأساسية .

أما مشكلة زيادة الإنتاج فهى تقتضى جعل السوق المصرية سوقا مغرية لكى يقبل المستثمرون على البحث عن موارد جديدة منه ، مع تقديم كثير من التسهيلات للشركات القائمة باستغلال الموارد المالية منه لكى تزيد نشاطها فى أعمال البحث والتنقيب وخاصة أن لكل منها فروعا فى دول العالم كافة .

وقد نفذت الحكومة الشق الأول من السياسة الأولى وعملت على خفض أسعار البترول المنتج محلياً فانصرفت جميع الشركات عن البحث عنه فى مصر ، وانخفض الإنتاج منه بنسبة ٢٥ فى المائة ، ولذلك كان على الحكومه أن تعمل على تشجيع الشركات على البحث عن البترول ، مع التغاضى عن المشكلة الوقتية وهى مشكلة التسعيرة الجبرية ، لأن هذه المشكلة ستحل بالتبعية بعد زيادة الإنتاج .

وعلى أساس هذه السياسة تم الاتفاق بين الحكومة وشركات البترول على نظام جديد يقوم على أساس تقسيم الآبار الحالية إلى قسمين : أحدهما قدره ٢٥ فى المائة من الانتاج

ويخضع للنهايات القصوى للأسعار المنصوص عليها فى اتفاقية عام ١٩١٣ التى تقضى بإيجاد حد أقصى لسعر الكيروسين وسعر المازوت . أما القسم الثانى فقدره ٧٥ فى المائة من الإنتاج ويباع بأقل سعر عالمى . وهذا الاتفاق يعد كسبا للحكومة وهو مربح كذلك للشركات ، فبالنسبة للحكومة فإن الثمن الذى سيدفع للبترول هو الثمن نفسه الذى تدفعه الحكومة الآن لتستورد هذا البترول من الخارج ، وفى حالة إنتاج هذا البترول فى مصر فستتقاضى الحكومة عنه أتاوة قدرها ٢٠ فى المائة من الإنتاج فى المتوسط ، كما أن لها الحق فى شراء نسبة ٢٠ فى المائة أخرى من هذا الإنتاج بتخفيض عن الأسعار العالمية قدره ١٠ فى المائة هذا إلى أن الحكومة تأخذ ١٧ فى المائة كضريبة إنتاج وأرباح ، وضريبة كسب عمل عن موظفى الشركة ، فضلا عما يحققه ذلك من تشغيل الأيدى العاملة وما توفره من العملة الصعبة التى تدفعها ثمنا للمستورد من البترول . وما تفيده من استغلال ثروة كبيرة تكمن الآن فى باطن الصحراء . وأما بالنسبة للشركات فانه يهدف إلى تشجيعها على الإنتاج وتحفزها على القيام بأعمال البحث والتنقيب ، وسوف يصل إنتاج مصر فى خلال السنوات الثلاث القادمة إلى درجة تكفينا مؤونة استيراد البترول من الخارج ، كما أنه من المنتظر أن يزيد إنتاج البترول إلى ٣٠ مليون طن سنوياً .

ولما كانت السياسة البترولية لجمهورية مصر تقوم على أساس أن مصر جزء من سوق عالمية واسعة تجتذب رءوس الأموال لاستثمار البترول ، فقد ووفق على عدة عروض للبحث عن منابع البترول فى الصحراوين الشرقية والغربية ومنطقة سيناء ومنها :

أولا — البحث عن البترول واستغلاله :

تقدمت شركة كونورادا الأمريكية بطلب امتياز للبحث عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية فى منطقة تحد شمالا بساحل البحر الأبيض المتوسط وغربا بالحدود الليبية المصرية وشرقا بخط طول ٣٠ شرق ، وجنوبا بخط عرض ٢٨ .

ثانياً — البحث عن الفحم :

تقدم ريتشارد أولتمان للحصول على ترخيص بالبحث عن الفحم فى منطقة تقع جنوب شرق الأقصر ، وتقدر مساحتها بنحو مائة كيلو متر مربع والحكومة بصدد فحص هذا الموضوع تمهيداً لاتخاذ اللازم نحوه .

ثالثاً — مشروع خط الأنابيب :

قامت مصلحة الوقود بتجهيز المواصفات الخاصة بخط أنابيب القاهرة — السويس قبل أن يوكل أمره إلى مجلس تنمية الإنتاج القومى ، وما زالت المصلحة تتعاون مع المجلس فى كل ما يعرض لهذا المشروع من مسائل .

كما قامت بدراسة مشروع خط الأنابيب المزمع مده بين سفاجة ووادى النيل .

رابعاً — التخزين :

وضع مشروع كامل للتخزين يكفى حاجة البلاد لمدة ثلاثة شهور من المواد البترولية مع وضع المواصفات الفنية والتقديرات المالية اللازمة لكل جزء من هذا المشروع ، وذلك لضمان احتياجات كل إقليم وتأمين الصناعة والزراعة والمواصلات فيه .

خامساً — إقامة صناعات جديدة :

كما وضع تصميم كامل لجهاز التلوين الذى كان فى النيـــة إقامته لاستخراج الكيماويات من البترول حتى يتسنى للبلاد أن تفى بحاجتها من المواد اللازمة لأغراض الدفاع والأغراض الصحية .

سادساً — تنظيم الاستيراد وتقليل أسعاره :

العمل على توفير استيراد ما تحتاجه البلاد من المواد البترولية بأرخص الأسعار الممكنة مع ضمان المصادر الجديدة للاستيراد ، وقد قامت فى سبيل ذلك بمفاوضات كثيرة مع هيئات محلية وأجنبية وهى بسبيل الحصول على عروض موفقة .

## الصناعات الميكانيكية

وفيما يلى بيان بمشروعات مصلحة الصناعة :

١ — ينفذ فى الوقت الحالى مشروع توليـــد الكهرباء من خزان أسوان ويعمل فيه الآن ٥٠٠٠ عامل وستكون قوة مولداته حوالى ٢٦٠٫٠٠٠ كيلوات ويستخدم ٢٢٠٫٠٠٠ كيلوات منها لإنتاج ٣٧٠ ألف طن من سماد نترات النشادر الذى سيقام له

مصنع بأسوان و ٤٠ ألف كيلوات لأدارة محطات طلمبات للرى منشأة فى مديريتى قنا وأسوان .

٢ ــ درست مصلحة الصناعة مشروع إنشاء مصنع للبطاريات ، وأحالت كافة البيانات والعطاءات إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى تمهيداً للفحص واختيار أنسب العروض .

وكذلك الإشراف على مصنع الكابلات بما يوفر على البلاد مليون جنيه سنوياً . ويبدأ إنتاجه فى غضون عام ١٩٥٤ ، وقد دعيت الشركات العالمية للمساهمة فى هذا المشروع .

٣ ــ التعاون مع إدارة المصانع الحربية لتشغيل هذه المصانع للإنتاج الحربى أولا ثم لتغطية ما يمكن من الاستهلاك المدنى ، وذلك بأموال خاصة تضاف إلى ما أنفقته الحكومة فى شراء المعدات والآلات اللازمة .

٤ ــ تنظيم صناعة وتجارة الحديد ، وذلك لتنسيق إنتاج المصانع الحربية المنتجة للحديد من الخردة الموجودة فى البـــلاد وإنهاضها لكى يتضاءل المستورد إلى أدنى حد وتخفيض تكاليف الإنتاج بقدر المستطاع .

## صناعة الغزل والنسيج :

١ ــ إصدار قانون دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ .

٢ ــ الاشتراك فى دراسة إنشاء مشروع لصناعة نسيج الجوت محلياً .

٣ ــ تشجيع انتشار صناعة السجاد المحلية .

٤ ــ تشجيع تربية الأغنام واختيار الأنواع الممتازة لتمشى مع ما طرأ على صناعة الصوف المحلية ولتفى حاجة البلاد من الخامات .

٥ ــ تربية دود القز وحل الشرانق .

٦ ــ تعديل مواصفات الأقمشة التى تحتاجها الهيئات الحكومية بما يتمشى مع ما وصلت اليه الصناعة على الوفاء بحاجة الطلب ، وقد تم فعلا فحص مواصفات الأقمشة الصوفية والبطاطين المطلوبة للقوات المسلحة .

الصناعات الكيماوية :

١ ـ تدرس مصلحة الصناعة مشروعا يرمى إلى التوسع فى زراعة أشجار الخروع لإنتاج زيت الخروع بالقدر اللازم لسد حاجة الاستهلاك المحلى ولاستخدامه فى أغراض صناعية أخرى .

٢ ـ وتشترك مع وزارة المالية لوضع مواصفات جديدة لمشتريات الحكومة من أنواع الورق المختلفة بما يلائم الطرق الصناعية الحديثة .

٣ ـ وتسهم مع مجلس الانتاج القومى فى دراسة حالة صناعة الزيوت المحلية تمهيداً لوضع سياسة ثابتة لاستقرار هذه الصناعة .

٤ ـ دراسة صناعة زيت رجيع الكون المتخلف من ضرب الأرز توطئة لتشجيع قيام تلك الصناعة .

٥ ـ معاينة جميع معاصر الزيوت لتقدير قدرتها الاستهلاكية من بذرة القطن وذلك تمهيداً لتوزيع المحصول عليها طبقاً الأسس التى اقترحتها المصلحة وأقرتها وزارة التموين .

٦ ـ دراسة العروض المقدمة من الشركات لاقامة مصنع لقطع غيار السيارات ، بما يوفر للبلاد جانباً كبيراً من العملات الصعبة . والاشراف على تنفيذ المشروع الخاص بمصنع « د.د.ت. » لانتاج ٧٠٠ طن تكفى حاجة البلاد من هذه المادة . ثم دراسة مشروع إقامة مصنع الورق لإنتاج مايقرب من ٣٥٠٠٠ طن سنوياً من ورق الكتابة والصحف من المخلفات الزراعية .

الصناعات الغذائيـة :

١ ـ البحث فى إقامة مصنع لحفظ الأسماك والجمبرى بمنطقة البحر الأحمر .

٢ ـ إقامة صناعة جديدة وهى استخراج السكر من البنجر بما يبلغ انتاجه ٥٠٠٠ طن تزاد إلى ١٠٠٠٠ طن بعد عشر سنوات ويحتاج المصنع إلى حوالى مليون جنيه .

الصناعات الجلدية :

١ ـ وضع مواصفات جديدة على أساس التحليل الكيماوى للجلود والأحذية اللازمة للقوات المسلحة ومختلف المصالح الحكومية

٢ ) وضع مواصفات عامة على أساس التحليل الكيماوى لجميع أصناف الجلود المحلية ، وكذلك مواصفات الأحذية لمكافحة الغش التجارى ، واستصدار قانون بتنظيم هذه الصناعة ورفع مستوى الانتاج المحلى .

٣ ) إنشاء قسم تجارب لصناعة الفراء مزود بالآلات الحديثة بمعهد تجارب الجلود للعمل على نشر هذه الصناعة .

٤ ) إدخال قسم تجارب لصناعه القفازات بمعهد تجارب الجلود .

الثروة الحيوانية :

١ ) أعدت مصلحة الصناعة مشروع قانون جديد لتنظيم مهنة سلخ الجلود داخل المجازر وقد عرض على غرفة صناعة الجلود وعلى الجهات الحكومية التى يهمها الأمر لإبداء ملاحظاتها عليه تمهيداً لاستصداره ، وهذا التشريع الجديد يمهد الطريق إلى انتاج جلود سليمة صالحة للصناعة .

٢ ) إعداد مشروع بقانون يحتم جز الأغنام قبل ذبحها نظرا للتفاوت الكبير بين الصوف المجزوز والصوف الناتج بعد ذبح الحيوانات والمنخفض القيمة صناعيا .

٣ ) تدريب السلاخين بمجزر القاهرة على استعمال آلة سلخ الجلود الكهربائية تمهيدا لتعميم استعمالها محافظة على الجلود عند سلخها ومنعاً من إتلافها باستعمال السكين العادية .

٤ ) استصدار تشريع بمنع نفخ المذبوحات قبل سلخها محافظة على الجلود ومنعاً للغش فى اللحوم .

مشروعات أخرى :

١ ) تعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن انضمام المؤسسات الصناعية إلى الغرف الصناعية .

٢ ) وضع تشريع صحى تسهم فيه مصلحة الصناعة بالاشتراك مع لجان وضع قانون لمنح الرخص للمحال الخاصة والمصانع .

٣ ) تحسين الملاحة النهرية . بالاشتراك فى اللجان الخاصة بالملاحة بوزارة المواصلات لتنسيق هذا النوع من النقل النهرى الرخيص الذى يعتمد عليه أثناء الأزمات والحروب .

## الملكية الصناعية

إن الأخذ بنظام « العلامة الوطنية » وسيلة من وسائل دعم الصناعة ونهضتها ، ذلك أن من شأن هذ العلامة تحسين انتاج السلعة ، وتيسير بيعها ، وخفض تكاليفها .

وقد وضع مشروع قانون فى هذا الشأن ووافق عليه مجلس الدولة ورئى تأجيل استصداره إلى أن يتم وضع لائحته التنفيذية وتدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذه .

وتقوم الوزارة بالاتفاق مع اتحاد الصناعات المصرية بتحديد السلع المحلية التى يمكن إخضاعها للعلامة الوطنية ووضع مواصفات لكل سلعة منها .

وتقوم الوزارة بإعداد مشروع يرمى إلى إباحة رهن العدد والآلات رهنا تأمينياً تبقى معه تلك العدد والآلات فى حيازة المصنع وذلك تمشياً مع سياسة التوسع فى التسليف الصناعى خاصة وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها لايسرى على العدد والآلات منفردة ، وإنما يسرى على المحل التجارى كوحدة قانونية لاتتجزأ .

## الدمغ والموازين

إن ادارة الدمغ والموازين تتكون من :

(١) ادارة دمغ المصوغات . (٢) إدارة الموازين والمكاييل . (٣) إدارة التفتيش على المصوغات .

١ ــ ادارة دمغ المصوغات :

يرجع تاريخ إنشاء هذه الإدارة إلى عهد بعيد ــ وقد صدر أول قانون لدمغ المصوغات فى عام ١٢٦٣ هجرية وهى تضطلع الآن بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الذى يهدف إلى حماية مشترى المصوغات والحلى الذهبية والفضية من أساليب الغش والزيف وتحديد عيارات هذه المصوغات . وللإدارة المذكورة فروع بالاسكندرية وطنطا وبنى سويف والمنصورة والزقازيق وأسيوط وقنا .

وتقوم الإدارة بخدمات فنية مختلفة أهمها فحص ودمغ المصوغات الذهبية والفضية وأغلبها حلى يستعملها الجمهور للزينة وبقصد الادخار ويقتضى القانون رقم ١٩ لسنة

١٩١٦ المعدل بالقانون رقم١٢٦ لسنة ١٩٤٦ القائم بأنه لا يجوز بيع المصوغات أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع فى جميع أنحاء جمهورية مصر ، مالم تكن مدموغة بالدمغات الحكومية وإلا تعرض أصحابها للعقوبات المنصوص عنها بذلك القانون — كما فرضت عقوبة شديدة على مرتكبى الغش فى المصوغات بعد دمغها وعلى ذلك فمن المحتم على الصائغ أن يرسل مشغولاته لأحد أقلام الدمغة مصحوبة بإقرار منه عن عيارها وهو فى حالة الذهب إما ٢٣٫٥ قيراط أو ٢١ قيراطا أو ١٨ قيراطاً أو ١٤ قيراطاً أو ١٢ قيراطاً. أما الفضة فعياراتها ٩٠ و ٨٠ و ٦٠ جزءاً من المائة ، وبعد التحقق بالطرق الفنيه من أن نتيجة الفحص تطابق العيار الموضح بالإقرار ترسم المصوغات بعلامة الدمغة .

وعلامات الدمغة للذهب هى العيار بالقيراط بأرقام عربية يعلوه حرف أو حرفان للدلالة على قلم الدمغة الذى دمغت فيه المصوغات .

وشارة الدمغة الحكومية التى ترمز إلى معدن الذهب هى رسم طائر . أما علامة التاريخ وهى أحد الحروف الأبجدية العربية فيدل على السنة التى دمغ خلالها المصوغ والحرف المستعمل للسنة الحالية هو حرف « ز » .

وعيار الفضة بنسبة المائة بأرقام عربية يعلوه رمز القلم الذى دمغت فيه المشغولات

وشارة الدمغة الحكومية وهى رسم ورقة اللوتس بعد أن كانت على شكل قط حتى أوائل سنة ١٩٥١ .

أما علامة التاريخ فهى ذاتها كما فى حالة الذهب .

والرسوم التى تحصلها إدارة دمغ المصوغات وفروعها هى طبق ما ورد بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ وهى ١٠ مليمات عن كل درهم من الذهب أو كسوره وواحد مليم من كل درهم من الفضة أو كسوره .

ورسوم فحص ودمغ السبائك الذهبية أو الفضية أو المخلوطة من هذين المعدنين لها نظام خاص ، والرسوم المحصلة نظير فحص ودمغ المصوغات فى زيادة مضطردة بسبب كثرة عدد كميات المصوغات التى يقدمها تجار الذهب والفضة للفحص والدمغ . وقد كان متوسط تلك الرسوم حتى عام ٤٤ - ١٩٤٥ لا يتجاوز ٣٠ ألفا من الجنيهات سنويا وقد أخذ فى الارتفاع حتى بلغ فى العام الماضى زهاء المائة جنيه .

أما المشغولات الذهبية والفضية التى قدمت للفحص إلى الدار فى غضون العام الماضى فقد بلغت ما زنته ٢٦٢ر٣٤٧ر٦ درهما من المصوغات الذهبية و ٧٦١ر٢٤٦ر١١ درهما من المشغولات الفضية ، وبلغت الرسوم المتحصلة ٥٤٦ر٧٥ جنيهاً .

ومن الأعمال التى تضطلع بها إدارة دمغ المصوغات ، الرقابة على المستورد من المصوغات والتحقق من أنها مدموغة بدمغات إحدى الدول المعترف بدمغاتها ، والادارة جادة فى سبيل طلب معاملة الدمغات المصرية على المصوغات المصنوعة بمصر والمصدرة للخارج معاملة المثل .

ولقد تبين من المخابرات التى دارت بين المصلحة والجهات الأخرى ، أن معظم الدول الأجنبية ليست على استعداد لقبول مبدأ المعاملة بالمثل فى صدد الدمغات المصرية ولذلك رئى وجوب دمغ جميع المصوغات المستوردة من الخارج .

وتقوم المصلحة بتحقيق صحة الدمغات المصرية والأجنبية لمن يطلب ذلك سواء من المصالح الحكومية أو من الجمهور بدون مقابل ، وكذلك مراجعة أوزان المصوغات المشتراة أو المباعة كما تضطلع بتوريد ما يلزم الوزارات والمصالح الحكومية من معادن ثمينة وأحجار كريمة . وتقوم أيضاً بمهمة فحص وتقدير أثمان مضبوطات القضايا من ذهبية وفضية وغيرها من المعادن والأحجار الكريمة ، وتبيع تلك المضبوطات لحساب الجهات الحكومية التى تبعث بها كالمحاكم والنيابات وأقسام البوليس وغيرها .

وتؤدى لمصلحة الجمارك خدمات فنية مستمرة ، وذلك بفحص وتقدير أثمان مضبوطات قضايا التهريب الجمركية ثم التصرف فيها بالبيع لحساب الجمارك أولا بأول .

## دار سك النقود المعدنية :

لما اشتدت أزمة النقود المعدنية بمصر سنة ١٩٤١ وأصبحت الصعوبة فى التعامل على أشدها ، قامت إدارة دمغ المصوغات بالعمل على تفريج هذه الضائقة فتولت سك عدة ملايين من القطع ذات القرشين فقضت بذلك على هذه الحالة . وقد نبتت فكرة إنشاء دار مصرية لسك النقود تكفى البلاد حاجتها من المسكوكات ، فلا تتعرض مستقبلا لمثل هذه الهزات العنيفة التى عانت منها البلاد فى السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية بسبب اعتمادها على دور السك فى الخارج .

وتقدمت هذه الإدارة باقتراح إنشاء دار لسك النقود حتى تستكمل البلاد نهضتها وتكون فى غنى عن البلاد الأخرى . وقد لقى هذا الإقتراح ترحيباً وتشجيعاً وعهد إلى المصلحة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإخراج هذا الإقتراح إلى حيز التنفيذ فقامت بإعداد الشروط والمواصفات الفنية وطرحت فى مناقصة عالمية ورسا العطاء على الشركة التى تقدمت بأقل العطاءات والمستكملة لجميع الشروط والمواصفات المطلوبة ، مع أحدث الماكينات وأدقها ضماناً لأن تكون الآلات من أحدث طراز مما تجهز به دور السك الهامة فى الخارج وأوفدت بعض الفنيين لزيارة بعض دور السك الأوربية ومعاينة الآلات والأجهزة المستعملة بها قبل البت نهائياً فى العطاءات .

وقد صدر قرار وزارى بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع وكل ما يتصل به من نواحى تنظيم وإدارة وحسن سير العمل بالدار . وتفرع من هذه اللجنة هيئة تنفيذية مهمتها تنفيذ ما تصدره اللجنة العليا من قرارات مع دراسة المواضيع التى تتصل بهذا المشروع حتى ينتظم العمل بالدار ، وكذلك الاشراف على توريد الآلات والماكينات والتحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة بالعقد المبرم مع الشركة صاحبة العطاء .

وقد اعتمد للشروع مبلغ ١٢٠٫٠٠٠ جنيه للماكينات والأدوات علاوة على مبلغ ٨٠٫٠٠٠ جنيه لمبنى الدار الذى تبين أنه لا يكفى ، فرفع إلى ١٦٠٫٠٠٠ جنيه .

وقامت مصلحة المبانى بتشييد المبنى المخصص للمصنع على قطعة الأرض التى وقع عليها الاختيار بالعباسية الشرقية ويبلغ مسطحها ٣٠٠٠٠ متر مربع وقد جاء هذا الاختيار بعد معاينات متوالية لعدة قطع مختلفة تبين أن بعضها لا يمكن الاستغناء عنها لحاجة الوزارات والمصالح الأخرى اليها ، والآخر ليس مناسباً من ناحية صلاحيته للبناء وسهولة الوصول اليه .

وقد تم بناء مصنع الدار وتركيب الماكينات والالآت بمختلف أنواعها ، وسيكون فى طاقة هذه الدار سك العملات الآتية سنوياً :

١ — نصف مليون قطعة ذهبية من فئة الخمسة جنيهات والجنيه ونصف الجنيه والريال .

٢ — مليون ونصف مليون قطعة فضية من فئة الريال والعشرة قروش والخمسة قروش والقرشين .

٣ — عشرين مليون قطعة من معدن النيكل والبرونز أو الألمنيوم من فئة العشرة مليمات والخمسة مليمات والمليمين .

٤ — خمسة ملايين قطعة من معدن البرونز من فئة المليم الواحد .

على أنه فى الامكان زيادة الكميات المذكورة لإمداد البلاد الأجنبية المجاورة بحاجتها من النقود المعدنية ، كما ستكون قادرة على أية منافسة تأتيها من دور السك فى البلاد الأخرى اعتمادا على ما هو متوقع من قلة التكاليف .

وتم إعداد قسم فنى خاص لفحص البلاتين والتحقق من عياراته نظير رسوم تتناسب مع خطورة عمليات فحص هذا المعدن الثمين .

كما أنشىء قسم فنى لفحص كنسة تراب الصياغ واستخلاص المعادن الثمينة منها كالذهب والبلاتين والفضة وقد اضطر تجار الصاغة إزاء افتقار المصلحة إلى هذا القسم إلى تصدير كميات كبيرة جداً من أتربة محالهم للمصانع بالخارج لاستخلاص ما تحويها من معادن ثمينه ، وذلك بعد الحصول على التصريح اللازم بالتصدير . وإذا توافر لدى إدارة دمغ المصوغات الأجهزة والمواد الكيمائيـــه التى تتطلبها عمليات الاستخلاص ، أمكن القيام بها محلياً وبأيد مصرية فضلا عما يترتب على اضطلاع هذه الادارة بهذا العمل الفنى الخطير من تحصيل رسوم عنها قد تصل لحوالى ٤٠٠٠ جنيه سنويا .

## ادارة الموازين والمكاييل :

كان إنشاء ادارة الموازين والمكاييل بصفة عملية عام ١٩١٣ وتلى ذلك صدور القانون الخاص بها برقم ٩ لسنة ١٩١٤ ثم توالى تعديله الى أن صدر القانون الحالى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ وأهم ما يهدف اليه هو جعل النظام المترى أساساً لوحدات الوزن والكيل والقياس فى جميع أنحاء الجمهورية ، على أن يتم هذا خلال مدة خمس سنوات من وقت نشره بالجريدة الرسمية .

وتختص هذه الادارة بمراقبة آلات الوزن والكيل والقياس فى جميع أنحاء البلاد تنفيذاً للقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الذى يبين الوحدات المعتبرة قانونية وقضت أحكامه بألا تستعمل آلات للوزن والكيل والقياس الا اذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة . كما حتم على القبانين والوزانين الذين يقومون بوزن المحاصيل الرئيسية للبلاد كالقطن وبوزن المصوغات الذهبية والفضية بوجوب الحصول على رخصة من الادارة المذكورة بمزاولة هذه الحرفة ، وذلك بعد جوازهم الامتحان الذى تعقده الإدارة لغرض التحقق من صلاحية طالبى الرخص .

وقد استصدرت المصلحة قرارين وزاريين لتنفيذ القانون المشار اليه ، أحدهما يبين الاشتراطات الفنية التى يجب توافرها فى آلات الوزن والقياس والكيل قبل معايرتها . أما القرار الثانى فينظم حرفة القبانة العمومية من حيث الشروط الواجب توافرها فى طالب الرخصة ومواد الامتحان التى يجب أن يؤديها للتحقق من كفاءته فى المهنة ونظام أوزان السلع وقيدها بالدفاتر الخاصة ، وفئات أجور الوزن وشروط تجديد الرخصة سنوياً . ويقوم مفتشو هذه الادارة بتنفيذ القوانين الآتية علاوة على أعمالهم :

ا — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية فيما يختص منه بمطابقة وزن وقياس وكيل . والبيان التجارى المدون عليها .

ب — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس فيما يختص بمن يخدع أو يشرع فى أن يخدع المتعاقد معه بانقاص وزن أو مقاس أو كيل باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل مغشوشة أو أية طريقة أخرى من شأنها إحداث ذلك .

ويقوم المفتشون التابعون لهذه الادارة بالمحافظات والمديريات بالتفتيش على آلات الوزن والقياس والكيل المعدة للتعامل بالمحال التجارية الموجودة بالمدن والقرى والأسواق العمومية والخصوصية ومع الباعة المتجولين وضبط ما يوجد منها مخالفاً لقانون الموازين أو القوانين الموضحة أعلاه .

والتفتيش على أعمال القبانين العموميين والوزانين بالمدن والقرى والأسواق ومحالج الأقطان والحلقات والشون وغيرها وتحرير المحاضر للمخالفين . ومعايرة

الآلات التى تضبط أثناء التفتيش وإعداد التقارير والمحاضر الخاصة بها . وفحص واختبار الموازين والسلع والمقاييس والمكاييل التى يقدمها الجمهور ودمغ الصحيح منها .

ومعايرة آلات الوزن والقياس والكيل بوزارات الحكومة وفروعها وإعداد التقارير اللازمة عنها ، مع الإشراف على أعمال ضباط الموازين بادارة السواحل والأسواق الذين يقومون باصلاح وضبط الموازين المستعملة بالأسواق التجارية التابعة للادارة المذكورة . ثم امتحان وزانى إدارة السواحل والأسواق . والقيام بالأعمال الكتابية المتعدده المتعلقة باستلام الآلات التى يقدمها الجمهور للدمغ ، وتحصيل الرسوم وقيدها بالدفاتر وتوريد المتحصلات وقيد المضبوطات ومسك دفاتر العهدة على ما يستلزمه العمل من مكاتبات .

وتقوم إدارة الموازين والمكاييل بتوريد آلات الوزن والقياس والكيل لجميع مصالح الحكومة وتضع المواصفات الفنية والاشتراطات الواجب توافرها فى كل نوع منها . كما تقوم بالتوصية لدى المصانع فى الخارج على ما لا يمكن توريده منها محلياً ، كما أنها تقوم باختبارها وفحصها قبل التوريد .

وتتبع هذه الإدارة ورشة لإصلاح وصيانة جميع آلات الوزن والقياس والكيل لوزارات الحكومة ومصالحها وفروعها . كما أنها تنتدب الميكانيكيين للجهات التى يتعذر نقل موازينها للورشة لإصلاحها . كما أنشىء قسم خاص بإصلاح الموازين المصادرة التى كانت تباع خردة بالمزاد ، لتغذية المصالح بها وقت تعذر استيراد الموازين من الخارج .

وتحتفظ هـــذه الإدارة بمجموعة من الموازين والمكاييل والمقاييس الدقيقة من الدرجة الأولى ذات شهادات اختبار دولية ، وذلك لمراجعة الموازين والمكاييل والمقاييس المستعمله فى تفاتيش الموازين والمكاييل بالمحافظات والمديريات بصفة دورية للتحقق من صحتهـا .

والإدارة بسبيل إنشاء قسم خاص لفحص عدادات السيارات والمياه والغاز بالتفاتيش التابعة لها ودمغها ، إذ أن هذه الأجهزة خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة

١٩٥١ من حيث وجوب اختبارها ودمغها نظير دفع الرسوم المقررة عنها بالقانون . ويستلزم الأمر ـ لمواجهة هذا العمل الجديد ـ أن ينشأ قسم يختص باختبار وفحص تلك العــدادات ، وقد بدىء بفحص ودمغ عدادات ســيارات الأجرة بالقاهرة والاسكندرية .

## مصلحة الكيمياء

تعتبر دارمصلحة الكيمياء بحق ، المركز الرئيسى للنشاط الكيماوى فى الدولة . ففضلا عن الخدمات التى تؤديها يؤمها عدد غير قليل من كيمائي مصانع الذخيرة والمصانع الحربية المختلفة ، فتفسح المجال لهم وتمدهم بأجهزتها وأدواتها وكيمائياتها إلى جانب خبرة رجالها . وكذلك يقصدها الفنيون من دار سك النقود فيجدون كل معونة ومساعدة وتشجيع ، هذا إلى جانب ما تقوم به من فتح قا .راتها الرحبة للمحاضرات الكيمائية من مختلف الهيئات وخاصة الجمعية الكيمائية المصرية ، حيث يجتمع بها أعضاؤها مرة كل أسبوعين يحاضرون ويتباحثون فى الموضـــوعات الكيمائية المختلفة من صناعية وثقافية وزراعية .

ولا تزال المصلحة دائبة على اتباع سياستها من حيث الإشراف على المشتروات الحكومية وفحصها وتطبيق بنود التعريفة الجمركية على البضائع الواردة من الخارج ، وتنفيذ تشريعات الدخان والكحول بأنواعها ، وكذلك مراسيم قمع الغش والتدليس ، كما تقوم بإعداد المواصفات الخاصة بمشتروات الحكومة وتوحيدها .

وإلى جانب الفحص والتحليل تقوم بالاشتراك فى اللجان الفنية المختلفة فى مختلف الوزارات والمصالح الحكومية ، ومحاربة تزييف النقود بتحليل العملة المزيفة وأدوات التزييف ، وتحليل العينات التى ترد إليها من مجلس الانتاج القومى ، وهى باكورة تبشر بالخير وتنم عن المجهود الجبار والأفق الواسع الذى يمتد اليه اختصاص هذا المجلس القومى.

# التمـــوين

إن الغرض الأساسى من قيام وزارة التموين ، هو العمل على توفير المواد الضرورية سواء فى ذلك المواد اللازمة للاستهلاك المباشر أو المواد الإنتاجيـة التى نحتاجها فى الأغراض الصناعية والزراعية ، وقد تطلب القيام بهذا العبء أن اتجهت السياسة التموينية إلى اتباع وسائل متعددة وطرق مختلفة تبعاً لما تقضى به الضرورة وبما يتناسب والظروف المحيطة بالسلعة سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية ومدى كفايتها لحاجة الطلب عليها ، وكانت أهم الوسائل التى انتهجت لتخفيف هذه السياسة ، تحديد أسعار تداول السلع على اختلافها وخاصة الضرورية منها ، والاستيلاء على بعضها وتوزيعها بين المواطنين أو الهيئات أو المصانع التى فى حاجة إليها ، طبقاً لنظام يحقق عدالة التوزيع ، والمحافظة على الاقتصاد القومى . ثم استيراد بعض السلع الغذائية الهامة ومراقبة حركة الصادرات من المواد المنتجة محلياً ، هذا إلى جانب القيام بدراسات مختلفه لحالة السوق والسلع وبحث تكاليف إنتاجها وأسعار تداولها رغبة فى وضع المقترحات المناسبة لتوفيرها فى الأسواق بأسعار معتدلة .

ومنذ أعلنت الجمهورية والسياسة التموينية متجهة إلى تخفيف هذه القيود قدر الامكان إيماناً منها بأن العودة إلى السوق الحرة خير ضمان للاستقرار التجارى والاقتصادى بالبلاد ، ولذلك قامت الوزارة ببحث حالات السلع على اختـلافها كما شكلت اللجان الفنية المختلفة لبحث وسائل زيادة إنتاج الخضر وتنمية الثروة الحيوانية .

الخـــبز :

فى مقدمة ماعمدت إليه الحكومة أخيراً إصدارها قانون المساحات الدنيا الواجب زراعتها قمحاً فى كل منطقة ، وقدرت هذه النسبة بثلاثين فى المائة من المساحة فى شمال الدلتا وأربعين فى المائة فى بقية الجهات . وكذلك قررت زيادة سعر القمح الذى يستولى عليه من المحصول المحلى من ثلاثة جنيهات إلى خمسة جنيهات للإردب ، كما أعلنت استعدادها لشراء الفائض لدى المزارعين بعد ذلك بأربعة جنيهات ونصف جنيه للإردب .

وبدأت البلاد تجنى ثمرات هذه السياسة الجديدة بما تحقق من زيادة محصول القمح من ٧٫٢٦٠٫٠٠٠ إردب فى العام الماضى إلى ٩٫٥١٨٫٠٠٠ إردب . الأمر الذى سيترتب عليه حتما نقص كميات القمح التى يتعين استيرادها من الخارج لتكملة حاجة الاستهلاك . وقد وضح ان السخاء فى الأسعار قد أسفر عن زيادة كان لها أثرها فى الحد من الاستيراد وتوفير العملة الأجنبية . أما مسألة إلغاء الحيازة فمسألة مرهونة بالسياسة المالية والتموينية بوجه عام .

وكانت وزارة التموين تحظر نقل القمح بغير ترخيص ، أما الإتجار فيه فقد كان ممنوعاً ، ونتيجة لزيادة الإنتاج هذا العام أبيح النقل بدون ترخيص وأجيز الاتجار فيه رغبة فى العودة بالأسواق إلى الحالة الطبيعية لهذا المحصول . على أنه خشية التحكم فى الأسعار ، تقرر أن تقوم وزارة التموين باستلام كل مايعرض عليها بالسعر الرسمى وفى الوقت ذاته قررت بيع القمح للمستهلكين من السوق بالسعر الرسمى ذاته .

وكذلك رئى عدم استبعاد السن الأبيض والأحمر من الرغيف اللذين ثبت عملياً أنهما غنيان بمادة الفيتامين ، وقد كان استبعاد السن الأبيض والأحمر يكلف الخزانة العامة خسارة قدرها ثلاثة ملايين من الجنيهات سنوياً .

وبهذه السياسة أمكن تعميم الرخاء للمواطنين جميعاً ، كما أمكن توفير بعض المال لاستثماره فى مشاريع أخرى .

## الأرز :

استولت الحكومة هذا العام على نحو ٩٠ ألف ضريبة من الأرز لمواجهة الطلب حتى لاتتكرر أزمة الأرز . وقد رصد جزء منها للتصدير وهو بالقدر الذى لايؤثر فى الاستهلاك المحلى ، ثم إن الحكومة عنيت بتشجيع إنتاج المكرونة وخفض أسعارها حتى تجعل منها بديلا عن الأرز . أما العائد من العملات الأجنبية ومن أرباح التصدير فسيستخدم فى تمويل المشروعات الإنتاجية على نحو يكفل كل الخير للبلاد .

## الدقيق :

كانت الحكومة فى الماضى تستورد الدقيق الفاخر بصفة مستمرة ، إلا أنها عهدت

إلى بعض المطاحن المحلية باستخراجه ، وبذلك خففت العبء عن كاهل الميزانية وأفسحت المجال للمطاحن المحلية والأيدى العاملة .

## السكر :

كانت هذه المادة توزع بالبطاقات للاستهلاك المنزلى بكميات متفاوتة حسب الحالة الاجتماعية لكل عائلة ، كما كان توزيعها للأغراض الصناعية بموجب حصص محددة لكل مصنع أو محل عام .

وقد اتخذت الوزارة بموافقة لجنة لتموين العليا القرارات الآتية :

١ ــ يوزع السكر للاستهلاك العائلى لجميع المستهلكين على أساس نصف أقة لكل فرد شهرياً بسعر تسعة قروش للأقة .

٢ ــ طرح كميات إضافية فى السوق الحرة ليستطيع أى مستهلك الحصول على حاجته الاضافية فوق مقرر بطاقته بلا قيد أو شرط ، بسعر يزيد قليلا عن سعر سكر البطاقة .

٣ ــ وضع تحت تصرف المصانع والمحال العامة وما فى حكمهما كميات كافية من السكر تشترى منها مايفى حاجتها بسعر الكميات الإضافية ، على أن تلغى مقررات المصانع والمحال العامة والقيود الخاصة بها .

٤ ــ العمل على استيراد كميات كافية من السكر لتنفيذ النظام سالف الذكر .

## اللحوم :

تمكنت الوزارة فى الفترة التى تلت ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من تسعير الماشية الحية وتذليل الصعوبات التى كانت قائمة فى سبيل ذلك فأصبح سعر الماشية محدداً بما يتناسب مع الأسعار المحددة للحومها ، وبالتالى لم تعد هناك أية شكوى من تعذر تسعير اللحوم طالما أن تجارها يستطيعون شراء الماشية الحية بالسعر المحدد . كما أن تسعيرة اللحوم قد خفضت تخفيضاً جعلها أقرب إلى متناول جميع أفراد الشعب مع بقاء السعر كافياً لتغطية مصاريف التربية والربح المجزى .

ومن جهة أخرى فإن وزارة التموين قد اتخذت التدابير الكفيلة لتشجيع استيراد

الماشية والأغنام لتكملة حاجة الاستهلاك. وهناك وسائل أخرى تدرسها الوزارة حالياً مع ممثلى الوزارات الأخرى المختصة، ومجلس الانتاج القومى ومربى الماشية للتشجيع على التربية وصيانة الثروة الحيوانية بالبلاد.

المنسوجات :

رأى المسئولون ضرورة تدعيم صناعة الغزل والمنسوجات، فصدر المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ فى مايو سنة ١٩٥٣ بإنشاء هيئة اعتبارية لدى اتحاد الصناعات تسمى «صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية» ويكون من أهم أغراض الصندوق :

١ — تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية فى الأسواق الداخلية والخارجية.

٢ — مايقتضيه دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية من بحوث فنية تجرى عند الاقتضاء، بالاشتراك مع الهيئات العلمية والفنية المختصة، وإنشاء معامل ومعاهد أبحاث، ومراكز تدريب لرفع المستوى الفنى والمهنى لهذه الصناعة.

٣ — اقراض المصانع لتمكينها من توجيه إنتاجها بما يتمشى ومقتضيات التصدير.

وقد كان لإنشاء هذا الصندوق فضل كبير على صناعة الغزل والمنسوجات.

هذا جانب من أهداف السياسة التموينية فى عهد الثورة — وتلك هى رسالة وزارة التموين — فى سبيل الشعب الحر الأبى.

# السياسة الزراعية

يرتكن الاقتصاد القومى فى مصر على الزراعة ، فما يقرب من ثلثى رأس المال الاهلى مستثمر فى الأرض الزراعية وما عليها من منشآت وماشية وأدوات . ويمثل المشتغلون بالزراعة ومن يعولونهم ٧٠ ٪ من مجموع السكان كما أن ٣٧٪ من الدخل الأهلى راجع إلى الانتاج الزراعى علاوة على أثرها المباشر فى شتى نواحى النشاط الاقتصادى الأخرى ، فهى فى التجارة تمثل ٩٤ ٪ من قيمة الصادرات إلى الخارج وفى الصناعة يعمل نحو ٧٠٪ من عدد المصانع على أساس تحويل المنتجات الزراعية المحلية .

ولكن برغم الأهمية القصوى للزراعة فى الاقتصاد القومى ، ما زالت كفايتها الانتاجية بالقياس إلى القوى العاملة أو غلة الأرض ، دون المستوى الواجب ، فالفلاح فى مصر لا ينتج إلا ما يكاد يكفى ثلاثة أفراد ، فى حين أن الفلاح البريطانى ينتج الكفاية لثمانية . وغلة الفدان من القمح فى مصر تبلغ ٧٠٪ من غلة هولندا و ٨٠٪ فى بريطانيا ومن الأرز ٧٥٪ فى إسبانيا و ٨٠ ٪ فى إيطاليا بجانب الفقد الكبير الناجم عن فتك الحشرات والآفات بما يقارب ١٠٪ من هذا الإنتاج بصفة عامه ، فضلا عن تخلف الحيوان الزراعى من حيث الكفاية الإنتاجية والتعرض للأوبئة .

وتستهدف السياسة الزراعية إلى استغلال مصادر الثروة الزراعية إستغلالا كاملا يحقق مستوى كريما من العيش لأكبر عدد من السكان . وتقوم هذه السياسه على أسس إنتاجية تشمل زيادة الكفاية الانتاجية ، ورفع مستوى التغذية ، وتوسيع نطاق حاصلات التصدير ، وتحسين نظام تسويق الحاصلات وتدعيم التصنيع الزراعى ، وعلى أسس تنظيمية تشمل البحث العلمى ونظام اللامركزية والارشاد والحملات .

زيادة الكفاية الانتاجيه :

ويمكن زيادة الكفاية الإنتاجيه فى الزراعة بتعميم استخدام البذور المنتخبة سواء

كانت نباتية أو حيوانية على أوسع نطاق ممكن ، بحيث تصل إلى كافة الزراع فى جميع أنحاء البلاد ، على أن تختار لكل منطقه أكثر السلالات ملائمة لها من حيث إنتاج أوفر غلة ومقاومة للأمراض والآفات ، وحتى يتسنى للإمكانيات الوراثية التى فى البذرة أن تنطلق على صورة إنتاج عال كما يجب أن تتوفر لها البيئه الصالحة وذلك بالعمل على تحليل الأراضى فى جميع نواحى البلاد ، وخاصة ما كان منها ضعيف الانتاج والكشف عن أسباب هذا الضعف ووسائل علاجه. وعلى ضوء هذا التحليل ترسم سياسة ثابتة للتسميد وفق طبيعة الأرض ومطالب النبات الغذائيه ، مع كفالة حصول النبات على حاجته المثلى من المياه دون زيادة أو نقصان ، وفى المواعيد المناسبة ليهيأ له النمو الكامل وذلك بدراسة المقتبسات المائية لكل محصول دراسة تفصيلية وتحديد كية المياه التى يسمح بها لكل زارع ، ودراسة الماء الأرضي وأثره على نمو النباتات وغلتها للتحقق من خير أنواع الصرف وأنسب الأعماق وأقل النفقات . كما يجب الارتفاع بأساليب خدمة الأرض وزراعتها عن الطرق البدائية الحالية ، وإبادة الحشائش وفقاً لنتائج البحث العلمى . ويشمل توفير البيئة الصالحة للحيوان الزراعى أيضاً بدراسة مناطق مصر المختلفة من حيث توافر العلف الأخضر بأنواعه على مدار السنة ، وتوافر بقايا الحاصلات التى تصلح غذاء له وخلو المنطقة من الطفيليات والأمراض الضارة ، ودرجة احتمال الحيوان للظروف الجوية المتباينة .

ومن أركان زيادة الكفاية الإنتاجية تعقب أسباب الفقد نتيجة ما يصيب النبات والحيوان الزراعى من آفات وأمراض ، والقضاء عليها فى كافة صورها ومراحلها بتوفير المناعة الطبيعية الموروثة عن طريق السلالات المنتخبة ، وتركيزها فى المناطق التى تكفل استمرار هذه المناعة ، ومقاومة الافات الحشرية والطفيلية والفطرية على أساس إبادتها دون الاكتفاء بالعلاج الجزئى ، والبحث عن مكامن الأمراض ومصادر العدوى وتجريد حملات سريعة للقضاء عليها باستخدام أحدث الأساليب وأشدها أثراً .

ولئن أدى رفع غلة الفدان وزيادة الانتاج ومنع الفقد بطريق غير مباشر إلى خفض نفقات الانتاج ، فانه يمكن تحقيق ذلك أيضاً بالتوسع باستعمال الآلات الزراعية لإعفاء الحيوان الزراعى من العمل وتخصيصه للإنتاج وخفض أثمان الأسمدة المستوردة

والمنتجة محلياً ، وحماية الزراع من أسباب الغش أو المغالاة فى الأسعار ، وإعداد شبكة من الطرق الصالحة لربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك .

## رفع مستوى التغذية .

إن مستوى التغذية بين المواطنين على درجة كبيرة من التدهور ، وقد انخفض ما يخص الفرد من المواد الغذائية من ٣٦٢ كيلوجراما سنوياً فى الفترة الواقعة بين عامى ٤٦/٤٩ إلى ٣٤٤ كيلو جراما فى عام ١٩٥٠ ، ولا ينال الفلاح بصفة عامة كفايته من الغذاء إذ ينال من الثمرات ما يقل عن الحد الأدنى بنحو ٢٠ ٪ مع ما هو مطالب به من الجهد الجثمانى اليومى فى أعمال الحقل ، فضلا عن عدم توافر عناصر الغذاء كالبروتينات والمواد المعدنية والفيتامينات فى غذاء الشرب . فالمصرى يكاد يكون محروما من البروتين وعلى الأخص البروتين الحيوانى ، ونصيبه من الخضر والفاكهة ضئيل إذا ما قورن بنصيب الفرد فى البلاد التى يرتفع فيها المستوى الغذائى .

وتزرع مصر نسبة عالية من أراضيها حبوبا مع أن ذلك لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية السليمة التى تقضى باستغلال الأرض على خير الوجوه ، وإنتاج أكثر الحاصلات من ناحية قيمتها الحرارية . ففدان الأرز والبطاطس ينتج أربعة ملايين وحدة حرارية بينما لا ينتج فدان القمح سوى ٢٫٢ مليون وحدة .

وعلاج مشكلة التغذية يتطلب بجانب العمل على زيادة إنتاجية الأرض النظر فى نسبة توزيع المساحات المزروعة من كل محصول وتعديل الدورة الزراعية وفق الحاصلات الغذائية ، وعلى ضوء القيمة الغذائية لإنتاج الفدان مع العمل على زيادة المساحة المزروعة من الخضر والفاكهة وبحيث تنتشر فى شتى المناطق وزيادة الانتاج الحيوانى على أساس عدم إمكان تحويل الأراضى الزراعية إلى زراعة العلف إلا برفع إنتاج الوحدة الحيوانية والرجوع بتربية الحيوان إلى الغرض الأصلى منها دون استغلال الحيوان فى العمل ، واستخدام الآلات الميكانيكية فى أداء الأعمال الحقلية المطلوبة

وتتناول مشكلة التغذية إعداد البلاد للكفاية الذاتية من المواد الغذائية على أسس اقتصادية سليمة بأن ينهض الإنتاج الزراعى وقت السلم على أسس إنتاج الحاصلات التى يمكن تسويقها فى الخارج بأسعار عالية ، أو الحاصلات التى يكون إنتاجها مسايراً

لاقتصاديات البلاد بأسعار تقل عن مثيلاتها فى الأسواق الأجنبية واستيراد الحاصلات التى تنخفض أثمانها فى تلك الأسواق عن تكاليف الإنتاج المحلى ، فيكون هدف الانتاج منافسة السوق الخارجية على دعائم اقتصادية سليمة تحقق للاقتصاد الأهلى أكبر دخل ممكن تحت الظروف العالمية والمحلية الجارية ، وترتفع بغذاء الشعب إلى أعلى مستوى مع إمكان توجيه الانتاج وقت الحرب أو عند ارتفاع أسعار الاستيراد من الخارج بحيث تبلغ البلاد حد الكفاية الذاتية فى هذه الظروف .

توسيع نطاق حاصلات التصدير :

ان اعتماد الاقتصاد القومى على محصول واحد هو القطن الذى يخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها أو التكهن عنها ، وتقلبات عنيفة فى الأسعار تؤدى إلى عدم استقرار الدخل الزراعى واضطراب الميزان التجارى .

ولا يتسنى علاج هذا الوضع إلا بإعداد حاصلات أخرى للتصدير وأولها الفاكهة والخضر . فالصادرات العالمية من الفاكهة والخضر فى زيادة مطردة منذ الحرب الأخيرة والطلب عليها فى ازدياد سنة بعد أخرى ، ومصر من بين دول البحر الأبيض المتوسط

لا تشترك فى التصدير إلى الأسواق الأوربية بنصيب يذكر من هذه الحاصلات بالرغم مما تتميز به ظروفها الزراعية من انتظام الرى وخصوبة التربة واعتدال المناخ على مدار السنة مما يهىء للحاصلات المصرية فرصة السبق فى النزول الى الأسواق العالمية مبكرة عن كثير من البلاد مثل ايطاليا واسبانيا وفرنسا وتركيا واليونان مما يتيح للانتاج المصرى سوقا لا منافسة فيها ويمكن إعداد حاصلات أخرى للتصدير بجانب الخضر والفاكهة كالأزهار المقطوفة والنباتات العطرية والطبية وغيرها .

ويجدر المبادرة بدراسة الأسواق التى يحتمل أن تكون مجالا اقتصادياً لتصريف هذه الحاصلات من حيث مطالب هذه الأسواق والأوقات التى يشتد فيها الطلب على تلك الأنواع والمواصفات المطلوبة مع إنشاء مراكز عصرية فى أهم مناطق الإنتاج والتصدير ، تكون مجهزة بأحدث وسائل التخزين والتهيئة والتعبئة والاشراف على عمليات التصدير وإعداد أداة فعالة لاستقبال الصادرات فى الأسواق الخارجية

والترويج لها وتصريفها والاتصال بالتجار فى الخارج لتنظيم الإنتاج المحلى بما يكفل الوفاء بطلباتهم ووضع النظم الكفيلة بالنهوض بوسائل النقل السريع من مراكز الإنتاج ومحطات التعبئة وموانىء التصدير ، بإنشاء الطرق الزراعية وتوفير عربات النقل المناسبة والبواخر التى تحمل المنتجات إلى أسواق الاستهلاك دون الاضرار بصفاتها .

تحسين نظم تسويق الحاصلات :

يجب أن يرادف العمل على زيادة الانتاج الزراعى ، العناية بتصريفه على أكمل وجه مستطاع . فهناك فروق شاسعة بين ما يحصل عليه الزارع ثمنا لمنتجاته الحقلية والحيوانية وبين ما يتقاضاه التجار من المستهلكين ثمنا لهذا الانتاج .

ونظراً لكثرة عدد صغار الزراع وقلة إنتاجهم الفردى ، بما لا يسمح لهم بالتمتع عند بيع حاصلاتهم بقوة فى الممارسة ، تتوازن مع قوة كبار التجار وزيادة تكاليف عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل والبيع للإنتاج الصغير ، وجب تجميع الإنتاج وتسويقه جماعياً وإجراء كافة العمليات مما يؤدى إلى خفض النفقات والبيع بربح مجز . فالسياسة التسويقية الفعالة يجب أن تستهدف الحد من تعدد الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وخفض نفقات التسويق ومنع الفقد فى الإنتاج ، حتى يتم تسويقه وتنظيم الأسواق الريفية والمركزية وزيادة الإشراف الحكومى عليها وتنظيم تدفق السلع اليها .

والوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف ، هى العمل على تجميع الانتاج الصغير فى مناطق إنتاجه ، وتسويقها جماعياً عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقيام هذه الجمعيات بالخدمات التى يقوم بها الوسطاء من التجار ، وتوفير وسائل النقل الحديثة لنقل الإنتاج إلى الأسواق ، ووضع المعايير والمواصفات لمختلف المنتجات لايجاد أساس واحد يمكن التعامل عليه ، وإنشاء أسواق منظمة تحت الاشراف الحكومى يلحق بها أماكن صالحة للتخزين ، وإيجاد هيئات لإحكام المزايدة فى الأسواق الكبيرة وللبت فى المنازعات المتعلقة بتعيير المنتجات مع توحيد الموازين والمكاييل والعبوات وتعيينها بالنسبة لشتى الحاصلات . ويجب أن يكون للحكومة مندوبون فى الأسواق المحلية الرئيسية لتقصى أحوال السوق وأنبائه واذاعتها ، وحركة التعامل فيه .

وبجانب هذه الوسائل فى الداخل تحدد دراسة الأسواق الخارجية والدعاية الواسعة

النطاق فيها الحاصلات التصدير المصرية، وتدعيم مركزها فى الأسواق الخارجية وإرشاد المصدرين لخير طرق إعداد الحاصلات وتعبئتها وشحنها .

## تدعيم التصنيع الزراعى :

إن ضغط السكان المتزايد وازدحام الريف وهبوط مستوى الدخل وانتشار التعطل فيه ، يستدعى بذل أقصى الجهود للسير قدماً نحو تصنيع البلاد . ويتيح التقدم الزراعى الفرصة بما يوفره من مواد أولية تستطيع الصناعة أن تعتمد عليها فى توسعها كما انه يخلق أنواعاً من الطلب تستدعى قيام صناعات كثيرة مثل إنتاج الأسمدة والآلات الزراعية وصناعة المستحضرات الطبية لعلاج الحيوان ووقايته وصناعة مواد الأعلاف فضلا عن نشر الصناعات الزراعية كمعامل الألبان ومصانع الجلود والزيوت النباتية والمسلى الصناعى والحلوى وغيرها .

وستظل الصناعة المصرية إلى وقت طويل معتمدة على السوق المحلى فى تصريف منتجاتها . ويتوقف مستوى الاستهلاك المحلى الى حد بعيد على قوة الزراع الشرائية فارتفاع مستوى الدخل لديهم يؤدى الى ازدهار الصناعة ، كما أن التقدم الصناعى فى الوقت نفسه تتوقف سرعته وإمكانياته على تطور الصناعة ، لأن وجود الصناعات يمتص الفائض من الإنتاج الزراعى ويعمل على تحسين أسعاره وتجويد صفاته وتركيز إنتاجه والإفادة من مخلفاته ، فتشجيع الصناعات الزراعية ونشرها فى صميم الريف هدف أساسى من أهداف السياسة الزراعية . ولقيام التصنيع على أساس اقتصادى ، مستقل ، يجدر دراسة الوضع الحالى للصناعات القائمة من حيث مدى توافر المواد الخام اللازمة لها ، والظروف المحيطة بها ، ووسائل النهوض بها ولذلك يمكن تحديد أنواع الصناعات الواجب تدعيمها وتشجيعها مع دراسة مستوى الكفاية الانتاجية فى هذه الصناعات ، ليكون أساساً للعمل على تعزيز ما يمكن النهوض بكفايته الانتاجية منها مع قيام الصناعات التى يرجى ازدهارها على أسس عصرية اقتصادية فكثير من مضارب الأرز ومعاصر الزيوت ومطاحن الحبوب غير مستكملة لمستلزمات الصناعة الفنية والانتاج الاقتصادى ، ثم القضاء على تبعثر المؤسسات الصناعية فى وحدات صغيرة قليلة الإنتاج باهظة النفقات

والعمل على تأسيس الصناعات فى وحدات إنتاجية كبيرة ، تتوافر فيها الآلات العصرية والادارة الفنية وانشاء صناعات محلية للمنتجات الحيوية التى لا تستغنى البلاد عنها ، والتى تستورد منتجاتها من الخارج فى الوقت الحاضر ، والتى حين يتعذر استيرادها فى أوقات الحروب تصيب الجهاز الاقتصادى للبلاد ، كصناعة الاسمنت التجارية والمبيدات الحشرية والفطرية ، ومبيدات الحشائش وبعض العقاقير والأدويه الهامة ، مع خلق صناعات يدوية عائلية فى شتى مناطق القطر ونشرها بما يلائم ظروف كل منطقة من حيث توافر الخامات واستعداد الأهالى وخبرتهم .

ويجدر العمل على إنشاء الصناعات التى تقوم على المتخلفات النباتية والحيوانية . فالمتخلفات الناشئة عن كثير من الصناعات الزراعية ، مثل صناعة السكر وعصر البذور ومتخلفات الساخانات وقش الحاصلات الزراعية ، تقوم عليه صناعات ناجحة مثل صناعة الورق وصناعة الأسمدة العضوية وصناعة الكحول والصناعات الكيماويه .

وينبغى تصريف المواد الخام فى صورة مصنوعة ، قابلة للتسويق عن طريق تصنيعها تصنيعا كاملا أو جزئياً . فيجدر مثلا تحويل أغلب إنتاج البلاد من القطن الى خيوط غزل صالحة للتصدير ، وغزل الكتان بدلا من الألياف . فكل ذلك يساعد على نشاط الصناعات المحلية ويفتح المجال أمام استخدام الأيدى العاملة ويعود بالربح على المنتج ويؤدى الى الرخاء العام .

ويقتضى تحقيق هذه الأهداف ، وضع مشروعات محددة المعالم والتفاصيل متضمنة الميزانيات الخاصة بتكاليفها وايراداتها المتوقعة ، مع بيان طرق تمويل هذه المشروعات ووسائل تنفيذها وخطواته ، وتحديد المدة التى تتطلبها مراحل التنفيذ مع تتبع نتائجها تتبعاً منظما يستهدف دراسة ما قطعته من تقدم ومداه وتدارك نواحى النقص فيها .

البحث العلمى :

لن تقوم للإنتاج الزراعى قائمة الا على أساس من العلم الواسع والبحث المتواصل والتجربة الدقيقة . وتحتم ظروف البلاد من ضيق الموارد وتكاثر السكان

استغلال هذه الموارد الى أقصى حد ، ولذلك يجدر أن توفر الدولة للبحث العلمى وللباحثين ، كل معونة مادية وأدبية ، والعمل على توجيه البحث الى المشكلات التى تمس الإقتصاد القومى مع اتصال رجال البحث بالمحيط الانشائى والانتاجى للوقوف على مشكلاته ودراسة أسبابها ، وأحسن الطرق لحلها . فلا يكون رجال البحث فى الزراعة مثلا بمعزل عن الريف وبيئته ، ويجب ألا يعتبر البحث منتهياً الا بعد تطبيقه على أوسع نطاق بحيث يظهر أثره فى رفع الانتاج العام . وينبغى أن يكون مقدار العون المادى وعدد الباحثين متناسباً مع نوع المشكل المراد بحثه وأهميته ، حتى لا تضيع الجهود الفردية بسبب تعدد نواحيه أو القصور فى تحويل بحوثه . والاتصال الدائب مع البحوث الجارية فى البلاد المتقدمة ـ خصوصاً تلك التى تتشابه مشكلاتها مع ما نواجهه ـ يساعد الى حد كبير فى حل المشكلات المحلية . فلابد من إيفاد البعوث العلمية على أساس حاجة البلاد ، والاتصال المستمر بمراكز البحث الخارجية عن طريق الرحلات ، والزيارات العلمية ، والمؤتمرات ، وحلقات البحث وغيرها .

## اللامركزية :

ولتنفيذ السياسة الموضوعة فى الريف لدى جميع الزراع ، يجدر أن يكون العمل على أساس من نظام اللامركزية . فالزراعة طابع البلاد جميعها ، ولا يتسنى خدمة الريف كله عن طريق المقر الرئيسى بالعاصمة . فمن الملائم تمثيل وزارة الزراعة فى كل إقليم بمختلف نواحى البحث والنشاط ، بما يناسب طبيعة الاقليم وظروفه الزراعيه . فيكون هناك معمل لبحوث التربة وآخر لتحليل الأغذية المحلية ، ومحطة لتعميم استعمال التقاوى المنتقاه ، ومركز لتحسين سلالات الحيوان الزراعى ، ومركز لوقايته ، ووحدة لإبادة الحشرات والأمراض التى تفتك بالمزروعات ومركز إرشاد زراعى .

ولما كانت الوحدات الزراعية تحقق بعض أغراض نظام اللامركزية ، فيجب أن تكون مستوعبة كافة هذه الخدمات فى المناطق التى ينتهى تقسيم القطر اليها

كما أن اتباع نظام اللامركزيه ، يضمن سرعة تنفيذ البرامج ودقته وتحررها من النظم الضيقة القائمه .

## الإرشـــاد :

إن ما تستهدفه الحكومة من النهوض بأساليب الزراعة والعمل على رخاء الريف يتطلب تكوين وعى زراعى بين المشتغلين بالزراعة والمنتمين اليها والمتعلقين بها عن طريق ارشاد الزراع وتدريبهم بدلا عن رهبة القوانين الزراعية والعقوبات .

ويجب أن يكون الإرشاد الزراعى شاملا ، يعين الزراع على تفهم مشاكلهم ويساعدهم على حلها ويطبع بالطابع الاقليمى ويقوم به زراعيون متخصصون لهم من الخبرة والدراية والإلمام بأحوال كل منطقة ما يجعل منهم أداة فعالة فى رفع مستوى الزراعة فى مناطق عملهم ويكونون على اتصال دائم برجال البحث والدراسة لإبلاغ آخر نتائج البحث الى الزراع .

وسينهض الارشاد الزراعى على أساس جديد يتاح فيه للزراع التعبير عن آرائهم وإبداء رغباتهم والاشتراك فى شئونهم ، ويعنى فيه ببحث مشاكلهم الحقيقية وكيفية التغلب عليها بطرق عملية . ولن يقتصر الارشاد الزراعى على إلقاء البيانات دون استخدام الطرق الفعالة لإقناع الزراع ، كالايضاح العملى بالوسائل المختلفة .

فالسياسة الزراعية فى عهد الجمهورية تأخذ فى اعتبارها كافة الفرص التى تتيحها الزراعة ، وتعمل على زيادة الكفاية الانتاجية ، وتنويع الانتاج الزراعى ، وإدخال حاصلات تساعد على رفع مستوى التغذية وزيادة التصدير ، كما يدخل فى اعتبارها التحويل الصناعى كعامل هام فى رفع الكفاية الانتاجية فى الزراعة وايجاد التوازن بين أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية . وسوف يؤدى الى حسن استغلال الطاقة البشرية وامتصاص الفائض من الأيدى العاملة فى الريف وتفتح أبواب الرزق لمن يستغنى عنهم من العمال . نتيجة منافسة الآلات فى المدن والريف ومجال العمل أمام خريجى المعاهد والجامعات ، من زراعيين ومهندسين وتجاريين وترتفع القدرة الشرائية للسكان جميعهم ويزيد الدخل الأهلى وينتشر الرخاء .

# التقاوى المنتقاة

ما كانت وزارة الزراعة — وهى المنوطة بأهم أركان وسائل الاقتصاد الأهلى — لتتخلف عن الركب أو تنأى برسالتها عن التجاوب مع النهضة الشاملة التى نشرت ظلالها على البلاد . وجرت فى كل ناحية من نواحى بعثها مشروعات كبيرة لاستغلال مواردها ، وبرامج واسعة لتنسيقها بغير تضارب ، وتنفيذها بغير سوف . وهيء لها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى .

وقد أعدت الوزارة عدة مشروعات أخذت طريقها إلى التنفيذ أو هى فى سبيل الاقرار توطئة لتنفيذها ، وترمى جميعها إلى زيادة الإنتاج الزراعى بشطريه : النباتى والحيوانى وفيما يلى بيان هذه المشروعات :—

## ١ — تعميم تقاوى القمح المنتقاه .

تقدمت الوزارة بمشروع ينفذ خلال ثلاث سنوات لتعميم تقاوى القمح المنتقاه كوسيلة لرفع إنتاجه ، واقترحت إعداد هذه التقاوى على الوجه التالى :

١ — توفير السلالات الحديثة من أصناف القمح وفيرة الغلة ، بإكثارها على نطاق واسع ونشرها فى أقصر وقت .

٢ — تدبير الكميات اللازمة من التقاوى بإعداد ٢٠٠ ألف إردب تكفى لزراعة ٤٠٠ ألف فدان فى السنة الأولى . و ٥٠٠ ألف إردب تكفى لزراعة مليون فدان فى السنة الثانية و ٨٠٠ ألف إردب تكفى لزراعة جميع المساحة فى السنة الثالثة .

وطلبت اعتماداً قدره ١٫١٧٠٫٠٠٠ جنيه يرد منه إلى الخزانة العامة ما يقدر بنحو ١٫٠٧١٫٠٠٠ جنيه مقابل بيع التقاوى التى رئى توزيعها على الزراع بسعر يعادل سعر القمح التجارى تقريباً ، فتتحمل الحكومة فقط الفرق بين سعر شراء التقاوى من المنتج وبيعها للزراع بسعر يقارب التجارى ، وقدر ما تتحمله الحكومة بمبلغ ٩٤ ألف جنيه .

٣ — توزيع أصناف القمح بما يضمن تركيز إنتاجها فى المناطق الملائمة لها فى الوجهين البحرى والقبلى ، وبما يكفل نشر الأصناف المقاومة للصدأ فى المناطق الموجودة بها .

٤ ــ استعمال الكيماويات فى استئصال الحشائش ، وقد طلبت ٨٫٩٠٠ جنيه لشراء خمسين عنارة بواقع خمس عنارات لكل مركز من عشرة مراكز اقترحت إنشاءها بالوجهين القبلى والبحرى بصفة تجريبية .

وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى هذا المشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٥٣ ووافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ .

وتمشياً مع السياسة العامة التى تهدف إلى رفع مستوى إنتاج القمح فى أقرب وقت عملت الوزارة على زيادة كميات التقاوى المنتقاه ، التى يمكن استعمالها فى هذا العام فوفقت إلى إعداد ٢١٫٨٩٦ إردباً أخرى زيادة عن الكمية التى حددها المشروع للعام الأول من التنفيذ وهى ٢٠٠ ألف إردب واتفقت مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على القيام بتحويل عملية شرائها دون تقاضى أية فوائد عنها . ووافق مجلس الوزراء بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ على اعتماد مبلغ ٤٠ ألف جنيه لتغطية فروق الأسعار وفقاً لسياسة البيع للزراع بأسعار منخفضة ، فضلا عن ١١٫١٠٢ إردب أمكن تدبيرها من مزارع الوزارة وأصبحت جملة ما أمكن تدبيره هو ٢٩٢٫٩٩٨ إردباً من تقاوى القمح المنتقاه ، كما قامت الوزارة بتخصيص ١٩٥٫٢٦٦ إردباً منها لتنفيذ القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتعميم التقاوى المنتقاه فى تسعة عشر مركزاً وهى مراكز : بلقاس وشربين وفارسكور وميت غمر ودكرنس بمديرية الدقهلية . وبيلا وكفر الشيخ بمديرية الفؤادية . وبلبيس ومنيا القمح وأبو كبير بمديريه الشرقية . والصف بمديرية الجيزة . وأبشواى بمديرية الفيوم . وأبنوب وأسيوط ومنفلوط بمديرية أسيوط . وسوهاج وطما وطهطا والمراغة بمديرية جرجا . وقد تم توزيع هذه الكميات جميعها عن طريق شون بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، كما قامت الوزارة بتوزيع ٢٦٫١٧٠ إردباً على عملائها . ولما كانت جملة تقاوى القمح المنتقاة التى جرى توزيعها على الزراع فى حدود ٣٠٠ ألف إردب تزرع نحو ٦٠٠ ألف فدان ، أى ثلث المساحة القمحية فى البلاد وكانت الأصناف التى جرى توزيعها تزيد غلتها عن الأصناف المحلية بنحو ١٥ ٪ ــ ٢٠ ٪ من المحصول الناتج ، فان الزيادة المنتظرة تبلغ هذه النسبة فى محصول عام ٩٥٣/٩٥٤ فى مناطق التنفيذ وتبلغ الزيادة العامة فى محصول البلاد هذه النسبة أيضاً فى آخر مراحل التنفيذ فى عام الموسم الزراعى ١٩٥٥/١٩٥٦ .

وقد سارت الوزارة قدما فى رش مساحات مزروعة قمحاً لمقاومة الحشائش بالمبيدات الكيماوية بلغت جملتها ٣٠٣٨ فدانا منها ٣٤٨ فى مديرية البحيرة و ٢٣٦ بمديرية الغربية و ١٠٥٦ بالفؤادية و٤١٥ بالدقهلية و ٣١٨ بالشرقية و٥٠٠ بجرجا و٦٦ ببنى سويف .

وعملا على الاحتفاظ بمستوى نقاوة التقاوى ، نهضت الوزارة بزراعة السلالات والنويات والنواهات من أصناف القمح الممتازة الداخلة فى المشروع لمواجهة التوسع فى زراعتها .

## ٢ — إكثار تقاوى الذرة الهجين :

أثبتت التجارب أن استعمال حبوب الذرة المهجنة تعطى أوفر غلة طبقاً لنظرية التضخم الهجينى فى الجيل الأول . ونظراً لعدم إمكان استعمال المحصول الناتج من الجيل الأول فى الزراعة لما يصيبه من تدهور فى الغلة نتيجة انعزال الصفات ، فقد اقتضى استعمال تقاوى جديدة فى كل موسم زراعة . وتحتاج البلاد قرابة ٢٥٠ ألف إردب من التقاوى لزراعة مرتب الذرة الشامية النيلى فى جميع أنحاء البلاد وإنتاج هذه التقاوى محلياً ، وعدم الالتجاء إلى البلاد المنتجة لاستيرادها ، مرده إلى زيادة النفقات .

والمشروع الجديد يقضى بالتدرج فى إنتاج هذه التقاوى سنة بعد أخرى حتى يمكن زراعة جميع المرتب ، وبذا نصل إلى الانتاج الكامل . ويتطلب تنفيذ المشروع ثلاث خطوات رئيسية ،

١ — برنامج التربية : ويتخلص فى إنتاج سلالات نقية جديدة من الأصناف المحلية والمستوردة ، وإجراء الاختبارات على السلالات النقية المختلفة . ثم تكوين الهجن الفردية واختيار أوفرها محصولا وتعميم وإجراء التجارب فى الجهات المختلفة ، ومقارنة الهجن المستنبطة محلياً بالهجن المستوردة مع إجراء البحوث الفنية المتعلقة بالانتاج ومقاومة الأمراض والحشرات .

٢ — برنامج إكثار السلالات النقية وإنتاج الهجن الفردية ، ويشمل إكثار السلالات النقية الداخلة فى تكوين الهجن المزدوجة ، وتقضى باستيراد تقاوى من عدة سلالات أمريكية نقية تقدر بنحو ٣٤٢٠ رطلا فى عام ١٩٥٣ و ٣٠٠٠ رطل فى عام

١٩٥٤ و ١٠٠٠ رطل فى عام ١٩٥٥ ويحل الانتاج المحلى محل المستورد ابتداء من عام ١٩٥٦ .

٣ — برنامج إنتاج وتوزيع الهجن المزدوجة ويشمل البدء فى الإنتاج المحلى من الهجن المزدوجة عام ١٩٥٣ ويقتضى استيراد ٦٤ إردباً من تقاوى الهجن الفردية ينتظر أن تنتج نحو ٥٠٠٠ إردب تكون معدة للتوزيع عام ١٩٥٤ وتكفى زراعة نحو ٣٥ ألف فدان .

وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى هذا المشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥٣ وأحاله إلى مجلس الوزراء فوافق عليه بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٣ . ويجرى تنفيذه بالاتفاق مع برنامج المساعدات الفنية الأميركية .

٣ — تعميم تقاوى الأرز المنتقاه:

يحتل الأرز مكاناً هاماً بين الحاصلات الاقتصادية . وفى السنوات التى يسمح الايراد المائى بالتوسع فى زراعته ، يصدر الفائض منه عن حاجة الاستهلاك المحلى إلى الخارج ويكون مصدراً للعملات الصعبة اللازمة لاستيراد الآلات والمهمات التى تتطلبها شتى الصناعات .

ولقد عنيت وزارة الزراعة بالعمل على زيادة إنتاج الأرز باستنباط الأصناف الممتازة من حيث وفرة الغلة وجودة الصفات ومقاومة الأمراض والآفات ، وتحسين الوسائل الزراعية التى تتناول المحصول من بدء زراعته إلى تمام نضجه . وقد حالفها التوفيق فى استنباط بعض الأصناف التى تفوقت بصفة قاطعة على الأصناف المحلية فى تجاربها فى جميع مناطق الأرز ، كما تفوقت عندما أكثرت فى مزارع الوزارة فى مساحات واسعة على المتوسط العام فى المنطقة المزروعة بها بما لا يقل عن ٢٠ ٪ مما دعا الوزارة إلى التقدم بهذا المشروع لتعميم زراعة هذه الأصناف وإحلالها تدريجياً محل الأصناف المتداولة بحيث يتم تعميم زراعتها فى جميع المناطق فى عام ١٩٥٦ . وهذه السياسة فضلا عن أثرها المباشر فى زيادة دخل الفلاح لزيادة غلة الفدان بغير نفقات إضافية فى الانتاج حلقة لا يمكن إغفالها فى سلسلة الاجراءات التى تستهدف الاستكفاء الذاتى من الحبوب

الغذائية تصبح الحاجة اليها بصفة خاصة فى السنوات التى تشح فيها الموارد المائيـــة فضلا عن أن الأرز المصرى قد أصبح من حاصلات التصدير الرئيسية التى تلق أسواقا رائجة فى الخارج ، يمكن أن تفيد منها البلاد إلى حد بعيد فى تجنب أخطار الاعتماد على محصول واحد ، والعمل على موازنة ميزانها التجارى . ويقضى المشروع بالتوسع فى إنتاج السلالات الحديثة من أصناف الأرز والإسراع فى إكثارها العام حتى يتم توفير القدر اللازم من التقاوى فى فترة قصيرة مع المحافظة على نقاوتها . فتعتد الوزارة هذا العام والاعوام التالية إلى توزيع تقاوى الأرز المنتقاة على الزراع ،على أن تستولى على التقاوى اللازمة من زراعاتهم لتوفير الكمية المطلوبة لزراعة جميع مساحات الأرز فى موسم عام ١٩٥٦ فتكون خطوات إنتاج التقاوى فى غضون الأعوام الثلاثة ابتداء من العام الحالى .

فنى عام ١٩٥٣ جرت زراعة السلالات والنويات لأصناف يابانى لؤلؤ ويابانى منتخب ٤٧ ويابانى منتخب ٧ وجيزة ١٤ وعجمى منتخب ١ فى مساحة إجمالية لهذه الأصناف بمزارع الوزارة قدرها ٤٧ فدانا للاكثار العام سنويا بجانب ناتج الحقول لدى الزراع الذين أمدتهم الوزارة بتقاوى هذه الأصناف للحصول على تقـاوى إجمالية تبلغ نحو ٥٠ ألف إردب .

وفى عام ١٩٥٤ استمر العمل فى زراعة السلالات والنويات فى مساحة ٤٧ فدانا كالعام السابق مع التوسع فى زراعة التقاوى الناتجة من محصول العام السابق وزراعتها فى مساحة ١٠٠ الف فدان ،وبذلك يمكن الحصول على تقاوى تقدر بنحو ١٥٠ ألف إردب تعد للتوزيع فى العام التالى .

ويستمر العمل فى عام ١٩٥٥ فى زراعة السلالات والنوايات فى المساحة المخصصة لها بمزارع الوزارة ،وتوزيع الكميات التى حصلت عليها لزراعة ٣٠٠ الف فدان تقريباً يمكن الحصول منها على ما يقرب من ٥٠٠ الف إردب تكفى لزراعة مرتب الأرز فى أكثر سنوات الايراد المائى ارتفاعاً .

ويتطلب تنفيذ المشروع ، النفقات الخاصة بالفروق بين التكاليف الفعلية لإعداد الإردب من التقاوى وتمام بيعه للزراع ،على أساس تحمل الحكومة بعض هذه النفقات بواقع ٥٦٠ مليما للإردب .

فميزانية المشروع موزعة على سنى التنفيذ الثلاث من مواقع المصروفات والايرادات يمكن إدخالها فى البيانات التالية :

| السنه | المصروفات | الايرادات |
|---|---|---|
| ١٩٥٣ | ١٦٢١٧٥ | ١١٧١٧٥ |
| ١٩٥٤ | ٤٥٩١٧٥ | ٣٤٩١٧٥ |
| ١٩٥٥ | ٩١٧١٧٥ | ٦٩٧١٧٥ |
| | ١ر٥٣٨ر٥٢٥ | ١ر١٦٣ر٥٢٥ |

فالتكاليف المطلوبة لتنفيذ المشروع هى مبلغ ٣٧٥ الف جنيه وهى تكاليف ضئيلة لا تقاس بها الزيادة المنتظرة فى المحصول (على أساس زراعة ١٠٠ الف فدان عام ٩٥٤ و ٣٠٠ الف فدان فى عام ١٩٥٥ و ٦٠٠ الف فدان عام ١٩٥٦ وباحتساب زيادة متوسطة قدرها ٢٠٪. وقدرها ٦ مليون جنيه علاوة على أن المشروع نواة للقضاء على الأصناف الرديئة المنتشرة وإحلال الأصناف المنتقاة محلها ، فتكون الزيادة مضطردة فى الأعوام المقبلة فى جميع المساحات التى تزرع بالتقاوى المنتقاه .

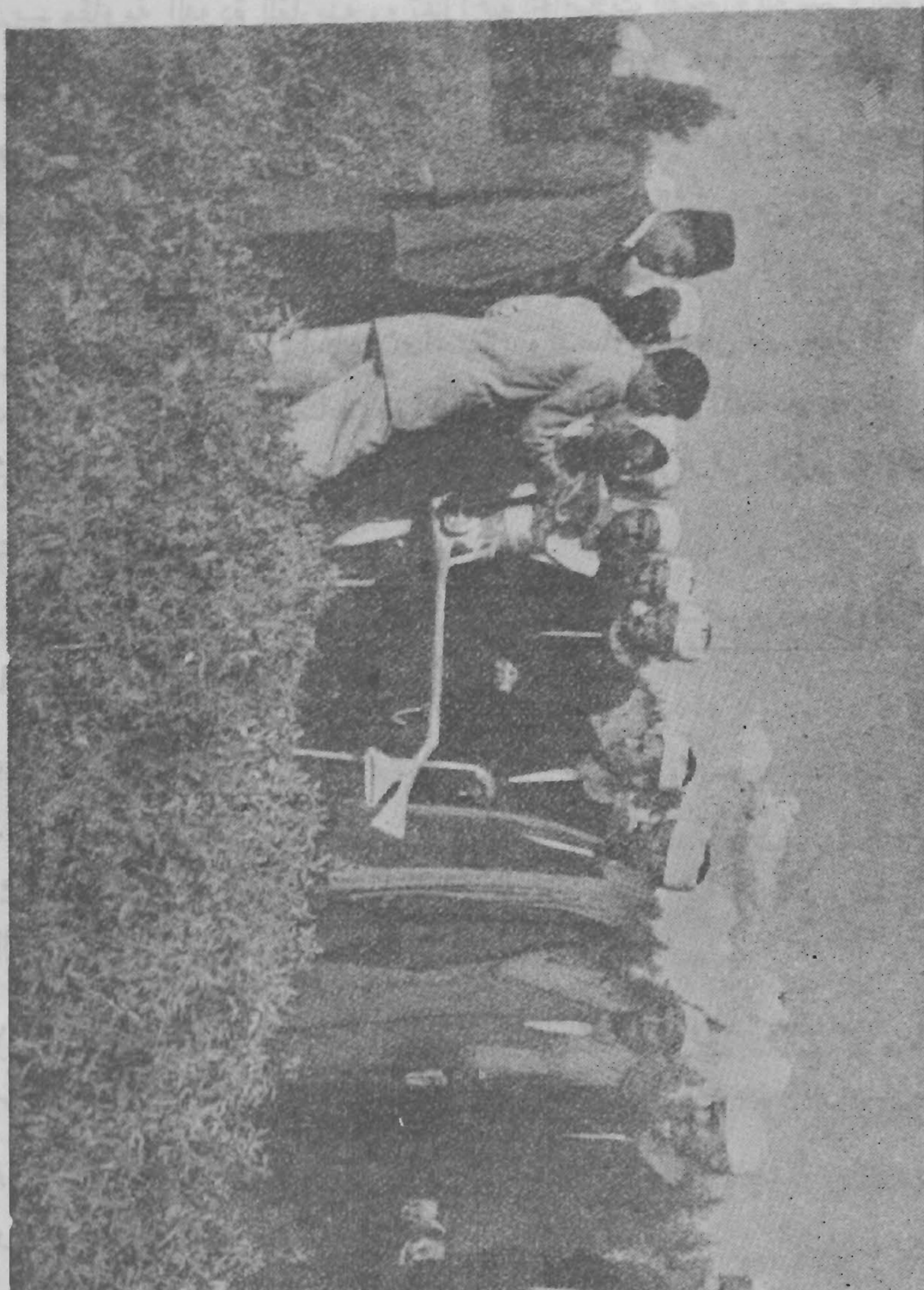
وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى على المشروع بجلسته بتاريخ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣ كما أقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقده بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ واعتمد مبلغ ١٧٥ ر١٦٢ جنيها فى ميزانية مجلس الإنتاج هذا العام لشراء الكمية المخصصة لبدء التنفيذ فى العام الأول وقدره ٥٠ الف جنيه .

## ٤ ــ مكافحة الآفات الزراعية :

تصاب الحاصلات الزراعية والبستانية بخسائر فادحة من جراء إصابتها بالآفات الحشرية والفطرية ، يصيب النوع الواحد من الحشرة أو الفطر عدة أصناف أو أنواع مختلفة من النباتات ، ولكل حشرة أجيال متعددة تظهر فى مختلف الحاصلات المتوالية موزعة على مدار شهور السنة .

ويقضى المشروع بإعداد عدة حملات موسمية لمقاومة هذه الآفات كالآتى :

١ ــ مقاومة دودة ورق القطن والدودة الخضراء . وتبدأ من مايو وتستمر اثنى



مقاومة الآفات الزراعية

عشر شهرا وأساسها جمع اللطع باليد فى جميع الحاصلات والخضر، مع استعمال الكيماويات فى حالات تعذر النقاوة اليدوية أو انتشار الفقس .

٢ ــ مقاومة الدودة القارضة ، وتبدأ الحملة بحاصلات القمح والبرسيم والفول والحمص بالوجه القبلي من نوفمبر . والبرسيم من اكتوبر والقمح من نوفمبر بالوجه البحرى وتستمر فى الشتوى إلى فبراير ثم تتركز المقاومة فى القطن فى مارس وابريل ومايو .

٣ ــ مقاومة المن وتشمل مقاومة من البقوليات ومن القطن ومن الذرة ومن الغلال ومن الرمان ومن البرقوق والخوخ والمن الصوفى وغيرها من الأنواع . وتبدأ من يناير وتستمر طول العام فى الحاصلات المختلفة . وقد صار من القطن من أخطر الآفات ولذلك تنشأ ١٥ لجنة تعمل فى مناطق زراعة البطيخ والمقات فى المدة من فبراير إلى مايو ثم زراعات القطن فى أغسطس وسبتمبر واكتوبر ، وأساس المقاومة الرش بسلفات النيكوتين .

٤ ــ مقاومة الحشرات القشرية والبق الدقيق وتبدأ فى أغسطس وتنتهى فى فبراير من العام التالى ويشمل العلاج كافة الأشجار المصابة .

٥ ــ علاج أشجار الطرق والمتنزهات .

٦ ــ مقاومة الرتبس الذى يصيب نوع منه مزارع القطن والبصل ، ويصيب آخر أشجار الحلويات والعنب وأشجار الظل والزينة ، وتبدأ الحملة من يناير وتستمر طول العام .

٧ ــ مقاومة خنافس المقات التى تصيب النباتات القثائية ، وتبدأ حملتها من ابريل وتستمر إلى اكتوبر ، لأن الحشرات تكون فى بياتها الشتوى فى المدة بين نوفمبر ومارس

٨ ــ مكافحة دودة ثمار العنب فى شمال الدلتا والمنطقة الساحلية وما زالت محصورة فيها ، وتبدأ الحملة من ابريل وتستمر إلى يولية .

٩ ــ مقاومة حفارات أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية وتوجد طول العام ويبدأ علاجها شتاء وبعد سقوط الأوراق ويتم فى شهرين .

١٠ ــ مقاومة ذباب الفاكهة التى تبدأ أحيانا فى ابريل وتنتقل من نوع إلى آخر بحسب مواعيد نضج الثمار .

١١ ـــ مقاومة الجراد داخل الحدود المصرية وفى الحجاز ومقاومة النطاط فى مصر .

١٢ ـــ مقاومة الشفافير وتبدأ الحملة فى الأسبوع الأخير من شهر يولية وتستمر إلى آخر نوفمبر .

١٣ ـــ مقاومة دودة الرمان ، ويبدأ العلاج فى أول مايو بالوجه البحرى وفى منتصف مايو بمصر الوسطى وآخر مايو بمصر العليا مع البدء بالحملة فى مناطق التركيز فى الوجه القبلى وعدم ترك العوائل الثانوية للمشترى بغير علاج .

١٤ ـــ مقاومـــة حشرات الحبوب المخزونة ويشمل صيانة الحبوب المستوردة والتجارية المستولى عليها . وتشمل برامج مقاومة الأمراض النباتية إعداد حملات لمقاومة أمراض الخضر وأمراض الحاصلات الحقلية كالاصداء وأمراض القمح ومرض التبقع البنى والفيرس فى اللوبيا والفاصوليا والارشاد للوقاية من مرض عفن بذور القطن والعفن الأبيض فى البصل وحملات مقاومة أمراض الفاكهة ويشمل بياض المانجو والعنب وبياض الخوخ والآشن فى الموالح وتورد القمة فى الموز .

وبذلك اعتمدت ميزانية ضخمة لأول مرة لإعداد حملات للمكافحة على نطاق واسع مقابل الاعتماد السنوى المعتاد الذى يبلغ زهاء ٧٣١٠٩٨ جنيه .

وفيما يختص بمقاومة الجراد فقد قسمت الصحارى إلى مناطق زودت مراكزها بآلات المقاومة ومواد الابادة والسيارات الصحراوية المناسبة وذلك للقضاء على الحشرة قبل وصولها إلى المناطق المزروعة مع الاستعانة بنظام اللاسلكى للتبليغ السريع . وقد أبيدت أسراب الجراد الصحراوى التى وفدت على البلاد فى صيف وخريف ١٩٥٣ فى شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية والأسراب التى أغارت فى الشتاء ابتداء من منتصف شهر نوفمبر .

وعملا على التوسع فى مقاومة الحشرات القشرية ، عدلت نسبة الأشجار المصابة فى البساتين التى تعالج فأصبحت على أساس ٥٪ بدلا من ١٠٪ بمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتقرر عـــدم الاقتصار على التدخين بغاز حامض الهدروسيانيك ، بل التوسع فى العلاج بمادة الكالسيد لمزاياها المختلفة وكذلك التوسع

فى العلاج بالرش بالزيوت المعدنية فى الأشجار التى يتعذر تدخينها أو المصابة بأنواع من الحشرات القشرية التى لا يجدى معها التدخين .

وقد تم رش ٣٣٢٦٨٣ ثمرة و ٢١١٥ شجرة خشبية قامت برشها ٤٣ لجنة من لجان الرش حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتم تدخين ١٦٨٠٩٠ و١ شجرة بمعرفة ١٤٢ لجنة من لجان التدخين حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وقد قامت حملة لمقاومة مرض تورد القمة فى الموز فى شتى أنحاء البلاد دفعة واحدة عام ١٩٥٣ لتطهير جميع مزارع الموز من النباتات المصابة بهذا المرض . وتبلغ المساحة المزروعة موزاً ٦١٣٣ فداناً وبلغ عدد الجور التى فحصت ٢,٠١٩,١٦٨ جورة وجد منها ١,٩٤٤,٤٩١ جورة سليمة وكان عدد الجور المصابة والتى تم تطهيرها ٧٤,٦٧٧ .

وقد طبقت الوزارة أحدث ماهو متبع فى البلاد الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقاومة مرض القوباء فى الموالح بتسجيل أمهات من الأشجار السليمة وأخذ عيون منها لتطعيم شتلات سليمة من هذا المرض وتم فحص ٢٣٣,٨١٢ شجرة وجد منها ١٧٦٠٠٥ شجرة سليمة و ٥٧٨٠٧ شجرة مصابة فى مختلف المناطق . وقد أخذت عيون من بعض الأمهات السليمة من بعض مزارع الوزارة وطعمت مع شتلات نارنج سبق زراعتها من بذور ثمار أخذت من أشجار سليمة أيضاً وكان عدد الشتلات المطعمة ٢٠٠٠ شتله ، كما تركت بعض شتلات بدون تطعيم ويبلغ عددها ١٦٠٠ شتلة للحصول على أشجار نارنج سليمة بقصد أخذ بذور ثمارها مستقبلا للتوزيع على زراع المشاتل .

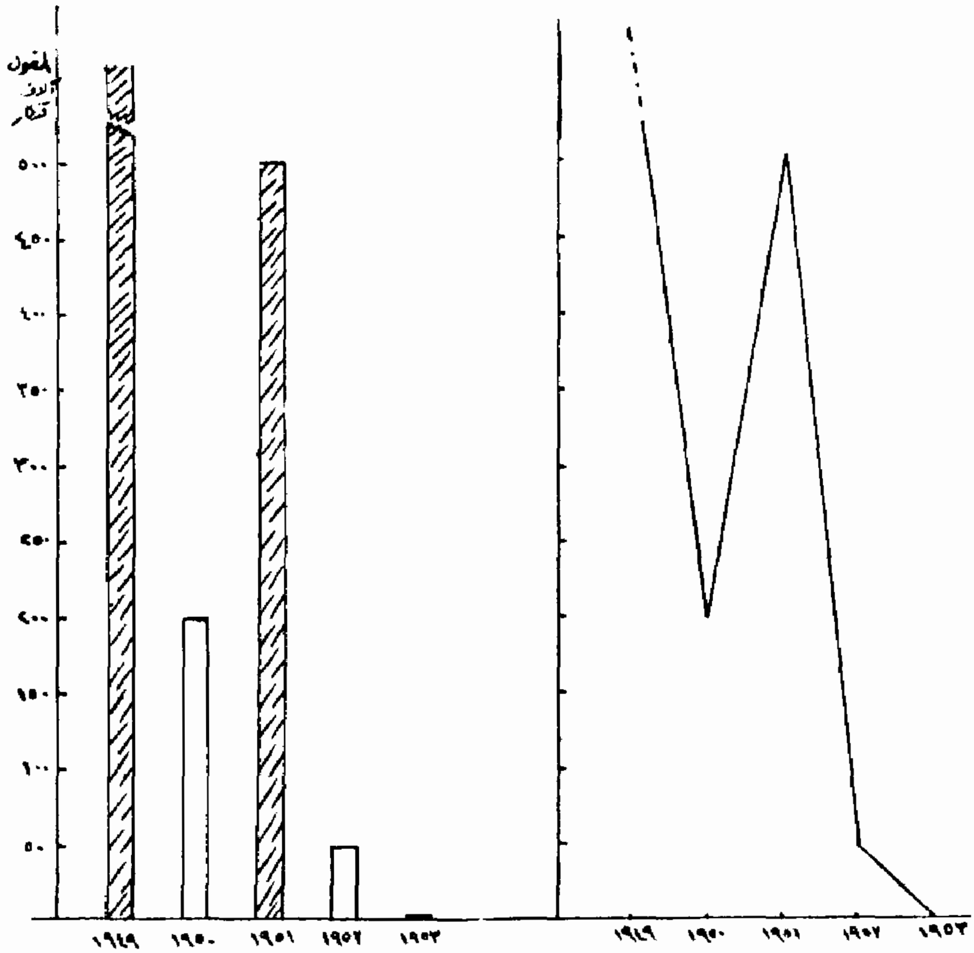
وقد كان موسم مقاومة دودة ورق القطن فى عام ١٩٥٣ خير المواسم من حيث نتائج المكافحة وذلك بفضل إحكام أساليب المقاومة اليدوية وتزويد التفاتيش الزراعية بوسائل المقاومة الكيمائية .

ويوضح الرسم البيانى الموضح بالصفحة التالية مدى الخسائر التى أصابت محصول القطن بسبب دودة ورق القطن فى الأعوام الخمسة الأخيرة .

٥ — التوسع فى زراعة الأشجار والخضر

وضعت الوزارة مشروعاً لتشجير البلاد لإنتاج ١٥ مليون شجرة من أشجار الفاكهة لزراعة نحو ٥٢,١٦٥ فداناً ، وذلك لتوفير الفاكهة للشعب ومنعاً من استيرادها

من الخارج وعملا على تصدير الفائض لزيادة الدخل القومى ، كما يرمى المشروع إلى الإكثار من الأشجار الخشبية بغرس ١٢ مليون شجرة لسد حاجة البلاد من الأخشاب .




رسم بيانى يوضح مدى الخسائر التى أصابت محصول القطن

وقد اعتمد المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٠ الف جنيه بصفة مبدئية لإنشاء المشاتل اللازمة لمشروع التشجير ، كما وافق مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٤ على هذا الاعتماد .

وإن من أهم أهداف الوزارة فى عهد الجمهورية ، التوسع فى إنتاج الخضر لكفاية البلاد منها والتمكن من التصدير إلى الخارج واشترط فى التصدير تخصيص مساحات خاصة يصدر منها نصف ناتجها ويستهلك الباقى محلياً .

وقد تم إصلاح مساحة ٢٠٣ أفدنة بمزرعة الجبل الأصفر وتمت زراعتها بأشجار الموالح والنخيل كما أصلحت ٥٠ فداناً بغابة قنا بزراعتها بأشجار الموالح لتموين منطقة قنا وما جاورها بالفاكهة .

وبدىء فى إنشاء محطة تجارب على ترعة النوبارية فى قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ فدان واعتمد لها مبلغ ١١ الف جنيه . وقامت الوزارة بزراعة كميات كبيرة من أشجار الظل ومصدات الرياح تناهز ٥٠ الف شجرة بمختلف وحدات الجيش ، كما غرست حتى الآن نحو ١٠ آلاف شجرة بمناطق المصانع الحربية المختلفة .

وعملت الوزارة على توزيع نحو ١٢ الف شجرة زيتون و ٨ آلاف شجرة من مختلف أنواع الفاكهة بالمجان على الأعراب فى عام ١٩٥٣ .

وأتمت زراعة ٥٠ فدانا بالتفاح بمنطقة رفح بالصحراء الشرقية .

## ٦ ــ مكافحة أمراض الحيوان :

للأمراض الوبائية والمتوطنة أثرها البعيد على الثروة الحيوانية بالبلاد ، وقد تقدمت وزارة الزراعة إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بمشروع لمكافحة أمراض الحيوان يهدف إلى رقابة الثروة الحيوانية وتحصينها من الأمراض الوبائية والطفيلية والمعدية للإنسان على نطاق واسع ، عن طريق تدعيم المصلحة البيطرية والمعامل البيطرية وتزويدها بما تتطلبه فى أعمال المكافحة من نفقات ، حتى يمكن القيام بحملات لمقاومة هذه الأمراض والقضاء عليها .

ويقوم المشروع على أساس تقسيم البلاد إلى مناطق تنشأ بها وحدات بيطرية ، تشرف كل منها على نحو ٢٠ الف حيوان من الناحيتين الوقائية والعلاجية ، فيتم إنشاء ٣٠٠ وحدة للمقاومة خلال ثمانى سنوات وتجهيز كل وحدة بما تتطلبه الوقاية من أطباء وموظفين وعمال ومعدات علاجية ، ووسائل النقل التى تيسر توصيل العلاج إلى القرى ويتكلف المشروع بجملته ٦٫٠٧٣٫٣٠٠ جنيه .

وقد أقر المجلس هذا المشروع بمديريتى القليوبية والمنوفية على أساس إنشاء وحدة بيطرية لكل ٢٠ الف حيوان ، واتضح أن عدد الحيوانات بالمديريتين يستلزم وجود ٤٧

وحدة منها ٢٩ وحدة بمديرية المنوفية و١٢ وحدة بمديرية القليوبية ، يقوم منها فى الوقت الحاضر ٧ وحدات بالمنوفية و٤ بالقليوبيه فيكون عدد الوحدات المطلوب إنشاؤها ٣٠ وحدة تتكلف الواحدة ٥٢٢٠ جنيها أى بتكاليف إجمالية قدرها ١٥٦٦٠٠ جنيه مع تدعيم الوحدات القائمة حالياً على أساس الوحدات المستكملة المزمع إنشاؤها ويتكلف حوالى ٣٢ الف جنيه ، أى أن التكاليف الإجمالية فى تنفيذ المرحلة الأولى هى ١٨٩ الف جنيه يؤخذ من الإعتماد المخصص فى ميزانية المشروعات الإنتاجية لحساب مشروع مكافحة أمراض الحيوان البالغ نصف مليون جنيه .

## ٧ — تنمية دخل الفلاح عن طريق الإنتاج الحيوانى :

إن مصدر العلل التى يئن منها الريف هو انحطاط دخل الفلاح ، وقد تقدمت الوزارة إلى مجلس الإنتاج القومى بمشروع يرمى إلى زيادة دخله بتحسين الحيوان الزراعى وطرق رعايته وتصنيع منتجاته وتسويقها على أساس اختيار منطقة من المناطق التى يتناولها قانون الإصلاح الزراعى بتوزيعها على صغار الزراع ، فيكون عدد المنتفعين بالمشروع كبيراً .

وقد وقع الاختيار على منطقة إيتاى البارود للبدء بتنفيذ المشروع الذى يتضمن النواحى التالية :

ا ) رفع مستوى الإنتاج الحيوانى بالوسائل التالية :

١ — أن يكون لدى كل زارع رأسان من البقر والجاموس و ١٠ رءوس من الضأن و ٥٠ دجاجة تكون كلها من ذات الإنتاج العالى وذلك باستكمال هذه الأعداد لدى الزراع ثم استبدال الردىء منها بالممتاز .

٢ — إنشاء مراكز للطلائق يخدم كل منها قرية أو مجموعة من القرى .

٣ — إعداد وحدات لوقاية الحيوان لاجراء اختبارات الطفيليات المختلفة وعلاجها واستخدام الرش والتعفير والمغاطس واختبار الحيوان ضد الأمراض المعدية والتحصين ضد الأمراض .

٤ — إقامة مراكز للإكثار والتوزيع، يربى فيها صغار النتاج لتوزيعه على الزراع

٥ — التأمين على الحيوان .

٦ — إعداد مراكز للإرشاد والتدريب على أساس عملي لفريق من فتيان وفتيات القرية ليقوموا بدورهم بارشاد وتدريب الأهالي .

٧ — تيسير حصول الزراع على ما يلزمهم من أعلاف وأدوات ومواد لازمة للإنتاج بأثمان مناسبة ، عن طريق الجمعيات التعاونية بالاضافة إلى قيام هذه الجمعيات بإمدادهم بالسلف طويلة الأجل .

٨ — تشجيع وتيسير استخدام الآلات الزراعية حتى يتيسر للزراع الصغار استغلال حيواناتهم في إنتاج اللبن واللحم .

٩ — إقامة المعارض والمسابقات التي يشترك فيها الزراع في المنطقة .

ب ) تصنيع المنتجات بإنشاء معمل ألبان مركزي تعاوني يتوسط المنطقة ، تجمع فيه الألبان الناتجة لدى الزراع بشرائها على أساس نظافتها ونسبة الدهن فيها تلحق به صناعة جبن رخيص للزراع بالإضافة إلى تعقيم اللبن وتعبئته وتصريفه في المستشفيات والمدارس والمستهلكين في المدن .

جـ ) إنشاء مراكز تسويق تعاونية للمنتجات الحيوانية كالدواجن والبيض والصوف بتدريجها وتهيئتها بشكل ملائم .

وقد رأى المجلس أن لهذه التجربة مايبرر القيام بها ، وأنه يجب العمل على دراسة الآثار التي سوف تترتب على الخدمات الكفيلة بتحسين الحيوان ، بما في ذلك تحسين صفاته وطرق تغذيته ومقاومة أمراضه وتسجيل كافة النتائج للانتفاع بها عند وضع سياسة عامة .

وقد أقر المجلس بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ المشروع من حيث المبدأ على أن تتولى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تمويله وإدارته .

٨ — إنتاج اللبن المجفف في مصر :

يقدر إنتاج مواشي اللبن في البلاد بأكثر من ثلاثة مليارات رطل في السنة ، لا يستهلك منها في الشرب سوى ١٠ ٪ ، ولما كان اللبن من مواد التغذية الضرورية للإنسان وعلى

الأخص الأطفال والمرضى مع ارتفاع ثمن مايستورد منه من الخارج ، لذلك فكرت الوزارة فى إيجاد مصادر محلية مستديمة لإنتاج لبن مجفف زهيد الثمن محفوظه فى علب حتى يمكن تداوله ووصوله للستهلك بغير تلوث لضمان تغذية أطفال المدارس، ومرضى المستشفيات ومراكز رعاية الطفل وكافة المنشآت المماثلة .

وقامت الوزارة بالاشتراك مع هيئة الصندوق الدولى لاغاثة الطفولة ، باختيار منطقة سخا لإقامة أول معمل من هذا النوع كتجربة يمكن تعميمها فى حالة نجاحها . وقد أسهم الصندوق بمبلغ ١٢٥ الف دولار لشراء المعدات والأدوات ، على أن تقوم الحكومة بتحمل نفقات تعديل مبانى المعمل الحالى الألبان بمزرعة سخا ، وبناء أربعة مراكز لجمع اللبن من دائرة قطرها ١٠ كيلو مترات وشراء الفوارغ اللازمة لتعبئة اللبن المجفف الناتج . وينهض المشروع على أساس انتفاع ١٥ الف شخص باللبن بغير مقابل على أن يزاد هذا العدد إلى ٣٠ الفا ابتداء من العام التالى .

وقد عرض المشروع على المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ووافق بجلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ على تنفيذه .

## الثروة المائية

ضم معهد الاسكندرية للأحياء المائية إلى وزارة الزراعة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٥٣ كما أعيد تشكيل لجنة تنسيق بحوث الثروة المائية بمقتضى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ بإسناد رياستها إلى وزير الزراعة .

وسياسة المعهد فى عهد الجمهورية هى العمل على استغلال المصايد المصرية على الوجه الأكمل ، والوصول بها إلى مصاف الدول الكبرى والارتفاع بمستوى دخل الصياد المصرى والانتفاع بالأراضى البور التى لا تصلح للزراعة وإنشاء مزارع سمكية .

وتنفيذا لهذه السياسة قام المعهد بنقل كميات من الزريعة من مجرى طلمبات المكس للاسكندرية من أصناف مختلفة إلى بحيرة قارون ومريوط لتغذيتها والنهوض بها ، عملا على زيادة الإنتاج .

وقد تقدمت الوزارة إلى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي بالمشروعات التالية :

١ — التوسع فى استغلال بحيرتى البردويل والزرانيق :

تقع بحيرتا البردويل والزرانيق فى شمال شبه جزيرة سيناء بين بورسعيد والعريش ويفصلهما عن البحر الأبيض المتوسط ساحل رملى يبلغ متوسط عرضه ٥٠٠ متر .

وقد عرض ملتزما استغلال بحيرتى البردويل والزرانيق استعدادهما للقيام بإنشاء بواغيز وفتحات توصيل مياه البحر الأبيض إلى هاتين البحيرتين لتحسين الصيد وزيادة إنتاجهما من الأسماك وقدرت تكاليف العملية بنحو ١١٠ الف جنيه يقومان بهما فى مقابل منحهما حق التزام الصيد فى البحرين لمدة ١٥ عاما تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٦ بالايجار السنوى الحالى البالغ ٨٦٠٠ جنيه . وقد قامت لجان فنية من الجهات المختصة بالاشتراك مع خبراء برنامج المساعدات الفنية الأمريكية ، بمعاينة المشروع ودراسته وأقرته نظراً لما فى إنشاء هذه البواغيز والفتحات بصفة مستديمة من تيسير استمرار عمليات الصيد طول العام بدلا من أن تكون موسمية كما هو حالها فى الوقت الحاضر . على أن تنتهى الإصلاحات وتنشأ الفتحات طبقاً للمواصفات فى ميعاد نهايته آخر يونية ١٩٥٥ وبشرط تسليم المنشآت فى نهاية مدة الالتزام مصانة صيانة تامه تسمح باستمرار الإنتفاع بها .

٢ — استغلال لاجون مطروح فى تربية وصيد الاسماك .

تبلغ مساحة لاجون مطروح نحو ١٢٠٠ فدان يمكن الافادة بها فى صيد الأسماك على مدار السنة إذا أمكن توفير وصول مياه البحر اليه باستمرار عن طريق إنشاء فتحة لهذا الغرض تبلغ تكاليفها نحو ١٠ آلاف جنيه .

وقد اقترحت الوزارة إنشاء هذه الفتحة عن طريق عرض استغلال هذا اللاجون فى مزايدة عامة أساسها منح الالتزام ١٠ سنوات لمن يقوم بتنفيذ الأعمال الصناعية اللازمة لتحسين إنتاج الأسماك طبقاً للتصميم وبالشروط التى وضعتها مصلحة مصايد الاسماك .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى على هذين المشروعين بهذا الوضع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ .

### ٣ — استغلال منابت الاسفنج

تقدمت مصلحة مصايد الأسماك إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى باقتراح تأسيس شركة مساهمة مصرية لإستغلال منابت الأسفنج برأس مال لا يقل عن ١٥٠,٠٠٠ جنيه لاقتناء المراكب اللازمة لعمليات الصيد وتجهيزها بالآلات وأدوات الغوص والانفاق على الغواصين وإقامة المنشآت اللازمة للتخزين فى مرسى مطروح وغيرها وتجهيز الاسفنج المصيد وإعداده للتصدير الى مختلف الأسواق العالمية .

وقد أقر المجلس بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ أهمية تكوين مثل هذه الشركة لتمصير عملية إنتاج الأسفنج، ورأى أن يمنح الشركة عقد امتياز لمدة ٢٠ عاما وأن يشمل الإمتياز مناطق البحر الأبيض جميعها وتوجيه الدعوة إلى أصحاب رءوس الأموال للتقدم بعروضهم .

وفى سبيل زيادة الإنتاج السمكى فى البلاد أقرت لجنة تنسيق أبحاث الثروة المائية عدم تجفيف مطار الاسكندرية البرى بالنزهة واستغلاله فى تربية وصيد الأسماك على أن يقوم هذا الاستغلال على أسس صيد الاسماك الكبيرة الموجودة به وبيعها مع إعداده بزريعة من الأصناف الممتازة وحصر الكميات والأنواع الناتجة حصراً دقيقاً للإفادة من هذه الاحصاءات فى إعداد مشروعات تنمية الإنتاج السنوى .

وقد عمدت الوزارة إلى حصر البرك الواقعة بالوجهين البحرى والقبلى توطئة لإستغلالها فى الإنتاج السمكى ووقع اختيارها على عشر برك تكون نواة لمشروعات تنمية واستغلال الثروة المائية .

## التربة

### مشروع حصر الأراضى :

يرمى هذا المشروع الى عمل استبيان لخواص الأراضى المزروعة وغير المزروعة والقابلة للاصلاح من حيث المعدن وطبيعة التكوين ومستوى الماء الأرضى ووجود الاملاح فيها ، وذلك للتعرف على درجة خصوبتها مع إعداد خرائط لتلك الاراضى تظهر

فيها خواصها فى توزيعها الجغرافى فى شتى أنحاء البلاد وذلك للإفادة منها فى توجيه السياسة الزراعية الاستغلالية والاستصلاحية ، وأنسب الطرق للاستصلاح ، وأوفق أساليب الاستغلال من ناحية التسميد ومقننات الرى وأنواع النباتات واختيار أوفق الأماكن لإنشاء الطرق والترع والمصارف والآبار ، كما يستفاد منها فى تقدير قيم الأراضى الزراعية فى أغراض ربط الضرائب وتقدير رسوم التسجيل وتحقيق منازعات الشفعة .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ على تنفيذ المشروع بالاشتراك مع برنامج النقطة الرابعة .

## إنشاء معمل لأبحـــاث التربة :

يتضمن المشروع إقامة معمل لأبحاث أملاح التربة ، يقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتربه من حيث طبيعة ملوحتها وقلويتها وخواصها الكيمائية ودرجة تحمل النباتات فيها للملوحة والقلوية ، وبحث مشاكل تغذية النباتات فى هذه الأراضى ودراسة تأثير مياه الرى وطريقة الصرف وظروف المناخ وعلاقتها بمشاكل أملاح التربة وتوزيعها الجغرافى فى البلاد ، كما يهدف إلى استكشاف أحسن الطرق وأحدث الوسائل لتحسين التربة واستصلاحها والمحافظة على خصوبتها وبما يؤدى إلى رفع انتاجياتها الزراعيـــة .

وقد وافق المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى على ابرام اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين برنامج المساعدات الفنية الامريكية لانشاء هذا المعمل بجلسته بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ على أن يشترك الطرفان فى إدارته الفنية ويكون تابعاً لوزارة الزراعة وستقوم الحكومة المصرية بتزويد المعمل بالفنيين والعمال والأرض اللازمة لإنشائه واقامة مبانيه فى حدود مبلغ ٤٣ الف جنيه وتقوم الحكومة الأمريكية بتزويده بالادوات والآلات والاجهزة والكيماويات والبيوت الزجاجية فى حدود مبلغ ١٠٩ الف دولار .

## تركيز تقاوى الأشمـونى المنتقاه :

لوحظ فى السنوات الأخيرة وجود نسبة كبيرة من البذور الهندية والغريبة فى بذور أصناف القطن وعلى الأخص صنف الاشمونى ترجع الى عوامل قديمة ظهرت نتائجها بشكل واضح هذا العام فقد أخذ معدل الحليج فى الهبوط . ففى موسم

٩٤٨ / ١٩٤٩ كان قنطار القطن الزهر من الاشمونى زنة ٣١٥ رطلا يعطى فى المتوسط ١١٠ أرطال من القطن الشعر بعد حلجه فانخفض هذا المعدل الى ١٠٠ رطل فى الموسم الحالى مما أضاع على البلاد ربع مليون قنطار من الاشمونى تبلغ قيمتها حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فضلا عن هبوط قيمة هذا القطن لوجود أقطان هندية به . فعملا بسياسة الحكومة فى تحسين مستوى الانتاج عامة وعلى زيادة ناتج البلاد من القطن الاشمونى لمواجهة الطلب المتزايد عليه ، اتخذت وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد ، الاجراءات التى تكفل توفير الكميات اللازمة من البذور على درجة عالية من النقاوة فصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعتماد مبدئى ١٠٠ الف جنيه لتوفير درجة عالية من النقاوة واستبعاد البذور الغريبة على الا يستتبع ذلك أية زيادة فى سعر بذور التقاوى بل تتحمل لجنة القطن المصرية هذا العبء لحساب محصول ٥٤ /١٩٥٥ إذ أن العناية بانتقاء البذور تؤثر تأثيراً مباشراً على الانتاج كمية ونوعاً .

ونظراً لأن الوزارة تقوم بحجز البذور المحلوجة للتقاوى ، للمفاضلة بينها واختيار أنقاها لاستعمالها تقاوى الموسم المقبل ، ونظراً لأن هذا العجز الذى يمتد إلى آخر موسم الحليج يسبب تعطيلا لمصالح أصحاب هذه البذور فقد استصدرت وزارة المالية والاقتصاد قراراً من مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتدبير مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه من اعتمادات لجنة القطن لتمكين وزارة الزراعة من دفع قيمة البذور المرفوضة فوراً من يوم حجزها على أساس السعر التجارى على أن يرد ثمن هذه البذور عند بيعها إلى اللجنة .

وبرغم هذه الإجراءات فإن الوزارة بسبيل اتباع الطريق العلمى الوحيد لمحاولة التخلص من البذور الهندية والغريبة فى أقصر مدة ممكنة ، وقد اقترحت تخصيص مناطق لتعميم تقاوى القطن المنتقاة فى الوجه القبلى تقوم بالاشراف عليها حتى جنى المحصول واستخراج التقاوى الجديدة منه بمعرفة لجنة خاصة تشكلها من المختصين بوزارتى المالية والاقتصاد والزراعة وممثلى غرفة صناعة حليج القطن واتحاد التجار والمنتجين . صدر قرار وزارى بتشكيلها بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وقد صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ بتخصيص مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه من اعتمادات لجنة القطن المصرية للصرف على إجراءات نقاوة تقاوى القطن وتمويل عملية شراء البذور والصرف على مناطق التركيز التى صدر بتحديدها القرار الوزارى بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ وهى مراكز مغاغة وبنى مزار ومطاى وسمالوط والمنيا وأبو قرقاص والروضه وملوى والفشن وببا وبنى سويف .

## مشروعات جديدة

### إنشاء قسم الإرشاد الزراعى

بذلت الوزارة فيما مضى جهوداً كبيرة فى نشر رسالتها بين الزراع ، ولا مراء فى أن بعضهم وخاصة كبارهم قد أفادوا من هذه الجهود فى الانتفاع بالتقاوى المنتقاة وزراعة أشجار الفاكهة ووسائل مقاومة الآفات وغيرها . ولكن الفائدة العامة التى تشمل أيضا صغار الزراع لم تتوافر أركانها ، لأن أمر الإرشاد الزراعى فى الريف موكول إلى نفس الموظفين الذين يقومون بمهمتهم فى تنفيذ القوانين الزراعية وتحرير المخالفات . فبينما الإرشاد يقتضى تبادل المودة والثقة بين الزراع والموظفين ، فإن تنفيذ القوانين وتحرير المحاضر يؤدى إلى التباعد وعدم الألفة .

لذلك قامت الوزارة فى العهد الحاضر بإزالة هذا التناقص فأنشأت قسما خاصاً للارشاد الزراعى ، وجعلت مهمته قاصرة على تحقيق الروابط بينها وبين أهل الريف وتنبيه الوعى الزراعى والعمل على ارتقائه . وقد قام القسم بوضع برنامج لموظفيه الحاليين لتلقينهم مبادىء الارشاد الزراعى وأهدافه وكيفية إعداد برامجه وتحقيقها وذلك لتنمية روح الارشاد الحقة فيهم على أساس من المعرفة التامة باعمالهم وواجباتهم .

### ٢ — التجارب الزراعية

بمناسبة تعديل موعد السدة الشتوية هذا العام واحتمال تعديل المناوبات بعد إتمام مشروع السد العالى ، بدأت الوزارة فى إقامة سلسلة من التجارب على مواعيد الرى فى

المحاصيل الشتوية تهدف إلى دراسة أثر الرى على فترات مختلفة على الإنتاج دون التقيد بمواعيد الرى الحالية مع الاستعانة فى إجرائها بالجهات التى تتوافر بها الآبار الارتوازية .

وتقوم الوزارة بالاشتراك مع وزارة الأشغال بدراسة الاحتياجات المائية للحاصلات المختلفة فى شتى المناطق ودراسة مناوبات الرى على ضوء المقنن المائى الاقتصادى . وقد اتضح من نتائج التجارب التى أقيمت حتى الآن ، أن هناك إسرافا فى الرى يتراوح بين ١٥ — ٢٥ ٪ من الكميات المناسبة ومقابل ذلك نقص فى المحصول يتراوح بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ أى أنه يمكن الافادة من الكمية الزائدة من المياه فى زيادة الرقعة الزراعية مع زيادة الانتاج فى الرقعة الحالية .

### ٣ — ضم حديقتى أبى رواش والمعمورة

وتمشياً مع السياسة العامة فى تشجير البلاد فقد ضمت مزرعتا أبو رواش والمعمورة من أملاك الملك السابق إلى الوزارة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ .

ويزرع بحديقة أبى رواش أصناف فاخرة من المانجو فى مساحات تبلغ زهاء خمسة عشر فداناً يمكن الحصول منها على حوالى ٤٠ ألف شجرة مطعمة ، كما أن قربها من محطة تجارب البساتين بالهرم ييسر الإشراف على إنتاج الأعداد الكبيرة المطلوبة من المانجو .

وتبلغ المساحة المزروعة لحساب الخاصة الملكية سابقاً بمزرعة المعمورة نحو ١٢٠ فداناً تنمو بها أصناف مستوردة من أمريكا وهولندا وإيطاليا ، من التفاح والكمثرى والكاكى والقشدة والبشملة والتين وغيرها . وهى أصناف سبق استيرادها وتربيتها وأقلمتها تحت الإشراف الفنى لمصلحة البساتين منذ استيرادها مما يفسح المجال فى الوقت الحاضر لزيادة إنتاج هذه الأصناف الممتازة بأنحاء البلاد .

### ٤ — المؤتمرات الدولية

لم تقلل الوزارة من آثار اتصالها بالجهود الفنية العالمية وتبادل الآراء والمعلومات والإلمام بأحدث أساليب ووسائل الانتاج الزراعى والغذائى .وقد أتاحت لها ظروف

الميزانية الاشتراك فى المؤتمرات والإجتماعات . فاشتركت فى المؤتمرات والاجتماعات التى عقدتها هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهى مؤتمر الصحة الحيوانية بقبرص ، ومؤتمر مكافحة الحمى القلاعية بدمشق . ومؤتمر الجراد الذى عقد فى روما ثم دمشق لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الآفة . ومؤتمر الإرشاد الزراعى فى بيروت . والذرة الهجين بلشبونة . والمراعى بالجزائر . كما أنها لم تغفل الناحية العلمية بتدريب فنييها ، فأوفدت لفيفاً منهم لحضور بعض المراكز التدريبية التى عقدتها الهيئة . ومنها المركز التدريبى للإرشاد الزراعى بهولندا . والمركز التدريبى لتحسين إنتاج اللبن وصناعته بروما ، . والمركز التدريبى لتحسين أساليب تربية الأرز بالهند .

كما عقد فى القاهرة مؤتمران هامان هما : المؤتمر الإقليمى لتربية القمح والشعير . والمؤتمر الإقليمى الثالث للهيئة بالشرق الأدنى . وكان اشتراك مصر فى هذه المؤتمرات وسيلة طيبة لعرض ما تقوم به الحكومة من مشروعات تنمية الإنتاج . وكان من أثرها إقرار إقامة مركز تدريبى لمقاومة أمراض صدأ القمح بالقاهرة وآخر للتعميم الاقتصادى لمشروعات التنمية .

وقد أتمت الحكومة التصديق على اتفاقية وقاية النباتات وهى ترمى إلى دعم وتنسيق الجهود الفعالة فى مكافحة آفات النباتات والأمراض والحيلولة دون تسربها إلى داخل الدول الخالية منها . كما عقدت اتفاقية لمقاومة الجراد الصحراوى عن طريق هيئة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة توطئة لإخراج أعمال مقاومة الجراد من النطاق المحلى إلى النطاق الدولى .

واستقدمت الحكومة عن طريق الهيئة أحد الخبراء الصينيين لإجراء التجارب عن زيادة إنتاج محصول الأرز شملت أيضاً التجارب لإدخال زراعة الأرز الجبلى إلى البلاد وهو يعامل فى الرى معاملة الذرة الشامية ، وبذلك يمكن حل مشكلة مياه الرى التى تعترض التوسع فى زراعة الأرز وزيادة إنتاجه .

وقد امتد نشاط وزارة الزراعة الخارجى إلى إسداء المعونة إلى بعض الدول العربية الشقيقة . فأتاحت الفرصة لبعض الإخصائيين من سورية وليبيا للتمرن فى بعض ميادين الإنتاج الزراعى ، وفى مقدمتها تربية القطن . وللوزارة بعثة من الخبراء تعمل مع الحكومة السورية فى وضع وتنفيذ مشروعات التوسع فى زراعة القطن .

وهناك عدة مشروعات فى الإعداد منها :

١ – تعميم تقاوى الشعير المنتقاة

أعدت الوزارة مشروعاً لتعميم تقاوى الشعير المنتقاة يشمل كافة المساحات المزروعة شعيراً وقدرها ١٣٢ ألف فدان على أن ينفذ المشروع خلال عامين فتعد الوزارة فى موسم ١٩٥٥/٥٤، ١٠ آلاف إردب من مختلف الأصناف الممتازة من الشعير وهى : جيزة ٦٨ وجيزة ٧٣ وبلدى ١٦ والشعير ذو الصفين ناتج مزارعها والحقول المتعاقد عليها ويكفى هذا القدر لزراعة ٢٠ ألف فدان ، وتعد فى موسم ١٩٥٦/٥٥ نحو ٦٥ ألف إردب تكفى لزراعة المساحة الكلية . والاعتمادات المطلوبة لشراء هذه التقاوى وإعدادها مبلغ ٤٤٠ ألف جنيه تقريباً فى السنة الأولى و ٢٨٤ ألف جنيه تقريباً فى السنة الثانية ووفقاً للإجراءات التى اتبعت فى مشروعات تعميم تقاوى القمح المنتقاة والأرز بشأن تحمل الحكومة بعض الأعباء المالية ، فان الخسارة المتوقعة فيما يختص بموسم ٥٤ هى ٥ آلاف جنيه تقريباً . وفى الموسم التالى هى حوالى ٣٢ ألف جنية .

والمشروع فى طريق الإعداد النهائى توطئة لتقديمه إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والشروع فى تنفيذه فى موسم الزراعة الشتوى القادم .

٢ – مكافحة الآفات

واتخذت الوزارة العدة الكاملة لمواجهة كافة أعمال مقاومة الآفات الحشرية والفطرية فى شتى الحاصلات الحقلية والبستانيه .

وتجرى أعمال المقاومة طبقاً لطبيعة الإصابة وموسمها بغير ما هوادة ، حتى يمكن تجنيب الحاصلات الزراعية الاقتصادية شر الآفات التى تصيبها بأحدث الأساليب المعروفة . والافات الزراعية ، عامل هام من عوامل الفقد فى الإنتاج الزراعى التى أدت إلى إقرار مشروع كبير للمكافحة اليدوية للإبادة التامة .

ويقوم قسم الحجر الزراعى بتنفيذ التشريعات التى تؤدى إلى حماية النباتات المحلية من الآفات الضارة المنتقلة من الخارج بفحصها وتطهير ما يوجد مصاباً بآفات موجودة

أصلا بمصر ويمكن علاجها ، أو بمنع دخول ما تتضح إصابته بآفات لا يمكن علاجها وغير موجودة فى الوقت الحاضر بالبلاد .

واستكمالا لوسائل العلاج ، فان الوزارة فى سبيل إقامة ثلاث اسطوانات تدخين جديدة بملحقاتها لمواجهة حاجات علاج الواردات الزراعية التى يسمح بالافراج عنها بعد التدخين . واستكمال غرفتى التدخين الحاليتين بالاسكندرية وتوصيل المياه العذبة لمكتب الشلال وإعداد التشريع الخاص بالصادرات الزراعية وتعديل قانون الحجر الزراعى بما يطابق المعاهدة الدولية لوقاية النباتات التى اشتركت فى توقيعها الحكومة المصرية .

## ٣ — الاستمرار فى مشروعات التشجير

ويتناول برنامج التشجير ما يلى :—

ا — غرس ٢٠٠ فدان موالح بمزرعة الجبل الأصفر .

ب — زراعة ٦٦ فداناً تلحق بمحطات تجارب مصلحة البساتين السبع لزيادة المساحة المزروعة .

ج — غرس ٢٠٠ فدان بغابة التحرير بكوم أوشيم بالأشجار الخشبية .

د — زراعة ٥٠ فداناً بغابة قنـــا . وإصلاح ٥٠ فداناً أخرى . وقد تم شراء ماكينتين للرى سيتم تركيبهما قريباً .

هـ — للانتفاع بمحصول الزيتون بالفيـوم وسيوه سيتم تركيب معصرة زيتون كهربائية بالفيوم . وأخرى بسيوه بعد الانتهاء من عمل خرسانة فرش الماكينات .

و — تربية ٣ ملايين شجرة خشبية بالقصارى ومليون بأرض المشتل قبل نهاية شهر يونيو القادم وقد تم إعداد مليون شجرة لمشروع الشجرة أيضاً .

ز — حفر بئر كبيرة وتركيب آلة رافعة قوة ٣٠ حصانا بمزرعة السويس لإضافة نحو ٣٠ فدانا أخرى إلى المزرعة تغرس فى الموسم المقبل بأشجار الفاكهة .

ح — إتمام الأعمال الإنشائية من إقامة المبانى وعمل المراوى وشراء آلات رى لرفع المياه بمحطة تجارب النوبارية الجديدة .

## ط — مشروعات الثروة السمكية

قامت الوزارة بالاشتراك مع مصلحة السواحل والمصائد وحرس الجمارك وإدارة التعاون الفنى الأمريكية بإعداد بعض المشروعات التى ترمى إلى النهوض بالمصائد سواء فى المياه البحرية أو البحيرات وقد اتفق على تنفيذ ثلاثة مشروعات هامـــة مازالت مراحل تمويلها قيد البحث وهى :

ا — إنشاء محطة لاستقبال الأسماك على البحر الأحمر

ويهدف المشروع إلى إنشاء محطة لاستقبال الأسماك فى منطقة البحر الأحمر حتى يمكن الاحتفاظ بالأسماك المصيدة فى تلك الأنحاء وبيعها بحالةطازجة أوىملحة أو مجففة حسبالحاجة بما يؤدى إلىزيادة الموارد الغذائيةالمصرية وتشجيع أصحابرءوسالأموال الخاصة على استثمارها فى إنشاء محطات مماثلة فى الجهات النائية الأخرى فى البلاد .

وتشمل التسهيلات التى تقدم بنـاء على هذا المشروع آلة لصناعة الثلج ، وأخرى لتقطير مياه البحر لا تقل الطاقة الإنتاجية لكلمنهما عن ١٥ مترا مكعبا يوميآ وما يتبع ذلك منالمستلزمات الضرورية كالمنازل والمولدات الكهربائية والطلمبات ووسائل النقل والمهمات والأدوات وقارب بموتور صغير الحجم مناسب لاستعماله فى إجراء تجارب الصيد فى المياه الساحلية ، ولجر مراكب الصيد المختلفة التى تنقل الأسماك إلى المحطة .

ومن أغراض المشروع تكوين جمعيات تعاونية للصيادين وتسليم هذه المحطات اليهم لادارتها أو عمل الترتيبات أو لبيع الأسماك المصيدة والاستمرار فى إدارة المحطات بالطريقة التى يتفق عليها بعد الوثوق من نجاحها كنتيجة لإدارتها مدة معقولة فى نطاق هذا المشروع .

ب — الكشف عنمناطق الصيد فىالمناطق العميقة فى البحرين الأبيض والأحمر

يهدف هذا المشروع إلى الكشف عن مناطق الصيد فىمياه البحر الأبيضالمتوسط فى المنطقة الواقعة شرق الدلتا وغربها وكذلك فى مياه البحر الأحمر لمعرفه إمكانيات المصايد فيها لاعتبارها داخلة فى نطاق دائرة الاستغلال المصرية ولا تسهم فى الوقت الحاضر بقدر يذكر من جملة الأسماك المصرية . إذ أن مدى تطور الانتاج فى المناطق

المذكورة غير معروف ويمكن بالكشف عما فيها من ثروة سمكية لم تحصد ، والاهتداء إلى وسائل ناجحة للصيد ، إضافة مصدر جديد للبروتين الحيوانى .

وبمقتضى هذا المشروع سيتم شراء قارب آلى للصيد متوسط الحجم قادر على العمل بالشباك والخيوط الطويلة وغيرهامن أدوات الصيد المناسبة . وبذلك يمكن الاستدلال على وجود أية منابع جديدة للصيد كما يسهل معرفة أوقات ووسائل الصيد تحت كافة الظروف المنتظرة .

ج — إنشاء مزارع سمكية ببحيرات شمال الدلتا

يرمى المشروع إلى إنشاء نظام من البرك والمزارع لتربية الأسماك على شاطىء بحيرات الدلتا فى الأراضى المنتظر أن يمتد إليها التوسع الزراعى مستقبلا والمغمورة بالمياه فى الوقت الحاضر فتنتج إنتاجا طبيعياً ، ويرمى كذلك إلى إنشاء هذه البرك فى الأراضى غير الصالحة للزراعة لتحويلها إلى مزارع مستديمة لانتاج الأسماك على نطاق واسع لتعويض النقص الذى حدث فى إنتاج البحيرات من الأسماك بسبب التوسع الزراعى ولو تعويضاً جزئيا . فمن المنتظر أن تفقد البحيرات نحو نصف إنتاجها من الأسماك عندما يتم تنفيذ مشروعات تجفيفها . وستحرم هذه الخسارة من الانتاج بالتدريج آلافا من الصيادين من مصادر معيشتهم الحالية . فاذا أمكن إيجاد طرق مرضية لإنتاج الأسماك على نطاق واسع فى هذا النوع من البرك فانه يعوض جزءا من النقص فى إنتاج البحيرات ويمد الصيادين المحرومين من قرى مستديمة بوسائل الاستقرار .

وعلى أساس البيانات الخاصة بمساحة الأراضى وكميات المياه والمصارف ، يمكن إنشاء مزارع تجريبية لتربية الأسماك والوصول إلى نوع من النظام النموذجى فى إنشاء البرك وطرق تربية الأسماك فتصبح تلك الوحدات فى مصاف المساحات المنتجة للأسماك إنتاجاً مجزياً اقتصادياً .

# الرّعاية الصّحيّة

لما كانت سياسة العهد الحاضر تستهدف رفع المستوى الصحى بين المواطنين فقد سارت وزارة الصحة على هدى من ذلك فعملت على تعميم المشروعات فى مختلف الميادين الصحية ، وعبأت الجهــود نحو الاصلاح والانتاج والعمل المثمر وخلق مجتمع قوى متين .

كما وضعت الوزارة سياسة ثابتة تنفذها ضمن مشروعات الخمس سنوات وبذلك ، تستقر الأوضاع الصحية فى جميع بلاد الجمهورية ، فلا تحرم قرية من قرى الريف أو مدينة من المدن من وسائل العلاج . وبذا تكون وزارة الصحة قد قامت بتوفير الخدمات العلاجية والوقائية لأفراد الشعب كافة .

إن من أهم أهداف وزارة الصحة فى العهد الحاضر تيسير العلاج للقرويين وجعله قريباً منهم فوضعت سياسة جديدة للنهوض بالناحية العلاجية بالريف وتحسين البيئة به . وكانت سياسة العهود الماضية فى إنشاء المجموعات الصحية تجرى طبقاً للرغبات والتبرعات ، غير أنه قد وضعت خريطة مساحية حددت بها مناطق إنشاء المجموعات الصحية حسب حاجة هذه المنطقة أو تلك ، وعمل نظام الأولوية وروعى فيه بعد البلاد عن المنشآت العلاجية . كما رسمت الوزارة فى هذا العهد خطة إيجابية لمكافحة الأمراض المتوطنة والأمراض الصدرية ومشكلة رعاية الأمومة والطفولة وأمراض العيون والأرماد والتراكوما والأمراض الوبائية ، وأمراض سوء التغذية ، إلى غير ذلك من الأمراض المنتشرة والمتوطنة .

وقد اتضح للوزارة أن معظم القوانين واللوائح الصحية مضت عليها فترة طويلة حتى أصبحت لا تتمشى ومرور الزمن ، ولا تمنع الأضرار الصحية المختلفة ، فأخذت فى تعديلها .

فصدر القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن صرف مياه المحال العامة والتجارية والصناعية فى مجارى المياه ، والقانون بتيسير مزاولة مهنة الطب للاطباء الفلسطينيين فى مصر ، والقانون بإعفاء المصريين الحاصلين على شهادة أجنبية فى طب وجراحة الأسنان من الامتحان الحكومى . ومرسوم بشأن تجارة البن صدر فى ٢٣ / ٢ / ١٩٥٣ ومرسوم لتنظيم صناعة البرجرين بأنواعه صدر فى ٢٦ / ٢ / ١٩٥٣ ، ومرسوم بشأن مواصفات التوابل صدر فى ٥ / ٣ / ١٩٥٣ ، ومرسوم بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها صدر فى ٧ / ٤ / ١٩٥٣ ، وصدر قرار وزارى بتعديل بعض مواصفات الشاى فى ١٥ / ٦ / ١٩٥٢ ثم القرار الوزارى الخاص بمنع الباعة المتجولين من مزاولة عصر القصب بوساطة عصارات صغيرة على عربات يد فى الطريق العام .

أما القوانين التى تم بحثها وتعديلها وإعداد مشروعات قوانينها فهى : مشروع قانون بمزاولة مهنة الطب . مشروع قانون بمزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان ، مشروع قانون بمزاولة مهنة التوليد . مشروع قانون خاص بالأمراض المعدية . مشروع قانون خاص بالمواليد والوفيات . مشروع قانون بشأن المحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة والخطرة ، وذلك لتبسيط الاجراءات وتسهيلا لطالبي الترخيص . مشروع لائحة لتنظيم مزاولة مهنة التدليك الطبي . لائحة القومسيونات الطبية ( تم تعديلها وأرسلت لإدارة التشريع بمجلس الدولة لوضعها فى الصيغة القانونية ) مشروع . لائحة لتنظيم مهنة صنع النظارات الطبية . مشروع قانون لحماية مآخذ المياه ومصادرها من التلوث . مشروع قانون جديد للجبانات .

وتجرى دراسة ووضع :

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة .

ومشروع تنظيم العلاج الحر فى المؤسسات العلاجية والمستوصفات للإشراف على هذه المؤسسات من حيث توفير وكفاية الادارة العلاجية لضمان صلاحيتها للغرض التى أنشئت من أجله .

وتعديل فى بعض مواد القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالعلاج الاجبارى للبلهارسيا .

وبحثت الوزارة القانون الخاص بالتطعيم الاجبارى بالـ ب . س . ج . وهذا القانون فى المرحلة النهائية لصياغته .

الدستور الصحى:

وقد قامت الوزارة بجمع شتات القوانين واللوائح الصحية التى صدرت . وألفت لجنة لمراجعتها وتعديلها بما يتلاءم مع تطورات العلم الحديث ، وستنتهى من ذلك فى القريب العاجل وعندئذ سيكون دستوراً صحياً جديداً للدولة يتمشى مع روح العهد الجديد ومرجعا لجميع المشتغلين بالشئون الصحية .

تعديل رسوم الحجر الصحى :

أصدرت الهيئة الصحية العالميـــة لائحة صحية جديدة تنظم أعمال الحجر الصحى وتحقق الرقابة الصحية فى الموانى والمطارات ووسائل النقل الأخرى ، وقد حلت هذه اللائحة محل جميع الاتفاقات السابقة حتى يمكن توحيد إجراءات الحجر الصحى فى جميع أنحاء العالم . كما روعى فيها تسهيل كافة الاجراءات ما أمكن مع ضمان أكبر وقاية وأقل عرقلة للمواصلات فى العالم ، وقد تضمنت هذه اللائحة بعض أحكام تتعلق بالرسوم التى تستطيع أية دولة من الدول أن تعرضها .

لذا رأت وزارة الصحة أن تصدر لائحة صحية جديدة بقانون خاص وأن تعدل جدول نظم الحجر الصحى الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ وهذان القانونان فى طريق استصدارهما .

ومنذ أن صدر القانونان رقم ٢٢٣ ، ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ بإعطاء بعض اختصاصات لرؤساء المصالح ورؤساء الفروع قد شكلت لجنة لتنظيم الأداة الحكومية بالوزارة لتبسيط الاجراءات والعمل بنظم اللامركزية وقد خطت اللجنة شوطا كبيراً فى مهمتها ووصلت إلى نتائج هامه تحقق الغرض من تشكيلها .

## الصحة الإجتماعية

وتشمل الأقسام الآتية : —

١ — قسم الأمراض الصدرية .

إن مشكلة الدرن فى مصر من أهم المشاكل التى تواجه الجمهورية فى عهدها الحاضر حيث ثبت انتشار هذا الداء بشكل واسع وبصورة خطيرة تتمثل فى كثرة عدد الحالات التى تكتشف كلما توفرت وسائل التشخيص .

ولذلك قامت الوزارة بعدة مشروعات كان لها أكبر الأثر فى تخفيف وطأة هذا الداء الوبيل كما يتضح ذلك جليا من البيانات التالية :

١ — فرع الاسماعيلية التابع للمصح البحرى ببورسعيد : كان معطلا بسبب وقف سير السكك الحديدية بمنطقة القنال وقد استؤنف العمل به من ١٦ / ١١ / ١٩٥٣ بعد استئناف سير القطارات .

٢ — زيادة ١٤٠ سريراً ببعض وحدات التقسم : اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه حدد منها للصرف على الادارة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقد . زيدت هذه الاسرة فعلا بالوحدات ( ٥٠ سريراً بمستشفى جراحة العظام بحلوان - ٥٠ سريراً بمستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية - ٤٠ سريراً بمصح بحرى بورسعيد ) وأشغلت بالمرضى وبذلك أصبحت أسرة هذه الوحدات كالآتى : -

أ — مستشفى جراحة العظام بحلوان - زيدت من ٢٠٠ سرير إلى ٢٥٠ سريرا .
ب — مستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية - زيدت من ٥٢٥ سريراً إلى ٥٧٥ سريراً .

ج — مصح بحرى بورسعيد - زيدت من ١٦٠ سريراً إلى ٢٠٠ سرير .

٣ — زيادة ٣٠ سريراً بمستشفى الأمراض الصدرية بالمنيا :

اعتمد لهذا المشروع ٥٠٠ جنيه وقد تم تجهيز وإدارة هذه الأسرة وأشغلت فعلا بالمرضى وأصبح عدد أسرة هذا المستشفى ٥٠ سريراً بدلا من ٢٠ سريراً .

٤ — تجهيز وإدارة مستوصف الصدر بإسنا :

كان هذا المبنى استراحة للموظفين بمستعمرة الرى بإسنا ثم حول إلى مستشفى، وبه قسم داخلى يحتوى على ٣٠ سريراً واعتمد لهذا المشروع مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وقد تم تجهيزه وإدارته وأشغلت أسرته بالمرضى فعلا .

٥ — مشروع إنشاء مركز إقليمى للتدريب والتجارب لمكافحة الدرن :

اعتمد لهذا المشروع ٢٠٠٠٠ جنيه وقد تم تأثيثه وإدارته ، ومقره مستوصف الأمراض الصدرية بباب الشعرية .



العناية الطبية في المراكز الاجتماعية

٦ — زيادة أسرة بمصحتى المحلة الكبرى والماظة .

اعتمد لمصحة المحلة الكبرى ٩٢٠٠ جنيه ولمصحة ألماظة ١٠٫٠٠٠ جنيه وتم تجهيز هذه الأسرة فعلا وأشغلت بالمرضى وأصبح عدد الأسرة فيها كالآتى : ـ

أ — مصحة المحلة الكبرى زيدت من ١٥٠ سريراً إلى ٣٠٠ سرير .

ب — مصحة ألماظة زيدت من ٨٥٠ سريراً إلى ١١٦٠ سريراً .

٧ — تجهيز ٢٥ مركزا ثابتاً لأعمال الحقن المجموعى :

اعتمد لهذا المشروع ٧٠٠ جنيه ـ وقد تم تجهيزها وقائمة فعلا بالعمل .

٨ — إنشاء مستوصف الأمراض الصدرية بمنوف ( قسم خارجى ) وافتتح فى ١٩ / ١٠ / ١٩٥٣ .

٩ — افتتاح القسم الداخلى بمستوصف منوف فى ٤ / ١١ / ١٩٥٣ ويسع ٩٠ سريراً .

١٠ — افتتاح القسم الداخلى بمستوصف بنها فى ١ / ١١ / ١٩٥٣ ويسع ٣٠ مريضاً .

١١ — افتتاح القسم الداخلى بمستوصف بلبيس فى ٢٢ / ١١ / ١٩٥٣ ويسع ٢٠ مريضا .

١٢ — مستوصف الأمراض الصدرية بأسوان .

نقل إلى مبنى حكومى وزيدت أسرته من ٢٠ سريراً إلى ٥٠ سريراً .

١٣ — تجهيز ٥ سيارات للفحص الجوعى وأجهزة الأشعة .

اعتمد لهذا المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه خصص منها للصرف على الادارة مبلغ ٤٢٠٠ جنيه ، و ٨٠٠ للتجهيز . وهذه السيارات قائمة بالعمل فعلا .

١٤ — إنشاء الجمعية العامة لمكافحة الدرن .

صدر القانون الخاص بتمويل هذه الجمعية وقد بدأت نشاطها فعلا مما يرجى أن يكون لهذا النشاط العلمى والاجتماعى أكبر الأثر فى مكافحة هذا الداء الوبيل .

وهناك عدة مشروعات فى دور التنفيذ منها :

١ — قرية دمنهور شبرا .

وهى عبارة عن إقامة مستعمرة كبيرة للناقهين من الدرن ، وبناء مستشفى كبير للدرن

يتسع لـ ۱۰۰۰ مريض ومصانع حديثة لتشغيل الناقهين ، وأدرجت المبالغ اللازمة لها ضمن مشروع مركز التدريب الصحي بقليوب .

٢ — قصر أدفينا

ووفق على استغلال هذا القصر ليكون مستشفى لدرن العظام والمفاصل ، وقد اعتمد له في ميزانية هذا العام مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه للتجهيز وجارى تنفيذ ذلك فوراً .

٣ — مصحة الدرن بالقصاصين .

اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٥٦٠٠٠ ألف جنيه للمباني ، ٢٢٨٠٠ جنيه للتجهيز ، و ١٠٠٠٠ جنيه لمحطات المياه والكهرباء .

وقد سلمت مباني المصحة فعلا ، غير أنه توجد بعض أعمال ناقصة وتشطيبات نهائية ستقوم مصلحة البلديات والمقاولون بإتمامها فوراً . وتم تصدير معظم مهمات التجهيز وينتظر الافتتاح قريباً .

٤ — تجهيز مستشفى الصدر بالمنصورة وترميمه .

اعتمد لهذا المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه خصص منه ٣٠٠٠ جنيه لترميم مستشفى المنصورة الأميري القديم لجعله مستشفى للأمراض الصدرية .

٢ — قسم رعاية الطفل .

أخذت هذه المراكز في الزيادة تدريجياً حتى أصبحت الآن ٧٤ مركزاً خلاف دارين للكفالة بالقاهرة . يضاف إلى ذلك ١٥٢ مركزا ملحقاً بكل مجموعة صحية وبذلك يصبح مجموع هذه المراكز سواء التابعة لقسم رعاية الطفل أو الملحقة بالمجموعات ٢٢٦ مركزاً لرعاية الطفل .

وتنوى الوزارة في عهدها الجديد تعميم هذه المراكز بحيث تنشيء مركزاً لكل خمسين ألفاً من المواطنين ورأت اللجنة الفرعية لمشروعات السنوات الخمس أن تنشأ بكل من القاهرة والاسكندرية عشرة مراكز جديدة ومركز جديد في كل من بور سعيد والسويس وإنشاء مراكز أخرى في البنادر التي ليست بها مراكز رعاية طفل . ومجموع المراكز المقترح إنشاؤها ٧٢ مركزاً لرعاية الطفولة والأمومة .

كما رأت اللجنة التوسع فى إنشاء دور الكفالة فى المناطق العمالية، فقررت إنشاء خمسة فى القاهرة وثلاثة فى الاسكندرية ودار بالمحلة الكبرى وبور سعيد والاسماعيلية وكفر الدوار والمنصورة وكفر الزيات والسويس وأسوان.

وأشارت اللجنة بإنشاء مجلس استشارى أعلى لرعاية الأمومة والطفولة على أن تمثل فيه وزارات الصحة والشئون الإجتماعية والشئون البلدية والمعارف والأوقاف والجامعة والجمعيات الأهلية التى تعمل فى هذا المضمار. ويكون من اختصاص هذا المجلس توحيد الجهود وتنسيقها كما يعرض عليه كل ما له علاقة برعاية الأمومة والطفولة.



العناية بالحوامل

## ٣ — قسم الجذام

الجذام مرض معد ومن أقدم أمراض الجنس البشرى، ولم يكتشف له علاج نوعى،

خاص . فقد أجمعت المصادر الطبية التي تعنى بمكافحة هذا المرض على أن عزل المصابين به هو السبيل القويم لاستئصاله .

وقد بدىء العمل في مكافحة الجذام في مصر في أوائل عام ١٩٢٩ بافتتاح عيادة خارجية بالقاهرة . ومنذ ذلك التاريخ والوزارة تبـــذل جهودها في مكافحة هذا الداء . فأنشأت عيادة خارجية لاكتشاف وعلاج المرضى بكل من القاهرة والاسكندرية وطنطا وشبين الكوم والزقازيق والمنصورة وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا ، وألحقت بها أربعة فروع بالمراكز المجاورة ، كما زودت خمس عيادات كل منها بمعزل يتسع لعدد ٢٥ سريرا . وقدر عدد المصابين بالجذام في مصر بحوالي ٣٠٠٠٠ حالة .

وأنشأت مستعمرتين لإيواء وعزل المصابين بهذا الداء ، زودت كلا منهما بالمياه والنور إحداهما بأبي زعبل البلد والثانية بالعامرية . وقد روعي استكمال جميع أسباب الحياة الطبية لدفع السأم والملل عن نزلائهما . فأنشأت لهم المزارع والورش الصناعية لأعمال النجارة والسباكة والحياكة وصناعة الأحذية تحت إشراف فنيين في هذه المهن كما زودت المستعمرتين بجهاز راديو لكل منهما للترفيه عن المرضى فضلا عن إقامة حفلات تمثيلية وسينمائية شهرياً للترفيه عنهم . وبث الروح الرياضية بينهم ، بتكوين فرق لمختلف الألعاب وتقديم مختلف أنواع الحلوى لهم في المناسبات والأعياد ، وأنشأت أيضاً للمرضى مكتبة تحوي على بعض المؤلفات الدينية والثقافية والمجلات والصحف والمطبوعات .

وقد وضعت الوزارة مشروعاً يقضي بمكافحة هذا الداء وعزل المصابين به ، فاستصدرت القانون رقم ١٣١ للتنظيم اكتشاف وعزل المصابين به ، حماية للمجتمع من هـذا الداء ولضمان العناية بهؤلاء المرضى .

وتوالي الوزارة تعميم العيادات الخارجية حتى يصبح بكل مديرية عيادة ذات أربعة فروع ، وذلك بإنشاء خمس عيادات جديدة وكذا بإنشاء مستعمرة ثالثة بالوجه القبلي وتوسيع المستعمرتين الحاليتين لتتسع كل منهما لحوالي ٥٠٠٠ مريض .

## قسم الأمراض التناسلية .

إن رسالة قسم الأمراض التناسلية والجلدية ، هي مكافحة هذه الأمراض بأحدث

الوسائل الطبية والإجتماعية للحد من انتشارها ، وكان من نتيجة المجهودات التى بذلت خلال السنوات الأخيرة أن انخفضت نسبة مرض الزهرى من ٨ ٪ إلى ٣ ٪ .

وقام القسم بمشروعات إصلاحية لخدمة مجموعات من السكان للتعرف على مدى انتشار الزهرى وعلاج المصابين به ، كما تميزت هذه الفترة بعقد مؤتمر الصحة الإجتماعية بالقاهرة فى الأسبوع الاول من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٣

وفيما يلى بيان بالدراسات التى تمت :

١ — بحث مساحى للتعرف على مدى انتشار الزهرى وعلاج المصابين به وتثقيف صحى فى حى عرب اليسار والإباجيه بالقاهرة .

٢ — التعرف على مدى انتشار الزهرى وعلاج المصابين به ، وتثقيف صحى بين عمال منطقة الميناء وبورسعيد وبعض المدارس .

٣ — بحث مدى انتشار مرض الزهرى ببلاد النوبه .

٤ — مكافحة الأمراض التناسليه وتثقيف صحى بواحة سيوة .

وكانت مجهودات القسم لمكافحة الأمراض الزهرية والجلدية قاصرة على وحداته الثابتة بالمدن الكبرى ، ولكن اتجهت النية أخيراً إلى إيجاد هذه الخدمة فى المناطق الريفية البعيدة عن المدن .

وقد حصل القسم على سبع وحدات جلدية تناسلية متنقلة على سيارات مزودة بالأشعة السينية لمكافحة القراع ، ووضعت فى خدمة الفلاح بالمناطق الريفية المحرومه . ومكافحته فى هذه المناطق ومحو داء الزهرى والامراض الجلدية المعدية من مناطق واسعة. مثال ذلك مشروع محو الزهرى والقراع من مديرية الجيزة غربى النيل .

## الأمراض العقلية

تتضمن مشروعاته توسيع مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية بإنشاء عنبر للطلبة يتسع لمائة وخمسين سريراً ، وعنبرين آخرين أحدهما للاطفال والآخر للتمريض . ويتسع كل منهما لخمسين سريراً . وزيادة عدد الأسرة فى مستشفى الخانكة ٨٠٠ سرير جديد ، إلى جانب إنشاء مستشفى للامراض العقلية فى كل من الأسكندرية وطنطا

وأسيوط بسعة ٤٠٠ سرير لكل منها .

وعولج العجز فى عدد الأطباء بالمستشفيين بانتداب عدة أطباء من مصالح طبيه مختلفة ، واستكمال كثير من النقص الذى كان موجودا فى الأدوية والمهمات والملابس والأغطية الخاصة بالمرضى .

## الصحة القروية

وتقوم رسالتها على غرضين أساسيين : أولهما رفع المستوى الصحى بالقرية المصرية وعلاج الفلاح من الأمراض المنتشرة فى محيطه . والثانى تحسين البيئة فيها .

ويقوم الغرض الأول على إنشاء مجموعات صحية فى مختلف القرى ، تخدم كل منها عدداً من السكان يتراوح بين ١٥ و٢٠ الف نسمة . والمجموعة منشأة صحية بها حمام للنساء والأطفال ومغسل .

والمقرر إنشاؤه من المجموعات الصحية فى جميع أنحاء الجمهورية بحسب التقسيم الموضوع لمناطق المجموعات هو ٨٢٠ مجموعة ، تم إنشاء ٢٦٠ منها منذ صدور قانون تحسين الصحة القروية حتى الان .

ولما لم تكن هناك سياسة مقررة لاختيار المجموعات التى يراد إنشاؤها ، قررت الوزارة فى العهد الحاضر وضع نظام يكفل اختيار القرى التى تقام المجموعات بها على أساس العدالة الاجتماعية ، بحيث يراعى فى ذلك أولوية الحاجة اليها . اعتمدت مبالغ لإنشاء مائة مجموعة فى العام الماضى .

وكان إنشاء المجموعة يكلف حوالى ٢٥٫٠٠٠ جنيه فرنى ، اقتصاداً فى النفقات إجراء تعديلات فى أوضاعها ، بالاتفاق مع مصلحة الشئون القروية ، واختزال بعض مبانيها بحيث لا تتأثر الخدمات المطلوبة ، منها وأصبح تكاليف إنشاء المجموعه لا يتجاوز ١٥٫٠٠٠ جنيه .

كذلك راعت المصلحة بالاتفاق مع مصلحة الشئون القروية ، تخصيص جزء من الاعتمادات اللازمة الانشاءات، فى تحويل عدد من المستشفيات القروية ومكاتب الصحة الشاملة إلى مجموعات كاملة ،حتى تسير عملية التحويل جنباً إلى جنب مع إنشاء المجموعات الجديدة ،الى أن ينتهى تحويلها ، جميعاً والباقى منها الآن ٣٢ مستشفى قروياً ومكتب صحة شامل .

والهدف الثانى من رسالة المصلحة وهو تحسين البيئة الصحية ويقوم على : -

١ ــ تزويد المواطنين بالمياه النقية عن طريق مد المواسير من عمليات المياه فى القرى الموجودة بها هذه العمليات وتخصيص حنفية لكل ٢٥٠ شخصاً .

٢ ــ إيجاد طلمبات يدوية لكل ٢٥٠ نسمة فى القرى التى لاتوجد بها عمليات مياه .

٣ ــ إنشاء مرحاض من النوع ذى الحفرة العميقة فى كل منزل ، أو المرحاض الذى يتناسب وحالة السكن .

٤ ــ نظافة القرية والتخلص من القاذورات عن طريق كنس الشوارع وإزالة أكوام السباخ ورش حوائط المنازل بالجير .

وقد بدأت هذه الأعمال كتجربة فى بعض قرى مديرية القليوبية بالاشتراك مع مؤسسة روكفلر ، حتى إذا ما انتهت هذه التجربة إلى النجاح استقلت المصلحة بها فى بعض القرى الأخرى بمديريتى الجيزة والمنوفية وستستمر فيها حتى تعم جميع المديريات .

وقد تم إنشاء ٢٤ مجموعة صحية جديدة اعتمد تجهيز وإدارة خمس مجموعات منها تمشياً مع إمكانيات الميزانية العامة . وأسرعت المصلحة إلى اتخاذ إجراءات تجهيزها عن طريق المخازن العمومية وإعدادها للإدارة ، وطرحت الأصناف اللازمة لها من أثاث وأدوية ومهمات فى المناقصة العامة . ولم يقتصر نشاطها فى ذلك على تجهيز المجموعات الجديدة بل تعداها إلى المجموعات الأخرى الباقية بدون تكملة التأثيث .

وكان نصيب مناطق بلاد النوبة من هذه المنشآت الصحية فى حكم العدم بعد أن ثبت عدم الفائدة من إقامتها بها نظراً إلى أنها ، عبارة عن نجوع متناثرة هنا وهناك لا اتصال بينها . ويبعد النجع عن الآخر مسافة تصل إلى عشرات الكيلو مترات ، مما حدا إلى التفكير فى الاستعاضة عن إقامة منشآت ثابتة بإيجاد مجموعات عائمة لتأدية الخدمات الصحية والطبية لأهالى تلك المناطق ، ومنها : مجموعة عائمة ، مستشفى عائم ، ذهبية فى الدر ، ثم جرار .

وسارت الأولى منها على بركة الله إلى بلاد النوبة لتأدية رسالتها . وتسارع الوزارة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد العائمات الباقية للعمل حتى يعم الاصلاح الصحى تلك المناطق .

كذلك رئى إدخال النور الكهربائى فى المجموعات بدلا من الإضاءة بالغاز ، واعتمدت المبالغ اللازمة لذلك للإعداد مولدات كهربائية لإضاءة ١٣٠ مجموعة وسيتم إدارتها فى القريب العاجل .

## تحسين البيئة .

ومنذ قيام الجمهورية قام قسم الهندسة الصحية بإنشاء ٧٨٣ مرحاضاً فى ناحيا مركز إمبابة والشيخ عثمان وأم خنان وأبى النمرس بمديرية الجيزة . وناحية المرج بمديرية القليوبية ويجرى تنفيذ إقامة بقية المراحيض وعددها ثلاثة آلاف مرحاض . كما أنشأ ثلاث عمليات صرف بناحية أبى النمرس لكى يلقى المواطنون فيها بالمياه الفائضة من منازلهم بدلا من إلقائها على جوانب الطرق .

ولما كان من أهم أهداف الإصلاح الصحى فى عهد النهضة المباركة تيسير الخدمة الطبية وجعلها فى متناول جميع المواطنين ، فقد رئى تحسين المستوى الصحى للفلاح عن طريق المشروعات والإصلاحات الآتية الآخذة طريقها فى دور التنفيذ .

١ — إنشاء ١٣ مجموعة صحية جديدة كاملة فى مختلف أنحاء الجمهورية على أن تزود بالعيادات الخارجية والأسرة لخدمة أهل الريف .

٢ — تحويل ١٥ مستشفى قروى ومكتب صحة شامل إلى مجموعات صحية كاملة ، وذلك بقصد فتح الأقسام الداخلية ورعاية الطفل بها توفيراً لسبل علاج جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم .

٣ — استصدار القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٣ معدلا لمواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ وذلك بقصد تخصيص مبلغ لايتجاوز ٥ ٪ من إعانة الدولة للصيانة والإصلاحات بمبانى المجموعات التى مضت عليها مدة طويلة ، وقد تم توزيع المبلغ وقدره ٣٠٫٠٠٠ جنيه حسب حاجة هذه المجموعات ، وبدىء فعلا فى المقايسات تمهيداً لطرحها فى مناقصة عامة بحيث ينتهى من تنفيذ هذه الإصلاحات قريباً .

## الصحة الوقائية :

وقد أنجزت الصحة الوقائية « قسم الأوبئة » المشروعات التالية :

إنشاء مكاتب صحية فى كل مكان من : طهطا ، ميت غمر ، الشيخ فضل ، ومستشفى حميات ميت غمر وحميات شبراخيت

كما تقوم بإنشاء مكاتب صحية فى : زفتى ، التوفيقية ، مستشفى حميات دمياط ، مستشفى حميات وأمراض صدرية فى زاوية الناعورة .

قسم مراقبة الأغذية :

واستصدر قسم مراقبة الأغذية المراسيم والقرارات التالية :

| | |
|---|---|
| المرسوم الصادر بشأن البن | يسرى مفعوله من ١٩٥٣/٨/٢٣ |
| المرسوم الصادر بشأن تنظيم صناعة وتجارة المارجرين | » » » ١٩٥٣/٥/٢٦ |
| » » » مواصفات التوابل | » » » ١٩٥٣/٦/ ٥ |
| » » » تنظيم صناعة وتجارة اللحوم | » » » ٩٥٣/١٠/٢٢ |
| القرار الصادر بمنع الباعة المتجولين من مزاولة عصير القصب بعصارات على عربات يد فى الطريق العام . | » » » ١٩٥٣/٦/١٥ |

القرار الصادر فى ٢٢ /٦/ ١٩٥٣ بشأن اللبن المبستر والمعقم المعدل .

القرار الصادر بتعديل بعض مواصفات الشاى .

المرسوم الصادر فى ٥ /١٩٥٣/١٢ بتنظيم صناعة وتجارة النشا .

المرسوم الصادر فى ٥ /١٩٥٣/١٢ بتنظيم صناعة وتجارة الخميرة .

المرسوم الصادر فى ٢ /١٩٥٣/١٢ بتنظيم صناعة مسحوق الخبز وتجارته .

المرسوم الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١٧ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .

المرسوم الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١٧ بشأن المواد الحافظة التى يسمح بإضافتها للمواد الغذائية .

كما انه بسبيل إعداد مشروعات بالمراسيم التالية :

مشروع مرسوم بمواصفات الحلاوة الطحينية وتنظيم تجارتها ، و السكر ومنتجاته والعسل الأسود وعسل النحل .

مشروع قرار وزارى بشأن أوعية اللبن وتمييزه ونقله والإشتراطات الواجب توافرها فى معامل بسترة اللبن ودراسة موضوع إنتاج اللبن وصناعته ومراقبته .

قسم طب الحدود :

وانتهى قسم طب الحدود من إعداد المشروعات التالية :

ترميم مبنى مستشفى العريش ، إذ كانت مبانيه متهدمة وقد اعتمد له فى ميزانية هذا العام مبلغ ٦٠٠ جنيه . وقد تمت عملية الترميم و التوصيلات الصحية والكهربائية .

تكملة تجهيز مستشفى السلوم إذ كانت تنقصه بعض مهمات فاعتمد لها مبلغ ٦٠٠ جنيه فى ميزانية هذا العام ، وقد صرفت معظم هذه المهمات والباقى منها فى طريق الإعداد والصرف .

إدخال النور الكهربائى لمستشفى الداخلة ، وقد اعتمد لهذا المشروع مبلغ ٧٢٠ جنيهاً فى ميزانية هذا العام وتم تركيب ماكينة الانارة وكذلك الأدوات الكهربائية .

إدخال النور الكهربائى لمستشفى الخارجة ، وقد اعتمد له مبلغ ٨٢٠ جنيهاًوستركب ماكينة الانارة للمستشفى قريباً .

مبنى مستشفى مرسى مطروح ، وقد تمت عملية الترميم فى حدود مبلغ ١٢٠٠جنيه .

## المستشفيات

تهدف مصلحة الطب العلاجى إلى توفير وسائل العلاج المجانى لعامة الشعب ، وذلك بانشاء مستشفيات مركزية فى المناطق التى ليست بها مستشفيات ، وزيادة عدد الأسرة فى بعض المستشفيات بالنسبة لكثافة السكان ، وإنشاء مستشفيات جديدة فى المحافظات والمديريات التى أصبحت مبانى مستشفياتها فى حكم المستهلكة ، ولا تتسع لجميع فروع التخصص ،وقد تم إنجاز وإعداد مستشفيات فى كل من : منفلوط ، بيلا إيتاى البارود ، طما ، أبنوب ، عيادة خارجية لبلوكات النظام بالأقاليم .

كما يجرى تجهيز المستشفيات التالية بالأدوات والأجهزة والمعدات التى تنقصها : أبو المطامير ، بلقاس ، أبو حماد ، كفر صقر ، أم المصريين فى حي السيدة بالقاهرة ، ومستشفى احمد ماهر فى حي باب الخلق بالقاهرة .

وأدرجت الاعتمادات المالية لتنفيذ المشروعات التالية فى ميزانية الأعوام القادمة :
مستشفى عمومى فى شبين الكوم ، دمنهور ، توسيع مستشفى طنطا وإنشاص ، مستشفى مركزى فى كل من : سمنود ، الشهداء ، طهطا ، بلطيم ، بسيون ، مطاى ، الزعفران ، ثم تحويل المجموعة الصحية فى أبى حمص الى مستشفى مركزى . إنشاء مستشفيين بالقاهرة فى روض الفرج والقلعة ، وإنشاء مستشفيين بالاسكندرية فى كرموز والرمل . وتشييد سبع مستشفيات مركزية فى : السنطة ، قويسنا ، قلين ، ديرب نجم ، ديرمواس القوصية ، المنشاة ، وكوم امبو .

كما طلب تحويل المجموعات الصحية التالية ، الى مستشفيات مركزية سعة كل منها ٦٠ سريرا لمناسبة تحويل القرى الموجودة بها الى مراكز ، وخروجها من اختصاص مصلحة الصحة القروية الى اختصاص مصلحة الطب العلاجى وهى :

مستشفى بلطيم القروى ، مكتب صحة سيدى سالم الشامل ، مستشفى حوش عيسى القروى ، المجموعة الصحية بالخانكة ، المستشفى القروى بالباجور ، والبدرشين ، المجموعات الصحية فى : طابية ، بنى سويف ، سمسطا الوقف ، المراغة ، أولاد طوق ، والمستشفى القروى فى العدوة وارمنت .

قسم الرمد :

١ — تثبيت مستشفيات الخيام المتنقلة وعددها اثنا عشر فى الجهات الآتية :ـ
أبو حمص ـ أبو حماد ـ العسيرات ـ كفر ربيع ـ مطاى ـ إمبابة ـ إرمنت ـ طوخ ـ بسيون ـ اهناسيا المدينة ـ القوصية ـ ديرب نجم .

٢ — استبدال الخيام بالمستشفيات الى أكشاك خشبية تدريجيا .

٣ — افتتاح فروع الرمد الآتية بالمستشفيات :ـ
حلوان ـ مشتول ـ احمد ماهر ـ عنيبة .

٤ — إعداد مشروع بقانون بتحضير المعمل الرمدى التذكارى بالجيزة ، وجعله معهدا للأبحاث الرمدية .

٥ — صدور قانون بتنظيم مهنة صناعة النظارات الطبية .

٦ — المشروع السنوى لمكافحة الأرماد ، وقد استمر العمل به فأنشىء مركز تدريب قليوب الصحى .

٧ — تنظيم دورة دراسية تعليمية لفن الرمد ، باشتراك مع المكتب الإقليمى لأطباء الرمد بالشرق الأوسط .

كما يجرى إعداد فرع رمد بمستشفى كفر صقر وآخر بأبو المطامير .

# الأمراض المتوطنة

## قسم إبادة الحشرات الطبية

أولا — فرع البعوض :

ا - يجرى مقاومة البعوض الناقل للملاريا بواحة سيوة ، عن طريق دهان المنازل والمنشئات . ولهذه الأعمال أهمية كبيرة فى القضاء على مرض الملاريا المستوطن هناك ، إذ كانت نسبتها قبل بدء الأعمال ١٨ ٪ هبطت إلى ٥ر١ ٪ وينتظر أن تهبط إلى أقل من ذلك .

ب - دراسة حالة البعوض والملاريا فى الواحات الداخلة والخارجة ، وقد سبق أن قام القسم بمقاومة البعوض هناك ، وأمكنه استئصال البعوض الناقل للملاريا فقد هبطت نسبتها هبوطاً كبيراً جـداً حيث كانت ٥ر١٣ ٪ وأصبحت ١٥ر ٪

حـ - دهان المطارات والموانىء ومحجر الطور فى موسم الحج ، وقد قام القسم بدهان مطارات القاهرة والاسكندرية ومرسى مطروح والأقصر ، وموانىء بورتوفيق والاسكندرية والغردقة وسفاجا والقصير على البحر الأحمر كل ثلاثة شهور بصفة دورية . وكذلك محجر الطور فى مواسم الحج ، وذلك لإبادة البعوض وبعوض الايدس ايجبتاى الناقل للحمى الصفراء ، كجزء من الاحتياطات المتخذة لحماية البلاد من تسرب هذا البعوض إليها .

ى - الواحات البحرية — دراسة أنواع البعوض الموجودة بالواحات البحرية ، وكذلك حالة الملاريا والحشرات الأخرى بها ، ومحاولة تجربة المقاومة فى إحدى المجموعات عن طريق تعفير أماكن التوالد بدلا من الزيت .

## ثانيا — فرع الذباب :

أ - مقاومة الذباب فى مدينة القاهرة بالضباب — قام القسم بعمليات واسعة النطاق فى مقاومة الذباب على ثلاث دورات ، بنشر الضباب من أجهزة التيفا بأحياء السيدة زينب وعابدين والخليفة والدرب الأحمر والموسكى والأزبكية والجمالية وباب الشعرية والعباسية وشبرا وروض الفرج وبولاق والشرابية ومصر القديمة وحدائق القبة ومنشية البكرى والمطرية . ودلت النتائج على انخفاض مستوى كثافة الذباب إلى حوالى ٦٥٪ ويوضع برنامج للتوسع فى هذه الأعمال مع تعميم الإرشادات الصحية .

ب - مقاومة الذباب بمحجر الطور — طلب من القسم فى موسم الحج الماضى بمناسبة ظهور إصابات الجدرى بين الحجاج فى المحجر ، اتخاذ الاجراءات لرش جميع أجزاء وأقسام المحجر بالمبيدات ، لأهمية ذلك فى انتشار المرض . وأوفد القسم حملة كبيرة بالسيارات مكونة من ٢٤ موظفاً وعاملا ومعهم أدوات لرش المبيدات ، وقامت بدهان جميع الحوائط وتعفير أماكن توالد الذباب بالمنطقة ، مما كان له أثر كبير فى تحسن الحالة، وانخفاض مستوى كثافة الذباب انخفاضاً كبيراً .

حـ - مقاومة الذباب فى رأس البر — على أثر الشكوى المرة من انتشار الذباب فى هذا المصيف ، وما أثير من ضجة حـــول ذلك ، طلب من القسم الإشراف على أعمال المقاومة والتقدم بالتوصيات اللازمـة لعـلاج الحالة . وقد أوفد القسم الفنيين على رأس حملة كبيرة بالسيارات ، مكونة من ٤٠ موظفاً وعاملا أجروا فحص ومقاومة أماكن توالد الذباب والحشرات على بضع دورات ، كما قامت بتموين وتدريب الفرق التابعة لمكتب الصحة هناك على أعمال الرش والتعفير وإعطاء التوجيهات الصحية اللازمة ، للمعالجة والتخلص من أماكن توالد الذباب والحشرات .

د - المعاونة فى مقاومة الذباب والحشرات بمصيف بلطيم والاسماعيلية والسويس والاسكندرية — طلبت الجهات المشرفة على الحاله الصحية فى هذه المصايف والمدن ، معاونتها فى أعمال مقاومة الذباب والحشرات ، وقد قام الفنيون

فى القسم بالمعاينة ، وقدموا التقارير اللازمة بالتوجيهات الصحية ووسائل معالجة أماكن توالد الحشرات للقضاء عليها ، وقدم القسم جانباً من المبيدات التى لديه للمعاونة فى أعمال المقاومة وسرعة تنفيذها .

هـ - دهان المستشفيات ووحدات الوزارة ، المختلفة بالقاهرة — قام القسم بأعمال مقاومة الذباب والحشرات بمستشفيات ووحدات الوزارة ، وقدم التقارير اللازمة لإداراتها عن أماكن التوالد ، وخير الطرق لمعالجتها ، والتوجيهات اللازمة للتخلص منها . وأعد برنامجا شاملا لمكافحة الذباب والحشرات بهذه المستشفيات لتنفيذه قريباً ، كما طلب إلى المصالح التابعة لها المستشفيات ، إرسال المعاونين للتمرين العلمى على أعمال المكافحة بمدرسة القسم ، والتمرين العملى بالحقل ليتسنى لهم الإشراف على هذه الأعمال فى المستقبل إشرافاً فنياً .

رابعاً — فرع الكيمياء :

يقوم هذا الفرع بتحليل المبيدات الموردة للوقوف على مدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات . ويقوم أيضاً بدراسة خواص المبيدات وسمياتها وطرق تجنبها قبل استعمالها فى المقاومة ، كما يشترك مع الفروع الأخرى فى عمل دراسات كيماوية طبيعية عن أماكن توالد الحشرات ، وسيستمر الفرع فى هذه الأعمال على نطاق أوسع بمجرد ورود الأجهزة والأدوات اللازمة لإتمام تجهيز المعمل والتى تم التعاقد عليها .

خامساً — حملة الاستكشاف :

قامت هذه المحطة فى شهر نوفبر الماضى بفحص شامل للحشرات ببلدة القرين ، توطئة لاستئصالها وخاصة البعوض الناقل للملاريا ، وبلغ عدد الوحدات التى استكشفت ليرقات البعوض ٥٩٠ والمنازل التى فحصت للبعوض البالغ ٤٨٨ وعينات الدم للفيلاريا حوالى ١٣٫٠٠٠ وعينات الدم للملاريا ١٧٠٠ وعينات الذباب المجموعة ٢٨٣٣ وعينات البراغيث ١٨٢١ والبق ١٩٣ وجارى دراسة هذه النتائج قبل البدء فى أعمال المقاومة قريباً . وقد أعد برنامج شامل لاستكشاف جميع أنواع الحشرات المختلفة بالوجه البحرى وتحديد أنواعها ، وأماكن توالدها ، وطرق التخلص منها ، للعمل على استئصالها ،

وسيبدأ فى تنفيذه فى القريب العاجل . وكذلك قامت الفرقة بإجراء لحص دقيق لكل من روض الفرج ودار السلام ومصر القديمة ، للبحث عن بعوضة إيدس ايجبتاى الناقلة للحمى للصفراء ، ولحص ٣٣٦٠٣ وحدة وجدت كلها سلبية .

سادساً — التدريب العلمى والعملى على مكافحة الحشرات :

تقوم مدرسة الحشرات التابعة للقسم ، بتدريب الموظفين والمستخدمين المشتغلين فى مكافحة الحشرات ، والدراسة بها قسمان : العالى الأطباء والمهندسين وغيرهم من الجامعيين ، والمتوسط للمعاونين الصحيين ومساعدى المعمل والملاحظين وغيرهم . ولا يقتصر هذا التدريب على المصريين فحسب ، وإنما يوفد إليه الطلبة من البلاد العربية الشقيقة عن طريق الهيئة الصحية العالمية ، للتدريب على نفس الأعمال لتطبيقها فى بلادهم ، حيث يكلف القسم عادة بمأموريات مقاومة الحشرات بهذه البلاد .

وقد تم تدريب ٥ طلاب من العراق ( طبيب وإخصائى حشرات و ٣ مساعدو معمل ، وجارى الان تدريب ٤٤ طالباً ( ١ طبيب من الجيش و ٥ أطباء ومهندسين من قسم الملاريا و ١٤ مساعد معمل من المعهد الصحى و ١٧ طالب معاون صحى من المعهد الصحى ) .

مكافحة وتوقى البلهارسيا :

رغبة فى إيجاد طريقة عملية حاسمة لمكافحة مرض البلهارسيا الخطير المنتشر فى جميع أنحاء الجمهورية ، فقد أنشىء قسم لمقاومة القواقع الناقلة له ، وأصبحت أعمال هذا القسم تشمل الآن تسع مديريات مساحتها ٣٫٣٢٩٫٠٠٠ فدان مقسمة إلى تفاتيش ومجموعات ومناطق مبينة بالكشف المرفق .

وقد أدى المجهود المتواصل فى معظم المناطق التى يجرى فيها العمل ، إلى خفض كبير فى عدد وأطوال المجارى المائية المصابة بالقواقع الناقلة للبلهارسيا .

ويبذل القسم مجهوداً كبيراً فى البحث عن الأماكن التى بها قواقع مصابة بالسركاريا للقضاء عليها فوراً . ولهذا الغرض قد تم أنشاء ٤٠ معملا فرعيا لفحص عينات القواقع

حيث تم فحص ٩٧٩٫٤٤٥ بولينس ظهر منها مصابا بالسركاريا ٨٫٦٣٠ و ٧٧٣٫٠٤٨ بلانوريس ظهر منها مصاباً بالسركاريا ١٣٨٠٨ .

وعلاوة على أعمال المكافحة ، فإن القسم يوالى أبحاثه الفنية عن هذه القواقع ، ويتوافر على دراسة بيئاتها ومواسم توالدها ، للوصول إلى أنجح وأوفر الطرق لإبادتها .

والقسم يعمل على تعميم العمل فى جميع مناطق الوجه البحرى ، نظراً لشدة إصابتها بقواقع البلانوريس الناقلة للبلهارسيا المعوية ، علاوة على قواقع البولينس الناقلة للبلهارسيا البولية .

كما ينوى تعميم العمل بباقى مديريات الوجه القبلى ، وسيقوم باتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة لمنع تسرب العدوى للمناطق التى تحول فيها الرى الحوضى للرى المستديم ، وبالمناطق حديثة الإنشاء كمديرية التحرير وغيرها .

كذلك يقوم بالاتصال بالأوساط العلمية الدولية، وتيسير مهمة الخبراء العالميين والتعاون معهم للمساعدة فى هذا السبيل .

## الأمراض المتوطنة

ينتهج القسم سياسة تيسير المعالجة لأكبر عدد ممكن من المرضى ، ومساعدة مختلف الهيئات الحكومية والأهلية التى تهتم بمكافحة الأمراض المتوطنة ، وتدريب موظفيها على أنظمة العمل ، وربط مجهودات العلاج مع مجهودات الوقاية ؛ حتى لا تتبدد المجهودات العلاجية سدى ، ورفع المستوى الصحى بين المواطنين لخلق جيل واع لخطورة هذه الأمراض وأضرارها على صحة الفرد والمجموع .

١ — استمرت وحدات القسم البالغ عددها ١٠٢ وحدة الموزعة على جميع المناطق ، فى القيام بأعمالها العادية بقبول المرضى للفحص وعلاج المصابين ، وصرف الأغذية العلاجية لمرضى الإنيميا والبلاجرا ، وعلاج الضعفاء فى أســـرة الأقسام الداخلية ، وصرف شهادات الخلو من الطفيليات لبعض الطوائف المتقدمة للحصول عليها .

وفيما يلى إحصائيات الأعمال التى تمت فى النصف الأخير من عام ١٩٥٣ .

| | |
|---|---|
| عدد المرضى الجدد | ٦٣٥٦٤٢ |

| | | |
|---|---|---|
| عدد المصابين بالبلهارسيا | ٣٠٠١٣٢ | بنسبة ٤٨ ٪ |
| عدد المصابين بالانكلستوما | ٨٨٩٤٦ | بنسبة ١٤ر٥ ٪ |
| عدد المصابين بالاسكارس | ١٩٨٥٦٤ | بنسبة ٣٤ ٪ |
| عدد المصابين بالطفيليات الأخرى | ٤٩٦٤٩ | بنسبة ٧ر٥ ٪ |
| عدد الحقن لمرضى البلهارسيا | ٢٢٩٤٦٥٣ | حقنـــة |
| عدد الجرعات الطاردة للديدان | ٢١٥٤٦٦ | جرعـــة |
| عدد المعالجين بالأقسام الداخلية | ٣٥٦٠ | |
| عدد من شفى منهم | ٣٤٨٩ | |
| عدد شهادات الخلو من الطفيليات | ١٦٣٠٨ | |

٢ ـــ تركيز الوحدات العاملة بمديرية القليوبية فى أماكنها ، بحيث تعمل كل منها فى دائرة نصف قطرها كيلو مترين ومركزها مقر الوحدة ، وتحسين إقامتها باستبدال الخيام بأكشاك خشبية ، لتتحمل التقلبات الجوية وتتسع لأكبر عدد ممكن من المرضى. وهذه الوحدات يبلغ عددها ١٧ وحدة فى النواحى الآتية :ـــ

بنها ـــ العمار الكبرى ـــ السيفا ـــ كفر منصور ـــ منية السباع ـــ قها ـــ مشتهر ـــ سندنهور ـــ أبو زعبل البلد ـــ شبلنجة ـــ بلتان ـــ الدير ـــ نوى ـــ كفر سندوة ـ طحوريا ـ طوخ ـ شبين القناطر .

٣ ـــ خصصت بعض الوحدات فى الأماكن التى يكثر فيها تجمع صيادى الأسماك لفحصهم وصرف شهادات الخلو من الطفيليات لهم عند تجديد تراخيص مزاولة المهنة الخاصة بهم ، بمعرفة تفانيش وأقسام مصايد الاسماك ، ومنح هذه الطائفة الأولوية فى القبول حتى لا يتعطل تجديد تراخيص مزاولتهم للمهنة .

٤ ـــ إعداد فرقتين لفحص بعض المدارس التابعة لمنطقة الجيزة التعليمية والموجودة بنواحى : نزلة الزمر ـ جزيرة محمد ـ وراق العرب ـ كفر الهنادوة ـ وراق الحضر وذلك تنفيذا لبرنامج المعونة الفنية .

٥ ـــ التعاون مع هيئة التحرير بمصر الجديدة ، وتخصيص وحدة مبسطة لفحص السكان للأمراض المتوطنة وعلاج المصابين .

٦ — التقدم بطلب إنشاء ست وحدات لفحص وعلاج سكان بلاد النوبة من الأمراض المتوطنة ، تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس عقب زيارة سيادته للمنطقة .

٧ — تيسيرا لفحص وعلاج سكان مديرية التحرير من الأمراض المتوطنة أنشىء مركز لفحص وعلاج تعاونى ألحق بالمجموعة الصحية بكفر داود .

٨ — وجه القسم عناية لتخليص تلاميذ مدارس المرحلة الأولى الابتدائية فى جميع أنحاء الجمهورية المصرية من الأمراض المتوطنة ، فكلف وحداته بالاتفاق مع أطباء الصحة المدرسية ونظار المدارس الواقعة فى مناطق هذه الوحدات على توجيه تلاميذ تلك المدارس اليها على دفعات للفحص والعلاج فى حدود ٣٠ تلميذا يوميا حتى لايؤثر ذلك على حركة المرضى العاديين .

٩ — الاستمرار فى التعاون مع المكتب الصحى الإقليمى لدول شرق البحر الأبيض المتوسط التابع للهيئة الصحية العالمية ، على المساهمة بنصيبه فى مشروع تجارب إبادة البلهارسيا فى منطقة قليوب بنواحى : صنافير ـ حلابة ـ البرادعة ـ شلقان القناطر الخيرية .

١٠ — رفعا للمستوى الفنى لمساعدى المعمل ، وضمانا لدوام إلمامهم بالمعلومات الفنية ، فقد خصص القسم فرقة برئاسة أحد الأطباء تقوم بإجراء الإمتحانات الدورية كل سنتين لمساعدى المعمل التابعين للقسم .

وقد رأى القسم تشجيعا للناجحين منهم إثبات نتيجة الامتحان بملفات خدمتهم بالوزارة . أما من لا يجتاز الامتحان بتفوق فيجرى القسم إعادة تدريبه ومراجعة برنامج الدراسة لمدة أسبوع .

١١ — التعاون مع قسم مكافحة القواقع الناقلة لعدوى البلهارسيا ، على تخصيص فرق للكشف عن القواقع المصابة بسركاريا البلهارسيا فوضع معالمه تحت تصرف ذلك القسم .

١٢ — ترتيب إلقاء محاضرات عن الأمراض المتوطنة لطلبة كليه البوليس ، كما قام باستدعاء ضباط الصف وصولات التعليم بالجيش العامل والجيش المرابط على

دفعات الى مركز التدريب بفم الخليج ، وألقيت عليهم محاضرات عن هذه الأمراض حتى ينقلوها إلى الجنود فى معسكراتهم .

١٣ — إيفاد مبعوث للمساهمة فى إجراء الفحص الشامل عن الأمراض المتوطنة لسكان واحة سيوة .

١٤ — إنشاء معمل رئيسى للكيمياء الحيوية بمستشفى الأمراض المتوطنة بفم الخليج ، لتعميم هذا النوع بجميع مستشفيات الأمراض المتوطنة ، حتى تتمكن هذه المستشفيات من أداء رسالتها كاملة .

## المعـــامل

١ — انشاء معمل باثولوجى إكلينيكى بمستشفى الشهيد على عبد اللطيف بباب الشعرية وفى مستشفى بولاق ومستشفى الملك والمنصورة .

٢ — إنشاء معمل بكتريولوجى بمدينة بنى سويف .

٣ — إنشاء معمل كيماوى بمدينة بنى سويف .

٤ — معمل الى . سى . جى بالعجوزة ، وقـــد زيد إنتاجه بحيث تسمح الكمية بالتصدير الى ليبيا والسودان وشرق الأردن وعدن والحبشة والعراق .

وسينفذ على الفور إنشاء :

معمل كيماوى بالسويس . ومعمل فحص الدرن بمبنى المعامل الرئيسية . ومعمل بكتريولوجى فى كل من سوهاج ـ الزقازيق ـ دمياط . ومعمل باثولوجى إكلينيكى فى كل من مستشفى احمد ماهر ومستشفى أم المصريين . وفرع للكلب بأسيوط .

٥ — مشروع توسيع معمل المصل واللقاح وإنشاء معمل المستحضرات الحيوية ويشمل توسيع معمل المصل الأقسام الآتية : ـ

معمل المادة الجدرية ـ مبنى القوة المركبة ـ تعدد حظائر حيوانات التجارب ـ إنشاء مزرعة لتربيتها ـ وتوسيع مبنى المخازن .

ويتكون معمل المستحضرات الحيوية من الأقسام الآتية : ـ

معمل باثولوجى إكلينيكى لأبحاث الدم ـ مركز لنقل الدم ـ معمل الفيروس والتيفوس ـ قسم البلازما وتنقية الأمصال ـ القسم الكيماوى الحيوى ـ قسم الطبيعة الحيوية ـ قسم المراقبة العامة للمستحضرات الحيوية .

## الحجر الصحى

تقوم مصلحة الحجر الصحى طبقاً لمرسوم إنشائها ، باتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول الأمراض الوبائية بطريق البحر أو البر أو الجو للجمهورية المصرية ، أو نقلها منها إلى الخارج ، وبتقرير التدابير الخاصة للرقابة الصحية على الحجاج عند توجيههم إلى الحجاز أو إلى عودتهم منها ، وبفرض رقابة دائمة على الحالة الصحية لواردات البلاد الأجنبية أو بإعطاء البيانات وإجراء الإخطارات اللازمة ، وعلى الأخص ما نصت عليه المساعدات الصحية الدولية بهذا الشأن .

ويقوم بتنفيذ هذه الإجراءات فى مختلف الموانىء والمطارات ، إدارات ومكاتب تفرض رقابة دائمة حازمة على واردات البلاد الأجنبية ، ووسائل النقل المختلفة من سفن وطائرات وسيارات ، وكذلك يوجد محجر الطور الذى يتخذ فيه ما يلزم لمنع تسرب أى مرض وبائى لداخل البلاد أثناء موسم الحج .

ويوجد بالادارات وبمحجر الطور منشآت وأدوات التبخير والتطهير ، عدا وسائل انتقال من لنشات وخلافه لمعاينة السفن فى عرض البحر .

وقد قامت المصلحة بإعادة النظر فى اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بأعمال الحجر الصحى ، تمهيداً لتبسيط الإجراءات وإعداد تعليمات مفصلة وافية فيما يتخذ من إجراءات صحية نحو الملاحة البحرية والجوية ، أو تلك التى تتخذ نحو البضائع الخاضعة للحجر الصحى ، بما لا يتعارض والنظم المتفق عليها دولياً للمحافظة على سلامة البلاد من تسرب الأمراض الكورنتينية اليها . وكذلك إعادة النظر فى رسوم الحجر الصحى والعمل على تخفيضها ، وإلغاء رسوم الركاب سواء القادمين منهم بالطائرات أو البواخر ، وكذلك تخفيض الرسوم المقررة على الجلود ومنتجات الحيوان ، تسهيلا لحركة التجارة

وتيسيرا على المسافرين واجتذاب السائحين ، والنهوض بالمصلحة بتحسين وسائلها التى تستعمل فى عمليات التبخير والتطهير على اختلاف أنواعها . وكذلك تحسين الوسائل التى يستعملها المسئولون للانتقال بحرا لاستقبال السفن ، لكى تحصل على حرية الاتصال فى إجراء العمليات دون أى تأخير .

وكذلك العمل على توفير أسباب الراحة للحجاج فى محجر الطور ، بعد تأدية فريضة الحج ، سواء فيما يختص بمراحل انتقالهم وأمتعتهم من السفن القادمين عليها إلى الأقسام المعدة لاقامتهم فى المحجر ، أو فى شراء ما يلزمهم من أغذية طول مدة إقامتهم .

وتمشيا مع سياسة العهد الحاضر واعتمادا على الاجراءات التى تتخذها وزارة الصحة بالسودان ، تم إلغاء مكتب الحجر الصحى بالخرطوم وإلغاء القرار الوزارى الذى كان يحتم على الطائرات القادمة من الجنوب بالهبوط فى الأقصر لاتخاذ الاجراءات الصحية عليها ، قبل مواصلتها السفر إلى موانىء القاهرة الجوية ، على أن يقوم ربابنة الطائرات برشها من الداخل وهى محلقة فى الجو ، قبل هبوطها على أرض المطار .

وكذلك تم إلغاء القرار الوزارى الذى كان يحتم على الطائرات القادمة من الغرب بالهبوط فى مرسى مطروح ، وفى ذلك — كما فى إلغاء القرار الوزارى المنوه عنه فى البند السابق — تسهيل للملاحة الجوية ولتفادى ما قد ينشأ عنهما من التماس شركات الطيران طريقا آخر لرحلاتها غير سماء الجمهورية المصرية . واتخذ فى الوقت نفسه مايلزم للمحافظة على سلامة البلاد من تسرب الأمراض الوبائية إليها .

وقد تم تركيب ماكينة لصنع الثلج فى محجر الطور علاوة على الماكينة المركبة حالياً ، لتعمل الماكينتان فى موسم عودة الحجاج .

**أما المشروعات والإصلاحات التى فى سبيل التنفيذ فهناك بيانها :**

١ — مشروع مرسوم بقانون بتعديل لائحة الرسوم ، ( قانون ٧٦ لسنة ١٩٤٣ الصادر بالرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحى ) يتناول تخفيض رسوم العمليات التى يتطلب أمر تنفيذها — من الناحية المادية — مصاريف تقل قيمتها عن الرسوم الجارى تحصيلها عليها ، وهذا المشروع فى طريقه لاستصدار قانون به .

٢ ــ إنشاء أربعة أقسام جديدة فى محجر الطور مزودة بوسائل الراحة ، وستخصص هذه الأقسام لإقامة حجاج الطائرات ، نظراً لإقبال الحجاج المتزايد على السفر للأقطار الحجازية بطريق الجو .

ويجرى حالياً إعداد ما يلزم من أثاث لها فى حدود مبلغ ٥٠٠٠ ج معتمد لهذا الغرض .

٣ ــ إنشاء غرفة ثلاجة لحفظ المأكولات فى محجر الطور ، الغرض منها حفظ الأغذية للحجاج أثناء الموسم ، علاوة على حفظ تموين الموظفين فى تلك المنطقة النائية . وقد عهد إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء بذلك فى حدود مبلغ ٤٥٠٠ جنيه .

٤ ــ شراء وتركيب كباس لضغط الهواء لتغذية ماكينات الإنارة بمحجر الطور ، ولإمكان تزويد بلدة الطور بالتيار الكهربائى .

٥ ــ توسيع آبار محجر الطور لزيادة كمية ما يخزن من المياه العذبة ، لتموين الحجاج أثناء إقامتهم بالمحجر . وقد حفر بئر وتم تركيب ماكينة لرفع المياه ، وينتظر استلامها نهائياً قبل موسم الحج القادم .

٦ ــ توريد وتركيب وحدتين كهربائيتين كل منهما ١٠٠ ك . وات لزيادة الانارة بالمحجر ، بمناسبة إنشاء الأقسام الجديدة للطائرات ، وتزويد بلدة الطور بالانارة وذلك فى حدود مبلغ ٧٠٠٠ جنيه لهذا الغرض . وقد أعدت المواصفات الفنية اللازمة وسيجرى طرحها فى مناقصة عامة .

٧ ــ إنشاء فرق جديدة لإدارة الحجر الصحى ببور سعيد .

٨ ــ إصلاح الرفاص (اللنش) المثبت عليه جهاز التطهير (كلايتون) الذى يعمل بإدارة ميناء السويس .

٩ ــ توريد قزان بخار للرفاص الساهر الذى يعمل بإدارة الحجر الصحى بالسويس ، لقدم الخزان الحالى ولطول مدة استعماله .

١٠ ــ شراء ماكينات للرفاص ( لنشات ) لقدم الماكينات الحالية لطول مدة استعمالها .

# الرخص

قام المسئولون بتدارك أسباب الشكوى لأصحاب المصانع واتحاد الصناعات من إجراءات استصدار رخص المحلات الخاضعة للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ وما يعتورها من تعقيدات ، نظراً لطول المدة وكثرة الأخذ والرد بين جهات الاختصاص المتعددة .

فتكونت اللجان لإعادة النظر فى تعديل القانون ١٣ لسنة ١٩٠٤ ليتمشى مع نهضة البلاد الصناعية ، وتطبيق نظام اللامركزية فى الترخيص حتى يمكن صرف الرخصة مباشرة من المديرية أو المحافظة التابع لها المحل دون حاجة ما إلى إعادة الرأى فى كل كبيرة وصغيرة ، الأمر الذى كان يكلف أصحاب المحال كثيرا من الجهد والوقت ، فى الانتقال من أقاصى الصعيد ومن أطراف الوجه البحرى لنهو أعمالهم .

# التفتيش الفنى

تكونت هذه المصلحة فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ على أنقاض قسم التفاتيش الصحية ، وقسمت الجمهورية تقسيما جغرافيا إلى أربع مناطق ، يختص كل مفتش عام بمنطقة منها ، ويكون مسئولا بالإشراف على جميع أعمال تلك المنطقة بالتفتيش الدورى الشهرى والمفاجىء على جميع الوحدات التابعة لمصلحة الوزارة ، ومراجعة جميع التقادير المرفوعة إليه من مفتش صحة المديريات والمحافظات . وعليه أن يقدم هذه التقارير بملاحظاته لمدير عام المصلحة علاوة على ما يتولاه من أعمال التحقيقات فى دائرة اختصاصه — وقد رئى ألا تقل فترة التفتيش فى كل شهر عن خمسة عشر يوما .

ويتضح مما ذكر عن رسالة المصلحة ، أن الأمر أصبح يدعو إلى ضرورة تنسيق أعمال التفتيش المتناثرة بين مصالح الوزارة المختلفة والمنفصلة من أعمال هذه المصلحة ، بوضع أعمال مفتشى جميع المصالح المذكورة تحت إشراف مصلحة التفتيش الفنى . حتى يصبح التفتيش عملية واحدة منظمة كاملة ، وإلا تكررت وتناثرت الجهود وقل الانتاج ، فوق أن فى تبعية جميع مفتشى مصالح الوزارة المختلفة لمصلحة التفتيش الفنى ، ما يكسب المفتشين استقلالا وحيادا لا يتوفر بوضعهم الحالى ، فلا يتأثر بتبعيتهم لرئاساتهم المختلفة.

وبذلك وحده يمكن للمصالح الأخرى وأقسامها أن تتفرغ بصفة أساسية إلى واجبها الأهم ، الذى يقتصر على إجراء الدراسات والأبحاث الفنية ، واستخلاص النتائج من التجارب والنظم التى تقوم بها ، أو تعميم وحدات وإقامة منشآت للنهوض بالحالة الصحية والطبية بالبلاد ، فلا يعوقها فى ذلك أعمال التفتيش والتحقيقات ، بما يشغل وقتها ويحيدها عن الطريق القويم .

وعلاوة على ما تقدم ، فانه مامن شك فى أن موضوع التدريب الفنى والإدارى لجميع الموظفين المستجدين من الأهمية بمكان ، ويحتل الآن فى البلاد الأجنبية المكان الأول ، وله إدارات ومصالح تشرف على تنظيمه وإجراءاته بالنسبة لكل فرع من فروع العمل الفنى والإدارى . وكذلك تنظيم الدراسات الدورية لقدامى الفنيين ؛ التى عن طريقها يمكنهم الوقوف على كل حديث أو مستجد ، فهو من أهم الأمور التى يجب أن تهدف اليه الوزارة . ولا مراء فى أن جميع نواحى التجديد والتنسيق والتنظيم والتدريب يقع ضمن نطاق اختصاص مصلحة التفتيش الفنى ، حيث أنها هى المصلحة الوحيدة التى يمكن أن تكون حلقة اتصال محكمة بين جميع مصالح الوزارة المختلفة ؛ تحقيقا لسياسة العهد الحاضر .

## الصيدليات

يتكون قسم الصيدليات من مدير ووكيل و١٣ مفتشا . بما أن أعمال القسم كثيرة ومتشعبة ، إذ يقوم المفتشون بالتفتيش على الآتى :

| | |
|---|---|
| وحدات حكومية عددها . | ٧٥٣ |
| صيدليات أهلية . | ٧٧٩ |
| مخازن أدوية سامة جدول ١ و ٢ . | ٨٥ |
| مخازن سامة جدول ٤ للصناعة . | ٢٢٧ |
| مخازن بسيطة . | ٢٣٠ |
| مخازن نباتات طبية | ٣٥ |
| مصانع أدوية . | ٤٧ |

| | |
|---|---|
| وسطاء بمستودعات . | ١٣٧ |
| وسطاء بدون مستودعات . | ٨ |
| مستشفيات ومستوصفات أهلية . | ١٦٩ |
| | ٢ر٤٧٠ |

هذا عدا جرد مخازن أدوية الوزارة سنويا ، وتحقيق الشكاوى ، ثم أداء الشهادة فى المحاكم للمخالفات التى تقع من هذه الوحدات ، كذلك التفتيش على بطاقات الرخص التى يطلبها الأطباء لمرضاهم أو مستشفياتهم . وعلاوة على أعمال القسم من منح الرخص والهيمنة على التصريح باستيراد المخدرات ، وتصدير الأدوية واستيرادها ، وتسعير الأدوية وغير ذلك .

## المستشفيات الجامعية

تشرف مصلحة المستشفيات الجامعية على إدارة كل من مستشفيات جامعتى القاهرة والإسكندرية .

وتشتمل مستشفيات جامعة القاهرة على :

أولا — مستشفى المنيل الجامعى وهو مستشفى كبير بأرض جزيرة الروضة بالمنيل ، وتبلغ مساحته ٥٣ فدانا تقريبا وقد بنى هذا المستشفى على أحدث طراز ، على أن يسع ألفى سرير فى المستقبل وكان عدد أسرته يوم أن كان تابعا لوزارة الصحة ١٢١٦ سريرا ثم زيدت عاما بعد عام إلى أن بلغت أسرته الآن ١٧٦٦ سريرا موزعة على الأقسام الآتية : الأمراض الباطنية ، والعصبية ، والصدرية ، وجراحة الأعصاب ، وجراحة الصدر ، والمسالك البولية ، والجراحة العامة ؛ وطب المناطق الحارة ، والرمد ، وأمراض النساء ، والولادة ؛ والأشعة والإسعاف وقد خصص للعمليات جناح خاص يحوى اثنتى عشرة غرفة ؛ كما أن بالمستشفى معهدا خاصا للأشعة والعلاج بها ، والعلاج بالراديوم . وقد ألحق بالمستشفى مبنى خاص للعيادة الخارجيــــة ، لمعالجة المرضى المستجدين

والمترددين . وبالعيادة الخارجية قسم خاص بمدرسة طب الأسنان وعيادتها الخارجية ، وكذلك قسم خاص للعلاج بالكهرباء والتدليك .

ثانيا — مستشفى قصر العيني : ويعد أقدم المستشفيات فى مصر ويرجع تاريخه إلى عام ١٨٣٧ حين نبتت فكرة نقل مستشفى أبى زعبل ومدرسة الطب من مكانهما القديم بجهة أبى زعبل ، إلى مكانهما الحالى بقصر العينى . إذ وجد كلوت بك فيه من المبررات والمزايا التى تشجع على النقل إليه ، وأهمها سهولة انتقال المرضى إليه دون أدنى مشقة أو كبير عناء . ولقد كان هذا المستشفى إلى ماقبل عام ١٩٢٤ يحتوى على ٦٥٠ سريرا ثم وجه القائمون بالأمر عناية خاصة بهذا المستشفى ، فأدخل عليه كثير من التعديلات والانشاءات وزاد بالتالى عدد أسرته عاما بعد عام ، إلى أن بلغ وهو تابع لوزارة الصحة ١١٧٤ سريرا ، ثم أخذت قوته فى الازدياد إلى أن بلغت الآن ١٢١٠ أسرة موزعة على الأقسام الآتية : الجراحة العامة ، وجراحة العظام ، وجراحة الأنف ، والأذن والحنجرة ، والأمراض الجلدية ، والتناسلية ، والأمراض الباطنية ، وقسم صغير لأمراض النساء والولادة .

ثالثا — مستشفى الأطفال بالمنيرة : كان هذا المستشفى فى بادىء الأمر تابعاً لجمعية رعاية الطفل حيث كانت تتولى الانفاق عليه ، وقد رأى ولاة الأمور العمل على تخصيص مستشفى للأطفال ، فضمته إلى حظيرة المستشفيات الجامعية . وكان يحوى بضعة أسرة يعالج فيها مرضى الأمراض الباطنية فقط ، ثم أخذ فى النهوض والاتساع ، وأدخلت على مبانيه تعديلات كثيرة وأضيفت إليها إنشاءات أخرى جهزت بأحدث جهاز وأتم تأثيث ، لكى يفى بالأغراض المقصودة . وقد كان عدد أسرته ٦٢ عام ١٩٣٥ وكانت كلها مخصصة للأمراض الباطنية ، ثم زيدت إلى ١١٨ سريراً . وهكذا إلى أن وصلت ١٣٩ سريراً عام ١٩٥١ ، ثم أنشىء به عام ١٩٣٩ قسم للجراحة بأسرة عددها تسع ، زيدت إلى ٣٠ ثم إلى ٣٨ سريراً عام ١٩٥١ . وقسم آخر لجراحة الأنف والأذن والحنجرة ، بأسرة تعدادها تسع . كما أنشىء به قسم داخلى لطب الأسنان ،

تعداده ثلاث أسرة الان ، وقسم آخر للرمد بلغت أسرته أربعاً . وبلغ عدد أسرة هذا المستشفى عند ما كان تابعاً لوزارة الصحة ١٦١ سريراً ثم زيدت عاماً بعد عام ، إلى أن بلغت الآن ٣٠٩ أسرة . وهناك جناح خاص بالمستشفى المذكور لمرضى العيادة الخارجية ، ويحوى أقسام الأمراض الباطنية والجراحة والرمد والأنف والأذن والحجرة ، والأمراض الجلدية ، وقسم خاص بالأشعة وآخر لطب الأسنان .

أما مستشفيات جامعة الاسكندرية فكانت تشتمل على :

اولا — مستشفى الأسكندرية الجامعي : وتبلغ مساحته مايقرب من خمسة عشر فداناً وكان عدد أسرته ٥٢٢ سريراً عام ١٩٤٤ ثم زيدت إلى أن بلغت الآن ٧٦١ سريراً موزعة على الأقسام الآتية : الأمراض الباطنية ، والجراحة العامة ، والرمد ، والأمراض الجلدية والتناسلية ، وجراحة الأذن والحنجرة ، والأسنان . وملحق بهذا المستشفى مبنى خاص للعيادة الخارجية لمعالجة المرضى المستجدين والمترددين .

ثانياً — مستشفى الشاطبي : وكان ملحقا بالمستشفى الرئيسى وبلغت أسرته ١٩٢ سريراً عام ١٩٤٤ وكانت تعالج به بعض الحالات المزمنة من الأمراض الباطنية ، والجراحه فقط إلا أنه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ أخلى هـذا المستشفى من أسرته حيث تسلم المبنى لإدارة الجيش .

ثالثا — مستشفى الأطفال : أنشىء حديثا وكان يتبع فى إدارته صحة مجلس بلدى الاسكندرية ، الى أن تسلمت جامعة الاسكندرية عام ١٩٤٤ حيث ضم الى حظيرة مصلحة المستشفيات الجامعيه . وكان يحتوى وقتذاك على ٥٥ سريرا ثم زيدت الى أن بلغت الآن ٥٧ سريرا فقط .

رابعا — مستشفى الحدراء الجامعى . كان معروفا باسم « الانجلوسويس » تيودور فليدنسر . وبنى المستشفى الحالى عـام ١٩٠٧ ويقع فى جهة الحدراء وتبلغ مساحة الأرض المقام عليها ٢١٠٠٠ متر مربع . ومما تحسن الاشارة اليه أن تاريخ عقد بيع المستشفى المذكور ١٩٥١/٦/٣ وأن مصلحة

المستشفيات الجامعية تسلمه بتاريخ ٣/٩/١٩٥١ ووضعت يدها عليه . وفى أوائل مارس سنة ١٩٥٢ صرح باصلاحات وترميات وقتيه بالمستشفى . وبدىء العمل به بافتتاح قسم أمراض النساء والولادة ، وتلا ذلك افتتاح قسمى جراحة العظام والمسالك البوليه ، ثم قسم للجراحة العامه ، والصدر ، والأعصاب فى أواخر عام ١٩٥٣ . وقد بلغ عدد أسرته الآن ٢٥١ سريرا على أن الأمل معقود على إبلاغ قوته الى ٣٠٠ سريرا .

أما مستشفيات جامعة هليوبوليس فتشتمل على :

اولا — مستشفى الدمرداش الجامعى : بدأ هذا المستشفى بمائة سرير زيدت الى أن بلغت الآن ٦١٤ سريرا موزعة على الأمراض الباطنية ، والجراحة العامه ، وجراحة العظام ، والرمد ، والامراض الجلديه ، والتناسليه ، ، والمسالك البوليه ، وجراحة الانف والأذن والحنجرة .

ثانيا — مستشفى الأطفال بالعباسية : وقد بدأ بمائة وثلاثة عشر سريراً ، ثم زيدت إلى أن بلغت الآن ١٩٤ سريراً موزعة على أمراض النساء والولادة والأطفال .

عدد أسرة وحدات مصلحة المستشفيات الجامعية

| اسم المستشفى | عدد الأسرة | |
|---|---|---|
| مستشفى المنيل الجامعى | ١٧٦٦ | جامعة القاهرة |
| « قصر العينى | ١٢٠١ | |
| « الأطفال بالمنيرة | ٢٠٩ | |
| « الدمرداش الجامعى | ٦١٤ | جامعة هليوبوليس |
| « الأطفال بالعباسية | ١٩٤ | |
| « الإسكندرية الجامعى | ٧٦١ | جامعة الاسكندرية |
| « الحدارء الجامعى | ٢٥١ | |
| « الأطفال بالاسكندرية | ٥٧ | |
| الجملة | ٥٠٥٣ | سريرا |

# الرعاية الاجتماعية

إن الثورة الاصلاحية الشاملة التي تقوم بها حكومة الشعب ، قد ضاعفت المسئوليات الكبيرة والخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب التي تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية... انها مشروعات حكومة الشعب التي تعبر عن شعور الشعب واحساساته ورغباته .

كانت مهمة هذه الوزارة في العهود الماضية تتلخص في نشر ألوان من الدعاية المبتذلة التي مل الشعب سماعها باسم محاربة الفقر والجهل والمرض ، وكانت أعمالها ألا تعدو معالجة المشاكل معالجة سطحية بقصد تسليط الأضواء على شخصيات الوزراء وعلى الأحزاب التي تتولى الحكم .

وجاء العهد الحاضر فاذا به أمام تركة مثقلة ومشاكل معقدة واتجاهات كانت توضع أمام الرأي العام بقصد تسكينه .

وبدأت حكومة الشعب أولى خطواتها بدراسة وظيفة وزارة الشئون الاجتماعية وما يجب أن تؤديه من خدمات بوصفها وزارة رئيسية في الدولة . وخصص عام بأكمله لدراسة المشروعات الجسيمة دراسة مجدية ووضعت اقتراحات وتوجيهات ، وبرزت بعض المشروعات التي لها طابع الاستدامة والاستقرار كمشروع المساكن الشعبية والضمان الاجتماعي والتعاون ورعاية شئون العمال واصلاح القرية وتوجيهها عن طريق المراكز الاجتماعية ، وإنشاء وحدات مجمعة .

## الضمان الاجتماعي

تتحمل الدولة في المجتمعات الحديثة مسئولية ضمان العيش للأفراد الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم لأسباب خارجة عن إرادتهم ، لذلك تقوم الدولة بتقديم المساعدات الاجتماعية وتوفير المعاشات لهؤلاء الأفراد لتضمن حداً أدنى من الدخل يمكنهم من أن يحيوا

حياة كريمة ، على أن تكون هذه الدخول حقاً لهؤلاء الأفراد على الدولة ، لا منحة تتصدق بها عليهم ، وهذا هو نظام الضمان الاجتماعى .

وكان من واجب مصر أن تساير التطور الاجتماعى وأن تأخذ فى الاتجاهات المعاصرة فى الرعاية الاجتماعية . فقام فيها نظام صرف المعاشات الشهرية لبعض فئات المحتاجين وهم : الأرامل ذوات الأولاد ، والأيتام ، والعاجزين عجزا كليا ، والذين بلغوا سن الشيخوخة ، ذكوراً كانوا أم أناثا .

وقد وضع المشروع على أسس علمية شملت كل مرحلة من مراحل إعداده ، فدرست نظم الضمان الاجتماعى القائمة فى البلاد الأخرى ، واقتبس المشروع المصرى على أساس أن مصر بلد زراعى الغالبية العظمى فيه سكان الريف ومن عمال الزراعة ، كما حدد الطوائف الأشد حاجة إلى المساعدة على أساس دراسة إحصائية لآلاف من الأسر ، كذلك حددت فئات المعاشات على ضوء دراسة تكاليف الحد الأدنى للمعيشة فى الريف والحضر وروعى فى تقديرها أن تكون متواضعة لا ترهق ميزانية الدولة .

وإلى جانب هذه الاعباء قامت مصلحة الضمان الاجتماعى تبحث حالات مهاجرى فلسطين فصرفت مبلغ ٣٣٦٦٠ جنيها إلى ٤٣٣ أسرة منهم ، وفى إغاثة منكوبى حوادث القنال فوزعت عليهم مبلغ ١٧٨,٣٤٦ جنيها ، وفى إغاثة مشردى أوربا المسلمين فساعدتهم بمبلغ ٢٥٦٥ جنيها ، وكذلك مد يد المعونة إلى أصحاب المحال الصغيرة التى احترقت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بالقاهرة .

## المؤسسة النموذجية للعميان بالزيتون :

عقدت اتفاقية بين الحكومة المصرية وهيئة الأمم المتحدة على إدارة مؤسسة اقليمية تدريبية لتأهيل العميان بالقاهرة . الغرض منها أن تكون نموذجا للدول العربية بحيث تشتمل على جميع أنواع الخدمات التى تؤدى للعميان ، إلى جانب تدريب فنيين يفدون إليها من الدول العربية .

ورأت الوزارة تكليف الجمعية المصرية لرعاية العميان بادارة هذه المؤسسة فى مبناها بالزيتون بشروط خاصة مع صرف اعانة تغطى جميع نفقات الادارة السنوية .

ويتسع المبنى لقبول ١٢٨ من الأولاد بالنظام الداخلي و ١٦ من المدربين . وبدأ العمل فيها فى أغسطس سنة ١٩٥٣ وبها الآن حوالى ٥٠ ولدا .

وقد أوفدت الأمم المتحدة فى يناير الماضى خبيراً لإدارة المؤسسة لمدة عام وخبيرة فى الرعاية المنزلية بها لمدة عام أيضاً ، كما أوفدت خبيرا آخر فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ للتوجيه المهنى للصناعات من منظمة العمل الدولية ويقوم هؤلاء الخبراء بتدريب المصريين أثناء إقامتهم .

كما قامت الأمم المتحدة بتدريب اثنين من موظفى قسم التأهيل إحدهما لادارة المؤسسة والثانى لادارة قسم الزيارات المنزلية بها وقد عادا من بعثتهما واعيرا للمؤسسة . وبتدريب مصرى على ادارة مطبعة بريل فى فرنسا وألحق بالمؤسسة . كما اتفق مع وزارة المعارف على أن تلحق بالمؤسسة احد مدرسيها لتعليم العميان من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ وبدأت المؤسسة فى قبول طلبات الالتحاق بها وتحرر لجامعة الدول العربية بأن المؤسسة على استعداد لقبول بعض الأولاد العميان من الدول العربية. وكذلك لترشيح فنيين للتدريب بها . ووافقت الأمم المتحدة مبدئياً على تحمل نفقات الذين يفدون من الأمم العربية الأخرى أما الذين سيوفدون من مصر فستتحمل نفقاتهم الحكومة المصرية .

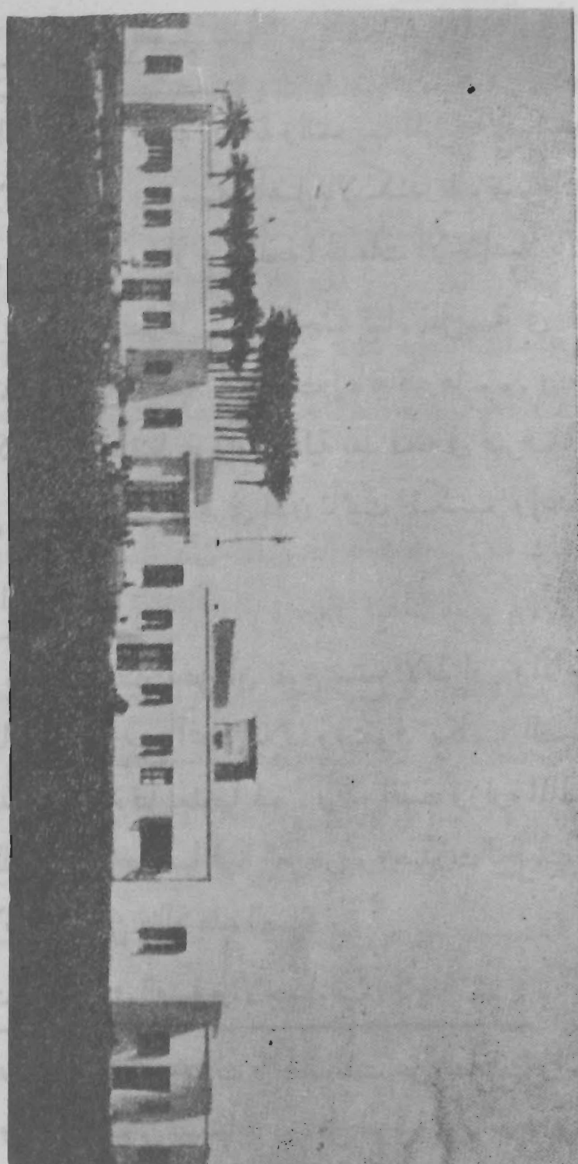
## مكتب التأهيل المهنى بالقاهرة :

ويقوم على أساس توجيه ذوى العاهات على ضوء اختبارهم طبيا ونفسيا ومهنيا وبحث حالتهم الاجتماعية ثم تتبع توجيههم حتى يلحقون باعمال ويستقرون بها . ويعمل بالمكتب رئيس وباحث اجتماعى وسكرتير كما يعمل به بعض الوقت اخصائى نفسى واخصائى فنى فى التوجيه الصناعى .

وقد قررت الوزارة إلحاق هذا المكتب ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ بهيئة أهلية وهى مؤسسة التأهيل بالقاهرة مع صرف إعانة سنوية لها نظير ذلك قدرها ٤٠٠٠ جنيه .

## مؤسسة التأهيل بالقاهرة :

تم الاتفاق مع جمعية يوم المستشفيات على استعمال مبناها لادارة مؤسسة للتأهيل بمعرفة لجنة مشتركة من تلك الجمعية والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ووزارة الشئون



مركز اجتماعي ريفي

الاجتماعية وقد الحقت هذه المؤسسة كهيئة مستقلة بمصلحة الخدمات الاجتماعية وبدأت خطوات تنفيذ المشروع فعلا بمعاونة المصلحة وستفتح أبواب المؤسسة لقبول ذوى العاهات .

## مكتب ومؤسسة التأهيل بالاسكندرية :

وضع مشروع بالاتفاق مع جماعة الاعانة والتدريب المهنى بالاسكندرية ومصلحة الخدمات الاجتماعية لاقامة مكتب ومؤسسة للتأهيل بالاسكندرية ، تديره الجمعية المذكورة بمعاونة تفتيش الضمان الاجتماعى وفروع مصلحة الخدمات الاجتماعية بالاسكندرية .

وقد صرفت الوزارة إعانة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه لبناء المؤسسة فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ على أن يتم التنفيذ فى ظرف سنة كما صرفت إعانة قدرها ٤٠٠٠ جنيه لإعداد مكتب التاهيل بالاسكندرية ، ثم تنظر وزارة المالية بعد فتحه فى صرف اعانة لادارته السنوية وقدرها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ويجرى الآن تأثيث المكتب وإعداده للعمل .

## الأطراف والأجهزة الصناعيــة :

اتفق مع جمعية يوم المستشفيات على أن تقوم بمنح الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية لذوى العاهات فى جميع أنحاء البلاد وستقوم مكانب الضمان الاجتماعى ببحث حالة مستحقى هذه الأجهزة قبل منحها لهم . وقد وافقت وزارة المالية على صرف مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه للجمعية لتخصيصها لهذا الغرض . وصدرت التعليمات لجميع مكاتب الضمان الاجتماعى بالاشراف على نظام هذه العملية .

## تسجيل ذوى العاهات والبحوث الفنية والاحصاءات الخاصة بهم :

نظرا لما يعوزه هذا الميدان من بحوث واحصاءات عن العاهات وأسبابها وآثارها فى القدرة على العمل وأهمية ذلك فى استنباط وسائل الوقاية من العجز . وتحديد مدى كفاية الخدمات وملاءمتها لذوى العاهات . بدأ العمل فى إعداد سجل عام لتسجيل ذوى العاهات المتقدمين لمكاتب الضمان وذلك فى بطاقات خاصة تشمل البيانات المطلوبة تمهيدا لاجراء البحث الشامل عنهم . وقد وزعت فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ نشرة خاصة على فروع المصلحة للتعاونة فى جمع هذه البيانات .

### إعداد اخصائيين فى التأهيل :

أعدت المصلحة مشروعا لتنظيم دراسة خاصة لإعداد اخصائيين فى التأهيل المهنى وافقت عليه وزارة المالية فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبدأت الخطوات التمهيدية للتنفيذ . وتشمل هذه الدراسة على برنامج نظرى وعلمى فى أنواع المهن المختلفة وتحليلها وما تحتاجه كل مهنة من استعدادات وقدرات خاصة مع دراسة مواد أخرى فى النواحى الطبية والنفسية .

ولما كان التأهيل ميدانا حديثا ، لذلك رأت المصلحة ان توجه عناية خاصة للدعاية عنه حتى يتعاون الفنيون فى خدماته ويقبل أصحاب الأعمال على الإفادة من ذوى العاهات. وقد بدأت الدعاية بطبع نشرة خاصة فى التأهيل، وأسهم موظفو التأهيل بالمصلحة فى الحلقة الاجتماعية الخاصة بالتأهيل التى عقدتها فى رابطة الاصلاح الاجتماعى بالقاهرة هذا العام .

واشتملت ميزانية مصلحة الضمان الاجتماعى للسنة المالية ٥٣ / ١٩٥٤ على تخصيص مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه لتأهيل العجزة .

وهناك مشروع تقوم الجهات المختصة بدراسته وإعداده فى صورته النهائية ، أساسه أن يقوم المواطنون كل فى اقليمه أو قريته بمساعدة بعضهم بعضا ، فتجبى الزكاة فى مواسم معينة ، وتوضع فى صندوق الزكاة بالقرية على أن تتبرع الحكومة لكل قرية أو اقليم بنسبة تتغير تبعا لايراد الصندوق ، وفى الحالة التى سيكون إيراد الصندوق فيها قليلا بسبب فقر الاقليم أو القرية ترتفع نسبة الاعانة الحكومية بحيث تضمن رعاية الفقراء فى هذا الاقليم .

## المساكن الشعبية

قامت الحكومة بفتح جديد فى ميدان التعمير والاسكان، يعتبر الأول من نوعه فى تاريخ مصر . انه ثورة تهدف إلى توفير المسكن اللائق للجميع من عمال وموظفين ومستخدمين وطلبة وغيرهم من ذوى المهن ، وهذا المشروع الذى تبلغ نفقاته حوالى



الفتيـات القرويات يتعلمن التطريز

عشرة ملايين من الجنيهات ؛ ليس سوى المرحلة الأولى من برنامج الإسكان الشعبي الذى ستتم مراحله سنة بعد أخرى .

وتنطوى سياسة المساكن الشعبية على ثلاثة مشروعات رئيسية يقوم أولها على إنشاء مساكن للتمليك لذوى الدخل المحدود ؛ ويقام منها حوالى عشرة آلاف، وتجرى المباحثات مع المختصين بشأن التوسع فى إنشاء مساكن بمنطقة حلوان . نظرا إلى أنها تعتبر الآن من المناطق الصناعية . وبخاصة عند ما يقام مصنع الصلب والحديد بها .

أما المشروع الثانى فيهدف إلى إنشاء عمارات سكنية لذوى الدخل المحدود من طبقات الشعب المختلفة . وتتجه النية إلى إقامة مجموعات كاملة من العمارات . تنتقى لها المواقع المناسبة فى قلب المدينة ؛ حتى تكون سهلة المواصلات من ناحية ؛ وفى وسط العمران من ناحية أخرى .

وقد تم فعلا اختيار بعض المواقع بالاتفاق مع الجهات المختصة ، وسيراعى تزويد كل مجموعة بالمنافع العامة من مدارس وحدائق ومساجد وأسواق .

ويشتمل المشروع الثالث على إزالة الأحياء المتهدمة والمناطق غير الصحية ، وإنشاء مساكن مناسبة لسكان هذه المناطق ، وتقوم لجنة تخطيط مدينة القاهرة بدراسة هذا الموضوع توطئة لوضع المشروع محل التنفيذ .

وقد طرحت بلدية بور سعيد فى مناقصة عامة مشروع إنشاء مساكن شعبية بالمدينة على هيئة عمارات ، كما أن بلدية الاسكندرية بسبيل إنشاء مساكن شعبية فيها .

ويتلخص برنامج إنشاء المساكن الشعبية فى القاهرة على ما يلى :

الجزء الأول : مساكن للتمليك بحلمية الزيتون الدفعة الأولى ٧٦٧ مسكنا نفقاتها الإجمالية ٣٥٥ ألف جنيه ، بدىء فى تنفيذها منذ شهر إبريل الماضى ومدة التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الثانى : الدفعة الثانية من مساكن حلمية الزيتون للتمليك وعددها ٦٣٣ مسكنا تكاليفها الإجمالية ٢٩٠ ألف جنيه .

ويبدأ تنفيذها يوم ١٥ /٨/٥٤ والمدة التى يستغرقها التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا

الجزء الثالث : مساكن للتمليك بإمبابه وعددها ٢٠٠٠ مسكن جملة تكاليفها مليون و٢٤٠ ألف جنيه بدأ فى تنفيذها يوم ١/٥/ ١٩٥٤ ومدة التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الرابع : عمارات للايجار للطبقة المتوسطة بالعباسية ٦٤٠ مسكنا تتكلف ٤٥٠ ألفا بدأ فى تنفيذها يوم ١/٦/٥٤ ويستغرق التنفيذ من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الخامس : مساكن للتمليك بحلوان ٦٠٠ مسكن تتكلف إجمالا ٣٠٠ ألف جنيه ويبدأ فى تنفيذها يوم ١٥/٨/٥٤ .

الجزء السادس : مستعمرة سكنية لعمال السكة الحديد بأبى زعبل وهى عبارة عن ٢٥٠٠ وحدة سكنية تضم مدارس ووحدات علاجية وملاعب وسينما وجملة نفقاتها مليون وخمسمائة ألف جنيه وموعد التنفيذ يوم ١٥/١٠/٥٤ ويستغرق المشروع ٢٤ شهرا .

الجزء السابع : مساكن للعمال بشبرا الخيمة « دفعة أولى » ٢٠٠٠ مسكن مزودة بالمطاعم والمرافق العامة من مدارس ومستشفيات ويبدأ تنفيذها فى ١٥/١٠/٥٤ وجملة تكاليفها ٩٠٠ ألف جنيه ويستغرق المشروع من ١٠ إلى ١٥ شهرا .

الجزء الثامن : دفعة ثانية من المساكن للعمال بشبرا الخيمة عبارة عن ٣٠٠٠ مسكن تتكلف مليونا و ٣٥٠ ألف جنيه يبدأ فى تنفيذها يوم ١٥/١٢/٩٥٤ .

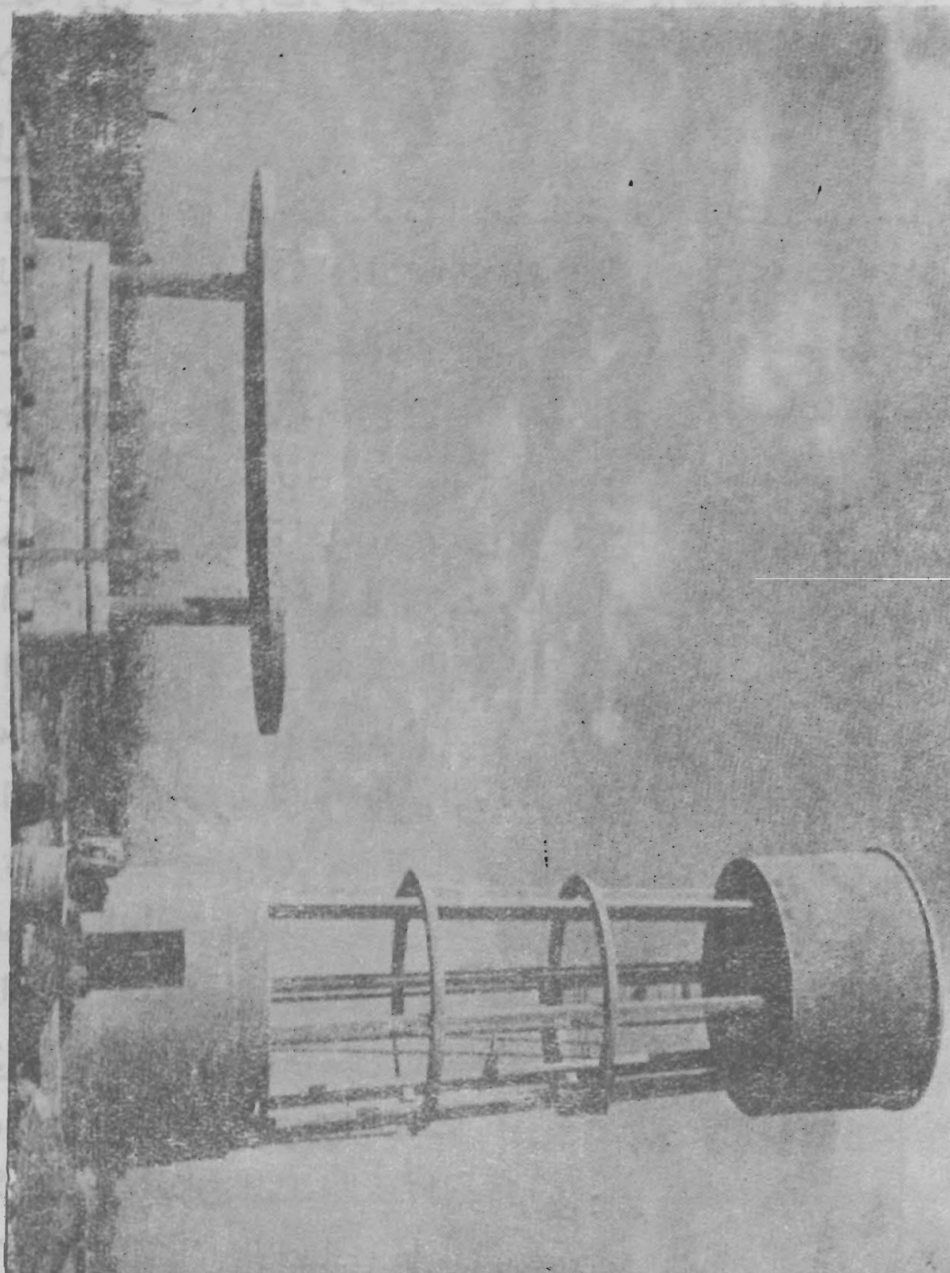
الجزء التاسع : عمارات للطلبة بالعباسية وهى عبارة عن ٥٠٠٠ مسكن تتكلف ٦٠٠ ألف جنيه ويبدأ المشروع يوم ١٥/١١/٥٤ ويتم فى مدة بين ١٠ و١٥ شهرا .

الجزء العاشر : مستعمرة سكنية بالسويس لعمال معمل تكرير البترول تضم ١٠٠٠ مسكن منها ٨٠٠ للعمال و ٢٠٠ للموظفين ويتكلف هذا المشروع ٦٦٠ ألف جنيه ويبدأ فى تنفيذه يوم ١٥/١١/٥٤ .

الجزء الحادى عشر : عمارات سكنية بامبابة وغيرها لإسكان أهالى الأحياء الفقيرة وتشمل ٤٠٠ مسكن تتكلف ١٨٠ ألف جنيه وسيبدأ فى تنفيذها يوم ١٥/١٢/٥٤

الجزء الثانى عشر : مساكن للتمليك بالاسكندرية مجموعها ٥٠٠ مسكن جملة نفقاتها ٣٠٠ الف جنيه ويبدأ فى تنفيذها يوم ١٥/١٢/٥٤

الجزء الثالث عشر : عمارات سكنية للموظفين فى عواصم أربع مديريات عبارة عن ٢٠٠ مسكن تتكلف ١٥٠ ألف جنيه تبدأ فى ١٠/١١/٥٤ وتستغرق المدة بين ١٠ شهور و١٢ شهرا .



عملية صيانة صغيرة في المركز الاجتماعي

وإلى جانب هـــذا قامت وزارة الشئون الاجتماعية ببناء سلسلة من المؤسسات والوحدات الاجتماعية منها : إصلاح مؤسسة الأحداث المشردين بشكنات العباسية فى حدود سبعة آلاف جنيه ، وإنشاء وحدة اجتماعية ورياضية فى مدينة زفتى فى حدود ثمانية آلاف جنيه ، وإنشاء وحدة اجتماعية فى أسوان .

العـــمل والعمال :

إن مصلحة العمل هى الإدارة الحكومية المختصة بالإشراف على شـــئون العمل وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال متخذة كل الوسائل التى من شأنها قيام هذه العلاقات على أساس من التعاون والتكافل لخير المجـموع . وهى تنظم فى مجال اختصاصها كل مايتصل بالنشاط الانتاجى للعمال وظروف عملهم فى المؤسسات الصناعية والتجارية وكل مامن شأنه أن يؤثر فى أحوالهم الاجتماعية ، فهى تتابع حياة العامل وهو لايزال حدثا محتاجاً إلى الرعاية والحماية وتوافقه فى المرحلة الثالثة من حياته حتى يختار الصناعة التى يعمل بها . وذلك بما تعده له من مشروعات التوجيه والتدريب المهنى وتوزيع القوى العاملة . ثم تباشر بعد ذلك العلاقات التى تربطه بصاحب العمل وتسهر على حمايته وضمان حصوله على الأجر العادل لعمله ، وعند وقوع النزاع بينه وبين صاحب العمل تتدخل لتسوية النزاع بالطرق الودية وبوسائل التوفيق والتحكيم .

كما تقوم المصلحة بضمان تعويض العمال عن إصابات العـمل وأمراض المهنة وحصولهم على مكافآتهم نهاية الخدمة وما إلى ذلك من الحقوق والمزايا التى تكفلها لهم القوانين العمالية المختلفه ، وتباشر إلى جانب ذلك الإشراف والتوجيه للمنظمات النقابية العمالية التى تقوم بالدفاع عن حقوق العمال ، وتعمل على تحسين ظروف عملهم وإفادتهم بالخدمات الإجتماعية والصحية التى توفرها لهم .

ويمكن تلخيص أهداف المصلحة البعيدة المدى فيما يلى :

أولا ) إقامة الإنعاش الاقتصادى على أساس مكين من التعاون الصادق بين أصحاب الأعمال والعمال . وهذا التعاون يستمد قوته واستمراره من اقتناع كل من طرفى الإنتاج بأن مصلحتهما فى زيادته وتحسين نوعه . وفى اتخاذ الدولة من الوسائل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة مايكفل حصـول العمال على نصيبهم الحق العادل من غلة الانتاج .



الفتيات القرويات يتعلمن شغل الإبرة

ثانياً ) تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، بحيث تسهم باوفر نصيب فى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . مما يستلزم تنظيم اختيار وتدريب العمال ورفع مستواهم الفنى عن طريق إدخال نظام التدريب المهنى على أوسع نطاق، جنباً لجنب مع تحسين وسائل الانتاج .

ثالثاً ) تنظيم سوق العمل على نحو يكفل الاستقرار للأيدى العاملة وتحقيق الاستخدام الكامل ويحصر البطالة الوقتية فى أضيق الحدود .

رابعاً ) تحقيق السلام الصناعى وصيانته بإقامة العلاقات الطيبة بين أصحاب الأعمال والعمال وتشجيع حركة الرعاية الاجتماعية فى المؤسسات التى لها أثرها الكبير فى تحسين هذه العلاقات .

وتتألف المصلحة من أربع مراقبات رئيسية و٢٢ مكتباً فرعيا بالأقاليم فضلا عن مكاتب التخديم التى تقوم بتسجيل المتعطلين وتوظيفهم وعددها ٦ مكاتب .

أما المراقبات فهى :

١ ــ مراقبة الإبحاث والتشريع :

وتضم إدارات التشريع ــ والعلاقات الدولية ــ والبحوث الفنية والإحصاء .

٢ ــ مراقبة القوى العاملة :

وتضم إدارات : التدريب المهنى ــ والتخديم ــ والهجرة ــ والبطاقات الشخصية .

٣ ــ مراقبة النقابات والعلاقات الصناعية :

وتضم إدارات النقابات والإرشاد والتوجيه النقابى ــ والتوفيق والتحكيم ــ والتعويض والتأمين ــ والمسائل الاجتماعية .

٤ ــ مراقبة التفتيش :

وتضم إدارة التفتيش ــ والمسائل الصحية ــ والوقاية من الإصابات .

وأما مكاتب العمل فتقع فى :

جنوب القاهرة ــ شمال القاهرة ــ الاسكندرية ــ شبرا الخيمة ــ بور سعيد ــ

السويس — دمياط — طنطا — المحلة الكبرى — المنصورة — دمنهور — كفر الدوار — المنيا — قنا — كوم أمبو — أسوان — رأس غارب — القصير — الجيزة — شرق الإسكندرية — الزقازيق — أسيوط .

وكذلك أنشئت مكاتب مصر القديمة — وباب الشعرية — وروض الفرج بالقاهرة ومكتبي الرمل والجمرك بالإسكندرية . ومكتب الإسماعيلية بمحافظة القنال .

ومنذ أن قامت الثورة وما تبعها من القضاء على الإقطاع ، زاد نشاط المصلحة فتمكنت لأول مرة فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر أن تقضى على الفوارق بين العمال الزراعيين وباقى طوائف العمال فعدلت القوانين التى كانت تحكم العلاقات الصناعية ، فصدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ، بدلا من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤ فأصبح للعمال الزراعيين كيان معترف به قانونا منذ صدوره ثم عدلت مادة من مواد القانون الجديد وأضيفت مادة أخرى على المادة ٣٩ مكرر الخاصة بالفصل والتى ضمنت للعمال استقراراً فى أعمالهم .

ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ وقد بسطت بمقتضاه إجراءات التوفيق والتحكيم واختصرت إلى حد كبير .

وكذلك صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال وبصدور هذا القانون أصبح للعمال الزراعيين لأول مرة الحق فى تكوين نقابات كما أجاز القانون قيام اتحاد عام للنقابات .

وفى مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتسجيل وتوظيف العاطلين ، وبمقتضاه أنشئت مكاتب للتخديم يسجل فيها العاطلون أسماءهم وتساعدهم هذه المكاتب على إيجاد عمل لهم فى الوظائف الخالية اذ ألزم القانون أصحاب الأعمال بالإبلاغ عنها وأصبح من الميسور قياس سوق العمل ومعرفة مدى انتشار البطالة . وبذلك تستطيع الحكومة وضع السياسة الاقتصادية الرشيدة التى تكفل العمالة الكاملة والتوظف الكامل .



اجتماع احدى اللجان الأهلية بالمركز الاجتماعي

وأسهمت المصلحة فى إعادة تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل على أساس ديموقراطى سليم بحيث أصبح لكل من أطرافه الثلاثة فى المجلس ( الحكومة ــ العمال أصحاب الأعمال ) نفس عدد الأصوات . وقد افتتح هذا المجلس يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

ولما كانت القوانين العمالية المصرية قد أصبحت تطابق الاتفاقيات والتشريعات الدولية ، فقد انضمت المصلحة فى ١٩٥٤ إلى خمس اتفاقيات دولية من الاتفاقيات التى أصدرتها هيئة العمل الدولى .

وتسهم المصلحة أيضاً بمعاونة خبير التـــدريب المهنى الموفد من هيئة العمل الدولية على إنشاء مركز للتدريب المهنى يفتتح فى يوليو سنة ١٩٥٤ كما أنها بصدد استصدار مرسوم بإنشاء مجلس دائم للتدريب المهنى والكفاية الإنتاجية . وإعداد مركز للتدريب النقابى يفتتح فى سبتمبر القادم ويعمل على تثقيف العمال وتفهيمهم لواجباتهم وحقوقهم .

وزاد ضغط العمل بعد قيام الثورة ، إذ شعر العمال بأن حقوقهم أصبحت أسهل منالا فزادت عدد الشكاوى التى قدمت للمصلحة بعد أن كان عدد الشكاوى الفردية ١٢٣٠٩ شكوى فى عام ١٩٥١ زادت إلى ٣٢٦٨١ فى سنة ١٩٥٢ و ٦٣٤٦٠ فى سنة ١٩٥٣ .

أما الشكاوى الجماعية فكانت ١٢٤٩ فى عام ١٩٥١ فزادت إلى ٦٥٧٧ فى سنة ١٩٥٢ وإلى ٨٣٨١ فى سنة ١٩٥٣ .

وكذلك سجلت مكاتب التخديم ما يقرب من ١٢ ألف عامل متعطل ، وألحقت منهم ٤ آلاف فى أعمال تتفق مع مؤهلاتهم .

وتقدمت الوزارة للمجلس الاستشارى الأعلى للعمل بمشروع للتأمين ضد العجز والشيخوخة ومشروع إنشاء صندوق للادخار للعمال ، وهى خطوة عملية فى سبيل حماية مستقبل العامل ، كما تعمل على توحيد لوائح الجزاءات بالنسبة للمهن المختلفة وفى ذلك نوع من التنظيم والحماية من البطالة .

# تنسيق الخدمات الإجتماعية

بدأ قسم تنسيق الخدمات الإجتماعية نشاطه مع مطلع العهد الجديد ، ويرجع تاريخ إنشائه الى أواخر عام ١٩٥٢ ومنذ ذلك الحين حتى الآن أمكن للقسم أن يحقق المشروعات الآتية : ـ

١ ــ إن مهمة تنسيق الخدمات الاجتماعية نفسها من المشروعات الإجتماعية الهامة هدفها الأول أيجاد رابطة التعاون والعمل المنظم بين الهيئات المعنية بأوجه الرعاية الإجتماعية والقضاء على ما يسودها من تشتت وتضارب .

٢ ـ أمكن جعل تفاتيش الضمان الاجتماعى بعواصم المديريات والمحافظات مراكز لتبادل المعلومات على أسس فنية سليمة وأصبح بكل تفتيش سجلات منظمة تحوى حصرا شاملا لسكان كل منطقة من الذين يحصلون على مساعدات من مختلف الهيئات الحكومية والأهلية والانتفاع بها فى تنظيم صرف المساعدات لعملاء مصلحة الضمان نفسها أو للمستفيدين من الهيئات الأخرى حكومية وأهلية .

٣ ــ كذلك أمكن جعل تفاتيش الضمان مركزا لتبادل الخدمات الاجتماعيه فأصبح بكل تفتيش سجلات منظمة تشمل توزيعا إداريا لمختلف الخدمات الإجتماعية والصحية والثقافية لكل منطقة حتى يمكن التعرف على موارد كل بيئة واحتياجاتها والتى على أساسها تقوم الدراسات الاجتماعيه ومشروعات الإصلاح . كما أصبح بكل تفتيش سجل يحوى نشاط كل هيئة اجتماعيه لتكون أساسا لتوجيه أصحاب الحالات إلى الخدمات التى تلائمهم .

٤ ــ جعل التفاتيش مركزا لإشعاع الوعى الاجتماعى بين الأفراد والهيئات المهتمة بأوجه الرعاية الاجتماعية ، ووسائلها فى ذلك الإتصالات المستمرة الشخصية والرسمية لبث روح التعاون لخدمة المواطنين وقد أثمرت هذه السياسة وأتت بالنتائج الآتيه : ـ

أ ــ تعاون المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للفتيات مع مصلحة الضمان الاجتماعى فى مشروع بحث الحالة الاجتماعية لحى الخليفة ، ووضع التوصيات التى تقوم الوزارة الآن بتنفيذها على أسس اجتماعية حديثة بالتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والأهليه .

ب) ــ ظهرت بكل من مديرية الدقهلية والإسكندرية والبحيرة رغبة صادقة وشعور خالص من الهيئات الحكومية والأهلية فى التعاون والتضافر وتكوين مجلس منظم يضم جميع هذه الهيئات لخدمة بيئاتهم اجتماعيا وصحيا وثقافيا لتقف الى جانب وزارة الشئون الاجتماعية فى تنفيذ مشروعات الإصلاح الاجتماعى وتنظيم الخدمات الاجتماعيه وتنمية مواردها وتوفير احتياجاتها .

ج) ــ وفى كل من المنيا والإسكندرية وضح الاتجاه العلمى للتعاون بين الهيئات الاجتماعيه فى تنفيذ أعمال الضمان الاجتماعى وإسناد مشروع رعاية مرضى السل إلى جمعيات تحسين الصحه .

د) ــ والاتجاه الآن هو تعميم تكوين المجالس الإقليميه والخدمات العامة التى أسفرت عنها سياسة تنسيق الخدمات الاجتماعيه والتى تساير الإتجاه العام للدولة من وجوب قيام كل بيئة بخدمة نفسها .

## الخدمات للفلاح

كانت مصر ولا تزال بلدا زراعيا يعتمد مايقرب من ١٦ مليـــون نسمة ( أى مايوازى ثلاثة أرباع سكانها ) على الزراعة . وكانت الأرض الطيبة تدر على أهلها خيرا كثيرا لما حبتها به الطبيعة من خصب قل أن يوجد له نظير فى جميع بقاع العالم ولاعتدال جوها الذى يساعد على تنوع الزراعات والمحاصيل .

وكان الفلاحون يعيشون عيشة معقولة عندما كان عدد السكان مناسبا للمساحة المنزرعة ولـكن منذ بداية هذا القرن أخذ بعضهم فى الزيادة المضطردة التى لم يقابلها اتساع فى رقعة الأرض الزراعية حتى كادت تضيق بهم إذ أصبح مايخص الفرد الآن حوالى ٣ر. من الفدان وهذا القدر القليل لا يكاد يفى بأقل الحاجات الضرورية .

ولقد اتجهت الدول التى سبقتنا فى المدنية فى أوائل هـذا القرن إلى الصناعة بعد الانقلاب الصناعى فساعـدها ذلك على رفع اقتصادياتها وتوفير المستوى المادى والاجتماعى الملائم لسكانها . وأهملت مصر هذا الاتجاه وظلت معتمدة على الزراعة وحدها مما كان سببا فى سوء حالة الغالبية العظمى من سكانها وكانت النتيجة الطبيعية

لذلك هى انخفاض مستوى المعيشة بين الريفيين وبذلك انتشر بينهم المرض وعم الجهل والفقر ربوع الريف وأصبح الريفيون فى حالة لا يرضى عنها مخلص أو غيور على صالح هذا الوطن .

وأخيرا تنبه نفر قليل من أبناء مصر إلى ما وصلت اليه الحالة بالريف المصرى فوحدوا عزمهم على أن يقوموا بعمل إيجابى لتخليص الريف من هذه العيوب فأخذوا يدرسون الوسائل المختلفة التى اتبعتها كثير من الدول الزراعية والتى تشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ظروف مصر . وكذلك ما قامت به بعض الهيئات الأهلية من محاولات فى هذا السبيل .

واستخلص من هذه الدراسات وتلك التجارب مشروعا مصريا صميما لمحاولة التغلب على مشاكل الريف مجتمعة فى وقت واحد وبأقل التكاليف مع الاستعانة بجهود الأهالى ماديا وأدبيا حتى تضمن تعميمه فى أقصر وقت ممكن وهذا هو مشروع المراكز الاجتماعية .

وأنشئت مصلحة الفلاح فى ١٩٤٠ ولم يكد ينتهى هذا العام حتى أعدت نخبة من الشباب المتحمس لتحمل عبء الرسالة الأولى ولتنفيذ السياسة التى رسمتها الوزارة الوزارة لإصلاح عيوب الريف .

وكان الغرض من إعداد هؤلاء الموظفين هو إنشاء مراكز اجتماعية لتحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى للمواطن وأدت التجربة إلى نتائج باهرة مما دفع وزارة الشئون الاجتماعية إلى الاتجاه لتعميم المشروع فى مختلف القرى فأنشأت فى سنة ١٩٤١ خمسة مراكز اجتماعية زاد عددها بعد سنتين إلى أحد عشر مركزا وحينما ثبت نجاح المشروع قررت الحكومة تعميمه على أن يخدم كل مركز اجتماعى حوالى عشرة آلاف نسمة فى قرية أو عدة قرى متجاورة ، ولا تزال الحكومة ماضية فى هذا الاتجاه فأنشىء حتى الآن مائة وواحد وستون مركزا اجتماعيا تخدم نحو عشر سكان الريف .

وتشمل مبانى المركز أقساما مختلفة أحدها دار الرعاية للأم والطفل وفيها حجرة للفحص وثانية للولادة ، وعنبر للوالدات ومسكنا للزائرة الصحية . ويشمل

القسم الثانى وهو دار الخدمة الاجتماعية ، قاعة للمحاضرات ومكتبه ومكتب للاخصائى الزراعى الاجتماعى . أما القسم الثالث فيشمل عيادة طبية للفحص والعلاج ومعزلا ومكانا لتوزيع الأدوية بالمجان ، ويلحق بهذه الأقسام مسكن الأخصائى الزراعى الاجتماعى ودار للصناعات الريفية كما يبنى على أرض المركز كذلك عملية مياه وحوض لشرب الماشية وحمامات عامة . كذلك تضم منشآت المركز ناديا ريفيا يتبعه ملعب للألعاب الرياضية .

ويعمل موظفو المركز متعاونين مع الموظفين الآخرين تجنبا لتكرار تأدية نفس الخدمات .

أولا — المبادىء التى بنى عليها المشروع : —

١ — ضرورة مساهمة المواطن فى إنشاء المركز بقريتهم .

لكى ينشأ المركز الاجتماعى فى قرية ما ، لابد أن يسهم أهلوها فى إنشائه ولا بد أن يشعروا بفائدته لهم كى يبدأوا الخطوات الإنشائية الأولى . ويبدأ إنشاء المراكز بجمع جانب من المتنورين من أهل القرية الذين سمعوا عن المراكز الاجتماعية وخدماتها ويتناقشون فى الفوائد التى تعود عليهم من إنشاء المركز بقريتهم حتى إذا ما ثبت لهم ذلك ، دعوا أهل القرية إلى اجتماع عام حيث تشرح لهم الفكرة وبعد إقناعهم بها يختارون جماعة من بينهم يرسلون مندوبا إلى مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية لتقديم طلب لانشاء المركز بالقرية . وهكذا لا يكون إنشاء المركز الاجتماعى نتيجة ضغط أو إجبار وإنما هو بنتيجة لرغبات المواطنين وطلبهم .

وللتدليل عمليا على رغبة المواطن جديا فى القيام بالمشروع والمشاركة فيه تشترط وزارة الشئون الاجتماعية أن يجمع الأهالى فيما بينهم ألفا وخمسمائة جنيه يسهم فيها غنيهم وفقيرهم كل حسب مقدرته ، وكذلك ينبغى أن يقدم المواطنون فدانين من الأرض لإقامة منشآت المراكز عليها كما يقدمون المساكن المؤقتة اللازمة ليزاول الموظفون عملهم ، لحين إنشاء المبانى المستديمة ، وتقدم لمصلحة الفلاح كثير من الطلبات لإنشاء مراكز بالقرى فتجعل الأولية للمناطق الأكثر ازدحاما بالسكان والأكثر حاجة للاصلاح وتتم عملية اختيار هذه القرى بمعرفة أخصائيين .

وتسهم الحكومة فى بناء المركز فتقدم معونة قدرها ٦٠٠٠ جنيه لانشاء المبانى كما تعين اللجان سنويا باعانة فى حدود ٥ آلاف جنيه لتنفيذ مشروعاتها الاصلاحية وحين ينفذ أى مشروع فى القرية ينبغى أن يشترك المواطنون بما لا يقل عن ثلاثين فى المائة من نفقاته.

٢ — لا بد أن يكون الاصلاح نتيجة مجهودات الأهالى :—

بعد وصول الموظفين للقرية تدعى الجمعية العمومية للانعقاد، حيث يختار المواطنون من بينهم أعضاء مجلس إدارة يمثل مختلف النزعات والهيئات فى محيطهم، ويختار مجلس الإدارة أعضاءه من خمس لجان أحدها للشئون الاقتصادية والزراعية والثانية للشئون الصحية والعمرانية والثالثة للثقافة والرابعة لتنظيم الأسر والخامسة للمصالحات. ويراعى فى اختيار أعضاء هذه اللجان أن تتوفر فيهم صفات القيادة والرغبة فى الخدمة العامة.

٣ — توجيه أهمية خاصة لدراسة البيئة :

قبل أن تبدأ اللجان الخمس عملها يقوم أعضاؤها بالمساهمة مع موظفى المركز فى إجراء بحث شامل للعائلات فى القرية. والغرض من هذا البحث هو تمكين اللجان من معرفة احتياجات ومشاكل كل عائلة ثم رسم برنامج عملها على هذا الأساس.

٤ — ترابط مختلف أوجه الانعاش الاجتماعى :—

جميع أوجه الحياة الاجتماعية وثيقة الإرتباط ببعضها، وأى تغيير فى إحداها يعقبه تغيير فى سواه، وخدمات المركز الاجتماعى تتناول الحياة الريفية من نواحيها الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية كافة. ومن المسلم به أن أى تغيير فى أحد هذه النواحى لا بد أن يصاحبه تغيير فى العوامل الأخرى، وإلا أصبح عديم الجدوى. فمثلا الاهتمام بتحسين الحالة الصحية مع إهمال النواحى الأخرى قد يؤثر تأثيراً سلبياً على الحالة الاقتصادية، إذ أن تحسين الحالة الصحية لا بد وأن يصاحبه نقص فى نسبة الوفيات، ومن ثم يزداد عدد السكان، فاذا لم يقترن ذلك بإصلاح مماثل فى الحالة الاقتصادية فإن مستوى دخل الفرد يقل.

وتلاحظ المراكز الاجتماعية فكرة ترابط أوجه نواحي الحياة الاجتماعية ، إذ يوجد بكل مركز موظفون فنيون في مختلف الشئون . فيوجد بكل مركز اخصائي زراعي اجتماعي وطبيب وزائرة صحية ومساعد معمل ومدرب رياضي . أما الاخصائي الزراعي الاجتماعي فانه خريج كلية الزراعة ، ويختار على أساس استعداده الشخصي وكفاية العمل في المناطق الريفية ثم يقضي أربعة أشهر في دراسة اجتماعية يمتحن بعدها ، حتى إذا ما اجتاز الامتحان قضى فترة شهر في تدريب عملي بأحد المراكز القديمة .

٥ — مراعاة العادات والتقاليد السائدة : —

تولى المراكز أهمية خاصة للنواحي المعنوية ، إذ تراعى التقاليد والعادات والمعتقدات والقيم السائدة بين الناس ، وتراعى اللجان الخمس حين رسم برامجها الاصلاحية ألا تصطدم بهذه العادات والتقاليد التي يكون جانب منها ضاراً بالمواطنين . وفي بعض الأحيان قد يرى المشرفون على العمل ضرورة إرجاء برنامج معين حينما يرى أن الأذهان لم تتهيأ لتقبله لتعارضه مع عاداتهم ، الأمر الذي يجعل من المستحسن إرجاؤه إلى أن يقتنع الأهالي بفائدته وبذلك يتعاونون في تنفيذه .

٦ — هناك اعتبارات خاصة ينبغي مراعاتها حين تفضيل مشروع على آخر عند التنفيذ .

وتعطى أولوية التنفيذ للمشروعات التي تحقق رغبات عامة ، يشعر بها المواطنون ويكون لها نتائج ملموسة ، ومثل ذلك شغل وقت الفراغ في صناعات بسيطة تزيد دخل الفلاح أو برامج تعليمية تعرض بوسائل فعالة مثل عرض أفلام ثقافية بالسينما وغير ذلك من المشروعات .

ثانياً — وسائل رفع المستوى الاجتماعي للريفيين :

من المسائل الملموسة ، الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد . فإن أفراد الجيل القديم الذين لم يدرسوا بالمدارس والذين لا يزالون يتمسكون بطرقهم العتيقة في أداء الأعمال ولا يقبلون التغيير فيها بادخال الوسائل الحديثة ، هؤلاء يقفون حائلا دون التقدم ويعوقون آمال ورغبات أفراد الجيل الجديد الذي أتيحت لهم فرصة التعليم والذين — لكي يتغلبو على هذه العقبات — ينزحون إلى المدن تاركين الريف

خال من أحسن العناصر التى توجد به ، وقد أدركت ذلك الهيئات الحكومية وخاصة المراكز الاجتماعية فبدأت لجان الثقافة تدرك خطورة هذه المشكلة وبدأت برنامجاً لتعليم الكبار . وقد اتضح للجان الثقافة أن فصول تعليم الكبار كان لها فائدة محدودة ، وأن أحسن وسيلة مشوقة لتقريب الفوارق بين الجيلين هى استعمال الوسائل السمعية والبصرية فى التعليم .

ولهذا تعاونت لجان الثقافة فى كل مديريتين متجاورتين وباشتراكهما سوياً أمكنهما شراء وحدة سينمائية ثقافية ، وتقوم هذه الوحدات بزيارة قرى المراكز مرة كل شهر على الأقل ، وتختار الأفلام التى تزود بها هذه الوحدات على أساس قيمتها التعليمية وتعرض هذه الأفلام مواضيع توضح ما يطرأ من تغيير على عادات الناس لتناسب الحياة السائدة كما تعرض على الفلاحين الوسائل الفنية الحديثة للزراعة وتربية الحيوان ، ويراعى دائماً أن تكون الأفلام المعروضة مرتبطة بالريف وشئونه ، ولهذا تؤدى نتائج حسنة ويقبل على مشاهدتها الكثير من الجنسين ومن كافة الأعمار .

وقد أثبتت الفوانيس السحرية التى تدار بالكيروسين قيمتها كوسيلة لتعليم الكبار لذا طلبت كل لجنة ثقافية تزويدها بأحد هذه الفوانيس وتمكنت مصلحة الفلاح بمعاونة فرع هيئة اليونسكو فى مصر أن تستورد مائة منها من الولايات المتحدة ووزعتها على المراكز الاجتماعية ويتكلف الفانوس نحو ثلاثين جنيها ، كما يتكلف شريط الفانوس نحو خمسة جنيهات ويتكلف طبع كل نسخة منه تسعين قرشاً .

وأثبتت المعسكرات التى أقيمت للكبار من الريفيين أن لها فائدة فى إتاحة الفرص للتعارف بالاخصائيين الاجتماعيين .

وتقام المعسكرات عادة فى المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وذلك لإعطائهم فكرة عن معالم هذه المدن وفكرة عامة عن حياة تغاير حياتهم وبذلك يصبحون أقل جموداً وأكثر استجابة لدواعى الإصلاح ، وفى هذه المعسكرات يجتمع أعضاء اللجان بقصد تبـــادل الآراء ، ومناقشة مشاكلهم واقتراح أنسب وسائل التغلب عليها .

وتستخدم الكتب والمحاضرات والإذاعة كوسائل أخرى لتعليم الكبار وقد

خصصت محطة الإذاعة المصرية وقتا خاصاً لإذاعات تناسب الريفيين وتذاع عادة على هيئة تمثيليات أو قصص .

هذا ومن الرغبات الأساسية الشباب رغبة فى التكوين والإبتداع كما أن من الرغبات الاجتماعية الأساسية الحاجة إلى الشعور بأن الإنسان مقبول لدى الجماعة . وقد أدخلت المراكز الاجتماعية ذلك فى حسابها فعملت على تحقيقها عن طريق الأندية الريفية التى تلحق بالمراكز ويعمل بهذه المراكز مدربون رياضيون يؤدون أعمالهم بتوجيه لجان الثقافة وينتظم الملحقون بهذه الأندية فى جماعات وفرق وتعطى الجوائز للفرقة الفائزة ، وهذا يخلق جوا من التعاون بين أفراد الفريق وجوا من التنافس الحيد بين مختلف الفرق وتلقى المحاضرات والاحاديث وتعرض أشرطة الفوانيس السحرية على الملحقين بهذه الاندية .

وتقيم الأندية الريفية لأعضائها بمعاونة مصلحة الفلاح معسكرات صيفية على شواطىء البحار حيث يحضرون على دفعات تقيم كل منها خمسة عشرة يوماً ويدفع المشترك نصف نفقات إقامته بينما تدفع لجان الثقافة النصف الآخر تشجيعاً للآباء على ارسال ابنائهم لهذه المعسكرات التى أثبتت فائدتها كمراكز لتدريب الشباب إذ يجتمعون سويا للتعاون والتنافس والتعبير عن آرائهم وتنمية شخصياتهم فى جو تسوده علاقات اجتماعية طيبة .

ثالثا : ـــ وسائل رفع المستوى الاقتصادى للريفيين .

وتعمل لجنتا الاقتصاد وتنظيم البر على رفع المستوى الاقتصادى للريفيين وتسعى كلتا اللجنتين إلى أن تكون لخدماتها فائدة مستديمة لا مؤقتة فتعملان على إيجاد عمل للمتعطلين وتدبير مورد رزق مستديم للعائلات المستحقة للمساعدة عن طريق إنشاء الصناعات اليدوية التى تلائم الظروف المحلية وإمداد من يتم تعليمهم بالمواد والأدوات اللازمة لهم وتتعاون لجنة تنظيم البر مع مكتب الضمان الاجتماعى فى المنطقة على تعرف هؤلاء الذين تمكنهم ظروفهم من إعالة أنفسهم وذويهم ثم إعانتهم بالمعاشات والمساعدات المختلفة .

وتهدف الخدمات التي تؤدى عن طريق لجنة الاقتصاد والزراعة إلى زيادة دخل الفلاحين وتحسين إنتاجهم وتدبير مورد رزق ثابت للفقراء منهم وتتبع اللجنة فى ذلك أساليب أهمها : —

أ — الحقول الإرشادية

يوجه أعضاء اللجنة عناية خاصة لنشر الثقافة الزراعية بإنشاء حقل إرشادى يشرف عليه الأخصائى الزراعى الاجتماعى وذلك رغبة فى إرشاد الفلاحين إلى أحدث أساليب الزراعة . وفى نهاية الموسم تجرى مقارنة بين معدل إنتاج الحقل والحقول المجاوره ، وعادة يكون محصول هذا الحقل أوفر ، الأمر الذى يشجع الفلاحين على اتباع الأساليب المقترحة .

ب — مقاومة الآفات الزراعية

تعبئة لجهود المواطنين فى هذا الشأن تنظم لجان الاقتصاد حملات مشتركة لمقاومة هذه الآفات .

جـ — تحسن الانتاج الحيوانى

نظرا لما للثروة الحيوانية من أهمية فإن لجان الاقتصاد توجه جهدها لتحسين الانتاج الحيوانى عن طريق إيجاد سلالات محسنة من الماشية والدواجن وهذا يؤدى إلى زيادة الدخل .

د — تشجيع الصناعات الريفية

نجحت لجان الاقتصاد فى إدخال عدد من الصناعات الريفية التى تتوفر خاماتها فى البيئة وقد أدى ذلك إلى زيادة دخل الفلاحين وتشغيل جانب من المتعطلين وشغل أوقات فراغهم فى المفيد من الأعمال .

رابعا — وسائل رفع المستوى الصحى للفلاحين

تعمل لجان الصحة بالمراكز الاجتماعية على تحسين المستوى الصحى لا عن طريق الوسائل الطبية العلاجية والوقائية فحسب وإنما عن طريق تهيئة بيئة صحية كتوفير موارد مياه نقية ومكافحة الحشرات وتصريف الفضلات . وتبذل عناية كاملة فى العياده

الطبية بإشراف الطبيب ومعاونة لجنة الصحة لمكافحة الأمراض المتوطنة ويجرى بحث طبي شامل لأهالى قرى المراكز الاجتماعية وهؤلاء الذين يثبت مرضهم يعالجون ويعاد فحصهم لمعرفة نتيجة العلاج ويصرف الدواء بالمجان كما توجه عناية خاصة لمكافحة الأمراض الوبائية ، كذلك توجه عناية خاصة لرعاية الحوامل والأطفال التى تعمل تحت إشراف الزائرة الصحية وتلقى الحوامل رعاية كافية فى هذه الوحدة قبل الوضع وبعده كما يلقى الأطفال عناية طبية كافيـة . وتدل الإحصائيات على أن نحو ٩٠ ٪ من عمليات الولادة التى تحدث فى قرى المراكز تتم تحت إشراف الزائرة الصحية الأمر الذى يبين مدى ثقة الأهالى بهذه المراكز . كذلك تلقى المحاضرات وتعرض الاشرطة السينمائية للاهالى لارشادهم وتنويرهم فى المسائل الصحية

## الحركة التعاونية

إن تاريخ الحركة التعاونية حافل بالتجارب والجهود الكثيرة من جانب المواطن فى تأسيس الجمعيات التعاونية من أنواع مختلفـــة ، ولأغراض اقتصادية واجتماعية متشعبة . كما مر على علاقة الحكومة بهذه الحركة أدوار متعددة ، وتوطدت هذه العلاقة إلى حد كبير ، إذ أصبحت الحكومة مسئولة عن الدعوة بين المواطنين للاخذ بنظام التعاون ، لخدمة مصالحهم وحل مشاكلهم : ومسئولة عن الإشراف على هذه الجمعيات للاطمئنان إلى سلامة الأوضاع التى تقوم عليها ، والمحافظة على أموالها ، واتباع الأحكام قانون التعاون والنظم الداخلية الموضوعة لكل منها .

وقابلت الحركة التعاونية منذ بدئها صعوبات جمة ، ومشاكل متعددة ، لكى تقوم على الأسس السليمة والموضوعة لها . فإنها لا تعدو أن تكون حركة شعبية ، عمادها جهود الأفراد والجماعات ، وغايتها تحسين حالة الفرد والجماعة ماديا واقتصاديا . ولن نعرض لهذه المشاكل فهى مشاكل الوطن بأجمعه ، فما الجمعيات التعاونية إلا صورة مصغرة للمجتمع الذى يمثله أعضاؤها ، ولا يخفى ماتعرض له المجتمع المصرى فى السنوات السابقة وماقاسى منه ، إلى أن قامت الثورة وبدىء فى علاج مشاكل هذا المجتمع التى كانت فى الواقع الدافع إلى الثورة . وبزاول العوامل التى عاقت تقدم الوطن ورفع مستوى

المعيشة للمواطنين ، يزداد الأمل فى نهوض الحركة التعاونية التى تعتمد على توافر الرغبة فى الإصلاح بمعناه الشامل وتوحيد الجهود .

لم تقف الحركة التعاونية جامدة منذ بدايتها ، فقد تشعب نشاطها إذ طرقت كافة الميادين لخدمة المواطنين منتجين كانوا أو مستهلكين ، عمالا أو مزارعين . فتأسست الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض كالجمعيات التعاونية المنزلية ، وجمعيات بيع المحاصيل ، وبناء المساكن ، وتوريد وإنتاج الأدوية والبحث عن البترول وتوريده والتوفير والتسليف ، وإصلاح العزب ، وجمعيات لأغراض خاصة ، وجمعيات صناعية. كما كونت الجمعيات فيما بينها جمعيات عامة لخـــدمة المزارع أو المستهلك . وتأسست جمعية تعاونية عامة للاتجار بالجملة ، وسجلت الاتحادات التعاونية لتنظيم الإشراف والتوجيه الشعبى على الحركة . ومن ناحية تمويل الحركة التعاونية أسهمت الجمعــيات فى رأس ماله بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، بغية تحويل هذا البنك إلى مصرف تعاونى .

وبجانب تنوع هذه الجمعيات والمؤسسات التعاونية ، من ناحية الأغراض والأهداف التى تعمل على تحقيقها ، اسهم التعاونيون فى إبداء الرأى والبحث فى المشاكل التى تعرض لها المواطنون . فظهرت الرغبة فى إستئجار الأراضى الزراعية تعاونيا ، للتخلص من كبار المستأجرين الذين شاركوا الزارع فى رزقه مشاركة غير عادلة — تكوين المزارع التعاونية لضمان حسن استغلال الأرض والحصول على فوائد الإنتاج الكبير — بيع المحاصيل تعاونياً للتخلص من أعباء الوساطة — الاقرض تعاونياً لتقليل تكلفة القروض . والحد من جشع المرابين والمقرضين . مكافحة الغلاء فى الأزمات — طبيعية كانت أم مصطنعة . وعلاوة على النشاط التعاونى فى ميادين الاقتصاد ، إنفرد التعاونيون بخدمة أنفسهم إجتماعيا بجهودهم وأموالهم ، غير معتمدين على الإعانات الحكومية حيث لم يكن يصيبهم منها سوى النذر القليل . وهم فى خدمة أنفسهم أجدر من غيرهم ، إذ يقومون بمشاريعهم الإجـــتماعية نتيجة شعورهم بالحاجة إليها .

وقد قطعت الحركة التعاونية فى مصر شوطاً بعيداً ، إذ بلغ عدد الجمعيات التعاونية ٢١٥٠ جمعية كونت فيما بينها ٢٢ اتحاداً تعاونياً يصدر بعضها مجلات تعاونية شهرية ،

وأنشأ بعضها معاهد للدراسات التعاونية لتدريب وتثقيف عمال وأعضاء الجمعيات التعاونية . وبلغ مجموع الأعضاء فى جميع أنواع هذه الجمعيات والهيئات التعاونية نحو مليون عضو ، وتبلغ رءوس أموال هذه الجمعيات وأموالها الإحتياطية نحو ۲٫۷۰۰٫۰۰۰ جنيه منها ۲۵۰٫۰۰۰ جنيه قيمة مساهمة هذه الجمعيات فى رأس مال بنك التسليف والتعاونى ، ونحو مليون جنيه قيمة إيداعات هذه الجمعيات وحساباتها الجارية فى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، بالإضافة إلى ما أسهمت به الجمعيات الفرعية فى الجمعيات التعاونية العامة ، وجمعية الإتجار بالجملة ، والجمعية التعاونية للبترول وغيرها من الجمعيات التعاونية ذات الأغراض الخاصة . وتقدر قيمة الخدمات التى تؤديها الجمعيات التعاونية لأعضائها فى السنة الاخيرة ، بما يوازى ١٦ مليون جنيه . منها نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات قمية القروض التى حصلت عليها الجمعيات التعاونية من بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

ويتبين من هذه الأرقام أن الشوط الذى قطعته الحركة التعاونية فى مصر ، لا يمكن إغفاله أو التقليل من شأنه ، خصوصاً إذا قسنا هذا الشوط بما وصلت إليه الحركة التعاونية فى الدول التى تماثلنا فى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية ومستوى معيشة الاهالى بها .

## الجمعيات التعاونية الزراعية

إن النوع القائم من هـذه الجمعيات ، هو الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض ، ويبلغ عددها فى الوقت الحاضر ۱۷٦٠ جمعية منتشرة فى كافة أنحاء مصر . وتخدم ما يزيد عن نصف مليون عضو من ذوى المصالح الزراعية . ورءوس أموال هذه الجمعيات واحتياطياتها تزيد عن المليون جنيه ، وتقدر خدماتها فى النواحى الزراعية بما يقرب من خمسة ملايين جنيه . وتقوم هـذه الجمعيات بإقراض المزراعين من أعضائها سلفا ، لاستغلالها فى الأعمال الزراعية المنتجة لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة ، تستغل فى شراء البذور والأسمدة والتقاوى والمخصبات ، وفيما يلزم الزراعة من نفقات . كما تستعمل هذه القروض فى شراء المواشى بقصد التربية وزيادة الثروة الحيوانية أو استغلالها فى

شئون الزراعة . كما تمنح القروض لشراء الآلات الزراعية للحرث والري والدرس ، هذا بخلاف القروض اللازمة لإصلاح الأراضي وتعميرها .

وبجانب عملية الإقراض التي تعتمد إلى حد كبير على القروض التي تحصل عليها الجمعيات على بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، تقوم الجمعيات بتوريد اللوازم الزراعية مراعية في ذلك جودة الصنف وقلة التكاليف . كما تقوم بامتلاك لجان التدخين ومقاومة الآفات الزراعية ، وتعمل على تشجيع وزيادة الصناعة الريفية .

ولما كانت حاجيات الأعضاء لا تقتصر على الخدمات الزراعية ، فإن تلك الجمعيات لم تقلل من شأن توريد اللوازم المنزلية ، فتقوم بشراء وبيع ما يحتاج إليه الأهالي من مأكل أو ملبس .

وتوجد هذه الجمعيات في أكثر من ٤٤ ٪ من القرى المصرية ويزداد انتشارها في كافة المديريات عدا مديريات الفؤادية — بني سويف — المنيا — أسيوط — جرجا — قنا ، التي وإن قلت نسبة عدد الجمعيات التعاونية بها ، فإن نشاط الكثير من جمعياتها ملحوظ ، وخدماتها في تزايد .

وإذا ما نظرنا إلى معاملات هذا النوع من الجمعيات مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، نجد أنها تحصل على أكثر من ٢٢ ٪ من جملة القروض التي يمنحها البنك للمزارعين عموماً ، وزادت النسبة في بعض فروع البنك عن ٣٠ ٪ ووصلت إلى أكثر من ٥٠ ٪ ، هذا بالرغم من طبيعة ونظام الائتمان الزراعي في مصر . والأمل كبير في زيادة خدمات هذه الجمعيات إذا ما أزيلت الصعوبات التي كانت تعترض تقدم الجمعيات التعاونية الزراعية .

## تصريف المحاصيل الزراعية

تتخصص بعض الجمعيات التعاونية في مصر في بيع منتجات أعضائها تعاونياً ، وأهمها الجمعيات التعاونية لتصريف الخضر والفاكهة بالاسكندرية والقاهرة والجيزة والمنصورة والمنيا . وبجانب امتلاكها لأسواق الخضر والفاكهة ، تقوم بتوريد كل ما يلزم لزراعات الأعضاء وتمويلهم بالسلف القصيرة الأجل . وقد بلغت مبيعات الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية في السنة الماضية أكثر من ٣٠٠ ألف جنيه . وبلغت

جملة القروض التى قدمتها لأعضائها خلال تلك السنة نحو ٢٠٠ ألف جنيه ، وهى قروض لا تتقاضى عنها الجمعية أية فائدة . وتقدم هذه القروض لآجال قصيرة جداً تتراوح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع .

أما المحصولات الزراعية الرئيسية ، فلم تحاول الجمعيات التعاونية الزراعية تصريفها تعاونياً على نطاق واسع إلا فى السنة الماضية ، حيث بدأت نحو مائة جمعية تعاونية ، ببيع محصولات أعضائها من القطن فى الموسم الماضى . فبلغ مجموع ما باعته نحو ٦٠ ألف قنطار معظمها كميات مملوكة لصغار المزارعين ، لا يملك الواحد منهم فى المتوسط أكثر من خمسة قناطير . وحصلت الجمعيات فى جميع الأحوال على أسعار تزيد على الأسعار التى باع بها المزارعون رأساً إلى التجار ، ووصلت الفروق إلى ١٧٠ قرشاً فى القنطار .

كذلك الأمر بالنسبة إلى محصول البصل الحالى فى الوجه القبلى ، وهو محصول له مركز ممتاز بين الصادرات المصرية ، إذ يلى محصول القطن فى الأهمية التجارية وله مكانة خاصة فى الأسواق الأجنبية . وكان للنظام الذى وضع أخيراً بالاتفاق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى أكبر الأثر فى تقديم ما يحتاج إليه المنتجون لهذا المحصول فى مديريات المنيا وأسيوط وجرجا وقنا من خدمات ، تيسر لهم تسويقه تعاونيا ويشحن محصول تلك المديريات لبيعه فى الاسكندرية تعاونياً لحساب الجمعية التعاونية التى أخذت بهذا النظام .

وسوف يترتب على إقبال الجمعيات التعاونية فى الأخذ بهذا النوع الجديد من النشاط ، أن تتكون الجمعيات التعاونية العامة لبيع محصول القطن لحساب أعضائها من الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى . وقد تكونت فعلا الجمعية التعاونية العامة لبيع محصول البصل .

## نظام التعاون فى الاصلاح الزراعى

فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى . وينص الباب الثانى من هذا القانون على ما يلى :ــ

أولا ــ تكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ، وممن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فيها .

ثانياً — تقوم هذه الجمعيات التعاونية بالأعمال الآتية : ـ

١ ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأرض المملوكة لأعضاء الجمعية .

٢ ) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

٣ ) تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه ، بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف .

٤ ) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها .

٥ ) القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التى تتطلبها حاجات الأعضاء ، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

وتؤدى هذه الجمعيات التعاونية أعمالها عن طريق مدير تعينه كل جمعية ليشترك مع مجلس إدارتها فى تأدية كل ما يطلب إلى الجمعية من خدمات لصالح أعضائها .

ويتبين من هذه الأوضاع أن هذه الجمعيات فى مناطق الإصلاح الزراعى ، تتميز على غيرها من الجمعيات التعاونية الزراعية من نواح كثيرة ، تجعلها فى الواقع مزارع تعاونية تستطيع أن تنظم زراعة الأرض على أحسن وجه ، وأن تحدد ما يزرع من محصولات وما يستعمل من تقاوى أو أسمدة وما يتبع لتنظيم وسائل الرى والصرف ، وما يستخدم من آلات زراعية للوصول إلى أعلى قدر من الإنتاج دون مساس بحرية أعضاء هذه الجمعيات فى زراعة ما يملكونه من أرض ، وفى حصول كل منهم على كامل إنتاجه بقدر ما يبذله من جهد .

## الأنواع الخاصة من الجمعيات التعاونية بين المنتجين .

بجانب الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض ، والجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الإصلاح الزراعى التى سوف تخدم صغار الملاك الزراعيين فى هذه المناطق وتقدر مساحة الأراضى الزراعية التى سوف تزرع فى هذه المناطق بنحو نصف مليون فدان . قامت بعض الجمعيات التعاونية لأغراض خاصة نذكر منها على سبيل المثال :

الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس . وهى جمعية تستورد التقاوى بما قيمته ۱۰۰٫۰۰۰ جنيه فى السنة للعروة الصيفية . وتمتلك مخازن للتبريد ، التى تتسع لما قدره ۱۵۰۰ طن لزراعة العروة النيلية . والجمعية التعاونية لمنتجى الكتان وهى جمعية تقدم القروض لمنتجى هـــذا المحصول وتورد لهم التقاوى والأسمدة . كما تقوم بتسويق المحصول وتستعمل بعض الآلات الزراعية الحديثة لهذا النوع من الزراعة .

كما أسست جمعية تعاونية من المشتغلين بتربية الدواجن ، وجمعية تعاونية أخرى لتربية الماشية فى وادى النطرون . وإلى جانب هذه الجمعيات التعاونية وغيرها من الجمعيات التى قامت لخدمة المنتجين الزراعيين لأغراض خاصة ، أسست بعض الجمعيات التعاونيـــة لغزل ونسج الصوف فى فوه ، وأخرى للصناع المشتغلين بالنسج على الأنوال اليدوية فى كوم النور ، وسوف تؤسس أيضا أنواع حديثة من الجمعيات التعاونية الزراعية فى مديرية التحرير .

أما الجمعية التعاونية للبترول فهى تخدم مصالح المنتجين الزراعيين ، والمستهلكين للمواد البترولية على حد سواء ، فهى تورد الكيروسين والسولار والمازوت والبنزين والزيوت المعدنية ، ويتبع هذه الجمعية فى سائر أنحاء الجمهورية ، عدد كبير من محطات البترول والتوكيلات ، وبلغت قيمة مبيعاتها فى السنة الأخيرة نحو ۲٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه وهى تعمل برأس مال وأموال احتياطية تقدر بنحو ٦٠٠٫۰۰۰ جنيه . وقد حصلت هذه الجمعية على امتياز للحفر والتنقيب واستخراج البترول فى شبه جزيرة سينا ، ووفقت الجمعيه فعلا فى إستخراج البترول من وادى فيران بنجاح كبير ، وهى من المؤسسات التى انتظمت أعمالها فى داخل الجمهورية وخارجها ، ويفخر بها المواطنون من المتعاونين وغيرهم ، وكان لهـا أكبر الأثر فى تقليل تكلفة البترول على المواطنين منتجين كانو أو مستهلكين ، كما أنها حدت من آثار احتكار الشركات واتحاداتها للبترول منذ قيام الجمعية الى أواخر سنة ۱۹۳۹ عندما أعلنت الحرب العالمية الأخيرة وحددت الحكومة أسعار وحصص البترول للجمعية والشركات القائمة .

وفى إبريل سنة ۱۹٥٤ وافقت الحكومة على منح الجمعيه الفائض عن حاجة الحكومة من إنتاج معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس .

الجمعيات التعاونية المنزلية :

وتتكون أنواع مختلفة من الجمعيات التعاونية فى مصر من الأفراد بوصفهم مستهلكين ومعظم هذه الجمعيات التعاونيه من الجمعيات التعاونية المنزلية ، إذ يبلغ عددها ٣٥٥ جمعيه ، بخلاف الفروع المنزلية للجمعيات التعاونيه الزراعية المنتشرة فى القرى .

وقد نشأ عدد كبير من هذه الجمعيات لخدمة العمال فى المصانع والشركات . والسلع الغالية التى توردها هذه الجمعيات التعاونية والمحال المنزلية لأعضائها ، هى من المواد الغذائية كالبقالة ، ويقوم إلى جانبها بعض محال اللحوم والخضر والفاكهة ومحال الأقمشة والخردوات ، وقد أحرزت بعض هذه الجمعيات التعاونية نجاحاً كبيراً مثل جمعية الإسماعيلية وبور سعيد والاسكندرية والمنصورة وكفر الدوار لعمال النسيج وعمال الشركة الشرقية للدخان بالجيزة .

وتزيد رءوس أموال واحتياطيات الجمعيات المنزلية فى مصر عن نصف مليون جنيه كما زادت خدماتها فى السنة الماضية عن مليونين ونصف من الجنيهات . ويشترك فى عضويتها ٢٦١٠٠٠ من المواطنين فى كافة أنحاء الجمهورية .

والجمعيات التعاونية المنزلية فى مصر — شأن مثيلاتها فى الخارج — تؤسس لخدمة أعضائها من الطبقة العاملة الكادحة ، وتعمل على خدمة المواطنين محدودى الدخل ، وهذا مايبرر بدايتها بصورة متواضعة ، فتنحصر خدماتها فى توريد الضرورى من لوازم المعيشة وتبدأ برءوس أموال ضئيلة لا تكاد تفى بكافة حاجيات الأعضاء . وتعتبر هذه الجمعيات المنزلية مقياساً ومرآة صادقة للحالة التى عليها أعضاؤها . . تتأثر بالبطالة بين العمال وبزيادة دخولهم أو نقصها . وبثقافتهم أو جهلهم . . وبتضامنهم أو تفككهم . . ولكنها تقف صامتة فى أوقات الشدة لتؤدى رسالتها ، فلا تتنكر للمواطنين بدافع الجشع أو انتهاز الفرص ، فهى مؤسسة الجميع . تفتح أبوابها فى الأزمات ، ولا تفرق بين الأعضاء ، فلا تختزن البضائع طمعاً فى رفع سعر ، أو مشاركة فى اصطناع الأزمات وقد شاركت بجهود لا تنكر فى توزيع مواد التموين والبضائع المحبوسة عن الجمهور وفى مكافحة غلاء السلع الإستهلاكية .

لقد مرت الجمعيات التعاونية المنزلية بتجارب عديدة ، وتأثرت بالأوضاع التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى . تنكر لها البعض ولم ينصفها الكثير . وآن للحركة

التعاونية المنزلية أن تنفض عنها آثار الماضى ، وأن تساير ركب النهضة المصرية الحديثة وتستفيد بتجاربها الماضية ، فتؤدى رسالتها معتمدة فى عضويتها على المواطن الصالح ، سواء كان عضواً فيها أو عاملا بها ، ففى السنتين الأخيرتين اتجهت الأنظار إلى الخروج بالحركة التعاونية المنزلية من مجالها الضيق إلى طريقها الطبيعى ، فبعد أن كانت الجمعيات تعتمد فى شراء بضائعها على إمكانياتها المحدودة والموارد المحيطة بها ، تكونت الجمعية العامة للاتجار بالجملة بالجمهورية المصرية ، لتورد وتنتج للجمعيات التعاونية مايلزمها من السلع الاستهلاكية أو الانتاجية .

## الجمعيات التعاونية لبناء المساكن :

يحتاج المواطن إلى المسكن الملائم الذى يجد فيه راحته ، وهو فى سبيل ذلك يخصص نسبة من دخله قد تزيد عن طاقته فيحرم نفسه من بعض لوازم الحياة التى ينشدها . ويصحب تقدم الفرد عادة زيادة فى الحاجات واهتماماً أكبر بالمسكن الذى يختاره . وكلما زاد الطلب على المساكن ارتفع الإيجارالذى يقدمللحصول عليها ، خصوصاً وأنها لاتتزايد بالقدر الذى تطلب به . وهنا تظهر الأزمة التى لاتؤثر إلا فى عامة الشعب والطبقة المتوسطة ، وتتجه الأنظار إلى التعاون .

وفى عام ١٩٥٣ لاقت الدعوة إلى تأسيس الجمعيات التعاونية لبناء المساكن قبولا من المواطنين وتشجيعاً من الحكومة ، وقام هذا النوع الثانى من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لخدمة الطبقة المتوسطة ، بتمليك منزل لكل عضو منأعضاء هذه الجمعيات وقد أمكن الوصول إلى تدبير وسائل التمويل لهذه الجمعيات ، بقروض تصل مدتها إلى عشرين سنة توازى ٦٠ ٪ من مجموع تكاليف ثمنالأرضوالمرافق والمبانى ، تدفع عنها فائدة سنوية بسيطة مقدارها ٣ ٪ . وقد أسهمت الحكومة فى تخفيض سعر الفائدة وتيسير الحصول على قروض التمويل ، الأمر الذى جعل القسط الشهرى الذى يدفعه العضو فى الجمعية من ثمن الأرض معتدلا للغاية ، بحيث لايصل فى كثير منالأحيان إلى ماكان يدفعه العضو من إيجار لمسكنه . وقد بلغعدد هذه الجمعيات إلى الآن ٢٥ جمعية تضم نحو ٥٥٠٠ عضو قاموا بإيداع مايزيد على ٦٠٠ ألف جنيه من مقدم الثمن وهو ٤٠ ٪ من تكاليف الأرض والمرافق والمبانى .

وبانتشار هذا النوع من الجمعيات تتكون بالتدريج طبقة من أصحاب المساكن لم يكن يسمح لها دخلها بامتلاك المسكن ، يساعدها نظام التعاون على الادخار ويهيء لها الاستقرار فى أحياء تعاونية ، يسودها الإخاء والتضامن فى العمل على رفع مستوى المعيشة .

أنواع أخرى من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

لاتقف حاجات المستهلك عند حد ، ويمكن للجمعيات التعاونية أن تنظم لخدمة مجموعة المستهلكين وتحقق لهم مايعجز الفرد عن تحقيقه .

التوفير والتسليف :

تقوم بين موظفى بنك التسليف الزراعى والتعاونى جمعية تعاونية للتوفير والتسليف تيسر لأعضائها الحصول على القروض بآجال مختلفة تساعدهم فى حالات الطوارىء على سد الحاجات التى لايتوافر مع العضو المال اللازم لها . كما تساعد فى إصلاح وبناء المساكن وامتلاكها وتشجع الجمعية على الإدخار فتقبل الودائع من الأعضاء . وهى تعتمد فى تمويلها على مالديها من رأس المال ومدخرات الأعضاء وعلى القروض التى تحصل عليها من بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

وقد بلغ رأس مال هذه الجمعية ٢١٤٠ جنيه واحتياطيها يزيد عن ٦٠٠ جنيه كما بلغت القروض التى منحتها فى العام الماضى ٣٥٠٠٠ جنيه .

إمتلاك وتشغيل وسائل المواصلات :

كما أسس موظفو وعمال شركة الغزل فى كفر الدوار ، جمعية تعاونية لامتلاك وتشغيل وسائل المواصلات تيسر لهم الانتقال بين مصانع الشركة ومحال إقامتهم بالقرى والنواحى المحيطة بالشركة بأقل التكاليف .

وقد اعتمدوا فى تكوين جمعيتهم على مدخراتهم التى تحجز من مرتباتهم وأجورهم ، فبلغ رأس مالها ١٥٠٠٠ جنيه ، وبذا تحقق الجمعية بجانب غرضها الأصلى تشجيع الادخار واستثمار المدخرات لصالح الأعضاء .

توريد وإنتاج الأدوية :

أما الجمعية التعاونية لتوريد وإنتاج الأدوية فهى من الجمعيات التى تقوم على خدمة طبقة معينة من ذوى المهن الطبية والصيدلية ، وتقوم هذه الجمعية بعمليات مخازن الأدوية الكبرى لحساب أعضائها من أصحاب الصيدليات ، والأطباء الذين يزيد عددهم على ٧٠٠ عضو . وبلغ مجموع ماباعته من الأدوية فى السنة الماضية اكثر من نصف مليون جنيه وتعمل هذه الجمعية برأسمال وأموال احتياطية تزيد على ٧٠ ألف جنيه .

إدارة المقاصف :

سجلت أخيرا بعض الجمعيات التعاونية لإدارة المقاصف لصالح أعضائها ، سواء كانوا من الموظفين أو من أعضاء النوادى والهيئات . وهى ترمى إلى خدمة أعضائها بتوفير مايلزم لهم من مأكولات ومشروبات مراعية فى ذلك جودة الصنف واعتدال الأسعار .

الجماعات التعاونية بالمدارس :

تعنى الأمم المتقدمة بشبابها ، فتتعهد أبناءها فى مراحل حياتهم كافة حتى يكونوا عدة المستقبل وعماد شعب قوى ناهض . ولم يحظ شباب مصر فى العهود السابقة بالرعاية اللازمة . بل تركه نهباً للقدوة السيئة وعرضة لعوامل الفساد يسايرها أو يقف حجرة عثرة فى سبيل تقدمه ، حتى ساد اليأس من كل صلاح أو إصلاح ، إلى أن هيأ الله للبلاد مجموعة من رجالها آمنت ببلادها وشبابها فأوقفت الزمن وغيرت التاريخ . وفتحت لهذه البلاد صفحة جديدة تحددت فيها الأهداف ووضعت برامج الإصلاح ، ليحصل منها الأبناء والشباب على نصيبهم العادل .

وقد اهتمت وزارة المعارف فى الوقت الحاضر بنشر الدعوة إلى التعاون فى معاهد التعليم ، فنظمت بالاتفاق مع مصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية ، محاضرات تلقى على القائمين بالإشراف الاجتماعى فى المدارس ، وذلك توطئة لتأسيس جماعات تعاونية بين الطلبة والطالبات يدربون فيها على أعمال الجمعيات التعاونية وإدراتها وتنظيمها . وخدمة أنفسهم بأنفسهم مع بث روح التعاون بينهم وتشجيعهم وتعويدهم على الادخار ، وتوجيه مدخراتهم فيما يعود عليهم بالنفع .

وقد عقد أول مؤتمر للمشرفين الاجتماعيين فى شهر مارس سنة ١٩٥٤ بالاسكندرية وألقيت فيه المحاضرات من المختصين من رجال وزارة المعارف ومصلحة التعاون ورحبت جمعيات الثغر بهذا الاتجاه ، وأبدت استعدادها لكل معاونة فى هذا الميدان .

## التعاون بين الجمعيات :

لا تقتصر الدعوة إلى التعاون على الأفراد ، إنما تتعدى ذلك إلى الجمعيات التعاونية أنفسها فتنظم فيما بينها مؤسسات عامة تعينها على تحقيق أغراضها ، نخص بالذكر منها الجمعيات العامة ـ الاتحادات التعاونية ـ البنوك التعاونية . وتتكون مثل هذه المؤسسات عند وجود الوعى التعاونى بين الجمعيات والرغبة فى النهوض بالحركة التعاونية حتى تثبت أقدامها ويعم نفعها .

وفى العهد الحاضر تتطلع مصر إلى استكمال نظامها التعاونى وقد خطت فى ذلك خطوات موفقة .

## الجمعية التعاونية العامة للاتجار بالجملة

فى إبان الحرب العالمية الأخيرة ، وبالتحديد فى سنة ١٩٤٣ . قامت فى كل مديرية وفى محافظتى القـــاهرة والاسكندرية جمعية تعاونية مركزية ، سميت فيما بعد بالجمعية التعاونية العامة بالمديرية أو المحافظة ، تضم إلى عضويتها جمعيات الإقليم الذى تخدمه . وتولت هذه الجمعيات شراء وتوريد لوازم الجمعيات من السلع . وكان عليها أن توفر للجمعيات ـــ زراعية كانت أو استهلاكية ـــ مواد التموين والسلع المسعرة حتى يمكن توزيعها على المواطنين فى القرية أو المدينة . وقد نجحت هذه الجمعيات فى ضمان حصول المواطنين على تلك السلع بالأسعار الرسمية ، وبالقدر المحدد لكل منهم مراعية فى ذلك الخدمة لا الربح . فقد كانت أرباح هذه السلع ضئيلة ، مما أوجد السوق السوداء خارج الميدان التعاونى ، هذا بالإضافة إلى أن الجمعيات كانت تتكبد المصاريف الباهظة فى نقل تلك البضائع إلى كافه أنحاء البلاد ، وكانت هناك بعض القرى والنواحى البعيدة لا يصلها التموين إلا عن طريق الجمعيات التعاونية . وتعطلت بالتالى معظم أمـــوال الجمعيات فى توفير تللك السلع الضرورية ، ممـا أبعدها عن الاتجار فى كثير من السلع الأخرى التى تحقق أرباحا أكثر .

وكان على تلك الجمعيات العامة الاقليمية ، أن تسهم فى مكافحة غلاء الخضر والفاكهة واللحوم والمأكولات الأخرى ؛ فساعدت الجمعيات الفرعية على الضرب على أيدى الجشعين من التجار ونهازى الفرص .

لم تكتف الجمعيات التعاونية بما حققته لها الجمعيات العامة الإقليمية ، إنما رأت تكوين جمعية تعاونية عامة للاتجار بالجملة فى الجمهورية المصرية .

وقرر الجمعيات التعاونية العامة الاقليمية وعددها ١٦ جمعية ، الاماندج فى الجمعية العامة للاتجار بالجملة ، لتكون مؤسسة التعاون العليا ، وقد تم تكوين هذه الجمعية وانتخبت هيئاتها الإدارية وستبدأ فى مباشرة أعمالها فى العام الحالى .

وبعد تصفية أموال الجمعيات العامة الإقليمية والاندماج فى الجمعية الجديدة سيكون لديها من الأموال ما لا يقل عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه وفى هذه الحالة تستطيع أن تتعاقد على صفقات كبيرة من السلع الانتاجية كالأسمدة والتقاوى والكسب والآلات الزراعية أو السلع الاستهلاكية كما تستطيع أن تستورد رأساً من الخارج ما تحتاجه الجمعيات التعاونية بل وتستطيع متى استقرت معاملاتها ووضحت كميات ما تبيعه من أنواع معينة من السلع التى تطلبها الجمعيات التعاونية أن تنتج هذه السلع لحسابها وأن تمتلك المصانع وتشترك فى أعمال الانتاج .

## الاتحادات التعاونية والاتحاد التعاونى العام

نظم قانون التعاون تكوين الاتحادات التعاونية منذ سنة ١٩٤٤ وفرض رسوما سنوية تدفعها الجمعيات التعاونية لهذه الاتحادات ويبلغ عدد هذه الاتحادات فى الوقت الحاضر ٢٢ اتحاداً . وهى تقوم على نظام إقليمى أغلبها اتحادات تعاونية تشمل دائرة كل منها مديرية بأكملها وبعضها تقتصر دائرة عملها على مركز من مراكز المديريات إلى جانب اتحاد التعاون بالقاهرة واتحاد التعاون بالاسكندرية . وتقوم هذه الاتحادات فى الوقت الحاضر بنشاط فى التنظيم الحسابى لأعمال الجمعيات التعاونية ويصدر بعضها مجلات تعاونية إقليمية مثل مجلة الشعلة التعاونية لاتحاد ميت غمر ومجلة الرسالة التعاونية لاتحاد السنبلاوين ومجلة الهداية التعاونية لاتحاد القاهرة ومجلة الجيزة التعاونية لاتحاد الجيزة ومجلة صوت التعاون لاتحاد الفيوم ومجلة أسيوط التعاونية لاتحاد أسيوط .

وإلى جانب هذه المجلات التعاونية الإقليمية تشترك جميع الاتحادات فى إصدار مجلة شهرية تعتبر لسان الحركة التعاونية وتشترك مصلحة التعاون مع الاتحادات التعاونية فى تمويل هذه المجلة وتحريرها وادارة هذه المجلات التعاونية إلى جانب دعوتها للتعاون فهى تعمل على نشر الثقافة فى كافة أنحاء الجمهورية وتؤدى رسالة الصحافة وتصل إلى أيدى المواطنين فى أقصى القرى والكفور والنجوع وفى بعض الأحيان تكون الرسالة الوحيدة التى تصل إليهم من عالم الصحافة . وهى تعرض مشاكل الريف والحضر ويجد فيها المواطنون لساناً ناطقاً بما يريدون وما يعملون . وقد تعرضت فيما مضى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية فطالبت بحق الزارع والمنتج والمستهلك كما صارحت بما كانت عليه البلد فى العهد السابق .

هذا وتقيم الاتحادات التعاونية فى صيف كل عام معسكراً صيفياً بالاسكندرية يؤمه الكثير من أعضاء الجمعيات التعاونية من كافة الأقاليم وموظفى هذه الجمعيات والمدربين والرياضيين للأندية الريفية التعاونية .

وتعمل مصلحة التعاون فى الوقت الحالى على تدعيم حركة الاتحادات التعاونية فرفضت بالاشتراك مع رجال الاتحادات التعاونية مشروع النظام الداخلى لاتحاد تعاونى عام يعمل يداً بيد مع مصلحة التعاون لتحقيق أهداف الحركة التعاونية وتوحيد جهود الاتحادات التعاونية الإقليمية وتنسيقها كما تعمل على توسيع اختصاص الاتحادات التعاونية الإقليمية فى نواحى تنظيم الجمعيات التعاونية وارشادها . والقيام بالخدمات الثقافية والاجتماعية فى دائرة كل منها على أوسع نطاق فى إعادة النظر فى الرسوم المفروضة لهذه الاتحادات على الجمعيات التعاونية بغية الوصول إلى زيادة هذه الرسوم والنظر كذلك فى وضع قواعد لتقديم الإعانات الحكومية لهذه الاتحادات بما يمكنها من تحقيق الأغراض التى تقوم عليها .

# البنك التعاونى

البنك التعاونى هو القلب النابض للحركة التعاونية تتجه اليه كافة الأمـــوال من الجمعيات ثم يخرجها لتصل إلى كل جمعية بالقدر اللازم لها فيحسن استغلال الأموال ويمكن تمويل المشروعات التعاونية فى التجارة والصناعة كما يمكن تنظيم الاقراض فى الجمعيات الزراعية على أسس تعاونية سليمة . وعلاوة على أموال الجمعيات يعمل البنك على تشجيع الادخار بين المتعاونين وتوجيه مدخراتهم وإيداعاتهم إلى الميدان التعاونى فلا يحرم منها ولا تبقى هذه الودائع والمدخرات عاطلة .

وفى مصر لايوجد هذا البنك التعاونى برغم الحاجة اليه ، ولكن الجمعيات التعاونية اتجهت إلى بنك التسليف الزراعى المصرى ليكون بنكها التعاونى . فأسهمت حوالى ٢٠٠٠ جمعية تعاونية فى رأس مال هذا البنك بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه وكان من نتيجة ذلك أن تغير اسم البنك إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ويديره مجلس إدارة مكون فى الوقت الحاضر من ثمانية عشر عضـــوا بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة الذى تعينه الحكومة . ويمثل الحكومة فى المجلس تسع أعضاء تعينهم على أن يكون منهم بعض التعاونيين من رجال الحكومة المشتغلـــين بالحركة التعاونية ومن التعاونيين غير الموظفين ، كما تنتخب الجمعيات التعاونية عن طريق ممثليها فى الجمعية العمومية السنوية للبنك ثلاثة أعضاء .

وبعد أن كان البنك يقصر معاملاته على الجمعيات التعاونية الزراعية أصبح يقدم الآن إلى الجمعيات التعاونية من كافة الأنواع سلفا لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة لجميع الأغراض التى تقوم عليها . كما يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الأخرى لكافة أنواع الجمعيات التعاونية ، وتنفرد الجمعيات التعاونية عن غيرها من الأفراد بهذا النوع من العمليات مع البنك فتودع أموالها فى هذا البنك ويفتح لها حسابات جارية ويصرف لها دفاتر شيكات ويدفع لها فائدة سنوية قدرها ١½ ٪ على الأموال المودعة لديه . كما قدم البنك طبقا لهذه الأوضاع الجديدة سلفا للجمعيات التعاونية المنزلية والعامة وبعض الجمعيات التعاونية الخاصة مثـــل الجمعية التعاونية للأدوية والجمعية التعاونية

التمويل . ويقدم خطابات الضمان للجمعيات التعاونية التي تطلبها مثل خطابات الضمان لجمعيات بنك المنيا كري والجمعية التعاونية للبطاطس .

والأمل كبير في أن يتم تحويل هذا البنك إلى بنك تعاوني على مراحل تقوم خلالها الجمعيات التعاونية بالمساهمة في رأس ماله ويقوم البنك بقصر معاملاته على الجمعيات التعاونية حتى لاتتعارض أعماله في إقراض المزارعين مع أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية كما يجرى الآن ، وأصبح موضع شكوى التعاونيين في مصر وبعثة واتحاد التعاونيين في الخارج .

## التعاون في ميادين الخدمة الاجتماعية :

« الفرد للمجموع والمجموع للفرد » هذا الشعار الذي اتخذه التعاونيون لحركتهم في مصر وفي الخارج لايقتصر على تبادل المنفعة المادية والاقتصادية وإنما يشمل كافة الخدمات التي يمكن أن يؤديها الفرد للمجموع والمجموع للفرد . وفي سبيل ذلك حدد التعاونيون في النظم الداخلية لجمعياتهم نسبة من « الفائض » أو الأرباح لاترجع إلى الأعضاء إنما تخصص للقيام بالخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية في مناطق أعمالها وهي في مصر لاتقل عن ١٠٪ من الأرباح في أغلب الجمعيات ، هذا علاوة على الأرباح التي تنتج من تعامل الجمعيات مع غير الأعضاء فإنها تضاف إلى مخصص الخدمة الاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك يتبرع أعضاء الجمعيات التعاونية بالمال والأرض والعقار والجهود المساهمة فيما تقوم به جمعياتهم من مشروعات وأعمال في ميادين الخدمة الاجتماعية .

وهنا تنفرد الجمعيات التعاونية بطابعها الخاص في خدماتها الاجتماعية فهي ليست من الجمعيات الخيرية التي تعتمد على مايجود به الأفراد والجماعات والحكومات والتي يتوقف نشاطها على مايرد إليها من تبرعات وإعانات ، وإنما الجمعيات التعاونية تعمل أولا في ميدانها الاقتصادي فتؤدي من الخدمات الاقتصادية مايعود بالنفع المادي على أعضائها ويساعدهم على التمتع بحياة أفضل وهي بجانب ذلك أوجدت المورد الدائم من أموالها للقيام بالخدمات الاجتماعية للمواطنين عموما سواء أكانوا أعضاء أوغير أعضاء بالجمعيات التعاونية ، ولقد سمت بنظامها فقارب نظام الزكاة .

وفى العهد الحاضر ازداد نشاط الجمعيات التعاونية فى ميادين الخدمة الاجتماعية وعلاوة على مشاريعها الخاصة تقوم ببعض المشروعات التى تعينها الحكومة بإعانات لاتزيد على نصف تكاليفها .

ونذكر من أنواع الخدمات الاجتماعية التى تؤديها الجمعيات التعاونية ما يلى :ـــ

١) الأندية الريفية التى يحتوى كل منها على صالة للاجتماعات ومكتبة فردية وساحة لتدريب شبان القرى على بعض الألعاب الرياضية ويحتوى بعضها على غرفة الطبيب الذى يتردد على القرية . ويبلغ عدد هذه الأندية التعاونية ٧٠ ناديا .

٢ ) العيادات الطبية التعاونية التى تتكفل الجمعيات التعاونية بإقامة المبنى اللازم لها فى القرية وتوفير المعدات والأدوية والتعاقد مع طبيب يقيم فى القرية ويعمل فى العيادة كل الوقت ، كما تتكفل الجمعية بمرتب الطبيب والحكيمة والعمال اللازمين وذلك فى مقابل إعانة سنوية عن كل عيادة طبية تعاونية قدرها ٥٠٠ جنيه .

٣ ) ماتقوم به بعض الجمعيات التعاونية من المساهمة فى إنشاء الوحدات الصحية أو المراكز الاجتماعية أو جمعيات الإصلاح الريفى أو المساجد .

٤ ) ما تقدمه بعض الجمعيات التعاونية من إعانات مالية للبرات الاجتماعية وتخص بالذكر الجمعية التعاونية للبترول .

٥ ) ماتقدمه معظم الجمعيات التعاونية من مساعـــدات للفقراء وعلى الأخص فى المواسم والأعياد .

٦ ) ماتقيمه بعض الجمعيات التعاونية من أبنية للمدارس تقدمها لوزارة المعارف .

٧ ) ما أقامته بعض الجمعيات التعاونية من عمليات مبسطة للمياه النقية للشرب فى القرية . وكانت جمعية الهجارسة بالشرقية أولى الجمعيات التى قامت بهذا النشاط .

٨ ) ماتقوم به بعض الجمعيات التعاونية من عناية بنظافة شوارع القرى وإنارتها وما أقامته بعض الجمعيات من كبارى صغيرة فى مدخل القرية أومعدية على الترع المجاورة لها .

٩) إقامت جمعية التعاون بالاسماعيلية ولا تزال تدير مصيفا تعاونيا فى أحسن موقع على بحيرة التمساح لخدمة المواطنين الذين لم يكن يسمح لهم بارتياد المصايف الأخرى

١٠) الخدمات التى تؤديها الجمعيات لموظفيها وهى عديدة . ونشير هنا إلى البعثات الخارجية لموظفى الجمعيات فى أوربا وأمريكا التى أوفدتها وتوفدها الجمعية التعاونية للبترول والجمعية التعاونية المنزلية بالمحلة الكبرى ، والجمعية التعاونية العامة بالقاهرة .

وفيما يلى بيان عما صرفته الجمعيات التعاونية فى ميادين الخدمة الاجتماعية فى السنوات الأخيرة . —

| جنيه | مليم | |
|---|---|---|
| ٦٦٨٥٥ | ٠٠١ | أندية ريفية . |
| ٢٧٧٥٩ | ٩٨٨ | مساهمة فى إنشاء وحدات صحية ومراكز اجتماعية ومساجد وجمعيات إصلاح ريفى . |
| ٣٨٨١ | ٠٠٠ | رياضة ومعسكرات ومصيف تعاونى بالاسكندرية . |
| ٢٥٢٥٢ | ٥٠٢ | مساعدات للفقراء . |
| ٢٧٩١٥ | ٧٩٨ | مدارس ومعاهد تعاونية ومجلات ومكافحة الأمية ومكتبات ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم ومصانع تعليم صناعات ريفية . |
| ١٥١٧٥ | ٣٥٢ | تعبيد طرق وإنشاء كبارى وأعمال نظافة وانارة وإنشاء مراحيض وردم برك ودق طلمبات ودورات مياه صحية . |
| ١٥٧٢٩ | ١٢٢ | وحدات طبية تعاونية ومستشفيات ومستوصفات وتقديم خدمات طبية . |
| ١٨٢٥٦٨ | ٨٧٤ | |

## تعديل قانون الجمعيات التعاونيـة

دأبت مصلحة التعاون على تتبع الحركة التعاونية فى مصر وتوجيهها مع تقصى أسباب ضعف الجمعيات التعاونية وتعطلها ، وعلى هدى التجارب التى مرت بها قامت بتعديل قانون التعاون أكثر من مرة .

وقد مضى على اصدار قانون الجمعيات التعاونية الحالى ـــ وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ـــ عشر سنوات . وكانت هذه الفترة من تاريخ الحركة التعاونية فترة تطور سريع لهذه الحركة ، واشتد إقبال المواطنين على تأسيس أنواع جديدة من الجمعيات التعاونية ، وزيادة عدد أنواع الجمعيات القائمة زيادة لم يسبق لها مثيل ، وكانت هذه الفترة فى الوقت ذاته فترة الاتجاه نحو استكمال بنيان الحركة التعاونية فى مصر بتأسيس الهيئات التعاونية العامة كالجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ، والاتحادات التعاونية الاقليمية ، والاتجاه نحو تأسيس الاتحاد التعاونى العام ، وتحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى بنك تعاونى صميم .

وقد تبين خلال العشر السنوات الماضية أوجه الضعف فى قانون الجمعيات التعاونية الحالى ، وأوجه النقص التى تحتاج الى استكمال فى هذا القانون ، ولهذا تمت دراسة الأمر بحذافيره بغية الوصول الى تعديل ما يحتاج الى تعديل من مواد هذا القـانون ، وإضافة المواد والأحكام التى أسفرت التجربة عن ضرورة إضافتها استكمالا لأحكام هذا القانون .

وقد كان الهدف عند وضع هذه التعديلات الأخذ بمبدأين رئيسيين : ـ

الاول : التزام المبادىء التعـاونية السليمة التى تقضى بديمقراطية التعـاون وحرية الأفراد فى تأسيس الجميات واختيار من يتولون إدارتها ، وتوجيه خدماتها دون أن يكون للحكومة حق التدخل فى هذه الحريات .

والثانى : إحكام الاشراف على هذه الجمعيات التعاونية بما يـكفل استبعاد العناصر التى كانت تستأثر بخدمات هذه الجمعيات وأموالها ، بل واستبعاد الجمعيات التعاونية التى لم تنشأ لأغراض تعاونية سليمة تسود سائر الأعضاء فأصبحت اسما على

غير مسمى ، وانعدمت روح الرغبة بين أعضائها فى تبادل المعونة فيما بينهم لتحقيق ما يعود على كل منهم بالفائدة من قيام هذه الجمعيات .

وقد أتيحت الفرصة لمناقشة هذه التعديلات فى مجموعها أثناء انعقاد مؤتمر خبراء التعاون فى جنيف من ٣٠ نوفمبر الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، كما أتيحت الفرصة لمناقشة هذه التعديلات بالتفصيل مع المختصين بالتعاون فى منطقة الأغذية والزراعة بروما من ٨ الى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وتبينت سلامة الاتجاهات التى رسمت عند وضع هذه التعديلات مع استثناءات طفيفة نثبتها فيما يلى : -

١ ) ــ تعديل المادة ٧ من القانون لكى تشترط احكام القانون ، على أن تأخذ الجمعيات التعاونية التى غرضها أو من أغراضها الاقراض بنظام المسئولية غير المحدودة ، أى ان يكون كل عضو فى الجمعية ضامنا متضامنا مع باقى الأعضاء بجميع ما يملك لتسديد ما على الجمعية من ديون ، وذلك فى حالة واحدة فقط وهى حالة حل الجمعية .

٢ ) ــ تعديل المادة ٣٢ بحيث يقيد حق الجمعيات التعاونية فى تقديم القروض الطويلة الاجل الى أعضائها بشرط ،وهو أن تصرح مصلحة التعاون لكل جمعية بتقديم هذا النوع من القروض قبل أن تزاول الجمعيات هذا النوع من النشاط ،وذلك نظرا لخطورة قيام الجمعيات التعاونية بتقديم القروض التى تزيد مدتها على عشر سنوات الأغراض المختلفة .

٣ ) ــ تعديل المادة ٩٣ باستثناء الجمعيات التعاونية العامة ، أى الجمعيات التعاونية التى تكون العضوية فيها قاصرة على الجمعيات التعاونية المحلية ، من أحكام هذه المادة بالنص على جواز توزيع كل فائض التصفية بعد رد قيمة الاسهم على الجمعيات التعاونية المشتركة فى هذه الجمعيات العامة بالطريقة التى ينص عليها فى النظام الداخلى لهذه الجمعيات .

٤ ) ــ حذف المادة ١٠٩ من القانون حيث لا يتأتى للموظف فى مصلحة التعاون أن يجمع بين وظيفة الارشاد والتوجيه وبين صفة الضبطية القضائية التى يمنحها له

القانون لتعارض كل من الوظيفتين مع الأخرى ، ولأهمية اعتماد الموظف على حسن العلاقة مع الاهالى وقوة اقناعه لتحقيق رسالته .

ومع تقرير وجهة النظر التى بنيت عليها هذه الاقتراحات المتقدمة من أشخاص لهم خبرة طويلة فى شئون التعاون ، الا ان الأمر يتطلب تمحيص هذه الآراء عند مناقشة تعديلات القانون تفصيلا قبل الأخذ بها أو استبعادها .

والأمل معقود أن يصدر قانون التعاون فى وضعه الجديد خلال شهور قلائل لتحقيق ما يعلقه الجميع على الحركة التعاونيه وصلاح حالها من خير يعم سائر الطبقات .

## السياسة الجديدة للائتمان الزراعى

تعمل مصلحة التعاون على وضع سياسة جديدة للائتمان الزراعى فى مصر وتقوم على قواعد الاقراض التعاونى مع وضع حد لسلسلة الاقراض رأسا الى أفراد المزارعين وتقوم هذه السياسة الجديدة على مبادىء ثلاثة :ـ

أولا ـــ دعم نظام التعاون الزراعى والعمل على أن تصبح الجمعية التعاونية الزراعية فى القرية بنكا للقرية ، والتعويل على هذا النظام التعاونى الى أبعد حد فى نهضة الريف .

ثانيا ـــ للوصول الى هذا فان هناك أوضاعا فى حاجة الى تعديل يتلاءم مع الاتجاه الجديد ومن بينها الأوضاع التى يقوم عليها بنك التسليف الزراعى والتعاونى.

ثالثا ـــ تنفيذ هذه الاوضاع الجديدة بالنسبة للجمعيات التعاونية وبالنسبة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى على مراحل ، تبدأ المرحلة الاولى بتحديد منطقة جغرافية ممثلة للحالة الراهنة للحركة التعاونية .

وطبقا لهذه المبادىء الثلاثة تقوم السياسة الجديدة للائتمان الزراعى فى مصر على القواعد التالية :ـــ

١ ) ـــ تقصر معاملات البنك على الجمعيات التعاونية فى كل منطقة يتفق عليها خلال الفترة التى تحدد لتطبيق هذه السياسة الجديدة .

٢) — يشرع من الآن فى تحويل الأسهم لحاملها فى رأس مال بنك التسليف الزراعى والتعاونى أى الأسهم التى تحملها البنوك الكبرى والهيئات المالية والافراد الى أسهم تعاونية حتى يصبح نصف رأس مال البنك مملوكا للجمعيات التعاونية والنصف الآخر مملوكا للحكومة وتصبح مقاعد مجلس إدارة البنك بالتالى مناصفة بين ممثلى الجمعيات وممثلى الحكومة .

٣) — يشترط فى الجمعيات التعاونية الزراعية أن يكون أعضاؤها من الملاك والمستأجرين الذين يزرعون الارض مثلا ويجوز لهذه الجمعيات أن تستأجر الأرض من ملاكها لزراعتها أو إعادة تأجيرها لأعضائها وبذلك يصبح أعضاء هذه الجمعيات من ذوى المصالح المتجانسة ويمكن تصحيح الأوضاع التى تقوم عليها الجمعيات التعاونية الزراعية الحالية مع استمرار العمل بنظام المسئولية المحدودة المضاعفة لان معظم المزارعين فى مصر هم من صغار المستأجرين الذين لا يملكون أرضا .

٤ — يشترط فى عضو مجلس إدارة الجمعية أو لجنة المراقبة ما يأتى :—

(ا) أن يكون مصرى الجنسية .

(ب) أن يكون مقيما فى القرية بصفة مستديمة .

(جـ) ألا يزاول أعمالا لحسابه أو لحساب غيره من الأفراد والهيئات التى تقوم بأعمال مماثلة لما تتعامل فيه الجمعية .

(د) تزول عضوية مجلس الادارة أو لجنة المراقبة بقوة القانون عن العضو الذى لا يسدد ما عليه من قروض للجمعية فى مواعيدها .

(هـ) يجب أن يكون قد مضى على الشخص الذى يرشح لعضوية مجلس الادارة أو لجنة المراقبة سنة على الأقل فى عضوية اللجنة .

٥ — ينص فى النظام الداخلى لهذه الجمعيات على تعاقد كل عضو مع الجمعية ببيع محصولاته الزراعية الرئيسية عن طريق الجمعية كشرط أساسى للحصول على القروض اللازمة له من الجمعية أى أن يؤخذ بمبدأ الاقراض بضمان المحصول وأن تكون هذه الجمعيات متعددة الاقراض .

٦ — يكون للجمعيات التعاونية الزراعية حق الامتياز على المحصولات التى تقدم من أجلها القروض لأعضائها سواء من أموالها الخاصة أو من القروض التى تحصل عليها من البنك ، كما يكون لهذه الجمعيات حق طلب تحصيل هذه القروض بطريق الحجز الادارى .

٧ — يكون للجمعيات التعاونية الزراعية الحق فى مطالبة أعضائها بزيادة قيمة اكتتاباتهم فى رأس مالها بما يتناسب مع ما يحصل عليه كل عضو من خدمات .

٨ — يعين لكل جمعية تعاونية أو لعدد من الجمعيات التعاونية فى القرى الصغيرة المجاورة مديراً وتحدد اختصاصات هذا المدير ومسئوليته فى النظام الداخلى لكل جمعية أو فى نظام الوحدات التى تؤلف من الجمعيات التعاونية المتجاورة .

٩ — تسهم الحكومة فى بادىء الأمر بنصف مرتب المدير لكل جمعية تعاونية أو كل وحدة تعاونية كما يتقاضى هذا المدير علاوة على مرتبه مكافأة إضافية من الجمعية . أو للوحدة التعاونية تقدر طبقا لما يحققه من زيادة فى أرباح الجمعية والتوسع فى نشاطها .

١٠ — يوضع منهج لتدريب المديرين لهذه الجمعيات قبل تعيينهم بالجمعيات التعاونية بحيث يمكن الاعتماد عليهم فى كل ما يتعلق بادارة شئون هذه الجمعيات .

## التعاون بين مصر والعالم الخارجى

لم تتفق الأمم منذ مائة سنة أو يزيد على شىء قدر اتفاقها على قبول نظم التعاون . وكان « تحالف التعاون الدولى » أسبق المنظمات الدولية التى تمثل ٢٠٠ مليون من سكان المعمورة فى مائة دولة منتشرة فى القارات الخمس ومن الأجناس والألوان والأديان كافة تجمعهم رابطة التعاون فى مليون من الجمعيات التعاونية تقوم على تحقيق خدمات اقتصادية واجتماعية من كل الأنواع ولكل الأغراض .

ومصر لا تقف فى عزلة عن هذا العالم التعاونى فمنذ قيام ثورتنا المباركة اشتركت مصر فى أهم المؤتمرات للتعاون بل وكان واحد من أبناء مصر خبيراً للتعاون ومقرراً مع خبراء التعاون من انجلترا وفرنسا والباكستان فى المؤتمر الذى عقدته هيئة العمل الدولية فى سويسرا . وحظيت الحركة التعاونية فى مصر بالاشتراك فى مؤتمر دولى آخر تناول معاهد الدراسات التعاونية التى أقامتها الاتحادات الاقليمية فى مصر كنموذج

صالح تأخذ عنه الحركات التعاونية فى الدول الأخرى ، وهكذا احتلت مصر مكانتها فى عالم التعاون الدولى . كما استقبلت الحركات التعاونية فى بلادنا عدداً من قادة الرأى فى الدول الأخرى وقد كتبوا ونشروا عن حركاتنا التعاونية فى الصحف والمجلات التعاونية ما يثلج صدور العاملين فى الحركة التعاونية المصرية ، كما استقبلنا عدداً آخر من التعاونيين فى السودان وفى الدول العربية الأخرى . ومن الهند والباكستان وايران والملايو وسيلان ، ومن دول أوربا وأمريكا ، وكان لهذه الزيارات أكبر الأثر فى تبادل المعلومات والوقوف على ما لدى الغير من خبرة ونشاط فى ميادين التعاون .

إن حركة التعاون فى مصر قد أصبح لها المكان الأول فى نهضتها الحالية وعليها نعتمد فى رفع مستوى الطبقات العاملة فى ميادين الانتاج بأنواعه ، وفى ميادين الاستهلاك ، وفى ميادين الاستيراد والتصدير حتى نصل إلى ما نبتغيه من خير وسعادة للمجتمع المصرى فى ظل نظام تعاونى مجرد عن كل شائبة .

# التعليم

ان أهم أهداف الجمهورية بناء مجتمع سليم قوى متماسك ، فاستلهمت السياسة التعليمية الجديدة روح هذا العهد ومبادئه من جميع النواحي . وجعلت هدفها العمل على تحرير الشعب من الجهل ، وإتاحة الفرصة لكل فرد للوصول إلى أقصى ماتؤهله له مواهبه وإمكانياته من رقى مادي وروحي ، إلى غير ذلك من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تختلف كل الاختلاف عن القيم والأهداف التى كانت سائدة فى المجتمع قبل الثورة .

لهذا كان لابد أن توضع سياسة تعليمية تتمشى مع هذه الأهداف وتستوحى روح الثورة وتساعد على تنشئة التلاميذ والتلميذات تنشئة تبعث فيهم الإيمان بالقيم الروحية والاعتزاز بقوميتهم ، وتبعث فى نفوسهم الثقة والاخلاص للواجب والتفانى فى خدمة الوطن ، وغرس الفضائل الدينية التى تقوم عليها العلاقات الانسانية التى تنشدها فى المواطنين الذين يتألف منهم المجتمع .

وتتلخص أهداف السياسة التعليمية الجديدة فى النقاط التالية :

أولا — العمل على تعميم التعليم الابتدائى الذى يبدأ من السادسة وينتهى فى الثانية عشرة واستيعاب أكبر عدد من البنين والبنات الذين فى سن الإلزام .

ثانيا — تشجيع التلاميذ على الاتجاه إلى الدراسات العملية التى تعدهم للانتاج الصناعى والزراعى والتجارى بعد المرحلة الابتدائية حتى يمكن تخريج العدد الكافى للنهوض بمشروعات التعمير والتصنيع الكبرى فى الحاضر والمستقبل .

ثالثاً — تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الأمة لمواصلة التعليم إلى أقصى حد مستطاع يتفق وميل التلميذ واستعداداته سواء كانت نظرية أو عملية .

التخفيف من عبء الامتحانات العامة والخاصة فى جميع مراحل التعليم
رابعاً — وخاصة فى المرحلة الأولى .

خامساً — تربية التلميذ تربية تتمشى مع أهداف الثورة ومبادئها وذلك عن طريق تكوين شخصيته تكويناً دينياً وبدنياً إلى جانب تثقيفه العلمى .

ونظام التعليم الجديد بمراحله المختلفة يشمل البنين والبنات ما بين سن السادسة والسابعة عشرة ويتضمن أربع مراحل دراسية هى : الدارسة الإبتدائية ، الدراسة الإبتدائية الراقية ، الدراسة الاعدادية ، الدراسة الثانوية بأنواعها المختلفة .

١ — الدراسة الابتدائية :

كانت السياسة التعليمية قبل قيام الثورة تتجه إلى تفضيل التعليم الخاص (الثانوى) على التعليم الابتدائى . فكانت الجهود والأموال تبذل فى التوسع فى هذا التعليم الخاص أكثر مما تبذل فى التوسع فى التعليم الابتدائى ، أما السياسة الجديدة فقد صححت هذا الاتجاه إذ جعلت هدفها العمل على التوسع فى التعليم بكل مراحله فى أقرب وقت مستطاع إذ التعليم الابتدائى يمثل الحد الأدنى الذى لاغنى عنه لتهيئة الأطفال ليكونوا مواطنين مستنيرين ، قادرين على شق طريقهم فى الحياة العملية فى البيئة التى يعيشون فيها ، وتحقيقاً لذلك جعل لبرامج التعليم مكانتها الممتازة بين الأهداف التعليمية ، وأما فى التعليم الثانوى فالسياسة الجديدة ترمى إلى التوسع فيه بكل ما تسمح به موارد البلاد وإمكانياتها حتى تتوافر للبلاد طبقة متعلمة تعتمد عليها فى بناء المجتمع الجديد . وهذا يستلزم بذل كل عناية فى جعل خطط الدراسة الثانوية ومناهجها مؤدية إلى خلق الرائد الصالح فى ميادين العلوم والفنون والآداب والاجتماع . وقد بدأت الوزارة فعلا فى تنفيذ هذه السياسة وكانت النتيجة أن عدد التلاميذ الذين قبلوا بمدارس المرحلة الأولى هذا العام بلغ ٢٧٠٫٠٠٠ تلميذ فى مقابل ١٠٠٫٠٠٠ تلميذ قبلوا فى سنة ١٩٥١ . وقد أعدت السياسة الجديدة خطة بعيدة المدى للارتفاع بمستوى هذا التعليم وهى تشمل :

أولا — تحديد غرض أوسع لهذا التعليم ، وعدم قصره على مجرد فكرة محو الأمية التى كانت هدف السياسة القديمة منذ أيام الاحتلال .

ثانياً — تهيئة المرافق والمبانى .

ثالثاً — تهيئة المعلمين الصالحين .

وفيما يتعلق بالغرض من هذا التعليم فقد حددته السياسة الجديدة بأنه :

ا ــ إعداد المواطن المستنير .

ب ــ التهيئة للحياة المنتجة فى المجتمع الجديد .

وقد روعى فى الخطة التى وضعت لهذا التعليم وفى مناهجه تحقيق الشقين معاً ، فأما عن الشق الأول فقد عنى عناية كبيرة باللغة العربية وبالتربية الدينية والخبرات الصحية والتربية البدنية ، ونال الدين أكبر نصيب من العناية ، فأصبح مادة أساسية يمتحن فيها التلميذ آخر العام ولا يتم نجاحه إلا إذا نجح فيــه ، كما جعل لغير المسلمين دراسات خاصة بدينهم حتى تكون التربية الخلقية قائمة على الأسس الدينية .

وأما عن الشق الثانى فقد عنى بالأشغال العملية واليدوية :والصناعية والزراعية وفلاحة البساتين على أن يكون ذلك وفقاالحاجات البيئة .وهذه العناية تبرز بشكل واضح فى السنتين الأخيرتين .

ومدة الدراسة بالتعليم الابتدائى ست سنوات والتعليم مجانى إجبارى لجميع الأطفال من البنين والبنات من تمام سن السادسة إلى تمام سن الثانية عشرة .

ولبيان الأعباء التى تتحملها الدولة فى سبيل تعميم هذا التعليم ، نذكر أن النفقات والجهود اللازمة لذلك هى بناء ٤٠٠٠ مدرسة جديدة غير مايبنى ليحل محل المبانى الغير صالحة ، وهذا يكلف الدولة ٣٠ مليون جنيه ، ثم إعداد ٥٠٠٠٠ مدرس جديد فى فترة التعميم ، غير تعويض الذين يعتزلون الخدمة .

والخلاصة أن هذا المشروع ــ مشروع تعميم التعليم الإبتدائى ــ سيحتاج فى النهاية إلى ميزانية تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ مليونا من الجنيهات .

وبالرغم من ضخامة الجهود والنفقات ، فان حكومة الشعب مصممة على أن تواجه مشكلة تعميم التعليم الإبتدائى بشــكل حاسم . وقد وضعت الترتيبات لمواجهة مشكلة المبانى عن طريق مؤسسة أبنية التعليم التى ستبنى ٣٠٠ مدرسة كل ســنة فى المتوسط ، وقد بدىء العمل فى ذلك فعلا ، ويرجى أن تتسلم الوزارة حوالى ٦٠٠ مدرسة قبل سبتمبر سنة ١٩٥٠ كما أنها واجهت مشكلة المعلمين بتوسيع المدارس المهيأة لاعدادهم

وزيادة عددها وقد بلغ عدد المقبولين بهذه المعاهد ، والمعاهد التى تمدها بطلبتها هذا العام ٧٧٠٠ تلميذا فى مقابل ٢٥٠٠ فى سنة ١٩٥١ .

## ٢ ــ الدراسة الإبتدائية الراقية :

هذه مرحلة جديدة لم يكن لها وجود فى نظام التعليم القديم . والهدف فيها هو استكمال لهدف المدرسة الابتدائية فهى تزود الناشئين الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائى بقسط أوفر من الثقافة العلمية والتدريب العملى لإعدادهم إعدادا عمليا صالحا للحياة وفقا لحاجات البيئة ، فاذا أتم التلميذ الدراسة بها فى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فانه يصبح قادرا على العمل المنتج سواء فى القرية أو فى المدينة وهو مزود بقسط وافر من التعليم والتجربة العملية .

ومناهج هذه المدارس وخططها تتكيف حسب طبيعة البيئة وإمكانياتها المادية والاجتماعية فهى ذات صبغة ريفية فى الريف وذات صبغة صناعية أو تجارية فى المدن وذات صبغة دينية لمن يريد قسطا أوفر من الدراسة الدينية ، كما أن مناهجها تتكيف بحسب الجنس فهى للبنات ذات صبغة نسوية أو مهنية مناسبة .

ويقبل بهذه المدرسة التلاميذ الذين أتموا الدراسة بالمدارس الابتدائية بنجاح ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات والتعليم فيها بالمجان أيضا .

ومع أهمية هذه الرسالة الكبرى التى تضطلع بها هذه المدرسة من حيث إعداد المواطن الصالح المتخصص المنتج فان طريقها ليس مقفــلا أمام خريجيها إذ يستطيع منهم الالتحاق بمدارس المعلمين والمعاهد الأزهرية والمدارس الثانوية الفنية من صناعية وزراعية وتجارية .

وهذه المدارس يصح أن نسميها مــدارس التعمير لأنها ستكون الأساس الذى تقوم عليه حركة النهوض بالحياة الريفية فى القرى ، ورفع مستوى المعيشة لسواد الشعب فى المدن ، وفى الواقع هى مدارس ثانوية عملية ملائمة لأهداف النهضة الحالية لأن البلاد فى حاجة إلى المتخرجين فى هذه المدارس من شباب مثقف ذى خبرة عملية كافية للنهوض بحركة التصنيع والتعمير التى رسمها العهد الحاضر .

ولقد بدأت الوزارة فى السير فى إنشاء هذه المدارس بقدر ماسمحت به إمكانياتها فأنشأت هذا العام ٣٤٠ مدرسة بين ريفية وصناعية وتجارية ونسوية وأخرى خاصة بتحفيظ القرآن الكريم والأمل كبير فى أن تتمكن الوزارة من زيادة عدد هذه المدارس باضطراد على مر السنين .

٣ — الدراسة الإعدادية :

هذه المرحلة من التعليم تتفرع من مرحلة التعليم الابتدائى كما تتفرع منه المدرسة الابتدائية الراقية ولكنها تختلف عن هذه الأخيرة من حيث أنها ليست مدرسة نهائية بل مرحلة متوسطة بين المرحلة الابتدائيه والمرحلة الثانوية التى يبدأ فيها التخصص ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات بالمجان .

والغرض من هذه المرحلة تهيئة وسائل النمو لملكات التلاميذ وميولهم حتى إذا تكشفت ملكات كل تلميذ وميوله الخاصة أمكن توجيهه فى المرحلة الثانوية النهائية إلى نوع الدراسة الذى يلائمه . ولتوضيح مركز المدرســـة الإعدادية الجديدة بالنسبة لنظام التعليم القديم ، نقول أن المرحلة الإعدادية بسنيها الأربع مقابلة للسنتين النهائيتين بالمدرسة الابتدائية والسنتين الأوليين بالمدرسة الثانوية التى كانت تفصل بينهما شهادة إتمام الدراسة الابتدائية التى ألغيت فى النظام الجديد .

ولما كانت مهمة هذه المدرسة أن تهىء الفرصة للتلاميذ لتمكين ذوى الاستعداد من أبناء الأمة لمواصلة التعليم الثانوى فالعالى كل بحسب استعداده وميوله حتى يتجهوا الوجهة الصحيحة كما أن من مهمتها تدعيم الثقافة القومية ، لذلك كان القبول بالمدرسة الاعدادية رهنا باختيار العناصر الصالحة لهذا النوع من التعليم ، ويتم هذا الاختيار بإجراء امتحان مسابقة بين التلاميذ الذين أتموا دراسة مناهج السنة الرابعة بالمدارس الابتدائية وهذا الامتحان بمثابة إجازة قبول بالمدارس الإعدادية .

ولما كانت استعدادات التلاميذ تختلف بطبيعتها ، فقد أبيح للتلاميذ أن يتقدموا لذلك الامتحان فى أى سن بين العاشرة والثانية عشرة وللطفل اذا تقدم مرة ولم يقبل أن يتقدم مرة أخرى ما دامت سنه لم تتجاوز الثانية عشرة ، وبذلك يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص تحقيقا عمليا ، اذ يستطيع كل طفل التقدم لهذا الامتحان إذا وصل الى

المستوى المطلوب قبل انهاء تعليمه الاجبارى . وفضلا عن ذلك فان التلميذ يستطيع الالتحاق بالمرحلة الاعداديه فى أية فرقة من فرق الدراسة بها، اذا أمكنه تحصيل مقررات الفرق السابقة بأية وسيلة فى متناوله ، وهكذا يعطى التلميذ فرصا متكررة لاظهار استعداده فلا يحرم مستحق من مواصلة التعليم .

وقد روعى فى مواد الدراسة أن تكون متنوعة بحيث تشبع مختلف الميول وتبرز مختلف الاستعدادات فهى تشمل :

الدين ، اللغة العربية ، اللغة الأجنبية ، التاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا ، الرياضة والعلوم ، الرسم والأشغال العملية والموسيقى ، ثم التربية البدنية وقواعد الصحة وذلك فضلا عن وجود النشاط المدرسى الحر .

ولهذه المرحلة هدف آخر فى الدرجة الأولى من الأهمية ، فهى مرحلة تدعيم الثقافة القومية واستكمال تكوين المواطن الصالح . ولذلك جعل لدراسة الدين واللغة العربية والتاريخ القومى والتربية الوطنية المكان الأول فى خطتها ، كما أنها تتناول بالعناية تربية العقل والروح والجسم ، فلأول مرة تقرر بين مواد التعليم الثانوى مادة الصحة وربط تعليم هذه المادة بالتربية البدنية التى تشمل أعمال الكشافة لجميع التلاميذ ، كما تقرر أن يكون الدين مادة أساسية يمتحن فيها ضمن مواد امتحانات النقل من فرقة الى أعلا ، وبذلك نستطيع أن نخرج جيلا قويا يتحمل الأعباء التى تلقيها عليه الثورة .

ويمنح المتخرج فى هذه الدراسة أول شهادة دراسية عامة وهى شهادة الدراسة الاعدادية .

## ٤ ــ الدراسة الثانوية

وضع لهذه المرحلة أيضا قانون لتنظيمها تنظيما جديدا على أساس فلسفة تعليمية واجتماعية شاملة تتلاءم مع أهداف العهد الحاضر ، تلك الأهداف التى ترمى الى خلق جيل جديد قادر على خدمة بلاده فى كافة الميادين حتى تتوافر لها من أسباب القوة ما يجعلها رفيعة الشأن عزيزة الجانب ، وليست القوة كلاما يقال وانما هى عمل مثمر فى ميادين الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من نواحى النشاط المختلفة ، وهى حيوية نابضة تتجلى فى الأجسام السليمة والسواعد المفتولة ، وهى خلق قويم يتمثل فى الايمان

بالله وبالوطن وبالمثل العليا للحياة . هذه هى الأهداف التى استهدفتها السياسة التعليمية الجديدة . وفى هذه المرحلة يقبل التلاميذ والتلميذات الحاصلون على شهادة الدراسة الاعدادية ويوزعون على أنواعها المختلفة حسب ميولهم واستعداداتهم ، وتنقسم الدراسة بهذه المرحلة الى نوعين :

الدراسة الثانوية العامة ، والدراسة الثانوية الفنية (وتشمل الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية والنسوية ) ومدة الدراسة بجميع الأقسام ثلاث سنوات بالمجان .

١ — الدراسة الثانويه العامة

هذه الدراسة تؤهل تلاميذها للالتحاق بالتعليم العالى والجامعى والالتحاق بها مقصور على التلاميذ المتفوقين فى الدراسات النظرية . وقد تقرر أن تكون الدراسة بالسنة الأولى دراسة عامة مشتركة فيدرس التلميذ الرياضيات والعلوم كما يدرس المواد الاجتماعية واللغات الى جانب مادة جديدة تتمشى مع التطور الفكرى والاجتماعى لهذا العهد ونعنى بها مادة دراسة المجتمع المصرى . والغرض من الدراسة المشتركة فى السنة الأولى إعطاء فرصة للتلميذ لكى يكتشف استعداداته حتى يستطيع أن يختار القسم الذى يتجه اليه فى نهايه هذه السنة ، وقد انقسمت الدراسة بعد هذه السنة الى قسمين : القسم الأدبى والقسم العلمى .

ووضعت لكل قسم منها خطة دراسية تكفل استكمال الثقافة العامة العامة للتلميذ ، مع توجيهه الى أنواع معينة من الدراسات العالية . والشىء الجديد فيها أن للطالب الحق أن يختار من مواد الدراسة مادة يميل اليها ليتوسع فى دراستها .

وفى نهاية السنة الثالثة من هذه الدراسة يعقد امتحان عمومى على دورين يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وتشجيعا للمتفوقين ينوه فى هذه الشهادة بمجهود كل طالب يحصل على ٦٠ ٪ على الأقل من النهايه العظمى لدرجات أية مادة ، وسيكون لهذا التنويه أهمية فى تمكينه من الالتحاق بالجامعة .

٢ ــ الدراسة الثانوية الفنية

يلتحق بهذه الدراسة التلاميذ الحاصلون على شهادة الدراسة الإعدادية ممن يتوافر لديهم الميل والاستعداد للدراسة بكل نوع من أنواع التعليم الفنى . كما سيسمح بالالتحاق بها للحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية الراقية بشروط خاصة .

والغرض من هذه الدراسة إعداد طبقة من الفنيين فى شئون الصناعة والزراعة والتجارة ذوى ثقافة تعتبر وسطا بين ثقافة الصانع أو الزارع العادى وثقافة المهندس العالى . وبذلك تسد المدارس الثانوية الفنية حاجات المؤسسات بالمساعدين الفنيين فى أوجه نشاطها المختلفة .

٣ ــ الدراسة الثانوية النسوية

هذه المدرسة أعدت بحيث تكون ذات صبغة عملية أو مهنية ملائمة للفتاة ، وتقبل بها الحاصلات على شهادة الدراسة الاعدادية وكذلك الحاصلات على شهادة الدراسة الابتدائية الراقية بشروط خاصة . وهذه المدارس النسوية من نوعين يختلفان باختلاف الهدف الذى يرميان اليه فمنها ، ما يعد الفتاة لمهنة نسوية مناسبة ، ومنها ما يعدها لكى تكون ربة بيت .

هذا موجز لأهم الأهداف التى يستهدفها النظام الجديد للتعليم ، وهو كما نرى نظام لا ينظر إلى أن وظيفة التعليم إعداد الموظفين لدواوين الحكومة وإنما يرى أن الغرض الأساسى منه هو تربية النشء تربية صحيحة وفق حاجات المجتمع حتى يصبحوا مواطنين صالحين يعرفون مالهم من حقوق ويؤدون ما عليهم من واجبات فى كفاية وأمانة وإخلاص .

وقد تم تنفيذ المشرعات التالية منذ إعلان النظام الجمهورى :

أولا ــ المرحلة الابتدائية

صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى وجعله مجانا إجباريا لجميع الأطفال من البنين والبنات من تمام سن السادسة إلى تمام الثانية عشرة وهــذا التعليم هو الذى يهىء الأطفال ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على تحمل المسئوليات .

وقد روعى فى اختيار المواد التى تعلم للأطفال فى هذه المرحلة ، الغرض المقصود منها فكان للتربية الدينية والوطنية واللغة العربية ومبادىء الثقافة الضرورية لكل مواطن والأشغال العملية الملائمة للبيئة والتربية البدنية المكان اللائق . أما اللغة الأجنبية فقد استبعدت لأن تدريسها فى هذه المرحلة فى آلاف المدارس الابتدائية المنبثة فى الريف ، أمر متعذر من الناحية العملية . وإذا قصر تدريسها على بعض المدارس دون غيرها ، لوجدت مشاكل تعليمية واجتماعية خطيرة ، لأن التلاميذ سيولون وجوههم شطر المدارس التى تعلم فيها اللغة الأجنبية ويتركون غيرها من المدارس ، لأن مايبغونه من تعلم اللغة الأجنبية هو الوصول إلى التعليم الثانوى ، سواء توافرت لهم الاستعدادات لهذا التعليم أم لم تتوافر . ولاشك أن الدولة لاتستطيع تدبير هذا التعليم للجميع كما أنه ليس من المصلحة تشجيع التلاميذ على الالتجاء لنوع من التعليم وهم على غير استعداد للنجاح فيه .

وأنشأت الوزارة مدارس ابتدائية راقية تجمع بين تزويد التلاميذ بقدر واف من الثقافة العامة وبين إعدادهم إعدادا عمليا للحياة . ومدارس البنين ، منهاذات صبغة ريفية فى القرى وذات صبغة صناعية أو تجارية فى المدن . أما مدارس البنات فهى ذات صبغة نسوية أو مهنية فى المدن والقرى على السواء .

ويقبل بهذه المدارس من أتموا الدراسة بالمدارس الابتدائية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات والتعليم فيها بالمجان . وتعمل الوزارة على زيادة هذا النوع من المدارس تدريجيا ، ويلاحظ أن هذا التعليم العملى لا يعد لوظائف الحكومة بل يعد التلاميذ للأعمال التى يتطلبها تعمير البلاد والنهوض بمستوى غالبية الشعب فى المدن والريف .

ومدارس الحضانة ، وهذا النوع من المدارس يسد حاجة شديدة تحسها طائفة من المواطنين الذين يحرصون على البدء فى تربية أبنائهم قبل سن المرحلة الابتدائية وكانوا يضطرون إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية لعدم وجود مدارس مصرية تعنى بحاجتهم . كما أن هذه المدارس تسد حاجة أخرى حيوية لبعض المواطنين الذين تضطرهم حياتهم وظروفهم لإرسال أبنائهم ليكونوا تحت رعاية تربية تلائمهم فى هذا السن .

ونفذ نظام مفتشى الأقسام بالمدارس الابتدائية إذ أن تفتيش المادة بالتعليم الابتدائى لا يتفق وطبيعة التعليم فى هذه المرحلة لأنه يمزق الصلات بين المواد الدراسية . أما تفتيش الأقسام فهو نظام يهدف إلى الاهتمام بالمدرسة بصفتها وحدة كاملة هدفها تربية التلاميذ وإعدادهم إعدادا اجتماعيا ، وإطلاق نشاطهم وتهيئتهم لحياة صالحة فى حاضرهم ومستقبلهم .

ويشمل هذا النظام دراسة الطرق التى تتبع فى تدريس المواد ومدى ملاءمتها لعقول التلاميذ واستعدادهم ومبلغ مافيها من ابتكار جديد . كما أن مفتش القسم يدرس وسائل الايضاح وكفايتها وأساليب استعمالها والاستفادة منها ويدخل فى ذلك السينما والإذاعة المدرسية وعليه كذلك أن يدرس بيئة المدرسة المادية . كما أن البيئة الاجتماعية تكون دائما موضع عنايته ، ليعرف مدى اتصال المدرسة بأولياء الأمور والاستعانة بهم فى فى إصلاح حال التلاميذ وتقويم أخلاقهم . ومن واجباته دراسة أحوال التلاميذ من حيث النظام والمواظبة والنظافة والحالة الصحية والخلقية ودراسة النشاط المدرسى الحر من حيث استخدام المكتبة وتشجيع المطالعة والانتفاع بالسينما والإذاعة وتنظيم الرحلات المختلفة الأغراض ، وتكوين الجماعات المدرسية المختلفة وإقامة الحفلات والمباريات وتنظيم التعاون بين مدارس القسم من حيث دراسة الشئون المشتركة بالمدرسة وحل مشاكل القبول .

والبيان التالى يوضح المدارس والفصول الجديدة التى أنشأتها الوزاره هذا العام :

| | |
|---|---|
| ٧٩ | مدرسة ابتدائية جديدة |
| ١٠ | « « راقية |
| ٢٣ | « حضـــانة |
| ١٤٩٤ | فصلا للتعزيز بالمدارس الابتدائية الأميرية |
| ١٧٥ | « للتعزيز بالمدارس الابتدائية الحرة |
| ٨ | بمعاهد النور |

## ثانيا — المرحلة الثانوية

١ — صدر قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وهو يقضى بقسمة التعليم الثانوى الى مرحلتين وهما :

أ ) — الاعدادية العامة ومدتها أربع سنوات ، ويبدأ القبول فيها للتلاميذ الذين سنهم بين ١٠ و ١٢ سنة بعد اجتياز امتحان مسابقة .

ب ) — الثانوية المنوعة ومدتها ثلاث سنوات، ويقبل فيها الناجحون فى امتحان الشهادة الاعدادية ، على ألا تزيد سنهم على سبع عشرة سنة وذلك لأن اتجاه ميول التلميذ واستعداده الى نوع معين من أنواع التعليم الثانوى — من ثانوى عام ونسوى وصناعى وتجارى وزراعى — لا تتكشف إلا فى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة على الأقل .

والتعليم فى المرحلتين بالمجان .

والغرض الذى يهدف اليه التعليم فى المرحلة الإعداديه هو تهيئة وسائل النمو لملكات التلاميذ وميولهم من أدبية وعلمية وفنية والوقوف على ما يظهر من مواهبهم حتى يوجهوا فى المرحلة التالية الى نوع الدراسة الثانوية الذى يلائمهم . والمرحلة الاعدادية مرحلة تدعيم الثقافة القومية للتلاميذ قبل أن ينتقلوا الى المرحلة الثانوية النهائية ، التى فى دراستها قدر من التخصص كما أنه يبدأ فيها تعلم اللغة الأجنبية ، وبذلك يصل التلميذ فى نهاية مرحلته الثانوية الى مستوى يجعله قادرا على استخدامها فى البحث العلمى والاتصال بالثقافة العالمية .

وبعد الحصول على الشهادة الاعدادية يوزع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى المختلفة الآتية : ـ

(أ) الدراسة الثانوية العامة .

(ب) الدراسة الثانوية النسوية .

(ج) الدراسة الثانوية الزراعية .

(د) الدراسة الثانوية الصناعية .

(هـ) الدراسة الثانوية التجارية .

٢ — ترتب على تقسيم التعليم الثانوى الى مرحلتين ، أن أصبحت هناك مدارس ثانويه بحتة وأخرى إعداديه ، ولذلك حولت ٣٨٠ مدرسة أميرية وحرة للبنين والبنات من مدارس ابتدائية أو ثانويه الى مدارس إعدادية .

٣ — أنشأت الوزارة هذا العام ١٢٥ فصلا جديدا فى مدارس التعليم الثانوى الحر .

ثالثا — معاهد إعداد المعلمين والمعلمات

لما كان هدف سياسة الوزارة استمرار التوسع فى مرحلة التعليم الابتدائى ، ولما كان ذلك يستدعى التبصر فى إعداد المعلمين الفنيين اللازمين لسد حاجة المدارس التى ستنشأ سنويا ، فقد وجهت عناية خاصة لهذا النوع من التعليم فأنشأت هذا العام المدارس والفصول الجديدة الآتية :

٣٧ فصلا بمدارس المعلمين العامة .
٤٤ فصلا بمدارس المعلمات العامة .
١٥ فصلا بمدارس المعلمين الخاصة .
٧ فصول بمدارس المعلمات الخاصة .
٩ فصول بالأقسام الفرنسية للبنين .
٦ فصول بالأقسام الفرنسية للبنات .
٣ فصول بمدارس المعلمين الريفيه .
١٢ فصلا بكلية المعلمين .

وقد قبل هذا العام بمدارس المعلمين والمعلمات العامة عدد غير قليل ممن رغب من التلاميذ والتلميذات الذين أتموا الدراسة بالمدارس الابتدائية ، التى كانت أولية راقية قبل الغائها مع التجاوز عن شرط السن ، وذلك بالاضافة الى المقبولين والمقبولات من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بلغة أو بغير لغة من المدارس الابتدائية والابتدائيـــة المحولة . وبذلك أصبحت هذه المدارس مصدرا واسعا لاعداد المعلمين والمعلمات .

أما مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة ، فقد قبل بها عدد غير قليل من الحاصلين على الشهادة التوجيهية وشهادة المدارس الصناعية والزراعية .

## رابعاً — التعليم الفنى

١ — ألفت لجنة من كبار رجال وزارة المعارف والوزارات الأخرى وكبار رجال الصناعة وبعض أعضاء لجنة سياسة التعليم لدراسة التعليم الصناعى، إذ لوحظ ضعف مستوى التثقيف الصناعى بالنسبة لما تتطلبه المصانع الانتاجية التى تعمل بأحدث الآلات. ولهذا فان هذا التعليم لم يؤد رسالته كاملة فى إخراج الصانع الماهر المؤهل بثقافة مهنية وعامة، والذى اكتسب من المهارة اليدوية القسط الذى يجعله كفؤاً لأن يسد الفراغ الموجود بالمصانع، أو قادرا على أن يشق لنفسه طريقاً فى عالم الصناعة، وكانت نتيجة الدراسة أن بعض الأسباب يرجع إلى نظام التعليم والبعض الآخر إلى الظروف التى أحاطت بالخريجين من هذه المدارس وجميعها موضحة فيما يلى :

(أ) النقص فى التوجيه المهنى عند الالتحاق بالمدارس الصناعية .

(ب) النقص الملحوظ فى الالات من ناحية كفايتها العديدة، ومن ناحية قدمها وتمشيها مع الآلات التى تقوم عليها الصناعة فى الورش والمراكز الصناعية الحديثة .

(ج) اكتظاظ المدارس الصناعية بالطلبة .

(د) ضعف الصلة أو انعدامها بين المدارس الصناعية والمصانع .

(هـ) الميل العام لدى الخريجين لاعتبارهم مهندسين لا صناع .

(و) تغالى الخريجين فى طلب أجور عالية فى البداية، وعدم تمشيهم مع النظام الطبيعى الذى يقضى بالبدء فى المراكز البسيطة وما يناسبها من أجر، ثم التدرج والرقى .

(ز) ميل الخريجين إلى الاشتغال بالوظائف الحكومية وخاصة بعد أن فتحت وزارة المعارف الباب أمامهم لشغل وظائف التدريس فى التعليم العام .

(ح) عدم قيام التعاون الوثيق بين المصانع ورجالها من ناحية، وبين القائمين على التعليم الصناعى لضمان التوجيه الصحيح فى التعليم، ولامكان تمرين الطلبة أثناء الدراسة وتمكينهم بعد التخرج من العمل بالمصانع .

٢ — رأت اللجنة ضرورة إيجاد هيئة إدارية تربط المصانع والمدارس الصناعية معا، وتشرف على نجاحها كمراكز انتاجية، وكمعاهد للثقافة المهنية والعامة، وتعمل على الحاق الخريجين بالمصانع المختلفة وتوجيههم للانتاج المهنى عامة .

٣ — تقسيم التعليم الصناعي إلى مرحلتين كلاهما بالمجان وهما :

(ا) المرحلة الأولى وهي مرحلة إعداد الصانع المتوسط المهارة ، وتقوم إما فى المدارس الصناعية الابتدائية أو فى المراكز الصناعية داخـــل المصانع ويلتحق بهذه المدارس من أتم المرحلة الابتدائية . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات .

(ب) المرحلة الثانية وتهدف إلى تخريج الصانع الذى حصل على قدر معين من الثقافة المهنية العامة ، يمكنه بعد خبرة الحياة الصناعية التى تتلو تخرجه ، من الوصول إلى مرتبة المهارة وتقوم هـــذه الدراسة بالنسبة لإعداد الصانع الماهر فى دور المدارس الصناعية الثانوية . وسيخصص عدد محدود من المـدارس الصناعية الثانوية لتخريج طبقات الرسامين والملاحظين والمنفذين للعمليات الصناعية . وستعد هذه المدارس الاعداد الكافى لتقديم الثقافة المهنية التى تلزم لإعداد من يقوم بتحضير الرسومات التنفيذية والانشائية فى مختلف الصناعات ، ومن يقوم بتنفيذ العمليات الصناعية المنوعة فى أقسامها الأربعة : الميكانيكية والكهربائية والمعمارية والزخرفية . ومدة الدراسة بهذه المرحلة أربع سنوات تبدأ بعد المرحلة الإعدادية .

٤ — التعليم الزراعى

افتتحت مدرسة ثانوية جديدة فى مدينة بنى سويف ، واعتبر طلبة السنة النهائية بالمدارس الثانوية الزراعية داخليين ، بانشاء أقسام داخلية لهم كلما سمحت ظروف المدرسة ، وذلك لتدريبهم على الأعمال الزراعية أطول وقت ممكن ، أما المشروعات الاصلاحية فهى : —

(ا) افتتاح مدرسة زراعية جديدة فى المناطق التى تفتقر إليها ، وبخاصة فى الواحات والصحراء الغربية ، للعمل على رفع مستوى المعيشة لسكان هذه المناطق .

(ب) المساهمة فى مشروع الشجرة ، وذلك بإكثار ما يزيد عن ربع مليون شجرة للغابات فى مشاتل المدارس الزراعية .

(ج) إنشاء غابة من أشجار التوت لتنفيذ مشروع تربية دودة القز لإنتاج الحرير على نطاق واسع .

خامسا ــ المراقبة العامة للفنون الجميلة

أعدت بعض المشروعات لتنظيم إدارتها وفروعها وأهمها :ــ

١ ــ إعادة تشكيل لجنة المقتنيات الفنية المختصة باختيار التحف .

٢ ــ إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية للفنون الجميلة .

٣ ــ إعداد لائحة للمعهد العالى لفن التمثيل العربى .

وقد بلغ عدد المعارض الفنية التى أقامتها المراقبة بعد قيام الحركة المباركة ،نحو المائة والخمسين من بينها معرض الخرطوم .

وتتجه النية الى إنشاء مدرسة للفنون الجميلة بالاسكندرية وأخرى لفنون الطباعة وثالثه لترميم الآثار . وتعمل المراقبة بالتعاون مع الجهات المختصة على إقامة معرض للآثار التاريخية فى قطاع غزة .

سادسا ــ الادارة العامة لمكافحة الأمية :

بلغ عدد من كوفحت أميتهم منذ إعلان الجمهورية حتى آخر يناير سنة ١٩٥٤ ٢١٥ر٨٩٣ ويقوم بتعليمهم معلمون يحملون مؤهلات فنية .

وهذا عدا من يقومون بالتعليم فى وحدات المكافحة بالجيش وفروع وزارة الحربية والبحرية وهم يختارون من بين الصولات وصف الضباط ذوى الاستعداد، بعد أن تعمل لهم دراسات فى طرق التدريس الحديثة .

وتجرى تجارب لمكافحة الأمية بين كبار السن ببعض الجهات وبالتعاون مع هيئة اليونسكو ،ومن ذلك تجربة سرس الليان فى العام الماضى وتجربة المنايل هذا العام . كما أن هناك اقتراحا بمكافحة أمية نصف مليون من الدارسين كل عام ، حتى يمكن محو الأمية فى بضع سنين، وستقوم الإدارة باستنهاض همم المراكز الاجتماعية وجمعيات التعاون للعمل على معاونة المناطق التعليمية فى إنشاء وحدات وأقسام لمكافحة الأمية .

سابعاً ــ المراقبة العامة للأشغال .

راعت المراقبة روح العهد الجديد فى تنفيذ المناهج ، فاتجهت نحو استغلال الخامات المحلية واستعمال النفايات المتخلفة من الاستعمال العادى ،لتعويد التلاميذ الاقتصاد والاعتماد

على النفس وحسن الاستفادة بإمكانيات البيئة . وعملت على إعداد الشباب لفكرة تصنيع البلاد والاستفادة من الخامات المحلية المتوفرة .

ثامنا — المراقبة العامة للموسيقى :

قامت المراقبة بتنفيذ المشروعات الآتية :

١ — تعميم دراسة الموسيقى بمدارس المرحلة الأولى .

٢ — إدخال مادة الموسيقى ضمن المواد الدراسية بمدارس المرحلة الاعدادية .

٣ — تعميم دراسة الموسيقى بمدارس المعلمين والمعلمات الخاصة .

٤ — تنظيم المعاهد الموسيقية الحرة المصرية منها والأجنبية .

وتقدمت المراقبة بالمشروعات الآتية :

١ — إنشاء معهد متوسط للموسيقى المسرحية يلحق بالمعهد العالى

٢ — إنشاء أكاديمية للموسيقى بالقاهرة تضم جميع المعاهد الموسيقية

تاسعاً — الإدارة العامة لشئون التغذية

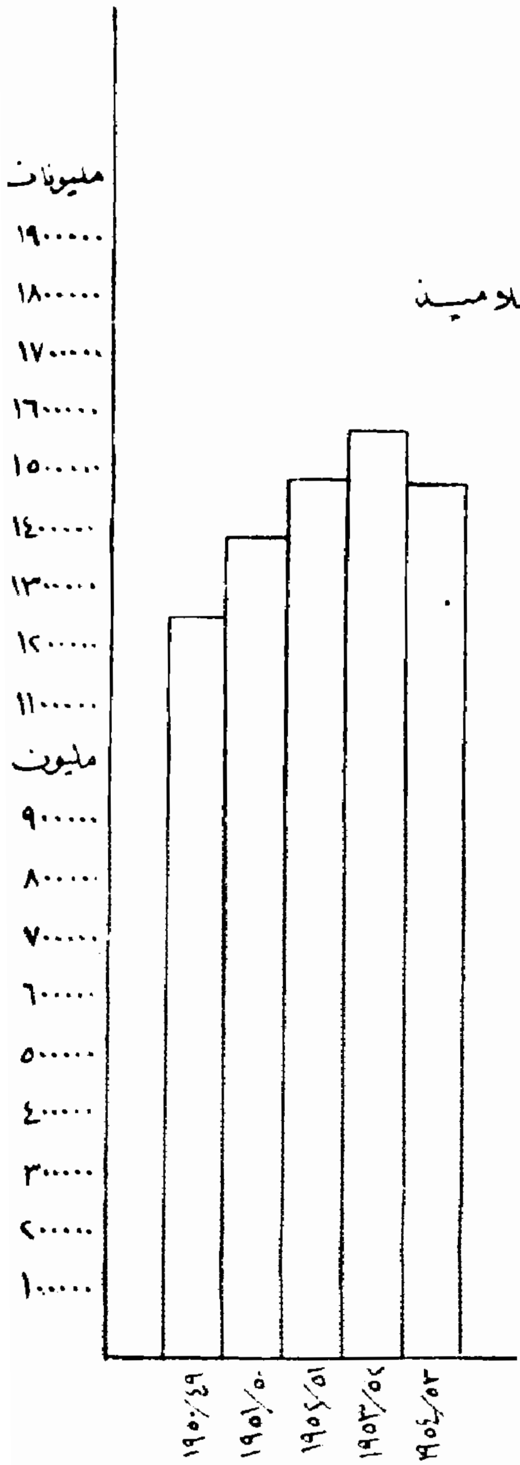
كان قد تقرر قبل قيام الثورة أن تقتصر التغذية على تلاميذ وتلميذات مدارس المرحلة الأولى فى غير عواصم المديريات وبنادر المحافظات ، وذلك نظراً لضآلة المبالغ المعتمدة للتغذية . إلا أنه بعد الحركة المباركة ، أمكن توفير بعض المبالغ التى مكنت الوزارة من تقديم الأغذية لتلاميذ وتلميذات المرحلة الأولى فى عواصم المديريات وبنادر المحافظات أسوة بزملائهم . كما تقرر معافاة تلاميذ وتلميذات المدارس الاعدادية من دفع الرسوم المقررة للتغذية ،وقررت الأغذية لهم على حساب الوزارة .

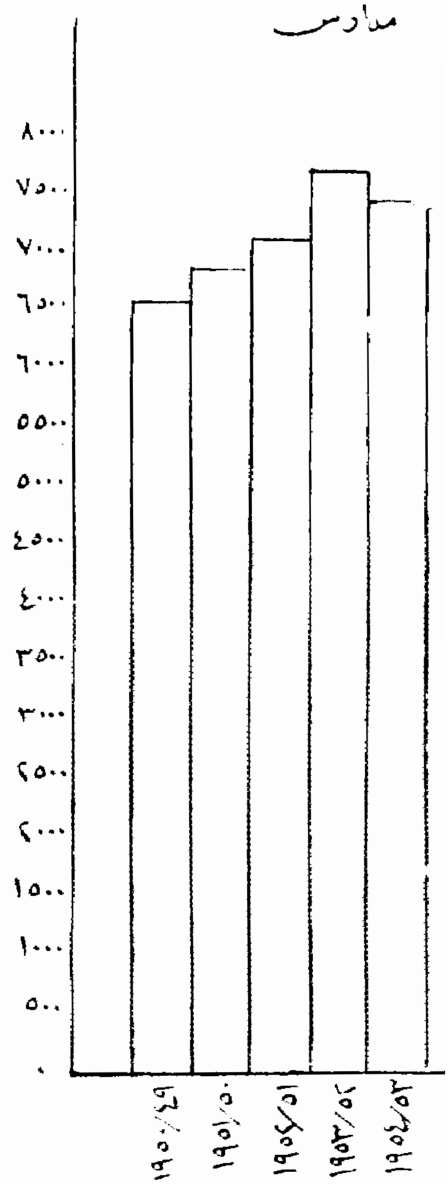
عاشراً — الادارة العامة للامتحانات

صدرت لائحة الشهادة الاعدادية ونظام الامتحان بها . وعملت التسهيلات الكافية لدخول الطلبة الشرقيين فى الامتحانات العامة التى تعقدها وزارة المعارف . وتيسيراً على الطلاب عقدت لجان امتحان الشهادة الثانوية بقسميها الخاص والعام فى طرابلس وبنى غازى . وأعفى جميع المتقدمين للامتحانات العامة من الرسوم . وزودت المطبعة الملحقة بالمطبعة السرية بأحدث الماكينات وعين بها أخصائيون ، وقامت بطبع الاستمارات والاحصاءات والمناهج والكتب المطلوبة للوزارة .

## ٦ - مدارس المرحلة الابتدائية

أضيفت فرق تحفيظ القرآن الكريم الأميرية التى تدرس بعد الظهر واعتبرت وحدات تعليمية فى العام الدراسى ١٩٥٢-١٩٥٣ ثم تحولت هذه الفرق ضمن التعليم الابتدائى .



حادى عشر — مؤسسة الثقافة الشعبية

أعدت المؤسسة برنامجا للنشاط الثقافى يشمل المحاضرات العامة والندوات والاذاعات مسترشدة فى ذلك بالحركة الاصلاحية فى العهد الجديد ولم تقتصر فى محاضراتها على جمهور المستمعين بل جاوزته إلى العالم العربى عن طريق الاذاعة المصرية .

ونظمت المؤسسة فى معهد القاهرة والاسكندرية دراسة لشئون المكتبات حضرها كثير من المدرسين بالمدارس الحكومية الذين نيط بهم أمر المكتبات الشعبية فى المعاهد والمراكز الشعبية ليأخذوا أنفسهم باحدث الأنظمة فى القيام على تلك المكتبات .

وأنشأت الادارة العامة للمؤسسة شعبة ثقافية بقرية سرس الليان التى اختارتها هيئة اليونسكو لتجاربها فى التربية الأساسية .

ووافقت الوزارة على أن تقوم المؤسسة بامتحان من أتموا مرحلة الدراسة فى شعبتها التجارية . وقد كان هدفها من ذلك إمداد أصحاب المتاجر بكتبة تجاريين ملمين بإمساك الدفاتر وتنظيم الحسابات وضبطها ليسهل على الدولة جباية ضرائبها على هذه المتاجر .

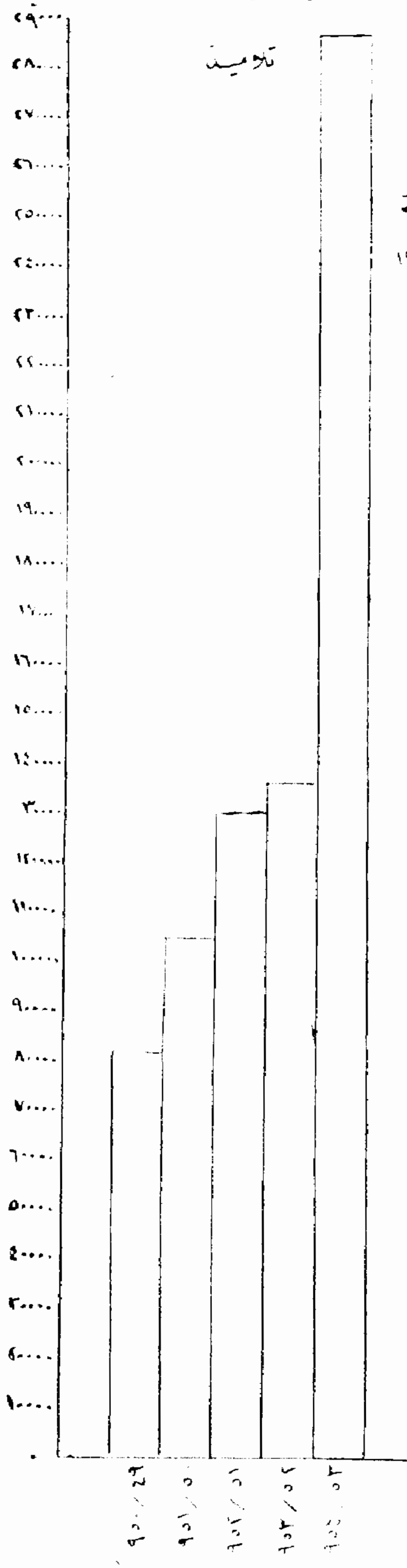
وأقامت المؤسسة مخيما صيفيا بمدينة الاسكندرية لطلبة المعاهد والمراكز الثقافية مارس فيه الطلبة ألوان النشاط الثقافى والاجتماعى والرياضى . كما أقامت معرضين عامين أحدهما فى القاهرة والآخر فى الاسكندرية عرضت فيهما فنونا ومشغولات ورسومات ترمز إلى نهضة مصر الحديثة منذ عهد التحرير . وتزمع المؤسسة غزو الريف بإيفاد سيارات مجهزة بالآلات والأشرطة السينمائية الثقافية ويقوم المحاضرون والمشرفون الاجتماعيون بالعمل على إرشاد الجماهير والفلاحين وتعريفهم بمبادئ العهد الجديد بأساليب محببة مشرقة .

كما أعدت العدة لاصدار مجلة لتكون سجلا حافلا بألوان النشاط الذى تقوم به الجامعة الشعبية . ولإنشاء مركز ثقافى جديد بمدينة بنها ومركز آخر بالخرطوم .

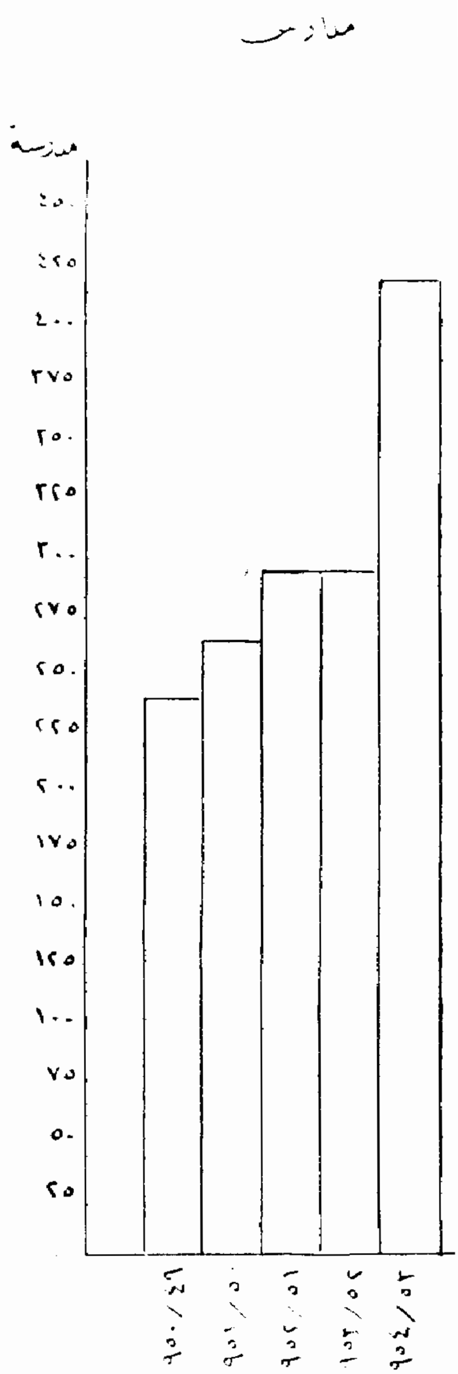
ثانى عشر — مؤسسة أبنية التعليم

أنشئت هذه المؤسسة بمرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ لرسم سياسة إقامة أبنيه التعليم وتنفيذها . وقد انتهت من وضع الرسوم والمواصفات والمقاييس اللازمه

٢ - المرحلة الثانوية للبنين (ثانوي عام وعددي ابتداء من ٥٣-٥٤)




حولت بعض المدارس الابتدائية للبنين الى مدارس اعدادية
(مرحلة التعليم الثانوي) ابتداء من العام الدراسي ٩٥٣-١٩٥٤



لانشاء ٣٠٠ مدرسه انتهى العمل فى كثير منها . ويتضمن مشروع ميزانية المؤسسة فى السنه الماليه ٥٣ — ١٩٥٤ إنشاء ٣٠٠ مدرسه ابتدائيه أخرى .

## ثالث عشر — الادارة العامة للصحة المدرسية

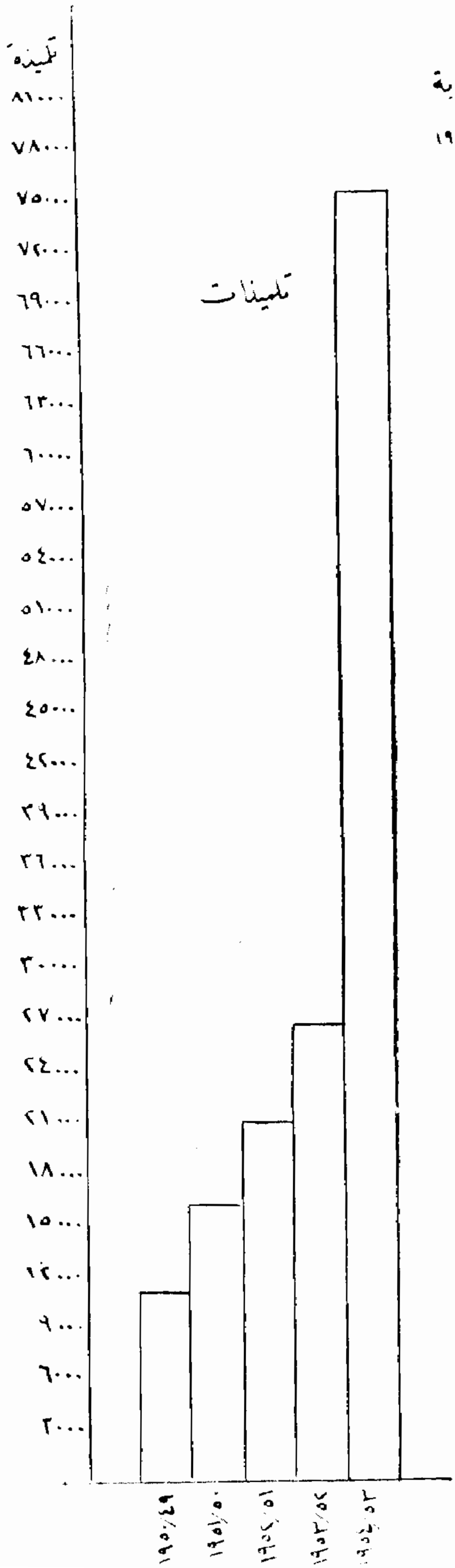
كان من مميزات هذا العام تقدم كبير فى أعمال الصحة المدرسية إذ زاد عدد المجموعات العلاجية التى تحوى كل منها وحدات للعلاج الباطنى والرمدى وعلاج الأمراض المتوطنة والأسنان والعظام والجراحة وقد جعلت هذه المؤسسات العلاجية قريبة من معاهد التعليم حرصا على راحة التلاميذ وتوفيرا لأوقاتهم ودرءا لأخطار الانتقالات وتم فتح صيدليات بمجموعات شبرا والعباسية والقبة والمنيرة والجيزة والحلمية فضلا عن صيدلية مستشفى القاهرة . وقد أمكن إضافة عيادات لأقسام جديدة منها عيادة أمراض الأطفال وعيادة الأمراض الصدرية بالمؤسسة الرئيسية بالقاهرة . كما أنشىء قسم لتقويم أسنان الأطفال بالمؤسسة الرئيسية بالقاهرة وتجرى الجراحات الكبرى مثل كسور الفك واستئصال الأورام وعمل الأسنان الصناعية فى حالة الاصابة أثناء الالعاب الرياضية الى غير ذلك . واتسع نطاق مصنع النظارات الذى يمد طلبة المدارس بالنظارات الطبية بأسعار الانتاج فقط .

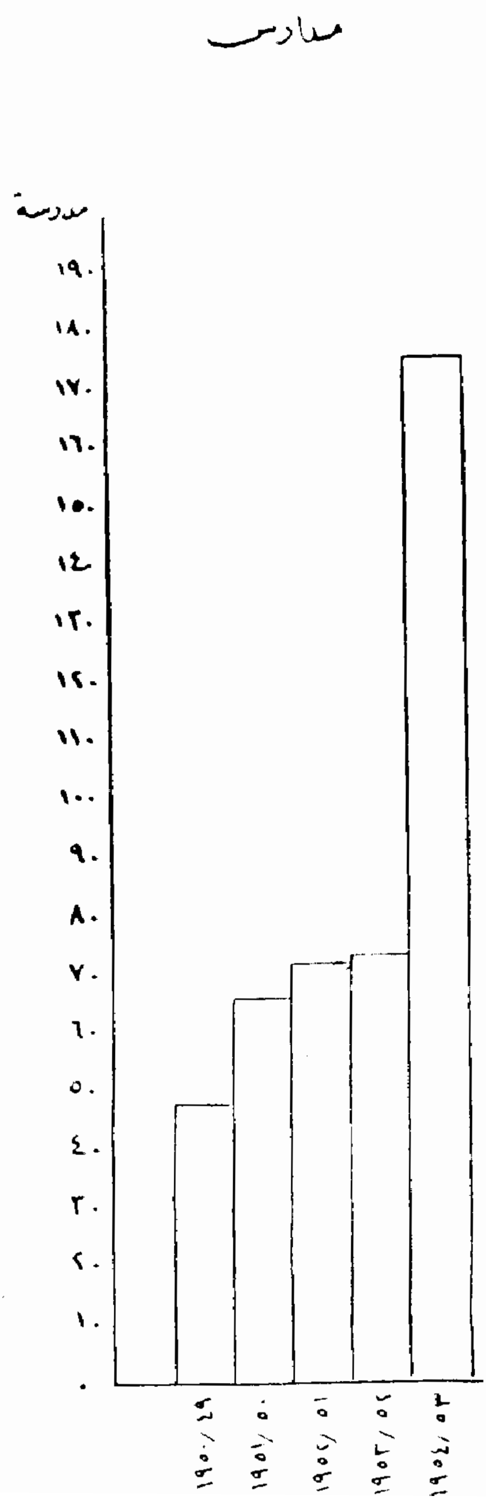
وتقوم الادارة بصنع الاطراف الصناعية للطلبة المحتاجين اليها وبعرض أفلام صحية ثقافية على التلاميذ وأولياء أمورهم .

وقد عرضت مسرحيات بطريقة مبسطة فى رياض الاطفال تتفق مع فهم صغار التلاميذ . وأوفدت الادارة طبيا للتخصص فى دراسات الاغذية على اعتماد المساعدات الفنية بالنقطة الرابعة . وتم فى هذا العام اعداد إحصاءات لضعاف البصر وضعاف السمع من تلاميذ المرحلة الابتدائية وسيعمل فحص فردى فى القريب العاجل لكل تلميذ من هؤلاء . وسينظر فى إنشاء فصول خاصة لكل فئة من ذوى العاهات أو النقص العقلى أو التشويهات الجسمية التى يمكن إصلاحها بالتمرينات الرياضية . واتفقت الادارة مع وزارة الصحة على وضع نظام خاص لتطعيم جميع التلاميذ المستجدين فى المدارس ضد مرض الجدرى خلال الثلاثة شهور الاولى من الدراسة وتقوم وزارة الصحة المدرسية بتطعيم التلاميذ ضد مرض الدرن بعد عمل الاختبار اللازم .

٣ - المرحلة الثانوية للبنات (ثانوي عام واعدادي ابتداء من ٥٣-٥٤)

حولت بعض المدارس الابتدائية للبنات الى مدارس إعدادية (مرحلة التعليم الثانوي) ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤



## الادارة العامة للنشاط الاجتماعى والرياضى

تعمل هذه الادارة على تحقيق رسالة العهد الجديد بخدمة الشباب وتكوينهم وتوجيههم حتى يكونوا مواطنين صالحين وقد مهدت للطلبة الاشتراك فى الحفلات التى أقيمت فى مناسبات مختلفة كمناسبة حركة التحرير ، وبذلك تغلغلت فى نفوسهم روح العهد الجديد .

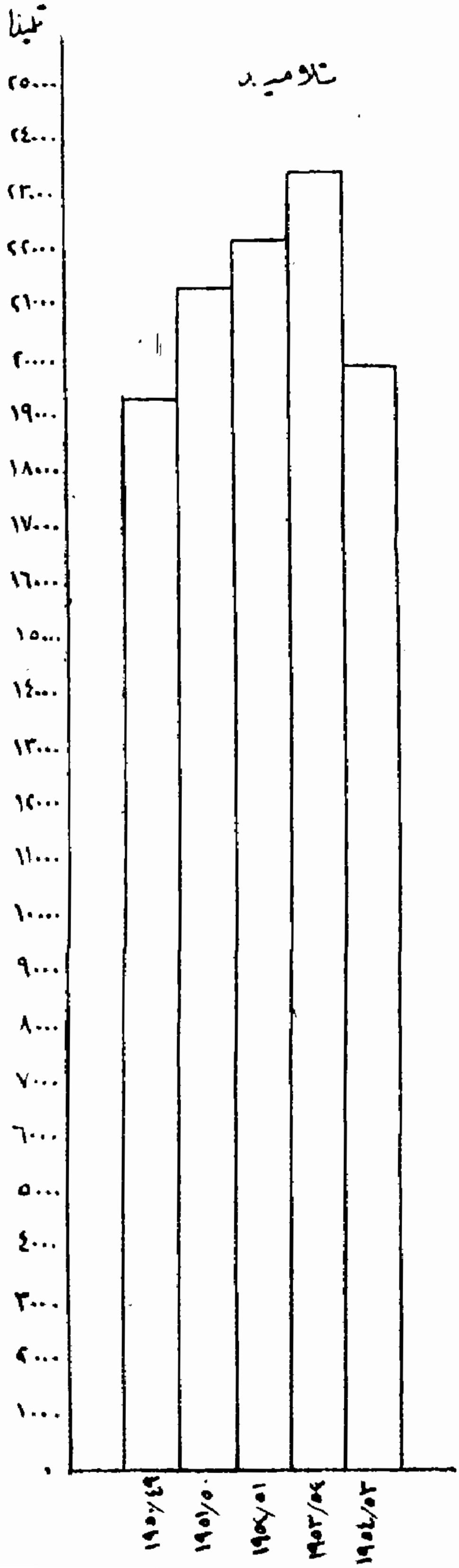
وقد توسعت الادارة فى الصيف الماضى فى إنشاء أندية الشباب الصيفية التى يرتادها شباب مدارس كل حى . وأنشأت هذا العام بيوت الشباب فى القاهرة وطنطا وأسيوط وأسوان لطلبة وطالبات المدارس الثانوية الذين يتلقون العلم بعيدا عن ذويهم وعينت لهم أخصائيين اجتماعيين ينظمون لهم أوقات عملهم ويوفرون لهم أسباب الراحة . وتوسعت فى إقامة المخيمات إذا أنها وسيلة من وسائل تربية الشباب وإعداده وتدريبه على تحمل المشاق والاعتماد على النفس والقيام بالخدمات الاجتماعية الى جانب ما فيها من صحة وترفيه . وقد بدأت فى إنشاء مخيم الاهرام الذى يشغل مساحة قدرها عشرون فدانا يقصده الطلبة لقضاء عطلة نهاية الاسبوع ودراسة الآثار الواقعة فى منطقته وفى الصيف أنشأت مخيمات شاطئية ، وفى الشتاء تنشىء مخيمات فى الاقصر وأسوان والواحات والخارجه والداخلة والغردقة .

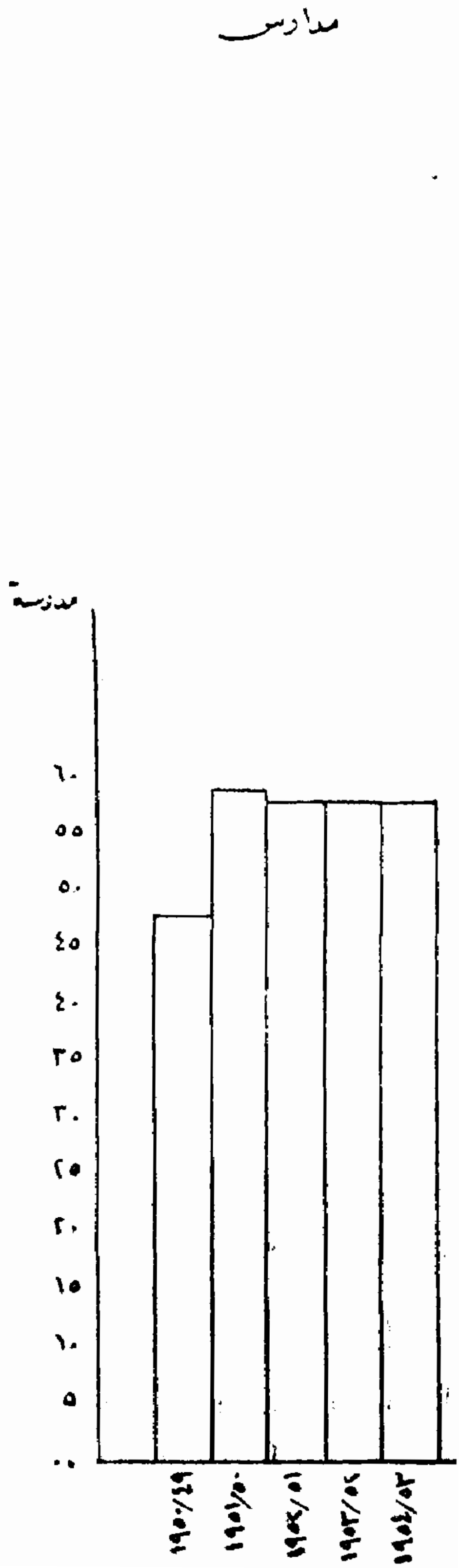
وأقامت فى الصيف الماضى خمسة عشر مخيما ريفيا ، ومن أهم أهدافه تقوية الروابط بين شباب المدن وشباب الريف وتدريب الطلبة على الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية ودراسة البيئات الريفية للنهوض بها والعمل على رفع مستواها ونظمت رحلات أسبوعية عامة للطلاب كما نظمت على نفقتها لأربعمائة من الطلبة الممتازين من أبناء مصر العليا الذين لم تسمح لهم ظروفهم بزيارة القاهرة ودراسة معالمها . كما جدت فى إعداد رحلات فى عطلة نصف السنة إلى جنوب الوادى ورحلة إلى لبنان وسوريا . وأعدت العدة للقيام بثلاث رحلات فى صيف العام إلى لبنان وسوريا اثنان للشباب والثالثة للفتيات ورحلتين إلى السودان ورحلة إلى اسبانيا للفتيات .

وستنشأ سبعة أندية بالمدارس الثانوية بغزة ، أربعة منها للبنين وثلاثة للبنات . كما عنيت بتنظيم مراقبة السينما ووزعت أعمالها على اثنى عشرة وحدة سينمائية ألحقت بالمناطق

## ٤ - مدارس ثانوية فنية للبنين

لم يقبل تلاميذ بالمدارس الفنية عام ١٩٥٣-١٩٥٤ من ناجحي الشهادة الابتدائية توطئة لجعلها مدارس ثانوية فنية بحتة



التعليمية ليسهل اتصال المدارس بها . وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة العروض السينمائية عما كانت عليه . كما أنشأت مركزين سينمائيين أحدهما بمدرسة محمد على للبنين بشبرا والاخر بمدرسة سراى القبة الثانوية للبنات وقام كل منهما بعرض برامج أسبوعية شاهدها سكان الحى بالمجان .

وقام قسم التصوير بتسجيل نواحى نشاط الطلاب داخل المعاهد وخارجها مما يعرض فى المناسبات المختلفة أو يرسل إلى البلاد الأجنبية على سبيل الدعاية . وأعدت الاذاعة المدرسية برامج للشباب تناولت مناقشة كثير من مشاكلهم الاجتماعية والنفسية والخلقية . وقد عاون رجال المسرح المدرسى بقسط وافر فى تنفيذ هذه البرامج . وأخرج المسرح المدرسى تمثيليات منوعة تحقق أهدافه الإجتماعية والثقافية وتوسع فى الاشراف على الفرق التمثيلية بالمدارس فشمل المدارس الحرة أيضاً وقام بعرض جهودة فى المهرجان الشعبى . وكون فرقاً مختارة من بين فرق المدارس الثانوية وهو يقوم ببناء مسرح متنقل تستخدمه الفرق التمثيلية بالمدارس والأندية والمخيمات . وتوسعت الأدارة العامة فى أعمال الخدمة الاجتماعية وزاد عدد الاخصائيين الإجتماعيين بالمدارس الثانوية للبنين والبنات وزاد الإهتمام ببحث الحالات الاجتماعية الخاصة بمشاكل الطلبة النفسة والمادية مع تقديم المعونة الملائمة لكل حالة . والادارة لاتألو جهداً فى بذل كل مايمكنها فى سبيل خدمة الشباب .

## احصاء عن الطلبة والطالبات :

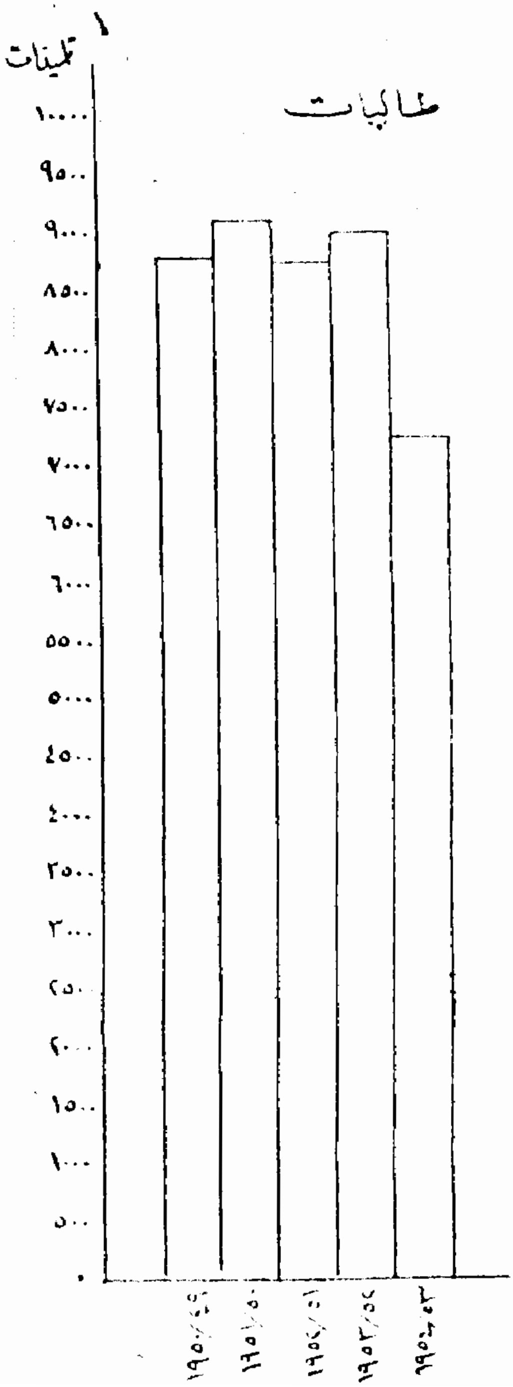
بلغ عدد الطلبة والطالبات فى جميع مراحل التعليم لعام ٥٣ — ١٩٥٤ نحو ٢ر١١٤ر٧٣٢ طالباً وطالبة على حين كان فى عام ١٩٥٣/٥٢ نحو ١ر٧٩٠ر٠٤٩ طالبا وطالبةوفى عام ١٩٥٢/٥١ نحو ١ر٦٩٤ر٩٠٦ طالب وطالبة وفى عام ١٩٥١/٥٠ نحو ١ر٥٥٧ر٠٥٧ طالب وطالبة وفى عام١٩٥٠/٤٩ نحو١ر٣٩٢ر١١١ طالب وطالبة .

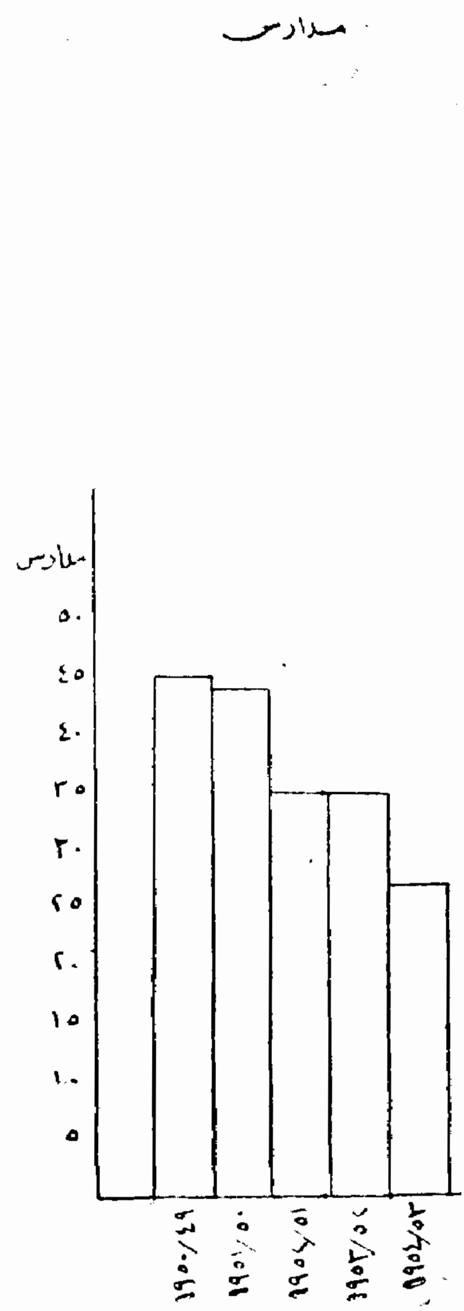
ومن بين هؤلاء الطلبة ٢٨٥ر٣٢٣ طالباً و٢٤٤ر٧٥٧ طالبة فى المدارس الابتدائية . وعدد الأطفال فى المــــدارس الابتدائية المشتركة ٦٠١ر٥٧٨ وعدد التلاميذ والتلميذات والأطفال فى المدارس الابتدائية الحرة والابتدائية المشتركة الحرة ١٤٦ر٦٦٦

## ٥ - مدارس ثانوية فنية نسوية

(أ) حولت بعض مدارس الفنون الطرزية إلى مدارس إعدادية (مرحلة التعليم الثانوى) ابتداء من ١٩٥٣-١٩٥٤

(ب) فى ١٩٥١-١٩٥٢ ألغيت بعض مدارس الفنون الطرزية الحرة وحولت إلى مدارس ثانوية للبنات

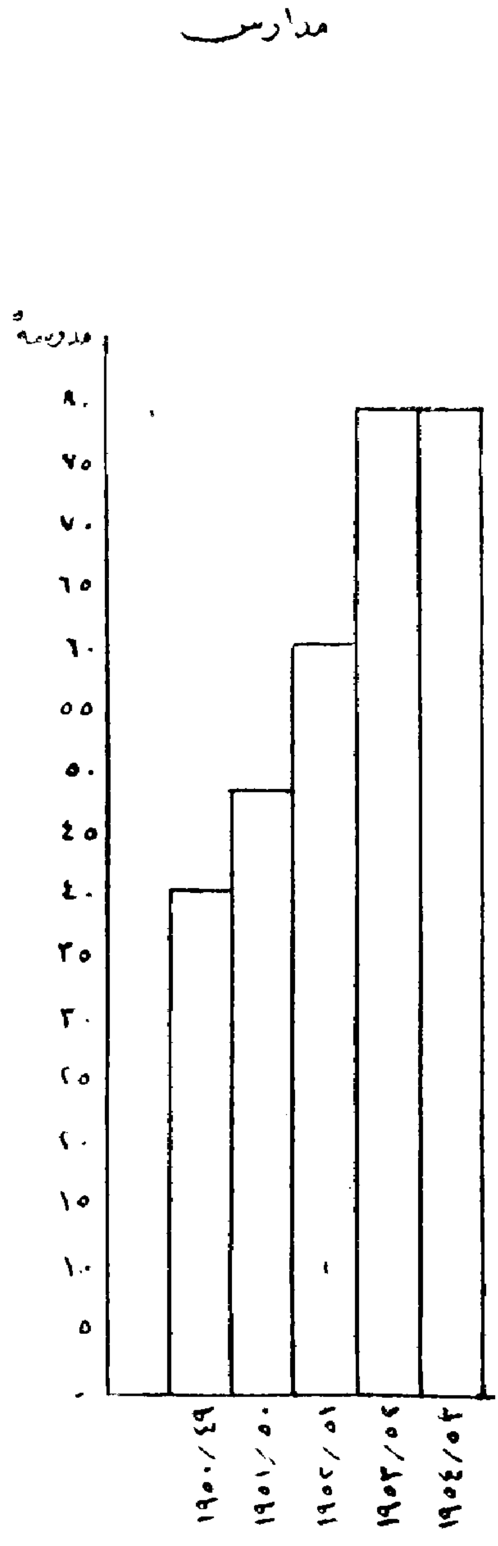


تلميذاً . وعدد الطلبة فى مدارس المعلمين الخاصة ٣٢٢٥ طالباً وعدد الطالبات فى مدارس المعلمات الخاصة ٦٦٨ طالبة . وعدد الطلبة فى مدارس المعلمين العامة والريفية والأقسام الفرنسية ٩٧٨٧ تلميذاً . وعدد الطالبات فى مدارس المعلمات العامة إضافية وأقسام فرنسية ١٠٤٧٣ تلميذا وبالمعاهد العليا لتخريج المدرسين ٢١٨٣ طالباً و٣٢٦ طالبة . وبالمعاهد العليا لتخريج المدرسين ١٤١١ طالباً و١٣٣٠ طالبة . وبالمدارس الثانوية والاعدادية الأميرية بنين وبنات ٢٨٢٫٤٦٣ طالباً وطالبة . وبالمدارس الثانوية والاعدادية الحرة بنين وبنات ٣٩٩٫٢٩٣ طالباً وطالبة . وبالمدارس الثانوية الصناعية ٧٤٩٥ تلميذاً . وبالثانوية الصناعية الحرة ١٣٧٤ تلميذاً وبالثانوى التجارى الإميرى ٦١٧٦ تلميذاً وبالثانوى التجارى الحر بنين ٢٩٥ تلميذاً وبالثانوى الزراعى الاميرى بنين ٤٠١٤ تلميذا وبالنسوى الاميرى ٥٠٧٦ تلميذة وبالثانوى التجارى الاميرى بنات ٨٩٨ تلميذة .

١- مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة والعامة



# الأزهر

ينقسم التعليم بالأزهر إلى مراحل ثلاث (غير مراحل التخصص)

١ — المرحلة الأولى — الإبتدائية : ويدرس بها فقه المذاهب الأربعة والتوحيد والسيرة النبوية وتجويد القرآن الكريم والإنشاء والنحو والصرف والإملاء والمطالعة والمحفوظات والخط والحساب والجبر والهندسه العملية والنظرية وتدبير الصحه والرسم والقراءات للمكفوفين . وعدد طلاب هذه المرحلة ١٢٨٥٤ طالبا فى معاهد القاهرة والإسكندريه وطنطا وأسيوط والزقازيق وشبين الكوم وقنا وسوهاج ودسوق ودمياط والمنيا والمنصورة ومنوف وسمنود وجرجا وكفر الشيخ .

٢ — المرحلة الثانية — الثانوية : ويدرس بها فقه المذاهب الأربعة والتفسير والحديث متنا ومصطلحا والتوحيد والنحو والصرف والبلاغة «المعانى والبيان والبديع» والإنشاء وأدب اللغة والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات والمنطق وأدب البحث والطبيعة والكيمياء وعلم الحياة والتاريخ والجغرافيا والقراءات للمكفوفين . وعدد طلاب هذه المرحلة ٧٤٧٤ طالبا فى معاهد القاهرة والاسكندريه وطنطا وأسيوط والزقازيق وشبين الكوم وقنا وسوهاج ودسوق ودمياط والمنيا والمنصورة ومنوف وسمنود وجرجا .

٣ — المرحلة العالية — وتنقسم إلى كليات ثلاث :

(أ) كلية الشريعة — ويدرس بها التفسير والحديث متنا ومصطلحا وأصول الفقه والفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب فى المسائل الكلية وتاريخ التشريع الإسلامى والمنطق والفلسفة ولغة أجنبية وعدد طلاب هذه الكليه ١٢٧٨ طالبا .

(ب) كلية أصول الدين — ويدرس بها التوحيد والتفسير والحديث متنا ومصطلحا والمنطق وأدب البحث والأخلاق والفلسفة وأصول الفقه والتاريخ الإسلامى

وعلم النفس ولغة أجنبية وعدد طلاب هذه الكليه ٦٤٥ طالبا .

(ج) كلية اللغة العربية — ويدرس بها النحو والصرف والوضع وفقه اللغة والأصول والانشاء وعلوم البلاغة والاداب العربية وتاريخها والعروض والقافية والتفسير والحديث والمنطق والفلسفة ولغة أجنبية وعدد طلاب الكليه ١٢٠٢ طالبا .

وبعد هذه المراحل الثلاث توجد أقسام للتخصص منها قسم إجازة القضاء الشرعى بكلية الشريعة ويدرس به قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية والسياسية الشرعية واجراءات وتمرينات قضائية والقضايا ذات المبادىء والتوثيقات الشرعية والقانون الدولى الخاص وتاريخ القضاء والقضاة فى الاسلام ، والنظام الدستورى فى الدولة ، ومحاضرات فى مبادىء الاقتصاد ، ومحاضرات طبية وفلكية ولغة أجنبية . ثم قسم العالمية مع درجة أستاذ فى الفقه والأصول وعدد طلاب القسم الأول قسم إجازة القضاء الشرعى ٨٤ طالبا .

ومن أقسام التخصص بكلية أصول الدين قسم الإجازة فى الدعوة والإرشاد ، ويدرس بهعلوم القرآن الكريم والحديث والدعوة فى سبيل الله والخطابة والمناظرة والملل والنحل وتواريخها ، والبدع والعادات ولغة أجنبية وعدد طلاب هذا القسم ٢٧ طالبا ، ثم قسم التخصص للحصول على العالمية من درجة أستاذ فى التوحيد والفلسفة أوفى علوم القرآن والحديث أو فى التاريخ الإسلامى .

ومن أقسام التخصص بكلية اللغة العربية ـ قسم إجازة التدريس . ويدرس به علم النفس وأصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسى وتاريخ التربية العملية وطرق التدريس الخاصة والأخلاق وتدبير الصحة والرسم وتجويد الخط والتربية البدنية ولغة أجنبية . وقسم التخصص للحصول على العالمية من درجه أستاذ فى البلاغة والأدب أو فى النحو والصرف وعدد الطلاب فى قسم إجازة التدريس ٧٦٦ طالبا .

ويتبع كلية اللغة العربية معهد القراءات ، ويدرس به فن تجويد القرآن الكريم وعلم القراءات المختلفة الخاصة به متنا ومصطلحا وعلم النحو والفقه وعدد الطلاب فى معهد القراءات ٤٠١ طالبا .

اما عدد المدرسين فى الكليات وأقسامها المختلفة فهو ٢٦٧ مدرسا .

وعدد المدرسين فى المرحلتين الابتدائية والثانوية فى المعاهد الرسمية « النظامية » فى سنة ١٩٥٤/٥٣ الدراسية فى العلوم الدينية والعربية ٧٧٥ مدرسا ، وفى الرياضة والعلوم ١٢٠ مدرسا ، وفى الآداب ١٥٦ مدرسا .

وتسير المعاهد الحرة فى دراستها على غرار المعاهد النظامية الابتدائية ويمدها الأزهر بالمطبوعات وبعض الأساتذة والمدرسين ، وتوجد هذه المعاهد فى القاهرة باسم « مدرسة ماهر » وطنطا باسم « معهد المنشاوى » والمنصورة باسم « معهد القريعى » وبها وأبى كبير والفيوم وبنى سويف وملوى وبنى عدى وطهطا وبلصفورة ، وكل هذه المعاهد يشرف عليها الأزهر . كما توجد معاهد لم يتم إشراف الأزهر عليها فى فاقوس ودمنهور والمحلة الكبرى وبلبيس ومغاغه .

هذا ويفد على الأزهر فى كل عام طلاب من جميع الأقطار الإسلامية — عربية وغير عربية — ينهلون من معينه . ومنهم الذين يلتحقون بالدراسات النظامية السابقة ويحصلون على المؤهلات التى تخول لهم التدريس بالأزهر . ومنهم من يرجع إلى قومه بعد أن يتزود من علوم الأزهر يفقهونهم وينشرون بينهم تعاليم الإسلام الصحيحة وهديه المستقيم .

ومنهم بالأزهر الآن عدد كبير يلتحقون بقسم خاص بهم يسمى « القسم العام » تدرس به علوم الأزهر السابقه بعد أن يتمكنوا من اللغه العربية بالدرجة التى تسمح لهم بالالتحاق به . ويوجد بالقسم المذكور الان ٢٧٤٧ طالبا من بلاد مختلفه .

ومعظم كليات الأزهر ومعاهده لها أبنية خاصة شيدت على أحدث النظم وهى « لها كل مايتطلبه العصر الحديث لتوفير أسباب الراحة للطلاب وإعداد وسائل الإيضاح ، وفى المعاهد الثانوية معامل لفنون الطبيعه والكيمياء وعلم الحياة توفرت فيها المواد الخاصة لدروس هذه الفنون العملية .

ولا يزال بعض المعاهد يشغل أماكن مستأجرة ، والأزهر جاد فى العمل على إنشاء أماكن للدراسه بدلا منها .

ويصدر الأزهر مجلة باسمه ، تنشر بها المقالات المختلفة التى تبين للناس هدى الإسلام وتبصرهم بأمور دينهم ودنياهم ؛ وبهذه المجلة من الأبحاث الدينيه واللغوية

والتاريخية ، والأبحاث التى تتعلق بعلم الاجتماع وسياسة الدولة الإسلامية ، الشيء الكثير المغنى . وتصدر هذه المجلة الشهرية أول كل شهر عربى ، وترسل لجميع البلاد الإسلامية .

كما أن بعض الكليات والمعاهد تنشر مجلات تحمل اسم الكلية أو المعهد ، وكلها علمية دينيه واجتماعية ، مثل مجلة صوت الأزهر ومجلة معهد أسيوط وغيرها .

ويؤلف طلاب الكليات والمعاهد فيما بينهم جماعات علمية ودينية وأدبية واجتماعية تحت إشراف أساتذتهم ، ولهذه الجماعات نشاط ملحوظ فى الندوات التى يعقدونها خاصة بهم وفى إشتراكهم فى الندوات التى تقيمها الهيئات الأخرى المعنية بالدين والأدب والإجتماع . ولجماعات التمثيل فى الأزهر مواسم يمثلون فيها مسرحيات إسلامية وتاريخية حول الشخصيات والأحداث التى كانت لها آثار هامة فى تاريخ الإنسانية .

ويوفد الازهر إلى مختلف الاقطار الاسلامية كثيرا من أساتذته المدرسين بالكليات والمعاهد يمد بهم دور التعليم فى تلك البلاد ، ولهؤلاء الاساتذة نشاط علمى يحمدون عليه فى البلاد التى يوفدون إليها ، ولا زالت هذه البلاد تستزيد الازهر من عددهم كما أن هناك بلادا إسلامية أخرى لم يكن الازهر يوفد إليها مبعوثين من الاساتذة وقد بدأ فى مدها بعدد وفير منهم . والازهر يلبى طلبتهم ما أمكنه ذلك .

وقد أريد تدعيم الاعمال فى الازهر فى الوقت الحالى وتنظيمها بحيث تؤتى ثمرها فى مدة وجيزة ، فألفت لجان مختلفة لكل نوع من أنواع هذه الاعمال منها :

١ ــ لجنة لنشر وتصحيح ومراجعة آثار السلف والحديث والادب العربى والتاريخ الاسلامى وسائر مواد الدراسة فى الازهر .

٢ ــ لجنة لبحث الفتاوى التى ترد من مصر والاقطار الاسلامية الاخرى والاجابة عنها .

٣ ــ لجنة للقيام بشئون الموظفين .

٤ ــ لجنة لبحث التعديلات التى تقترحها المعاهد والكليات فى مناهج الدراسة وتقرير الصالح منها .

٥ ــ لجنه لبحث المقترحات عامة وتقديم تقارير عنها .

٦ ــ لجنه لبحث الميزانية والرد على الملاحظات الخاصه بها وإعداد تقارير دورية تبلغ للوزارة كل ثلاثة أشهر عن الموظفين والمشروعات الإصلاحيه .

٧ ــ لجنه الاقترحات التى تدعم الوعظ .

٨ ــ لجنة لإصلاح قانون صندوق الخدمات الاجتماعية .

واختير لعضوية هذه اللجان أساتذة موثوق بهم وبعلمهم فيما يكلفونه من الامور السابقه ، رجاء مسايرة الاصلاح فى العهد الحالى .

وواصل الازهر تأدية رسالته فى نشر الثقافة الاسلامية والعربية هذا العام بهمة أكبر ونشاط أعظم ، وأحرز فى هذا المضمار تقدماً هاماً من ناحيتين :

تنظيم اختيار المبعوثين لنشر الثقافة الاسلامية والعمل على إعدادهم إعداداً صحيحاً يكفل أداءهم لمهمتهم فى الخارج على الوجه الاكمل .

وفى هذا العام تم تنفيذ إجراءات مبدئية فى هذا السبيل مثل إشتراك مبعوثى الازهر فى سماع محاضرات أسبوع التأهيل والتوجيه .

وتتخذ العدة من الآن لكى يكون إعداد المبعوثين فى المستقبل وافياً بالغرض ومحققاً للآمال التى يعقدها العرب والمسلمون عليهم .

وكان عدد المبعوثين فى السنة الماضية ١١٥ مبعوثا . فاصبح عددهم هذا العام ١٤٤ مبعوثا ، وقد وصل المبلغ المخصص لهم فى ميزانية بند نشر الثقافة هذا العام ٧٠ر٢٠١ جنيه وهذه البعوث موزعة على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ٦١ | مبعوثاً | يقومون بالتدريس فى معاهدها الدينية والمدنية وكلياتها . |
| الكويت | ٢٢ | « | يقومون بالتدريس فى المعهد الدينى ومدارس المعارف . |
| لبــنان | ٥ | « | يقومون بالتدريس فى معاهده الدينية والمدنية |
| سورية | ٣ | « | يقومون بالتدريس فى معاهدها الثانوية والدينية |
| الفيليبين | ٢ | « | يقومان بالتدريس فى مدرسة صولو الاسلامية بمديرية لانو . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| غزة | ٣ | مبعوثاً | يقومون بالتدريس فى هذا القطاع |
| العراق | ٥ | « | ٣ يقومون بالتدريس فى كلية الشريعة ببغداد وواحد يدرس فى دار المعلمين العالية ببغداد وواحد يعمل بالمحكمة السنية بالبصرة . |
| المملكة الليبيه | ٣ | مبعوثين | يقومون بالتدريس فى معاهدها الدينية إلى جانب الوعظ والارشاد . |
| أريتريا | ٧ | « | يقومون بالوعظ والارشاد إلى جانب التدريس فى المعاهد الناشئة فى أسمرة . |
| الصومال الإيطالى | ٥ | « | بالوعظ والإرشاد إلى جانب التدريس فى معهد الدراسات الإسلامية بمقديشو . |
| زنجبار | ١ | مبعوثا | يقوم بالوعظ والإرشاد إلى جانب الإشراف على المعهد الإسلامى بها . |
| السودان | ٢٥ | « يقومون | بالوعظ والإرشاد إلى جانب التدريس فى معهد أم درمان والمعاهد الدينية الناشئة بنواحى السودان المختلفة والمدارس الثانوية . |
| إنجلترا | ١ | « | يقوم بالاشراف على نواحى النشاط المختلفة للمركز الإسلامى بلندن . |
| الولايات المتحدة الامريكية | ١ | « « | بالإشراف على نواحى النشاط المختلفة للمركز الثقافى الإسلامى بواشنطن . |

المجموع : ١٤٤ مبعوثا

ولا تقتصر مهمة هؤلاء المبعوثين على التدريس فى المدارس والمعاهد والكليات التى يعملون بها وإنما يكلفهم الأزهر بالإضافة إلى ذلك بارشاد المسلمين فى أمور دينهم وإلقاء المواعظ والخطب والمحاضرات الدينية فى المساجد والمجتمعات فى المناسبات المختلفة باعتبار ذلك جانبا أساسيا من مهمتهم فى الخارج .

ويتولى مبعوث الأزهر للمركز الثقافى الإسلامى فى لندن الإشراف على كافة نواحى النشاط العلمى والثقافى لهذا المركز من محاضرات ودروس دينية وإرشادات ونشرات

ونحو ذلك . ويقوم مبعوث الأزهر بواشنطن بنفس المهمة فى المركز الثقافى الاسلامى هناك ـ كما يعد كل منهما العدة لاصدار مجلة إسلامية باللغة الانجليزية .

وقد تجلى اهتمام الأزهر المتزايد بهذا الجانب وعناية الحكومة بتيسير العمل لنجاح الأزهر فى أداء هذه الرسالة فى المظاهر التالية :

١ ـ آثر الأزهر البلاد العربية والإسلامية بمبعوثيه مع حاجته الشديدة إلى مدرسين لمعاهده داخل البلاد .

٢ ـ وافقت الحكومة على زيادة الإعتمادات المخصصة لهذا الغرض ، على الرغم من سياسة التقشف التى تسير عليها البلاد .

٣ ـ ألفت الحكومة لجنة وزارية لتنظيم البعوث الإسلامية ووضع سياسة عامة لها وتوفير كل ما يلزم لنجاحها من دراسات وإعداد مبعوثين وكتب ونحو ذلك .

وإلى جانب إيفاد المبعوثين يعمل الأزهر على نشر الثقافة الاسلامية والعربية فى الخارج عن طريق تزويد المسلمين فى مختلف البلاد بمصاحف القرآن الكريم والكتب الدينية والثقافية .

وفى هذا العام أرسلت مجموعة كبيرة من المؤلفات إلى المركز الثقافى الاسلامى بواشنطن ، ومجموعه أخرى إلى الرابطة الاسلامية فى الصومال .

وأهدت المشيخة مئات المصاحف إلى الجهات التى تطلبها . كما زودت كثيرا من طلاب البعوث الوافدة عند عودتهم إلى بلادهم بعد انتهاء دراستهم بالكتب التى تعينهم على نشر الثقافة الاسلامية فى تلك البلاد .

## بعوث الأزهر للدراسة بالجامعات الاوربية :

يوفد الأزهر بعض علمائه للدراسة فى الجامعات الاوروبية المختلفة ، رغبة فى تمكينهم من التزود بالثقافات الاجنبية فى فروع المعرفة المختلفة ، وبخاصة الدراسات الفلسفية والادبية والاجتماعية ، ومن إتقان اللغات الاوروبية الواسعة الانتشار بين الشعوب الاسلامية ، وذلك للاستعانة بهؤلاء المبعوثين بعد عودتهم فى تدريس جانب

من علوم الفلسفة والادب والاجتماع فى كليات الازهر ، وللانتفاع بهم فى نشر الثقافة الاسلامية والعربية بين المسلمين فى البلاد التى لا يتكلم أهلها اللغة العربية ، وفى التعريف بالاسلام فى بلاد الغرب .

فحص الكتب الخاصة بالدين الاسلامى وفحص مصاحف القرآن :

تتولى مراقبة البحوث فحص الكتب العربية والأجنبية المتصلة بالموضوعات الإسلامية والتى ترد إليها من الجهات الحكومية والهيئات والأفراد . وتستعين المراقبة فى ذلك بالأساتذة المختصين فى داخل الازهر وخارجه .

والغرض من فحص هذه الكتب ، هو مراجعتها للتأكد من عدم احتوائها على شبه ومطاعن فى الدين الإسلامى وتاريخ المسلمين ، أو للنظر فى صلاحيتها للاستعانة بها فى نشر الثقافة الإسلامية والعربية فى مصر والخارج .

وفى هذا العام تم فحص عدد من هذه الكتب ومن بينها عدة ترجمات للقرآن باللغات الاوروبية وبعض القصص الاسلامية المعدة للإخراج فى السينما والمسرح وأبلغت الجهات المختصة رأى الازهر فيها .

وكذلك فحص مشروع قانون فسخ الزواج الخاص بمسلمى بورما ، وأدخلت عليه التعديلات التى توجبها الشريعة الاسلامية ، بناء على طلب المؤتمر الاسلامى لعموم بورما وبعد ترجمة المشروع المعدل إلى اللغة الانجليزية ، أرسل إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى بورما .

كما تمت مراجعة جميع مصاحف القرآن الكريم المعدة لتصديرها للخارج والمصاحف المستوردة للتأكد من صحتها وضبطها تمهيدا للإذن بتصديرها أو استيرادها .

تقدير الشهادات الأجنبية :

تحال شهادات طلاب البعوث الوافدة التى حصلوا عليها من معاهد خارجية إلى مراقبة البحوث والثقافة لتقريرها وبيان الجهة الدراسية التى تؤهلهم هذه الشهادات للالتحاق بها من أقسام الأزهر .

وتقوم مراقبة البحوث بتقدير هذه الشهادات أو تستأنس برأى إدارة التفتيش فيها .

وفى هذا العام تم تقدير خمس عشرة شهادة دراسية حصل عليها أصحابها من السودان والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق وتونس وأندونيسيا والملايو .

## الاتصال الخارجى :

قامت مراقبة البحوث بتزويد المسلمين وغير المسلمين فى الخارج والزائرين الأجانب بما يطلبونه من معلومات وبيانات عن الدراسة فى الأزهر ومناهجه وعن الشئون الثقافية والدينية المختلفة .

وتولت ترجمة المكاتبات التى ترد إلى الازهر باللغات الاجنبية وقامت بإجراء اللازم نحوها أو إحالتها إلى جهات الاختصاص بالازهر .

ونذكر على سبيل المثال من بين هذه المكاتبات الاستفتاءات وطلبات الالتحاق المحررة بلغات أجنبية .

## بعثات من الخارج

يفد إلى الأزهر فى كل عام مئات من الطلاب من جميع الأقطار ليلتحقوا به وينهلوا من رحيقه العذب مايطفىء فى نفوسهم ظمأ الجهل ، وهؤلاء الطلاب هم سفراء مصر غداً إلى بلادهم ولسانها الناطق بمجدها التليد وحاضرها المشرق السعيد .

ولقد عنى الأزهر بشئونهم عناية فائقة فخصص مراقبة خاصة بهم وهذه المراقبة تشرف على أكثر من أربعة آلاف طالب من مختلف الأجناس .

وفيما يلى بيان بعدد طلبة البعوث الإسلامية والجهات الوافدين منها .

| | |
|---|---|
| ١٣٦٢ | طالبا من شمال السودان . |
| ١٧٩ | « « جنوب السودان . |
| ٢٩٢ | « « دارفور . |
| ٤٣٨ | « « سنار . |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٩٣ | طالبا من | بلاد النوبة . |
| ١٢٨ | » » | السنغال الفرنسى وساحل الذهب وساحل العاج بنيجريا |
| ٥٦ | » » | صليح |
| ٢١ | » » | أوغنده وجنوب أفريقيا . |
| ٣٠٨ | » » | الحبشة وإريتريا وبلاد الصومال . |
| ٢٠٠ | » » | تركيا . |
| ٥٢٨ | » » | فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان . |
| ٢٢٩ | » » | تونس والجزائر ومراكش وليبيا . |
| ٤٠ | » » | الهند وباكستان وجزر سيلان وملاديف . |
| ٧٩ | » » | الملايو وسيام والفليبين وجاوه . |
| ٨ | » » | الصين . |
| ٢٨ | » » | اليمن . |
| ١٢ | » » | الحجاز . |
| ٢٢ | » » | العراق . |
| ١٣ | » » | الاكراد . |
| ٧ | » » | الكويت . |
| ٦ | » » | الافغان . |

والتحق بالأزهر فى هذا العام أكثر من ٤٥٠ طالبا من جميع الأقطار . وهناك بعثات وافق الأزهر على قبولها وهى فى طريقها إلى القاهرة .

وتشرف مراقبة البعوث على كل ما يخص طلبة البعوث الإسلامية .

١ـ فتتلق طلبات الانتساب وتقوم بفحصها والتأكد من استيفائها ثم توجيهها إلى الجهات الدراسية التى تتناسب مع مؤهلات كل طالب .

٢ ـ تدبير الأماكن الخاصة بإقامتهم فى المساكن التى أجرت لهذا الغرض وجهزت بكل مايلزم لكل طالب من أثاث ضرورى .

ويوجد فى الأزهر أحد عشر مسكنا تتسع لأكثر من ٥٠٠ طالب يقوم بالاشراف

عليها والعناية بشئون الطلبة فيها موظفون مخصصون لذلك ، وفوق ذلك فإن هناك أكثر من ٣٠٠ طالب يسكنون الفنادق على حساب الأزهر .

ويتقاضى طلبة البعوث الإسلامية الوافدون من السودان إعانات شهرية مقدارها خمسة جنيهات وبدل سكن قدره ثلاثة جنيهات . والطلبة المستجدون منهم فى هذا العام يتقاضى كل منهم أربعة جنيهات ونصف شهريا بما فى ذلك بدل السكن ، ما عدا الطلاب الحاصلين على شهادات علمية من معهد أمدرمان فيحصلون على نفس الإعانة التى تصرف للطلاب القدامى .

وكذلك يتقاضى ١٢ ١٣ طالبا من طلبة البعوث الأخرى غير السودانيين إعانة شهرية مقدارها ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم بما فى ذلك بدل السكن .

والمبالغ المدرجة بميزانية الأزهر الخاصة بإعانات طلبة البعوث الاسلامية غير السودانيين فى السنة المالية السابقة (٥٢/٥٣) كانت ٢٨ ألفا من الجنيات ، وبلغت فى السنة المالية الحالية ٨٠ الفاً من الجنيهات . وسوف يطلب رفعها إلى ١٢٠ ألفاً من الجنيهات فى السنة المالية المقبلة .

ولما كانت العناية بشئون طلبة البعوث الاسلامية من أهم الواجبات التى يفرضها علينا الوطن ، لذلك رأى الأزهر فى فبراير سنة ١٩٥٤ نقل طلبة البعوث الاسلامية من الجامع الأزهر إلى المكان الدراسى الجديد الذى هياه لهذا الغرض وجهزه بكل مايلزمه من الأدوات الدراسية وبذلك يتيسر للطلبة الجو العلمى الصحيح .

ويقوم الأزهر ببث الروح الرياضية بين طلبة البعوث . وقد أقام الطلبة السودانيون مهرجانا رياضيا كبيرا يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بمناسبة اتفاقية السودان استعرض فيه الطلاب مباريات رياضية شيقة فى كثير من النواحى . ومراقبة البعوث معنية بعرض الأفلام الثقافية والاجتماعية بقاعة المحاضرات بالجامعة الأزهرية والقيام برحلات علمية إلى كافة أنحاء الجمهورية .

## الوعظ والارشاد

عنى قسم الوعظ والإرشاد بالأزهر من يوم إنشائه بتركيز دعامة الخلق والفضيلة

فى نفوس الأفراد والجماعات وبالدعوة إلى البذل والإيثار والعدل وإزالة الفوارق بين الطبقات .

وعنى فى الحركة المباركة الرشيدة بمسايرة ركب التحرير والاستجابة إلى مؤازرة الثورة فيما تدعو إليه من بث روح التضحية والجهاد ومقاومة المستعمر ومقاطعته والتضييق عليه وارتفعت بذلك كلمة صوت قسم الوعظ فى الإذاعة اللاسلكية والمحاضرات بالأندية والمجتمعات والخطب المنبرية والدروس بالمساجد والكتابة فى الصحف والمجلات . كما أسهم قسم الوعظ فعلا فى حركة التحرير فانضم كثير من حضرات المفتشين والوعاظ إلى جماعات التحرير فى عواصم المديريات والمراكز والمدن . ودخل فريق منهم أفواج الحرس الوطنى للتدريب العسكرى . وندب قسم الوعظ بعضاً من حضرات الوعاظ لإلقاء المحاضرات الدينية فى بلوكات النظام وفى فرق الحرس الوطنى والجيش المرابط وسلاح خدمة الجيش العامل . وتلقى فضيلة شيخ الجامع الأزهر رسائل ثناء وتقدير لهذه الجهود المشكورة التى بذلها قسم الوعظ والإرشاد .

هذا عدا مضاعفة الجهود فيما أخذ به نفسه قسم الوعظ فى نواحى المصالحات وإنشاء الجمعيات التى تقوم على تحفيظ القرآن الكريم وإنشاء المعاهد الدينية وتشييد المساجد والإكثار من المحاضرات ودروس السيدات التى تكون المرأة الصالحة النافعة لبيتها وأسرتها ووطنها وإنشاء كثير من الدروس للعمال فى المصانع المختلفة وإلى الاستجابة إلى المديرين فيما يرجونه من قسم الوعظ من التضامن مع رجال الادارة فى شئون الأمة المختلفة من حفظ النظام والقضاء على المشاحنات والخصومات كما استجاب قسم الوعظ إلى رغبة وزارة الداخلية فى إنشاء دروس دينية فى المؤسسات والملاجىء الخاضعة لإشرافها .

وقد أخذ الأزهر الحديث من النشاط الرياضى والتدريب العسكرى بنصيب كبير مجاراة منه للنهضة الشاملة فى جميع نواحى الحياة واعتقادا من القائمين على أمره بأن النشاط الرياضى والتدريب العسكرى يهدفان إلى الإخاء والتعارف والنظام والتعاون زيادة على عنايتهما بتربية الأجسام تربية صحيحة تغذى الناحيـــة الروحية وتنميها ليستطيع أبناء الأزهر أن يؤدوا رسالتهم قوية منتجة .

وتوجد بكليات الأزهر ومعاهده ٢٧ فرقة رياضية منها ١٧ لكرة القدم و١٠ لكرة السلة و٦ للمصارعه و٤ للدراجات وهذه الفرق مكونة تكوينا فنيا يتمشى مع أحدث التعليمات والنظم .

## التدريب العسكرى والحرس الوطنى وكتائب التحرير :

إذا كان النشاط الرياضى وهو الجندية الثانية قد وجد هذا التشجيع من رجال الأزهر وحكومة الجمهورية الفتية ، فإن التدريب العسكرى وهو الجندية الأولى قد نجح نجاحا باهرا فى كليات الأزهر ومعاهده وكان طلبة الأزهر موضع إعجاب العسكريين فى معسكراتهم الصيفية وفى جميع المناسبات التى أتيحت لهم . ومما ساعد على ذلك متانة أجسامهم وقوة احتمالهم وشدة مراسهم ، الأمر الذى أثبتته تقارير الأطباء مدنيين وعسكريين

## المعسكرات الصيفية :

أقيم هذا المعسكر بالشاطبى فى سنة ١٩٥٣ واشترك فيه طلاب من معاهد القاهرة طنطا ، سمنود ، المنصورة ، دسوق ، أسيوط ، سوهاج ، دمياط ، وكانوا موضع الإعجاب والتقدير من القائمين على أمر هذه المعسكرات .

## نظام التدريب العسكرى بالجامع الازهر :

ينقسم التدريب العسكرى بالجامع الأزهر إلى ثلاث مراحل :

## المرحلة الأولى :

تدريب كتائب التحرير وقد أنشئت هذه الكتائب فى المعاهد الدينية ( الأقسام الثانوية فقط ) ويتخرج من كل كتيبة من هذه الكتائب فى العام عدد لا يقل عن مائتى طالب من كل معهد وقد تخرجت ثلاث كتائب من معهد المنصورة ومعهد القاهرة والقسم العام والكتيبة السودانية

المرحلة الثانية : تدريب كتائب الحرس الوطنى

وقد أنشئت هذه الكتائب فى الكليات الجامعية ويتخرج من كل كتيبة من هذه الكتائب فى العام ما لا يقل عن مائتى طالب من كل كلية .

وقد تخرجت للآن كتائب من كليات الأزهر الثلاث: الشريعة واللغة وأصول الدين.

المرحلة الثالثة : تدريب الفدائيين :

يختار هذا النوع من بين طلبة كتائب الحرس الوطنى البارزين الذين يظهرون نشاطا ظاهرا أثناء تدريبهم فى كتائب الحرس الوطنى .

وقد تخرج من كتائب الأزهر على هذا النظام للآن حوالى ٦٠٠ طالب وينتظر تخريج أفواج أخرى فى القريب العاجل .

# الثقافة

تمشى الحياة الثقافية فى مصر مع التطور المنشود ومع عمليات الانشاء والتعمير التى تدب فى كل ركن من أركان البلاد . فقد طرأت على الثقافة والتعليم ثورة عميقة تهدف الى وضع الآداب والفنون وألوان المعرفة فى متناول الملايين وجعلها ملكا للشعب وحده .

وحكومة الشعب تقدر للعاملين فى ميادين الثقافة أعمالهم ، وتغمرهم بالعطف والتشجيع ، ويتجلى ذلك بصفة خاصة فى الزيادة المضطردة فى الاعتمادات المالية المخصصة من ميزانية الدولة للأغراض الثقافية ، كما يتجلى أيضا فى رصد الجوائز العديدة المخصصة للصفوة الممتازة من المثقفين ، وفى مقدمتها « جوائز الدولة » للعلوم والآداب ، وهى ست جوائز قيمة كل منها ألف جنيه تمنح فى كل عام لأحسن المؤلفات التى أنتجها المصريون فى موضوعات : الآداب والعلوم الاجتماعية والفلسفية والقانون والعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية والعلوم الكيمائية والعلوم الجيولوجية والعلوم البيولوجية. كما أن مجمع اللغة العربية يخصص جوائز سنوية للمجيدين فى فنون القصة والرواية والبحث اللغوى .

ومن أهم القوانين التى صدرت فى عهد الثورة قانون حماية الملكية الفكرية وحق المؤلف ، وهو القانون الذى ينظم حقوق التأليف والنشر والترجمة ، ويحمى إنتاج الفنانين من مؤلفين وموسيقيين من السرقة وما يترتب عليه من آثار مادية . كما يعترف القانون بحق الأداء العلنى ، مما يكسب المؤلفين حقهم الطبيعى فى الحصول على نسبة معنية من الأرباح التى تجنيها الشركات ودور الإذاعة وغيرهما نتيجة لاستغلال هذا الانتاج .

وقد اتسع النشاط العلمى فى الجامعات اتساعا كبيرا ، فشمل جميع نواحى النهضة العلمية . واقتضى ذلك إنشاء عدد من المعاهد الراقية التى تساعد على خلق طبقة ممتازة من المثقفين وفى مقدمتها : معهد العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ومعهد الدراسات العربية لإقامة القومية على أسس علمية قويمة ، ومعهد الوثائق والمكاتبات لتخريج خبراء فى تنسيق الوثائق التاريخية ، وكلية المعلمين ، والتوسع فى الدراسات السودانية وذلك لما للسودان خاصة ولحوض النيل بصفة عامة من أهمية بالغة تستدعى تشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بشئون الوادى وإعداد المختصين فيها .

وتوسعت الجامعات فى قبول الطلبة رغبة فى تهيئة الفرصة لاكبر عدد من أبناء الشعب فى تلقى الدراسات الجامعية ، ورفعت نسبة المجانية إلى ٦٨ ٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ربع هذا المقدار فى الأعوام السابقة ، وأعفت أبناء أسوان وسيناء وأبناء موظفى الحدود المقيمين فى الصحراء من الرسوم الجامعية .

واستقدمت أساتذة عالميين زائرين لإلقاء محاضرات عامة عن الدراسات العليا بالجامعات والسماح للفنيين والاخصائيين بحضورها للاستزادة من فنون الثقافة .

وسيجرى العمل قريبا فى إعداد مبانى جامعة أسيوط لاستيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء الصعيد ، كما أن مجلس مديرية الشرقية بسبيل إنشاء جامعة تحمل اسم الزعيم « احمد عرابى » يكون مقرها مدينة الزقازيق .

وأصبح شباب الجامعات يسلكون سبيل التخصص فى الأبحاث العلمية مزودين بالمنح الدراسية والمساعدات المهنية ، وقد اعتمدت ألوف الجنيهات لتزويد المكتبات الجامعية بالمراجع والمؤلفات ومصادر البحث ، وضمت اليها مجموعات ضخمة من الكتب التى وجدت فى قصور الأسرة الملكية السابقة .

ولا تزال جامعة الاسكندرية تنفرد بطابعها الخاص فهى تلقن الطلبة المواد المتعلقة بقوانين البحار ودراسة الهندسة البحرية وهندسة الموانىء وشئون البلديات والأحياء المائية والآثار اليونانية ـ الرومانية ، وأنفقت اعتمادات مالية ضخمة على بعوث أثرية للكشف عن أمجاد الغابرين . وأنشأت محطة أبحاث فى منطقة برج العرب لدراسة الصحراء دراسة كاملة . وتوسعت فى العام الماضى فى قبول مئات من الطلبة الشرقيين ،

والطلبة الأجانب من أبناء الجاليات الغربية التى تستوطن الثغر منذ عهد غير بعيد، وبذلك تعيد إلى الأذهان أيام الإسكندرية العريقة فى التاريخ حين كانت نبراسا للعلم والمعرفة فى حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويجرى الآن بناء وإعداد مدينة جامعية فى الاسكندرية تضم الطلبة والطالبات الأغراب لتيسر لهم حياة موفورة تساعدهم على مواصلة الدروس فى جو علمى بحت.

تغذية الثقافة :

ولا تزال إدارة الثقافة بوزارة المعارف ماضية فى نقل معارف الأمم الأخرى لدعم النهضة المصرية وتغذية الثقافة العربية بخير ماأنتجته قرائح تلك الأمم وذلك بترجمة عدد واف من المؤلفات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية إلى العربية، كما تنهض بنشر المخطوطات العلمية والأدبية القديمة وضبطها وقد تم طبع بعض المخطوطات والآخر فى سبيل الاعداد وهى تتناول شتى الموضوعات الأدبية والطبية والتاريخية.

وتعنى شعبة التعاون الثقافى الغربى بتوطيد الروابط العلمية والثقافية مع الدول الغربية والهيئات الأجنبية وتعريف العالم بحضارة مصر القديمة ونهضتها الحديثة، وهى تصدر نشرات دورية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية وهذه النشرات موضع تقدير جميع الهيئات، هذا إلى أنها تمد الهيئات الدولية بالبيانات والاحصاءات وترجمة التوصيات والقرارات التى اتخذتها الهيئات الدولية لإذاعتها فى الأوساط المصرية المختصة.

وتقوم الإدارة بطبع وإعداد السجل الخاص بتتبع أطوار النشاط الثقافى فى البلاد وهو سجل سنوى يصف مظاهر هذا النشاط ويتضمن بابا خاصاً بالبحوث والمقالات العلمية التى ينشرها العلماء المصريون فى المجلات والدوريات العلمية المصرية والأجنبية وذلك بخلاف مايتضمنه من الخلاصة الوافية لما أنجز من إنتاج فى مجال الفكر والثقافة من كتب مؤلفة أو مترجمة ومن وسائل جامعية.

وتم أيضاً إعداد سجل للمتاحف المصرية وعددها ثلاثون متحفا، كما تقدم المساعدات الممكنة للأساتذة الزائرين والطلبة الأجانب الذين يفدون على مصر إما بدعوة من الحكومة أومندوبين عن الهيئات الدولية أو المؤسسات العلمية.



ثورة ٢٣ يوليو للفنان حسن محمد حسن

الثقافة العربية :

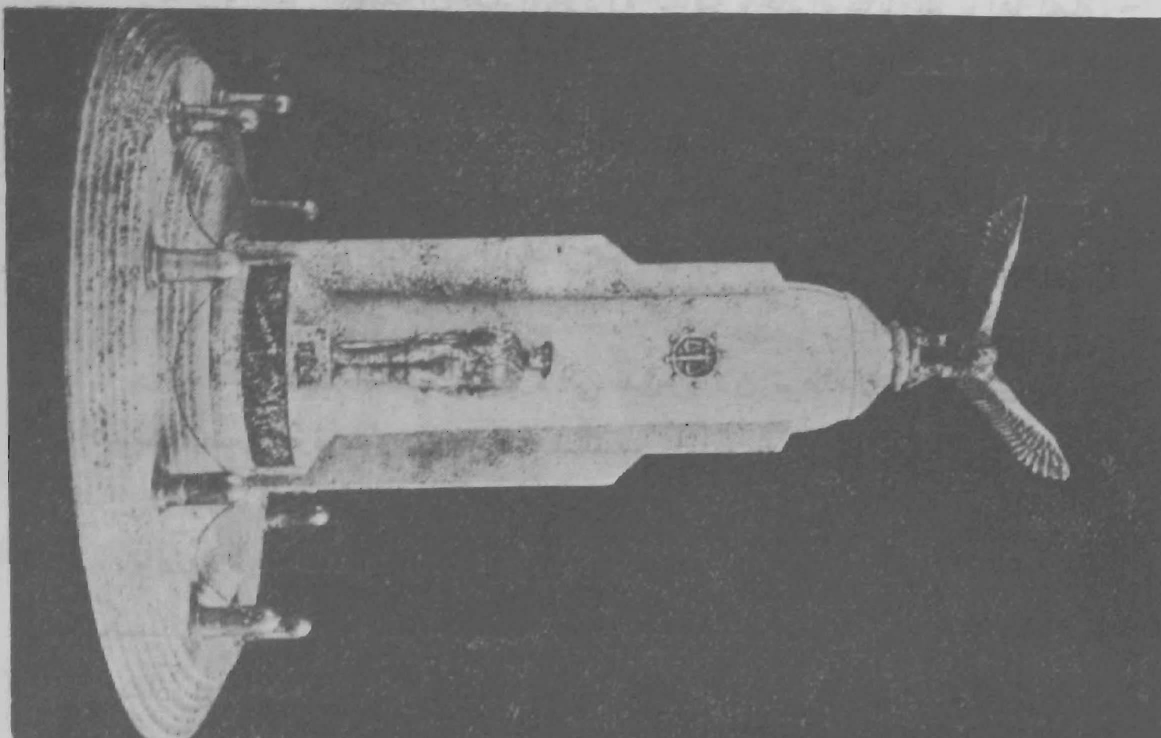
قامت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بجهد مشكور فى سبيل نشر الثقافة العربية وتوطيدها ، فأنشأت « معهد الدراسات العربية » فى القاهرة لاعداد شباب عربى مثقف ثقافة عربية خالصة ، ونشر هذه الثقافة عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات ، وتكييف أسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنيه الحديثة ، وقد فتح المعهد أبوابه للطلاب منذ أكتوبر الماضى .

ووضعت الادارة مشروعا لتأسيس « بيت الطلبة العرب » فى القاهرة . على أن يكون للطلبة المصريين نصيب منه ، تحقيقا لأغراض التعارف ، والتفاهم والأخوة ، وتم فعلا استئجار منزلين فى حى الدقى وتأثيثهما وقد شغلهما مائة طالب من طلاب الجامعات ، على أن يكونا نواة للبيت المزمع تأسيسه .

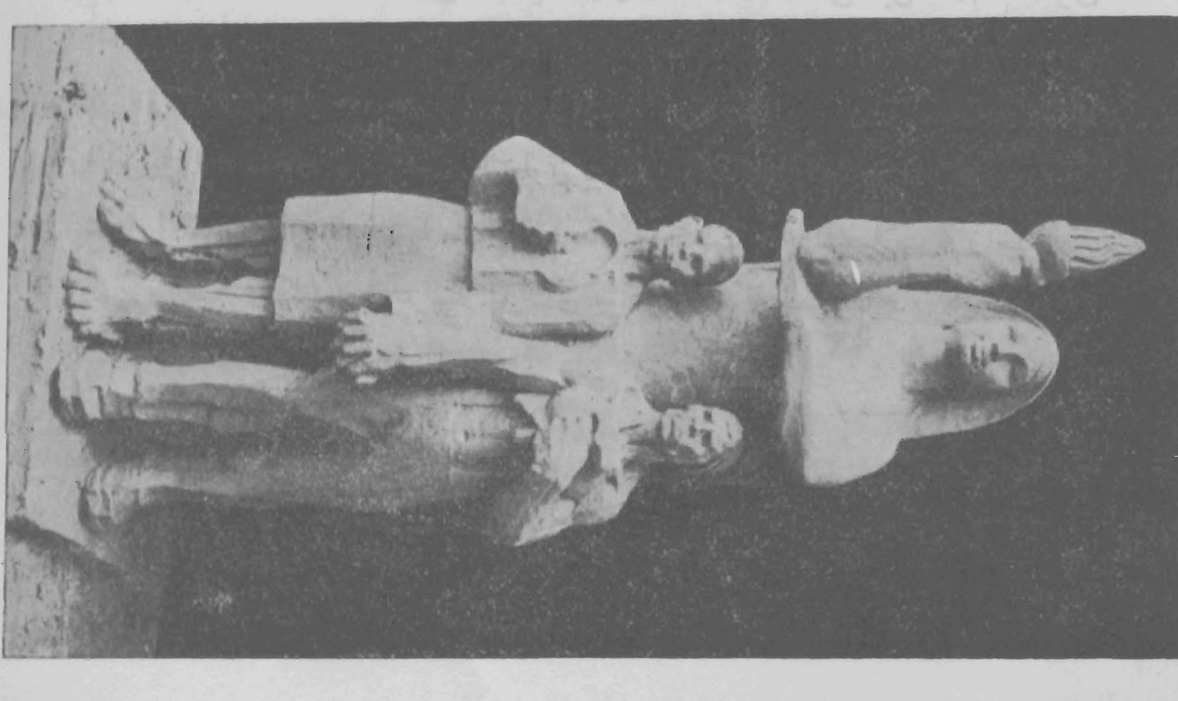
ولا يزال معهد المخطوطات العربية الذى أنشأته الجامعة دائباً على تحقيق الأهداف التى أنشىء من أجلها بجمع فهارس المخطوطات المحفوظة الموجودة فى المكتبات الخاصة والعامة ، فى شتى أنحاء العالم ، وتصوير نوادر المخطوطات العربية بطريقة الميكروفيلم ووضعها تحت أنظار الباحثين وفى متناول الناشرين ، مما جعل الوصول إلى بعض كنوز الثقافة العربية سهلا ميسورا .

وقام المعهد بتصوير مليون صفحة من كنوز الثقافة العربية ، كما أعد مجموعات جديدة مصورة من بعض مؤلفات ابن سينا ، لاهدائها إلى الهيئات التى تحتفل بذكراه. وبذل جهداً مشكوراً لصيانة المخطوطات المصورة ، وذلك بقص الافلام وإفراد كل مخطوط على حدة ، ووضعه فى صندوق تدون عليه المعلومات الهامة . بالاضافة إلى مراجعة مخطوطات علمية وفنية بلغ عددها خمسة وعشرين الف مخطوط وذلك تمهيدا لاستكمال جمع الفهرس العام لهذه المخطوطات . واستنساخ المخطوطات التى لديه على ورق حساس ، ليؤلف من ذلك مجموعة من المراجع المخطوطة القيمة تكون تحت طلب الباحثين قراءة وكتابة .

والمعهد الآن بصدد الاتصال بمراسلين من المشرفين وأعضاء البعثات العربية فى الخارج ، ليصوروا لحسابه مايرى تصويره بعد مراجعة فهارس المكتبات فى البلدان التى يقيمون فيها .



نصب تذكارى للمثال كامل جاويش



نهضة مصر الحديثة للمثال محمد مصطفى

وقد رأى مجلس الجامعة أن يعهد إلى الادارة الثقافية باتخاذ الوسائل التى تراها كفيلة بتنسيق الجهود التى تبذلها الحكومات والهيئات العربية فى ترجمة الكتب ، فطلبت الإدارة إلى الدول العربية تزويدها أولا بأول بكشوف الكتب المزمع ترجمتها إلى العربية ، حتى تتفادى تكرار ترجمة الكتاب الواحد ، كما ترسل إلى الناشرين فى مختلف البلدان العربية تخطرهم بالكتب المراد ترجمتها من جهة معينة وبأقلام كتاب معينين حتى لا يقع التكرار المشار اليه .

ومن المشروعات الثقافية الخطيرة التى تدرس الآن توطئة لاخراجها إلى حيز التنفيذ ، وضع دائرة معارف عربية تسد النقص الملموس فى الثقافة العربية ، وتشبع نزعة المتعطشين إلى العلم والمعرفة .

وعقد فى الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٥٣ المؤتمر العلمى العربى ، لبحث الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة العلمية فى البلاد العربية ، وتوسيع نطاقها بحيث تحقق للبلاد الاستفادة من إمكانياتها ومواردها ، وتنهض بالبحث العلمى ، ودراسة مشكلات العلم فى البلاد العربية ، ونشر الثقافة العلمية وكان هذا المؤتمر أول فرصة تتاح لعلماء العرب للاجتماع والدراسة وتبادل المعرفة .

كما تشهد القاهرة فى سبتمبر القادم المؤتمر الثقافى العربى الثالث ، وسيكون مدار البحث فيه ، المصطلحات العربية العلمية وإقرار المصطلحات التى سبق للمجمع اللغوى أن وضعها .

وقد سبق لجامعة الدول العربية أن دعت إلى عقد مؤتمرين هامين فى القاهرة : الأول للإذاعة العربية لتحقيق التعاون بين دور الإذاعة العربية وتنسيق إذاعاتها بما يحقق الاهداف التى قام عليها ميثاق الجامعة ، وحصلت على تسجيلات تبرز خصائص الفن والفكر فى كل دولة عربية . والثانى مؤتمر الصحافة العربية الذى كان عقده من الأحداث التاريخية الجديرة بالتنويه .

## مجمع اللغة العربية :

إن المجمع أصبح بمثابة العقل المفكر والقلب النابض الحساس للغة العربية وآدابها ويقضى نظامه بأن يعقد المجلس الذى يتألف من الأعضاء المقيمين فى مصر اجتماعا كل

أسبوع ، على أن توالى لجان المجمع المؤلفة من أعضاء المجمع ومعهم الخبراء الفنيون من أساتذة الجامعات وغيرهم ، اجتماعاتها فى المواعيد التى تحددها وفقا لما بين يديها من الأعمال . وكذلك يقضى نظام المجمع بأن ينعقد مؤتمر المجمع المؤلف من الأعضاء المصريين والشرقيين والمستشرقين ، فى دورة تستغرق أربعة أسابيع من كل عام .

وفى الفترة بين ١٨ يونية الى اليوم ، درس المجمع مباحث فى اللغة والأدب ، ونظر فى مصطلحات مختلفة فى العلوم والفنون ، واشترك فى مؤتمرات عامة لشئون تتصل بتعميم المصطلحات .

فمن المباحث التى درسها مؤتمر المجمع: الإعراب فى اللغة العربية ـ فلسفة التضمين ـ اللهجات العامية ـ صيغ الاسم الثلاثى ـ المؤنث المجازى ـ مصادر الشك فى كتاب العين ـ الفنان بين الواقع والإلهام ـ رسم الحروف ـ العلم التعليمى فى الاصطلاح القديم ـ النحو العربى . الى غير ذلك من المباحث التى تقدم بها أعضاء المجمع من المصريين والشرقيين والمستشرقين ، وكذلك بعض الخبراء من غير الأعضاء .

ومن المصطلحات التى درسها المجلس والمؤتمر فى هذه الفترة ،طوائف من مصطلحات الطب ، وعلم الحيوان ،والكيمياء ، والجيولوجيا ،والرياضة ، وألفاظ الحضارة العامة.

واشترك المجمع فى المؤتمر العلمى العربى الذى نظمته جامعة الدول العربية وعقد بمدينة الاسكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وفى المؤتمر الطبى العربى ، وفى مؤتمر الصيدلة . وكان له فى هذه المؤتمرات ممثلون من الأعضاء يعرضون أعمال المجمع ويسهمون فيما تناولته من دراسة المصطلحات العلمية . كما استجاب المجمع الى رغبة مملكة ليبيا فى أن يكون بعض الأعضاء محكمين فى مسابقة النشيد الليبى القومى .

وفى هذه الفترة انعقدت لجنة الاحياء والزراعة ، ولجنة الطب ، ولجنة الفلسفة والاجتماع ، ولجنة الجيولوجيا ، ولجنة الرياضة والهندسة ، ولجنة الكيمياء والطبيعة ولجنة الجغرافيا والتاريخ ، ولجنة الاقتصاد والقانون ، ولجنة ألفاظ الحضارة ، ولجنة ألفاظ القرآن الكريم ، ولجنة الأدب ، ولجنة اللهجات ، ولجنة الأصول والإملاء لدراسة المصطلحات والموضوعات لتغذية المجلس والمؤتمر بقراراتها ودراساتها ويبلغ عدد هذه الجلسات قرابة المائتين .

وينظر المجمع فى الانتاج المقدم من الأدباء والباحثين ، للاشتراك به فى مسابقة تشجيع الانتاج الأدبى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ فى نواحى البحث الأدبى ،وتحقيقات الكتب القديمة ، وإعلان النتيجة فى خلال هذه الدورة ، وفقا للنظام المتبع فى كل عام .

وفى هذه الفترة أصدر المجمع الجزء الأول من معجم ألفاظ القرآن الكريم ، والجزء السابع من مجلته السنوية ، وأعد للطبع الجزء الثامن ، كما أعد للطبع المعجم اللغوى الوسيط بعد أن فرغت اللجنة من وضع مواده وتزويده بألفاظ الحضارة الحديثة ، ليكون مرجعا للدارسين والباحثين من المثقفين ، على أحدث الأساليب فى تأليف المعجمات العصرية .

ويتلقى المجمع ألوانا من الاستفتاءات من الجمهور ومن الهيئات العلمية فى مصر وفى الخارج ، فى شئون اللغة والمصطلحات فيرد عليها .

ويتصل المجمع بأعضائه المراسلين فى أنحاء الشرق والغرب ، وكذلك بالهيئات العلمية والمختلفة ، وذلك بتبادل الرسائل والنشرات ، تعميما لمصطلحات المجمع ونشرها بين الناطقين بالعربية ، والمهتمين بدراستها فى العالم كله .

## المعهد القومى للبحوث

بدا المعهد مرحلة جديدة من حياته فى عهد الثورة ، فصدر القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٣ بإدماج مجلس فؤاد الاول الأهلى للبحوث فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وتعديل اسمه الى المعهد القومى للبحوث .

وقرر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، تنفيذا للمادة الأولى من قانونه ، تشكيل مجلس إدارة للمعهد ، يضع اللوائح التنظيمية الخاصة بتحقيق أهداف المعهد .

وقد انتقل المعهد الى مبناه الخاص فى منطقة الدقى ويشتمل على : إدارة المعهد ، ومعامله ، والمركز القومى للوثائق والمخابرات العلمية . وقد انتهى البناء ، ولا يزال يجرى تجهيزه بالمعدات الفنية ، ويرجى البدء بالابحاث قبل نهاية عام ١٩٥٤

والبحوث التى يشرف عليها المعهد تجرى الآن بصفة وقتية خارج معامله ، فى

الكليات الجامعية ، والمعامل الحكومية ، والجمعيات الزراعية ، ولم تصل بعد إلى نتائجها الأخيرة ، وينتظر إكمال الكثير منها فى القريب العاجل .

وأصدرت إدارة المخابرات العلمية فى تلك الفترة عدة مطبوعات على جانب كبير من الأهمية منها : سجل المشتغلين بالعلوم البحتة والتطبيقية فى مصر ، مع قائمة بالهيئات العلمية المصرية ، ومرشد بالانجليزية للمشتغلين بالشئون العلمية والفنية فى مصر ، ويتضمن أسماء أكثر من ١٢٥٠ من خلاصة المتخصصين فى العلوم الرياضية ، والطبيعية والكيماوية ، والجيولوجية ، والحيوية ، والطب والهندسه والزراعة ، وغيرها من الفنون التطبيقية والصناعات والجغرافيا والآثار . وهو مبوب وفقا للموضوعات والأسماء . ثم القائمة المصنفة للأبحاث العلمية المصرية . وبيانات عن الأبحاث التى أجريت فى مصر أو التى قام بها مصريون فى الخارج .

وكذلك أجابت إدارة المخابرات العلمية على العديد من الاستفسارات والاستعلامات التى وصلتها من الهيئات العلمية والبليوجرافية فى مصر والخارج .

وقد وضع مشروع لتوسيع نطاق أعمال المخابرات والوثائق ، وذلك بإنشاء مركز قومى للوثائق العلمية ، بمعاونة هيئة اليونسكو بالخبرة الفنية والمهمات والبعثات .

## دار الكتب

إن دار الكتب باعتبارها دار كتب الدولة ، تقوم بمهمة تيسير البحث العلمى والمحافظة على التراث الثقافى للحضارة التى تمثلها الجمهورية الفتية . فدار الكتب المصرية تقوم بواجبها هذا على قدر ما تسمح به إمكانياتها المادية والفنية ، ولكنها علاوة على هذا الهدف تؤدى أغراضا أخرى هى فى العادة من اختصاص مكتبات البلديات فى العواصم الكبرى للبلاد الأوربية ، فهى تفتح أبوابها للجمهور العادى من المطلعين والمثقفين .

ودار الكتب ليست بعيدة عن المعترك الثقافى . بدليل أنها أنشأت مكتبات فرعية فى كل حى من أحياء القاهرة ، وزودتها بالكتب العصرية فى كل باب من أبواب العلوم والفنون والآداب . والغرض من ذلك هو التثقيف الشعبى ، والوصول بمشاعل النور العلمى والأدبى والفنى الحديث ، الى جميع الطبقات ، فى كل الاحياء .

وأبدت الدار استعدادها للمعاونة الفنية فى تنسيق دور الكتب بالاقاليم والتوجيه الثقافي وهى تعد مشروعا لإنشاء مكتبات متنقلة على سيارات تعد لذلك وتملأ هذه السيارات بالكتب المناسبة لثقافة أهل الريف ، وتنتقل فى خط سيرى شهرى بين قرى الريف ، فتمكث فى كل قرية أسبوعا أو نحو ذلك ، ليتيسر للمواطنين القراءة وتعيرهم فى أوقات فراغهم بعض ما يريدون من الكتب التى تناسب مداركهم ، وبذلك تضع النواة الأولى فى خلق جمهور جديد من القراء المحبين للمعرفة .

وقد أنجزت الدار فى غضون العام المنصرم : فهرست مصطلح الحديث ، فهرس خاص لما كتب فى شئون مصر والسودان . وفهرست الأدب ، والبدء فى وضع قواعد فنية لفهرسة الكتب العربية تكون دستورا ومرجعاً لشئون الثقافة العربية فى جميع الأمصار وتوسيع قسم التصوير حتى يتمكن من تكبير الأفلام وتصوير اللوحات والمخطوطات ، منعا من خطر النسخ باليد من المخطوطات القديمة ، والعمل على سن قانون الإيداع لجميع المخطوطات التى تظهر فى مصر ، ضمانا لاتصال الدار بالحياة الثقافية اتصالا لا يخطئها معه شىء من المؤلفات .

وقد طبع من مؤلفات الدار مايلى :

ديوان حميد . والجزء الثانى من أنباء الرواة . والجزء الأول من تفسير القرطبى. والجزء ١١ من النجوم الزاهرة . والجزء الأول من الخصائص . والفاضل والمفضول . والمنهل الصافى . والجزئين ١٢ و ١٣ من الأغانى .

وتمشياً مع حركة نشر الثقافة والتعليم بين مختلف الطبقات ، وتحقيقاً لناحية من رسالة الدار الكبرى ، وضعت الدار خطة لإيجاد مكتبة فى كل حى من أحياء القاهرة فبلغ عدد مكتباتها الفرعية عشر مكتبات ، فضلا عن إشرافها الفنى على مكتبات الأقاليم ومعاونتها على تأدية رسالتها على الوجه الأكمل .

# الأدب

شريعة الأدب هى الحرية ، وصناعة الأدباء فى كل جيل هى الدفاع عن الحرية ، فالكتاب والشعراء يسبقون الثورة عادة : ويهيئون الأذهان لها . ويغرسون فى

النفوس فكرة الكفاح والنضال ، وهم يناهضون الظلم بأقلامهم . ويتوضون معالم الرجعية والفساد والانحلال .

وما من شعب من شعوب العالم الحر ، إلا وهو بحاجة إلى طبقة من حملة الأقلام يمتازون بالجرأة فى القول والإفصاح عن مكنون الضمائر ، ويكافحون كفاحا شاقامريرا عن الحريات العامة ويذودون عن الحقوق ، وبذلك يؤدون رسالة الفكر خير أداء .

ولو كانت عندنا طبقة من هؤلاء الكتاب الأحرار قبل ثورة ٢٣ يوليو ، يصهرون عواطفهم المتأججة فى بوتقة السخط . ويبتكرون الكلمات والعبارات الحماسية ، ويبصروق النشء بحركات الكفاح ، وصفحات البطولة والأمجاد الزاخرة ، ويقولون « صاحب الجلالة الشعب » بدلا من « صاحب الجلالة الملك » لما غرقنا فى طوفان الفساد ولما سادنا ظلام حالك .

لقد وجدت بيننا أقلام رخيصة مرنت على المداجاة والمراءاة ، فأفسدت جوهر الأدب واللغة ، وبرزت طبقة من الشعراء خصصوا دواوين بأ كملها فى مدح طغيان الملك السابق ، بدلا من أن يمجدوا عبقرية الشعب ، وكتاب استعانوا بالأدب والشعر فى اكتساب عطف الحكام من الطواغيت وألفوا الكتب عنهم ، ولكن إلى جانب الأدباء من حملة القماقم ، وجد نفر من الكتاب الأحرار . كان سخطهم فى كتاباتهم صدى لسخط المجتمع ، وكانوا يلمسون مزايا النظام الجمهورى وتغلغله فى كل مكان ، لاسيما فى جاراتنا العربية ، فيدعون إليها بعبارات ملفوفة وتلميحات وتصريحات ، ولكن نصيبهم كان الزج فى غيابات السجون بتهمة « العيب فى الذات الملكية » .

فلما انتفضت مصر انتفاضتها ، وسرى فى شرايينها الدم الجديد ، انتفضت الأقلام النزيهة الحرة ، لتؤيد الثورة بما تملك من حماسة ، فنشر أصحابها فصولا رائعة عن الثورات فى العالم ، وبصروا مواطنيهم بمعانى الحرية والكرامة والقيم العليا . وظهرت قصائد عامرة تغنت بالثورة وصورت مزايا الحكم الديموقراطى .

واحتدمت المعركة بين الأدباء الاحرار الذين يؤمنون بحقوق الشعب ، وبين شيوخ الادب الذين عاشوا فى ظلال الإقطاع يمجدونه بأقلامهم ، ويتخذون من نظمه وحياً لإنتاجهم ، وكان محور هذه المعركة هو الأدب . . أدب الشعب ، لاأدب الابراج العاجية

وأفسحت الصحافة الحرة صفحاتها لهذه الاقلام التى تبشر وتدعو للعهد الجديد، والتى كانت تتحمل الآلام فى سبيل التبشير به قبل الثورة .

وأتاحت الثورة للشعب أن يكتب تاريخه بيده . وأن ينفض عن « تاريخ مصر الرسمى » عوامل الزيف والنفاق ، ليشيد بعبقرية الشعب ، ويخلد أعمال الطبقات الكادحة وصور الكفاح الشعبي وألوان البطولة ، وبعد أن كانت الذكريات القومية عبارة عن مقال يكتب فى صحيفة سيارة ثم يطوى ، استيقظت الذكريات المجيدة فى نفوس المجاهدين فعملوا على إحياء ذكرى هزيمة الإنجليز فى رشيد ، وذكرى مكافح الاستعمار الأول السيد محمد كريم حاكم الثغر السكندرى ، ونقل رفات أبطال السودان الذين استشهدوا فى مصر ، ورفات مصطفى كامل و محمد فريد ، ونشر آيات المجد والفخار ، وتصحيح تاريخ البطل الفلاح أحمد عرابى بعد أن ظلت حركته وسيرته مشوهة فى أذهان النشء .

وعمل رجال الثورة على إشاعة الوعى القومى بما نشروه من كلمات ، وما ألقوه من خطب وبيانات ، كانت نماذج للإنشاء والرأى السديد والفكرة الصائبة .

## المسرح والسينما

كان الفن صورة للعهد الذى سبق الثورة . . . ميوعة وخلاعة وتحللا ، ولم يكن أحد من المشرفين على هذه الوسائل ذات الخطر الجسيم فى حياة الشعوب ، يحاول أن ينحو بها نحو الكمال ، بل كان الجميع ينحون بهذه الاسلحة الخطرة نحو التجارة الرخيصة فما من فيلم إلا وأقحمت عليه مشاهد رقيعة تستثير غرائز المتفرجين ، وتتملق عواطفهم وتحلق بهم فى أجواء أخرى ، تختلف عن العوالم التى يحلق فيها الفن الرفيع ، وما من أغنية إلا وبكى مغنيها واستبكى ونزل برجولته إلى الحضيض .

فلما قامت حركة التحرير ، أصبح الغرض من الفن ، رفع الروح المعنوية ، والترفيه قدر الاستطاعه ، وتقديم ألوان من الفن تهدف إلى أغراض سامية نبيلة ، واعتباره أداة للبناء ، ووسيلة فعاله للتوجيه الرفيع .

كانت المسرحيات التى تقدم إلى الجمهور إما معربة أو مقتبسه ، ولا هدف لها سوى التهريج والابتذال . وإدخال النكات البذيئة ، وحرص أصحاب الفرق التمثيلية

على إيراد الشباك دون التفكير فى هدف معين وفضلا عن هذا أو ذاك فقد جاءت بعض هذه المسرحيات تمجد الطغيان وتتغنى بمآثر المستعمر الذى يتحكم فى الرقابة على الفيلم .

فلما جاءت الثورة طالبت الفن بأن يتمشى مع أهدافها وأن تكون رسالته فى العهد الجديد مزدوجة ،فهو مطالب بأن يعالج النفوس مما علق بها من أدران وشوائب العهد الماضى فيقضى على الفسادوالانحلال والقيم الخبيثة التى كان بعض المواطنين يؤمنون بها فى عهد كان شعاره الاثم والخيانة والغدر ، وعلى الفن بعد هذا أن يبذر فى النفوس بذور المبادىء السامية والقيم العليا التى يدين بها العهد الجديد ، وبهذا يقترب المحكوم من الحاكم ويرتبط الشعب بقادته دون أن يقف بينهما حاجزفكرىأو نفسى ودون أن يفصل بينهما التعارض فى القيم التى يدين بها كل منهما .

وعمد المؤلفون إلى تمجيد أبطال مصر الأحرار فى إنتاجهمالفنى ، فبسطوا صورا بارزة من ألوان كفاحهم ونضالهم . . . كانت سيرة عرابى حبيسة فى صدور المواطنين أعواما طوالا ، لا يجرى ذكرها على لسان أو يجرؤ على الكتابة عنها قلم . حتى قامت الثورة ، فبدأت سيرة عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد تعود إلى الحياة ويعبق بأريجها جو مصر ، وبعد أن ملأت هذه السير العطرة صفحات الصحف والمجلات والمؤلفات ظهرت على المسرح وعلى الشاشة بآرائها الثورية التى لا تهدأ ، وأفكارها الملتهبة التى لا تخمد لها أوار ، وفى أعقابها مثلت مسرحيات مستمدة من تاريخ الشعب ، والدعوة الى استمرار كفاحه ضد الاستعمار ، ورسم الخطط الإيجابية للنضال السياسى ، فشاهدنا مسرحيات مثل « ٧٠ سنة »وهى استعراض تاريخى منذ أن دنست أقدام الإنجليز أرضنا الطيبة . وفيها تخليد ثورة عرابى وخيانة الخديو توفيق ، وصراع زعماء مصر مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول . وتنتهى بتمزيق « معاهدة الزعفران » وقذفها فى وجوه الانجليز . وكذلك مسرحية « الخيانة العظمى » التى سجلت فضيحة الأسلحة الفاسدة ، ودنشواى الحمراء ، وكفاح الشعب . ونزاهة الحكم . . . الخ

ويعتبر « المسرح العسكرى » من الأهداف التى رعتها الثورة . وكانت فكرة هذا المسرح وليدة الثورة المكبوتة فى نفوس بعض العسكريين من ذوى الميول الفنية . تلك الفكرة التى حاربها الطغيان وظلت حبيسة فى صدور أصحابها . حتىانطلقتفى عصر

التحرير والنور . ومن باكورة الانتاج الفنى للمسرح العسكرى : مسرحية « نهضة المشلول » التى تدور حول حياة ضابط فى الجيش أصيب بالفالج على أثر هزيمة موقعة التل الكبير بقيادة البطل احمد عرابى ، وظل طريح الفراش الى أن أتت ثورة التحرير وسمع من الإذاعة أول بيان عن الثورة الشعبية الكبرى لتخليص مصر من أدران الفساد فنهض المشلول من فراشه وزايلته أوجاعه واستعاد نشاطه ودبت الحيوية فى جسمه ليستأنف نشاطه مع حفدته من ضباط الجيش ، وكذلك مسرحية « الهلال والصليب » التى تصور مرحلة من مراحل الكفاح ضد الطغاة .

ولما كانت السينما جزءاً من رسالة الثورة . فقد ظهرت عدة أفلام خالية من الميوعة والرقص المبتذل ومناظر الكباريهات وهى المشاهد التى كان يسعى العهد البائد الى إشاعتها لإثارة الغرائز وتوطيد الانحلال الخلقى . وحلت محلها أفلام تهدف الى إبراز المعانى الوطنية السامية وتمجيد الشعب وعرض ألوان البطولة والإقدام والكفاح . فشاهدنا أفلاما مثل : مصطفى كامل ، ويسقط الاستعمار ، والمصرى أفندى ، الى غيرها من الأفلام النظيفة التى تشرف سمعة مصر فى الداخل والخارج .

## الصحافة

لم يكن فى طاقة رجال الثورة أن يهملوا شأن الصحافة وهم الذين جاءوا ليحرروا وطنهم ومواطنيهم من نير الاستعباد ، ففتحوا صدورهم للصحافة ، ذلك أن إيمان الثورة العميق واعتقادها الراسخ ، هو أن الصحافة القوية ، الوسيلة الأولى لخلق الرأى العام المستنير القادر على الوثوب بمصر إلى أهدافها العظيمة الداخلية والخارجية على السواء .

ولكن مما يؤسف له أن بعض الصحفيين الموتورين من حملة الأقلام المأجورة الذين مرنوا على نهب موارد الدولة فى صورة مصروفات سرية ، لم يجاروا الثورة فى أهدافها ولم يحيدوا عن خطتهم ، وانما خاضوا الميدان بأسلحة دنسة وآراء مسمومة ، فكان الكلام الرخيص بضاعتهم ، ووسيلتهم الى الربح ، وطرق أبواب الإثارة المفتعلة ، واختلاق عناصرها اختلاقا ، ثم السعى فى الظلام الى أبواب خفية .

واشتد حمد أصحاب الأقلام المأجورة على الثورة ، وتكتلوا خلف صفوف المفسدين والرجعيين والمستغلين ، لأن هذه الأقلام لم تكتب فى يوم من الأيام عن صدق وإيمان ، وإنما هى تستعمل أسلحتها القذرة بتأثير المصاريف السرية التى هى شر من الرشوة ، فعملوا على تشكيك الرأى العام فى أهداف الثورة ومشروعات الانتاج وخداع البسطاء والتمويه عليهم .

ولم يكن إفلات الصحافة المأجورة من سيف التطهير البتار الذى هوت به الثورة على رقاب المفسدين يعجز الثورة عن تطهيرها ، ولكن المحافظة على قدسيتها وهيبتها ، بوصف أنها مهنة شريفة ، سداها الرشد والإرشاد ، ولحمتها خلق الرأى العام القوى . فلما لم تطهر الصحافة نفسها بنفسها من المدسوسين عليها ، الذين يحاولون إفساد رسالتها ، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا خطيراً فى ١٥ ابريل عام ١٩٥٤ خاصا بتطهير الصحافة وتنقيتها من عناصر الفساد التى تسللت إليها ، وجاء فى مذكرة وزارة الإرشاد القومى المرفوعة الى مجلس قيادة الثورة :

« يتبين من مراجعة بعض كشوف المصاريف السرية ، أن صحفا حاولت أن تظهر أمام الرأى العام بمظهر الصحافة الوطنية ذات الرأى والعقيدة وهى فى الواقع صحف كانت تتقاضى ثمن آرائها من المصاريف السرية . فكانت أسماء الصحف الحزبية تظهر فى كشوف المصاريف السرية ، وتختفى مع الوزارات الحزبية . وكان البعض الآخر ممن يبدو أنه مستقل أو معارض ، يتلقى من فيض المصاريف السرية فى كل العهود أو أكثرها ، ويؤدى الثمن كتابات ظاهرها الوطنية والحماسة للنقد بغير ثمن » .

واتضح أيضاً أن وضعية نقابة الصحفيين هى وضعية شاذة لا تتمشى والمبادىء التى تقوم عليها النقابات فهى تجمع بين أصحاب الصحف والمحررين . حتى أن النقابة عند ما طلبت إلى اتحاد الصحافة الدولى ، الانضمام إليه رفض المؤتمر الثانى للهيئة الدولية للصحفيين المنعقد فى براغ عام ١٩٤٧ قبولها عضوا فيه واستنكر الوضع غير المألوف الذى تقوم عليه النقابة وشبه ذلك بالجمع بين الذئاب والفريسة فى مكان واحد ، ومنذ ذلك الحين لم يقبل انضمام نقابة الصحفيين إلى أى اتحاد دولى ، وظل أعضاء مجلس النقابة من أصحاب الصحف يتجاهلون هذا القرار .

وعلى ضوء هذه الحقائق صدر قرار مجلس قيادة الثورة بحل مجلس النقابة الحالى ، وتفويض وزير الإرشاد القومى فى تشكيل لجنة تحل محله مؤقتا ، وتعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين تعديلا شاملا .

وإلى جانب الصحافة الرشيدة التى تؤدى رسالتها خير أداء ، قامت « دار التحرير للطباعة والنشر » بخلق صحافة يملكها الشعب ، تنشر الوعى القومى والوطنى الكامل .

فصدرت فى أعقاب الثورة بأشهر قلائل مجلة « التحرير » التى سرعان ما اكتسحت سوق الصحافة الأسبوعية وصارت مجلة الشعب الأولى . فحملت حملات شعواء على الرجعية والفساد والحزبية والاستعمار ، وكافحت كفاحا نبيلا من أجل تبصير الشعب بمبادىء الحرية والعدالة ، وحملت عبء التوجيه السياسى الرشيد .

وفى ٧ ديسمبر عام ١٩٥٣ صدرت « الجمهورية » صحيفة الشعب اليومية ، ومنذ صدورها عرفت الصحافة المصرية رقما جبارا من أرقام التوزيع ، لم تصل إليه أية جريدة عربية أخرى ، فقد أوضحت « الجمهورية » فى جلاء مقدار الصلة التى تربط الاستعمار فى الدول العربية بالاستعمار فى العالم . وكشفت النقاب عن المؤامرات التى يدبرها الاستعمار للنيل من جاراتنا العربية الشقيقة ، وكان للتحقيقات الصحفية التى قامت بها الجريدة أثرها فى تنوير الرأى العام ، لا فى مصر فحسب ، بل فى البلدان المستعبدة ، ففطنت الشعوب المظلومة إلى ما يدبر ضدها فى الخفاء .

وإلى جانب هذه الحركة التحريرية قامت « الجمهورية » بحملة واسعة النطاق فى الريف والأحياء الشعبية فى المدن ، ولفتت أنظار المسئولين إلى ضرورة المساواة بين سكان الحضر وسكان القرى فى مشروعات الإصلاح والإنشاء والتعمير .

وبدأت الفنون والثقافات الخاصة تلتقى على صفحات « الجمهورية » ووجدت طوائف الشعب مجالها فى الملحق الفنى الذى أصدرته الجريدة فى يوم الاثنين من كل أسبوع ، وفى الملحق الثقافى الذى أصدرته فى يوم الجمعة .

وشعرت دار التحرير بأن القراء فى حاجة إلى صحيفة يومية مسائية يتابعون على صفحاتها تطور الحوادث وأحدث الأنباء ، فاستعدت لاصدار « الأحرار » مسائية لتكون بوقاً للحرية ، وحربا على الاستعمار وصوتا عاليا للمكافحين ومرآة للخبر الصادق ، والتوجيه السديد .

ومنذ أن اختفت المجلات الأدبية وعشاق المثل العليا والقيم الرفيعة ، فى حاجة إلى صحيفة تحمل أعباء الثقافة ويحررها الأدباء الأحرار ، فأصدرت فى أول إبريل مجلة شهرية هى « الرسالة الجديدة » . وفى أعقابها أصدرت المجلة الأسبوعية « أهل الفن » لتحمل رسالة الفنون والأخذ بيد كل فنان ورفع مستواه ومستوى الفن بصفة عامة .

ولما كانت منظمات الشباب بحكم تكوينها ، ثورة فى تربية الشباب . كان لا بد لهذه الثورة من لسان يعبر عنها ، وترجمان ينقلها إلى الأفئدة الواعية . ومن ثم كانت مجلة « الثورة » فتحاً جديدا فى الصحافة يجعل الشباب غايته ويعبر بحرية طليقة عن ثورة الشباب على الخمول والانطواء والفساد فى كل صوره وعلى الرجعية وعلى الاستعمار وعلى كل ما من شأنه أن يعوق حركة التقدم التى يعتبر الشباب نفسه مسئولا عنها . لأن الثورة التى يعيش فيها ، هى نفسها من وضع الشباب .

وسيظل الشباب الذى تعده يحمل مشعل الثورة ويقيمها ويشق مسالكها لتبقى قوية جارفة كما سارت ، تقضى فى طريقها على الأشواك والعقبات .

وتلتقى على صفحات هذه المجلة أقلام قادة الفكر الأحرار ، فيزيحون الغشاوة عن الأبصار ، ويرسمون المبادىء الفاضلة فى نفوس أبناء الجيل ويهيئون الاذهان والنفوس والضمائر لحياة حرة كريمة ، دعامتها الشباب .

وهكذا خلقت الثورة صحافة صادقة نزيهة يملكها الشعب وتنطق بلسان الشعب وتعبر عن إحساساته وتعمل من أجل صالح المواطنين الأحرار .

## الفنون الجميلة

كان الفن دائما من مقومات الحرية . وعمل الفنان لا تكون له قيمة إلا إذا كان طبيعيا أى أن يشعر بأن الحياة التى يريد أن يتخذها منبعا لوحيه ، قد أصبحت شيئا متصلا بروحه وفكره ولا تظهر ثمرات الآثار الفنية الجدية الا بعد أن تتشرب روح الفنان بالحرية المطلقة ، لذلك نجد أن الاثر الفنى ظهر جليا واضحا بادىء الأمر مع حركة الشعب المباركة لتدعيمها .

وإن مصر التى بدأت تتذوق رحيق الحرية لأول مرة منذ ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

سجلها الفنانون فى لوحاتهم . نذكر منهم « جمال السجينى » الذى أقام معرضا فى العام الماضى كل لوحاته وتماثيله ضد الاستعمار ... وهناك لوحات تماثيل أخرى مثل : « الناس والحجارة » لبيكار . وتمثال « الكفاح » لمحمد مصطفى وتمثال « الحرية » لروحيه توفيق و « مصر بين أمس واليوم » لرشدى اسكندر .

وكانت السلطات تمنح كل لوحة أو تمثال يعبر عن إحساس الفنان الذى هو من الشعب . وكانوا يريدون من الفنانين تصوير الحياة الرغدة التى يعيشونها . وها نحن نرى الفنانين فى عهد الحرية يتنفسون الصعداء ويعبرون عما يجيش بصدورهم . فنحت المثال جابر تمثال « ذكرى الشهداء » بالعباسية ، كما أعد بعض اساتذة كلية الفنون الجميلة لوحات كبيرة بنادى الضباط منهم المصور كامل مصطفى الذى رسم لوحتين رائعتين الأولى لتمجيد حركة عرابى وتخليدها وهى تمثل الزعيم احمد عرابى ممتطيا صهوة جواده يتلو مطالب الجيش والشعب أمام الخديو وبجانبه قناصل الدول الأجانب الذين كان يستشيرهم دائما فى تصريف أمور الدولة ، واللوحة الثانية لرحيل الملك السابق الى المنفى على ظهر اليخت المحروسة .

كما بدأنا نشاهد فى موسم المعارض إنتاجا طريفا معظمه يمثل كفاح الشعب وآلامه لفنانين منهم . حسن محمد حسن الذى رسم لوحة رمزية كبيرة تمثل ٢٣ يولية وفيها نرى مصر على هيئة فتاة تعطى سرها لرئيس الجمهورية وأمامه البكباشى جمال عبد الناصر وقد فك القيود الحديدية والى يساره عامل وفلاح وجندى يتعاونون على رفع العلم المصرى وأمامه مصر والسودان متعانقان ، وتمثال « نهضة مصر الحديثة » للفنان محمد مصطفى « ونصب تذكارى » للمثال كامل جاويش ، ووحدة الشعوب ليوسف يسن « ومصر والسودان » للمثال سعد مترى وغيرها الكثير .

# الإرشاد القومي

في مقدمة المشروعات التي استهل بها العهد الجديد أعماله إنشاء وزارة للإرشاد القومي ، يكون من أبرز أهـــدافها توجيه أفراد الشعب وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادي والأدبي ، ويقوي روحهم المعنوية ، ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ، ومضاعفة الجهد في خدمة الوطن ، وإرشادهم إلى ما يجب عمله لمكافحة الآفات الضارة والعادات المؤذية

كما قصد بإنشاء هذه الوزارة إلى إعداد المواطن الصالح . وذلك بتيسير سبل الثقافة الطيبة للشعب وتنويعها ، وتزويده بما يعين على توسيع نطاقها واستفادة أكبر عدد ممكن.

إن النظام الجمهوري لحريص كل الحرص على أن يعرض نتائج النشاط القومي والحكومي على الرأي العام ، وإظهار ما أنجز من أعمال ومارسم من مشروعات فنية وعلمية وعمرانية ، لذلك جاءت وزارة الإرشاد كجزء هام من برامج مصر في عهدها الجديد ووكلت إليها شئون بسط وشرح قوانين ولوائح الدولة . والدعوة إلى تنفيذها، والتعاون مع السلطات العليا في سبيل تحقيق ماتهدف اليه من أغراض . وتزويد الرأي العالمي ودوائر الثقافة والسياسة بأصدق البيانات والإحصاءات والأرقام والصور والرسوم عن حقائق الأمور في مصر وعن نشاطها الحكومي والشعبي في ميادين العلم والثقافة والصناعة والزراعة والتجارة ، وعن اتجاهاتها السياسة وعلاقاتها الدولية وتتبع الدعايات والشائعات المغرضة التي تسيء إلى سمعة البلاد أو تؤثر في معنوية أبنائها أو وحدتهم أو ولائهم للوطن .

وقد أنشئت بالوزارة :

١ ــ لجنة فنية عليا تضع السياسة العامة للدعاية والإرشاد في داخل البلاد وخارجها .
٢ ــ إدارة للاتصال لتلقي جميع البيانات والإحصائيات والتقارير والنشرات

والمعلومات من الوزارات والهيئات فى الداخل والخارج ثم القيام بتبويبها وتنسيقها وتوزيعها .

٣ ــ مكتب للبحوث الفنية لدراسة التقارير والنشرات .

٤ ــ قسم لوضع الخطط التنفيذية للدعوة والإرشاد .

٥ ــ قسم للارسال وتتبعه الإذاعة ، ومراقبة الصحافة والنشر ، وإدارة السينما ومراقبة الأفلام ، وإدارة المسرح والغناء ، ومصلحة السياحة ، وإدارة المتاحف والمعارض ، وإدارة الثقافة الشعبية وإدارة الدعاية والإرشاد الاجتماعى .

وتتبع الوزارة المكاتب الصحفية والملحقون الصحفيون بهيئات التمثيل المصرى فى الخارج . وقسم الدعاية الصحفية ودار الأوبرا ، ومتحف الحضارة المصرية. ومتحف بيت الأمة ، وأقسام الانتاج السينمائى والفنى فى وزارات المعارف والصحة والشئون الاجتماعية .

## الإذاعة

لم تشأ الإذاعة المصرية أن تتخلف عن موكب النهضة الذى بدا يسير فى جميع أنحاء البلاد منذ قيام الجمهورية فيها ، فأخذت تشق طريقها فى عزم وقوة لتسهم بإمكانياتها الفنية ووسائلها الخاصة بنصيبها فى تحقيق أهداف الوطن العليا ، باعتبارها الأداة الموجهة للشعب ، المبصرة بحقوقه وواجباته .

والإذاعة تستمد مهمتها من المجتمع الذى تخدمه ، ولما كانت حاجات المجتمع عاملا مهما فى تحديد هذه المهمة فهى لا تفرض آراءها على مستمعيها ، وإنما تستمع إلى الأصوات التى تنبعث من بينهم معبرة عن حاجات الأفراد ومشاكلهم ، فتستجيب الى تلك الأصوات وعلى ذلك تهدف الإذاعة المصرية الى تثقيف الشعب والترفيه عنه ، وتزويده بالأنباء الداخلية والخارجية ، وإسماع صوت مصر فى العالم ، متوخية تقوية الروح القومية وتعزيز التقاليد الصالحة ، فتصل براجها إلى من أوتى حظا من التعليم ومن لم يؤت منه شيئا ، وهى تنوع هذه البرامج فترتفع بها تارة لتشبع رغبة ذى الثقافة العالية ، وتبسطها تارة أخرى ليستسيغها المبتدىء ويقبل عليها الأمى .

وفى سبيل النهوض بالاذاعة الى المستوى الذى يمكنها من تحقيق هـــذه الرسالة الكبرى ، كان لابد من وضع سياسة جديدة تهدف الى معالجة ما كان يعتورها من نقص بدراسة العيوب والأدواء التى حالت دون تقدمها ، ووقفت عقبة فى سبيل الوصول الى غاياتها ، وعلاج كل حالة بما يناسبها . وقد قامت هذه السياسة الجديدة على الأسس الآتيـــة :

أولا — العناية بشئون البرامج المختلفة والارتفاع بها الى المستوى الذى يشبع رغبات الجمهور ويرضى أذواقه المتباينة .

ثانيا — العناية بالمشروعات الهندسية عناية تكفل للأذاعة أن تصل إلى ملايين السامعين فى الداخل والخارج فى وضوح ويسر .

ثالثا — الارتفاع بمستوى أداة الانتاج من موظفين وفنيين .

وسنتناول بشىء من التفصيل بيان هذه السياسة وما تم فى شأن تنفيذها ، مبتدئين بالإصلاحات العاجلة التى تمت ، ثم بالمشروعات التى وضعت وتحتاج فى تنفيذها إلى بعض الوقت .

## أولا — العناية بشئون البرامج

كان من أهم ماعنيت به الإذاعة فى عهدها الجديد ، شئون البرامج المختلفة من حيث إعدادها وتنسيقها وتدعيمها بكل مايحب المواطن فى الاستماع إليها من موضوعات قوية شيقة ترضى - بقدر الامكان - جميع الأذواق بالرغم من اختلافها . وفيما يلى أوجه الإصلاح التى تمت فى البرامج المختلفة :—

### البرامج العربية :

أولا — الشئون الدينية :

١ ) إذاعات القرآن الكريم - قامت الاذاعة المصرية برعاية أسس التلاوة القرآنية رعاية تمنع أسباب الشكوى التى كانت تتركز فى ضعف مستوى القراء فعهدت إلى لجنة اختيار القراء بعد أن دعمتها بعناصر فنية ممتازة من المختصين فى شئون دراسة القرآن الكريم وأحكامه ، ومن أعضاء جماعة كبار العلماء فى تصفية قراءة الاذاعة وترتيبهم

على أساس الامتياز والجودة فى تلاوة القرآن الكريم ، وإبعاد من لا يرقى إلى هذه المرتبة . وكان هذا الاجراء حاسما فى ضمان ارتفاع مستوى البرامج فى هذه الناحية الدينية الهامة .

٢) الأحاديث الدينية - وهى الرسالة التى تضطلع بها الاذاعة، لتوجيه المسلمين وإرشادهم لما ينفعهم فى حياتهم ومعاهدهم ، والعمل على النهوض بالشباب وتقويمه ووضع أسس صالحة لمجتمع صالح ، وتقوية اليقين والعقائد فى النفوس ، ومحاربة الشائعات والضلالات والعادات المستهجنة فقد أخذت الاذاعة فى الاستعانة بصفوة من رجال الدين الأعلام ، وكبار قادة الفكر الاسلامى من أساتذة الجامعات ، واستطاعت أن تقدم برامج ناجحة صالحة متمشية مع النهضة الجديدة ، إذ نظمت برامجها على المناهج الآتية :

ا — برنامج أحاديث تقديم التلاوة - يسبق إذاعة تلاوة القرآن الكريم، ويقوم على تقديم حديث مبسط يوضح المعانى الاجمالية لما يتلى من كتاب الله الكريم ، فى تسلسل متصل يبدأ من أول القرآن الكريم ، ويرمى هذا البرنامج إلى إحاطة جمهور المستمعين بأهداف التوجيه القرآنى الكريم ، وتمهيد الطريق أمامهم لتتبع التلاوة بفهم وإدراك .

ب — برنامج أحاديث الصباح ويقوم على ربط الدين بالحياة ، ويعالج مشاكل الفرد والأسرة والمجتمع ، على هدى من آداب الدين ورعاية أحكامه . وتوضيح يسرها ومسايرتها لمختلف تطورات الحضارة والمدنية الحديثة ، وقصر التحدث على أئمة رجال الدين والممتازين منهم . وعدل عن نظام التوزيع الدورى السابق الذى كان فيه متسع لكثير من أوساط المتحدثين ممن لا تستقيم فى يدهم مناهج التوجيه .

٣ ) التواشيح الدينية والابتهالات — ووضع نظام جديد يقضى بأن لا يذاع من التواشيح الدينية الا الابتهالات المتخيرة فى مدح الرسول الكريم . وتقديم النصوص الجيدة السليمة ، من روائع المختارات الأدبية لشعراء الإسلام فى مختلف عصوره .

٤ ) - الآذان - وضع نظام ثابت للآذان يقوم على سلامة النص والاداء ، ومنع الزوائد التى ليس لها سند من الشرع . والتى كانت تحتوى على كثير من العبارات التى لم ترد فى عهد الرسوم الكريم وصحبه الأخيار .

ولم يفت الاذاعة أن تؤدى واجبها نحو الطوائف الدينية من غير المسلمين ، فأذاعت قداس عيد الميلاد ، ورأس السنة وعيد الفصح واحتفلت بعيد القيامة للارثوذكس والكاثوليك ، فضلا عما قدمته وتقدمه مستقبلا من برامج خاصة تمثيلية وموسيقية ، احتفالا بهذه المناسبات فى برامجها العربية والأجنبية .

ثانياً — الشئون العامة الثقافية :

١ ) الأحاديث العامة — استعانت الاذاعة بكبار المثقفين فى إعداد سلسلة من الأحاديث التى تعالج الشئون العامة للفرد وللمجتمع فى النواحى الاجتماعية والثقافية ، واتفقت معهم على إعداد سلاسل متناسقة الموضوعات ، واقتصرت على إذاعة حديث واحد مدته ربع ساعة مساء كل يوم .

ا — مجلة الهواء — وهى مجلة صوتية تحتوى على موضوعات قريبة الشبه بما ينشر فى المجلات مع استخدام وسائل الفن الاذاعى فى التعبير بدلا من فن الطباعة .

ب — سمعناهم يقولون — يذاع فيه مقتطفات مما يلقى من محاضرات فى القاعات والأندية العامة .

ج — جولات الميكرفون — برنامج يعمل على تنظيم زيارات خارج الاذاعة ، لتعريف الشعب بالنواحى التى تهمه من النشاط الحكومى أو الشعبى .

وتقوم إلى جانب ذلك كله ، بتنظيم الدعاية للمناسبات الهامة كأسبوع الصحة وأسبوع المرور وأسبوع مكافحة الحريق وما إلى ذلك .

٢ ) معالجه شئون الطوائف وسياسة الأركان — رغبة فى النهوض بالمستوى الثقافى للطوائف المختلفة ، رسمت الاذاعة فى عهدها الجديد سياسة الاركان الموجهه لكل طائفه ، بعد دراسة احتياجات كل منها ومستواها الثقافى والاجتماعى ، ووضعت البرامج التى تتناسب مع أهداف كل ركن إلى جانب الترفيه الموجه ، وقد استعانت فى رسم سياستها بمشورة الاخصائيين فى الوزارات المختلفه ، كادارة الشئون العامة للقوات المسلحة بالنسبه لركن الجيش ، ووزارتى الزراعة والشئون الاجتماعية بالنسبة لركن الريف ، ووزارة المعارف لركن الطلبة والإذاعات المدرسية ومصلحة العمل لركن العمال ؛ وفيما يلى الخطوط الرئيسيه لسياسه كل ركن :

ا — ركن الجيش — رأت الاذاعة أن تمحو الفكرة القائمة والنظرة السوداء التى كان ينظر بها إلى الجندية فخصصت ركناً للجيش ووضعت له سياسه تهدف الى ربط جيش الشعب بالشعب ؛ وتمجيد الجندية وتحبيب المواطنين فيها وتبصيرهم بالأسس السليمة التى تقوم عليها الجندية الصحيحة ؛ ورفع المستوى الثقافى العسكرى بين الجنود ؛ وحل مشاكلهم وتوجيههم بما يتفق وسياسة مصر فى عهد الثورة ؛ أى تربيتهم تربية وطنية مع تعريف وحدات الجيش بعضها ببعض ؛ فى السلم والحرب ؛ وربط الجنود بالضباط بديمقراطية لا تتعارض مع الأصول العسكرية .

ب — ركن الريف — يهدف إلى معالجة شئون الريف الاجتماعية والصحية وزيادة الانتاج الزراعى والحيوانى ؛ وتعريف الريفيين بكل ما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعى مع نشر الصناعات الريفية وفكرة التعاون والجمعيات التعاونية والثقافية الزراعية والوعى الرياضى ، وحل مشاكل الفلاحين وتعريف المرأة الريفية بواجباتها ، إلى جانب جعل مواسم الحصاد أعيادا كما هى الحال فى كثير من بلدان العالم .

ج — ركن العمال — يعمل على تقوية الروابط بين العامل وصاحب العمل ، وتعريف العمال بحقوقهم وواجباتهم ، وحثهم على زيادة الإنتاج مع نشر الثقافة العامة والثقافة الصناعية بينهم ، وخلق الوعى الرياضى فيهم ، ومعالجة العيوب الاجتماعية فى محيطهم ، وحل مشاكلهم ، وحث العامل على الانضمام الى الجمعيات التعاونية والنقابات.

د — ركن المرأة — لما كانت المرأة عماد البيت وعليها تتوقف سعادة الأسرة ، وهى المدرسة الأولى للطفل ؛ إن صلحت خلقت منه مواطنا صالحا ؛ لذلك عنيت الاذاعة بهذا الركن بحيث تقدمه صباح كل يوم فيما عدا يوم الجمعة ، ويهدف الى تبصير المرأة بمبادىء التربية وعلم النفس والصحة وتقوية العلاقة وتوطيدها بين أفراد الاسرة ؛ وحث المرأة على تربية أطفالها تربية وطنية وتعريفها بمبادىء الاقتصاد والتدبير المنزلى ونشر الثقافة العامة مع معالجة العيوب الاجتماعية فى محيط المرأة وحل مشاكلها ومعاونتها فى تدبير الشئون المنزلية .

ه — ركن الطفل — يوالى هذا الركن أداء رسالته فى الحدود التربوية والخلقية والاجتماعية المقررة ؛ فهو يسهم فى الاحتفال بالمناسبات الدينية والأعياد القومية ويصور المعانى الوطنية والاحداث الجارية ويشرح مبادىء لقواعد أركان الاسلام فى عبارة مبسطة تتمشى مع إدراك الاطفال مع تعريفهم بمعالم البلاد وأعلام الاسلام وشرح

سير أبطال التاريخ ولا سيما الأبطال الصغار الذين قاموا بأدوار وطنية فى تحرير بلادهم وتزويدهم بالمعلومات العامة عن الفصول والمحاصيل والظواهر الجوية وأطفال الشعوب وأبطال العلم والفن والاختراع والترفيه عنهم بقصص موجهة من الأدب العربى كألف ليلة وكليلة ودمنة ؛ ومن الادب الغربى ، وتقديم تمثيليات مرحة من الاساطير الشعبية وقصص رمزية أخلاقية تحارب العادات السيئة وتقرب الفضيلة الى قلوبهم وتشجعهم على الانتاج والتأليف ؛ كما يعمل الركن على إذاعة صور من نشاط الأطفال فى رياضهم ومدارسهم ؛ وإعطاء الصغار أصحاب المواهب النادرة فرصا فنية أمام الميكروفون وينظم المسابقات والعاب الذكاء الى جانب الأغنيات ذات الأهداف الوطنية والتربوية والترفيهية والمقطوعات الموسيقية التى تناسبهم .

و ــ ركن الطلبة ــ رسمت سياسته إدارة الاذاعة المدرسية بوزارة المعارف لبيان اتجاهات التعليم وأنظمته وبحث مشكلات الطلبة نفسيا واجتماعيا ؛ وتوجيه ثقافتهم العامة وتشجيع الهوايات وعرض ألوان من نشاطهم وإشراكهم فى بحث مسائلهم المدرسية وتيسير إلمامهم بما يجرى فى المدارس الأخرى غير مدارسهم .

ز ــ الإذاعات المدرسية ــ سياستها مكملة لسياسة ركن الطلبة وتهدف الى استعمال الفن الاذاعى كوسيلة إيضاح للمواد الدراسية المختلفة وتقديم برامج موسيقية وأناشيد لتربية ملكة حب الفن وتهذيب الشعور والسمو الخلقى فى نفوس الطلبة .

ح ــ صوت الشباب ــ تنحصر رسالته فى توجيه الشباب الى الطريق المؤدية إلى نجاحه فى الحياة العملية وحثه على زيادة ثقافته العامة ودفعه إلى الايمان بالمثل العليا والتفاؤل دائما ومقابلة الصعاب بشجاعة من نشر الوعى الرياضى فى محيط الشباب وحل مشاكله والعمل على إيجاد الروح والتقاليد الجامعية السليمة إلى جانب عرض نواحى النشاط المختلفة فى المعاهد والكليات .

ثالثا ــ وسائل الترفيه :

١) الموسيقى والغناء :

الموسيقى والغناء هما العنصران الأوليان اللذان يتكون منهما الغذاء الروحى لجمهور السامعين ، والعاملان الرئيسيان من عوامل الترفيه ، ولذلك حرصت الإذاعة على

النهوض بهذا الفن الرفيع إلى المستوى الذى يشبع رغبات الجمهور المختلفة ويرضى أذواقه المتباينة، وفى هذا السبيل عنيت باصلاح البرامج الموسيقية واستكمال النقص الآلى لفرقة الاذاعة المصرية، فضلا عن قيامها بتسجيل عدد وفير من السيمفونيات العالمية والعزف الممتاز (كونسير) للقسم الأوروبى بقيادة بعض رؤساء الأوركسترا المصريين والأجانب الزائرين، وقام بهذا التسجيل أوركسترا الاذاعة الذى أسهم فى إحياء حفلات الفرقة الايطالية للسرحيات الغنائية (أوبرا) بالقاهرة والاسكندرية، وفرقة الباليه الفرنسية بدار الأوبرا هذا الموسم، وقدم بعض حفلات بقاعة إيوارت التذكارية بالجامعة الامريكية، كما عدلت برامج الموسيقى والغناء بما يتفق ووقت كل فترة، والعمل على تقديم برامج جديدة منها.

ا — عالم الموسيقى - تقدم فيه المؤلفات الموسيقية العالمية مع شرح مبسط لها.

ب — موسيقى الشعوب للتعريف بألوان الموسيقى عند الأمم.

حـ — مختارات المستمعين للنهوض بالمستمع المصرى ومسايرته للموسيقى العالمية.

كما عنيت الإذاعة بدعوة المطربين المعروفين الذين كانوا قد انقطعوا عن الاذاعة فى السنوات الماضية واتفقت معهم على تسجيل أغنيات جديدة لهم، وبعد أن تم تسجيلها اشترتها الاذاعة بحيث أصبحت ملكا خالصا لهذا. كما دعت الملحنين وكلفت كل ملحن بتقديم خمسة ألحان فى نصف ساعة تؤديها أصوات مختلفة، وبذلك أصبح لدى الاذاعة مجموعة كبيرة من الأغانى المسجلة والأغانى الخفيفة المنوعة إلى جانب مجموعة كبيرة سجلت للأغانى الراقصة: الرومبا والسمبا والتنجو الخ.

ونظرا لما لوحظ من افتقار الاذاعة الى أغانى المناسبات فقد عملت على اعداد أغان خاصة بالاعياد الدينية والوطنية وشهر رمضان وإعياد الميلاد والزواج الى غير ذلك من المناسبات ذات الأثر الجليل فى حياة الشعوب والافراد.

وعلاوة على ما تقدم اهتمت الاذاعة بالمواد الآتية:

أ — تقديم أغانى البلاد العربية الشقيقة ضمن برامجها؛ وقامت بتسجيل برنامج خاص من الاغانى السعودية قدمته أثناء زيارة عاهل الجزيرة العربية الملك سعود خلال شهر مارس الماضى.

ب ـــ تسجيل بعض الموشحات والأدوار القديمة لمشاهير المطربين لتقديمها الى محبي هذا اللون من الغناء ،وكذلك تسجيل مجموعة كبيرة من الالحان المسرحية لمشاهير الملحنين أمثال سيد درويش وكامل الخلعى وداود حسنى وابراهيم فوزى وغيرهم حتى لا يندثر هذا التراث القديم بمضى الزمن .

جـ ـــ تقديم الصور الغنائية والموسيقية التى تخرج بالمستمع من الحدود الضيقة الى آفاق أوسع ،كما اهتمت بالحفلات الحية كاذاعة حفلات أم كلثوم ، وهى بسبيل ترتيب حفلات غنائية موسيقية حية لتقديمها ضمن برامجها .

١ ) التمثيليات

نهجت الاذاعة نهجا جديدا فى انتاج تمثيلية الراديو لتحقق الى جانب الترفيه رسالة الاذاعة الاجتماعية والثقافية فأصبحت التمثيلية الاذاعية ذات أهداف واضحة مرسومة وأفكار وموضوعات فى أذهان القائمين على شئون التمثيل بها ، يترقبونها من المؤلفين فاذا لم يكتبوا فيها اتصلوا بهم ووجهوهم إليها ، كالتمثيليات التى تعالج مشاكل الإصلاح الزراعى ومحاربة الشائعات ومعالجة أوقات الفراغ والدعوة الى التكاتف وإشاعة الأنظمة التعاونية بين الافراد والجماعات وبين الدول العربية ضد الاستعمار ، وكالدعوة إلى توجيه رءوس الاموال نحو المشروعات الصناعية .

وقد أفسحت الاذاعة صدرها لكل ذى موهبة وأغرت الكتاب الذين لم يحولوا فى ميادين الكتابة الاذاعية على اقتحام هذا الميدان ، وشجعت أصحاب الافكار وعاونتهم فى تنفيذ بعضها وصياغتها فى القالب الذى يتفق مع فن الاذاعة .

وقد قسمت ألوان التمثيليات الاذاعية الى اجتماعية وفكاهية ووطنية وأدخلت تحت هذه الاقسام جميع ألوان التمثيليات المقتبسة أو المترجمة عن الآداب أو ذات الصبغة التاريخية الإسلامية ، كما اتجهت الإذاعة إلى إنتاج التمثيليات البوليسية والتمثيليات المنظومة زجلا أوشعرا ، ومن أهم ما تعنى به أيضا نوع من التمثيليات يقصد منه إبراز حادثة معينة فى مناسبة معينة كتمجيد البطولات فى موقف خاص من تاريخنا الحديث وإبراز فكرة خاصة تشرح جانبا من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية ونحو ذلك.

ولم تغفل الاذاعة عن تزويد المستمعين بالمسرحيات الخارجية فى سهرات تعدها لذلك وتسجلها لإعادة إذاعتها بين وقت وآخر .

٢ ) المنوعات :

وهى برامج منوعة أغلبها ترفيهى ومنها نوع ثقافى وينحصر فيما يلى :-

ا ــ برنامج من كل فيلم أغنية ــ تقدم فيه أغنية من كل فيلم مع مراعاة عدم تكرار المطرب أو المطربة خلال فترات إذاعة البرنامج الواحد .

ب ــ برنامج ما يطلبه المستمعون ــ تقدم فيه الأغانى التى ترد عنها طلبات أكثر من غيرها مع عدم إغفال إذاعة الأغانى التى لا يطلبها غير القليل وهى فى العادة الأغانى القديمة حتى لا ينساها الجمهور.

حـ ــ برنامج أضواء المدينة ــ وهو برنامج جديد يعمل على انتقال أفضل ما تقدمه المسارح والنوادى الليلية من غناء وفكاهات .

د ــ برنامج جرب حظك وهو برنامج ثقافى مسل ، كان يذاع مرة فى الأسبوع ويذاع الآن مرتين .

هـ ــ برنامج ساعة لقلبك ــ وهو برنامج فكاهى يهدف إلى الترفيه عن المستمع ترفيها خفيفا ويعتمد على المبالغة فى الفكاهه سواء فيما يتعلق بلهجة من اللهجات المصرية أو صفة من الصفات الشعبية أو عادة من العادات ، وتقدم فيه ألوان فكاهية من الغناء من استخدام فرقة موسيقية غربية كالجاز للعزف مع المطربين والمنلوجست ، كما أدخلت عليه تبلوهات فكاهية لم يسبق أن قدمتها الإذاعة من قبل .

و ــ برنامج اخترت لكم ــ هدفه إتاحة الفرصة لجميع موظفى الإذاعة سواء من ظهروا أمام الميكروفون أو غيرهم من الذين يقومون بالمساهمة فى إعداد البرامج لتقديم ألوان من أذواقهم الخاصة حتى يلم المستمع باتجاهات المشرفين على إعداد البرامج وتنسيقها وهو فى نفس الوقت برنامج ترفيهى يصادف هوى فى نفوس الكثيرين من المستمعين .

ز ــ برنامج ماوراء الألحان ــ يتناول قصة كل لحن وماصادفه المطرب والملحن والمؤلف من حوادث وما انتابه من شعور من بعض النقد للحن نفسه .

ع ــ برنامج استمعنا لك ــ يقوم على اختيار أفضل الأغانى والفكاهات التى قدمتها الإذاعة سواء كانت خلال الأسبوع الذى يذاع فيه البرنامج أو غيره .

ط ــ برنامج الأسبوع فى ساعة ــ تقدم فيه الإذاعة مقتطفات من جميع المواد الجديدة التى أذيعت خلال الأسبوع السابق على إذاعته سواء من الأخبار أو الأحاديث أو المنوعات أو التمثيليات ، والغرض منه الترفيه وتقديم كشف حساب موجز تعرض فيه الإذاعة نشاطها على الجمهور خلال أسبوع فى ساعة واحدة .

ى ــ برنامج أوائل الطلبة ــ وهو برنامج خاص بطلبة المدارس حتى شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص ، ويهدف إلى حثهم على زيادة التحصيل والتفكير المستقل السليم وذلك عن طريق إجراء مباريات ثقافية بين مدرستين رغبة فى تدعيم أواصر المحبة والصلة بين الطالب ومدرسته وتتناول الأسئلة مواد الدراسة والمعلومات العامة التى تهم الطلبة والشعب ؛ وقد ترك أمر وضع هذه الأسئلة لوزارة المعارف حتى تنطبق على المنهج المقرر ، وستقدم كأس مهداة من السيد وزير الإرشاد القومى للمدرسة الفائزة، وكأسان آخران من الإذاعة للمدرستين التاليتين فى الترتيب فى نهاية العام الدراسى.

ك ــ برنامج الهواة ــ لاكتشاف المواهب المغمورة بين طبقات الشعب وتقديم هذه المواهب إلى الجمهور سواء فى التمثيل أم الغناء أم الفكاهة أم العزف وسواء أكان المتقدم فردا أو جماعة تمثيلية أو فرقة موسيقية ثم إجراء مسابقات بين المتقدمين لإخراج الفائز فى كل لون على حدة وذلك بعد كل أربع حلقات حتى تظهر أصلح المواهب التى يمكن الانتفاع بها فى البرنامج العام .

رابعاً ــ الأخبار

من أهداف الإذاعة الأساسية تزويد مستمعيها بالأنباء الداخلية والخارجية الصحيحة وتمكينا لها من تحقيق هذا الهدف بالدقة الواجبة وليكون لها السبق فى نشر المهم من هذه الأنباء عملت على زيادة مندوبيها فى كل مكان ، كما اشتركت فى مصادر إخبارية جديدة تمدها بالأنباء طول الليل حتى يتسنى تقديمها فى النشرة الأخبارية الأولى التى تذاع فى الصباح الباكر وتزودها بما يجد من أخبار أثناء النهار لإذاعتها أولا بأول

فى النشرات الأخبارية التالية — وبدأت كذلك فى تجربة إذاعة لقطات مسجلة للأنباء الهامة تمهيداً لإذاعة شريط الأخبار .

خامساً — السودان فى الإذاعة المصرية :

اهتمت الإذاعة المصرية اهتماماً بالغا بشئون السودان فعدلت المواد المذاعة تعديلا يساير التطور الجديد ، كما عنيت بزيادة فترات إذاعته زيادة جعلت منه برنامجاً أساسيا يسير مع البرنامج العام جنباً إلى جنب — ونظرة إلى ما كان يجرى عليه العمل قبل يونيو سنة ١٩٥٣ وما أصبح عليه بعد هذا التاريخ يبين الفرق واضحاً فى التغيير الذى طرأ على سياسة ركن السودان ، فقد كان يذاع لمدة نصف ساعة أسبوعياً ثم رئى زيادة فترات إذاعته إلى ربع ساعة يومياً فيما عدا يوم الثلاثاء الذى استمر لمدة نصف ساعة ، أما بعد يونيو سنة ١٩٥٣ فقد زيدت هذه الفترة إلى ثلث ساعة يومياً . ومنذ ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ أصبحت الإذاعة السودانيه تذاع لمدة ساعة ونصف يومياً استجابة لرغبة المواطنين السودانيين التى أبدوها للسيد وزير الإرشاد القومى خلال زيارته الأخيرة للسودان ، هذا إلى جانب البرامج الأجنبيه حيث يذاع منها الان ركنا السودان الانجلزى والفرنسى كل منهما ثلاث مرات أسبوعيا بعد أن كان الأول يذاع لمدة ثلث ساعة والثانى لمدة ربع ساعة أسبوعياً .

وللإذاعة المصرية مكتب فى الخرطوم كان يعمل به مندوب من أبناء السودان ونظراً للتوسع الذى بدأ فى أعماله فقد عين مندوب ثان من السودانيين أيضا لمعاونة الأول ولسد الحاجة التى اقتضتها ظروف العمل .

ولقد أوفدت الإذاعة المصرية لأول مرة فى تاريخها بعثة إلى السودان فى فبراير سنة ١٩٥٤ لتسجيل أغانى وموسيقى وزيارات سودانية ، وعادت هذه البعثة بذخيرة وافية تلبى احتياجات المواطنين السودانيين .

سادساً — صوت العرب :

أنشىء صوت العرب فى ٤ يوليو سنة ١٩٥٣ ليكون لسان الشعوب العربية الصادق المعبر عن آلامها وآمالها ، العامل على تحريرها وصيانة وحدتها والمحافظة على عناصر هذه

الوحدة وتقويتها حتى يتحقق للعرب المستوى الثقافى والاجتماعى والسياسى الذى ينشده.

ويقدم هذا البرنامج ألوانا من الموضوعات المنوعة المختلفة التى تتشعب إلى جميع النواحى ثم تعود فتلتقى عند هذا الهدف الثابت وهو تقوية الروابط بين البلاد العربية وتبصير شعوبها بأمورهم، ومن أهم الموضوعات التى يتناولها ما يأتى :-

ا - كفاح العرب - وهو برنامج سياسى إخبارى يتضمن نشرة أخبار عن العرب وما يتصل بهم، وتعليقا على أحداث اليوم، وحديثاً وبرنامجاً خاص يعالج موضوعا خاصاً، ثم أناشيد مناسبة لفقرات البرنامج السياسى.

ب - لا تنسوا فلسطين - برنامج أسبوعى يهدف الى المحافظة على عروبة فلسطين ويبعث الأمل فى نفوس اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم المقدسة.

حـ - صوت العرب فى خدمة العرب - يتضمن الرد على بريد المستمعين بالاستعانة بالأخصائيين فى مختلف الشئون الصحية والاجتماعية والسياسية.

د - من وصايا السلف الصالح - يقوم باذاعة مختارات من وصايا السلف الصالح ذى الماضى المجيد تنير الطريق الذى سلكوه فى سبيل مجد العروبة وعزتها.

وهذه الموضوعات قليل من كثير مما يقدمه برنامج صوت العرب القصد منها إشاعة ثقة السامع العربى به وإظهار صوت العرب كصوت للعروبة يؤمن به ويعمل من أجله

البرامج الاجنبية

كانت الاذاعة المصرية فى بداية عهدها تذيع برنامجا باللغة الانجليزية وهى لغة الشركة التى كانت تحتكر الاذاعة منذ نشأتها فى سنة ١٩٣٤، وان اضطرت بعد ذلك تحت ضغط الرأى العام إلى تخصيص برنامج يذاع باللغة الفرنسية لبضع ساعات كل اسبوع

ونظرا لتطور الاذاعة بعد تمصيرها ورغبة فى نشر رسالتها على نطاق أوسع فى الداخل بالنسبة للجاليات الاجنبية المقيمة فى مصر والخارج بالنسبة للاجانب فقد عملت على إذاعة برامج محلية أجنبية وأخرى خارجية (ما وراء البحار).

١) فأما البرامج المحلية فتذاع بأربع لغات : هى الفرنسية - والانجليزية - والايطالية واليونانية، وتستغرق إذاعة هذه البرامج ٦٨ ساعة أسبوعيا منها ٢٣ ساعة لكل من

الفرنسية والانجليزية و ١١ ساعة لكل من الايطالية واليونانية ، ويشرف على إعداد هذه البرامج وإذاعتها نخبة من المصريين ممن تخصصوا فى هذه اللغات وأجادوها .

وتعمل الاذاعة فى عهدها الجديد على وضع مشروع يقتضى تعديل نظام هذه البرامج بحيث يخصص وقت معين من كل يوم لكل لغة بدلا من النظام الحالى الذى يذاع فيه البرنامج بلغة واحدة فى اليوم ثم بلغة اخرى فىاليومالتالىوهكذا ، وسيكون من شأن النظام الجديد إصغاء المستمع الاجنبى الى برنامجه المذاع بلغته يوميا بدلا من سماعه يوما وحرمانه من الاستماع أياما حتى يأتى اليوم الذى يذاع فيه البرنامج بلغته ثانية ، ويتصل بهذا المشروع مشروع آخر يقضى بتلخيص هذه البرامج المحلية من قيود الاذاعه على الموجه القصيرة ، ذلك لأنهذه البرامج تذاع حاليا من الساعه ٨,٢٠ مساء كل يوم على موجة قصيرة موجهة الى أوروبا بجانب الموجة المتوسطة التى تسمع محليا ولما كانت طبيعة أهداف الاذاعه المحليه تختلف تماما عن طبيعة أهداف الاذاعة لبلاد أجنبية فان القائمين على إعداد البرامج يجدون صعوبة فى انتاج المواد التى تصلح للهدف المشترك بين المستمع الاجنبى المحلى والمستمع الاجنبى فى الخارج ويقوم هذا المشروع على أساس فصل البرنامج المحلى عن البرنامج الخارجى .

٢ ) — أما البرامج الأجنبية الخارجية فقد بدأت اذاعتها منذ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣ بعد اتمام انشاء المحطات ذات الموجه القصيرة قوة ١٠٠ كيلوات لتصل إلى مناطق الاستماع فى جميع أنحاء العالم الذى قسم اذاعيا الى ٦ مناطق هى : منطقه آسيا الجنوبية الشرقية وتشمل اندونيسيا والملايو ،ومنطقة الهندوتشمل الهندوباكستان ، ومنطقه الشرق الادنى وتشملايران والاقطار العربية جنوبا وشرقاوغربا ، كماتشمل تركيا وفلسطين ومنطقه أوروبا ، ومنطقه أمريكا الجنوبية ، ومنطقه أمريكاالشمالية.

كما أن الاذاعة المصرية منذ هذا التاريخ تذيع على هذه الموجة القصيرة برامج باللغه التركية موجهة الى تركيا ،وأخرى بالعبرية موجهة الىاسرائيل ،وبالاندونيسية الى أندونيسياوالملايو ، وبالانجليزية الى الهند، وبالاوردية الى باكستان ،وبالعربية الى العرب الموجودين فى كل هذه المناطق ـ وهناك مشروع سيبدأ تنفيذه فى شهر يوليو ١٩٥٤ يقضى بإمتداد هذه البرامج الى إيران باللغة الإيرانية وإلى أوروبا باللغات

الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والألمانية والأسبانية ، فضلا عن اللغة العربية التى توجه إلى القارات للجاليات المصرية والعربية .

ويتضمن برنامج كل لغة الاخبار والموسيقى والغناء والاحاديث والتعليق على الانباء ، ويزيد البرنامج العربى إلى ما وراء البحار إذاعة القرآن الكريم .

## بحوث اذاعية

يجرى المكتب الفنى للاذاعة الآن بحث البرامج الحالية لمعرفة مواطن القوة والضعف فيها وأنسب الاوقات لاذاعة كل برنامج ، وقد قسم البرامج الى أقسام مختلفة وبدأ بالفعل فى اختبار برنامج الموسيقى وسيتلوه برنامج صوت الشباب وهكذا حتى تختبر جميع البرامج .

وتزمع الاذاعه عدم إذاعة أى برنامج من البرامج العامة أو الخاصة مستقبلا قبل اختباره ، فان كان برنامجا عاما استقدم المكتب الفنى أشخاصا يمثلون مختلف الطوائف إلى استديوهات وإذاعة البرامج عليهم للوقوف على مدى تأثيرها فيهم وسرورهم بها كلها أو بعضها أو عدم سرورهم ،ولا يتسنى تنفيذ ذلك الا إذا زاد الانتاج زيادة تسمح بإجراء هذه البحوث مقدما لكى يتم الاختبار وتوضع نتيجته موضع التنفيذ قبل موعد إذاعة البرامج .

## التبادل الإذاعى :

نهجت الإذاعة المصرية نهجاً جديدا من حيث التوسع فى تبادل الأبحاث والنشرات مع الهيآت الإذاعية الأجنبية للارتفاع بمستوى الإذاعة وبرامجها ولتعريف الهيئات والإذاعات الدولية بنشاطها ، كما أرسلت فى إبريل سنة ١٩٥٤ بعض التمثيليات التى أذاعتها إلى الاتحاد الأوربى للاذاعة لينشرها فى السجل الذى سيوزع على الدول المختلفة.

## ثانياً ــ العناية بالشئون الهندسية :

لما كانت الأعمال الهندسية هى الدعامة الأولى التى ترتكز عليها الإذاعة فى تحقيق رسالتها فقد اتجهت الجهود إلى العناية بها عناية تكفل للاذاعة المصرية أن تنتشر فى مجال

إذاعى يتسع بقدر الإمكان حتى يشمل جميع أنحاء العالم ، فتصل إلى آذان الملايين فى الداخل والخارج فى سهولة ويسر ووضوح وجلاء .

وفيما يلى سياسة الشئون الهندسية للاذاعة ماتم منها وماهو فى دور التنفيذ :

إقامة المحطات ذات الموجة المتوسطة والقصيرة :

١ ) ــ أقيمت محطة كبيرة للموجة المتوسطة قوتها خمسين كليو وتشع موجتها بوساطة صارى ارتفاعه ٢٠٦ مترا يعتبر تصميمه من الأعمالا الفنية الهامة ، فدعمت الاستقبال بوضوح فى رقعة كبيرة تشمل بور سعيد والسويس شمالا وبنى مزار جنوبا.

٢ ) ــ نظرا لضيق الرقعة التى تشغلها المدن على ضفاف النيل ولأن طبيعة أرض مصر صحراوية فقد كان وجود محطة الإرسال بابى زعبل لا يمكن من خدمة أنحاء البلاد لذلك وحرصا على تقوية المجال الإذاعى فى الجنوب بنفس القوة التى للمجال الأصلى وضع مشروع أقامة المحطات الفرعية فى المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان . وقد تم افتتاح محطتى المنيا وأسيوط ، وبدأ المستمع فى الأقاليم الجنوبية يجنى ثمار هذا المشروع .

٣ ) أقامة محطة إرسال البرنامج الثانى وكانت هذه هى الحلقة الأخيرة فى سياسة تدعيم الاذاعة المصرية ، وقد قصد بها خلق أداة إذاعية مستقلة يمكن بها إضافة برنامج ثانى محلى ، ولهذا تضمنت المشروعات الأولى ما نفذ فى هذا العام وإنشاء محطة قوتها ــ ١٠٠٠ كليو تعمل فى حقل الموجات المتوسطة أوالموجات التى تصل إلى المستمع المحلى .

٤ ) وتحقيقاً للهدف المرسوم للافادة من الإذاعة المصرية فى إبلاغ صوت مصر إلى العالم الخارجى تم إنشاء محطة للموجة القصيرة قوتها ١٤٠ كليو وهى ذات شعبتين أى إنها ترسل البرنامج الواحد على موجتين مختلفتين وإلى منطقتين مختلفتين أيضاً فى وقت واحد .

٥ ) ــ محطة أخرى للموجات القصيرة تماثل المحطة السابقة فى قوتها وتصميمها وهى ذات شعبتين أيضاً .

٦ ) ــ محطة ثالثة للموجة القصيرة ذات شعبة واحدة .

## مجموعة هوائيات توجيه الإذاعة إلى الخارج :

ولابد هنا من الإشارة إلى مشروع آخر هو الحلقة اللاحقة لمحطات الإرسال وهى مجموعة الهوائيات التى تمكن من الإذاعة على الموجة القصيرة فى جميع الأوقات وفى جميع الفصول وفى جميع سنى الدورة الشمسية وإلى جميع بقاع العالم التى تهم الجمهورية المصريه . وهذه المجموعة هى سر نجاح الإذاعة المصرية على الموجة القصيرة ، تلك الإذاعة الفتية التى تشق طريقها بصعوبة إلى المستمعين فى الخارج وبخاصة العرب أو من يتشوفون إلى معرفة الشرق ومصر خاصة .

وإن مجموعة الهوائيات التى تم تصميم إنشائها بعد دراسة مستفيضة لحاجة الإذاعة المصرية تتوالف مع الموجات الإذاعية المناسبة المنتظر استعمالها إلى المناطق الآتية :

١ — الشرق الأوسط القريب والشرق الأوسط البعيد ٢ — أوربا القريبة وأوربا البعيدة ٣ — الشرق الأقصى ٤ — أمريكا الشمالية — أمريكا الجنوبية .

وعدد هذه الهوائيات ٢٢ هوائياً كل منها عبارة عن مجموعة أقفاص من النحاس المعلق بين صاريات من الصلب تختلف فى ارتفاعها من ٣٨ إلى ٩٠ متراً ولقد قسمت هذه المجموعة فى اتجاهات خاصة تقابل من الناحية الجغرافيه البلاد التى تذاع اليهـا ، واحتاجت إلى رقعة من الأرض مساحتها ٢٠٠ فدان تقريبـاً تبدو كغابة من الأبراج والأعمدة .

وتحتوى المجموعة كذلك على جهاز هو الأول من نوعه فى العالم ، وهو دولاب أوتوماتيكى يكون حلقة اتصال بين مجموعة أجهزة الإرسال الخمسه ومجموعات الهوائيات الموجهة،المختلفه المقاسات،وبهذا الدولاب يستطيع الفنيون الإرسال من أى من أجهزة الإرسال ، أو بمعنى آخر إرسال أى من برامج الإذاعه على أى من الهوائيات إلى أية جهة من الجهات المقصودة فى الإذاعة المصرية .

وقد ارتبط بمشروع محطة الموجة المتوسطة لارسال البرنامج الثانى التى قوتها ١٠٠ كيلوات، مشروع عمل الهوائى اللازم لمثل هذه الاذاعة وهو الصارى الذى يبلغ ارتفاعه ٢٠٠ متراً والذى يشع قوة المحطة ذات الموجة المتوسطة فى دائرة نصف قطرها ٢٠٠ كيلومتراً وقد رئى اقتصاداً فى النفقات واستفادة من آخر البحوث الفنية أن يزدوج

استعمال هذا الصارى فلا يشع قوة محطة واحدة ذات موجة واحدة . بل رئى أن يصمم بطريقة تجعله صالحاً لاذاعة موجة أخرى فى نفس الوقت منفصلة عن الأولى، فيذاع على هـذا الصارى الوحيد علاوة على البرنامج الأول ، البرنامج الأوروبى على موجة جديدة هى ٥٥٤ كيلوسيكل أو ٣٨٠ مترا .

## المركز الثانى للاستوديوهات المؤقتة :

كان لابد من ترتيب خاص لمقابلة تشغيل محطات الإرسال فى البرامج المتعددة الجديدة وذلك بتوفير أماكن الاذاعة من استوديوهات للمذيعين ، واستوديوهات موسيقى وإخراج إذ أن هذه هى الحلقة الابتدائية فى سلسلة الأعمال الهندسية لتحقيق إذاعة البرامج . ولهذا أقيمت مجموعة استوديوهات قد تكون مؤقتة ولكنها متقنة الاعداد وتوافق أحدث الأصول الفنية وهى :

١ — استوديو رقم ٧ وبه ملحق مراقبة الصوت لبرامج الشرق الأقصى .

٢ — استوديو رقم ٨ لتسجيلات الأحاديث والموسيقى الخفيفة من الفردية إلى الجماعية .

٣ — استوديو رقم ٩ وله ملحق مراقبة الصوت لاذاعة البرنامج الأوروبى .

٤ — استوديو رقم ١٠ ذو حجم يتسع لفرق موسيقية غنائية إلى ١٥ عازف وله ملحق مراقبة الصوت وأداء التسجيلات .

٥ — استوديو رقم ١١ للندوات والأحاديث والاستماع .

٦ — غرفة التسجيل على الاسطوانات وهى نصف استوديو من الناحية الصوتية .

## الدار الجديدة للإذاعة المصرية :

لما كانت هندسة الاذاعة وفنها يتطوران بسرعة عجيبة بحيث أصبحت دور الاذاعة التى أنشئت منذ أقل من عشر سنوات بالنسبة للدور الحديثة من طراز قديم جداً ، فقد وضع تصميم لانشاء دار جديدة للاذاعة المصرية بعد دراسة كل ما ابتكر واستحدث فى

وسائل الاذاعة ، وستقام هذه الدار بميدان التحرير على قطعة أرض مساحتها خمسة آلاف متر يقدر ثمنها بنصف مليون جنيه ، وقدرت التكاليف المبدئية للبناء بمبلغ أربعمائة الف جنيه بما فى ذلك ثمن الأجهزة التى تصحب الاستويوهات كالميكروفونات وطاولات المراقبة الصوتية وآلات التسجيل والجراموفونات الخاصة وشبكة تكييف الهواء والأثاث اللازم للاستديوهات .

وقد وضع التصميم لهذه الدار بحيث تشمل المجموعات الرئيسية الآتية :

١ — مسرح للوسيقى والتمثيل والاستعراضات بحيث يشمل الإذاعة الصوتية وإذاعة التليفزيون ويتسع لأكثر من ألف متفرج .

٢ — مجموعة الاستديوهات الموسيقية .

٣ — مجموعة استديوهات مسرحية لاخراج تمثيليات الراديو المختلفة الأحجام بحيث يصلح كل استديو لنوع خاص من المسرحيات .

٤ — مجموعة استديوهات متنوعة تستعمل مثلا الأسئلة والأجوبة بين المذيعين والمشاهدين .

٥ — عدد من المجاميع تكفى لاذاعة مجموعة برنامج الاذاعة ، وهذه المجموعات خاصة بالمذيعين والآلات الصوتية الكهربائية ، ومنها يرسل مباشرة البرنامج اليومى إلى محطات الإرسال اللاسلكى .

٦ — عدد كبير من الاستديوهات الخاصة بالمتحدثين والمحاضرين والقراء ومذيعى الأخبار .

٧ — ثلاثة استديوهات لاذاعة التليفزيون .

٨ — عدد كبير من آلات التسجيل من نوعين رئيسين وهما : التسجيل المغناطيسى على الأشرطة البلاستيك ، وكذلك التسجيل على اسطوانات .

٩ — مكتبة للاسطوانات ، ومكتبة للاطلاع على الكتب المتعلقة بالعمل .

١٠ — ورش للاصلاح ومعامل للبحث ومخزن لقطع الغيار .

معهد الاذاعة :

نصت المادة الثالثة من قانون الاذاعة الصادر فى سنة ١٩٤٩ على إنشاء أقسام دراسية لإعداد الموظفين الفنيين والاداريين الذين يحتاج إليهم ، وإرسال بعثات إلى الخارج ممن ترى فيهم تفوقا فى الادراك لاستيفاء دراستهم واستعدادهم . وقد وضع مشروع معهد الاذاعة ولائحته الداخلية بعد دراسة مستفيضة الى أن تخرجت الدفعة الأولى فى هذا المعهد فى عام ١٩٥٣ ويتضح هذا مما قدمته من برامج جديدة بدأت بداية سنة ١٩٥٤ . وقد رسمت سياسة جديدة لمعهد الاذاعة روعى فيها سد النقص الذى بدأ فى الدورة الأولى وذلك بزيادة الوقت المخصص للتدريب العملى إلى جانب الاحاطة نظرياً بكل ما يتصل بفن الاذاعة الذى هو فن جديد ، وإضافة مواد جديدة لم تدرس خلال الدورة الأولى وتفرغ الطالب للدراسة حتى يلم بكل ما يتلقاه أثناء المحاضرات ، وحتى يتوفر له الوقت الكافى للتدريب وإعادة النظر فى الشهادة التى تمنح له بعد اجتيازه للامتحان الذى يعقد فى نهاية الدورة ، والاستعانة بالخبراء الأجانب فى التدريس إلى جانب المصريين المختصين .

## الدعاية والارشاد :

قامت إدارة الدعاية والإرشاد بنصيبها فى العمل ، وانجزت مراقبة الشئون الفنية المشروعات التاليه :

١ ) توحيد الفرق التمثيلية الحكومية فى فرقة واحدة باسم الفرقة المصرية الحديثة لما فى ذلك من توحيد الجهود وتحديد الوجهة .

٢ ) استقدام فرق من الخارج لإحياء مهرجان دولى على مسرح دار الاوبرا نشر الثقافة وتشجيعا للسياحة ، ويشتمل على موسم موسيقى غنائى للاوبرا الايطالية وموسم للتمثيل الفرنسى ومواسم للباليه الشعبى والكلاسيكى .

٣ ) مشروع قانون معروض على مجلس الوزراء بإنشاء نقابات مهنية لأهل الفن من الممثلين والموسيقيين والسينمائيين .

٤ ) وعملت على تخفيض ضريبة الملاهي بالنسبة للفنون الثقافية ، وقد وافقت وزارة المالية على تخفيض الضريبة بالنسبة لهذه الفنون .

٥ ) وقامت بإنتاج فيلم عن مشروع الإصلاح الزراعي يبين ما لهذا المشروع من أثر فعال في التقريب بين طبقات الشعب والقضاء على الإقطاع .

٦ ) يقوم المسرح الشعبي برحلات في الأقاليم يعرض فيها مسرحيات جديدة تدعو للمشروعات الاصلاحية التي تمت في العهد الجديد وتقوى الروح المعنوية وتعالج الأمراض الاجتماعية .

٧ ) تعمل المراقبة على تشجيع الشركات السينمائية الأجنبية على إخراج الأفلام التي تقع أحداثها في مصر ، وتقدم لها كل المساعدات ، لما في تصوير الآثار والمشاهد المصرية من دعاية طيبة للبلاد .

٨ ) كما تقوم بتوجيه الانتاج السينمائي في الطريق الذي يكفل أداء رسالته الاجتماعية وذلك بعرض الموضوعات الاجتماعية ذات القيم الاخلاقية الرفيعة والبعد عن الترخص والاسفاف وتجنب المشاهد التي تسيء إلى سمعة البلاد .

## السياحة

تعد السياحة في البلاد الراقية من أهم موارد الثروة القومية التي يعتمد عليها ومن مصادر جلب العملة الصعبة ، حتى أن كثيراً من البلاد التي لم تهبها الطبيعة مقومات سياحية تحاول خلق أي عنصر من العناصر السياحية التي تشوق الأجانب إلى زيارتها .

ومن هنا كانت السياحة من أهم المسائل التي اهتمت بها الثورة لتدعيم الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة ، للقيام بجانب من المشروعات الإنتاجية الضخمة التي تتطلبها حاجات مصر في نهضتها الحاضرة .

ومن المؤسف أن اسم مصر في السنوات التي سبقت يوم ٢٣ يوليو ، كان أضحوكة في أفواه الملايين من سكان العالم بتأثير الدعاية السيئة والحملات التي شنتها الصحافة ووكالات الأنباء ودور الاذاعة من مخازي وفضائح ، كان الشعب بريئاً منها وكان القائمون على شئون الدولة في شغل عن البلاد ونهضتها بمحاربتهم بعضهم الآخر وبالمهازل والفضائح التي كانت تزكم الأنوف . فلم يكن هناك إذن مايغري السائح على زيارة وادي النيل وهو يؤمن بأن حكومة مصر غير جادة في تشجيعها السياحة وترحيبها بوفادة السياح .

وكان يوم ٢٣ يوليو بمثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر . . . كان العيـــد الأول للسياحة . إذ أعجب العالم بأسره بالوثبة الجريئة والنهضة المباركة التى تفجرت فى كل ركن من أركان البلاد ، فتقاطرت الألوف من السياح ليلمسوا بأعينهم ماسمعوه عن شعب حطم الأغلال ، وتطلع إلى النور وحقق الحرية التى كان يرنو إليها .

وكان للتصريح بفتح أبواب القصور الملكية السابقة للجمهور وطرح مقتنيات بعض هذه القصـــور فى مزاد عالمى . أثره فى تقاطر وفود السياح على مصر لزيارة هذه القصور ، والاشتراك فى المزاد إلى جانب زيارتهم للمناطق الأثرية المختلفة .

وبدأت مصلحة السياحة فى عهدها الجديد ، الانتفاع بغيرة رجال الثورة على السياحة والدعاية الطيبة لمصر ، فاستصدرت القانون رقم ٤٤٧ لسنه ١٩٥٣ الخاص بانشاء مجلس أعلى للسياحة ، تعرض عليه المسائل السياحية الهامة للبت فيها فوراً . والقرار الوزارى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٣ بلائحة النظام الداخلى لمجلس السياحة الأعلى. وتكوين لجنة لإعداد برامج دولية فى الرياضة والتمثيل والسينما ، وقد نفذ البرنامج فيما يختص بسباق النيل وسباق الدراجات ومهرجان إنارة السيارات ، وحضور ملكات الجمال ، وإقامة عرض للفساتين المصنوعة من القطن المصرى ، ووضعت الترسيمات الخاصة بمبنى التفتيش الجمركى برصيف الركاب بميناء الاسكندرية ، وبه ملحق لمصلحة السياحة يشتمل على مكاتب ومقصف ، والاتفاق مع بنك التسليف الصناعى على منح سلفيات طويلة الأجل فى حدود مبلغ مائة الف جنيه الى أصحاب فنادق الدرجة الثانية ليرفعوا من مستواها.

وقامت المصلحة بحملات دعاية منظمة فى شتى عواصم الغرب وافتتاح مكاتب الاستعلامات فيها لترغيب السياح فى زيارة مصر ، وقضت على شكوى السائح وبذل الجهود لتلافيها ، فأعدت قانونا بمهنة التراجمة والأدلاء ، وتنظيم مكاتب السياحة ووكالات السفر ، وتنقيح القوانين واللوائح المنظمة لصناعة السياحة ، والاشراف على الفنادق والمطاعم والمحال العـامة ، والتشجيع على إنشاء فنادق ومحال عامة جديدة ، فأعيد افتتاح فنادق : فيكتوريا والكونتنتال وإمبسادور والمشرب الالمانى ، وقدمت تسهيلات مغرية لإنشاء فندق عالمى يحمل اسم « النيل » على أرض الشكنات بميدان التحرير ، وإعادة تشييد فندق شبرد على بقعة تطل على النيل ، وإنشاء نادى لصيد الأسماك .

أما العناية بالمناطق الأثرية فتتجلى فى العمل على إنارة الآثار الهامة ليلا ، ومد الطرق بين المناطق الأثرية ، وانشاء استراحات ومقاصف يتناول الزائر فيها الطعام والمرطبات ، ومن ذلك مقصف منطقة الاهرام ، وإقامة كشك بجوار أبى الهول .

## استغلال ممتلكات الاسرة المالكة السابقة :

عملت مصلحة السياحة على الاستفادة من ممتلكات الاسرة المالكة السابقة والانتفاع بها كمناطق سياحية ، فقامت بتهيئة قصر انشاص ليكون مدعاة لجذب السياح الى مصر فى غير موسم الشتاء .

وتعد منطقة أنشاص لسهولة مواصلاتها وقربها من العاصمة واحتوائها على كل ما يلزم لمناطق السياحة من وسائل الاقامة والاستجمام والنزهة وهى تحتوى على : قصر انشاص وملحقاته . الذهبية « ستار » . فيلات ملعب تنس وحوض سباحة وملحقاته . اسطبلات بمحتوياتها . مبنى الصيد . ملعب الجولف .

كما رئى استخدام الذهبية ( ستار ) فى رحلات بين انشاص والقاهرة ، وتسهيل زيارة النزلاء للحديقة النباتية والسماح لهم بالتجول فى كافة انحائها .

وتعتبر منطقة قصر المنتزه بالاسكندرية مدينة سياحية كاملة ، وهى فى روعتها لا تقل عن أجمل المدن السياحية فى العالم ، وقد شرع فى استغلال المنشآت المقامة لتكون وحدة سياحية تجذب اليها الزوار ولرفع السياحة بها الى المستوى الذى بلغته ايطاليا وفرنسا . فتقرر تحويل السراى الصغرى بالمنتزه الى فندق فاخر ، وانشاء مطعم فى الداخل أو فى الخارج ، وملعبين للتنس صالحين لاقامة المباريات الدولية والانتفاع بمنشآت السباحة فى اقامة المسابقات الرياضية المائية ، وتحويل السينما الى ملعب للتمثيل وصالة للموسيقى والمحاضرات ، وغير ذلك من الاغراض الثقافية .

كما رئى تهيئة مشروع منظم لحياة اجتماعية ورياضية وثقافية تشمل كل عناصر جذب اهتمام العالم من الناحية السياحية ، وذلك لتشجيع السائحين على الأقامة .

وسارعت مصلحة السياحة بمجرد تسلمها ركن حلوان الذى كان يشغله الملك السابق بدراسة موضوع استغلاله سياحيا كمنتدى وكازينو ، ليسترعى انتباه السياح والمواطنين

الى منطقة حلوان . فضلا عما يمتاز به هذا الركن من موقع ممتاز على النيل وهدو شامل يبعده عن ضخب المدنية ، وسوف يسير خط نيلى بين القاهرة وحلوان ع حساب المشتغل على أن يقوم المشتغل بصيانة الحديقة والشاطىء وشراء إنتاج الحدي من الثمار .

وعاينت مصلحة السياحة قصر السلطانة ملك فى حلوان ، ورأت أنه ذى موق ممتاز حيث يشرف على النيل مباشرة، وهو يشغل مساحة قدرت بخمسة أفدنة . الا أ مبانى القصر متداعية بحيث لا تصلح لأن تكون فندقا ممتازا ، ولذا تقرر هدمه وتخصيص مساحة الارض لانشاء فندق سياحى كبير من الدرجة الاولى وكازينو عالمى .

ورغبة فى الإكثار من الوحدات السياحية الممتازة التى يمكن استغلالها صيفا وشتا بمنطقة القاهرة وضواحيها رأت مصلحة السياحة استغلال قصر القبة وحديقته لتكو وحدة سياحية ممتازة . ويشجع على ذلك ما للقصر من موقع ممتاز وحديقة غناء وسهوا لمواصلات اليه سواء بالسكة الحديدية أو المترو أو السيارات ولقربه أيضاً من منطقة المطارات فى هليوبوليس .

وتسلمت مصلحة السياحة اليخت قاصد خير الذى كان مخصصا للملك السابق من وزارة الحربية واعدته كفندق سياحى ممتاز فى النيل أمام فندق سميراميس بالقاهر

المناطق الأثرية :

ومن المشروعات التى انتهت اليها مصلحة السياحة ونفذت : إنشاء مرسى وسلالم بالبر الغربى للنيل بمدينة الأقصر ، وتمهيد طريق يمر بالجزيرة التى تتوسط النيل ويتصل بهذ السلم لتسهيل وصول السائحين الذين يقصدون زيارة الآثار بالبر الغربى .

وكذلك إنشاء مرسى وسلالم بالبرين الشرقى والغربى للنيـل بمدينة أدفـو لتسهيل عبور السائحين الذين يقصدون زيارة الآثار .

كما وضعت مشروعاً لإنشاء مدينة خيامية بمنطقة أهرام الجيزة . واستغلال شاليه الملك السابق بمنطقة الخيام لاستغلاله كنواة لمدينة سياحية . والنهوض بمدينة حلوان واستغلال العين المعدنيه والعين الكبريتية بانشاء حمامات عالمية واستغلال منطقة جديدة بجوار العين المعدنية وطرحها للاستغلال .

ومن أهم أغراض السياحة أيضاً تنشيط السياحة الداخلية وخلق الجـــو والبيئة الملائمة للمواطنين ليمكنهم أن يقضوا فيها أوقات فراغهم ويتنقلون بين ربوع البلاد للتعرف إلى معالمها ، فوضع مشروع لإنشاء مدينة اصطياف عالمية بمنطقة العجمى على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، وتحسين حالة مياه الشرب فى مرسى مطروح ، ولما كان مصيف رأس البر هو المصيف القومى الوحيد ويؤمه زهاء مائة ألف شخص سنوياً وقد تآكل شاطئه نتيجة المد والجزر ، فقد شرع عمل رءوس صغيرة تمتد داخل المياه لترسيب الرمل بجوار الشاطىء ، هذا إلى جانب تخطيط المدينة وبيع أراضيها لمن يرغب فى ذلك ، وإنشاء محطة سكة حديدية فى جنوب المصيف ، وإنشاء مجموعة من الأندية والملاهى والكازينوات .

وقد وضع مشروع قانون لتنظيم إنشاء شركات السياحة وهو الآن موضع دراسة مجلس الدولة ، وأهم أسسه هو عدم مباشرة شركات السياحة نشاطها إلا بترخيص تشترط فيه اشتراطات خاصة ، على ألا يقل رأس مال الشركة عن عشرة آلاف جنيه ، وتودع تأمينا قدره ٣٠٠ جنيه بمصلحة السياحة ، ويقضى هذا النظام أيضا بمنع أى شخص غير شركات السياحة من بيع تذاكر السفر ولا يرخص لرعايا دول أجنبية بافتتاح شركات سياحية فى مصر إلا إذا كانت بلادهم تعاملنا بالمثل ، مع فرض رقابة على مطبوعات السياحة حتى لا تسىء إلى مصر فى نهضتها الحاضرة .

# الأوقاف

لوزارة الأوقاف رسالة إنسانية وأهداف نبيلة ترمى إلى الاشراف على المؤسسات الدينية ، والانتفاع بالمنشآت التى تنظر عليها واستغلالها على أحسن الوجوه ،والانفاق على المحتاجين ورعاية الفقراء والوصاية على الأيتام .

ولما كان من أهداف العهد الجديد رد اعتبار المواطنين واشعار الفرد بمكانته فى الأمة ، وأنه عنصر من عناصر القوة والحياة فيها ، بما شرعت الثورة من نظم وقوانين، لذلك صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالغاء نظام الوقف الأهلى وبالغاء نظام الأوقاف الأهلية فتحرر جزء كبير من الأراضى الزراعية كان تحت نظارة الوزارة منه ١١٠ ألف فدان عدا قدراً كبير جدا كان فى نظر غيرهما .

وكان من أثر هذا التحرر أن خضعت هذه الأوقاف لقانون الاصلاح الزراعى فاستولت الحكومة على القدر الزائد فى يد المستحقين طبقا لقواعد هذا القانون وكان من أثره أيضا ان اطلقت أيدى المستحقين فى التصرف فيما تحت أيديهم منها تصرفا كاملا ، الأمر الذى أتاح لصغار المزارعين ملكية كثير من هذه الأراضى بطريق الشراء بعد أن كانت هذه الأراضى فى أيدى أناس لم يكن للكثرة الغالبة منهم صلة بالزراعة والزراع إلا ما يجبى اليهم من ريعها كل عام .

وكما دبت الحياة فى أعيان الأوقاف من أطيان زراعية وعقارات بما يسرى عليها من تصرفات ، دبت الحياه أيضا فى أصحاب الاستحقاقات فيها ،إذ كان هؤلاء المستحقون يمثلون فى مجموعهم طوائف من المرتزقة تعيش فى ظل هذه الأوقاف عيش العجز والتواكل يتوارثه الأبناء عن الآباء جيلا بعد جيل لاتنزع بهم همة إلى المشاركة فى الحياة العامة بأدنى نصيب من العمل والإنتاج .

فكان حل الأوقاف الأهلية صيحة قوية أيقظتهم من سباتهم وآذنتهم بالسير فى ركب الحياة أن أرادوا لأنفسهم ولأهلهم النجاة والسلامة .

والقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ الخاصين بتنظر الوزارة على الأوقاف الخيرية ، تلك الأوقاف التى عبث بها النظار ، وأنكروا الجهات الخيرية فيها ، فحولوا مصارفها التى أراد الواقفون الانفاق عليها والبر بها إلى إشباع شهواتهم وقضاء مآربهم .

وتنظر الوزارة على الأوقاف الخيرية قد مكن لها من أن تجمع هذه الأشتات المتناثرة من مصارف الخير وتجعل منها قوة ينتفع بها فى بناء العهد الجديد فتعمر بها المساجد فى مدن مصر وقراها وتنشأ بها المستشفيات الخيرية والمعاهد العلمية لرعاية الفقراء من الأيتام .

وبفضل قانون الأحكار ستتمكن الوزارة من التخلص من جميع أحكارها وتحرير مساحات واسعة من الأراضى من هذا الأسر الطويل الذى ظلت حبيسة فيه لا تغل شيئاً ذا قيمة وذلك بتيسير اجراءات الاستبدال سواء فى تقدير قيمة الحكر أم فى طريق سداد هذه القيمة ، وبدىء فى تنفيذ هذا القانون ، ووضعت جميع الأحكار موضع الدراسة والبحث حكرا حكرا ، ما أمكن انهاؤه بطريق الاتفاق الودى تم انهاؤه فورا ، وما لم يمكن انهاؤه بهذا الطريق أنهى بطريق القضاء ، وعلى كل فالمنتظر ألا يمضى عام حتى تكون الوزارة قد تخلصت من الجزء الأكبر من هذه الأحكار وانتفعت بالأموال المتجمدة من استبدالها فى مشروعاتها العمرانية والاقتصادية فى أنحاء البلاد .

كما أن الوزارة تقوم بتصحيح أوضاع أساليب استغلال عقاراتها التى خضعت فيما مضى لما خضعت له جميع مرافق البلاد من فساد وفوضى ، فكانت مسرحا للعبث ومرتعا خصيبا للاطماع والأهواء ، مما جعل كثيرا من المؤجرين لهذه الاعيان يتجرون فيها بتأجيرها من الباطن بأضعاف إيجارها دون أن يكون عليهم رقيب أو محاسب.

واتجهت الوزارة فى هذا العهد إلى القضاء على المركزية التى كانت تجعل من الموظفين آلة صماء تعمل بلا وعى ولا تفكير وترجع فى كل أمورها إلى الوزير والوكيل فى

كبير الأمور وصغيرها دون أن يشعروا بالمسئولية الشخصية التى تتولد عن الاستقلال فى الرأى والحرية فى العمل .

ولهذا أنشئت مراقبات موزعة على الجهات تمثل كل مراقبة منها وزارة مصغرة يرأسها مراقب ، له مساعدون ويتبعها تفاتيش ومأموريات ولكل واحد من المراقبين والمساعدين والمفتشين والمأمورين اختصاصات يستقل فيها بالرأى دون الرجوع إلى من فوقه ثم لا ترجع هذه المراقبات إلى الإدارة العامة بالوزارة إلا فى مسائل محدودة.

وقد نفذ هذا النظام من أول يوليو سنة ١٩٥٣ وظهرت بواكير آثاره مبشرة بأحسن النتائج فى إنجاز الاعمال وتوفير الوقت والجهد اللذين كانا يذهبان سدى فى مراجعة الرؤساء .

الخدمات الاجتماعية :

ترعى الوزارة الأسر الفقيرة التى لا تنتفع بنظام الضمان الاجتماعى فتمدها بمعونة شهرية تمسكها — على قدر المستطاع — من الانحلال أو الفناء. وذلك بعد بحث حالة كل أسرة والتثبت من حاجتها إلى المعونة .

وقد بلغ عدد الأسر المعانة فى سنة ١٩٥٣ — ٦٣٠٨ أسرة تتقاضى مرتبات تبلغ ١٨٠ ألف جنيه فى السنة وذلك غير الإعانات العاجلة التى تقدمها الوزارة إلى المحتاجين من الأفراد والأسر فى المواسم والأعياد وفى الأحوال الخاصة بالوزارة وغيرها ، وبلغ المرصود لهذا الغرض فى سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣٠ ألف جنيه .

ولكى لا يكون هذا الصنيع تكأة يستند اليها بعض المنتفعين بهذه المعونات فتقعد بهم هممهم عن العمل والانتاج حرصت الوزارة على أن توجه القادرين منهم إلى العمل فألحقت من استطاعت إلحاقه بالمؤسسات التجارية والصناعية .

وعند ماتبين أن بعض طلاب الجامعات من النابهين المستقيمين المحتاجين لا يستطيعون الانتظام فى الدراسة لفقرهم وحاجتهم ، رأت الوزارة أن تمدهم بما تستطيع من عون مالى يساعدهم على مواصلة الدراسة ، ولكى تحفظ على طلاب الجامعات كرامتهم ، رأت

أن يكون هذا العون فى صورة قرض حسن يرده الطالب بعد أن يتخرج ويشق طريقه فى الحياة . وقد بلغ عدد هذه الحالات ٦٠٥ حالة يحصل أربابها على ١٦ ألف جنيه سنويا

واتجاه الوزارة فى العهد الجديد إلى رعاية طلاب الجامعات جعلها تمد بصرها إلى آفاق أبعد من هذا فحين لمست حرمان طلبة جامعة الاسكندرية من مدينة جامعية تيسر لهم الاستقرار فى السكنى وتحفظ عليهم أخلاقهم وتوثق الصلة الروحية والعملية بينهم شرعت فى إقامة مدينة جامعية بجهة الشاطبى وتبلغ حجراتها ٨٨ حجرة للطلبة وتسع ٣٥٢ طالباً ثم ٥٠ حجرة للطالبات تسع ١٥٠ طالبة . وتضم هذه المدينة عدا المساكن جناحا خاصاً للمكتبة والمطالعة والموسيقى والألعاب والمذاكرة ، كما تحوى جناحا خاصاً بالمستشفى ، ويتكلف جناح الطلبة نحو ١٦٥ ألف جنيه ، أما جناح الطالبات فيتكلف نحو ٩٨ ألف جنيه .

رعاية الأيتام :

وللوزارة معهد صناعى يضم نحو ٤٠٠ تلميذ وتلميذة من الأيتام يعيشون فيه على النظام الداخلى ومدة الدراسة فيه ست سنوات يتعلمون فيها مبادىء العلوم المختلفة ويتقنون ما يلائم من الحرف والصناعات .

وقد كان طلاب المعهد قبل هذا العهد يخرجون الى الحياة بعد إتمام الدراسة فلا يكادون يبارحون المعهد حتى تتفرق بهم السبل ويضمهم البؤس والتشرد فرأت الوزارة أن تمد رعايتها لهم إلى أن تثبت أقدامهم فى الحياة . وقد وفقت هذا العام إلى أن تلحق المتخرجين فى هذا المعد ممن بلغوا سن الجندية بمصلحة الأشغال العسكرية بمرتب شهرى قدرة ستة جنيهات .

وترجو أن توفق قريبا إلى تأمين مستقبل الفتيات المتخرجات فى هذا المعهد وتجد لهن مجالا للعمل بالمستشفيات والمصانع والمتاجر ونحوها .

المستشفيات :

ومن نواحى البر التى تعنى بها الوزارة رعاية المرضى ، ولهذا الغرض أقامت عدة مستشفيات وعيادات خارجية للامراض المختلفة فى القاهرة والاسكندرية وطنطا وغيرها

وكلها تؤدى خدماتها الطبية بالمجان وتقوم الوزارة فى العهد الجديد على التوسع فى هذا النوع من البر واستكمال أوجه النقص التى فيه حتى يكون أداة إنسانية قوية .

ولكى تتحقق هذه الغاية على الوجه الأكمل كان لابد من أمرين « أولهما » :

ا — استكمال النقص فى الوحدات العلاجية ، وقد بدىء فى إنشاء طابق بمستشفى المنشاوية وتجهيزه ليكون خاصاً بجراحة المسالك البولية .

ب — توسيع مستشفى الولادة بانشاء قسم للجراحة العامه للنساء فى هذا المستشفى ، ووحدة لنقل الدم به .

ج — ضم مستشفى نسيم ومستوصفه إلى إشراف الوزارة وتغيير إدارته بما يتفق والسياسة القومية .

د — تدعيم القسم الطبى بالكفايات الفنية الممتازة من الأطباء واختيار عدد من الأطباء الممتازين للعمل فى مستشفياتها وعياداتها .

« وثانيهما » ضمان حسن إدارة هذه المستشفيات والعيادات الخارجية بأن يكون لكل مستشفى أو عيادة مجلس إدارة على نحو ما تكون عليه المستشفيات التابعة لجمعيات خيرية . ويتكون هذا المجلس من بعض أطباء المستشفى وموظفيها ومن بعض رجال وسيدات الحى أو الجهة التى بها المستشفى ممن لهم نشاط اجتماعى ورغبة فى الخدمات الانسانية ، وفى هذا ما يربط المستشفى بأهل الحى المثقفين به برباط وثيق من الألفة والتعاون فلا يكون غريباً عنهم لايشعر به إلا من يصيبه المرض من فقراء الحى .

القرض الحسن :

ومن نواحى البر التى لقيت عناية ، تفريج الأزمات المالية عن بعض الأفراد وأصحاب الأعمال بإقراضهم من المال ما يناسب أحوالهم بدون فائدة وذلك فى مقابل ضمان عقارى يتقدم به طالب القرض . وكان بعض الواقفين قد قصد إلى هذه الغاية فوقف عليها بعض أملاكه ، ولكن ظل ريعها حبيساً لاينتفع به إلى أن جاء هذا العهد فوجه هذا المال إلى ما كان ينبغى أن يوجه اليه منذ أمد بعيد .

## الزراعـــة :

تدير الوزارة مساحات واسعة من الأراضى الزراعية موزعة فى نواحى الجمهورية تبلغ ٢١٤٫٨٩٧ فدانا وهى تؤجر معظم هذه الأراضى ولا تزرع لحسابها إلا جزءا يسيراً منها .

وقد جاء العهد الجديد والقدر الأكبر من هذه الأطيان يؤجر لكبار المستأجرين الذين كانوا يمثلون الاقطاع فى أبشع صوره ، يضعون أيديهم على المئات والألوف من أطيان الأوقاف بايجار بخس لا ينافسهم فيه منافس ثم يؤجرونها لصغار الفلاحين بأثمان مضاعفة دون أن يكون لهؤلاء الفلاحين اختيار فى القبول أو الرفض لأنهم يعيشون على العمل فى هذه الأرض وليس لهم مفر عنها ، فنشأ عن ذلك التحكم ألوان صارخة من الاستبداد والاستغلال كان لها أسوأ الأثر فيما صار إليه أمر الفلاح من بؤس وفقر .

واستطاعت الوزارة أن تنتفع بقانون الاصلاح الزراعى الذى كان بداية موفقة لهذا العهد إذ تخلصت بهذا القانون من كبار المستأجرين وأصبحت الأراضى فى أيدى الفلاحين الذين يقومون على زراعتها . وصار الاتصال بينهم وبين الوزارة دون وسيط أو مستغل . ولا شك أن لهذا أثره الواضح فى المشاركة الفعالة فى رفع مستوى الفلاح وانتفاعه بثمرة عمله .

ولم تقف الوزارة عند حد تأجير أطيانها لصغار الفلاحين بالأجر الذى حدده قانون الاصلاح الزراعى بل عملت على تمليك الفلاحين كثيراً من الأراضى الزراعية فشرعت فى تقسيم خمسة آلاف فدان بمنطقة كفر الشيخ تباع لزارعى هـــذه المنطقه بالثمن المحدد فى قانون الاصلاح الزراعى ، وشرعت فى تقسيم ١٥٠٠ فدان بتفتيش دمرو بالمحلة لبيعها لمزارعى تلك المنطقة على النحو السابق ، وعلى مد هؤلاء الفلاحين بالتقاوى المنتقاة من قمح وبذرة قطن وبطاطس وكذلك بالسماد الكيماوى .

وقد كان من مظاهر الحيف الواقع على كاهل الفلاح تلك القيود الثقيلة التى كانت تملى عليه فى عقود الايجار وفيها ألوان صارخة لاستغلاله وامتصاص ثمرة كده وتعبه فيضطر مكرها إلى قبولها بل أنه كان فى كثير من الأحيان نزولا على حكم الحاجة ، يوقع

عقد الإيجار على بياض . فقضى على كل هذا فى العقود الجديدة وأصبح ارتباطها بمستأجرى أطيانها قائما على حكم العدل والمصلحة المتبادلة .

وتشارك الوزارة مشاركة فعالة فى إنتاج سياسة العهد الجديد بالاكثار من الاشجار الخشبية التى تنتفع فى الصناعة وغيرها فأنشئت مشاتل للاشجار الخشبية فى تفاتيشها لتقوم بغرسها على الجسور والطرق والترع التى تمر بمزارعها .

وتعنى الوزارة عناية خاصة بإصلاح الاراضى البور والضعيفة لتساعد على اتساع رقعة المساحات الزراعية حتى يجد الفلاحون ميدانا للعمل الزراعى .

وكذلك الاهتمام بالانتاج الحيوانى الذى أولته الوزارة عناية قصوى فأدرجت فى ميزانيتها هذا العام ٥٥ر٦٣٠ جنيها لتربية العجول والأغنام والجاموس بالتفاتيش المختلفة لتزويد الأسواق باللحوم والألبان .

ولما كانت القاهرة والاسكندرية تستهلكان كميات وافرة من الخضر وان هناك نقصاً كبيرا فيما تقدم لجمهور المستهلكين فى كثير من الأصناف مما يترتب عليه رفع أثمانها أو اختفاؤه من السوق ، شرعت الوزارة فى زراعة مساحات واسعة من الخضر بتفتيش شلقان ليساعد على تموين القاهرة ، وبتفتيش شرق الاسكندرية ليساعد فى تموين الاسكندرية . فضلا عن إنشاء مصانع للسمار فى التل الكبير وفى وادى النطرون لمد مساجدها بما تحتاج اليه من الحصر .

## منشآت عمرانية واقتصادية :

ان طابع العهد الجديد هو تصنيع البلاد اذ ان الصناعة دعامة القوة والحضارة فى العصر الحديث . وقد أخذت الوزارة سبيلها إلى هذه الغاية فرأت أن تستغل مواردها فى تشييد العمارات السكنية وأقامة الأسواق التجارية ومبانى المدارس لحساب وزارة المعارف فتدفع بذلك الى تنشيط الصناعات التى تدخل فى تشييد المبانى الحديثة كأعمال النجارة والحدادة والأدوات الصحية وغيرها فضلا عما لهذه المبانى من آثار فى تفريج أزمة المساكن والمتاجر .



إحدى العمارات الحديثة

وفى مقدمة المنشآت التى أنجزت :

١) عمارة مكونة من ٩٦ مسكنا بأرض المدينة الجديدة بأمبابه بلغت تكاليفها ١٢٠ ألف جنيه .

٢) عمارة بجوار وزارة الزراعة بالدقى بها ١٤٤ مسكنا بلغت تكاليفها ٣١٥ ألف جنيه .

٣) عمارة بشارع عدلى بالقاهرة بها ٣٣ مسكنا عدا الدكاكين والمصلى الملحقة بها بلغت تكاليفها ٧٥ ألف جنيه .

٤) عمارة بالقلعة بالقاهرة بها ٢٧ مسكنا بتكاليف قدرها ٨٥ ألف جنيه .

٥) عمارتان بكفر الشيخ بلغت تكاليفهما نحو ١٥٠ ألف جنيه .

ويجرى العمل فى إعداد المنشآت التالية :

١) عمارة بامبابه تبلغ تكاليفها نحو ٦٠ ألف جنيه .

٢) عمارة فى العطارين بالاسكندرية تكاليفها نحو ٥٠ ألف جنيه .

٣) إقامة سوق للخضر والفاكهة بالاسكندرية لحساب وزارة التجارة والصناعة تبلغ تكاليفه نحو ٢٠٠ ألف جنيه .

٤) إنشاء مدرسة بناحية بنى رزاح مركز أبنوب بتكاليف قدرها ١٢ ألف جنيه .

٥) إنشاء مدرسة بناحية التل الكبير بتكاليف قدرها ٢٠ ألف جنيه .

٦) المدرسة العسكرية بصحراء ألماظه بتكاليف قدرها ٢١٧ ألف جنيه .

وهناك منشآت فى طور التنفيذ منها :

١ ) إنشاء عمارتين كبيرتين فى الدقى وتبلغ تكاليفهما نحو نصف مليون جنيه .

٢ ) تكملة مجموعة مكونة من سبع عمارات بامبابه تم منها عمارتان، ويجرى العمل فى الثالثة ، وتبلغ تكاليف كل عمارة نحو ٦٠ ألف جنيه .

٣ ) ثلاث عمارات على نسق مجموعة العمارات بامبابة وذلك فى منطقة القبة وتكاليف كل عمارة نحو ٦٠ ألف جنيه .

٤ ) أربع عمارات بميدان الخازندار بالقاهرة وتبلغ تكاليفها نحو ٥٠٠ ألف جنيه.

٥ ) عمارة على الأرض المقامة عليها تكية النقشبندية وتبلغ تكاليفها نحو ٨٠ ألف جنيه .

وتعد الوزارة الآن مشروعا ضخما لأقامة مجموعة كبيرة من المبانى فى ميدان العتبة الخضراء على الأرض التى يشغلها الآن سوق الخضر والعمارتان اللتان تملكهما بجوار هذه السوق وسيتم هذا المشروع على مراحل وسيتكلف نحو ١,١٢٠,٠٠٠ جنيه .

وقد انتهت من إعداد مشروع بتقسيم خمسين فدانا من الأراضى المتصلة بمدينة كفر الشيخ ليقيم عليها المواطنون مساكن جديدة بعد أن ظلت هذه المدينة محصورة فى تلك الرقعة المحدودة ولا يسمح لها الإقطاع المحدق بها من أن تخرج عن هذا الحصار المضروب عليها .

وقد استجابت الوزارة لرغبة الجمعيات التعاونية للبناء فى مدينة القاهرة فباعت لها عدة مساحات بمدينة الأوقاف ، ونزلت لها عن ٢٥ ٪ من الثمن الأساسى لهذه الأراضى كما يسرت لها سبيل دفع أثمانها فجعلت عشر الثمن مقدما والباقى يقسط على خمس عشرة سنة لتنشيط حركة البناء والعمران ليتمكن أصحاب الدخل المحدود من امتلاك المساكن الصحية المناسبة .

## المساجد :

إن المساجد فى المكانة الأولى من رعاية وزارة الأوقاف وتقديرها ، بل أن أعمال الوزارة ومواردها تكاد تنتهى آخر الأمر الى هذه الغاية .

فوزارة الأوقاف وزارة مساجد قبل كل شىء إذ لا تكاد تخلو جهة فى مدن مصر وقراها من مسجد تابع لها أو تحت إشرافها . ورسالة المساجد رسالة خطيرة فى حياة الأمـــة الروحية والعقلية اذا أحسن أداؤها كانت قوة فعالة فى النهوض بها ورفع مستواها الاجتماعى والتمكين لها من أسباب القوة والسيادة .

هكذا كانت المساجد فى عهدها الأول مثابة للمسلمين وأمنا وهدى للعالمين ورحمة ، فى ساحتها الكريمة فاضت ينابيع العلوم والمعارف ، وعلى أرضها الطاهرة تخرج أئمة المسلمين

وقادتهم ، إلا أن تطاول الزمن قد أضعف هذا الأثر فى نفوس المسلمين فلم يعد للمساجد ذلك السلطان القوى على النفوس وكأن مرد هذا إلى عوامل كثيرة تضافرت على توهين الصلة بين المساجد وبين المسلمين ، الأمر الذى جعل الوزارة فى العهد الجديد تنظر إلى هذا الأمر نظرة جادة تكشف عن تلك الأسباب وتتلمس السبل إلى علاجها .

وقد اتجهت نظرة البحث إلى ناحيتين : أولاهما خاصة بالمساجد من حيث هى أماكن عبادة مهيأة لإقامة الشعائر الدينية . والثانية تتعلق بما يلقى فى هذه المساجد من دروس وعظات .

أما فى الناحية الأولى فقد بذل كل جهد مستطاع فى إقامة المساجد فى الجهات التى لا تتوفر لجمهور المسلمين فيها أماكن العبادة ، وفى استكمال المرافق فى المساجد القائمة بما يلحق بها من دورات مياه وحمامات ومغاسل وغيرها وما يلزم لها من فرش وصيانة ونظافة ، مطبوعا ذلك كله بطابع البساطة التى تتسق مع بساطة الاسلام وسماحته ، فكل المساجد التى أقيمت فى العهد الجديد قد خلت من ألوان الزخرف الزائف الذى يذهب بالكثير من الأموال فى غير طائل .

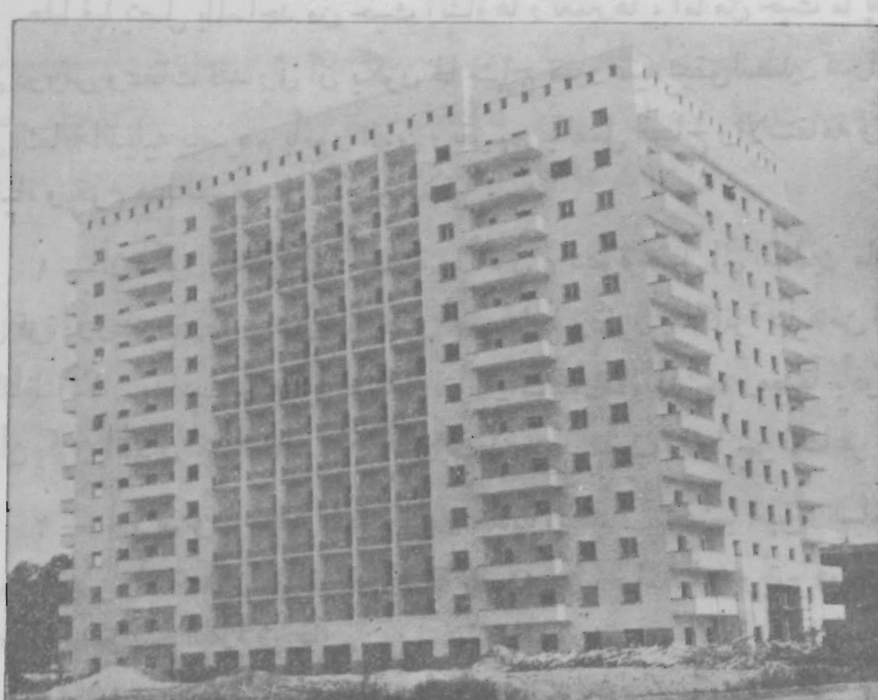
وقد تم فى هذا العهد بناء المساجد الاتية : —

مسجد أبى قير بالاسكندرية . مسجد وهيب الأنصارى بفارسكور . مسجد أبو الحسن مركز أجا . مسجد ابراهيم منصور بميت رودين شرقية . مسجد قلبشو مركز بلقاس . مسجد ناحية الخزان . المسجد الكبير بالمنزلة . مسجد الروبى بالفيوم . مسجد سيف الدين الخزعلى بالحمراء . مسجد أزليتم غرب بهجورة. مسجد محمد على حماد بأبنوب . مسجد كوم الصعايده ببنى سويف . مسجد راتب باشا . بروض الفرج . مسجد المغربى ببور سعيد . مسجد المناخ ببور سعيد . مسجد السلوم. مسجد باقور .

ويجرى العمل الآن فى المساجد الآتية : —

مسجد المطار الدولى بمصر الجديدة . مسجد مطار الماظه . مسجد مطار الاسكندرية. مسجد ناحية رفح . مسجد سيدى طلحا بكفر الشيخ . مسجد حى الزمالك .

مسجد الدقى أمام وزارة الزراعة . مسجد الجيار بالمنصورة . مسجد ايتاى البارود . تجديد مسجد العجمى بالمنصورة . تجديد مسجد الكوندكى بفارسكور . مسجد عمر مكرم بميدان التحرير . انشاء دورة مياه لمسجد احمد بن طولون .



عمارة سكنية مجمعة

وقد جاء العهد الجديد ووزارة الاوقاف تقوم ببناء مسجدين على الطريقة التى كانت تقوم عليها المساجد من حيث الاسراف فى الزخارف والبذخ . أحدهما المسجد العتيق بالخرطوم ، والآخر برأس التين بالاسكندرية . وتكاليف الأول ١٠٠,٠٠٠ جنيه والثانى ١٢٠,٠٠٠ جنيه فرئى أتمامهما على الوجه الذى بدئا به اذ كان من المتعذر اجراء أى تعديل فى تصميمهما بعد أن جرى العمل فيهما شوطا بعيدا فضلا عن أن بناءهما على تلك الصورة يمثل طورا من أطوار فن العمارة الاسلامية .

إلا أن الوزارة فى عهدها الجديد رأت أن تكرم بطلا من أبطال الاسكندرية هو السيد محمد كريم الذى دافع عن الاسكندرية عندما هاجمتها الحملة الفرنسية بقيادة نابليون ولقى فى سبيل ذلك مصرعه فأطلقت اسمه على هذا المسجد الذى كان يراد له أن يحمل اسم الملك المخلوع فأبى الله الا أن يحق الحق ويبطل الباطل .

هذا فيما يتصل بالمساجد من حيث أنشاؤها وتعميرها ، أما من حيث ما يلقى فيها من دروس وعظات فقد رئى أن يكون لها منهاج تسير عليه يحقق للمصلين قدرا صالحا من الثقافة الدينية يبصرهم بأمور الدين ويغريهم بالعمل الصالح والاستقامة والجد فى الحياة ويقوم هذا المنهج على الأسس الآتية : -

١ - أن تكون الدعوة إلى الصلاة « الأذان » دعوة تحمل إلى المسلمين ما فى دينهم من قوة ووضوح وروعة ، ولهذا تقرر أن يعدل المؤذنون عما كانوا عليه من الذهاب بألفاظ الأذان مذاهب المغنين يؤدونها فى فتور وانكسار لها بألسنتهم ومضغاً بأفواههم . وأن يكون الأذان قويا يملأ الأسماع واضحا يفتح القلوب رائعا يهز المشاعر .

٢ - أن تكون خطبة الجمعة قصيرة محددة الأهداف يفهمها جمهور السامعين فى سهولة ويسر وأن تكون على علاقة وثيقة بما يدور فى حياة الناس ويقع فى مجتمعهم حتى تلفتهم إلى مواضع العبرة والعظة .

٣ - إلقاء درسين أسبوعيا فى الفقه بحيث يتخير المدرس من الأحكام ما يلامس حاجة السامعين مع تجنب المسائل الخلافية التى تثير الفرقة والشقاق .

٤ - إلقاء دروس فى تفسير القرآن الكريم وآخر فى الاحاديث النبوية الشريفة وثالث فى السيرة النبوية وسيرة الصحابة وعظماء المسلمين على أن تتناول هذه الدروس العقائد الاسلامية والاخلاق الكريمة والشئون الاجتماعية .

وتتخذ الوزارة العدة لعقد ندوات عامة فى المساجد يحضرها الناس على اختلاف ثقافاتهم يتبادلون فيها الرأى فيما يجرى فى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وتلقى فيها المحاضرات العلمية والادبية والدينية وغيرها .

وستبدأ هذه التجربة قريباً فى مساجد القاهرة ثم عواصم الأقاليم ومدنها وترمى الوزارة من هذا إلى توثيق الألفة بين الناس والمساجد والجمع بين الدين والدنيا فى ظل تعاليم الاسلام السمحة ومبادئه الكريمة .

# النقل والمواصلات

ألقيت على عاتق وزارة المواصلات فى العهد الجديد مهام جسيمة ومسئوليات خطيرة نتيجة لازدياد العمران ونمو الحركة التجارية وثمرة من ثمار تنمية الانتاج الصناعى والزراعى الذى لا يمكن أن يتم على الوجه السليم إلا بانشاء شبكة من طرق النقل المختلفة لتسهيل نقل المنتجات الصناعية والزراعية وتسويقها .

وقد بدىء فعلا فى مد مئات من الخطوط الحديدية وانشاء سلسلة من الطرق الجديدة ، وتحسين الملاحة فى النيل فى جميع شهور السنة لنقل الحاصلات ، لا سيما نقل مليون طن من السماد وركاز الحديد من مراكز الانتاج فى منطقة أسوان إلى مراكز الاستهلاك ، وتحسين الخدمات التلفونية والتلغرافية والبريدية .

كما يجرى النظر فى فصل ميزانية السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات عن ميزانية الدولة توطئة لاطلاق أيدى المشرفين عليها فى التصرف الحكيم طبقا للأسس التجارية السليمة ، ووضع الضمانات والنظم التى تكفل للدولة الرقابة المعتدلة على أموالها أسوة بكثير من المؤسسات القومية التى أمكنها أن تسير بالنظم التجارية دون أن يفسد عليها التدخل الخارجى كفالة مرافقها الانتاجية ومنشئاتها .

وقد أثبتت التجارب الماضية الضرر البالغ من جراء تعقد الاجراءات وتعطيل المصالح العامة بسبب الروتين الحكومى الذى يتعارض تماما مع طبيعة المصالح ذات الصبغة التجارية .

## السكك الحديدية

تعد مصر من أسبق دول العالم فى اتخاذ القطار كوسيلة تعتمد عليها فى نقلياتها . وعلى الرغم مما مر بالبلاد من أزمات وكوارث مالية . فان السكك الحديدية ظلت تقوم بنشاطها .

وتمتد بخطى ثابتة حتى أصبحت الآن تربط الموانىء الرئيسية بالمراكز الحيوية داخل البلاد .

ويتبين من جداول التشغيل أن السكك الحديدية تسير من القطارات ما ينوف على معدل يومى قدره ١٠٣٩ قطار ركاب وعمال وقطارات خاصة . وكذلك ١٨٠ قطاراً لنقل البضاعة . تقطع ما يربو على مائة الف كيلو متر يوميا . على خطوط تقرب من ٤٧٣٣ كيلو متراً . وتتعامل مع ٦٨١ محطة وتنقل ما معدله ٢٠٠,٠٠٠ راكب يوميا و ٢٠,٠٠٠ طن من السلع والبضائع ومواد التموين .

وهذه الأرقام إن دلت على شيء فإنما تدل على جسامة العمل المتشعب الذى تتولاه هذه المؤسسة فى شتى النواحى ، وبالتالى مدى العبء الملقى على عاتق المسئولين فى الاشراف على هذا المرفق الهام وما يتطلبه من مجهود مضن متواصل فى سبيل العمل على تنمية الايراد وضغط المصروفات إلى الحد الذى لا يعوق سبل نشاط الاقتصاد القومى ، ويكفل للجمهور خدمة طيبة بأجر مناسب ، مع استغلال رأس المال الذى خصص لهذا الغرض استغلالا اقتصاديا .

على أن منشآت هذه المصلحة قد جاوزت المدة المحددة لاستهلاكها . ومعظمها قد ساءت حالته بسبب عدم اعتماد المبالغ الكافية لأعمال الصيانة والتجديدات فى العهود البائدة ، مما جعل هذا المرفق القومى الحيوى يوشك أن يعجز عن النهوض بالتبعات الملقاة على عاتقه ، فهناك ما يزيد على الألف كيلومتر من القضبان الحديدية جاوز الأربعين سنة ، كما يجب تجديد ١٤٠٠ كيلو متر أخرى منها فى خلال السنوات العشرة القادمة ، وبها كذلك ١٥١ قاطرة مضى عليها أكثر من ثلاثين سنة ، و ٢٥٩ قاطرة تتعدى هذا العمر فى السنوات العشر القادمة ، كما يوجد بها ١٣٥٣ عربة ركاب منها ٦١٢ تعدت ٣٥ سنة و ٢٠٧١ عربة بضاعة مضى عليها أكثر من أربعين سنة .

## الاستغلال التجارى:

تعتبر إدارة الحركة والبضائع ينبوع الحياة للسكك الحديدية بسبب طبيعة عملها ، فعليها يقع عبء تنمية الايراد وجذب جمهور المسافرين وأصحاب البضائع والسلع ، مستعملة فى ذلك شتى طرق الترغيب والاغراء من دعاية وأجور معتدلة ، وقد أنشأت

لذلك مكتبا اقتصاديا وآخر تجارياً ، وزودت موظفيها بالعقلية التجارية السليمة وتدريبهم على حسن معاملة الجمهور . كما أقامت فى المحطات الرئيسية صناديق لتلقى شكاوى واقتراحات الجمهور ، وألفت لجاناً لفحص ما يرد فيها بكل عناية والعمل على إزالة أسباب الشكوى .

## خطوط جديدة :

وتقوم مصلحة السكك الحديدية بتنفيذ عدة مشروعات حيوية تتسم والنهضة الشاملة التى تدب فى كل مرفق من مرافق الدولة ، ومن بين هذه المشروعات : المضى فى تربيع الخط ما بين القاهرة وقليوب نظراً إلى اشتداد حركة قطارات الركاب والبضائع فى هذه المنطقة . ومد خطوط لخدمة مصانع الجيش فى حلوان والجبل الأصفر وشبرا وطرة . وتحويل خط كفر العلو خارج مدينة حلوان لتحسينها وامتدادها ، وتعديل محطة علقام لمناسبة إنشاء مديرية التحرير ، وتحويل خط سملا — كابوتزو ليصل إلى السلوم ، وإقامة كوبرى عبر قناة السويس ، وحفر نفق بمدينة العمال بامبابة .

ونظراً لما يلاقيه سكان وسط الدلتا من صعوبات جمة فى تنقلاتهم وعدم وجود مواصلات فى تلك المنطقة ، شرع فى مد خط يصل مطوبس ببلقاس مخترقا أراضى زراعية واسعة النطاق . وسيكون من نتيجته تسهيل المواصلات ونشر العمران واستصلاح معظم الأراضى فى تلك المنطقة والنهوض باقتصادياتها ، ووصل شرق الدلتا بغربها ، وهذا الخط بطول ٩٩ كيلو مترا ، وقد تم افتتاح الجزء الأول منه للاستغلال التجارى فى أول فبراير الماضى من مطوبس إلى أبى غنيمة .

واتجه التفكير فى عهود مختلفة إلى كهربة خطوط الضواحى تسهيلا للمواصلات وتعمير المناطق المحيطة بالعاصمة حتى تكون متنفسا سكنيا ، وتوزيع الأراضى الواقعة على جوانب خطوط الضواحى ، وظل المشروع يتعثر ويطوى ، إلى أن بعثه العهد الجديد من رمسه واستعانت الحكومة بخبراء محايدين من دول مختلفة ، لوضع مواصفات المشروع وانتهت إلى طرحه فى مناقصة عامة ، ورئى البدء بكهربة خط حلوان أولا على أن يليه خط المطرية .

واعتمدت مصلحة السكك الحديدية ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه لتنفيذ التزامها فيما يختص بكهربة خط حلوان البالغ طوله ٢٥ كيلومترا وعدد محطاته ١٤ محطة ، وينتظر

تشغيل الخط بعد كهربته فى أواسط سنة ١٩٥٥ على أساس ٢٥ وحدة كهربائية كل وحدة مكونة من ثلاث مركبات ، ويمكن تشغيل وحدتين معاً فى أوقات الزحام ، وسوف يستمد الخط التيار الكهربائى من شبكة إدارة الكهرباء والغاز على أن تنشأ محطات فرعية للمحولات فى نقط مختلفة من الخط ، كما تقرر أن تستعمل طريقة السلك الهوائى لنقل التيار للوحدات .

وسوف تكون الأولوية لانتاج مصنع الحديد ، قضبان السكك الحديدية لاستخدامها فى مد الخط بين الشلال ووادى حلفا ، وهو المشروع التى عجزت الحكومات السابقة عن تنفيذه بسبب الافتقار إلى المهمات اللازمة لوصل مصر بالسودان بالقطار .

وسيكون من جراء تنفيذ مشروع هذا الخط الذى يبلغ طوله ٣٥٠ ك. م. أن يقطع المسافر المسافة بين أسوان ووادى حلفا فى ثمان ساعات بدلا من أربعين ساعة بالباخرة فى النيل ، كما يكون فى وسع السودان أن يتبادل التجارة مع مصر دون حاجة ما إلى تصديرها بحرا عن طريق بور سودان .

وقد سبق لمصلحة السكك الحديدية أن مدت ثلاثين كيلو مترا من هذا الخط فى مدى أربع سنوات ثم وقف العمل بسبب الحاجة إلى أدوات ومهمات جديدة .

وظلت فكرة تنشيط التبادل التجارى والثقافى بين مصر وليبيا أملا مكبوتا يجيش فى صدور القائمين بالأمر فى كل من البلدين الشقيقين حيث وقفت الظروف والملابسات السياسية حائلا دون تحقيق هذه الرغبة .

وكان من الطبيعى ـ وقد اعترف باستقلال ليبيا وبزغ فجر العهد الجديد ـ أن يتجه التفكير إلى إخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ بحيث يغدو الأمل حقيقة واقعة ، وكان من أثر ذلك أن أوفدت حكومة مصر لجنة فنية لدراسة امتداد تشغيل خط الصحراء الغربية إلى طبرق وهى ميناء تقع على البحر الأبيض المتوسط وتبعد عن الحدود المصرية بحوالى المائة والخمسين كيلو مترا ، وكان لها أهمية بالغة فى الحرب العالمية الأخيرة .

وقد عاينت البعثة الفنية الجزء من الخط الحديدى الذى يقع داخل الحدود الليبية كما استعرضت ظروف ومقومات تشغيله على أساس اقتصادى وذلك باستخدام جرارات كهربائية تتناسب قوتها مع وطأة التشغيل والحمولة .

وقد سبق أن ركب هذا الخط من مواصلة سملا ، وهى المحطة التى تسبق مرسى مطروح مباشرة وتبعد عنها حوالى ١١ ك.م لغاية ميناء طبرق بمعرفة القوات البريطانية أثناء الحرب الأخيرة لخدمة الجيوش المقاتلة . ومن أجل ذلك روعى فى تخطيطه أن يكون بعيدا عن الساحل وفى بطن الوادى على قدر الإمكان لاعتبارات عسكرية . فلما وضعت الحرب أوزارها تسلمت الحكومة المصرية الجزء الذى يقع من هذا الخط فى أراضيها وداخل حدودها ويبلغ طوله ٢٥٢ ك.م. قدرت تكاليفه وما يتبعه من منشآت بمبلغ ٣٢٥٫٠٠٠ جنيه اتفق على أن يخصم منها ما هو مستحق للحكومة المصرية قبل الحكومة البريطانية من ديون .

وكان لصفة الاستعجال التى لابست تركيب هذا الخط وظروفه كخط حربى أن أغفلت بعض الاعتبارات الفنية فى تخطيطه ، وكان من جراء ذلك أن عانى الخط اعتبارات قاسية ومنحنيات حادة متلاصقة لاسيما فى مدخل ميناء طبرق وهى المحطة النهائية للخط المذكور .

ونظرا إلى أن العمران داخل حدود ليبيا يتركز على الساحل على امتداد الطريق الرئيسى الذى يعمل بين القطرين الشقيقين فإن هذا الخط سوف لا يخدم بوضعه القائم مناطق مأهولة ، إلا أنه سيكون من مزايا تشغيله بالجرارات الكهربائية بدلا من القاطرات البخارية توفير صهاريج المياه التى يستدعيها التشغيل الأخير لتموين القاطرات بالمياه وهى تستوعب جزءا كبيرا من حمولة القاطرات وتركيبها .

وسوف يساعد تشغيل هذا الخط على تسهيل نقل الأغنام والأبقار من داخلية ليبيا إلى مصر ، والقضاء على منافسة الأسواق الأجنبية والخارجية لمصر ، فضلا عن تسهيل نقل ما يفيض عن حاجة أى البلدين من حاصلات زراعية ومواد تموينية إلى الآخر .

وستقوم مصلحة السكك الحديدية بإعادة مد الخط الحديدى بين قنا وسفاجة على البحر الأحمر بتكاليف قدرت بخمسة ملايين ونصف مليون جنيه ، نظرا لما سيعود على البلاد عامة والصعيد بصفة خاصة من توطيد دعائم الاقتصاد والصناعة ويحقق هدفا من أهداف العهد الجديد فى زيادة الإنتاج وتصنيع البلاد .

وسوف تصبح منطقة سفاجة بفضل إنشاء هذا الخط منطقة تجارية وصناعية

وسياحية هامة ، علاوة على ازدهارها كمنطقة اصطياف جميلة يرتادها سكان الوجه القبلى بدلا من المشقات التى يتحملونها فى السفر إلى الثغور البعيدة عنهم فى شمال الدلتا . كما سيتيح المشروع سهولة نقل الحجاج من المنطقة ما بين أسوان وأسيوط إلى ميناء سفاجة بدلا من السويس ، كما يسهل نقل الحديد الخام الناتج من مناجم أسوان لتصديره إلى الخارج من ميناء سفاجة . وكذلك نقل مواد الوقود اللازمة للوجه القبلى التى تستورد إلى هذا الميناء من مناطق الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، والأسماك الواردة من مصائد البحر الأحمر ، والكبريت الخام الموجود بالمناطق جنوبى القصير والذى يمكن نقله إلى سفاجة على المراكب الشراعية لاستخدامه فى صناعة الكبريت وحامض الكبريتيك والسوبر فوسفات . ونقل الأغنام المستوردة من بلاد العرب والقطن المصدر إلى بلاد الشرق الأوسط .

وسوف يسهم هذا الخط مساهمة فعالة فى تسهيل الأبحاث الجيولوجية وعمليات البحث عن المعادن فى الصحراء الشرقية ، كما يمكن إنشاء صناعة السوبر فوسفات الناتجة من منطقة سفاجة فى مدينة قنا والاستفادة بجزء كبير من طاقة الكهرباء من خزان أسوان فى تعمير هذه المنطقة الواسعة ورفع مستوى المعيشة بين سكانها ، وتخفيف الضغط التجارى الواقع على ميناء السويس .

أنابيب البترول من السويس :

تبلغ كميات المازوت التى تنقل من السويس إلى داخل البلاد عبر القاهرة نحو ١٫٧٧٣٫٠٠٠ طن ، ويستهلك من هذه الكمية فى الإسكندرية وغرب الدلتا ٢١٢٫٠٠٠ طن ، وتقوم قطارات السكك الحديدية وحدها بنقل نصف هذه الكمية ، كما يقوم بنقل النصف الباقى وسائل النقل الأخرى ومن بينها اللوريات والصنادل .

ولما كانت المسألة وهى على هذا النحو من خطر الشأن ولا ينبغى أن تترك بدون علاج كان من الطبيعى أن يدور التفكير فى مد خط أنابيب لنقل المازوت من السويس إلى القاهرة على أن ينقل بعد ذلك من العاصمة إلى نواحى البلاد المختلفة وبخاصة أن القاهرة تعد من أكبر المراكز التى تستهلك المازوت سواء فى القطارات أو فى المصانع المختلفة كمصانع الحرير الصناعى والاسمدة والصناعات الكيمائية والاسمنت والمخابز .

ويبلغ طول المسافة من السويس إلى القاهرة ١٣٠ ك . م . وطبيعة الارض فيها غير منسقة ، وتختلف منا سيبها بين مترين عند معامل التكرير ومرتفع يصل إلى ٢٤٠ مترا عند جبل عويبد ، أى على بعد ٤٥ ك . م . من السويس وسيكون من شأن هذا التباين العمل على إنشـــاء محطات للطلبات الدافعة فى الاماكن التى تتناسب مع هذه الارتفاعات إلى أن تصل إلى مســـتودعات التخزين التى ستقوم فى نهاية خط الانابيب عند عين شمس .

وقد قدرت تكاليف المشروع بأكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات . وسيكون من مزاياه استغناء السكك الحديدية عن استيراد صهاريج جديدة لنقل المازوت ، وتخفيض تكاليف صيانة وإصلاح الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس نتيجة للاستغناء عن سيارات اللورى التى تنقل الوقود ، ثم خفض أثمان مشتقات البترول ، إذ يبلغ نقل الطن الواحد من المازوت بالسيارات من السويس إلى القاهرة مائة قرش وبالصنادل ٧٥ قرشا ، وبالسكك الحديدية ١٣٤ قرشا ، أما أجر نقل الطن عن طريق الانابيب فسوف لايتعدى ٤٠ قرشا . وبذلك سيتحقق وفر سنوى لا يقل عن مليون و ٢٠٠ ألف جنيه سنويا . وسوف ينشأ فى احدى ضواحى القاهرة معمل للتكرير ، فيسهل بذلك على الهيئات والمرافق العامة التى تستخدم الانواع المكررة من البترول أن تحصل عليه من أقرب الموارد ، بدلا من الاعتماد على مايرد اليها من الســـويس . فى أنابيب قديمة عرضة للتلف .

محطات جديدة :

ويجرى العمل على اســـتبدال المحطات القديمة بأخرى جديدة تتمشى مع روح التجديد وانتشار العمران ، وقد انتهى العمل فعلا من تشييد محطات : الدمرداش ، منشية الصدر ، كوبرى القبة ، وحمامات القبة . كما يجرى العمل فى تشييد مبانى جديدة لمحطات : المحلة الكبرى ، كفر الشيخ ، وقنا .

ونظرا إلى أن بور سعيد من الموانىء الرئيســـية التى تستقبل أفواج السياح فقد اقتضى أن تقوم فى هذا الميناء محطة جديدة على نسق حديث وقد بدىء فعلا فى تشييد مبانى المحطة ومرافقها وأحواشها وتبلغ النفقات ربع مليون جنيه .

## القاطرات والورش :

تسهر مصلحة السكك الحديدية على راحة الجمهور ولا تألو جهدا فى إزالة أسباب ما قد يشكو منه . ففضلا عن تجديد عربات الركاب والعمل على نظافتها . فقد أعدت مركبات مكيفة للهواء للراغبين فيها ، كما قامت بتسيير عربات ديزل على خطى القاهرة ـ السويس ، والقاهرة ـ الفيوم ، فتحسنت بذلك حالة التشغيل وقل الوقت اللازم نتيجة لازدياد السرعة ونتج عن ذلك زيادة إقبال الجمهور على السفر بالقطار فى كلا الخطين مما دعا إلى التفكير فى زيادة الخدمة عليهما وانتهزت المصلحة الفرصة التى اتجهت بالاستغناء عن عربات القطار الخاص الذى كان يستعمله الملك السابق فحولت بعض هذه العربات إلى مركبات للاكل لاستكمال النقص فى عددها .

وتقدمت المصلحة إلى مجلس الانتاج القومى ليسهم فى إتمام جميع احتياجاتها فى السنوات القادمة من قاطرات ومركبات وقضبان ومهمات واعتمدت مبالغ ضخمة فى الميزانية القادمة لشراء قاطرات للركاب والبضائع ووحدات ديزل مزدوجة وعربات للركاب وأخرى للخضر والحيوانات وصهاريج مياه وثلاجات .

ولما كانت السكك الحديدية المصرية تعد من أقدم سكك حديد العالم ، فقد بدأت فى تسيير وحداتها معتمدة على ورش أنشئت فى غضون القرن الماضى ، وظلت هذه تتحمل أعباء العمل برغم تطور الزمن واطراد زيادة الوحدات دون أن تتناولها التعديلات التى يقتضيها هذا التطور ، ونظرا إلى أن الورش ظلت على هذا الوضع مما لا يجدى معها أى تعديل فقد ناءت بما تتحمل من أعباء واضطرت معها المصلحة الى التفكير الجدى فى انشاء ورش جديدة وتعديل بعضها بما يسد حاجة العمل .

ومن بين هذه الورش « أبى زعبل » المجهزة بأحدث الآلات ، وإقامة مدينة للعمال فيها لتهيئة سبل السكن للعمال ، واحتمال زيادة الانتاج بمقدار خمسين فى المائة ، والإفادة من الوقت الضائع الذى ينفقه العمال فى الذهاب والاياب من القاهرة إلى أبى زعبل ، فضلا عن توفير القاطرات والقطارات التى تستخدم يوميا فى نقل العمال إلى الورش واستخدامها لخدمة الجمهور .

وغنى عن البيان أن نشير إلى ماستحدثه هذه المدينة العمالية من حياة عمرانية فى هذه المنطقة ، قد تكون من إحدى الوسائل المفضية إلى انفراج أزمة المساكن .

وكان من جراء اشتداد حركة النقل على الخطوط الحديدية فى السنوات الأخيرة، أن تزايد عدد القاطرات البخارية فأصبحت الورش العتيقة الحالية المعروفة باسم «عنابر بولاق» غير كافية لاستيعاب العدد الكبير من الوحدات المتحركة المختلفة .

وفضلا عن ذلك فان الموضع الراهن لورش العنابر ووجودها فى حى مكتظ بالمبانى، آهل بالسكان، قليل المنافذ، دفع القائمين بالأمر إلى نقل الورش إلى مكان آخر تتوفر فيه اعتبارات لا مناص من مراعاتها وهى : السعة وإمكان توسيع جوانبها فى المستقبل، وروعى أن تكون الورش الجديدة على مقربة من القاهرة وضواحيها ليسهل سبل الوصول اليها للعاملين بها من العمال والموظفين على السواء .

وعلى هذا الأساس تم اختيار المكان الذى أنشئت فيه الورش الجديدة والتى أطلق عليها اسم «ورشة القاهرة» وهى تقع على مقربة من محطة وأحواش بضائع الفرز وترتبط بخط كوبرى الليمون .

وروعى فى تصميم ورشة القاهرة أن تكون وحدة مستقلة بعمالها وموظفيها وأن تكون قادرة على الاضطلاع بصيانة ٢٥٠ قاطرة يوميا . وإجراء «عمرة» خفيفة للقاطرات . وجهزت الورشة الجديدة بآلات للرفع، وأفران، وآلات خرط، ومستودعات أرضية للمازوت سعة عشرة آلاف طن، وجهاز حديث لم يسبق استعماله فى أية بقعة فى الشرق الأوسط، لغسيل القزانات بالماء الساخن، ومحطة هواء مضغوط، وشبكة مياه لتغذية القاطرات .

وأنشئت للعمال مستعمرة سكنية، ومدرسة لتعليمهم وتدريبهم حتى تساعدهم على القيام بمهام أعمالهم بطريقة مرضية وزيادة انتاجهم ورفع مستواهم الثقافى، وكذلك زودت المستعمرة بالحمامات، وغرفة للاسعاف الطبى، ومسجد، واستراحة للسائقين والوقادين، ومطعم، وقاعة للمطالعة، ومؤسسات اجتماعية وثقافية وصحية تتمشى مع سياسة التقدم التى هى طابع العهد الجديد .

وكانت الماكينات التى تنهض بالإنتاج موزعة على الورش المختلفة، بحيث كان إنتاجها لا يخضع لسياسة ثابتة إذ كان الإنتاج لا يتناسب مع طبيعة الاحتياجات فى مختلف الجهات، فضلا عن عدم انتظام توزيع هذا الانتاج . لذلك رئى توحيدا للعمل

جمع هذه الماكينات وتركيزها فى ورشة واحدة لتنظيم العمل بها بما يكفل صيانة العربات والوحدات بأنواعها بطريقة سريعة منظمة ، وتوفير كميات من قطع الغيار ، وتوزيعها ، وشرع فى استيراد الماكينات اللازمة لهذه الورش من أحدث طراز .

وقد أدرجت فى الميزانية الحالية المبالغ الكافية لانشاء « ورشة الانتاج ببولاق » وستحتل المكان الذى خلا فى الجزء الغربى من « العنابر » بعد نقل أقسام « وابورات مصر » إلى الورشة الجديدة .

وقد ظلت القاطرات تستخدم الفحم وقودا منذ أن جرى القطار لأول مرة . ولما كان البترول ومشتقاته يستخرج من مصر ، ونظرا لما كان يحيط استيراد الفحم من صعوبات فى غضون الحرب الأخيرة الأمر الذى كان يهدد بتوقف سير القطارات ، فقد استخدم المازوت وقودا باعتباره انتاجا محليا متوفرا وقامت الورش بتحويل أجهزة القاطرات من حريق الفحم إلى حريق المازوت .

وعلى ضوء التجارب التى أجريت منذ أن استخدم الديزل لأول مرة فى مصر فى عام ١٩٣٥ رئى فى الفترة الأخيرة زيادة الوحدات والمحركات التى من هذا النوع ، نظراً لقلة تكاليفها ، هذا إلى أن الديزل بأنواعها تستطيع أن تقطع مسافات شاسعة دون حاجة ما إلى استبدالها كالقاطرات مثلا . ولذلك توسعت المصلحة فى استيراد وحدات ديزل بأنواعها ، وإقامة ورشة خاصة بصيانة واصلاح مركباتها ، وأتاح لها العهد الجديد اعتماد المبالغ الجسيمة لتجهيز هذه الورشة بالالات والأوناش البخارية وأجهزة الرفع والخفض وتدريب العمال والصناع على كيفية صيانة هذا النوع من المركبات الخفيفة .

## الخدمة الطبية :

وفى السكك الحديدية قسم طبى يشرف على علاج الموظفين والعمال البالغ عددهم ثمانين الف شخص ، ويتولى الكشف على جميع المرشحين للوظائف ، كذلك العمال الذين يشغلون مراكز لها علاقة بحركة القطارات مرة فى كل ثلاث سنوات ، والتصريح بالأجازات المرضية وتقدير التعويض لمن يصاب من المستخدمين والعمال فى أثناء تأديتهم أعمالهم .

وقد افتتحت مصلحة السكك الحديدية منذ أشهر قلائل مستشفى خاصا بها فى شارع الجلاء ، يسع ٢٥٠ سريرا . وجهزته بأحدث المعدات وأجهزة الأشعة ، كما عززت عيادات الرمد والأمراض الجلدية والأسنان والأذن والأنف والحنجرة والأطفال بالأطباء لعلاج العمال وأطفالهم .

وفيما عدا هذا المستشفى الرئيسى فى القاهرة ، توجد مستشفيات أخرى فى طنطا والمنيا وأسيوط ، وجناح خاص فى مستشفى المواساة باسكندرية ، وجناح فى مستشفى الأمراض الصدرية فى العباسية ، وآخر فى مصحة الماظة .

# الطرق والكبارى

وإلى جانب السكك الحديدية تقوم الطرق الزراعية والصحراوية بدور عظيم فى ربط البلاد بعضها ببعض وتنمية الاقتصاد القومى وزيادة الثروة العامة ، فرصفت ألوف الأميال من الطرق وأنشئت وجددت عشرات الكبارى ، وأصبحت متصلة بعضها ببعض اتصالا وثيقا ، وتزايد تبعا لصلاحية هذه الطرق عدد السيارات التى تنقل الركاب والحاصلات والسلع والبضائع .

والشاهد أن السيارة وصلت إلى القرية قبل أن يصل الطريق المعبد اليها ، ومعنى هذا أن الزمن يسبقنا بمراحل ولا بد لنا حتى نصل إلى المستوى اللائق بنا أن يصبح لدينا فى غضون السنوات الخمس المقبلة ٣٥٫٠٠٠ كيلو مترا من الطرق الرئيسية بينما الموجود حاليا لا يتجاوز ١٧٫٠٠٠ ك . م. وهذا يستلزم انفاق ستة وثلاثين مليونا من الجنيهات.

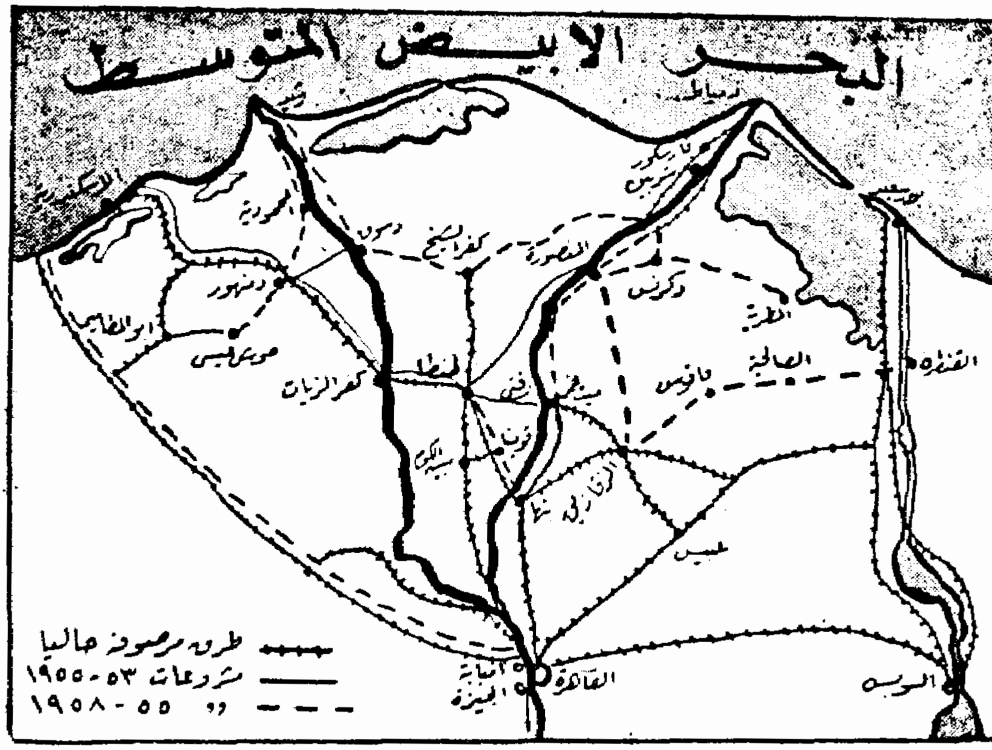
وبدأ مجلس الانتاج القومى فى دراسة شبكة الطرق ومعرفة عيوبها ووضع برنامج ثابت لها باعتبار أن الطرق من العوامل الحاسمة فى التقدم الزراعى والصناعى والتجارى إلى جانب تنمية الوعى الاجتماعى .

وقسمت مشروعات الطرق إلى ثلاث مراحل:

١ ـ المرحلة الأولى ويتم تنفيذها فى سنتين وتكاليفها حوالى ستة ملايين من الجنيهات لرصف ٦٢٢ ك.م. وتوسيع وتحسين ٣٨٨ ك.م. من الطرق الترابية .

٢ ـ المرحلة الثانية وتنتهى فى عام ١٩٥٨ وتتكلف ١١ مليونا من الجنيهات لرصف ٩٤٢ ك.م. وتوسيع وتحسين الف كيلو متر من الطرق الترابية .

٣ ـ المرحلة الثالثة وتنتهى فى عام ١٩٦٣ وتتكلف ١٣ مليونا من الجنيهات لاستكمال الشبكة العامة للطرق الرئيسية سواء الزراعية منها أو الصحراوية أو الأثرية ويشمل هذا المشروع عند إتمامه رصف وتوسيع ١٩١٥ ك.م. فى الوجهين البحرى والقبلى لتخفيف ضغط حركة المرور .




أما طرق المناطق الأثرية فطولها ٥١ ك.م. وستتكلف ربع مليون جنيه وستكون من أكبر المغريات للسياح على زيارة الأماكن الأثرية .

والطرق الصحراوية ستوصل إلى المناجم وتيسر الاتصال بالواحات وسواحل البحر الأحمر وطولها ١٧٥٠ ك.م. وستتكلف مليونين ونصف مليون جنيه .

ويشمل المشروع بالطبع تقوية الطرق الحالية لمواجهة الضغط ولا سيا فى الوجه البحرى وذلك باصلاح ٦٠٥ ك.م. من الطرق وجعلها ذات أربع حارات تحتمل السير السريع وتتكلف أربعة ملايين من الجنيهات وهى طرق : القاهرة ـ الاسكندرية عبر

الدلتا ، والقاهرة ـ الاسكندرية ـ الصحراوى . والقاهرة الاسماعيلية ـ بور سعيد .

وستتمام طرق حوضية لوصل القرى بعضها ببعض فى أقاصى الصعيد وهى القرى التى يعزلها الفيضان سنويا وستتكلف هذه المجموعة مليونين وأما تحسين الطرق المخصصة لسيارات النقل فى حدود مليونين أيضا .

وهناك أيضا مشروع رصف طريق يمتد بجوار النيل حتى مدينة أسوان ثم يتجه إلى البحر الأحمر ويسير على شاطئه إلى أن يصل إلى مدينة السويس ، كما سيتم إيصال طريق النيل بطريق البحر الأحمر بعدة طرق عرضية تمر بمناطق المناجم ومنابع الثروة المعدنية فى الصحراء الشرقية . ولا شك فى أن طريق القاهرة ـ أسوان ـ البحر الأحمر ـ السويس ، وطريق القاهرة ـ الاسكندرية سيسهلان إلى حد كبير الرحلات السياحية فى جميع أنحاء البلاد وسيجعلان من السياحة موردا رئيسيا من موارد الدولة .

وقد تم فعلا اعتماد شبكة الطرق الخاصة بالمرحلة الأولى بعد دراسة دقيقة وطبقا لاحتياجات البلاد ومطالبها . ووافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة عليا من أعضاء مجلس الإنتاج القومى وأساتذة كليات الهندسة ومدير مصلحة الطرق للإشراف على تنفيذ هذه المشروعات طبقا لأحدث المواصفات العلمية والفنية ولتسهيل جميع الإجراءات الخاصة بالتنفيذ وتذليل أية عقبات سواء من الناحية المالية أو الروتين الحكومى .

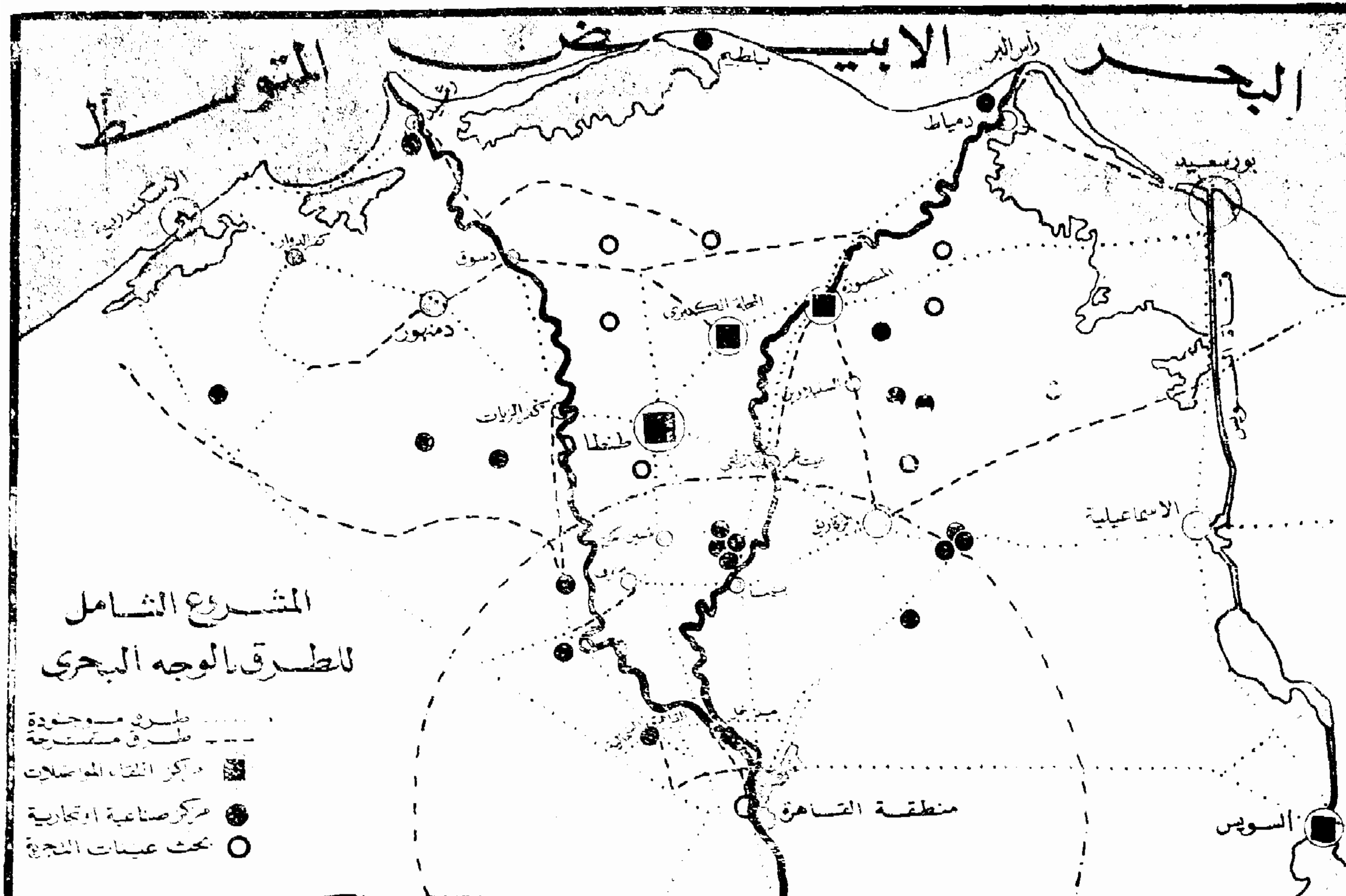
وقد أمكن تنفيذ المشروعات التالية :

١ ـ رصف الطريق من ابى المطامير الى حوش عيسى بطول ١٢ ك . م .
٢ ـ « « « دمنهور الى دسوق « ٢٠ ك . م .
٣ ـ « « « دمياط الى كفر سعد « ٢٠ ك . م .
٤ ـ « « « بنها الى ميت غمر « ٣٣ ك . م .
٥ ـ « « « أجا الى المنصورة « ١٧ ك . م .
٦ ـ « « « كوم اوشيم الى الفيوم « ٢٢ ك . م .
٧ ـ « كوم اوشيم ـ شكشوك بطول ٢٢,٥ كم . ومعسكرات العريش بطول ١٠ كم . وشرم الشيخ ـ الطول بطول ٢٠ كم . بير لحفن ـ الحسنة بطول ٧٠ كم . رفح ساحل البحر بطول ٥ كم . العريش ـ الميدان بطول ٢٢,٥ كم . تعديل وتقوية مطار

العريش . رصف طريق محاجر الطور بطول ٩ كم . توسيع الرصف بطريق ادفو - مرسى علم بطول ١٢٠ كم . رصف طريق مطار إنشاص بطول ٤ كم . طريق محطة سكة حديد ادفو - محطة ادفو الكهربائية بطول ٣٫٥ كم . طريق ابو عجيلة - المقضبة بطول ٤٫٥ كم . انشاء وصلات طرق وتوسيعات فى طريق المطار - الاقصر ، دمياط - رأس البر ، الطريق رقم ١٥١ الى الصواف ، الطريق رقم ١١٢ الى ابيار الحمراء . وصلة باقور . وصلة رملة الانجب . وصلة من نجع عويس الى دارود .

وهناك عدة مشروعات تم تحضيرها ويجرى العمل فى تنفيذها تدريجيا ومنها :

١ — توسيع طريق الزقازيق - فاقوس - الصالحية - القنطرة بطول ٨٥ كم .
٢ — « « « ميت غمر - اجا بطول ٢٦ كم .
٣ — « « « المنصورة - محلة انجاق بطول ٢١ كم .
٤ — « « « محلة انجاق - دكرنس بطول ١٣ كم .
٥ — « « « البدرشين - سقارة بطول ٧ كم .
٦ — « « « دسوق - كفر الشيخ بطول ٣٥ كم .
٧ — « ورصف طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعى بطول ١٦٠ كم .
٨ — « « « المسافة من الفشن إلى أطسا بطول ٧٨ كم .
٩ — « « « « « إلى قرقاص إلى ديروط بطول ٥٠ كم .
١٠ — « وتعديل طريق أسيوط - سوهاج بطول ١٠٠ كم .
١١ — « « « حوش عيسى - دمنهور بطول ٢٠ كم .
١٢ — « « « دمنهور - المحمودية - أدفينا بطول ٣٥ كم .
١٣ — « « « مطوبس - فوه - دسوق بطول ٢٧ كم .
١٤ — « « « المنصورة - دكرنس - المطرية بطول ٧٠ كم .
١٥ — « « « الأقصر - وادى الملوك بطول ١١ كم .
١٦ — رصف وتعديل طريق قنا - دندرة بطول ٦ كم .



البحر الابيض المتوسط
المشروع الشامل
للطرق الوجه البحري
طرق موجودة
طرق مقترحة
مراكز التقاء المواصلات
مركز صناعية وتجارية
الاسكندرية
دمنهور
دسوق
كفر الزيات
طنطا
المحلة الكبرى
المنصورة
دمياط
رأس البر
بورسعيد
الاسماعيلية
الزقازيق
السويس
منطقة القاهرة

وتم إنشاء وتجديد مجموعـــة من الـكبارى والقناطر منها : كوبرى أبو زعبل المتحرك ، وكوبرى مصرف دمشيت ، وكوبرى متحرك على ترعة الخندق الشرقى عند إيتاى البارود . وكبارى : مصرف سماتاى . والطهطاوية . ومجرور برعى . والمكاسر . والمرصفاوية . والدية . ومبنال . وسنورس . والروضـــة . واهناسيا الخضراء . السنطـــة .

ولا يزال العمل جاريا فى إنشـاء كبارى : سوهاج . المحمودية ، ترعة الخندق . ترعة الوادى عند أبى حماد . الرياح التوفيقى عند أجا . بحرمويس عند منيا القمح .

## الملاحة النهرية

يكون النيل شبكة من القنوات الملاحية تجرى فوقها مئات المراكب الشراعية والبخارية والصنادل التى تنقل آلاف الأطنان من حاصلات الوادى الزراعية والسلع إلى العواصم والمدن للاستهلاك المحلى .

وقد صدرت عدة قرارات وزارية بتعديل قانون الملاحة النهرية وآخر خاص بكيفية قياس المراكب الشراعية ، وثالث خاص بتحديد عدد أفراد الطاقم فى الوحدات المائية التى تعمل فى المياه الداخلية ، كما تقوم اللجان الفنية المختلفة بدراسة مشروعات لتحسين المياه فى النيل على مدار السنة تمهيداً لنقل انتاج مناجم الحديد وإنتاج مصنع السماد من منطقة أسوان إلى شمال الدلتا .

وقـد بدىء فعلا بتنفيذ المشروع الملاحى بين القاهرة والاسكندرية عن طريق البحيرة فترعة الخندق الشرقى فترعة المحمودية وهو المشروع الذى أخذت الحـكومات المـاضية تتعثر فى تنفيذه منذ عام ١٩٣٨ وأنفقت عليه الأموال الطائلة بدون اتمامه والاستفادة منه مما دعا إلى وضع الخطة لإتمامه قبل نهاية عام ١٩٥٥ حتى يمكن بوساطة نقـل المهمات والمواد المستوردة والمصدرة التى تستلزمها مشروعات الانتاج . وهكذا سيتاح لأكبر الوحدات الملاحية قطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى نحو أربعة أيام بدلا من خمسة عشر يوما فى خط صالح للملاحة على مدار السنة .

# التليفونات والتغرافات

ومنذ أن فصلت ميزانية التليفونات والتلغرافات ميزانية مصلحة السكك الحديدية وهى على تعمل تحسين الخدمة العامة والانتاج المستمر والنهوض إلى المستوى اللائق بجمهورية مصر الحديثة ، وتأمين الخدمات الحيوية للدولة وللصناعة والتجارة وتوفير الخطوط لراغبي الاشتراك وتعميم استعمال التليفونات فى جميع القرى والضواحى والأماكن النائية .

ويبلغ عدد التليفونات بالنسبة لعدد السكان ستة فى الألف ، وفى القاهرة وحدها ٢٥ تليفونا لكل ألف نسمة ، وفى الاسكندرية النسبة نفسها تقريباً .

وقد اطردت الزيادة فى المخابرات الخارجية بين المدن وبعضها نتيجة لانتعاش حركة التعامل فصارت ١٢٫٩٦٥٫٠٠٠ مكالمة فى سنة ١٩٥٣ بعد أن كانت ٨٫٧٥٦٫٦٩٨ مكالمة فى العام الذى سبقه ، أما التلغرافات الداخلية التجارية فبلغت ٢٫٩٦٥٫٠٠٠ بعد أن كانت ٢٫٦٤٤٫٧١٥ فى العام الذى سبقه .

والمشروعات التى تم انجازها فى عهد الثورة هى :افتتاح سنترال باب اللوق بسعة عشرة آلاف خط . وتحويل سنترال المعادى إلى النظام الاوتوماتيكى وزيادة خطوطه ، وتحويل سنترال حلوان إلى النظام الاوتوماتيكى وزيادة خطوطه ، وقد أمكن تلبية طلبات راغبى الاشتراك فى منطقة هذين السنترالين . افتتاح سنترال شبين الكوم الاوتوماتيكى وزيادة خطوطه. توسيع سنترالات : مصر الجديدة ، وبور سعيد والابراهيمية ، والرمل ، علاوة على التحسينات التى أدخلت فى السنترالات الاخرى وزيادة خطوطها وسعتها محلياً . وخطوط الترنك بين البلاد وبعضها وتحسين الخدمة التليفونية بوجه عام ، كما امتدت الخدمة التلفونية إلى كثير من الدول المجاورة مثل ليبيا وسورية والاردن .

ويجرى العمل فى إتمام مبنى سنترال مصر الجديدة الثانى ، سنترال طنطا الجديد ، والمحلة الكبرى ، ودمنهور ، علاوة على توسيع سنترال الإسكندرية الرئيسى ليتسع لأجهزة النداء الآلى بين القاهرة والاسكندرية التى ينتظر تشغيلها قريباً ، كما وصلت الاجهزة اللازمة لانشاء سنترال الترنك الجديد فى القاهرة ليحل محل السنترال المحلى ولتوسيع خطوطه .

ويجرى العمل الآن فى إنشاء سنترال الزمالك الاوتوماتيكى بسعة عشرة آلاف خط وتزويد سنترالات : باب اللوق ، الجيزة ، المعادى ، حلوان ، طنطا ، بألوف الخطوط وإنشاء سنترال أوتوماتيكى بدمياط بسعة الف خط .

وتم الحصول على قطعة أرض فى منطقة العباسيه ، وأخرى فى منطقة الأوبرا لإنشاء سنترالين يتسع كل منهما لعشرة آلاف خط .

أما الخدمة التلغرافية فقد أمكن إدخال التلغراف الكاتب العربى وتم تركيب ٤٨ آلة منها فى القاهرة والإسكندريه وطنطا والمنيا وأسيوط . عدا بعض آلات التلغراف الكاتب الافرنجية ، وينتظر وصول ٣٨ آلة أخرى ستركب فى كل من : سوهاج والاقصر وأسوان والمنصورة والزقازيق ، وبذلك ستتمكن المصلحة من التغلب على مشكلة قلة الايدى العاملة بها .

وسيشرع قريباً فى إدخال نظام تاجير هذه الآلات للشركات الكبرى والصحف وبيوت الأعمال بحيث ترسل الإشارات التلغرافية مكتوبة أوتوماتيكياً من مكانبها . وبهذه الوسيلة يمكن التغلب على صعوبة تأخير تسلم البرقيات بسبب البطء فى توزيع الإشارات البرقية .

وقد جدد مكتب التلغراف الرئيسى ونقل إلى الطابق الذى شيد خصيصاً لذلك فوق مبنى السنترال الاوتوماتيكى ، وينتظر إنشاء شبكة جديدة من خطوط التلغراف .

وشرع فى تنفيذ مشروع المحطة اللاسلكية التى ستحل محل محطة شركة ماركونى بعد انتهاء عقد امتيازها فى سنة ١٩٥٦ فوقع الاختيار على قطعة أرض مساحتها حوالى ألف فدان على طريق القاهرة ـ الاسكندرية الصحراوى لإقامة محطة للارسال اللاسلكى عليها . كما تم استلام قطعة أرض أخرى مساحتها ٢٣٠ فداناً بضاحية المعادى لإقامة محطة الاستقبال اللاسلكى لتقوم هاتان المحطتان بكافة الخدمات اللاسلكية للاعمال التجارية وللاتصال بالبلاد العربية خاصة والعالم الخارجى بصفة عامة . وقد قدرت تكاليف إنشاء المحطتين بمبلغ ١٫٦٥٠٫٠٠٠ جنيه ويقدر الاعتماد المرتبط به فى ميزانيته هذا العام بمبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .

# الموانىء والمنائر

قامت مصلحة الموانىء والمنائر بتنفيذ سلسلة من المشرعات الحيوية وفى طليعتها إنشاء مجموعة من أرصفة الركاب بميناء الإسكندرية بطول ١١٥٦ مترا ويتراوح عمق المياه أمامها بين عشرة أمتار واثنى عشر مترا ، وهى تقع أمام الأرصفة القديمة من رقم ١٥ إلى رقم ٢٦ . وتسمح الأرصفة الجديدة بتراكى سفن عابرات المحيط والسفن المتوسطة الطول وستنشأ بين هذه الأرصفة الجديدة والارصفة القديمة مجموعة من المخازن الكبيرة ومحطة بحرية لاستقبال السائحين والمسافرين ، وستجمع هذه المحطة جميع الإدارات التى ينقل بها الركاب كالتفتيش الجمركى وفحص جوازات السفر إلى غير ذلك من وسائل الراحة للمسافرين ، وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٦٦٠٠٠٠ جنيه .

وكذلك تم إنشاء أرصفة خاصة بالوحدات البحرية الحربية فى منطقة رأس التين وأرصفة للسماد بطول ٤٤٧٫٦٠ مترا وعمق المياه أمامها عشرة أمتار ، ورصيف بميناء بور توفيق بطول ٣٣٠ مترا وعمق المياه أمامه تسعة أمتار ، وحوض للبترول بميناء الاسكندرية بحيث يصير نقل البترول من الناقلات التى ترسو على رأس هذا الحوض بوساطة خراطيم مرنة إلى أنابيب ثابتة تصل إلى مستودعات البترول .

ويتم قريباً إقامة فنار فى رشيد ليحل محل الفنار القديم كذلك فنارى بور سعيد ورأس التين بدلا من الإضاءة بالكيروسين وسيصبح كل من الفنارين من أقوى المنائر فى حوض البحر الأبيض المتوسط اذ ستزيد قوة إضاءته إلى خمسة أمثال القوة الحالية بحيث يرسل قوة ضوئية قدرها مليونان وثلاثمائة الف شمعة ويمتد المدى الضوئى إلى سبعة وعشرين ميلا .

وقامت مصلحة السواحل بصنع أول لنش بخارى بسرعة ٥٥ كيلو فى الساعة ، وأعد هذا اللنش للسير فى المياه الضحلة وهىء للعمل فى مياه البحيرات حيث كانت قلة عمق المياه تحول دون اللنشات الحالية ومطاردة المهربين بها ، والبحث عن مخابىء المخدرات تحت سطح هذه المياه .

وقد وضع تصميم هذا اللنش مهندسون مصريون واشترك فى صنعه عمال فنيون ولم تستورد أية قطعة من محركه أو مروحته من الخارج ، وأطلق عليه اسم « ٢٣ يولية » .

# البريد

لعل مصلحة البريد وهى من أكبر مصالح الجمهورية اتصالا بالشعب وقربا منه بما تقتضيه رسالتها السامية قدقرنت مولدالجمهورية ببعث حديد نحو تحقيق أهم أهداف رسالتها كمرفق هام إذ اتسمت خطواتها فى هذا السبيل بطابع السرعة والاتقان فى حدود امكانياتها الماليه ويمكن الوقوف على مدى هذا التقدم بما يلى :

١ ــ عملت المصلحة على توسيع الشبكة البريدية وذلك عن طريق مد الجهاز البريدى الى كافة انحاء البلاد فأنشأت المكاتب الجديدة فى كل مكان امتدت إليه يد العمران او ازداد فيه ضغط السكان او تمت به الحركة الاقتصادية .

٢ ــ زادت من المكاتب القروية وتسللت خطوط الطوافة بين القرى والدساكر وجرت فيها مجرى الشرايين فى الجسم وأضحى كل مواطن فى أدنى الثغر إلى أقصى الصعيد يرى مع صدر النهار الخدمة البريدية تؤدى اليه حيث تكون قريبة منه وفى متناول يده وأصبحت الخدمة البريدية كشمس مصر تنفذ الى كل كوخ كما تلج أبواب كل قصر وهى بذلك مضرب المثل فيما امتاز به عهد الجمهورية من المساواة

٣ ــ استبدلت ـ فى بعض خطوط الطوافة ـ الدواب بالعربات ، وحسنت بذلك الخدمة البريدية فى هذه الناحية من حيث السرعة والأداء .

٤ ــ انشأت مكاتب بريدية نموذجية بالمطارات والفنادق الكبرى ووضعت لها النظم الخاصة بما يكفل للمسافرين والسائحين الوافدين الى هذا البلد خدمة سريعة متصلة ومكاتب للبريد فى المدن الجامعية وأدت بذلك أجل خدمة فى العهد الجديد إذ تقوم هذه المكاتب على خدمة طائفة كبيرة من أبناء الأمة . وكفت المصلحة شباب الجامعات ورجال العلم مشقة الانتقال الى مكاتب بعيدة عن مقرهم ورأت أن تنتقل هى اليهم لتقوم على خدمتهم وتؤدى رسالتها بين ظهرانيهم .

٥ ــ مضاعفة دورات التفريغ فى المدن الكبيرة وكذلك دورات التوزيع مما يتحقق معه وصول البريد وتوزيعه فى أقصر وقت .

٦ — التوسع فى وضع الصناديق البريدية فى كافة الأحياء التجارية والمزدحمة بالسكان وهى تراعى فى ذلك التيسير على الجمهور .

٧ — العمل على المزيد من العناية بتلبية طلبات هواة الطوابع والتجار وتخصيص عدد من الموظفين للقيام بهذه الخدمة .

٨ — إنشاء مكتب لتلقى شكاوى الجمهور — فى حدود التعليمات البريدية — وفحصها وتحرى أسبابها والعمل على الاستجابة إلى كل رغبة تبدو ويتضح صلاحها .

وقد أوصى المكتب الدائم للاتحاد البريدى العربى المنعقد فى عمان فى ١٩٥٤/٤/١ بإنشاء مدرسة بريد عربية يكون مقرها القاهرة على غرار مدرسة باريس البريدية ، وتوحيد المصطلحات البريدية بين البلاد العربية طبقاً لقرارات مؤتمر دمشق وتوصيات اليونسكو ، ودراسة مشروع يقضى بجعل الأكياس البريدية شائعة بين دول الكومنولث .

# الأشغال العامة

تسهم وزارة الأشغال بنصيب وافر فى المشروعات الحيوية التى تهدف إلى اتساع الرقعة المزرعة وتحسين خصوبة الأرض التى ضعف إنتاجها بغية زيادة غلتها لتنمية ثروة البلاد ورفع مستوى معيشة المواطنين .

وكانت ميزانية مشروعات الرى والصرف فى الأعوام التى سبقت الثورة مضغوطة إلى حد كبير بحيث كانت لاتتجاوز المليون ونصف مليون جنيه سنويا ، مما أدى إلى أن تلك المشروعات سارت بخطى وئيدة . إلا أن حكومة الشعب عنيت بناحية الانتاج فرصدت ملايين الجنيهات للانفاق منها على مشروعات الإصلاح .

ويتضح من مقارنة ميزانية الرى والصرف إلى أن ما صرف منها فى غضون سنوات ١٩٥٠/١٩٥١/١٩٥٢ بلغ ٣٫٥٥٧٫١٩٤ جنيها وهذا الرقم يوازى المبلغ الذى اعتمدفى ميزانيةسنة ١٩٥٣ إذبلغ ٣٫٤٠٦٫٠٧١جنيهاً ، موزعا على مشروعات : التوسع الزراعى ، وتنمية الإنتاج ، والأعمال الجديدة .

فقد اعتمد مبلغ ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه لتوسع الزراعى فى الوجه البحرى موزعا على ثلاث سنوات تنتهى فى يونيو عام ١٩٥٦ ، وتشمل المساحات التالية : ٦١٤٤٠ فدانا شرق الدلتا و ٣٩٤٣٠ فدانا بوسط الدلتا و ١٠٠٫٠٠٠ فدان فى غرب الدلتا .

وأعدت مشروعات لتحسين حال الأراضى الزراعية التى ضعف إنتاجها بسبب سوء ريها أوصرفها ، وذلك بغية زيادة غلتها والوصول بخصوبتها إلى درجة الكمال .

وتتناول تلك المشروعات أيضا ، إيجاد شبكة من المواصلات النهرية تربط أطراف البلاد بعضها بالآخر ، وتحسين الموجود منها ، وقد أخذ فى تنفيذ مشروع طريق الملاحة بين القاهرة والاسكندرية بوساطة رياح البحيرة ، والخندق الشرقى ، وترعة المحمودية ،

وكذلك طريق قناة طنطا الملاحية لتيسير النقل النهرى بين شبين الكوم وطنطا والدجـــون .

واعتمد لمشروعات الملاحة ٢١٣ر٩٢١ جنيها .

## الرى فى الصعيد :

قامت حكومة الشعب بإنشاء سلسلة مشروعات لرى بعض المناطق الصالحة للزراعة وتوزيعها على سكان منطقة النوبة وشملت هذه المشروعات مناطق الدكة والعلاقى وابريم وعنيبه وارمنا ، وتزويدها بمحطات الطلمبات العائمة وخطوط مواسير الطرد وانشاء مجار للرى المستديم .

وتم أيضاً تزويد مساحة ٤٠٠ فدان فى جزيرة بهريف فى أسوان ببيارة لتوزيع المياه على قناة الطرد الخاصة بالمحطة العائمة فى الجزيرة .

وقد كان من جراء حرمان منطقة نجع حمادى ومساحتها ١٥ الف فدان من مشروعات الصرف أن تأثرت أراضيها نتيجة لارتفاع مناسيب المياه الجوفية مما دعا إلى الاهتمام بتنفيذ مشروعات الصرف لها ، وتم فى هذا العام إنشاء محطة طلمبات صرف لهذه المنطقة عند بلدة أبى شوشة .

وكذلك رئى انشاء مصرف «النجمة» لصرف جزء من زمام هذه المنطقة مساحته ٣٠٠ فدان .

وفيما عدا هذا وذاك فانه يوجد فى منطقة نجع حمادى الصيفية مساحة مقدارها ٣٦ ألف فدان كانت تروى من النيل بوساطة محطتين للطلمبات ، وبالنسبة الى أنهما قديمتان وتداران بالبخار فقد تم استبدالها بإقامة محطة موحدة تدار بالديزل

وقد استقر الرأى على التوسع فى اقامة الآبار الارتوازية بحياض مديرية قنا ومساحتها ٢٥٠ الف فدان وتحويل الحياض بها الى الرى المستديم مساعدة لسكانها الذين يشيع بينهم سوء الحالة المالية والاجتماعية ، وقد شرع فى دق مواسير آبار المناطق التجريبية فى الأقصر وقوص ودشنا والجبلاو .

كما يجرى تحسين طرق الرى فى منطقة البياضية بالأقصر باعتماد أراضيها الزراعية على العمليات .

وشرع فى انشاء شبكة مصارف فى منطقة الخيام ومساحتها ٢٦٫٢٠٠ فدان وتحويلها من نظام الرى الحوضى الى نظام الرى المزدوج .

ويجرى العمل أيضا فى توسيع الترعة التى تغذى مركز أبنوب لسهولة تصميم نظام الرى المزدوج فى ١١ الف فدان .

وتسهيلا للمواصلات بين البلاد الواقعة على جانبى الترعة الابراهيمية . وتخفيفا لحركة المرور الثقيلة على قنطرة ديروط أنشىء كوبرى ملاحى جديد عند ديروط يفى بهذين الغرضين .

وبالنسبة لأن بلدة العدوة أصبحت مركزا إداريا هاما وتسهيلا للمواصلات بين البلاد الواقعه على جانبى بحر يوسف ، فقد شرع فى إنشاء كوبرى ملاحى جديد تجاه العدوة ، وسيكون معدا للمرور فى غضون العام القادم .

وبدأ العمل فى توسيع وتعميق مصرف المحيط الغربى بالمنيا الذى يصرف زمام ١٠٠ الف فدان . وهناك مشروع حيوى يجرى العمل فيه لربط مديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم بخط ملاحى عن طريق ترعة الجيزة وبحر يوسف ، وقد أنجز منه هذا العام انشاء ست كبارى ملاحية جديدة وما زال العمل مستمرا فى المشروع حيث قدر لانجازه عام ١٩٥٧ .

وقد أثار المنتفعون بنظام الرى المزدوج فى حياض غرب ترعة الجيزة الشكوى بسبب تأخير انحسار المياه عن هذه الأراضى عقب غمرها فى فيضان كل عام إلى ما بعد فوات الوقت المناسب للزراعات الشتوية ، فتقرر تحويل هذه الحياض إلى نظام الرى الصيفى المستديم لزيادة غلة الأراضى وتحسين انتاجها .

ولما كان مصرف المحيط هو الشريان الرئيسى لصرف أراضى مديرية بنى سويف والجيزة ، ونظرا لما تبين من أن جزءا من هذا المصرف معرض للاطماء السريع بسبب طبيعة التربة وارتفاع الأتربة المشونة على جانبيه لذلك رئى تنفيذ مشروع لتحسين حالة الصرف على هذا المصرف بتعديل المجرى وكسو جسوره تمهيدا لتعميقه وتوسيعه بالكراكات .

وقد تمت جميع مباحث المشروعات اللازمة للتوسع الزراعى فى مساحة قدرها عشرة آلاف فدان بالفيوم ، منها ستة آلاف بمنطقة قوته ، وأربعة آلاف فى كوم أوشيم فضلا عن ٢٥٠٠ فدان من أراضى مصلحة الأملاك مقترح توسيعها لامداد منطقة قوته بمياه الرى المستديم ، وقام مجلس الانتاج بابرام الاتفاقية اللازمة مع خبراء النقطة الرابعة لإعداد هذه الأراضى بمشروع يهدف إلى تعمير هذه المناطق وتزويدها بالمرافق الحيوية وتشييد قرى نموذجية .

# الرى المصرى بالسودان

تسير سياسة التفتيش العام للرى المصرى بالسودان فى عهد الثورة على دراسة حالة النمو والإكثار من الأبحاث الفنية المتعلقة بمشروعات التخزين وتجهيز ما يلزم لها من وسائل النقل البرى والبحرى وصيانتهما والإشراف على ملء وتفريغ خزانى جبل الأولياء وسنار طبقا للاحتياجات المائية اللازمة لمصر . كما أنها تهدف إلى توثيق روابط الأخوة والصداقة مع أبناء السودان للسير بالبلدين فى طريق الإصلاح والنهوض بهما فى طريق الحضارة .

لذلك قامت ست بعثات مساحية تتكون كل منها من مساعد مدير أعمال والعدد اللازم من المهندسين لإجراء المباحث الهندسية اللازمة على نهر النيل وفروعه فى منطقة تفتيش رى أعالى النيل الأبيض كما أنه تم البدء فى إقامة محطات اللاسلكى بمواقع مختلفة لسهولة الاتصال ويجرى أيضا بناء مساكن جديدة وتوسيع الاستراحات الحالية وتعزيز الورش لكى تفى بغرض تصليح وانشاء وحدات الرى الملاحية .

وفضلا عن ذلك ستقوم بعثة مساحية لدراسة منطقة نهر عطبرة واختيار أنسب المواقع لإقامة مشروع تخزين عليه كما وأن الأعمال التى بدىء بها جار العمل فيها بهمة ونشاط ومنظور الانتهاء من بعضها إلى آخر يوليو ١٩٥٤ .

وتقوم ورش ترسانة محرم بك بانشاءات واصلاحات شاملة للوحدات البحرية بجميع أجزائها اللازمة لأبحاث وأعمال الرى المصرى بالسودان شماله وجنوبه ، وتقوم بانجاز ما يطلب منها للمصالح المصرية بالخرطوم ، ويقوم القسم المدنى بها بجميع ما يلزم لأعمال

المستعمرة من الموظفين والعمال من مبانى وصيانة الشوارع والحدائق وعملية تغذية المنازل بمياه الشرب والحدائق بمياه الرى .

وقد تم اصلاح عدة وحدات بحرية وصنادل للسكن والشحن ومبنى ومنزل للاسلكى ومنازل لسكنى العمال .

# رى الصحارى

قام تفتيش رى الصحارى بسلسلة أعمال عظيمة الأهمية لزيادة الرقعة الزراعية لتوفير المواد الغذائية للمواطنين ورفع مستوى المعيشة لهم . وقد تمت المباحث على أساس استخدام مصادر المياه أيا كان نوعها أو مكانها للتوسع الزراعى فى الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء والصحراء الغربية .

## الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء :

تركت مياه الفيضان الغزيرة مدة طويلة من الزمن تنساب على مر السنين فى البحر الأبيض المتوسط دون التفكير فى استخدامها ، كما تركت مياه المصارف الزائدة تصب أيضاً فى البحر ، ولذلك كان أول ما فكر فيه التفتيش العام لرى الصحارى هو الاستفادة من هذه المياه فى زيادة الرقعة الزراعية للأراضى الصحراوية القريبة من الوادى وتنحصر هذه المشروعات فيما يلى :ــ

## مشروع رى وصرف واحة المنايف :

تقع هذه الواحة بالصحراء الشرقية جنوب غرب مدينة الاسماعيلية ، وعلى مسيرة ٧ كيلومترات منها ومساحتها حوالى ٨٠٠٠ فــدان معظمها أراض مستوية صالحة للزراعة ، وقد قام التفتيش بدراسة إمداد هذه الواحة بمياه الفيضان بشق ترعة تأخذ من ترعة الاسماعيلية بطول ١٣ كم . لريها حتى أول شهر أبريل ، وفى المدة من أبريل إلى آخر يوليو تروى هـذه المساحة من مصرف المحسمة بإقامة محطات طلمبات لرفع المياه إلى الترعة المقترحة بتكاليف ١٥٠٠٠٠ جنيه تقريباً .

## مشروع رى الأراضى الصحراوية غرب ترعة بور سعيد :

تبلغ هذه المساحة ٦٠٠٠ فـــدان محصورة بين ترعة بور سعيد وقنال السويس ويقوم المشروع على أساس رى هذه الأراضى نيليا بمياه الفيضان من الترعة التى تسلمتها الحكومة من شركة قناة السويس وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٧٠٠٠٠ جنيه تقريباً .

## مشروع شرق قنـــال السويس :

هذا المشروع معد لإصلاح وتعمير ٥٠٠٠٠ فدان من الأراضى الواقعة شرق قنال السويس لإسكان لاجئى فلسطين الذين تركوا ديارهم وأموالهم تحت ظروف قاسية ، وتكاليف هذا المشروع ٥ مليون جنيه تقريباً لحساب هيئة إغاثة اللاجئين .

## المياه الجوفـــية :

بدىء بعمل مباحث واسعة للمياه الجوفية بالصحراء الشرقية وشبه سيناء وذلك فى المناطق الآتية : ـ

### (أ) منطقة ساحل البحر الأبيض من العريش إلى رفح :

ثبت أن هـذه المنطقة من أغنى المناطق بالمياه الجوفية القريبة من سطح الأرض وسيتم الاستفادة من هذه الميـاه لرى مساحة حوالى ١٠٠٠ فـدان وذلك بإنشاء الآبار اللازمة وإقامة الماكينات عليها .

### (ب) منطقة وسـط سيناء :

ظهر من المباحث أن الميـاه الجوفية بهذه المنطقة تقع على أعماق بعيدة وليس فى الإمكان التوسع الزراعى فيها بتكاليف معتدلة ، وذلك سيقصر الآن على تطهير العيون ومنع الفاقد من مياهها كعين الجديرات ، وتوجيه استغلال المياه المستخرجة منها استغلالا اقتصاديا ، وذلك بعمل المساقى البنائية . وتبلغ المساحة المترتبة عليها حوالى ١٠٠ فدان منزرع بها نخيل وزيتون وفواكه

(ج) منطقة جنوب سيناء ومنطقة الطور :

سيقوم التفتيش بإقامة وحدة ميكانيكية لاستخراج مياه الرشح القريبة من سطح الأرض لغرض التوسع الزراعى بهذه المنطقة ولتوفير الخضر للسكان .

(د) منطقة الصحراء الشرقية ، وساحل البحر الأحمر :

اتجه التفكير فى هذا العهد بأن يقوم التفتيش بإعداد مباحث واسعة لزيادة موارد المياه بهذه المنطقة ، وذلك بحصر ودراسة الآبار المنتشرة لرى وادي اللقيطة التى تبعد عن قنا حوالى ٥٠ كيلو مترا على طريق قنا ـ القصير . وتبلغ المساحة الجارى استصلاحها بصفة مبدئية ألف فدان تزاد مستقبلا إلى ٣٠٫٠٠٠ فدان تقريباً .

مياه الأمطار والسيول :

إن حظ منطقة الصحراء الشرقية قليل من جهة الأمطار ولذلك فان المشروعات تنحصر فى تحسين استغلال المياه التى تحجز أمام سد الروافعة استغلالا اقتصاديا ، وذلك بتبطين الترعة الآخذه منه تقليلا للمياه الفاقدة بسبب التسرب .

الصحراء الغربية :ـ

فكر القائمون فى استغلال الأراضى الصحراوية المتاخمة للوادى والصالحة للتوسع الزراعى فى استخدام مياه النيل نفسه فى المناطق الآتية :ـ

أ ـ مديرية التحرير :

بدىء فى استصلاح ١٠٠٠٠ فدان تقريبا تتاخم مديرية البحيرة من الغرب وتم حفر ترعة تأخذ المياه من رياح البحيرة لامداد هذه المساحة بالمياه المتوفرة من التخزين.

مشروع البوصيلى :

تقع أراضى هذه الصحراء التى تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ فدان تقريبا غرب بلدة رشيد وتجاور البحر الابيض ، وقد تم انشاء ترعة تأخذ من ترعة الرشيدية عند بلدة الجدية

لرى مساحة ٤٠٠٠ فدان ، وتجرى دراسة التوسع فى هذا المشروع لاستصلاح المساحة جميعها .

## المياه الجوفيه :

تمتاز الصحراء الغربية بوفرة المياه الجوفية ، وقد كان استغلال هذه المياه فى العهود الماضية فى أضيق الحدود ، حتى قام التفتيش فى العهد الحاضر بإعداد المباحث والدراسات الوافية للمياه الجوفية فى المناطق الآتيه : ـ

### أ ـ الواحات الداخله والخارجه :

حفر بئر بالداخلة وآخر بالخارجة وذلك لرى ١٠٠٠ فدان تقريبا الا انه نظرا لأن عملية الحفر بالأساليب الجارى العمل بها حاليا تسير ببطء علاوة على أن المواسير التى توضع فى الآبار تتآكل بفضل الغازات والاملاح الموجودة بالمياه الجوفية مما ترتب عليه نقص فى تصرفات الآبار وطمسها ونظرا لأن عدد السكان يربو على ٣٤٠٠٠ نسمة لا عمل لهم سوى الزراعة . والاراضى المنزرعه حوالى ١٦٠٠٠ فدان أى أن الفرد الواحد يخصه ٠,٤٧ من الفدان فقد اتجه التفكير نحو رفع مستوى معيشة السكان بزيادة الرقعة الزراعية وذلك بالإكثار من إنشاء الآبار . لهذا قام التفتيش بانشاء عشرين بئرا بطريقة الحفر الدائرى وطرحت العملية فى مناقصة دولية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٤ لرى ١٠٠٠٠ فدان وبذا يكون نصيب الفرد الواحد بعد تنفيذ هذه العملية حوالى ٠,٧٦ من الفدان وهذه العملية ستكون نواة لتعمير المنطقة واستغلالها استغلالا حسنا .

### ب ـ واحة سيوه :

تنتشر بهذه الواحة العيون التى تتدفق منها المياه بغزارة ، ولكن استغلال هذه المياه كان متروكا فى العهود الماضية للسكان دون توجيه أو إرشاد . فقام التفتيش بتنظيم استغلال هذه المياه بعمل المساقى والمصارف اللازمة وبناء العيون لمساحة قدرها ٥٥٠ فدانا وتجرى دراسة وتجهيز مشروع استغلال باقى المساحة القابلة للاصلاح وتقدر بستة آلاف فدان .

ج) وادى النطرون :

تم إنشاء الخنادق اللازمه لرى ٢٠٠ فدان ، ويمتاز هذا الوادى بقرب مياه الرشح من سطح الارض ، وتدرس الآن إمكانيات المياه الجوفية لإنشاء آبار عميقة لري الأراضى المرتفعة الموجودة بمساحات شاسعه فى هذا الوادى .



المياه تتدفق من عيون سيوه



منطقة زراعة الزيتون بسيوه

إن مشروعات التوسع الزراعى بالوجه البحرى ، خاصة بصرف مناطق الدشودى ( جنوب الاسكندريه ) والقلعة ( بالقرب من الاسكندرية ) وسحب مياه مصرف أدكو لطردها فى ترعة المحمودية للرى ( شمال دمنهور ) وصرف شرق المنوفية ( غرب زفتى ) وسحب مياه الصرف بمنطقة حانوت لطردها إلى ترعة حانوت للرى ( بمركز كفر صقر ) وسحب مياه المصارف بمنطقة الوادى وطردها إلى ترعة الوادى للرى ( شرق الزقازيق ) .

وتجرى دراسة عطاءات عملية انشاء محطة الطلمبات الكهربائية للدشودى والقلعة وأدكو وشرق المنوفيه وحانوت الوادى تمهيداً لإصدار الأمر بتنفيذها .

وقد طرحت عملية إنشاء الخطوط الكهربائية مع محطات التفريغ الكهربائية ذات الضغط العالى ( ٦٦٠٠٠ فولت ) لتغذية محطات الطلمبات الكهربائية على أن تنفذ قبل نهاية عام ١٩٥٤ وتقدر تكاليف محطات الطلمبات والخطوط مع محطات التفريغ الكهربائية بمبلغ ٢٫٥ مليون جنيه .

٢ — المشروعات الجديدة لصرف الأراضى الزراعية بالوجه البحرى :

تم إنشاء محطات الطلمبات الكهربائية للقصبى وصفط وبحر البقر ومصرف رقم ٨ وزغلول وهى خاصة بصرف مناطق القصبى ( شمال مديرية الشرقية ) وصفط ( بمديرية الشرقية ) وبحر البقر ( جنوب شرق المنوفية ) ومصرف رقم ٨ ( شمال طنطا ) وزغلول ( على البر الأيمن أمام رشيد ) .



تعمير أراضى الصحراء الغربية فى فوكة

ويجرى إتمام الخطوط الكهربائية مع محطات التفريغ الكهربائية والمحطة الجديدة للمحولات الكهربائية ذات الضغط العالى ( ٦٦٠٠٠ فولت ) لتغذية محطات الطلمبات الكهربائية وينتظر إتمامها فى نهاية عام ١٩٥٤ .

وتقدر تكاليف محطات الطلمبات والخطوط مع محطات التفريغ الكهربائية والمحطة الجديدة للمحولات الكهربائية لمدينة المنصورة بمبلغ ٢٫٥ مليون جنيه مصرى .

٣ — محطة طلمبات العطف الكهربائية :

تم إنشاء محطة الطلمبات الكهربائية بالعطف للرى وهى تسحب المياه من النيل (فرع رشيد) لطردها إلى ترعة المحمودية للرى (شمال دمنهور) .

ومجموع قدرة تصرف وحدات هذه المحطة ٧٢ مترا مكعبا فى الثانية ، لذلك تعتبر أكبر محطة طلمبات فى مصر وتقدر تكاليفها مع لوازمها بمبلغ ٤ر٥ ملايين من الجنيهات .

٤ — مشروع محطة طلخا الكهربائية :

يجرى العمل فى إتمام محطة توليد الكهرباء بطلخا لامداد شبكة شمال الدلتا بالقوى الكهربائيه اللازمة لادارة محطات طلمبات الرى والصرف بالوجه البحرى ، وذلك لعدم كفاية محطات التوليد الحالية نظرا للتوسع الحالى فى أعمال الرى والصرف بالوجه البحرى ، والتوسع المضطرد فى استصلاح الأراضى بتلك المناطق .

وتبلغ قدرة هذه المحطة ٤٢٥٠٠ كيلوات وتقدر تكاليفها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، وينتظر إعداد المحطة للادارة فى بحر العام الحالى .

٥ — محطة طلمبات صرف تلا :

تم انشاء محطة طلمبات صرف تلا ويبلغ تصرفها ٣٢ م ٣ / ث لصرف منطقة غرب المنوفيه لزمام قدره ١٣٧,٠٠٠ فدان وتبلغ التكاليف النهائية للمشروع ٥٧٠ر٠٠٠ جنيه والمحطة معدة للادارة فى فيضان هذا العام .

٦ — محطة طلمبات الأميرية الكهربائية للرى:

تم إنشاء وادارة محطة طلمبات الأميرية الكهربائيه للرى ويبلغ تصرفها ٥ر٤ م٣/ث لرى زمام قدره ٦٠٠٠ فدان وتبلغ التكاليف النهائية لهذه المحطة ٨٥٠٠٠ جنيه .

٧ — محطة طلمبات أبو النجا الكهربائية للرى :

تشتمل هذه المحطة على ثلاث مجموعات طلمبات ، تصرف كل منها ٥ر٨ متر مكعب فى الثانيه على رفع استاتيكى قدره ٩ر٢ متر . وقد روعى فى عنبر الطلمبات أن يتسع

للوحتين إضافيتين وتبلغ مساحة الأراضى المترتبة على هذه المحطة بعد التوسيع حوالى ٦٧٠٠٠ فدان .

وسيصير تغذية هذه المحطة بالتيار الكهربائى من محطة شمال القاهرة .

وتبلغ التكاليف النهائية للمشروع ٤٠٠٠٠٠ جنيه كما ينتظر تشغيل المحطة فى يناير سنة ١٩٥٠ .

٨ — محطة كفر الشرفا للرى :

تم إنشاء هذه المحطة وتشمل وحدتين رئيسيتين للطلمبات ، تصرف كل منها حوالى ٦٠٠ لتر / ث والزمام المنتفع بها فى الوقت الحاضر حوالى ٧٠٠ فدان . وقد بلغت تكاليف الانشاء حوالى ٢٥٠٠٠ جنيه وقد أديرت وحدات المحطة فعلا وبدىء فى الانتفاع منها .



تعديل قناطر زفتى

٩ — كهربة منطقة نجع حمادى :

يشمل هذا المشروع ثلاثة أقسام رئيسيه بيانها كالآتى : —

أ ـ انشاء محطة توليد ديزل لتوليد الكهرباء تحتوى على أربع مجموعات توليد ديزل قوة كل منها ١٠٠٠ كيلووات لتشتغل بالتوازى مع محطة التربينات المائية الحالية .

ب ـ انشاء ثلاث محطات طلمبات كهربائية وهى :

١ ـ محطة طلمبات كهربائية للرى تحوى أربع مجموعات طلمبات تصرف كل منها ٧٫٥ متراً مكعباً فى الثانية على رفع استاتيكى قدره ٤٫٥٠ مترا . احداها بصفة احتياطى . وهذه المحطة ستعد لرى زمام قدره ٣٣٠٠٠ فدان .

٢ ـ محطة طلمبات كهربائية للرى بابى حماد تحوى أربع مجموعات طلمبات تصرف كل منها ٣٫٥٠ متراً مكعباً فى الثانية على رفع استاتيكى قدره ٣ متر ، احداها بصفة احتياطى وهذه المحطة ستعد لرى زمام قدره ١٦٠٠٠ فدان .

٣ ـ محطة طلمبات كهربائية للصرف بابى شوشه تحوى أربع مجموعات طلمبات تصرف كل منها ٣ متراً مكعباً فى الثانية على رفع استاتيكى قدره ٤٫٢ متر . وهذه المحطة ستعد لصرف أراضى منطقتى الدرب وأبو حماد .

جـ ـ إنشاء خط كهربائى مزدوج يشتغل على ضغط ٦٦٠٠٠ فولت لتغذية محطات الطلمبات الثلاثة من محطة توليد الكهرباء الديزل الجديدة، وكذلك من محطة التربينات المائية الحاليه :

وتبلغ التكاليف النهائية لهذا المشروع ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه .

١٠ ـ مشروع توسيع محطة أدفو الكهربائيه :

يشمل مشروع توسيع محطة ادفو الكهربائية توريد وتركيب تربينه رئيسية بخارية قوتها ٦٠٠٠ كيلووات وعدد ٢ تربينه بخارية مساعده قوة كل منها ٦٠٠ كيلووات . ورئى تنفيذ هذا المشروع نظرا لأن محطة ادفو الكهربائية الحالية أصبحت لا تكفى لسد احتياجات الرى والصرف المتزايدة بمنطقة الحياض المنعزلة .

١١ ـ التوسع الزراعى فى النوبة :

تم انشاء خمس محطات عائمة بمناطق الدكا والعلاقى وعنيبة وأومنا وأبريم بالنوبة كاملة بخطوط المواسير وملحقاتها ، وقد بلغت التكاليف حوالى ٩٠٠٫٠٠٠ جنيه والزمام المنتفع بهذه المحطات فى الوقت الحاضر هو حوالى خمسة آلاف فدان.

١٢ — مشروع رى السواحل والجزر بمديرية أسوان :

تم إنشاء ثلاث محطات عائمة بمناطق قصيرة ومنيحه والصبة كاملة بخطوط المواسير والأبراج وملحقاتها بلغت التكاليف حوالى ٧٠٫٠٠٠ جنيه والزمام المنتفع بهذه المحطات يبلغ فى الوقت الحاضر حوالى ألف فدان .

# المبانى

تقوم مصلحة المبانى مقام المهندس للمالك ، وهو الحكومة . فيضع فنه وتجاربه تحت تصرفه واضعا نصب عينيه أن تتفق تصميماته مع أحدث النظم والأساليب التى وصل إليها الفكر البشرى فى البلاد الراقية متمشيا مع ما يناسب مصر من الوجهات الاجتماعية والحيوية ومواد البناء الطبيعية المحلية أو المستحدثة ، وتقوم مصلحة المبانى بتصميم وإنشاء المرافق الحكومية المختلفة من مستشفيات ومدارس وجامعات ومحاكم . . . الخ .

ومن الأعمال البارزة التى تمت فى العهد الجديد

أولا — المساهمة الفعلية فى حل أزمة المدارس والأمكنة اللازمة للطلبة ، وذلك بتحضير وتجهيز التصميمات والمقايسات الخاصة بمدارس مؤسسة أبنية التعليم وتنفيذها فى مختلف أنحاء الجمهورية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب .

ثانيا — إلى أن تتم مدارس مؤسسة أبنية التعليم ، قامت المصلحة فعلا ـ كإجراء سريع وقتى لحل أزمة الأمكنة بالمدارس ـ بإنشاء حوالى ١٠٠٠ فصل جديد فى مختلف المدارس فى فترة ثلاثة أشهر وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلبة .

ثالثا — إنشاء الكليات المختلفة لجامعات القاهرة وهليوبوليس والاسكندرية . ومن أفخم مبانيها : مبنى اعدادى كلية الهندسة وورشها ، وكذلك مبنى إدارة الجامعة بالاسكندرية وتعد من أروع وأجمل المبانى فى الشرق بل ومن أعظمها فى العالم .

وكذلك مستشفى الولادة التعليمى بالشاطبى ، وهو من الأمثلة الرائعة لأكبر مستشفيات الولادة فى العالم ، والمستشفى الأميرى الجديد بالاسكندرية ، وهو طراز

فريد فى الهندسة المعمارية ، فضلا عن تزويد غرف العمليات بأحدث طرق الإنارة وتكييف الهواء مع مراعاة الراحة التامة للمرضى . وبالمثل المستشفى التعليمى لكلية الطب بالعباسية بالقاهرة فهو على أحدث طراز للمستشفيات التعليمية وأفخمها ، كما قامت المصلحة بدراسة مشروعات كاملة لانشاء جامعة هليوبوليس على أرض الرصدخانة وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالى ١١ مليون جنيه فضلا عن دراسات مشروعات ابتدائية لجامعة أسيوط .

رابعا — تشييد مبنى دار سك النقود على أحدث طراز ، وهى أول دار للسك فى الشرق ومن أفخمها فى العالم ، وكذلك تقوم المصلحة بإنشاء أحدث مبنى للخزانة العامة للدولة ، وقد روعى فى المبنيين المذكورين أحدث الطرق للمحافظة على النقود والمستندات الهامة .

خامسا — لم يقتصر عمل المصلحة على نشاطها فى محيط الأعمال الحكومية المنوطة بها ، بل أسهمت فى تنفيذ سياسة العهد الجديد بالانشاء والتعمير وتيسير سبل العيش للطبقات الكادحة ، بأن وضعت تصميما خاصا لأحدث النماذج الثلاثة للمساكن الشعبية التى وقع الاختيار عليها ، وكان إقبال الجمهور على هذه النماذج بما يزيد عن ٩٠ ٪ من الطلبات التى تقدمت لوزارة الشئون الاجتماعية . ثم أعدت مصلحة المبانى بعد ذلك طائفة من الرسومات التنفيذية والانشائية ، وكذلك المقايسات لنماذج المساكن الشعبية جميعها .

# المرافق العامة

تنهض وزارة الشئون البلدية والقروية فى الدولة بأهم المرافق الحيوية التى لا تستقيم الحياة فى المدن وفى الريف بدونها . وإذا كانت البلديات قد استطاعت فى الماضى أن تنهض ببعض المرافق العامة كمياه الشرب والانارة ورصف الشوارع وتنسيقها ومد المجارى والسهر على النظافة العامة التى تقى المواطنين شرور الأمراض والأوبئة ، فضلا عن وسائل الترفيه بإنشاء المتنزهات والساحات ، فليس من شك فى أن الريف وقراه قد لقى من عناية رجال العهد الحاضر أقصى اهتمام ، كما ألقى على عاتق وزارة الشئون البلدية والقروية عبئاً ثقيلا يأتى فى قمة الاعباء التى تنهض بها الوزارات الأخرى ، بحيث أن الحياة فى الريف ستكون سهلة هينة ومغرية حتى تعمر القرى ولا يعود الفلاحون كبارهم وصغارهم يهجرونها إلى المدن .

وقد قامت الوزارة فى غضون العام المنصرم بطرح سلسلة مشروعات فى المناقصات العامة بلغت قيمتها زهاء ١٫٧١٠٫٠٠٠ جنيه ، وإعداد مشروعات أخرى تفوق قيمتها المليونى جنيه .

وتنقسم الأعمال التى تم التعاقد عليها إلى : أعمال لمشروعات مياه الشرب ، وأعمال ميكانيكية وكهربائية ، ورصف الطرق ، وإنشاء مبانى مختلفة . وذلك بالإضافة إلى أعمال تخطيط المدن وامتداد العمران ، منها تخطيط وإنشاء مصيف نموذجى فى مرسى مطروح ، نقل الحظائر والاسطبلات من منطقة المناخين فى بور سعيد إلى منطقة مستجدة ، وإعداد تخطيط عام لمدينة ادكو ، وإقامة مدينة جديدة بناحية الزرقا .

وإلى جانب هـــذه المشروعات العمرانية تقوم مصلحة المجارى الرئيسية بإعداد مشروعات تعميم المجارى فى المدن وتسليمها إلى البلديات لإدارتها وصيانتها ... ويبلغ

سكان المدن التى بها مجارى ستة ملايين نسمة أى ما يقرب من ٢٠ ٪ من السكان ، وهناك بلاد بها عمليات مياه عدد سكانها حوالى مليون ونصف مليون نسمة وفى حاجة إلى مشروعات مجارى تقدر بعشرة ملايين من الجنيهات .

وقد بلغت قيمة الاعتمادات التى صرفت خلال العام الحالى على مشروعات المجارى ٣٠٨٧٨٤ جنيها موزعة على ثمانى مدن ، كما تجهز مواصفات لمشروعات المرافق .

## الكهرباء والغاز

قبل عام ١٩٤٠ كان امتياز مرفق الكهرباء بمدينة القاهرة فى يد شركة أجنبية وبمجرد أن تسلمته « إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة » نشطت إلى استكمال نواحى النقص العديدة التى كانت موجودة سواء فى محطات التوليد أو الشبكة الكهربائية ، وكانت أوجه النقص تتناول عدة نواحى : أهمها قصر قوة المحطة المولدة وعدم كفايتها لحاجة المدينة خصوصاً بعد التوسع العظيم فى المبانى فى أعقاب الحرب الأخيرة وارتفاع الوعى الاجتماعى للشعب باستعمال الكهرباء ، وهذا ظاهر فى اقبال الجمهور على استخدام الاضاءة بالكهرباء والأجهزة الكهربائية العديدة ، كما أن الحركة الصناعية نشطت إلى حد كبير وخصوصاً فى العهد الأخير وشجعت أصحاب رءوس الأموال على الاشتغال بالصناعة .

وكانت الشركة باعتبارها شركة استغلالية لا يهمها سوى الحصول على أكبر قدر من الأرباح ، فلم تعن بتجديد شبكة الكابلات للتوزيع داخل المدينة أو لتكبيرها بما يتناسب مع هذا الاتساع ، مما كان يشعر به جميع السكان من انخفاض الضغط فى أكثر نواحى العاصمة .

ولم يقتصر العيب على هذه النواحى فقط ، بل هناك عيب آخر له أهميته البالغة إذ أن الذبذبة التى كان يوزع عليها التيار ( ٤٠ ذبذبة فى الثانية ) لم يراع فيها ما هو متبع فى جميع أنحاء العالم تقريبا وهو ٥٠ ذبذبة فى الثانية . وهذا مما كان يكلف أصحاب الصناعات الحصول على أجهزة خاصة غير الأجهزة العالمية وبالتالى كان يكلفهم شراء أجهزتهم بأسعار خاصة تزيد على مثيلاتها فى باقى البلدان .

وكانت الشركة صاحبة امتياز الكهرباء تقصر نشاطها على مدينة القاهرة فى حدودها الضيقة ، ولكن الادارة مسايرة منها للعمران ومساعدة منها للصناعة ، جعلت حدود مدينة القاهره تمتد شمالا إلى أبى زعبل والقناطر الخيرية وجنوبا إلى حلوان حتى يمكن لجميع السكان والمصانع فى هذه المناطق التمتع بالكهرباء بصفة منظمة وبسعر معقول .

## محطات التوليد :

وقد بدىء باصلاح محطة السبتية وإدخال التعديلات والتحسينات الواجبة لتتمكن من القيام باعبائها .

كما أنشأت حكومة الشعب محطة شمال القاهرة على مرحلتين: الأولى بقدرة ٤٠٫٠٠٠ كيلو وات وتم افتتاحها فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٥٣ ، والمرحلة الثانية قدرتها ٦٠٫٠٠٠ كيلووات يجرى تركيبها وينتظر الانتهاء منها فى منتصف العام القادم .

ووجدت الادارة أن إقبال الجمهور على استعمال الكهرباء وكذلك كثرة المصانع التى أنشئت أخيرا أو ستنشأ فى القريب العاجل وخصوصاً المصانع الحربية تحتاج إلى قوة أكبر . . لذلك فكرت فى إنشاء محطة أخرى ، وجد أن أنسب مكان لها هو فى جنوب القاهرة شمال مدينة حلوان وستنشأ هذه المحطة على عدة مراحل . وستكون الأولى ذات قدرة تبلغ ١٢٠٫٠٠٠ كيلوات ، ووافق مجلس الإنتاج القومى على تنفيذها على أساس إعطاء هذا المشروع الأولوية بين مشروعات السنوات الخمس ، وينتظر إرساء العملية فى منتصف هذا العام وإدارة أول وحدة من المحطة فى خلال عامين ونصف عام ، أما المرحلة الثانية من المحطة وقدرتها ١٢٠٫٠٠٠ كيلوات فستنشأ حوالى عام ١٩٦٧ .

## الشبكة الكهربائية :

وبعد إنشاء هذه المحطات أصبحت المدينة تغذى من ثلاث جهات متفرقة مما يتعذر معه تضامن هذه المحطات فى حالة عجز أحداها عن القيام بأعبائها ، يضاف إلى ذلك ان محطة رابعة هى محطة جنوب القاهرة فى طريقها إلى الإنشاء . لذلك كله فكرت الادارة فى تركيب شبكة ذات ضغط عال لربط جميع هذه المحطات حتى يمكن تشغيلها على التوازى . وقد نفذ الجزء الخاص بالخطوط الهوائية لمنطقتى حلوان

وأبى زعبل فى منتصف عام ١٩٥٣ ، كما بدىء فى وضع شبكة الكابلات داخل مدينة القاهرة فى عام ١٩٥٣ وينتظر الانتهاء منها فى عام ١٩٥٥ بما فى ذلك محطات التحويل الفرعية التابعة لها .

وقد أتاح توصيل التيار إلى حلوان وأبى زعبل الفرصة للقيام بالمشروعات الآتية وقد تمت جميعها فى العهد الحاضر :

١ ــ محطة الإذاعة بأبى زعبل والقدرة المطلوبة لها ٢٥٠٠ ك . و .

٢ ــ مطار القاهرة الدولى « « له ٣٥٠٠ ك . و .

٣ ــ معسكر الهاكستب « « ٣٥٠٠ ك . و .

٤ ــ المصانع الحربية فى احدى الضواحى « « لها ٢٠٠٠ ك . و .

٥ ــ المصانع الحربية فى جهات أخرى « « « ٣٥٠٠٠ ك . و .

٦ ــ تغذية خط سكة حديد المعادى وحلوان بالتيار ، والقدرة المطلوبة حوالى ٦٠٠٠ ك . و .

وستغذى مدينة حلوان وما بها من مصانع أهلية بمجرد الانتهاء من بقية هذه المشروعات، أما فيما يتعلق بتوزيع الطاقة الكهربائية داخل المدينة فقد كانت الكابلات والمحولات بشبكة مدينة القاهرة عند انتهاء امتياز الشركة ، فى حالة بالغة السوء وأغلبها مضى على وضعه ٢٥ سنة ، علاوة على أنها كانت ذات قطاعات صغيرة لا تكفى الاحمال الموضوعة عليها مما كان يسبب انقطاع التيار وانخفاض الضوء فى بعض الأحيان . وتسير الإدارة الآن فى سبيل تغيير هذه الكابلات بأخرى جديدة تكفى للازدياد السريع فى احتياجات المدينة ، وكذلك انشاء أكشاك المحولات اللازمة لتحويل ضغط الـ ١٠٫٥٠٠ فولت إلى ضغط التوزيع وهو ٣٨٠ فولت (٣ أوجه) و ٢٢٠ فولت (وجه واحد) . وقد بلغت الكابلات الجديدة التى مدت ما بين يونيو وديسمبر سنة ١٩٥٣ ما طوله ٧٣٫٢٤١ ك م. على أن ماتقوم به الادارة الآن يختلف كثيراً عما كانت تقوم الشركة به سابقاً من حيث ازدياد المبانى الجديدة وضخامتها وتجمعها فى شوارع بالذات ، وقد كانت أكبر قدرة لأكشاك توزيع التيار المقامة فى الشوارع لا تزيد عن ٢٠٠ كيلوات بينما تقوم الادارة الآن بتركيب أكشاك مبانى بقدرة تزيد عن ٨٠٠ كيلووات وتبلغ القوة اللازمة لبعض العمارات حاليا أكثر من ٣٠٠ كيلووات وهو ما كان يكفى لعدة عمارات سابقاً .



الصاغ كمال الدين حسين وقائد الجناح عبد اللطيف بغدادى
وقائد الاسراب حسن ابراهيم

## التسهيلات للجمهور :

تمشيا مع الروح السائدة تسير الإدارة على مبدأ إعطاء كل مواطن حقه فى الحصول على التيار بأبسط الاجراءات ، فوضعت نظاما يكفل لكل مواطن الحصول على حقه بدون أى مجهود فى أسرع وقت .

وفى الفترة مابين يونيو وديسمبر سنة ١٩٥٣ تم توصيل ٣٨٥٢ توصيلة أرضية للعمارات الكبيرة والمنازل والمحال والورش الصناعية بخلاف التصليحات .

أما العدادات فكانت مثار أكبر اعتراض من جانب الجمهور بسبب تراكم الطلبات ولكن الموقف سار فى تحسن مستمر شهرا بعد شهر . فمثلا فى خلال أكتوبر سنة ١٩٥٣ قدم ٣٤٨٩ طلبا ولم يصرف سوى ٢١٦٥ عدادا ، بينما قدم فى خلال مارس ١٩٥٤ — ٢٥٤٥ طلبا ، وصرف ٢٣٧٦ عدادا وينتج عن هذا بالطبع استنفاد وإجابة كافة الطلبات القديمة .

أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت العدادات تصرف لطالبيها بمجرد طلبها وإتمام المعاينة ، وقد ركب من يونيو إلى ديسمبر سنة ١٩٥٣ — ٦٠٠ ١٧ عداد تقريبا .

وقد بلغ عدد المصابيح الكهربائية التى ركبت ٧٣١ وأطوال الكابلات التى مدت لهذا الغرض ٧٩٦ر٤٠ مترا .

ويتضح من الأرقام القليلة التالية مدى النهضة التى شملت مرفق الكهرباء بمدينة القاهرة فى المدة الأخيرة .

ا — عدد المشتركين عند استلام الادارة لمرفق الكهرباء ٤٠٠ر١٣ مشترك
عدد المشتركين حاليا ٩٠٠ر٢٦ »

ب — كمية الطاقة الكهربائية المباعة فى عام ١٩٤٩ ١٢١ مليون كيلوات ساعة
» » » » » ١٩٥٣ ١٧١ » » »

أى أن الطاقة الكهربائية المباعة قد زادت بمقدار ٤١ ٪ .

ج — أقصى حمل (قدرة كهربائية) لمدينة القاهرة فى عام ١٩٤٩ ٣٨٠٠٠ كيلوات ساعة
» » » » » حاليا ٦٣٠٠٠ » »

أى أن الحمل قد زاد بمقدار ٦٦ ٪ .

ولا تدخر الادارة وسعا فى دراسة احتياجات المدينة من الكهرباء — وهى عصب الحياة الحديثة — سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل ؛ ووضع المشروعات الشاملة التى تكفل استيفاء حاجات الصناعة والإنارة والخدمات المنزلية ، ثم تنفيذها فى حدود ما يتاح لها من المبالغ بالميزانية ، مستهدفة أن تضع على الدوام تحت تصرف سكان العاصمة ما يحتاجون اليه من القدرة الكهربائية فى مشروعاتهم الصناعية وسد حاجاتهم المعيشية.

## بلدية القاهرة

تقوم عاصمة جمهورية مصر على مساحة قدرها ثلاثون ألف فدان ويقطنها ثلاثة ملايين نسمة تقريبا يشغلون ٤٤٩ ر ١٢٩ مسكنا، ويسيرون فى ٩٠٩ ر ١٢ شارع وحارة . . . هذه القاهرة ترعى شئونها بلدية تقدر ميزانيتها بستة ملايين من الجنيهات سنويا ، وتشرف على : مصلحة التنظيم وأقسام مجارى القاهرة ، وصحة القاهرة ، ومطافىء القاهرة . وتواجه بلدية القاهرة عدة مشاكل بعضها يتعلق بمرافق عامة تديرها شركات الامتياز كعملية مياه الشرب ، وخطوط المواصلات من ترام واتوبيس ، ومشاكل أخرى تتعلق بالمرافق العامة التى تديرها البلدية نفسها .

وقد كان لتقدم الوعى بين السكان أثره فى كثرة استهلاك المياه مما زاد عن ضعفى المعدل . وكذلك كان له تأثيره على شبكة الصرف والمجارى ومحطات الروافع ، فضلا عن أن مشروع المجارى يبنى الآن على أساس تسعة جنيهات للفرد من السكان، على حين كان فى الماضى على أساس اربعة جنيهات فقط . كما تحتاج العاصمة إلى رصف ستة عشر مليونا من الامتار المربعة بالاضافة إلى المساحة المرصوفة الآن وهى تقدر بأربعة عشر مليون متر مربع وقد وضعت على أساس لم تراع فيه شدة الضغط العالى عليها .

والاهداف التى تعمل البلدية على تحقيقها تتلخص فى رفع المستوى العمرانى لعاصمة الديار المصرية ، ولذلك شكلت لجنة خاصة لدراسة مشروع شامل لتخطيط المدينة ووضع سياسة ثابتة لمواجهة الزيادة المنتظرة فى عدد السكان فى غضون الخمسين عاما المقبلة .

وفى مقدمة المشروعات التى أتمت دراستها « مصلحة التنظيم » وشرع فى تنفيذها :

توسيع طريق القاهرة ـ حلوان الزراعى ، انشاء كورنيش النيل واقامة كازينوات فى بعض المواقع التى تطل على النهر ، انشاء طريق اوتوستراد بين القاهرة وحلوان وتخطيط المنطقة المحصورة ما بين كورنيش النيل وطريق حلوان الزراعى فى المسافة ما بين كوبرى الملك الصالح وثكنات جنوب المعادى . تعديل وتنسيق ميادين : النقراشى بالجيزه ، باب الحديد . العتبة الخضراء ، التحرير ، وانشاء شارعين بعرض عشرين مترا موصلين من محطة شمال القاهرة . إلى ميدان المسلة بالمطرية وامتداد شارع الامير عبد القادر . وانشاء جبانات فى مصر الجديدة والبساتين وسيدى عمر وسيدى عقبة .

وكذلك تخطيط منطقة جبل المقطم وتعمير تلال زينهم، وإقامة نصب تذكارى لشهداء الجامعة بالجيزه واختيار الموقع الجديد لنقل سوق الاسماك من السبتية •

وقد عدلت الانارة فى الميادين العامة والشوارع الرئيسية بما يتفق وروح العصر الحديث ، واستبدلت الاضاءة بمصابيح الفلورسنت وبخار الزئبق فضلا عن إقامة الأعمدة الخاصة بالانارة بها حسب أحدث الطرق والتجارب العلمية .

وجرى تجميل المدينة بزراعة حدائق جديدة ، منها حديقة ميدان التحرير وشارع أبو بكر الصديق بمصر الجديدة وميدان ابن الحكم بالزيتون وحديقة ابن طولون ، وإنارة الحدائق العامة ليلا وفتحها للجمهور . وقد عمم هذا النظام بحدائق النهر بالجزيرة والسيدة زينب كما تذاع الموسيقى من هذه الحدائق للترفيه مع إقامة ملاهى بها .

وتم غرس الاشجار على جوانب الطرق لوقايتها من الأتربة التى تهب عليها من تلك التلال . وزراعة حديقة كورنيش النيل فى بعض الأماكن التى يمكن زراعتها وتجميل الشواطىء بإعداد مدرجات لغرس الأزهار .

وتم أيضا رفع أسوار حديقة الأزبكية وشق شارع وسطها وهو مشروع ضخم أريد به تخفيف الضغط والتزاحم عن الشوارع الرئيسية فى قلب القاهرة ، مع إلغاء مرور عربات الترام من هذا الشارع .

ويستدل من آخر الاحصاءات على ان فى القاهرة ٣٠٧٤٨ سيارة ملاكى و ٤٨٢٥ سيارة تاكسى و ٤٣٦٩ سيارة نقل و ١٦٢٥ سيارة أوتوبيس و ٨١١٢ دراجة بخارية

وقد أدى وجود هذا العدد الضخم من السيارات إلى اكتظاظ الشوارع والميادين ، ولذا رئى الاستفادة من الاراضى الفضاء التى تمتلكها الحكومة لوقوف السيارات بها .

ومن الأعمال التى اهتمت بها البلدية — محافظة على أرواح المواطنين — ان قامت بتجنيد قوة من المهندسين للقيام بحصر جميع المنازل الآيلة للسقوط فى جميع أنحاء المدينة وضواحيها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها حماية لأرواح السكان . فتكونت ثلاث فرق تدرب أفرادها على أعمال الانقاذ والقيام بمساعدة رجال المطافىء عند حدوث الانهيار للمنازل ولازالة الاسقف والحوائط التى تظل معلقة نتيجة للانهيار ، وتباشر هذه الفرق عملها ليلا ونهارا أسوة برجال المطافىء وتحت إشراف بعض المهندسين .

وأنجزت عدة مشروعات فيما يتعلق بتغذية المناطق المحرومة من المياه الصالحة للشرب بالعاصمة وضواحيها ، وتوسيع شبكة المياه بما يتناسب مع حركة العمران ، وإقامة اسواق للباعة المتجولين فى جهات متفرقة فى المدينة ، وتنظيم عملية جمع وإزالة القمامة بطرق ووسائل صحيه بحيث يبلغ مجموع الفضلات التى ترفع الف طن يوميا ، وانشاء بالوعات لتصريف مياه الامطار .

والى جانب هذا النشاط الذى يدب فى كل ركن من أركان البلدية تقوم إدارة صحة القاهرة بخدمات تهدف الى المحافظة على صحة المواطنين ووقايتهم من الامراض المعدية والعمل على نظافة المدينة وتحسين الحالة الصحية بها ويتلخص بجهودها فيما يلى :

إولا . — قسم مكافحة الاوبئة : —

مسايرة لتقدم الوعى الصحى فى البلاد وضع هذا القسم ايقوم برسالتة الكفاحية الوقائية لدرء خطر الامراض لمعدية عن السكان وضاعف جهوده خلال العام الاول من مولد الجمهورية بإنجاز الاعمال الآتية : —

ا — الاعمال الوقائية ضد الأمراض المعدية .

واجه ظهور ٢٣ اصابة اشتباه بمرض الجدرى من حجاج مدينة القاهرة فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ وعزلها جميعها بمحجر الطور ، فكونت فى الحال مايقرب من مائة فرقة طعمت جميع مخالطى الحجاج بمدينة القاهرة ويبلغ جملة من طعم ثلث مليون نسمة ، وظهر بعد ذلك ان الاصابات التى عزلت شخصت أمراضها نهائيا فظهر أنها أمراض جلدية

وتلى ذلك أسبوع الصحة والنظافة بحى البغالة بالسيدة، وقد اشتركت فيه هيئة تحرير السيدة فى الفترة من ١٧ الى ٢٣ / ١٠ /١٩٥٣ حيث طعم جميع سكان هذا الحى ضد الجدرى وعفرت منازلهم بمسحوق الـ د . د . ت .

وقامت حملة بالتفتيش على الأغذية والتخلص من الفضلات بالمنازل والشوارع لمكافحة بؤر توالد الذباب . وحملة اسبوع الوقاية من التيفوئيد فى جميع أنحاء العاصمة من ٢٧ / ٤ /١٩٥٤ لغاية ٣ / ٥ /١٩٥٤ بالاشتراك مع هيئة التحرير العليا واعداد الترتيب اللازم لحقن السكان ضد هذا المرض بمكاتب الصحة والحمامات الشعبية ومستوصفات هيئة التحرير وبوحدات الصحة المدرسية وقسم طب السكك الحديدية . واشترك فى هذا الاسبوع : الاذاعة والصحف وقسم المساجد بوزارة الاوقاف وقسمى الثقافة العامة وإبادة الحشرات بوزارة الصحة وإدارة الصحة المدرسية ومصلحتى التنظيم والمجارى .

ب — مكافحة الأمراض المعدية :—

لما كانت حشرة الذباب وحشرة القمل : الاولى تنقل مرض التيفوئيد والثانية تنقل مرض التيفوس — فقد أعطى قسم الاوبئة عناية خاصة لمكافحة هاتين الحشرتين بأن أعاد تنظيم الأعمال بفرق التطهير المنوطة بتطهير منازل اصابات الامراض المعدية برجال عاملين وأدوات ومطهرات حديثة، مما جعل هذه الفرق أمينه على أعمالها وزاد فى انتاجها. ولمكافحة الحشرات الناقلة للعدوى ، تكونت فرق التعفير ، لتطهير مجمعات القمامة المؤقتة بالجامكسان ١٠ ٪ فى جميع انحاء المدينة ورش اكشاك هذه المجمعات بسائل الـ د . د ت ولم يكن هذا متبعا من قبل . وأعيد تنظيم عملية رش المنازل ودور الحكومة والمنشئات الأهلية على أسس وقواعد ثابتة . ورش الأسواق العمومية والمجازر والاسطبلات والزرائب والحمامات الشعبية والأماكن التى تعتبر بؤرا لتوالد الحشرات وغيرها بسائل الـ د . د . ت والتعفير الوقائى بمسحوق الجامكسان ٤ ٪ لمكافحة التيفوس .

ثانيا . — قسم مراقبة الأغذية : —

يوالى هذا القسم نشاطه فى عدة وجوه متعلقة بالصحة العامة .

فقد وضعت الأسواق العمومية تحت رقابة شديدة بحيث تضمن للمستهلك شراء ما يحتاج اليه من الموادالغذائية فى حالة سليمة . وزيدت الرقابة على باعة الألبان لمكافحة غش اللبن وضبط الباعة الذين لا يحملون تراخيص أو شهادات صحية تثبت خلوهم من الأمراض المعدية .

وقام القسم بحملة واسعة النطاق نحو باعة المأكولات الجائلين للعناية بالمأكولات التى تستهلك . وتقوم فرق الأغذية ببذل مجهود جبار لتفتيش محال بيع الاغذية ليلا ونهارا وأخذ عينات لفحصها وإعدام التالف منها .

ووضعت مخازن التبريد تحت الرقابة الصحية حيث ضبط بها كميات كبيرة من الاغذية التالفة واتخذت الاجراءات القانونية ضد أصحابها . كما وضعت تجارة الجملة تحت الرقابة الصحية المستمرة .

وتقدمت المصلحة بمشروع قانون لمجلس بلدى القاهرة لحماية الأغذية المكشوفة من التلوث بالذباب والاتربة كالخبز حتى يضمن نقل وعرض جميع المواد الغذائية تحت شروط صحية سليمة .

وجرى فى خلال فصل الصيف تفتيش مصانع المياه الغازية والمثلجات وضبطت كميات من المياه الغازية المغشوشة باضافة السكارين اليها ، وأعدمت هذه الكميات وقدم اصحابها للمحاكمة .

خامسا : ـ قسم المسائل الصحية : ـ

تهدف أعمال هذا القسم إلى تحسين الحالة الصحية بالمدينة متمشيا مع النهضة الحالية، وذلك بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان الأحياء الفقيرة والعزب المنتشرة بأطراف المدينة ومراقبة مياه الشرب بأخذ عينات دورية من عمليات المياه المختلفة لفحصها بالمعامل والتأكد من صلاحيتها ، وانشاء قوة من البوليس للمساعدة على مراقبة تنفيذ الأعمال الصحية ، وفرقة من الملاحظين لفحص شكاوى الجمهور والعمل على إزالة أسبابها .

## المجارى:

إن زيادة عدد السكان فى القاهرة اطردت فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧و١٩٥٤ بشكل لم تعهده أية مدينة فى العالم . فقد زاد عدد السكان إلى ثلاثة ملايين نسمة فضلا عن تقدم

الوعى بين السكان ، مما جعل استهلاك المياه فى هذه الفترة يزيد على ضعفى المعدل فكان له تأثيره الشديد على شبكة الصرف والمجارى ومحطات الروافع .

وقد تم مد مجارى فى أنحاء القاهرة وضواحيها فى العام الماضى بطول ٢١٫٠٠٠ متر ويجرى تنفيذ أطوال أخرى بطول ٦١٠٠ متر فضلا عن تركيب ١٩٧١ وصلة لإيصال المبانى بالمجارى العمومية .

وبلغت كمية مياه المجارى المرفوعة بالهواء المضغوط ٢٥٫٥٠٠٫٠٠٠ م٣ وبالانحدار الطبيعى ٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ م٣ فتكون جملة ما رفع إلى أحواض الجبل الأصفر ٦٧٫٥٠٠٫٠٠٠ م٣ وذلك بخلاف ما ترفعه محطة مجارى الجيزة .

وتم تشغيل مجموعات الرفع الجديدة بمحطات طلمبات المجارى بالجيزة وحلوان وكفر فاروق وقوتها على التوالى ٢٥٫٥٥٤ حصانا ويجرى تقوية محطات الرفع الإضافية بالمدينة بإنشاء ٧ روافع فى أنحاء متفرقة من المدينة لتحسين الصرف بها .

المطافىء :

قامت فرقة المطافىء فى غضون عام ١٩٥٣ بمكافحة ١٠٤٧ حادث حريق وهو رقم قياسى لم تبلغه فى أعوام سابقة ، أما بيان قيمة الممتلكات التى كانت معرضة لخطر الحريق فتقدر بحوالى ٧١١٫٤٥٠ جنيها .

وفرقة المطافىء بصدد اعداد وتجهيز لنش للمطافىء ، وانشاء محطة لاسلكية للاتصال بينها وبين نقطها الفرعية وسياراتها ، كما أعلن عن مناقصة لبناء نقطتى مطافىء فى عين شمس ومصر الجديدة .

## بلدية الإسكندرية

أولت بلدية الاسكندرية المشروعات العمرانية عنايتها واهتمامها وبخاصة فى الأحياء الشعبية ، اذ اشتملت الميزانية فى السنة المالية الحالية على اعتمادات ضخمة لتنفيذ هذه المشروعات ، سواء منها ما هو متعلق بالطرق والشوارع أو المجارى أو المبانى أو غير ذلك من الأعمال المتصلة بشتى المرافق مما لم يكن للمدينة عهد به من قبل .

فقد اعتمد فى الميزانية مبلغ ٤٩٣٫٥٨٠ جنيها لانشاء ورصف الطرق ، خصص النصيب الأوفر منه للاحياء الشعبية فى الجمرك وكرموز وراغب باشا وكوم الشقافة وغيط العنب واللبان وبحرم بك والحضرة وكوم الدكة ــ هذا علاوة على مبلغ ٢٢٧٫٥٠٠ جنيه أدرج لأعمال الصيانة السنوية للطرق مما تبلغ جملته ٧٢١٫٠٨٠ جنيها ، فضلا عن مبالغ كبيرة تزيد عن ٢٨٢٫٠٠٠ جنيه لنزع الملكية توطئة للشروع فى انشاء وتوسيع بعض الشوارع والميادين ، كميدان المساجد فى حى أبى العباس وشارع الميناء بحى الجمرك وازالة الأكواخ فى سيدى جابر وكوم الدكة. وطرحت فى المناقصة عملية انشاء قنطرة كبيرة يمر عليها الجمهور ووسائل المواصلات المختلفة فوق ترام الرمل لتصل مابين طريق فؤاد وطريق الجيش (الكورنيش) بوساطة شارع جديد أخذ فى شقه بجوار مبنى كلية الهندسة الجديد ، كما قامت بالاشتراك مع ادارة النقل المشترك بدراسة مشروع اقامة مبنى جديد لمحطة الرمل وانشاء أرصفة لخطوط ترام الرمل مع توسيع ميدان سعد زغلول وحفر أنفاق أرضية تسهيلا لحركة المرور فى هذه المنطقة المكتظة بالجمهور ليلا ونهارا.

واتخذت خطوات تمهيدية لتنسيق مدخل المدينة من ناحية الطريق الصحراوى الذى يخترق بحيرة مريوط بجهة محرم بك وازالة أكواخ البوص والطين والصفيح التى تكتنفه. وسيشق طريق بجهة القبارى ليكون هناك بديل من شارع المكس إذا ماتعرض لأى عطل أو ضرر.

ولم يفت البلدية العمل على تجميل شوارع المدينة وميادينها وذلك بالشروع فى وضع نافورات مياه فى بعضها تضاء ليلا ، وإقامة مواضع للشرب تكون وسيلة للتجميل وسقاية للمارة كما ستوضع ساعات كهربائية فى الميادين الخالية منها.

وكان للمرور كذلك نصيب من العناية وذلك بتغيير العلامات المعلقه التى كثرت شكاوى الجمهور منها واستبدلت بها علامات أخرى ثابتة على جوانب الطرق والشوارع. كما ستقام حواجز حديدية على الأفاريز المزدحمة لحماية المارة وتوجيههم الى المعابر المخصصة لهم.

ولم تكن المجارى أقل شأناً من الطرق ، إذ اعتمد لها مبلغ ٤٣٥٫٠٠٠ جنيه فى الأحياء المختلفة ، وبخاصة المناطق الشعبية كمنطقة غيط العنب ولبروزو وترعة الفرخة

والحضرة القبلية وكفر العرب بالقباري والمفروزه وذلك علاوة على مشروع المجاري الكبير الذي يجرى تنفيذه منذ سنة ١٩٤٨ .

أما شواطىء الاستحمام فقد نالها أيضا حظ من العناية ، كبير إذ خصص ، لها في الميزانية ما يزيد عن ٧٥٠٠٠ جنيه لأعمال شتى ، لعل أهمها الاستمرار فى ابدال أكشاك الاستحمام الخشبية بأخرى من البناء للمحافظة عليها من العواصف والأنواء والحرائق ، وتعميم الانارة فى الشواطىء جميعا .

وتنتهج البلدية سنة جديدة فى سياسة إنشاء أكشاك الاستحمام من شأنها عدم حجب منظر البحر عن المارة وساكنى الطبقات الأرضية فى طريق الجيش ، كما بدىء فى إنشاء نفقين تحت طريق الكورنيش بجهتى اسبورتنج وجليمونوبولو تيسيراً لعبور المارة إلى الشاطىء ومنعا من تعرضهم لأخطار الطريق ،واعتمد لهما فى الميزانية مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه وبدىء أيضا فى إنشاء سور للكورنيش من البناء طوله خمسة كيلو مترات من الشاطىء حتى سيدى جابر ، بطريقة اقتصادية جميلة من شأنها التوفيق بين المتانة وعدم حجب منظر البحر عن المارة على الكورنيش مع التجميل ، واعتمد لهذه العملية مبلغ ٢٢٫٣١٠ جنيها ، وذلك على نسق الجزء الذى تم من هذا السور فى العام الماضى .

وخصت البلدية المشروعات الصحية باهتمامها إذ أدرجت لها فى الميزانية اعتمادات قدرها ٥٠٫٥٠٠ جنيه وأهم هذه المشروعات توسيع مستشفى الحميات وتبلغ تكاليفه ١٨٠٫٠٠٠ ج اعتمد منها فى ميزانية هذا العام ٦٠٫٠٠٠ جنيه ، واتمام إنشاء وحدة صحية بكرموز ستبلغ تكاليفها الكلية ١٦٥٫٠٠٠ جنيه ومبنى لمجمع صحى فى منطقة شعبية مكتظة بالسكان بجهة الرمل يضم شتات الخدمات الصحية المتناثرة وهى مكتب الصحة ومستوصف الأمراض الصدرية وعيادة الأمراض التناسلية ومركز جديد لرعاية الطفل. وستتخذ إجراءات التنفيذ فور البت فى اختيار الموقع الملائم ، وقد اعتمد لهذا المبنى مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

وهناك مشروع نقل حظائر الماشية الحلوب بعيداً عن المنطقة السكنية بالمدينة وإنشاء مجموعة نموذجية منها ،وقد تمت دراسته فعلا وسيتيح لمنطقة غيط العنب لدى اكتماله ،السبيل إلى رفع المستوى الصحى والعمرانى بها فضلا عن القضاء على مصدر



قائد الجناح جمال سالم

توالد الذباب وانتشار الأمراض . والبلدية الآن بسبيل اتخاذ الخطوات القانونية بالاشتراك مع مجلس الدولة للتخلص من الخطائر الحالية السابق الترخيص بها . ويتفرع عن هذا المشروع دراسة تصنيع الألبان .

ونال موضوع النظافة العامة بالمدينة قسطا كبيرا من العناية ، فأدرجت فى الميزانية اعتمادات تزيد عن ٢٦٠٠٠ جنيه لتجديد وتعزيز وسائل النقل الميكانيكى والجر الحيوانى .

كما عمدت البلدية الى المساهمة فى تفريج أزمة المساكن فأنشأت فى منطقة الظاهرية المكتظة بالسكان مساكن للعمال وصغار الموظفين من ذوى الدخل المحدود ، تم منها حتى الان ١٥٢ مسكنا ومازال ٣٢ مسكنا آخر بسبيل الاتمام . وسيكون التصرف فى هذه المساكن خلال الأيام القليلة القادمة بمقتضى قواعد لاتحتمل أى استثناء أو تفرقة أو تمييز .

والبلدية معينة أيضا بتجميل حدائقها ، على غرار مافعلت بحدائق الشلالات الجميلة التى تمت انارتها ، وهى بسبيل انشاء حدائق جديدة فى عدة مواضع من المدينة وخاصة فى الأحياء الشعبية المزدحمة . وقد تم اعداد أربع حدائق ، منها اثنتان بالشاطى بجوار كلية الهندسة الجديدة والثالثة بحى اللبان والأخيرة بحى محرم بك . ولما كانت أراضى البلدية التى تصلح لإنشاء مثل هذه الحدائق قد استنفذت ، فقد طلبت إلى مصلحة الأملاك تسليمها خمس قطع من الأراضى التى تملكها والتى تصلح لهذا الغرض .

وقد أقيمت أخيرا فى بعض الحدائق أركان للهو الأطفال مماثلة لتلك التى أقيمت فى بعض الشواطىء فى الصيف الماضى ولاقت اقبالا كبيرا وأشاعت روح البهجة والمرح بين روادها من الأطفال .

وشرع فى اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تنسيق حديقة الحيوان تنسيقا جميلا مسترشدة بالنظم المتبعة فى حدائق العالم وسيكون من شأن هذا التنسيق توسيع رقعتها بحيث تصبح خمسة عشر فدانا بدلا من مساحتها الحالية البالغة نحو ثلاثة أفدنة ، وسوف يتاح للحيوانات الكاسرة الحياة الحرة الطليقة ، كما سيقام برج عال يصعد اليه بمصعد

كهربائى لقاء أجر زهيد لمشاهدة كثير من صنوف الحيوان تمرح حول هذا البرج منطلقة مما يقيدها ، ويتصل بهذا التنسيق أيضا إنشاء متحف طبيعى تعرض فيه الحيوانات المختلفة.

أما الفنون الجميلة والناحية الثقافية والرياضية ، فقد أولتها البلدية أيضا عنايتها إذ تم إنشاء المبنى الذى أقامته ليكون متحفا للفنون الجميلة ومركزا للثقافة وستفتح أبوابه للجمهور قريبا .

كما أوشك العمل فى تغطية وإضاءة ملعب كرة السلة على الانتهاء وسيكون عند إتمامه ، الأول من نوعه فى الشرق كله .

وقد وضع تخطيط جديد للمدينة سيكون أساسا لعمرانها عشرات من السنين القادمة ، ومن أهم ما اتجه اليه التفكير إنشاء مدينة تضم المتحف والمكتبة والمسرح وقاعه الاستقبال .

وأعد فى هذه السنة برنامج لانشاء وحدات فى مختلف أقسام المدينة تمثل فيها كافة فروعها تحقيقا لنظام اللامركزية وتخفيفا عن كاهل الجمهور فلا يتجشم مشاق الانتقال من الجهات البعيدة وسوف تتخذ الاجراءات نحو تنفيذ الوحدة الأولى فى أحد الأحياء الشعبية البعيدة عن مركز البلدية وذلك بمجرد استقرار الرأى على الموقع الملائم . وقد اعتمد لهذا الغرض ١٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية هذا العام من تكاليف كلية قدرها ١٥٠ ألف جنيه لإنشاء عشر وحدات .

والبلدية جادة فى العمل على زيادة مواردها فى الأعوام القادمة زيادة تهيء لها إفساح المجال لمشروعات حيوية أخرى يكون لها أثرها فى تقدم المدينة وازدهارها .

# القوات المسلحة

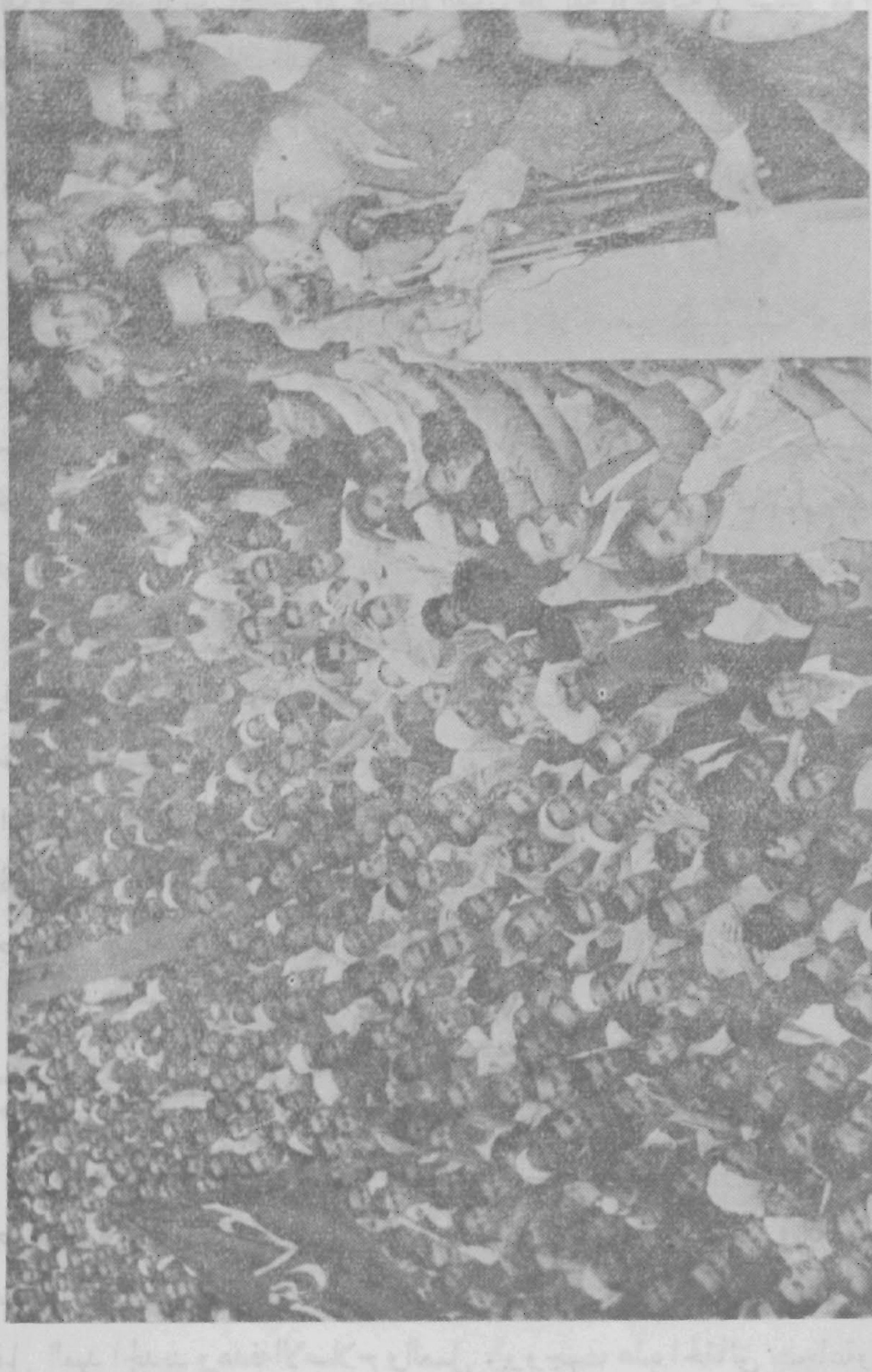
إن القوات المسلحة من الميادين الرئيسية التى يمارس فيها العهد الجديد ضروب الإصلاح والتشييد والتعمير ، فأول أهداف الثورة هو أن تحقق للبلاد العزة والكرامة بتدعيم هذه القوات لأنها القوة الضخمة التى تعمل لصون سلامة الدولة وأمنها ضد المخاطر ، وهى قلب الأمة وملاذها المنيع ، لذلك كان أول ما اتجهت اليه النية هو إعادة تنظيم وتجهيز القوات المسلحة بالعدة القوية والأسلحة الماضية بما يكفل تحقيق الآمال المعقودة عليها .

## وزارة الحربية

كانت وزارة الحربية فى العهد الماضى هى الوزارة الوحيدة بين وزارات الدولة التى ينقص الديوان العام بها الادارات الفنية التى تمكنها من القيام بمسئولياتها على الوجه الأكمل ، ولذلك كان لابد من إعادة تنظيمها بحيث يمكنها مواجهة مطالب الحرب الحديثة بما فيها من تشعب وتعقيد ، وكان لابد من تحويلها من مجرد هيئة كتابية وإدارية الى هيئة فنية تختص بدراسة الحرب والاستعداد لها ، ولذلك اتخذت بها الخطوات التالية :

## مجلس الدفاع

بعد أن كان مجلس الدفاع مجرد اسم يتردد بين وقت وآخر ، ولا يمارس سلطة ما ، أعيد تكوينه وضمت اليه عناصر لم تكن فى تكوينه القديم ، فخولت له الاختصاصات والسلطات الكافية التى تمكنه من القيام بدوره الحقيقى ، وأنشئت له سكرتارية فنية دائمة تجمع بين العسكريين والمدنيين .



البكباشى ا. ح. حسين الشافعى وزير الحربية بين جموع المواطنين

## إدارة التعبئة

كانت تجربة حرب فلسطين فى منتصف عام ١٩٤٨ درسا كافيا مليئا بالعبر والدروس فقد أرسل الجيش إلى ميدان القتال بطريقة ارتجالية لا تسنده موارد ولا تقف من ورائه إمكانيات الدولة التى أرسلته ليحارب . فكان ما نعلمه جميعا من مآسى الأسلحة الفاسدة والحملة الميكانيكية العاجزة ، وقلة الموارد ، وكانت الحكومة المدنية فى واد وإدارة الجيش المحارب فى واد آخر ، لأنه لم يكن هناك الجهاز الذى يربط بين الدولة بجميع مواردها وإمكانياتها وبين الجيش المحتاج لهذه الموارد .

وفى هذا العهد أنشئت لأول مرة فى تاريخنا إدارة التعبئة لتسد ذلك الفراغ الهائل الذى كان يوجد فى تنظيم جهازنا الدفاعى والحكومى ، وهذه الادارة تهدف بطريقة علمية وبوساطة الاخصائيين إلى حشد جميع القوى المادية والمعنوية ، وتجنيد موارد البلاد وتعبئتها لتحقيق سياسة الدولة وتهيئتها للدفاع عن كيانها عندما يدق ناقوس الخطر .

بهذا وبغيره من التنظيمات التى تحتم السرية الاحتفاظ بها ، سيصبح من الممكن دراسة المسائل الاستراتيجية العليا فى ضوء النظريات العسكرية ،والسياسية ،والاقتصادية بأسلوب صحيح . وبذلك يتحقق التعاون الوثيق بين الهيئات المدنية والعسكرية فى دراسة هذه المسائل وبحثها بطريقة مشتركة عند رسم الخطط العامة للحرب ، أو عند تنظيم وسائل الاستعداد لها ، فلا تكون السياسة فى واد ، والعسكرية فى واد آخر كما حدث فى مأساة حرب فلسطين .

## التسليح والتدريب

خاض الجيش فى فلسطين تجربة مخضبة بدم الشهداء من أبنائه وقد خرجنا من هذه التجربة بحقائق خطيرة تتعلق بنظم تدريبه وتسليحه ، وحاول المسئولون فى العهود الماضية إخفاءها وعدم مواجهتها ، فلما شاء الله لعهود الفساد أن تتحطم على أيدى أبناء الجيش ، وأقبل العهد الجديد وهدفه الاصلاح والعمل ، ووجهت هذه الحقائق بشجاعة ودرست بدقة ووضعت لمعالجتها الخطط المناسبة الفعالة .



القائد العام اللواء ا. ح عبد الحكيم عامر يشرف على احدى المناورات
الحربية التى هى إحدى المعالم الأساسية للتدريب العملى على القتال

كانت سياسة التسليح فى الماضى تخضع للأهواء وللوسطاء ، الذين يهدفون إلى الحصول على أكبر نسبة من الربح ولا يهمهم ان كان السلاح صالحاً أو فاسدا ، وسواء كان هذا السلاح صالحاً للجيش تدعو اليه الحاجة أم لا تدعو ، أما الآن فقد وضعت القواعد التى تكفل عدم تسليح الجيش بأسلحة فاسدة أولا يحتاج اليها ، واستغنى عن الوسطاء فى عقد صفقات الأسلحة وحددت ونظمت مسئوليات إمداد الجيش بما يحتاج اليه من سلاح وعتاد .



طابور من الدبابات الثقيلة

ومن أبرز ماتم فى هذا الشأن إعادة تنظيم إدارة البحوث الفنية وتعزيزها وهى الادارة التى تنحصر فيها مسئولية وضع مواصفات الأسلحة المطلوب شراؤها للجيش وأنشئت إدارة التفتيش الفنى للمعدات الحربية وهى المسئولة عن فحص واستلام الأسلحة والذخائر والمعدات المتعاقد عليها ، بما يضمن صلاحيتها وعدم فسادها .




البكباشي ا. ح. زكريا محي الدين وزير الداخلية يزيح الستار عن لوحة تحمل اسم «شارع الشهيد فريد ندا» وإلى جانبه الصاغ ا. ح كمال الدين حسين ا

ولما كانت الجيوش التى تبغى النجاح والنصر ، لا يمكن أن تظل معتمدة فى تموينها بالأسلحة والمعدات الحربية على الموارد الخارجية التى تقع تحت سيطرة الغير ورحمته إن شاء سمح بتموين الجيش وإن شاء منع عنه الأسلحة والعتاد . لذلك أعيد النظر فى سياسة إنشاء المصانع الحربية التى كانت فى الماضى تتخبط يمينا ويسارا واتخذت بشأنها خطوات حاسمة جريئة .

وأخطرت جميع الشركات التى تمد الجيش بالعربات بأنه لن تبرم معها أية عقود فى المستقبل إلا إذا تعهدت بإنشاء مصنع لقطع غيار السيارات فى مصر بحيث يتحول فيما بعد إلى مصنع كامل للسيارات . وقد وافقت الشركات على ذلك وتقدمت مؤسسات عالمية لها شهرتها وتجاربها فى المناقصة التى طرحت لهذا الغرض .

وتم الاتفاق كذلك مع وزارة التجارة والصناعة على انشاء مصنع لإطارات السيارات ، وآخر للبطاريات ليمد القوات المسلحة والمؤسسات المدنية بما يلزمها من هذه المنتجات ، وقد أبدت الشركات العالمية رغبتها فى انشاء هذه المصانع ، وتقدمت بعروض فى المناقصة التى طرحت لهذا الغرض .

وأنشىء مصنع للمظلات يعتبر الأول من نوعه فى الشرق الأوسط ، وانتاجه يغنينا عن الاتجاه للدول الأجنبية لاستيراد المظلات اللازمة للطيارين ، والجنود الهابطين بالمظلات ، وقد أنتج هذا المصنع مظلات ثبت امتيازها وتفوقها على مثيلاتها وتمت عمليات الهبوط بها بنجاح تام .

ورغبة فى تدعيم الصفات الحربية والاقتصاد فى نفقات الاستيراد من الخارج تم حصر المصانع والورش الأهلية والحكومية لمعرفة أوجه الانتفاع بها فى تموين الجيش بما يحتاج اليه من المعدات من الموارد المحلية .

التدريب

وفى مجال التدريب تم وضع النظم التى تضمن رفع مستوى الكفاءة الفنية بين الأفراد ضباطاً وجنوداً ، وتضمن تمشيهم مع تقدم الفنون العسكرية وتطور التسليح ،

حتى يكونوا أكفاء للجهد الذى تلقيه تبعات العهد الجديد على رجال الجيش ، ليكونوا دائما على استعداد لتلبية نداء الواجب .

ونذكر فى هذا المجال البعوث الفنية التى توفد إلى عواصم الغرب والشرق لمتابعة التطورات فى فنون الحرب ومستحدثات التسليح . وفى غضون العام الماضى أرسلت بعوث إلى الولايات المتحدة وإلى الهند والباكستان وتركيا ، والتقارير التى يقدمها المبعوثون توضع موضع الاعتبار ويؤخذ ببعض المقترحات بعد فحصها والتأكد من ملاءمتها للبيئة .



شيطان . . . من شياطين الجو

ويجرى التعاون بين إدارة التدريب الحربى والجامعات والمعاهد العلمية ، لإلحاق ضباط بالجامعات لاستكمال دراستهم الفنية ، واتفق كذلك على أن تقبل مدرسة الألسن عدداً من الضباط فى فصولها لتعلم ودراسة اللغات الأجنبية .

وخصص موسم ثقافى لضباط الجيش فى نادى القوات المسلحة ، وألقيت عدة محاضرات من أساطين الفكر والأدب والعلم ولقى الموسم نجاحاً ملحوظا .

أما ضباط الصف وهم العمود الفقرى للجيش ، فقد نالوا عناية قصوى للارتفاع بمستوى كفاءتهم ومدى علمهم . وبدىء فى إعداد جيل من ضباط الصف الإخصائيين عن طريق التطوع وقبل عدد منهم فعلا ويجرى تدريبهم حالياً وفقا لبرنامج معين يضمن لهم مستوى ثقافيا ، ويعاملون ماديا بما يضمن لهم مستوى إجتماعيا مناسبا يتمشى والمسئوليات التى تلقى على ضباط الصف ، ويتلاءم مع الآمال المعقودة عليهم .

## الجندى

وحرصت القيادة العامة للقوات المسلحة فى العهد الجديد على أن تعطى الجندى الكثير من عنايتها مسايرة للتطور والارتقاء ووضعت نصب أعينها أن تعينه على تحمل مسئوليته فى الجيش معاونة صادقة عملية بأن تحرره من ظلام الجهل وأن تنقذه من فتك الأمراض المتوطنة ، وأن تجعله يحس إحساساً صادقاً بأنه مواطن محترم له كيانه وكرامته ، فقوة الجيش تبنى أساسا على شعور أفراده بالكرامة وعزة النفس ، وشعورهم بتكافؤ الفرص بينهم جميعا .

ولذلك عمد المسئولون إلى تحسين أحوال الجنود الاجتماعية وإلغاء النظم التى تمس كرامتهم ، أو تشعرهم بأنهم ليسوا موضع احترام الدولة ورعايتها .

وكان الشىء الظاهر الواضح الذى يشعر كل مواطن بالمهانة ، تطبيق نظام المراسلات ( الخدم ) فقد كان هناك ما يزيد على ثلاثة آلاف جندى يعملون كمراسلات فيقومون فى منازل مخدوميهم بأعمال لاتمت إلى التدريب أو إلى الجندية بسبب ، وكان مظهراً يسىء إلى سمعة الجيش وشرف الخدمة العسكرية ، ولذلك عمدت القيادة العامة

للقوات المسلحة إلى إلغاء هذا النظام المهين فحفظت على الجندى كرامته وعلى الجيش سمعته ، وأصبح الجنود جميعاً متفرغين لأداء الغرض السامى الذى جندوا من أجله وهو خدمة البلاد فى قواتها المسلحة وأداء ضريبة الدم .

وكانت مرتبات الجنود فى الماضى ضئيلة لا تسمح لهم بحياة اجتماعية محترمة ، ولا تمكنهم من المحافظة على المظهر اللائق ، وخصوصاً الجنود المتزوجين ، فقد كانوا متساوين مع العزاب من حيث المرتب ، وكانت أسرهم تعانى شظف العيش طوال مدة خدمتهم . ولذلك حرص العهد الجديد على أن يزيد مرتبات الجنود غير المتزوجين إلى



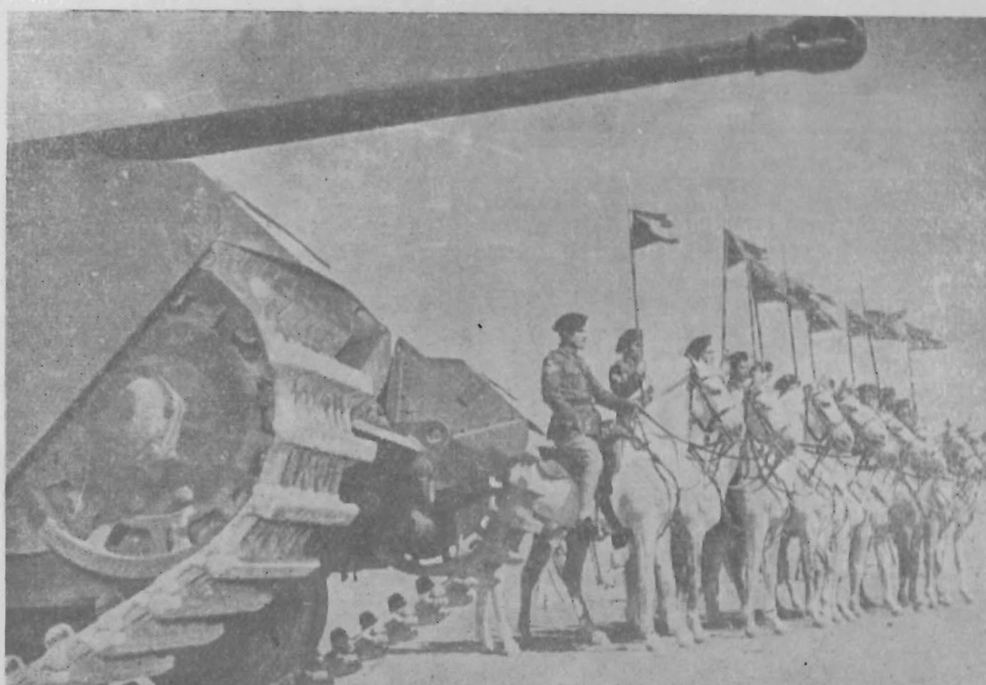
بهذه الروح القوية . . . يدافع الجنود عن وادى النيل

المستوى اللائق ، وحرص كذلك على أن يمنح الجنود المتزوجين علاوة اجتماعية تمكن أسرهم من متابعة حياتها العادية خلال مدة خدمة عائلها فى الجيش .

وحرصت رئاسة الجيش كذلك على أن تحسن من وجبات الطعام الذى يقدم

للجنود من حيث الألوان التى تقدم وكمياتها وطريقة طهيها بحيث أصبحت قائمة الطعام الأسبوعية للجنود تشتهيها أية أسرة متوسطة .

ولما كانت ألوان الطعام لا تؤدى الغرض المطلوب منها ولا يقبل المرء عليها إلا إذا أحسن طهيها لذلك أنشئت مدرسه لتعليم فن الطهى بالجيش وندب لها أربعة من طهاة وزارة المعارف ووزع على المختصين كتيب موضح به طرق الطهو الصحيحة .



الفرسان بين أمس واليوم

وأدخلت على ملابس الجنود تعديلات روعى فيها تلافى العيوب التى كانت شائعة وكانت مبعث شكوى وتذمر . والملابس الجديدة تفى بجميع مطالب العمل فى الجيش وتظهر الجندى بمظهر مشرف . وتلائم بين عمله فى جميع الظروف والأحوال .

أما الفراش فبعد أن كان الجندى يرقد فى الماضى على سرير مكون من حاملين حديديين صفت فوقهما ألواح خشبية ، صار له سرير عادى بمرتبة ووسادة حتى يكون

نومه مريحاً . وصار لكل جندى صوان لحفظ ملابسه ومهماته بدلا من « المخلة » التى كانت شائعة ، وغير متناسقة .

وليس من شك فى أن هذه التغييرات ستشعر الجندى بآدميته وسترفع من مستواه الاجتماعى وإدراكه إلى حد بعيد .

ولم نعد نرى ذلك النظام العتيق الذى يقضى بصرف مهمات الجندى أيا كانت ، قديمة أم جديدة ، صالحة أم غير صالحة ، وأصبحت المهمات التى تصرف للجندى جديدة ، مستحدثة .

## خدمات اجتماعية

ومن مظاهر الاهتمام بشئون الجند منحهم قسطاً من العناية وتدبير مستقبلهم بعد انقضاء فترة خدمتهم العسكرية ورعاية مصالحهم فى أثناء مدة تجنيدهم . فقد حفظ قانون التجنيد الجديد للمجندين الذين كانوا يعملون فى الحكومة ، أو فى الشركات وظائفهم فى أثناء مدة خدمتهم العسكرية ، بما يضمن لهم العودة إلى وظائفهم السابقة ، بعد انتهاء هذه الخدمة . ويلزم القانون الشركات والمصالح الإحتفاظ بهذه الوظائف لأربابها حتى لايواجهوا البطالة عند تسريحهم من الجيش .

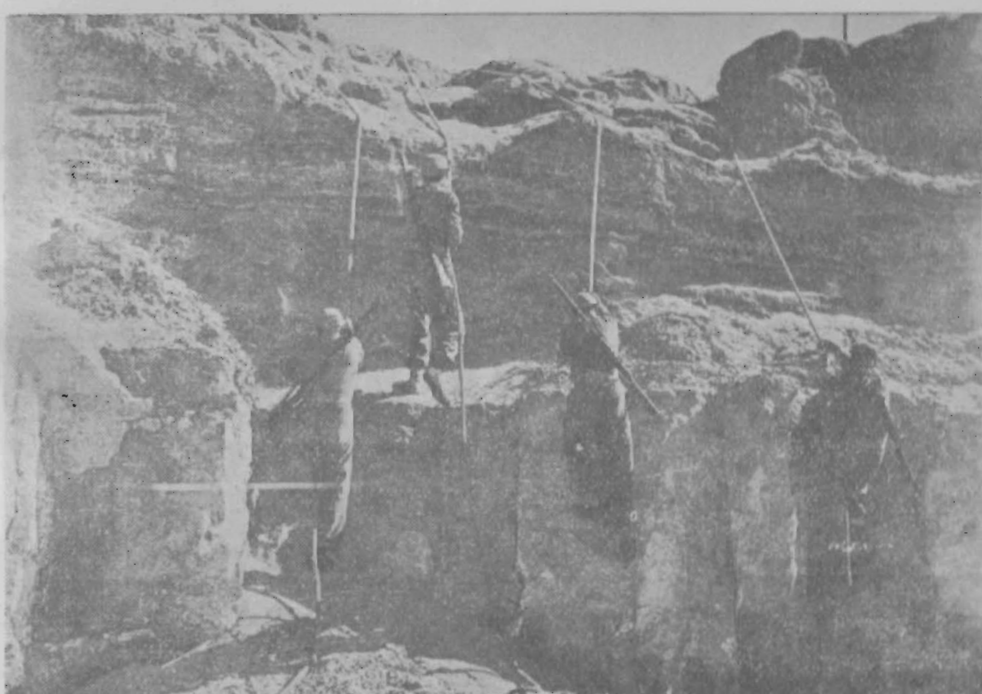
أما المجندون الذين لم يكن لهم عمل معين عند إلتحاقهم بالقوات المسلحة ، فقد أنشيء من أجلهم قسم خاص برئاسة الجيش للإتصال بالهيئات والشركات المدنية لتشغيل من يمكن إيجاد أعمال لهم ، وقد تم فعلا إلحاق الكثيرين من مشوهى حرب فلسطين بأعمال ملائمة لهم .

ومن المشكلات التى كانت تواجه الجنود عقب تسريحهم مشكلة حصولهم على مكافآتهم عن مدة خدمتهم ، فقد كانت تصرف لهم بعد إجراءات طويلة قد تستغرق عدة أشهر ، وتيسيراً على الجنود المسرحين فى هذه الناحية تقرر فى العهد الجديد أن تصرف لكل جندى مكافأته يوم تسريحه لتعينه فى حياته ، حتى يعود إلى عمله القديم أو يجد عملا جديداً .

## الناحية التعليمية والثقافية

ومن أهم ما يلقاه الجنود بالإضافة إلى برامج التدريب العسكرى ما ينظم لهم من برامج تعليمية وثقافية تتمشى مع المسئوليات المختلفة فأعدت برامج لمكافحة أمية المجندين الأميين فى ستة أشهر ، على أحدث الطرق العلمية بمعاونة إخصائيين فنيين فى هذه الناحية ، وكذلك الاهتمام بناحية مرحلة التتابع لما بعد الأمية ، وغيرها من برنامج ثقافية تشمل الأحاديث والمحاضرات والنشرات والاذاعة فيجد كل جندى ما يرفع من مستواه الثقافى .

كما انشئت مدارس التحرير للتأهيل للشهادات العامة بفروع القوات المسلحة الثلاث وهى الجيش والطيران والبحرية .



القتال لا تعوقه الموانع . . .

## جنود المظلات

فى أعقاب الثورة فكر رجالها فى إنشاء وحدة جنود مظلات فانشئت ـ لأول مرة فى تاريخ مصر بل الشرق ـ مدرسة كانت نواة لتكوين مجموعة من الهابطين بالمظلات،

وهذه المدرسة يلتحق بها المتطوعون من حملة الشهادة الابتدائية وما يعادلها ، وحين فتح باب التطوع تقدم شبان من حملة البكالوريا ومن الجامعيين للتطوع ، مما يدل على رغبة المواطنين فى خدمة الكنانة عن طريق التطوع ليكونوا جنودا تفخر بهم مصر .

ولم تنقض شهور على تكوين هذه الوحدة حتى قام أبطالها بأول عرض فى سماء مصر ، فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، بمظلات مصرية فى صناعتها ومادتها ، وبهروا أبصار المتفرجين ، وظهروا بمظهر يضارع أية وحدة مظلات فى جيوش العالم .

## الكلية الحربية

ان الكلية الحربية هى معهد البطولات ومصنع الرجال . فكما أن المصنع يجعل من الحديد الخام سيفا بتارا وسلاحا حادا ، كذلك تجعل الكلية الحربية من الشباب أبطالا ملء السمع والعين .

عندما يجتاز الشاب لأول مرة فى حياته أسوار الكلية الحربية ، يتخلى عند بابها



جنود المظلات احدى القوات المسلحة نحو الكمال

عن الانانية والفردية ، ويتلقن فى جوها الإيثار والرجولة ، والروح الاجتماعية ، ويغدو أسلم تفكيرا وجسما .

وتعقد عدة اختبارات لطالب الالتحاق وتشمل : قوة التحمل بإجراء بعض تمارين شاقة لاكتشاف القدرة على تحمل الاعباء العسكرية وتحديد مستوى العقلية ،وأخرى سيكولوجية لاختبار الشخصية ، وثالثة فى الالعاب الرياضية ، فضلا عن اختبار تحريرى فى بعض العلوم واللغات والمعلومات العامة .

وبذلك حقق هذا النظام إعادة الثقة للطالب إذ أصبح يدرك بأن مجهوده الشخصى ومقدرته العقلية والنفسية هى وساطته الوحيدة الالتحاق بالكلية ، كما أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه يدخله ابن الفقير كابن الموسر .

وكانت سياسة الكلية فى العهـــد الماضى قائمة على قبول طلبة من الدول العربية الشقيقة وفق أهواء خاصة ، فكانت الأبواب مفتوحة أمام بعض الدول ومغلقة أمام الآخر فقضى عهد الثورة على هذا النظام وأصبح الباب مفتوحا أمام أبناء العربية جميعا ، فتحوى الكلية الآن طلابا من المملكة العربية السعودية ، واليمن ، وليبيا والكويت .

وتطورت الناحية التعليمية فى الكلية تطورا سريعا ، فأصبحت مدة الدراسه ثلاث سنوات ، واستخدمت أساليب التعليم الحديثه كالسينما والتمثيليات والمناقشات والمناظرات.

وعمل على زيادة الناحية العملية عن النظرية ووصلت الى نسبة ٥ : ١ ، وأدخلت اللغة العبرية كمادة إجبارية لجميع الطلبة .

وحققت الكلية توحيد التعليم فى صفوف الجيش ، بأن يتخرج جميع الضباط الذين يعملون فى القوات المسلحة فى معهد دراسي واحد ، وبذلك ستتوفر ميزة التعاون التى تبنى على المعرفة والزمالة والصداقة الشخصية ، ففى الكلية : طلبة الطيران ، والمهندسين والكيماويين ، ونواب الاحكام ، وبهذا النظام وحده تولد روح التآلف .

وكان التعليم فى الكلية فى العهد الماضى ينصب على الجاف من الناحية العسكرية فقط وبذلك كان الطالب بعيدا عن مجريات الأمور العامة فى وطنه. فبدأت الكلية فى عهد الثورة

يربط الطالب وهو داخل الكلية بكل مايجرى خارج أبوابها وله علاقة بالوطن ولذلك أدخل برنامج خاص فى الدراسة أطلق عليه « الثقافة العامة والتربية الوطنية » يتلقى فيه الطالب محاضرات عامة من أصحاب الرأى والفكر فى الوطن ، فى نواحى الاقتصاد والصناعة والشئون العامة . علاوة على محاضرات فى الناحية العسكرية ، ترمى الى إبراز أهمية الناحية الخلقية والوطنية لدى طالب الكلية الحربية ، وهو ضابط المستقبل ، وبذلك يصبح الطالب عند تخرجه مواطنا صالحا يشعر وهو فرد من الجيش بمسئوليته نحو الوطن.



هذه مصر . . . فى وثبتها المباركة كل من فيها فدائيون

أما التدريب العملى أى القيام باجراء التدريب فى ظروف تحاكى ظروف الحرب وهو ما اصطلح العسكريون على تسميته « بالمناورة » فان الكلية منذ عام ١٩٤٥ حتى قيام الثورة . لم تقم بهذا النوع من التدريب ، ولم تكن هناك أية عقبات مادية ، تحول دون تنفيذ ذلك ، ولكنها كانت سياسة المسئولين عن الدولة ، وهى عدم النهوض بالجيش .

ومنذ أن قامت الثورة أعدت الكلية مناورة فى العام الماضى ،وأخرى فى هذا العام وشملت المناورة :

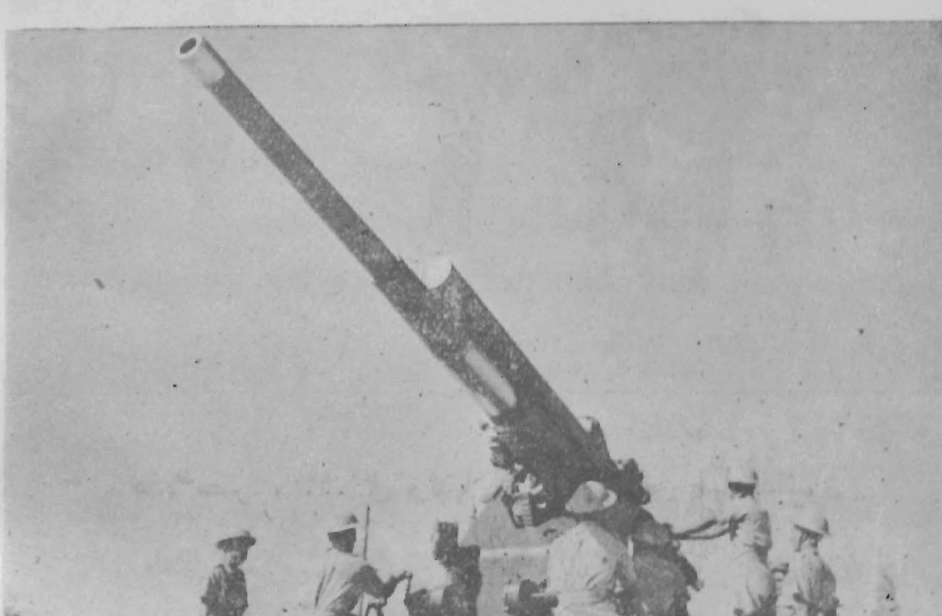
ا ـــ التحرك من مبنى الكلية بكوبرى القبة الى أرض المناورة سيرا على الأقدام . ذهابا لمسافة ٢٧ كيلو مترا ، وكذلك العودة .

ب ـــ بقاء الطلبة لمدة شهر بأرض المناورة يعيشون حياة هى صورة طبق الأصل من حياة الحرب .

ح ـــ عمل متواصل يستمر فى بعض الأحيان لمدة ٧٢ ساعة .

د ـــ استخدام الذخيرة الحية بمختلف أنواعها فى جميع أنواع التدريب .

و ـــ يتولى الطلبة جميع الأعمال المطلوبة خلال فترة المناورة من أعمال حراسة وخدمات وبوليس . . . الخ .



المدفعيه المضادة للطائرات تحرس سماء مصر

ومن ذلك نرى ان المناورة ترمى الى خلق روح الرجولة ، والاعتماد على النفس والقيادة ، والخشونة ، والخبرة العملية الحقيقية المماثلة للواقع .

وكانت الناحية الرياضية مقصورة على الاهتمام على عدد قليل من الطلبة اشتهروا بإجادتهم أنواع الرياضة قبل التحاقهم بالكلية ، ولكن الأوضاع عادت إلى نصابها . فالكلية الحربية ليست معهدا لتخريج أبطال فى الالعاب الرياضية ، ولكنها تهتم بالرياضة لما تضفيه من أخلاق عالية سامية على الفرد وكذلك حاجة الرجل العسكرى الى جسم رياضى ، يساعده على تحمل المصاعب والمشاق . أى ان الرياضة يجب أن تعطى لكل طالب فى الكلية ولا تقصر على فئة قليلة . وهذا ما تسير عليه الكلية الآن إذ جعلت الألعاب الرياضية إجبارية بين الجميع ، فهناك من يمارس السباحة ، أو الملاكمة أو المصارعة ، أو المبارزة ، أو ألعاب القوى ، أوالفروسية ، علاوة على تمرينات رياضية تكوينية ترمى إلى تقوية جسوم الطلبة .

وليس معنى هذا أن الكلية أهملت الافراد البارزين فى الالعاب الرياضيةفى بعض الالعاب الرياضيه بل هى ترعاهم وتساعدهم على مداومة التفوق .

وفى الوقت ذاته تبذل الكلية أكبر قسط من اهتمامها بالناحية الرياضية للأغلبية التى لم يكن لديها الحظ فى أن تمارس الالعاب الرياضيةمن قبل ، فالرياضة من هذه الناحيةهى رياضة عسكرية وليست رياضة بحتة، وتبرز هذه الناحية فى الحفل السنوى الذى تقيمه الكلية فى ختام العام الدراسى حيث يمارس الطلبة فيه أنواعا كثيرة من الالعاب الرياضية ، ولكنها كلها تصطبغ بالصبغة العسكرية .

ولما كان المبنى الحالى للكلية تشغله منذعام ١٩٠٨ بحيثأصبح لايتمشى مع التطور المنشود الذى بلغته الكلية منذ قيام الثورة فقد أصبح من الواجب البحث عن مكان آخر يسهل ويساعد على زيادة التطور ، وفعلا ستنقل الكلية فى غضون هذاالعام إلى مبانى جديدةبضاحية هليوبولس مقامة على حوالى ٩٤ فدانا وتتسع لألف ومائتى طالب .

ومن ذلك نرى أن الكلية فى عهدها الجديد تهدف إلى تقوية الخلق بالتدريب فى الناحية الرياضية والثقافيه والتربية الوطنة وتقوية العلم بالتدريب على الناحية السليمة

وإشاعة روح العمل بالتدريب على النواحي العملية ، وأصبح شعار الكلية : خلق ــ علم ــ عمل .

## الشئون العامة للوحدات المسلحة

ان مهمة إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة بوصفها شريان الحياه الذى يجرى فى وحدات الجيش والمرآة التى ينعكس عليهاضوءوحداته ونشاطها ، تستلزم من القائمين على شئونها أن يكونوا مؤمنين برسالتها وان لا يدخروا وسعا من الجهدفى سبيل تحقيق هذه الرسالة المقدسة ، وأدرك قادة الثورة أهمية الواجبات التى تضطلع بهاهذه الادارة فطعموها بنخبة من شباب الجيش العاملين وسرعان ما أصبحت هذه الادارة بفضل كفاحهم ومثابرتهم كخلية النحل التى لا تعرف سوى الحركة والعمل ، ليلا ونهارا .

وتطورت إدارة الشئون العامة لتؤدى رسالتها ، ولكى ترشد كل مواطن إلى مبادىء وأهداف الثورة والعمل على نشر الوعى القومى بين الجميع ، بحيث أصبحت هذه الادارة منذ مشرق الثورة البوق الذى يتردد صداه بين جنبات الوادى .

فقام مكتب الصحافة فيها بنصيب كبير فى سبيل الوصول الى تحقيق الرسالة المثلى وعمل على توطيد الصلات بين مختلف وحدات الجيش ودور الصحف المختلفة، وأزال الحواجز التى كانت تعوق هذا الاتصال.وأمد دورالصحف المصرية والاجنبية والكتاب والاجانب بكافةالبيانات الصادقةالمتعلقة بالحركة ،كما زود المواطنين المسافرين إلى الخارج بالمعلومات التى تساعدهم على إنارة الرأى العام العالمى بحقيقة أهداف الثورة .

وقام قسم الانصالات والاستعلامات بمهمته فى الاتصال بالهيئات المحليةوالاجنبية لتوضيح أهداف الحركة وأغراضها . ونهض قسم النشر بالدعوة الى الاتحاد والتعاون فى بناء مجد الوطن ، كما شن حربا شعواء على الشائعات ومروجيها من الخونة وإعوان الاستعمار . وأصدر كتبا وكتيبات عدة تناولت شرح أهداف الثورة .

وأولت إدارة الشؤن العامة الفن المسرحى والسينمائى مزيدا من عنايتها فاتجهت الى العناية بالمسرح العسكرى وبذلت كل المعاونات التى تمكنه من أداء رسالته التى تهدف الى رفع الروح المعنوية بين الجنود والترفيه عنهم . وكانت مهمة قسم السينما فى الماضى مقصورة على عرض أفلام سينمائية للترفيه عن الجنود وإنشاء دور للسينما فى المناطق العسكرية .ومراقبة الافلام العسكرية ، فأضافت الثورة الى اختصاصاته إنتاج أفلام تتمشى وروح العهد الحاضر فأخرج أفلام : التاريخ يشهد ، وصوت التحرير ، وهذه الارض لنا . كما بذل جهودا فى إنتاج فيلم « ثورة مصر » والاشتراك فى جريدة مصر الناطقة ، وإمداد الجامعات والمعاهد بعدة أفلام عسكرية .



وأخيراً . . . تحقق للمرأة حمل السلاح

وأشرفت إدارة الشئون العامة على ركن الجيش بالاذاعة ـ بالعربية ـ والفرنسية ورسمت له سياسة قومية رشيدة بعد أن كان ما يذاع فى الركن لا يخرج فى أغلب

الاحيان عن التمجيد الكاذب للملك السابق ، فصارت أهداف الركن تتمثل فى تعريف الجيش بالشعب ووحداته المختلفة ، كما هيأ الركن الفرصة للجنود لكى يستمعوا إلى ما يريدون استماعه من الاغانى والاناشيد الحماسية ، والى جنود المناطق الخارجية للتحدث الى ذويهم وإبلاغهم رغباتهم .

وكان قسم الترفيه يقصر مجهوده فيما مضى على تقديم كميات ضئيلة من الاطعمة المجففة للجنود ولم يكن لتقديمها أثر ملموس فى نفوسهم ،فاستبدل القسم وخاصة بعد تحسين الحالة الغذائية فى الجيش هذا النظام بتقديم أدوات التسلية والرياضة الى الجنود ، ودعاهم الى مقر إدارة الشئون العامة ليشاهدوا بأعينهم ما قامت به الثورة المباركة على أيديهم والترفيه عنهم بعرض أفلام سينمائية وتمثيليات ، وتنظيم رحلات لهم يزورون فيها مختلف المتاحف والآثار والمعالم التاريخية حتى يعرفوا بلادهم وماضيها التليد حق المعرفة .

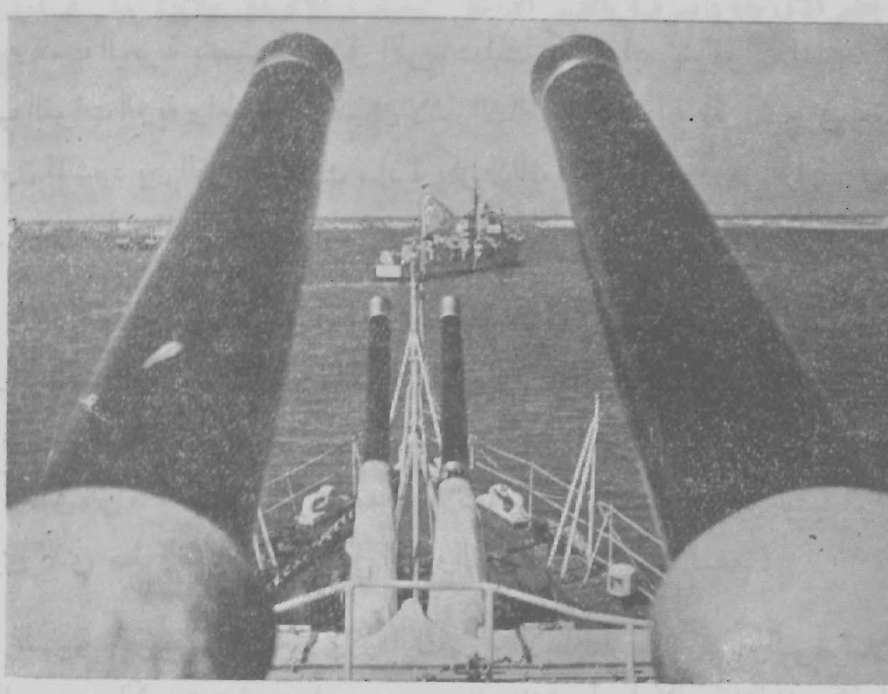
# السلاح البحرى

من دواعى الفخر للجمهورية الفتية أن قامت البحرية فى مستهل عهدها الجديد بتوطيد عرى الصداقة والمحبة بينها وبين دول العالم أجمع بصفة عامة وبينها وبين دول الشرق الأوسط بصفة خاصة .

ولقد أسهمت القوات البحرية بنصيب وافر فى تحقيق هذا العمل المجيد الذى كان له أبلغ الأثر فى الدعاية الحسنة لمصر الحديثة ولجيشها الباسل الذى كادت تطغى على أعماله المجيدة موجة من النسيان من جراء تلك العهود البائدة المظلمة التى لوثت سمعت البلاد وأودت بمجدها وعظمتها إلى الحضيض .

وكان إلى جانب هذه الدعاية الحسنة ذلك الكسب الكبير الذى نالته القوات المسلحة من هذا التدريب العملى العظيم ، وتلك الفائدة التى عادت على القوات البحرية بصفة خاصة من هذه الرحلات التمرينية الطويلة فى أعالى البحار .

ففى ابريل عام ١٩٥٣ قامت السفينة الحربية « دمياط » برحلة تدريبة إلى موانىء البحر الأحمر للتعريف على السواحل المصرية وبخاصة الشرقية منها ، والتى تركتها العهود السابقةدون أدنى التفات . فزارت الغردقة والقصير والطور كما زارت جدة وبورسوان وقد كان لزيارة الميناءين الأخيرين أثر عظيم فى الدعاية للجمهوية المصرية وما بلغته قواتها المسلحة من قوة ومجد فى عهدها الجديد .



إسطولنا البحرى . . . قوة لرد العدوان

وفى يونيو عام ١٩٥٣ أبحرت السفن الحربية « رشيد ، أبوقير ، دمياط » فى رحلة إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط للتعرف عليها فزارت بنى غازى بليبيا ، واللاذقية بسوريا ، وبيروت ، كما مرت بجزيرتى كريت وردوس باليونان .

وفى فبراير عام ١٩٥٤ تعدت رحلات السفن الحربية المصرية سواحل البحرين

الأبيض والأحمر في رحلة طويلة إلى موانىء المحيط الهندي حيث زارت الهند وباكستان ومارة بالمملكة العربية السعودية والسودان واليمن .

وقد كان من أروع ماشوهد في تلك الزيارات جميعها ذلك الشعور الفياض والحماسة المتدفقة الذى كانت تقابل به قطع أسطولنا من أبناء الشعوب المختلفة والتى أظهرت تقديرها وإعجابها بما أحرزته جمهورية مصر وقواتها المسلحة من تقدم ظاهر ملموس في تلك الفترة القصيرة منذ أن قامت الثورة .

وقامت البحرية بنصيب كبير في التمرينات المشتركة التى أعدتها القوات المسلحة إلى جانب القوات البرية والجوية . وقد كان لاشتراك القوات البحرية أثر كبير في تحقيق التعاون المنشود بين القوات الثلاث ، إذ لم يكن لذلك التعاون وجود من قبل . وهذا نذير يبشر بالخير لما ستحرزه قوات الجمهورية المسلحة من رفعة ومجد .

وان ثقة العالم بجمهوريتنا الفتية واعترافه بقوتها ونهضتها ليتجلى بوضوح فى زيارات السفن الحربية الأجنبية لمصر في هذا العهد الزاهر من عهودها إذ لم يسبق في أي عهد من السابقة ان وفد على ميناء الاسكندرية مثل ما وفد عليها خلال هذا العام من هذه السفن التى ماجاءت إلا لتؤكد صداقة بلادها وإعجاب شعوبها بمصر وجيشها الواعى القوى الذى حطم الطغيان وقضى على الظلم والفساد ، ومن هذه السفن :

السفينة الحربية الفرنسية « جان دارك » . والايطالية « النمر » . واليوغوسلافية « غاليب » . والأرجنتينية « بهيا ستبس » . واليونانية « أرماتولوس » . والهندية « جود فارى فارى ، جوفانى ، جانجا » . والسيامية « فوزامنتون » . والايطالية « فيسبوتشى » . والبرازيلية « ديجى دى كابياس » .

وكان لمعظم قوات هذه السفن نصيب كبير في مشاركة الشعب أفراحه باشتراكها في احتفالات التحرير التى أقيمت يوم ٢٣ من كل شهر ابتهاجا بعيد الثورة .

## الاهتمام بالنواحى الصحية

لم تكن النواحى الصحية في يوم من الأيام موضع اهتمام المسئولين قدر اهتمامهم

بها فى هذا العهد ، إذ كانت القوات البرية تستعمل فيما مضى جناحا من مستوصف النقراشى بحى الأنفوشى بالاسكندرية كمستشفى لها ،وكانت غالبية أسرة المرضى والصيدلية وغيرها تقع فى الطابق الأرضى لضيق المكان ، إلا أن العهد الجديد لم يغفل هذا الشأن بل وجه كل اهتمامه فخصص مبنى إدارة سيارات الملك السابق برأس التين ليكون مستشفى بحرى عام أنفق عليه مبلغ ٦٠٠ ر ١٢ جنيه لإدخال التعديلات اللازمة حتى أصبح بذلك مستشفى كامل المعدات والأدوات وصالحاً لخدمة القوات البحرية من جميع الوجوه وهو يضم الآن ١٦٥ سريراً بالقسم الداخلى بمختلف الأقسام علاوة على غرف عمليات جراحية حديثة وقسم خاص بالأشعة والعلاج الكهربائى وآخر خاص بمعمل التحاليل وآخر لعلاج الأسنان وذلك بخلاف عيادة خارجية كاملة لعلاج جميع الحالات من مختلف الأمراض التى لاتحتاج للعلاج الداخلى . كما تعالج بها عائلات الضباط والجنود وأسرهم .

## الكلية البحرية

إن سياسة الكلية البحرية كمعهد عسكرى سياسة جديدة وضعت لرفع مستواها والنهوض بها وتحقيق أهدافها وبرامجها لتتمشى مع التطور الجديد . وفيما يلى بعضاً من هذه السياسة والنظم التى وضعت لتحقيق أهدافها .

### اولا — التنظيم الإدارى :

صدر القانون رقم ٣٠٤ فى نوفمبر ١٩٥٢ باللائحة الأساسية للكلية البحرية محدداً الجهات التى تباشر إدارة الكلية وهى :

المجلس الأعلى للكلية ، ومجلس التعليم ، ومجلس الكلية ، ومدير الكلية .

ويختص المجلس الأعلى بالمسائل الآتية :

التصديق على مشروع مرسوم اللائحة الداخلية للكلية ، وتعيين العدد المطلوب من الطلبة للكلية سنويا ، وما يرد فى القانون أو اللوائح المكملة من اختصاصات .

وينظر مجلس الكلية فى المسائل الآتية : إدارة حركة التعليم والامتحانات وسير الأعمال بالكلية وترشيح المدرسين العسكريين والمدنيين اللازمين للتدريس للطلبة وتقرير مناهج الدراسة العلمية والعملية واختيار الطلبة الجدد ، وتقرير الدرجات الإضافية التى تمنح للطلبة المتفوقين فى أوجه النشاط المختلفة . ويمثل الكلية المدير وهو يشرف على شئونها التعليمية والإدارية ويرأس مجلسها وينفذ قراراته وقرارات المجلس الأعلى ومجلس التعليم ، ويبلغ القائد العام للقوات المسلحة ما يجب اعتماده من هذه القرارت .

وله أن يصدر ما يراه من أوامر وتعليمات لاستقرار حالة الضبط والربط .

ثانيا — مبانى الكلية :

كان المقر القديم للكلية البحرية لا يستوعب أفرادها من ضباط وطلبة وموظفين وصف ونوبتجية مما كان يؤدى إلى ارتباك الحالة العامة للكلية وبالتالى الحالة الصحية . وفى فجر هذا العهد تم نقل الكلية إلى مقرها الحالى بثكنات الحرس بعد ترميمه واصلاحه بما يتناسب ومكانة هذه الكلية .

ويجرى العمل الآن فى الإنشاءات الخاصة بالمعامل التى أعدت الأجهزة الخاصة بها .

ثالثا — التعليم :

١ — تنظيم المحاضرات العلمية والثقافية ودعوة أساتذة الجامعات لإلقاء بعض المحاضرات .

٢ — إعادة النظر فى مقررات التعليم بما يتمشى مع التطورات الحديثة وإدخال طرق التعليم بالكلية ( السينما . الفانوس السحرى . الزيارات . المعامل ) .

٣ — انشاء مكتبة كاملة تحتوى على أحدث الكتب العلمية والفنية والأدبية والفنون البحرية .

٤ — إنشاء ميدان التكتيك العنيف حاويا لشتى أدوات التدريب الحديثة .

رابعاً — النشاط الثقافى :

كان من جراء تنظيم الحياة اليومية للطلبة واستتبابها أن بدأت الكلية فى اكتوبر ١٩٥٣ فى إصدار مجلة باسم الكلية البحرية، وقد صدرت مجلة الكلية البحرية حافلة بأبحاث الطلبة العلمية والفنية إلى جانب المواد الأدبية . كما تصدر الكلية شهريا صحيفة الكلية البحرية تحوى أهم الموضوعات التى تبحث فى مواد تعليم الطلبة وأوجه نشاطهم .

خامسا — النشاط الرياضى :

تم انشاء الملاعب الحديثة اللازمة للطلبة ـ كرة القدم ـ تنس ـ كرة سلة ـ هوكى ـ إسكواتش . وتبودلت الزيارات مع الكليات العسكرية الأخرى وأقيمت بينها مباريات رياضية فى مختلف الألعاب . واشتركت الكلية البحرية فى بعض النوادى الخارجية للاستفادة بخبرة ممرنيها .

كما أنشىء ميس للطلبة وآخر للجنود لقضاء فترة الفراغ به فى السمر .

هذا جانب مما تم تنفيذه من البرنامج الضخم الذى وضع للنهوض بهذا المعهد العسكرى الكبير حتى يبلغ المستوى اللائق به بين المعاهد البحرية فى الأمم الأخرى .

## القوات الجوية

كان من نتائج ثورة ٢٣ يوليو أن أعيد تنظيم رئاسات القوات المسلحة ووجدت رئاسة القوات الجوية الجديدة أنها تواجه واجبات ومسئوليات مضاعفة ، فكانت هناك مشكلة إعادة النظر فى بعض النظم القائمة فى النواحى المختلفة وتحويرها أو تعديلها بما يحقق إنتاجا سريعا . وهذا يقتضى دراسة النظام الذى كان قائما والنظم الموجودة فى بلاد أخرى واقتباس ماقد يتلائم منها مع ظروفنا وقوانيننا العامة . ولما كان المقصود من هذه الدراسة هو الوصول إلى أسس سليمة تسرى لسنوات قادمة وتقيم نظم القوات الجوية على دعائم سليمة فى جميع النواحى فقد اقتضى هذا دراسته بتعمق تام .

وكانت هناك ضرورة سير الأعمال الجارية ـ وكان يجب أن تسير العجلة فى نفس الاتجاه القديم لفترة ما حتى يتم توجيهها إلى الاتجاه الجديد . وكان سير العجلة فى

الاتجاه الجديد له مشاكله المتعددة والتي لا بد من مواجهتها وحلها حتى لا يقف دولاب العمل . وكان لابد من أن تسير وإلا أثر ذلك فى نواحى متعددة من مقدار كفاءة القوات الجوية فى القيام بواجباتها التى ترجوها الدولة من وراء وجود هذه القوات .

ومن أهم الأهداف التى وضعت أمام المختصين والقوات الجوية مبدأ الاهتمام بتكوين الفرد فوضعت البرامج التى تؤهل كل فرد لزيادة التخصص فى النوع الذى يعمل به . كل فى فنه أو اختصاصه ثم تجميع هذه الجهود بشكل منسق بحيث نحصل على أحسن النتائج بأسهل وأوفر الطرق .

ولأول مرة قامت القوات الجوية بأكبر مناورة من نوعها فى تاريخ مصر حيث اشتركت جميع القوات فى عمليات المناورات التى استمرت ثلاثة أيام أثبتت فيها قدرتها على الهجوم ، وستوالى إقامة هذه المناورات حتى يتحقق الغرض منها فى التدريب على الدفاع والهجوم . وتمرين للرئاسات على العمليات المشتركة .

التدريب :

ويهدف إلى :

١ ــ رفع مستوى أفراد القوات الجوية ورسم سياسة التدريب حتى يمكن أن يقوم كل فرد بواجبه بدرجة عالية من الكفاءة وقت السلم والحرب .

٢ ــ الاشتراك مع الإدارات الفنية فى وضع سياسة التدريب الفنى .

٣ ــ وضع سياسة تعليم اللغات المختلفة بما يتفق وسياسة الدوله العسكرية .

٤ ــ سياسة تبادل إلحاق الضباط فى الفرق الموجودة فى أفرع القوات المسلحة المختلفة .

٥ ــ وضع قواعد الالتحاق والامتحانات والتخرج لمدارس القوات الجوية الفنية .

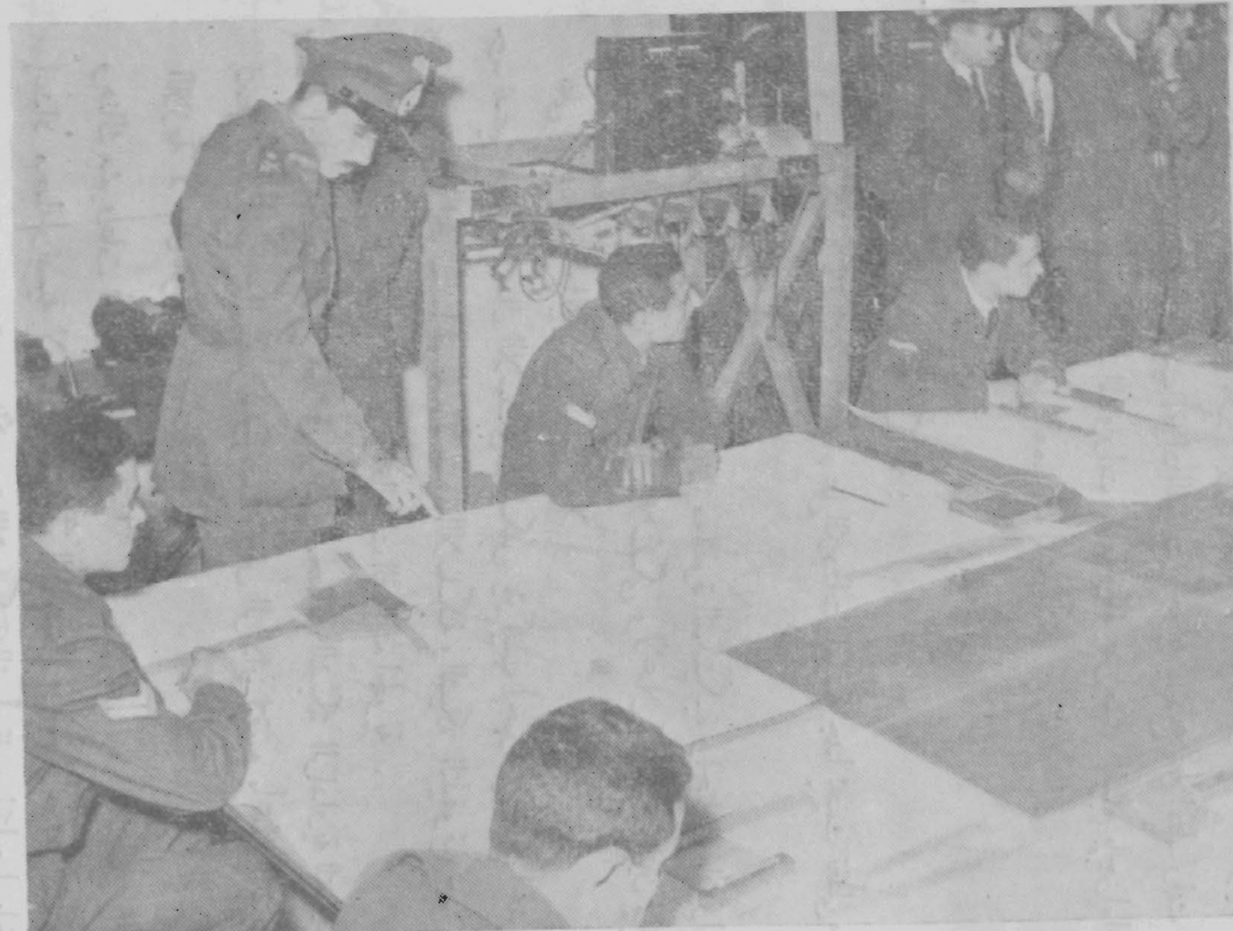
٦ ــ وضع أسس وقواعد الترقى لخريجى المدارس الفنية بما يضمن توازن المستوى الفنى المطلوب .

٧ ــ وضع سياسة البعثات وقواعد الترشيح لها ومراعاة تنفيذها عند الترشيح للبعثات

٨ ــ الإشراف على التدريب فى جميع الوحدات والمدارس للقوات الجوية .

٩ ــ عقد الفرق المختلفة والإشراف على تنفيذها .

١٠ ــ إصدار جميع الكتب والكراسات والمنشورات والأفلام التعليمية والثقافية.



القائد العام اللواء ا. ح. عبد الحكيم عامر يشرف على سير احدى المناورات الحربية
من داخل غرفة العمليات الجوية

١١ — نشر الثقافة ومكافحة الأمية بين أفراد القوات الجوية وإعداد الصف والعساكر لدخول الامتحانات العامة عن طريق مدارس التحرير للقوات الجوية .

١٢ — الإشراف على الالتحاق والانتساب للضباط وضباط الصف والعساكر بالجامعات والمعاهد والمدارس فى نطاق الأوامر الخاصة .

١٣ — تدريب أفراد القوات الجوية على استعمال الأسلحة الأرضية المختلفة والتعليم الأولى.

١٤ — رسم سياسة ثابتة لتدريب أفراد القوات الجوية للدفاع عن المطارات .

١٥ — سياسة تحديد مواعيد المناورات العامة والغرض منها والقيام بإجراءات وضعها وإدارتها وتدريب الرئاسات على العمليات المشتركة .

## اللاسلكى والرادار

١ ـ المواصلات اللاسلكية والسلكية :

ا — تكملة شبكة إيجاد الاتجاه على الترددات العالية جدا بحيث تغطى مصر السفلى ومصر الوسطى .

ب ـ تكملة حملة سيارات اللاسلكى اللازمة للقوة التكتيكية واحتلال المطارات لتكون كمحطات لاسلكيه متنقلة للاتصال اللاسلكى ولأعمال تشغيل محطتين لإيجاد الاتجاه على الترددات العالية ثم تركيبها فعلا .

حـ ـ تدعيم محطة الإرسال اللاسلكى بالمكس بتركيب أجهزة الإرسال الحديثه بها .

ء ـ تدعيم غرفة الحرب الجوية بالأجهزة اللاسلكة والشبكة التليفونية حتى يمكن عن طريقها التحكم فى جميع محطات ومطارات القوات الجوية .

٢ ـ الرادار : بدأ العمل فعلا فى تركيب محطات الشبكة الرادارية للتوجيه والإنذار لتغطى بعد تمامها سماء مصر ، وإنشاء ورش الرادار لتقوم بأعمال التفتيش والصيانة اللازمة لأعمال الرادار

وهناك مشروعات فى دور التنفيذ منها

إعداد محطة رئيسية لارسال واستقبال اللاسلكى واستكمال مساعدات اللاسلكى للملاحة الجوية ، وتغيير الأجهزة اللاسلكية التى أوقف إنتاجها بأخرى حديثة تدريجيا ، وتغيير الأسلاك الأرضية بين محطات الإرسال لقدم الأسلاك الحالية وعدم كفاية خطوطها وتدعيم مركز المراقبة الحربى بأجهزة تكفل قيام المركز

بمهمته للاتصال بالطائرات أثناء طيرانها فى حـــدود الدائرة المعينة للمنطقة وإنشاء منائر لاسلكية بالواحات .

إنشاء شبكة آلات مبرقة ( تلبرنتر ) بين وحدات المنطقة المركزية للقوات الجوية

إنشاء شبكة لاسلكية وشبكة تليفونية كاملتين لربط محطات الرادار وغرف العمليات والمركز العام ببعضها .

تجهيز جميع طائرات القوات الجوية بأجهزة تميز الصديق من العدو (I.F.F.) وبالأجهزة الرادارية اللازمة للقتال الليلى .

الملاحة الجوية

قامت إدارة الملاحة الجوية بعدة مشروعات مختلفه منها :

١ ـ إعداد وتنظيم أقسام ملاحة بالمحطات قائمة بذاتها لتموين الأسراب لأعمال الملاحة .

٢ ـ إعداد مركز المراقبة الجوية والبحث والإنقاذ لجميع تحركات الطائرات العسكرية .

٣ ـ وضعت إدارة الملاحة االجوية بالاشتراك مع مصلحة الأرصاد الجوية والقوات البرية والبحرية مشروع تنظيم مقترح لتنفيذ شبكة أرصاد جوية وتقديم تسهيلات الأرصاد للقوات المسلحة .

التصوير الجوى

وفيما عدا ذلك يبرز نشاط إدارة التصوير الجوى فى مظاهر التعاون مع الجيش للقيام بإعداد خرائط مساحية عسكرية ومدنية ، وقد بدىء فعلا فى إنشاء مبنى لهذا الغرض . وكذلك أعمال التصوير السينمائى بالقوات الجوية لإعداد أفلام ثقافيـــة وتعليمية لتدريب الطيارين والفنيين .

كلية الطيران

كان إعلان الجمهورية فاتحة عهد جديد لكلية الطيران فلم يكد يمضى على إعلانها أيام معدودات حتى خرجت الـكلية دفعة جديدة فى أول يوليو عام ١٩٥٣ ليعمل ضباطها على تدعيم الجمهورية ويقسمون يمين الولاء لها بالذود عن أرضها وحماية مرافقها وأبنائها بالمهج والأرواح .

وسعت الكلية فى عهدها الجديد الى استكمال جميع نواحى النقص لتتمكن من تخريج دفعات متتالية من الطيارين لتحقق لجمهورية مصر قوات جوية تليق ببعثها الجديد ، وبذلك أصبحت قادرة على تدريب ٥٠ طالباً فى كل دفعة بدلا من ٢٥ أو ٣٠ ، ورفعت مستوى الطلبة سواء فى ناحية الطيران أو العلوم برفع عدد ساعات التدريب على الطيران ، وتعديل البرامج لتقف على قدم المساواة مع مثيلاتها من كليات الطيران فى أرقى الأمم .



طلبة كلية الطيران ... نسور المستقبل

وقد زودت القوات الجوية كلية الطيران بنخبة ممتازة من طياريها وأعدتهم الكلية إعداداً عالياً ليقوموا بأعمال التدريس بها ، كما زودت الكلية أيضا بأحدث طائرات التدريب المصرية ، فأصبح للمرة الأولى فى تاريخ الكنانة يتدرب طلبة الطيران على طائرات مصرية تحت اشراف هيئة تدريس مصرية . ووثقت الكلية علاقاتها بالكليات المصرية الأخرى لايجاد رابطة قوية بين الطلبة تحقيقاً للتعاون التام بين الأسلحة الثلاثة للقوات المسلحة وإقامة مباريات رياضية على كأس الكليات العسكرية

وفتحت الكلية أبوابها لجميع أبناء الشعب على السواء ، وشجعت الشباب على الإلتحاق بها بأن جعلت رسوم القيد بمثابة رسوم رمزية تتناقص كل عام عن الأخرى إلى أن يتخرج الطالب بعد سنوات ثلاث ، كما قامت الكلية بواجبها نحو توثيق العلاقات بين الدول العربية وذلك بتدريب البعثات العسكرية التى توفدها الدول العربية لتعليم فن الطيران وإعارة مدرسيها للتدريس فى كليات الطيران العربية الأخرى . كما عقدت النية على تعليم نخبة من إخواننا أبناء الجنوب ليكونوا نواة للطيران السودانى.

وقد تعاونت الكلية مع مصنع الطائرات على أعمال الدعاية والإرشاد للطائرات المصنوعة فى مصر وذلك بما قام به بعض مدرسى الكلية من استعراضات جوية فى مختلف البلاد العربية .

# سلاح الحدود

أغلقت العهود الماضية أبواب الصحراء وجعلتها حكراً لبعض الأفراد والهيئات يدخلون إليها عندما يشاءون ، وينتفعون بمزاياها كما يشتهون ، دون السماح لسكان هذه الصحارى بالإتصال بحياة التقدم حتى أصبحوا يئنون من انخفاض مستواهم الصحى والثقافى والاجتماعى والزراعى ، وبذلك ضيعت هذه السياسة فرصة استغلال المناطق الصحراوية لصالح البلاد أعواماً طوالا .

وكانت الخطة المرسومة فى الماضى لتنفيذ هذه السياسة هى منح جميع السلطات لسلاح الحدود التى تخول له إدارة تلك المناطق وتأجـــير وبيع الأراضى وتحصيل الضرائب والاشراف على حفر الآبار وصيانة الطرق وإدارة المجالس البلدية والقروية ومباشرة بعض أعمال التجارب الزراعية حتى أصبحت مناطق الحدود منعزلة تماماً عن بقية البلاد . ولم تكتف العهود الماضية بفرض هذه الأوضاع الشاذة بل جعلت الوزارات تحجم عن ارتياد الصحراء ، وبالتالى حرمت مناطق الحدود من الاستفادة بخبرة وامكانيات تلك الوزارات على نطاق واسع .

وفى ظل العهد الجديد لم يكن هناك بد من تحطيم هذه الاغلال ، وغزو الصحراء بالمشروعات العمرانية والاقتصادية ، والعمل على رفع مستوى المواطنين ليتمتعوا بحياة

حرة كريمة ، وافساح المجال أمام الأفراد والهيئات والشركات لارتياد هذه المناطق والاستفادة بخبرة وامكانيات الوزارات المختلفة ، كل فى دائرة اختصاصها للنهوض بتلك البقاع أسوة بما هو متبع فى كل جزء من أجزاء الجمهورية . فرسمت سياسة الاصلاح وبوشر تنفيذها كجزء من السياسة العامة للنهوض بالدولة حتى لا تتخلف مناطق الحدود عن ركب الحضارة المنشود ،ومن ثم وافق مجلس الوزراء فى ١٩٥٣/٤/٢٩ على ضم الأعمال الأضافية التى يتولاها سلاح الحدود إلى الوزارات المختصة وان يظل للسلاح إشرافه الادارى والقضائى على تلك المناطق ،وبذلك تسير مشروعات الإصلاح كلها جنباً إلى جنب .

محافظة سيناء :

تعتبر محافظة سينا أهم محافظات سلاح الحدود نظراً لموقعها الجغرافى ولأن بها الطرق الرئيسية التى تمر بها قوافل المواد الممنوعة .

وقدم سلاح الحدود لسكان هذه المنطقة كميات وافرة من الدقيق والشعير بالنسبة لحالة الجدب التى انتشرت فى السنوات الأخيرة ، وناشد جمعية الهلال الأحمر بأن تمد يد المعونة الى فقراء العريش وبعض اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى هناك فلبت الجمعية النداء ووزعت عضواتها الأرز والجبن والملابس والبطاطين .

وكذلك قام السلاح بتفريج أزمة المعيشة عن البدو بصرف كميات كبيرة من الأذرة مما نقلته قطارات الرحمة ، وتعيين كثير من البدو خفراء فى المنشآت والشركات ولدى المقاولين .

وقد صار استغلال المناطق الصالحة فى منطقة سيناء بقدر الاستطاعة وبقدر ماتتوفر فيه المياه الصالحة للزراعة ، فظهر الحوض الرومانى ، والمسالك المائية بعين الجديدات ، وعنى بحدائق التجارب الزراعية ، وغرس الفواكه والخضر ، ولاسيما أشجار التفاح وكوفحت أسراب الجراد مكافحة فعالة .

وفى ميدان التعليم وتشجيعا لسكان الصحراء على استيعاب أكبر قدر ممكن من المعرفة ، تقرر قبول أبناء الحدود بالمجان فى جميع مراحل التعليم مع التجاوز عن شرط

السن ، وأن يمنح من يلحق بالجامعة منهم الأولوية فى الإقامة فى المساكن الجامعية ، ويصرف السلاح إعانة شهرية لثمانية من طلبة الجامعات من أبناء البدو للاستعانة بها فى نفقاتهم الجامعية .

واهتمت وزارة الصحة بتعميم المستشفيات وتزويدها بالأطباء والاخصائيين والعقاقير الطبية والممرضين ، فضلا عن العيادات الخاصة بالمستشفيات التى تتبع بعض الهيئات والشركات .



حرس الحدود

ولما كانت منطقة جنوب سيناء غنية بالآثار ويقع فيها دير سانت كاترين الشهير بما فيه من روائع الآثار التى تجذب الزائرين إلى مشاهدته فقد قام السلاح من جانبه

بمنح تسهيل هذه الزيارات إلى حد أن اهتمت شركات السينما العالمية بهذا الدير فأوفدت مصوريها لالتقاط مشاهد الدير .

ونظراً إلى أن منطقة العريش من مناطق الاصطياف المعدودة لما ينفرد به شاطئها من حيث تدرجه ورماله واتساعه مع وجود غابة من النخيل تمتد على الشاطئ لبضعة كيلو مترات فقد أسهمت وزارة الشئون البلدية والقروية بإعداد المصيف واتفق مع الشركات على إقامة الفنادق والملاهى بما يوفر الراحة للمصطافين .

وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢ بشأن رسم خطوات الاصلاح فى الصحراء خلال السنوات الخمس القادمة وجد السلاح أنها فرصة ثمينة للنهوض بالصحارى والواحات على أوسع نطاق ، فوضع مشروعا لإنشاء عشر مدارس ابتدائية وأربع مدارس صناعية أولية لاستغلال الثروة الحيوانية لصناعة الصوف ودبغ الجلود ومدرسة ثانوية جديدة بخلاف الموجود حاليا فى العريش على أن يكون لها قسم داخلى وإنشاء مكاتب لتحفيظ القرآن .

ومن المشروعات الاجتماعية فى منطقة سيناء : إنشاء حمامات شعبية فى العريش والقنطرة شرق والطور . وإصلاحية للأحداث فى العريش . وفى ميدان الصحة : إصلاح مستشفى العريش الحالى ، وإنشاء مجموعات صحية ، وعيادات خارجية فى ثمانية بلاد ، وقسم لرعاية الطفل فى العريش . ومستشفى للولادة فى العريش والقنطرة شرق ، ومصحة للأمراض الصدرية فى العريش ومستشفى فى الطور .

وتقوم وزارة الزراعة بإنشاء حقول للتجارب الزراعية وتزويدها بمرشدين زراعيين مع صرف التقاوى والبذور .

وسيعاد تنظيم شبكتى المياه والنور فى العريش . وتخطيط بلدة العريش ، وتوصيل المياه والنور لبلدية الطور .

## الصحراء الغربية .

تمتاز هذه المنطقة بوفرة أرضها الصالحة للزراعة وخصوصاً المنطقة الساحلية ، ويقطنها قبائل متحضرة يعيش أفرادها على الزراعة والرعى ، ونظراً لعدم هطول الأمطار

ونشوء حالة جدب وانعدام محصول الشعير وهو مورد رزقهم ، اهتم سلاح الحدود بتوزيع كميات هائلة من الدقيق على السكان المستحقين للمساعدة ، كما أمدتهم جمعية الهلال الأحمر بكميات من السكر والشاى والأرز والجبن والملابس والأغطية ، ويعنى السلاح ... عادة بحالة البدو من سكان الصحراء الغربية ولا يدخر وسعاً فى تقديم المساعدات الممكنة لهم وتهيئة سبل المعيشة لهم . فنفذ فى هذه المنطقة من الصحراء وفى الواحات قانون الضمان الاجتماعى ، وقام رجال السلاح بتوصيل المرضى الفقراء إلى المستشفيات فى الاسكندرية وغيرها وإعادتهم بعد شفائهم على نفقة الحكومة ؛ ووزع ٢٣٠ ر ١٠ طن كسب على أصحاب المراعى لتغذية الماشية وكذلك ألوف الأرادب من الشعير .

ولرفع مستوى المعيشة بين السكان اتفق على تعميم المجالس القروية فى المراكز والأقسام للعمل على إشاعة النظافة العامة والاضاءة .

ولما كان من الواضح أن السبب المباشر لأزمة الأغذية فى مصر يرجع جانب منه إلى عدم استغلال أراضى الصحراء وواحاتها ، وأنه لم توجد فى العهود الماضية الحكومة التى تعنى باستغلال الأراضى الشاسعة ، فقد تقدم سلاح الحدود ببرنامج لاشاعة النهضة الزراعية فى هذه الصحارى وتحويل رمالها القاحلة إلى مروج خضراء ، فبدىء باستصلاح الأراضى البور فى منطقة رأس الحكمة وفوكه باجراء تجارب زراعية عليها بوساطة اخصائيين من مشروع النقطة الرابعة ، واشراف بعض الضباط ، واستحضرت آلات الحفر والحرث الحديثة . وتنفيذ هذا المشروع سيكثر المراعى الخصبة لرعى الأغنام والإبل وغرس أنواع الفواكه والمحاصيل التى تصلح للزراعة فى هذه التربة .

ونفذ مشروع الشجرة فى العامرية لتكوين غابات بها والانتفاع بأخشابها . وشرع فى زراعة مساحات من أراضى واحة سيوه للخضر والفواكه لسد حاجة المواطنين ، وصار استغلال وادى النطرون وانشاء مزرعة للدواجن وتربية الحيوان ومزارع للخضر والفاكهة حيث يقوم سكان المنطقة بزراعة أشجار الجوافة والنخيل والزيتون إلى جانب إنتاج البطيخ والنباتات الطبية .

ونفذ مشروع مد ترعة النوبارية إلى العامرية على بعد خمسة كيلو مترات من أرض الصحراء لرى ثلاثين ألف فدان تقرر زراعتها بالبنجر ، واستغلالها فى صناعة السكر .



السيد رئيس الجمهورية يتحدث الى الرئيس جمال عبد الناصر

ويدرس الآن مشروع مد الترعة إلى العامرية أى نحو ١٨ كيلو مترا لتكملة المشروع الأول وستساعد خصوبة الأرض فى هذه المنطقة على تقليل كمية المياه اللازمة للرى كما أن البدو على استعداد للمعاونة بجهودهم فى حفر الترعة .

ونظراً لجودة أراضى الصحراء الغربية للنباتات الصحراوية قام قسم البساتين فى وزارة الزراعة بإقامة مزارع للتجارب لزراعة النباتات الصحراوية فى برج العرب ومرسى مطروح وسيوه ، وعمل على نشر وتشجيع زراعة الزيتون والتين ، كما قام هذا القسم بتجارب لزراعة أشجار اللوز والخروب والصنوبر ، وقد نجحت التجارب نجاحاً يبشر بالخير .

ومن التجارب التى أجريت على تربة الصحراء تجربة قام بها أحد خبراء النقطة الرابعة يعاونه بعض المهندسين من مجلس الإنتاج القومى ، لإستخدام جهاز حديث يمكن بوساطته معرفة عمق المياه ومقدار تدفقها ، وقد أدت هذه الأبحاث إلى أن المياه العذبة بمنطقة الذراع البحرى تصلح لرى النباتات وهى متوفرة جداً .

وتوجد بالواحات البحرية بركة تبلغ مساحتها حوالى ثلاثة أفدنة ولا يجف ماؤها صيفاً ، ولما كانت هذه الواحة بطبيعتها الجغرافى ليست بها أنهار أو شواطىء بحار فقد حرمت وحرم سكان المنطقة من الأسماك . فحملت الطائرات كميات من الأسماك الصغيرة الحجم تحت إشراف معهد الاحياء المائية بالإسكندرية ووضعتها فى البحيرة لتوليدها والإكثار منها .

وبذلت المساعى لنشر الثقافة والتعليم فى ربوع هذه البقعة من الصحراء ، حتى ينال سكانها أوفر قسط منها لرفع مستواهم وعدم تخلفهم عن الركب ، فعممت المدارس الإبتدائية ، وانشئت مدرسة زراعية فى مرسى مطروح ، وزيد عدد الفصول الثانوية فى مدارس مرسى مطروح والعامرية والحمام ، ودرب عشرات من الطلاب على صناعات النسيج والأكلمة والسجاد .

ووضعت سياسة جديدة لتنشيط السياحة ، فعبدت الطرق وأنشئت استراحات على طول الطريق بين الإسكندرية ومرسى مطروح وجهزت بالأسرة ووجبات الطعام واتفق مع مصلحة السكك الحديدية على تسيير قطار ديزل سريع من الاسكندرية

إلى مرسى مطروح يوميا فى خلال فترة الصيف . وتم إصلاح وتنسيق منطقة العجمى حتى أصبحت من أحسن المناطق السياحية وأنشىء فيها كازينو وفنادق وكباين للمصطافين .

ومن المناطق السياحية الأثرية الجميلة منطقتا أبي صير وأبي مينا وقد اكتشفت فيهما آثار رومانية قديمة ويتردد عليهما هواة الآثار وسيكون لهما مستقبل باهر ، وقد تم إنشاء استراحتين بهما . ومن المشروعات التى فى دور التنفيذ : إنشاء مبانى لمدارس حديثة بدلا من الموجودة حالياً ، وإنشاء مدارس صناعية فى كل من سيوه ومطروح والضبعة والعامرية والبحرية لتعليم السكان الصناعات الأولية مثل الأقمشة والأكلة والسجاد والخوص والأقفاص ، وإنشاء مدرسة زراعية أولية فى مطروح وبرج أيوب ورأس الحكمة وسيوه .

وستنشأ مجموعة صحية فى مطروح والبحرية وسيوه على أن تزود بأطباء للرمد والأسنان ، وإنشاء مستشفى فى الضبعة والحمام والعامرية .

وستقوم وزارة الزراعة بإنشاء حقول للتجارب وتزويدها بمرشدين زراعيين فى جميع الجهات ، ومقاومة أمراض الدواجن والمواشى ، وإنشاء وحدة زراعية فى الواحات البحرية ، وغرس غابات فى المناطق الشاسعة .

وسيعاد تخطيط القرى على أساس صحى سليم وتوليد الكهرباء من العيون فى الواحات للانتفاع بها فى الإنارة ، وإنشاء مستودع مياه نقية للشرب فى واحتى سيوه والبحرية ، وحفر مجارى فى مرسى مطروح مع إنشاء شبكتى مياه ونور جديدتين .

محافظة البحر الأحمر :

تمتاز هذه المنطقة بثروتها المعدنية ،ففيها تكثر شركات التعدين واستخراج البترول كما أن الثروة المائية بها متوفرة . ويعتمد سكان هذه المنطقة على رعى الأغنام وعلى العمل فى الشركات .

والتعليم فى محافظة البحر الأحمر ميسر على نطاق واسع ،بحيث لا يخلو مركز من مدرسة أو أكثر سواء كانت ابتدائية أو ثانوية، والمستشفيات منتشرة وبعضها تابع

للشركات . أما الحالة الصحية بين العربان ،فقد شكلت لجنة من وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والحربيـة ، وقام الاطباء بفحص عام للسكان ورفع مستواهم الصحى والاجتماعى .

ولما كانت سواحل البحر الأحمر من أجمل المناطق التى يمكن استغلالها سياحيا بالنظر لصفاء الجو وتعدد المناظر الطبيعية وصلاحيتها للصيد فى البحر ودراسة الأحياء المائية ،فقد وضعت مقترحات بعضها فى طريق التنفيذ ، لتجهيز مطار الغردقة ، وإيجاد لنشات وأدوات صيد بحرية .

وستنشأ سبع مدارس ابتدائية ومدرسة صناعية فى القصير لتخريج عمال أكفاء يمكن استخدامهم فى أعمال المناجم ، وإنشاء عدة فصول ثانوية .

وسيتم تعيين زوار وزائرات اجتماعيين فى عتاقه ورأس غارب والغردقة وسفاجة والقصير ومرسى علم ، ومندوبين لمصلحة العمل لمراقبة الشركات وبحث شكاوى العمال. وتتخذ الإجراءات لإنشاء مستشفى لكل من الغردقة وسفاجة ومرسى علم ، ومستشفى للأمراض الصدرية بحاجر قنا وإيجاد وحدة متنقلة لمكافحة البلهارسيا والانكلستوما ووحدة أخرى متنقلة رمدية .

وسيجرى العمل لحفر آبار ارتوازية فى اللقيطة حيث ان عمق المياه عن سطح الأرض لايزيد على ثلاثة أمتار ، وحفر ترع بين النيل وإدفو ، وإنشاء حلقات الأسماك فى ست مناطق على ساحل البحر الأحمر ، وصنع مراكب نموذجية لصيد الأسماك ، وتشييد فندق سياحى فى الغردقة .

محافظة الصحراء الجنوبية :

تتميز هذه المحافظة بصلاحية أراضيها للزراعة لتوفر المياه الجوفية بها ، والتاريخ القديم لواحات هذه الصحراء يؤيد استثمار جزء كبير من أراضيها فى الزراعة .

والعمل السائد من هذه المنطقة هو التجارة والصناعة وقليل من الصناعة اليدوية وفى طليعتها الخوص ، وأهم الحاصلات الزراعية هى البلح والقمح والشعير والأرز والزيتون .



محطم الاقطاع . . .
الرئيس جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم تحوطهما قلوب الملايين

وقد قامت وزارة المعارف بافتتاح ٢٠ مدرسة فى هذه المنطقة بعضها ثانوى ومدرسة صناعية ، كما أنشأت وزارة الصحة نقطتين صحيتين . وستنشأ خمس مدارس ريفية وفصول ثانوية ومكاتب لتحفيظ القرآن .

ويتضمن برنامج الرعاية الصحية ، وإنشاء مجموعة صحية فى الخارجة والداخلة على أن تزود بأطباء للعيون والأسنان .

وسينفذ مشروع تعبئة البلح بالطرق الحديثة فى مصنع يقام لهذا الغرض وإنشاء وحدتين زراعيتين فى الخارجة والداخلة ، وإرشاد نساء المنطقة إلى الصنعات اليدوية بوساطة أخصائيين .

إصلاحات شاملة :

وقام سلاح الحدود لأول مرة فى تاريخ الصحراء ، بعرض أفلام سينمائية على المواطنين الذين لم يسبق لهم مشاهدة السينما ، وكان بعضهم يقطع عشرات الكيلو مترات سيراً على الأقدام ليشاهدوا هذه الأفلام ، حيث كانت الوسيلة الوحيدة لنقل مايدور فى داخل البلاد من نهضة إلى هذه البقاع النائية .

ومن الوسائل التى واجهت السلاح فى عهده الجديد ، العمل على رفع مستوى رجال البوليس فمنحوا علاوات دورية وأخرى اجتماعيه وانتخب ٣٠ صف وعسكرى من ذوى الخبرة منهم ، وألحقوا بكلية البوليس لمدة ثلاثة أشهر للتدريب على شئون التحقيقات المختلفة . كما زيدت مرتبات الإقامة للموظفين تعويضاً لهم عن الإقامة فى جهات لاتتوفر فيها سبل الراحة . ورفع بدل السكن للصولات ، كما استقر الرأى على تأثيث المنازل الحكومية لضباط الإدارة بالمعدات الأساسية الثابتة .

وانتهج السلاح سياسة ثابتة فى إدارة المناطق الصحراوية ، ترمى إلى تعميم نظام قضاء الحدود فى جميع تلك المناطق لأنه يناسب عادات وطباع سكان الصحراء . ولا يكلف المواطنين السعى إلى أماكن انعقاد المحاكم التى تبعد مئات الأميال .

# الطيران المدنى

اتسع نطاق النقل الجوى وأصبح يحتل مكانة مرموقة فى عالم التجارة ، ولا زالت مصر بوضعها الجغرافى الممتاز مركزا للخطوط الجوية العالمية ، وملتقى الطريق بين الشرق والغرب . وليس من شك فىأن هذا المركز تزداد أهميته يوما بعديوم معالتقدم المطرد فى النقل الجوى : هذا التقدم الذى ظهرت بشائره فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة ، والذى حدا بالعالم الى انشاء « الهيئة الدولية للطيران المدنى » لكى تراقب هذا التقدم وتعززه وتسهم فى القضاء على ما يعترضه من عقبات ، ولكى توحد طرقه ووسائله حتى يصبح قوة فعالة فى زيادة وسائل الرفاهية للعالم ،وتعزيز علاقات الصداقة وحسن التفاهم بين الشعوب .

## مصر فىالمجال الدولى:

وسارعت مصر بالانضمام الى هذه الهيئة ،وكانت فى طليعة الدول التى وقعت على ميثاقها . ثم عملت على الاشتراك فى جميع أوجه نشاطها ، فانتخبت فى مجلسإدارةالهيئة وأصبح لها مكتب دائم فى مقرها فى كندا ، واستطاع أبناؤها الملحقينفىهذا المكتب أن يرفعوا صوتها ويعبروا عن رأيها ويسهموا فى تقدم الطيران المدنى .

ولم تتخلف مصر عن الاشتراك فى الاجتماعات السنوية للهيئة ، أو عن المساهمة فى لجانها الفنية . ولمصر مندوبها الدائم فى اللجنة العالمية لقانونالطيران، التى تضعالأسس للتشريعات التى تحمى تقدم الطيران وتطوره .

وفى عام ١٩٥٣ ظفرت مصر بسبعة وأربعين صوتا فىمجلسالهيئة الدولية للطيران بينما نالت امريكا وبريطانيا ٤١ صوتا ، كما اشتركت فى تنظيم خدمات اللاسلكى فى منطقة البحر الابيض المتوسط .

وتقيم فى القاهرة بعثتان تابعتان للهيئة الدولية ، احداهما تمثل الشرق الاوسط كله وتشرف على نشاطها فيه ، والثانية تشرف على تدريب الفنيين فى الشرق الأوسط على خدمات الطرق الفنيه .

واشتركت مصر فى معاهدة روما الخاصة بالتامين ضد حوادث الطيران على الارض . واعتمدت مصر معاهدة وارسو الخاصة بتنظيم النقل الجوى ، وكذلك التعديلات المقترحة عليها . واعتمدت اتفاقية المعونة الفنية التى تقوم بمقتضاها هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المساعدات فنيه ، وأكثر الخطوط ازدحاما بالنقل الجوى من القاهرة واليها هى : بيروت ثم أثينا فروما فجنيف فباريس .

تسهيلات النقل الجوى :

وكان من أهم ما اهتمت به الهيئة الدولية للطيران المدنى ، هو دعوة أعضائها إلى بذل الجهود فى سبيل التسهيل للنقل الجوى العالمى . وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات التى تبيح لشركات الطيران العالمية المرور بمختلف البلدان ، والاعتراف بحريات الطيران الخمس ، وتبسيط الاجراءات التى تتعرض لها الطائرات وركابها عند الانتقال من بلد الى آخر .

ومما هو جدير بالذكر ، أن النقل الجوى العالمى ، يمثل الجزء الاكبر من عمليات الطيران فى مصر . ولهذا كان من الواجب أن تيسر له ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، فسارعت إلى عقد الاتفاقيات الثنائية بينها وبين معظم بلدان العالم ، مستهدفة فى ذلك تشجيع شركات الطيران العالمية على المرور بمصر . كما عمدت الى تبسيط الإجراءات الجركية وغيرها . وكانت فى مقدمة الدول التى نفذت توصيات الهيئة الدولية للطيران المدنى فى هذا المضمار . وتعمل الآن فى مصر عشرون شركة طيران عالمية ويمر بمطاراتها ١٠٫٠٠٠ طائرة كل عام تحمل ١٥٠٫٠٠٠ راكب ، ٨٠٠ طن من البضاعة ، ١٥٠ طنا من البريد .

الخدمات الأرضية للطيران :

إن سلامة النقل الجوى وانتظام عملياته تتطلب الكثير من الخدمات الأرضية ، كالمطارات المناسبة ووسائل الاتصالات السريعة والمساعدات اللاسلكية ، التى تمكن الطائرات من تحديد موقعها أثناء الطيران ، ومن الهبوط آمنة فى الأحوال الجويه الردئية . كما يحتاج الأمر إلى تنظيم مرور الطائرات لمنع اصطدامها ، وتقديم المعلومات اللازمة عن الطقس وصلاحية المطارات والخدمات الأخرى .

وتقوم مصلحة الطيران المدنى بواجبها فى هذا الخصوص خير قيام .

## المطارات:

فطار القاهرة الدولى قد أصبح اليوم من أوفر المطارات العالمية استعدادا . إذ يضم من الممرات مايصلح لاستقبال أضخم الطائرات وأحدثها ، بل إنه يعدليصلح لطائرات المستقبل أيضا ، وممراته مضاءةبأحدث الطرق التى أقرتها الهيئة الدولية للطيران ، وبه من المساعدات اللاسلكية مايضمن استعمال الطائرات له فى جميع الأحوال .

وإذا كان مبنى المطار الذى يضم مكاتب الشركات وإدارة المطار واستراحات الركاب ومكاتب الجوازات والجمارك، يفوق فى روعته ودقة هندسته كل مبانى المطارات الأخرى فى الشرق، فإن المستقبل القريب سيرى فى مطار القاهرة مبنى جديدا ، يضارع أحدث الأبنية فى المطارات الأوربية .

والى جانب مطار القاهرة تتناثر المطارات الكبيرة المعدة للنقل الجوى العالمى فى أنحاء القطر - فى الاسكندريةوبورسعيد ومرسى مطروح والأقصر والطور . هذا عدا المطارات الوطنية كأسيوط والمنيا وأسوان، وعشرات من المطارات الخاصة وأراضى النزول فى كل مكان .

## خدمات الاتصالات :

وترتبط القاهرة بعواصم العالم بشبكة قوية متماسكة من الدوائر اللاسلكية المخصصة لتبادل الرسائل التى تمس سلامة الطيران ، وتضمن له الانتظام . وبعض هذه الدوائر تستعمل أحدث الطرق فى الإرسال والاستقبال وهى طريقة الآلة الكاتبة المبرقة ، وتشمل مشروعات الطيران تحويل معظم الدوائر إلى هذه الطريقة . وإلى جانب هذه الشبكة العالمية توجد شبكة أخرى محلية ، تربط القاهرة بمعظم المطارات المصرية بخطوط تليفونية مباشرة تضمن سرعة الاتصال وتبليغ الرسائل وتبادل المعلومات .

## مساعدات الملاحة الجوية :

وتقوم مصر بتقديم المعونة للطائرات وهى فى الجو لكى تحدد موقعها وتتمكن من مواصلة رحلاتها . وذلك عن طريق تشغيل أجهزة لاسلكية ، كالمنارات ، ومحطات المدى ومحطات الرادار التى لا غنى للطائرات عنها وهى فى الجو . هذا علاوة على جهاز الهبوط الآلى بمطار القاهرة الذى يمكن الطيار من الهبوط بسلام إلى أرض المطار عند انعدام الرؤية

وتشمل مشروعات المستقبل تركيب أجهزة راديو ورادار من أحدث طراز ، طبقا لتوصيات الهيئة الدولية للطيران المدنى .

## تنظيم المرور الجوى :

ويقوم مركز مراقبة منطقة القاهرة بالإشراف على حركة الطائرات فى مساحة كبيرة من الجو تبلغ حوالى مليون كيلو متر مربع . فتمد الطائرات بالمعلومات اللازمة عن حالة الجو وعن أى طارىء على المطارات أو الخدمات الأخرى ، كما تصدر اليها التعليمات الضرورية لمنع اصطدامها ببعضها . وقد تم أخيراً انشاء مجموعة من الطرق الجوية التى تكثر فيها الطائرات ، تقدم فيها خدمات أكثر دقة . وتلتزم فيها الطائرات بمراعاة الطيران على الأرتفاعات وبالأوضاع التى تحددها لها المراقبة .

هذا إلى جانب وحدات المراقبة الصغيرة التى تنظم حركة المرور فى كل مطار ، وتسمى مراقبات محلية .

## خدمات الاستعلامات :

وقد قامت مصلحة الطيران باصدار « دليل طيران مصر » الذى يحوى معلومات وافيه عن المطارات والخدمات الأخرى للطيران فى جمهورية مصر وتصدر ، بين الآن والآخر « اعلانات للطيارين » تحوى أى تغييرات أو اضافات فى هذه الخدمات أو تحذيرات من أخطار قد تتعرض لها الطائرات وهى فى الجو .

ويوجد فى مطار القاهرة أكبر وحدة لاستعلامات الطيران فى الشرق ، بها أحدث المعلومات عن جميع خدمات الطيران فى جميع البلاد المتصلة بمصر عن طريق الطائرات ،

وفى إمكان طيار أن أى يحصل على مايشاء من معلومات بخصوص رحلته من هذه الوحدة . كما تقدم هذه الوحدة المعلومات للطائرات وهى فى الجو عندما تطلبها .

وإذا كانت خدمة الطيران العالمى تحتل جزءا كبيرا من اهتمام مصلحة الطيران المدنى فإن ، الطيران المصرى ينال ما هو جدير به من رعاية أيضا .

## شركة مصر للطيران :

إن شركة مصر للطيران التى كانت أولى مؤسسات الطيران فى الشرق، ولا زالت فى فى مقدمتها ،وقد أصبحت حجر الزاوية فى النقل الجوى فى مصر، ولا تألو الحكومة جهدا فى تعضيدها وتشجيعها ، فها هى ذى تسهم بنصف مليون من الجنيهات لترفع رأس مالها إلى مليون جنية حتى تستطيع أن تقف على أقدامها فى تيار المنافسة العالميه الجبار . وها هى ذى تقرر منحها إعانات سنوية قد تصل إلى ما يقرب من نصف رأس المال . وها هى الشركة من جانبها تقدر هذا الصنيع فتقوم بما عليها من واجبات • فمن شراء طائرات جديدة سريعة إلى استمرار فى رفع كفاءة موظفيها الفنيين الى غير ذلك من استكمال عوامل النهضة والتقدم .

## تعليم الطيران :

ولم يكن الاهتمام بتعليم الطيران ، أقل من الاهتمام بغيره من شئون الطيران . فالحكومة تشجع كل مصرى على تعلم الطيران بمنحه مكافآت وإعانات مالية عند حصوله على مختلف أجازات الطيران . وقد تقرر أخيراً توسيع نطاق التشجيع عن طريق إعانة معاهد الطيران ونواديه بطرق مباشرة ، كالإعفاء من الجمارك وتعهد الدولة بدفع نصف تكاليف التعليم ومنح مكافآت . . . . الخ .

ومشروع احتياطى القوات الجوية الذى أقر أخيرا ، وهو المشروع الذى سيتيح لكثير من الشعب فرصة قضاء فترات من التدريب بالقوات الجوية ، سيجعل فى مصر ذخيرة من الطيارين يلبون داعى الوطن فى العمليات الحربية ، ويعززون من قوته الجويه سواء فى العمليات الحربية أو فى الطيران التجارى .

وتستقدم الحكومة خبراء أجانب من المختصين فى مختلف فروع الطيران لتدريب المصريين ، وقدتم إنشاء مركز تدريب بمطار الماظه يتلقى فيه ضباط المراقبة واللاسلكى علومهم ، ويرفعون من قدرتهم الفنية ليعودوا الى أعمالهم أكثر كفاءة ومعرفة .

ولا تبخل الحكومة بالمال على أنواع التعليم الأخرى ، فهى تعنى بنادى الطيران الشراعى بسخاء ونادى الطيران المصرى .

وتقوم مصلحة الطيران المدنى بايفاد أبنائها الى الخارج ليتزودوا من مناهل الثقافة كما تقوم بإعارة فنييها إلى شركات الطيران ومعاهده التى تطلب ذلك .

مراقبة سلامة الطيران المصرى :

وتركز مصلحة الطيران المدنى عيناً واعية تضمن سلامة الطيران المصرى . فمهندسوها مسئولون عن مراقبة صلاحية طائرات الشركات المصرية للطيران ، واستمرار الكشف عليها بوساطة مهندسين مرخص لهم بذلك العمل من المصلحة نفسها .

كما تشترط فى الطيارين والملاحين واللاسلكيين الذين يصرح لهم بقيادة الطائرات المصرية ، مستوى عاليا فى اللياقة الطبية والخبرة والمعرفة العلمية . وهى تتبع فى ذلك توصيات الهيئة الدولية للطيران المدنى بكل دقة .

المستقبل للطيران .

وإذا كان هذا هو حال الطيران اليوم ، فإننا ننظر إلى المستقبل بعيون ملؤها الأمل فنحن نعد مطاراتنا لكى تتناسب مع الزيادة المطردة فى النقل الجوى العالمى ، ولكى تلائم التطور فى أحجام الطائرات وسرعتها .

ونحن نرنو إلى اليوم الذى ندرك فيه مدى اتساع امكانيات النقل الجوى فى جمهوريتنا وقدرته على زيادة ثروتنا . فالأسماك فى البحر الأحمر والفواكه واللحوم فى الصحراء الغربية والمعادن فى سيناء ، كلها تحتاج إلى النقل الجوى لتيسير استخراجها وجلبها إلى وادى النيل الخصيب .

ونحن نطمع فى اليوم الذى يسهم فيه الطيران فى تحقيق وحدتنا السياسية والاقتصادية مع جنوب الوادى المترامى الأطراف الملىء بالثروة والخير.

## الأرصاد الجوية

كانت تتولى أعمال الأرصاد الجوية فى مصر قبل عام ١٩٤٧ إدارتان تتبع إحداهما مصلحة الطبيعيات والأخرى مصلحة الطيران المدنى ، اما الإدارة الأولى فكانت تقوم باصدار النشرة اليومية للجمهور وإعداد بعض المعلومات المناخية ، وكانت الثانية تختص بتقديم التسهيلات اللازمة لتأمين سلامة الطيران التجارى الدولى المار عبر الأراضى المصرية ، وكذلك تقديم معلومات الأرصاد الجوية اللازمة لخدمة القوات الجوية والبرية والبحرية والمصالح الحكومية المختلفة .

ورئى أن الصالح العام يقضى بتوحيد هاتين الادارتين وتكوين مصلحة قائمة بذاتها للأرصاد الجوية حتى تكون أقدر على سد حاجات البلاد فى النواحى العمرانية كافة والوفاء بالإلتزامات الدولية وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لتأمين سلامة الطيران الدولى والملاحة البحرية . فأنشىء مبنى خاص لهذه المصلحة ، روعى فى تصميمه وبنائه مايتفق وطبيعة الأعمال الفنية التى تتولاها المصلحة .

<u>الخدمات التى تؤديها المصلحة :</u>

تقوم المصلحة حاليا بالخدمات الآتية :

١ — تأمين سلامة الطيران التجارى الدولى والمحلى ، وذلك عن طريق وحدات التنبؤات الملحقة بالمطارات والتى تقوم بتزويد الطيارين وشركات الطيران بالتقلبات الجوية المنتظر حدوثها على طول الخطوط الجوية ، وعن طريق محطات الأرصاد الجوية الملحقة بهذه المطارات ، والتى تذيع للطائرات فى الجو الحالات الجوية السائدة بها بصفة مستمرة .

٢ — إذاعة التقارير والنشرات الجوية للعالم الخارجى لمختلف الأغراض تنفيذا للتوصيات والقرارات الدولية التى اختارت مصر مركزا دوليا لهذه الإذاعات .

٣ — تزويد القوات المسلحة بالتنبؤات الجوية المختلفة .

٤ — توفير المعلومات اللازمة للأبحاث الطبية كمقاومة الأمراض المعدية والحشرات الضارة واختيار أماكن المستشفيات المخصصة لأمراض خاصة ، إلى غير ذلك .

٥ — توفير المعلومات اللازمة للأبحاث والأعمال الزراعية والاقتصادية لتنمية الثروة القومية ، كأعمال الرى وتصميم السدود والخزانات والمجارى ووقاية المنشآت من السيول الجارفة .

٦ — تزويد الجمهور بما يحتاجه من معلومات عن الحالة الجوية والتغيرات المنتظر حدوثها وذلك عن طريق الإذاعـــة اللاسلكية أو بالاتصال التليفونى أو الشخصى أو عن طريق النشرات اليومية .

٧ — القيام بأبحاث علمية فى محيط الأرصاد الجوية :

وتعتمد المصلحة فى جميع أعمالها الفنية على شبكة من محطات أرصاد طبقات الجو السطحية وأرصاد طبقات الجو العليا موزعه توزيعا جغرافيا مناسبا فوق رقعة البلاد بحيث تعطى فكرة صادقة عن الحالات الجوية السائدة فوق أراضيها . وقد روعى فى اختيار هذه الاماكن التوصيات والقرارات الدولية التى تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشئون الأرصاد الجوية ، واحتياجات البلاد فى مختلف نواحى نشاطها الزراعى والاقتصادى .

وفى أواخر عام ١٩٥٣ أعيد تنظيم الأقسام الفنية المختلفة بالمصلحة ، حتى تكون أقدر على القيام بمسئولياتها باتباع أحدث النظم الفنية الدولية ، وهذه الاقسام هى :

قسم المحطات ، وعمليات الرصد الجوية ، وقسم الاتصالات السلكية، واللاسلكية ، وقسم التنبؤات الجوية ، وقسم المناخ .

وأنشىء مكتب فنى لتنظيم السياسة الفنية العامة ، وتنسيق مختلف نواحى النشاط الفنى . ويختص هذا المكتب أيضا بدراسة أعمال المنظمات والهيئات الدولية المختلفة ووضع برامج مادة الأرصاد الجوية التى تدرس فى مختلف معـــاهد الطيران المدنية والعسكرية .

وهناك أيضاً لجنة لتنشيط وتشجيع وتنظيم الأبحاث العلمية فى محيط الأرصاد الجوية ، ووضع برامج المحاضرات العلمية التى تلقى لرفع المستوى الفنى بين الموظفين الفنيين .

كما أن هناك لجنة مشتركة دائمة تضم اخصائيين فى الأرصاد الجوية وفى الزراعة تختص بالعمل على الاستفادة من معلومات الأرصاد الجوية فى كل ما يختص بالشئون الزراعية ، من حيث زيادة المحاصيل واختيار أحسن الاجواء لاستنبات مختلف هذه المحاصيل واختيار أنسب الأوقات لبذر البذور . . . الخ

## قسم المحطات وعمليات الرصد :

تتولى الرقابة الفنية الدقيقة على أعمال محطات الرصد الجوى من حيث الأجهزة المستعمله وأعمال الموظفين القائمين بالعمل فيها ،حتى يمكن الاطمئنان إلى صحة الأرصاد التى تؤخذ تلك المحطات وهى الاساس الذى تعتمد عليه المصلحة فى كل أعمالها الفنية اليومية كما أنها الاساس الذى تبنى عليه الابحاث المناخية والعلمية .

ويشرف هذا القسم على ورشة علمية للآلات الدقيقة تتولى إقامة الأجهزة وإصلاحها وصيانتها للاطمئنان إلى دقتها .وكذلك تتولى هذه الورشة تقنين الأجهزة والآلات العلميه .

ويتولى هذا القسم أيضا إعداد الراصدين الجويين وتدريبهم حتى يتمكنوا من القيام بالأعمال المعهودة اليهم .

ويتبع المصلحة شبكتان من محطات الأرصاد الجوية السطحية ، أنشئت الأولى للدراســـات المناخية ولأغراض أخرى كتزويد رجال الصحة والزراعة وغيرهما بمعلومات جوية فى مناطق معينة ، وهى محطات ثابتة يتم اختيار مواقع مايقوم منها بالأغراض الأخيرة بالاتفاق المشترك بين المصلحة وبين الهيئات والمصالح الحكومية التى ترغب فى الحصول على معلومات جوية عن تلك المواقع . وأنشئت الشبكة الثانية لتوفير المعلومات اللازمة لإعداد خرائط الطقس لتأمين سلامة الطيران التجارى الأهلى والطيران التجارى الدولى المار عبر الأراضى المصرية وهى محطات ثابتة أنشئت فى المواقع التى حددتها الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشئون الأرصاد الجوية .

ويختلف نظام العمل فى كل من هاتين الشبكتين من المحطات من حيث القائمين بعملية الرصد الجوى واستمرار العمل بها ، ومن حيث الأجهزة العلمية المجهزة بها إذ تستخدم محطات الشبكة الأولى بعضا أو كلا من أجهزة قياس الضغط الجوى والرياح السطحية ودرجة حرارة الهواء والرطوبة النسبية ونقطة الندى ومقدار التبخر والأمطار ودرجة النهاية الصغرى للحشائش ومدة سطوع الشمس . كما تستخدم بعضها فى نطاق ضيق أجهزة لتسجيل الضغط الجوى ودرجة الحرارة والرطوبة النسبية .

أما محطات الشبكة الثانية فإن معظمها مجهز بجميع الأجهزة الحديثة لقياس كافة العناصر الجوية السابق ذكرها . وكذلك بأجهزة تسجيل الضغط الجوى والرطوبة النسبية وسرعة اتجاه الرياح السطحية ودرجة حرارة الهواء وهى تفوق كثيرا من حيث عدد مرات الرصد وطبيعة ما يؤخذ فى الشبكة الاخرى، إذ تؤخذ رصدة جوية فى بعضها كل نصف ساعة على الأقل . وتقوم هذه المحطات أيضا بالتبليغ فورا عن التغيرات الهامة فى الحالة الجوية السائدة خلال أى وقت من أوقات العمل بها ، الذى يستمر فى معظمها لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا بدون انقطاع .

ومحطات الشبكة الأولى مقامة فى المناطق الزراعية وموزعة توزيعا مناسبا ليسهل بوساطتها دراسة مناخ مصر ويبلغ عددها اثنين وأربعين محطة .

ومعظم محطات الشبكة الثانية ملحقة بالمطارات المدنية . وما تبقى فى مواقع جغرافية مختارة ويبلغ عددها ثمانى عشرة محطة .

وتستعين المصلحة فى جميع أعمالها الفنية بالرصدات الجوية التى تتولى هاتان الشبكتان أخذها بانتظام والتى تعتبر الأساس الفنى لجميع أعمال المصلحة .

وتتبع المصلحة خمس عشرة محطة تتولى قياس سرعة واتجاه الرياح فى طبقات الجو العليا بوساطة البالونات العادية، وهذه المحطات موزعة توزيعا مناسبا فوق الرقعة الجغرافية للبلاد، لاعطاء فكرة صحيحة عن حركة التيارات الهوائية على مختلف الارتفاعات.

ويتبع المصلحة محطة واحدة فى الوقت الحاضر للراديوسوند والراديووند ملحقة بوحدة التنبؤات الجوية بمطار القاهرة تتولى، قياس درجات الحرارة والرطوبة والضغط

الجوى وسرعة اتجاه الرياح العليا مرة أو مرتين يوميا بصفة منتظمة وفى أوقات دولية محدودة، وذلك إلى ارتفاعات كبيرة تبلغ ٣٠ كيلو مترا فى كثير من الأحيان .

والمصلحة فى سبيل استكمال شبكة هذا النوع من المحطات التى أوصت بها الهيئات والمنظمات الدولية، والتى تقرر اقامتها فى كل من مرسى مطروح واسوان ، وسيكون لهذه المحطات بعد استكمالها شأن كبير فى تأمين سلامة الملاحة الجوية الدولية فى القـــارة الإفريقية ، وفى تزويدها بالمعلومات التى تمكننا من دراسة جو هذا الجزء من العالم .

## قسم الاتصالات السلكية واللاسلكية :

كان تقدم علم اللاسلكى وانتشاره من أهم الأمور التى ساعدت على تقدم علم الأرصاد الجوية ،والتى عاونت مصالح وإدارات الأرصاد الجوية فى القيام بأداء رسالتها بنجاح . ولذلك وجهت مصر كل اهتمامها إلى توفير كافة التسهيلات السلكية واللاسلكية اللازمة لشئون الأرصاد الجوية بها .

وقد استعانت المصلحة بمصلحة التلغرافات والتليفونات فى إنشاء هذا القسم فهو وما يضمه من موظفين وأجهزة ومهمات ، يتبع مصلحة الأرصاد الجوية على أنه اتفق بين المصلحتين على أن يترك الاشراف الفنى على إقامة وصيانة محطات الارسال والاستقبال وخطوط الآلات التلغرافية الكاتبة إلى مصلحة التلغرافات ، أما فيما عدا ذلك فيقع تحت إشراف مصلحة الأرصاد الجوية من حيث تنظيم العمل بالقسم ووضع برامج إذاعات الأرصاد الجوية وأوقاتها ومحتوياتها ،وبرامج استقبال إذاعات الأرصاد الجوية من العالم الخارجى وما إلى ذلك .

وتتولى محطة الاستقبال اللاسلكية بالقسم التقاط المعلومات اللازمة لإعداد خرائط الطقس السطحية والعليا المستخدمة فى إصدار التنبؤات الجوية من إذاعات الأرصاد الجوية الأهلية والجزء قارية والمساحية وذلك من بلدان أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط وافريقيا حتى خط عرض ٢٠ جنوبا . كما تتولى التقاط الاذاعات المماثلة الواقعة شرقا حتى الهند وغرب روسيا وذلك بصفة مستمرة ليل نهار، وفى الاوقات الدولية المحددة لهذه الاذاعات ، وبذلك فهى تتلقى يوميا آلاف الاشارات .

ويتولى القسم التقاط إشارات الارصاد الجوية الخاصة بالمحطات المصرية المقامة فى الاماكن الصحراوية والنائية ، كسيوة والقصير والداخلة التى تذيعها المحطات اللاسلكية التابعة لمصلحتى الحدود والتلغرافات والتليفونات فى تلك النواحى . كما يتولى استلام الاشارات التى ترسلها محطات الارصاد الجوية التابعة للمصلحة بالتلغراف العادى الى مكتب تلغراف مصر ، وذلك بوساطة خطوط آلات تلغرافية كاتبة خاصة تربط القسم بهذا المكتب ، كما أن المصلحة تعمل على انشاء شبكة من التليفون اللاسلكى بين المراصد النائية وبين الادارة العامة للمصلحة ، حتى تصل أرصادها بدون تأخير للاستفادة منها فى إصدار التنبؤات بأقصى حد ممكن .

ويتولى القسم ليل نهار توزيع تلك المعلومات التى تتجمع أولا بأول على وحدات التنبؤات الجوية الملحقة بمطار ألماظه المدنى ومطار الاسكندرية ، وذلك عن طريق شبكة الآلات التلغرافية الكاتبة التى تصل الادارة العامة للمصلحة مع تلك الوحدات . وبهذا يتيح القسم لكل هذه الوحدات سرعة تحضير الخرائط التى تستخدمها للقيام بأعمالها الفنية على أتم وجه وبمنتهى السرعة .

ونظرا لمركز مصر الجغرافى الممتاز ولمقدرة المصلحة الفنية ، ركنت الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشئون الأرصاد الجويه اليها ، لتكون أحد المراكز العالمية للاذاعات الجزء قارية والاذاعات المساحية والجزء مساحية للارصاد الجوية فى أوقات دولية محددة لكل منها .

وتنفيذا لهذه التبعات الدولية تتولى المحطة اللاسلكية اذاعة القاهرة الجزء قاريه ( المخصصه لتبادل المعلومات اللازمه لاعداد خرائط الطقس ) على ثلاث ذبذبات الى العالم الخارجى وتضم محتويات هذه الاذاعات نخبة مختارة من أرصاد محطات الارصاد الجوية ، التى يحصل عليها أو يلتقطها القسم من جمهورية مصر والمملكة الليبية المتحدة والسودان والأردن والعراق والبلاد العربية السعودية وعدن وسورية ولبنان وشرق وأواسط البحر الأبيض المتوسط والبلقان وإيطاليا وساحل إفريقيا الشمالى ، وهذه الاذاعات من القوة بحيث يمكن التقاطها فى دائرة يزيد قطرها عن ٧٠٠٠ كيلو متر ليلا ونهارا .

ويتولى القسم أيضا القيام بالإذاعات المساحية المخصصة لتبادل المعلومات اللازمة لعمليات الطيران على ثلاث ذبذبات مرة كل ثلاث ساعات ليل نهار ، وتستمر كل إذاعة مدة ٢٠ دقيقة وهي من القوة بحيث يمكن التقاطها فى دائرة قطرها ٤٠٠٠ كيلو متر وتتولى وحدات التنبؤات الجوية التابعة للمصلحة تحضير محتويات هذه الإذاعات .

ويتولى القسم ابلاغ نشرات الأرصاد الجوية لتأمين سلامة الملاحة البحرية فى شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال البحر الأحمر ، التى تتولى اعدادها وحدات التنبؤات الجوية التابعة للمصلحة الى محطتى الإسكندرية والقصير اللاسلكيتين اللتين تتولى كل بدورها إذاعة ما يخصها من هذه النشرات .

ويعمل القسم ليل نهار بصفة منتظمه دون انقطاع، وهو مزود بمعمل خاص لصيانة وإصلاح أجهزة الأرصاد والالتقاط اللاسلكية وآخر لصيانة الآلات التلغرافية الكاتبة ليتيسر إصلاح الأجهزة فورا كما جهز القسم بينبوع احتياطى مستقل للتيار الكهربائى لضمان استمرار أعمال القسم فى حالة انقطاع التيار العمومى .

قسم التنبؤات الجوية :

على عاتق هذا القسم يقع إصدار بيانات عن التطورات والتغييرات المنتظرة فى الحالة الجوية فى طبقات الجو السطحية والعليا وقد راعت المصلحة فى تنظيمه الأخذ بكل ما تحتاجه التنبؤات الجوية من تطورات وتقدم خلال السنوات الأخيرة .

ويقع على عاتقه أيضاً مسئولية إعداد التقارير الشهرية واليومية عن حالة الطقس وإصدار التنبؤات الجوية بأنواعها المتعددة للجمهور ولمختلف المصالح والهيئات الحكومية والأهلية وإمداد القوات المسلحة بما تطلبه من نشرات ومعلومات .

ويتبع القسم خمس وحدات للتنبؤات الجوية . الأولى بالإدارة العامة للمصلحة ومطارات القاهرة وألماظة والقاهرة والأقصر ، جميعها تعمل يوميا بصفة منتظمة خلال مدة الأربع وعشرين ساعة دون انقطاع ، وقد روعى فى تنظيم واعداد كل وحدة من هذه الوحدات ما يمكنها من القيام بالمسئوليات الواقعة على كل منها .

وتتولى الوحدة الرئيسية بالوحدة العامة إصدار نشرات عن التغيرات المنتظرة فى الحالة الجوية فى جمهورية مصر مرتين يوميا وهى التى تذاع بصفة منتظمة من محطة الإذاعة وتنشر فى الصحف المحلية، وكذلك تزويد الجمهور ومختلف الهيئات والمصالح الحكومية والأهلية بما تحتاجه من التقارير والنشرات الجوية والتغيرات الجوية المنتظرة فوق بقاع مصر .

وتتولى الوحدة بالإضافة إلى هذا ، إعداد كثير من النشرات والتنبؤات الجوية التى ارتبطت جمهورية مصر دوليا بإذاعتها على العالم الخارجى كالتنبؤات اليومية التى تصدرها لتأمين سلامة الملاحة البحرية فى شرق البحر الابيض المتوسط وشمال البحر الاحمر التى تذاع من الاسكندرية والقصير بصفة منتظمة .

وتستعين الوحدة فى إصدار هذه التنبؤات والنشرات بعدة خرائط تعدها يوميا لهذا الغرض ، أهمها ماهو خاص بطبقات الجو السطحية، وبطبقات الجو العليا لارتفاعات متعددة تصل إلى ٤٠,٠٠٠ قدم وما تبقى فن الخرائط المكملة لهذا الغرض، ويبلغ عدد الخرائط التى تعدها الوحدة مايقرب من ٣٠ خريطة يوميا .

أما وحدة التنبؤات الجوية الملحقة بمطار القاهرة فهى أهم الوحدات التابعة للمصلحة وذلك نظراً للموقع الجغرافى المختار لهذا المطار ، كمركز عالمى لخطوط الطيران التجارية الدولية ، ولضخامة الحركة الجوية المارة به . وتتولى هذه الوحدة تقديم التسهيلات والمعلومات والتقارير والتنبؤات الجوية اللازمة لتأمين سلامة تلك الخطوط المارة عبر الأراضى المصرية ، والتى يبلغ عددها أكثر من ٢٠ خطاً دوليا ، تربط القارات الثلاث أوربا وأفريقيا وآسيا ببعضها . وتتولى الوحدة فى هذا الشأن خدمة أكثر من خمس وعشرين شركة للنقل الجوى من مختلف الجنسيات .

ويبلغ ما تعده الوحدة شهريا من الخرائط لطبقات الجو السطحية وللارتفاعات القياسية فى طبقات الجو العليا والخرائط المكملة ، ما يقرب من ٣٠٠٠ خريطه وما تصدره من تنبؤات جوية ٤٠٠٠ تنبؤ جوى و ٢٠٠٠ من التقارير الجوية والنشرات الجوية الأخرى .

والتنبؤات الجوية وسائر خدمات الأرصاد الجوية الأخرى التى تقوم بها هذه الوحدة بلغت درجة من الدقة يمكن مقارنتها بأحدث وحدات التنبؤ فى الدول الكبرى التي سبقتنا كثيراً فى هذا المضمار .

وتقوم وحدة التنبؤات الجوية الملحقة بمطار ألماظه المدنى ، بتقـديم التسهيلات والمعلومات والتقارير والتنبؤات الجوية لشركات النقل الجوى ، التى تتركز أكثر خطوطها فى نطاق منطقة الشرق الأوسط والتى تستخدم هذا المطار فى عملياتها الجوية .

وتتولى الوحدات الملحقة بمطار الاسكندرية وبمطار الاقصر خدمة خطوط الطيران الأهلى والدولى المار بها ، وذلك تحت إشراف وحدة تنبؤات مطار القاهرة ، والحركة الجوية على هذه المطارات قليلة العدد بالنسبة لمثيلاتها فى مطارى القاهرة وألماظه .

وتقوم كل وحدة من وحدات التنبؤات الجوية الملحقة بالمطارات ، بشرح الحالة الجوية لهيئة قيادة الطائرات على الخط الجوى الذى تسلكه على خرائط خاصة ، وذلك بالإضافة إلى التنبؤات الجوية والتقارير المتنوعة التى تزودها بها الوحدة قبل بدء الرحلة الجوية وذلك طبقا للمواصفات والاجراءات الدولية المقررة لكل وحدة من هذه الوحدات .

وتقوم تلك الوحدات بإمداد أبراج المراقبة ومراكز تأمين سلامة الطيران الملحقة بها ، ومراكز البحث والإنقاذ وممثلى شركات النقل الجوى والطائرات فى الجو بكافة المعلومات التى تتطلبها مسئولية وطبيعة عمل واحتياجات كل منها ، وعلى الأخص تحذيرهم من العواصف وحالات الجو التى تؤثر على سلامة الطيران ، كما تتبادل هذه الوحدات باللاسلكى مع زميلاتها فى الخارج ، كثيراً من التنبؤات الجوية السائدة أو المنتظر حدوثها فى بعض المناطق ، وعلى خطوط جوية معينة وفقا للمواصفات والاجراءات الدولية المقررة لتأمين سلامة الطيران ، كما تتولى كل وحدة إذاعة المعلومات التى تنص عليها هذه المواصفات والاجراءات .

وتشمل خرائط الطقس التى تعدها وحدات التنبؤات الجوية السطحية ولطبقات الجو العليا التى سبق الاشارة إليها مساحات شاسعة فهى تضم قارة أوروبا بأكملها إلى الدائرة المتجمدة الشمالية شمالا والمحيط الأطلس غربا وخط عرض ٢٠ جنوبا وغربى روسيا والهند شرقا ، وتتولى كل وحدة توقيع الحالات الجوية على كل منها بوساطة الرموز الدولية من واقع المعلومات التى يزودها بها قسم الاتصالات اللاسلكية والسلكية .

كما يتبع هذا القسم مكتب يتولى إعداد التقرير اليومى والشهرى للطقس لمصر والسودان ، التى توزع يوميا على نطاق واسع داخل البلاد والتى تتبادلها المصلحة مع جميع المصالح وادارات الارصاد الجوية فى العالم الخارجى .

قسم المناخ :

تقوم شبكة محطات الأرصاد الجوية إرصاد طبقات الجو العليا ، بتدوين الرصدات الجوية بأنواعها ، والحالات الجوية غير العادية التى مرت عليها فى سجلات واستمارات وجداول شهرية مخصصة لهذه الأغراض ، وتتولى إرسالها خلال الأسبوع الأول من الشهر التالى إلى قسم المناخ .

كما تقوم تلك المحطات بإرفاق خرائط أجهزة تسجيل العناصر الجوية بها ، وكذلك كثير من البيانات والمعلومات الفنية المنوعة الخاصة بالشهر المنصرم مع تلك المرتجعات الشهرية التى تتطلبها طبيعة عمل قسم المناخ .

ويقوم القسم بمراجعة كل تلك الأعمال الفنية التى ترد اليه بانتظام مستعينا فى تقرير صحتها بمقارنة المعلومات التى تضمها المرتجعات الشهرية لكل محطة بخرائط أجهزة التسجيل بها . وكذلك يتولى تحضير جداول المتوسطات والإحصائيات الشهرية وفقا للطرق الدولية المقررة لمختلف العناصر الجوية ، كدرجات الحرارة والرطوبة والضغط الجوى ومدى الرؤية الأفقية وسرعة واتجاه الرياح السطحية ، وكميات الأمطار ومدة سطوع الشمس ومقدار التبخر اليومى بالنسبة لطبقات الجو السطحية . وتحضير جداول مماثلة خاصة بدرجات الحرارة والرطوبة والضغط وسرعة واتجاه الريح فى مختلف طبقات الجو العليا واحصاءات وكميات السحب بأنواعها المختلفة ، والظواهر الجوية الهامة كالضباب والعواصف الرملية والرياح العاصفة الرعدية ونحوها .

كما يتولى تحضير جداول معدلات واحصائيات مناخية فى طبقات الجو السطحية والعليا وهى التى يعتمد عليها عند دراسة المناخ لمختلف نواحى البلاد .

ويقوم هذا القسم بتقديم تلك الجداول والاحصائيات والمعدلات بمختلف أنواعها خدمة جليلة الأثر لشركات النقل الجوى وسلطات الطيران والهيئات الصحية

والزراعية ولشئون الرى والمجارى والسياحة والشركات الصناعية والتجارية ، وما إلى ذلك ،وهى من المعلومات التى تعتمد عليها هذه السلطات والهيئات فى تحضير مشروعاتها أو فى دراستها الفنية المختلفة اعتماداً كبيراً ، هذا فضلا عن أنها ذات فائدة لا تقدر فى أعمال البحوث العلمية وعلى الأخص فى محيط علم الأرصاد الجوية فى داخل البلاد وخارجها .

وينشر القسم تقارير سنوية ومعدلات مناخية فى مطبوعات خاصة تتبادلها المصلحة مع إدارات الأرصاد الجوية فى أنحاء العالم على نطاق واسع كما تتولى توزيعها على كثير من الهيئات العلمية والمصالح الحكومية وغيرها ، التى تفيد منها فى أعمالها وشئونها .

وقد سارت المصلحة النهضة الحديثة والتقدم العلمى ،فأدخلت نظام استخدام البطاقات وآلات التخريم وما يتبعها من آلات احصائية وآلات تبويب كهربائية فى تحضير جداول المتوسطات والمعدلات والجداول الاحصائية بكافة أنواعها ، وبذلك صارت مصر فى مقدمة الدول التى أدخلت هذا النظام الحديث فى أعمالها الذى أوصت به الهيئات الدولية المعنية بشئون الأرصاد الجوية .